ثورة ٢٣ يوليو

الجزء الثالث

- ثورة يوليو... والديموقراطية
- ثورة يوليو... والاشتـــراكية

أحمد حمروش



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسـرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

سلسلة الأعمال الفكرية

ثورة ٢٣ يوليو
الجزء الثالث
أحمد حمروش

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : **محمود الهندى**
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سمير سرحـــان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشـباب

التنفيذ : هيئة الكتاب


ثورة ٢٣ يوليو
الجزء الثالث



على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص، ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى «**مكتبة الأسرة**» .. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

ثورة يوليو ... والديموقراطية



الإهـــداء

الــــى

شهيد الديمقراطية

الزميــل والصــديق

شهدى عطية الشافعى



مقدمة

الديمقراطية فى مصر لا تغيب عن الفكر رغم التغيرات السياسية الحادة التى تحدث فيها الآن ... بل لعلها تفرض نفسها أساسا بسبب هذه التغيرات .

والنظام فى مصر يرتدى ثيابا طرزت عليها كلمات...الديمقراطية ، والحرية السياسية ، ودولة المؤسسات ... ويتباهى بان مصر قد خلت من المعتقلات السياسية ، وأن أحدا لا يطارد أو يعتقل الا بعد القانون .

وتفتح صحف القاهرة صفحاتها لأقلام تصف ثورة يوليو قبل ١٥ مايو ١٩٧١ بانها كانت فترة حالكة الظلام ، غابت فيها الديمقراطية ، وسادت الديكتاتورية الفردية ... وتترحم هذه الأقلام على ما سبق ثورة يوليو حيث توفرت الديمقراطية البرلمانية ، والحرية الصحفية ، وتشكلت الأحزاب بلا قيود ، وعاش الناس حياة باهرة ينعمون فيها بالأمن والاطمئنان .

أين الحقيقة فى ذلك ؟

وما هى قضية الديمقراطية فى مصر ؟

وما هو موقف ثورة يوليو من الديموقراطية وحرية الانسان ؟

وهل تنعم مصر بعد مايو بحياة ديموقراطية صحيحة ؟

وقليلة هى المشكلات التى يمكن أن تثير فى العالم اليوم من الجدل والمناقشة والخلافات ما تثيره قضية الديموقراطية التى تنتسب أحيانا الى الليبرالية ، وأحيانا الى الاشتراكية أو الشعبية .

والديموقراطية فى مصر ليست ظاهرة طارئة أو جديدة فى حياة الشعب المصرى وليست كلمة (مستوردة) ضمن سياسة الانفتاح ...

ولكنها ذات قيمة أصيلة فى تاريخ مصر الحديث ··· نسجت مع نضال الشعب وتضحياته ، وتجسدت فى أهدافه وحضارته ·

ولذا يمتد بنا هذا البحث فى تاريخ مصر الحديث منذ عهد محمد على الى هذه اللحظة التى نكتب فيها هذه الكلمـات ··· بعد أن وقعت مصر معاهدة الصلح مع اسرائيل ·

احمـــد حمـروش

(١)

الديمقراطية وأسرة محمد على

« ان للشعوب طبقا لما جرى العرف به ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية الحق فى ان يقيمـوا الولاة ، ولهم أن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العـدل ، أو ساروا بالظلم لأن الحـكام الظـالمين خارجـين على الشريعة » .

وثيقة قادة شعب مصر عام ١٨٠٥

* اول مجلس شورى يتكون فى عهد محمد على ، ثم يتجدد فى عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ .
* ظواهر (صحوة الديموقراطية) فى مصر قبل الاحتلال البريطانى .
* مجلس الشورى يرفض تنفيذ امر الخديوى اسماعيل بالانفضـاض ويجبر وزارة رياض على الاستقالة .
* سياسة انفتاح الخديوى اسماعيل تجعل ربع سكان الاسكندرية من الأجانب وتدفع مصر الى اعلان افلاسها .
* القوى الوطنية الديموقراطية تنتشر فى الجيش ... وخارج الجيش .

فى بداية القرن التاسع عشر .. وفى مايو ١٨٠٥ اندلعت انتفاضة شعبية عمت القاهرة كلها واجمع الناس بقيادة عمر مكرم على عزل الوالى التركى خورشيد باشا الذى رفض قائلا :

« أنا لا يمكن أن أعزل الا بأمر السلطان ، ولا أعزل بأمر الفلاحين » .

كان الشعب يحاصر قصر خورشيد .. وكان الفقراء يبيعون ملابسهم ويستدينون لشراء الأسلحة .. وظل ٤٠٫٠٠٠ من الثوار يحاصرون القصر لا يفارقون المكان ، بينما يكتب قادتهم وثيقة تاريخية جاء فيها :

« ان للشعوب طبقا لما جرى العرف به ولما تقضى به أحكام الشريعة الاسلامية الحق فى أن يقيموا الولاة ، ولهم أن يعزلوهم اذا انحرفوا عن سنن العدل ، أو ساروا بالظلم ، لان الحكام الظالمين خارجين على الشريعة » .

واختار الشعب الثائر محمد على حاكما لمصر .. وتوجه عمر مكرم والشيخ الشرقاوى على رأس وفد من العلماء ونقباء الصناع يمثلون الفلاحين والفقراء الى محمد على لاعلانا برغبة الشعب فى أن يكون واليا على مصر (بشرط أن يسير فى حكمه بالعدل ، وألا يفعل أمرا الا بمشورة العلماء) وألبسوه ثوب الوالى ، وهو رمز السلطة الذى كان يسبغه السلطان وحده ..

نعم .. (بشرط) أن يسير فى حكمه بالعدل ، وألا يفعل أمرا الا بمشورة العلماء .

وكانت هذه بداية المشورة أو الديموقراطية بعد مئات السنين من حكم الأتراك المطلق الذى بدأ عام ١٥١٧ .

واضطر السلطان سليم الثالث الى الاعتراف بذلك عام ١٨٠٥ .

مارس الشعب المصرى اذن حقه وفرض ارادته مع بداية القرن التاسع عشر .. ولكن محمد على انفرد بالحكم ، وخشى من ثورة الفلاحين والفقراء ، فأبعد زعيمهم عمر مكرم الى دمياط من ١٣ أغسطس ١٨٠٩ الى يناير ١٨١٩ .. ثم أبعده الى طنطا فى ٥ أبريل عام ١٨٢٢ ، وعزف بذلك عن اعطاء الزعماء المصريين فرصة المشاركة الديموقراطية فى جهاز الحكم فى

أوائل عهده ، رغم اتجـاهه لضرب اقطـــاع القرن الثـامن عشر سياسيا واقتصاديا بتخلصه من المماليك ، وهو ما يعتبر خطوة هامة فى تحقيق الديموقراطية أو العدالة الاجتماعية ، اذ ان مصادرة الأرض لم تؤثر على الفـــلاحين ٠

وهكذا لم تحقق انتفاضة الشعب أهدافها الديموقراطية كاملة ٠٠ واهتم محمد على بتثبيت ملكه بسحق المماليك ٠٠ وبناء جيش من الفلاحين المصريين لأول مرة بعد قرون طويلة حرمت فيها الجندية على أبناء مصر ، وتجريد حملات استهدف بها الوصول (الى حدود البلاد التى لا يتكلم فيها الناس ويتفاهمون باللسان العربى) كما قال ابراهيم باشا بن محمد على ٠

وكان تجنيد الفلاحين خطوة ديموقراطية رائعة اذ أعطت لأبناء الشعب فرصة الدفاع عن أرضهم ، وبدء المشاركة فى جيشها الذى تحرك خطوات هائلة وحقق فتوحات تحت علم مصر ٠

صاحب هــذه الفتـوحات نهضة صـناعية هائلة ، وانتشر التعليم وأرسلت البعثات الى أوربا ٠٠ واحتكرت الدولة التجارة الخارجية ٠٠ وأصبحت مصر أول دولة عربية تستقل عن الحكم التركى وتصبح دولة مستقلة ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام ضرائب ، وأنشئت وزارات على النظام الأوربى ، وقسمت البلاد الى سبع مديريات ٠٠ وتعتبر هذه أسس صالحة لبناء حياة ديموقراطية ٠

وعاد رفاعه الطهطاوى من بعثته الى فرنسا ليمنح رتبة عسـكرية وكتب (تخليص الابريز فى تلخيص باريز) متضمنا ترجمـة الدستور الفرنسى لعام ١٨١٨ ودستور ١٨٣٠ الذى أعلن بعد ثورة مسلحة للشعب الفرنسى ، ويكتب أيضا (مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية) وهو محاولة فكرية هامة لبناء المجتمع المصرى على أسس ديموقراطية تهتم أيضا بالعدالة الاجتماعية والنواحى الاقتصادية ٠٠ وهكذا نبتت الأفكار الديموقراطية فى مصر مستهدية بحضارة الغرب ٠

وزاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٠ ألف جندى نظامى ، ٤٠ ألف جندى غير نظامى ، ١٥ ألف بحار ٠٠ وهذا يعنى أنه كان هناك حوالى ربع مليون مجند من الشعب المصرى الذى كان تعداده فى ذلك الوقت حوالى ثلاثة ملايين ٠٠٠ وعلينا أن ننظر الى الجندية ، ليس من جهـة الحرب وحدها وانما من جهة توسيع مدارك الجنود وتفتيح أذهانهم ، وتوسيع دائرة اتصالاتهم ٠

ورغم هذا التطور الواضح ٠٠ ورغم ما قاله كارل ماركس من (أن محمد على كان الشخص الوحيد الذى فى قدرته تحويل تركيا من العمامة المفتخرة الى رأس حى حقيقى) ٠ فان محمد على لم يحرص على توفير حياة

ديموقراطية مشابهة لما كان متوفرا في الدول الاوربية ، وخاصة فرنسا التي كان يرسل اليها البعثات في مختلف المجالات ٠

اهتم محمد علي بالجيش والصناعة والزراعة والتعليم وجهاز الدولة ، ولكنه لم ينشيء برلمانا ٠٠ ولعل عذره في ذلك أن المصريين كانوا حتى ذلك الوقت محرومين من الجندية ٠٠ والمحروم من حق الدفاع عن بلده محروم ولا شك من حقوقه الشرعية ٠

أمر محمد علي بجلد ناظر سلخانة تركي مائة جلدة لانه قال في حفل استقبال أحد الآلايات بدمياط (صار الفلاحون العمى عساكر) ٠

مجلس المشـورة :

ومع ذلك فقد خطا محمد علي خطوة هامة في طريق الديموقراطية بعد أن حقق هدفه في تمصير الجيش ، وانشاء المدارس التي تتيح ترقية أبناء الفلاحين الى الرتب العسكرية الكبيرة ، وبدأ الاستعانة بالعناصر المصرية الى جـانب التركية ، وكون في نوفمبر ١٨٢٤ مجلسـا من (الأغوات والأفندية) مأموري الأقاليم وضع له لائحة أساسية في ٣ يناير ١٨٢٥ تقضي بمناقشة السياسة الداخلية عدا المالية واختير له ٤٨ شيخا (ممن يفهمون الكلام ويتقنون العمل) ٠٠ ولما أمضى هذا المجلس عامين ، نال فيها اعجاب محمد علي وخطا خطوة ديموقراطية أخرى ، فانشأ عام ١٨٢٩ (مجلس المشورة) سابقا بذلك الأمبراطورية العثمانية ٠ وهو لم يكن سلطة تشريعية بالمعنى المفهوم ، ولكنه كان مجلس المستشارين والمعاونين على شاكلة المجالس الاستشـارية التي أسسها نابليون في مصر وكانت تعرف باسم (الديوان العام) والذي اجتمع لأول مرة في ٦ أكتوبر ١٧٩٨ من ١٨٠ عضوا يمثلون العاصمة والأقاليم وكان أول تجربة للحكم النيابي تدخل مصر ، وسرعان ما تراجع نابليون عنها فاختزل عدد الأعضـاء الى ٢٥ عضوا ٠٠ وعندما اندلعت ثورة القاهرة الأولى في ٢١ أكتوبر ١٧٩٨ احتجاجا على الضرائب ، أعاد نابليون توسيع المجلس في ٢١ ديسمبر الى ٦٠ عضوا تحت ضغط وارادة الجماهير ، واعتبر (فرمان الشروط) الذي شكل به بمثابة أول دستور ٠

كان (مجلس المشورة) يجتمع مرة واحدة في السنة ويبحث الشكاوى ويضع الاقتراحات الخاصة بها ٠ ويتشكل من ٩٩ من الأعيان ، ٣٣ من الموظفين والعلماء بالاضـافة الى حـكام الأقاليم ونظـار الدواوين ونقيب الأشراف ، وأربعة من كبار العلماء يمثلون المذاهب الأربعة ، فاصبح يتشكل من ١٥٧ عضوا وكان يرأسه ابراهيم باشا ونصت لائحته الداخلية على

(أنه ينبغى على الأعضاء أن يسعوا فى تحصيل رضا أوامر ولى النعم ـ الذى هو سبب تشريفهم وينقادوا بكل امتثال لانفاذ ارادته السنية ٠

ولم يكن محمد على بعيـدا عن فهم الحضـارة الأوربية ، ولم تكن الديموقراطية قضية خافية عليه ٠٠ فقد فتح المدارس (العلمانية) لأول مرة فى تاريخ مصر ، وافتتح أول دار للطباعة عام ١٨٢٢ ، كما أنشأ أول دار للطباعة فى بيروت عام ١٨٣٤ أثناء الحكم المصرى لسوريا ، وأصدر أول جريدة مصرية (الوقائع المصرية) ٠

وأسهم مجلس المشورة فى اتخاذ قرارات بضرورة نشر التعليم ، وجعل أعمال السخرة بالمناوبة وعقاب الموظفين الذين تمتـد يدهم الى الرشـوة (البرطيل) ، ودرس المجلس مشروع بناء القناطر الخيرية وراجع نفقاته ، كما درس مشاريع الرى التى زادت مساحة الأرض المزروعة ١٠٠ر٠٠٠ فـدان ٠

وتعلم محمد على نفسه القراءة فى وقت متأخر جدا ، عنـدما بلغ الخامسة والأربعين من العمر ٠٠ وكان قد قاد دفة الحكم فى مصر لمـدة تقرب من عشرة أعوام ، وهو لا يعرف المبادىء الأولية للقراءة والكتابة ٠٠ ولكن ذكاءه الفطرى الكبير جعله قادرا على احـداث نهضة علمية وثقافية وصناعية ذات طابع تقدمى بالرغم من أنها كانت عبئا ثقيلا على عاتق القوة العاملة المصرية ٠

وكان محمد على يدرك التقـدم الحضارى الذى تعيش فيه أوربا ، ويتطلع الى مسـايرته ، فقد كتب الى الجنـرال بوايبه الذى كان كبيرا للمدربين العسكريين فى مصر يقول بعد قيام عاصفة احتجاج ضـده فى فرنسا عقب مشاركته فى ضرب الانتفاضة الشعبية التحررية فى اليونان:

« أنا أريد أن أكون ملكا على شعوب حرة لا عبيد ، ومتى تقدمت فى تنفيذ مشاريعى فانى سأطبق قوانينكم فى تنظيم الادارة ، وأقتفى خطى الشعوب المتحضرة فى قارتكم السعيدة ، فكل ما يعمل عندكم ليس اعتباطا بل مدروسا ٠٠ وكل أنظمتكم موجودة لدى بعضها وترجمتها ولن يمضى وقت طويل قبل أن أجعلها مطبقة ومنفذة فى بلادى » ٠

ومع ذلك فقد أصدر محمد على عام ١٨٣٧ قانون الدولة (السياستنامه) وفيه ألغى مجلس المشورة ، وشكل بدلا منه مجلسين ، المجلس الخصوصى لسن القوانين ، والمجلس العمومى لبحث ما تمليه عليه الحكومة ٠٠٠ وكان فى هذا عدولا عن النظام شبه الديموقراطى الى نظام ادارى ٠

ولكن محمد على لم يحقق أمله ، فقد تكالبت عليه الدول الأوربية ، وأجبر على الاستسلام ، وتنفيذ تسـوية أول يونيـة ١٨٤١ التى خفضت

الجيش الى ١٨٫٠٠٠ جنـدى فقط ، وأعادت سـوريا وفلسطين وكريت والجزيرة العربية الى السلطان ٠٠ وحرمت محمد على من متابعة نهضته الصناعية أو بناء السفن ، وأجبرته على الاعتراف بتبعيته للسلطان وتعهده بدفع جزية كبيرة ٠

طاش عقل محمد على بعد هذه الضربة القاصمة ، وحكم ابنه ابراهيم ثم حفيده عباس فى ٢٤ ديسمبر ١٨٤٨ وهو ما زال حيا الى أن توفى فى ٢ أغسطس ١٨٤٩ ٠

وكان يصدق على محمد على ما قاله الشاعر الفرنسى لامارتين أمـام الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء دفاعه عن انتفاضة الشعب اليونانى :

« فى الشرق لا وجود للنظم والأجهزة بمفهومها الصحيح ، ولا أثر للتقاليد السياسية ولا وجود فيه الا لسيد من ناحيـة وعبيده من ناحيـة أخرى ٠٠ والرجل الكبير فيه أشبه بنجم كبير يتلألأ لحظة فى ظلمـات البرية ٠٠ وهو رجل يقوم بأعمال كبيرة يسخر لها آلافا من الناس الذين يحكمهم ولكنه لا يغير شيئا من مستوى هذا الشعب ، ولا يؤسس دولة وطيدة الأركان ، ولا يخلق أجهزة أو يضع قوانين ، فاذا غادر هذه الدنيا طوى عبقريته ، كما يطوى البدوى خيمته ، وتوارى معها تاركا المكان خاليا كما كان قبل قيامه » ٠

نكسـة عبـاس :

غرقت مصر فى نكسة عباس بعد أن طوى القدر عبقرية محمد على ٠

أوقف العمـل فى القنـاطر الخيرية ، وأغلق المصـانع ، والترسانة الحربية ، وحول الجيش الوطنى الى حرس خاص من عناصر أجنبية ، ونهب الفلاحين بلا خجل أو حياء حتى أصبح أكبر مالك للأرض فى مصر ٠٠ وحارب العلم والثقافة ، ونفى الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى الى السودان ٠

ضرب الديموقراطية ، لان محمد على لم يزرعها بصورتها الأصيلة فى أرض مصر كما زرع القطن ٠

كانت فترة مظلمة انقضت بموته وولاية سعيد بن محمد على الصغير عام ١٨٥٤ الذى كان يتطلع الى أوربا ٠٠ ويتميز مثل محمد على وابراهيم بالبعد عن التعصب الدينى ٠٠ وهو الذى جعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية الوحيدة فى مصر ٠٠ وأعاد فتح المدارس التى أغلقها عباس ، وحرم نظام الرق وتجارة الرقيق ، وحرر العبيد الذين كانوا يعيشون فى مصر ، وأعاد الى الجيش طابعه الوطنى بتجنيد الفلاحين ، والسماح بترقيتهم

الى رتب القيادة ٠٠ وكان أحمد عرابى واحدا منهم اذ وصل الى رتبة مقدم وعين ياورا لسعيد ٠٠

ومرة أخرى نشير الى أن تمصير الجيش واتاحة فرصة الترقية لأبناء الفلاحين الى الرتب العليا ٠٠ كان خطوة وطنية ديموقراطية ٠

ومنح سعيد فرديناند ديليسبس امتياز قناة السويس فى نوفمبر ١٨٥٤ ٠٠ وساق الى المنطقة عشرات الآلاف من الفلاحين فى نظام السخرة أدى الى موت ٢٠و٠٠٠ عامل فوق رمال الصحراء ٠

ولم يتوقف نظـــام السخرة الا بعد أن أثار موجة من الاحتجاجات الشعبية ضد الاستبداد الأجنبى ، وزاد من شعور المقت نحو الأجانب ٠

تم ذلك بعد ولاية اسماعيل الذى خلف سعيد فى ١٨ يناير ١٨٦٣ ، فاصدر قانونا بعـد ١٢ يومـا فقط من توليه الحكم يقضى بتحريم العمل الاجبارى فى شق قناة السويس ٠

كانت السخرة قد أثارت الاحتجاجات الشعبية ، بعد فترة امتدت أكثر من نصف قرن عاش فيها الناس أمجاد فترة محمد على الوطنية ، قاسوا من نكسة أيام عباس السوداء ٠

صحوة الديموقراطية :

وأراد الخديوى اسماعيـل امتصاص هذه الاحتجاجات والمشـاعر الغاضبة فأمر بتشكيل (مجلس شورى النواب) عام ١٨٦٦ اقتداء بالملكيات الدستورية الغربية ٠٠ واسترضاء لأهل الرأى ، وبعثا لمجلس المشورة الذى سبق أن أسسه محمد على ، والذى كان قد ألغى فى عهد عباس ، ثم تقلص فى عهد سعيد الى مجلس حكومى مشكل من أحد أفراد الأسرة المالكة ، وأربعة ضباط ، وأربعة من كبار موظفى الدولة للاستشارة فقط ٠

افتتحت الدورة الأولى للمجلس فى ١٠ نوفمبر ١٨٦٦ ٠

وبدأ فى مصر ما يمكن تسميته (صحوة الديموقراطية) ٠

المجلس الذى شكله الخديوى اسماعيل كان تقليدا قاصرا لمجالس أوربا مرسوم صدوره تضمن قانونين ٠٠ اللائحـة الأساسية واللائحـة النظامية ٠٠ وقانونه الأساسى يحدد سلطاته فى الشئون الداخلية فقط ٠٠ ويشترط فى العضو أن يكون عمره ١٥ عاما فأكثر ولد فى مصر ، ويعيش فيها أكثر من هذه الفترة ، وليس له صلة بالقوات المسلحة أو الأعمال المدنية ٠

كان الاقتراع يتم بشكل غير مباشر ٠٠ الناخبون يختارون مندوبين ، ينتخبوا أعضاء المجلس ٠

مدة العضوية ثلاث سنوات والخديوى وحده هو الذى يدعو المجلس للانعقاد أو يصرفه للاجازة ، أو يحله ٠٠ واللائحة النظامية تفرض رفع جميع قرارات المجلس للخديوى قبل صـدورها ٠٠ وأنه هو الذى يعين رئيس المجلس ونائب الرئيس ٠

كانت هذه التجربة رغم تواضعها ٠٠ ورغم أنها تمت بارادة الحاكم بعيـــدا عن الضغط الشعبى الذى يعتبر العـــامل الأساسى فى تحقيـــق الديموقراطية ٠٠ تجربة مفيدة ونافعة ٠٠ بذرت بذور الديموقراطية فى مصر قبل غيرها من البلاد غير الأوربية ٠٠ بل وبعض البلاد الأوربية ٠

كتب رفاعة رافع الطهطاوى بعد عودته من السودان يقول : « أن الخديوى اسماعيل ارتفع بهذا العمل على رأس المتحررين الآن » ٠٠ مشيرا بذلك الى القوانين والمشروعات التى بحثها المجلس ٠

وكتب جاكوب لاندو فى كتابه (الحياة النيابية فى مصر) :

« كانت هذه هى التجربة الأولى ليقول المصريون كلمتهم فى شئونهم الخاصة ولقد بدأت الحياة البرلمانية المصرية هذه البداية المدهشة ، فلا شك أن أعضاء المجلس الذين كانوا يكونون طبقة كبار الأعيان فى القرى قد تنبهوا ليس لقدرتهم على مناقشة شئونهم الخاصـــة فحسب ٠٠ ولكنهم بالفعل ناقشوا اقامة نظام التعليم كأمر حيوى دون شك لمستقبل الذين يعيشون على أرض مصر » ٠

كان التعليم فعـلا فى مقدمة قضايا كثيرة ٠٠ اهتم بها المجلس ٠٠ وناقش وأصدر فيها قوانين جديدة خلال دوراته المتعددة ٠٠ من ذلك الاعفاء من السخرة ، وتنظيم الاعفاء من الخدمة العسكرية نظير ٨٠ جنيها ، واعادة تنظيم الضرائب ، وعدم اقالة المديرين الا بعد التأكد من ســوء سلوكهم بحكم من المحكمة ، واعطاء أهمية خاصة لتخطيط المدن والقرى ، وزيادة عدد المحاكم توفيرا لجهـد المتقاضين ، والغـاء ضريبة المواشى التى كانت الحكومة قد فرضتها ٠٠ وانشاء مجلس مشيخة البلد ومجلس دعاوى فى كل قرية ، ومجلس دعاوى مركزى فى كل مديرية ٠

سجل المجلس تطورا خلال عمله دورة بعد أخرى ٠٠ وسجلت دورة ١٨٧١ ـ أقوالا فظة من بعض الأعضاء ٠٠

وكانت ميزانية الدولة هى القضية الرئيسية التى تفرض المناقشة ، وتثير الاعتراضات والاحتجاجات ٠٠ اذ كان الخديوى يعقد قروضا يخفى أمرها عن المجلس ، ويقدم الوزراء اليهم بيانات كاذبة ٠

حدثت خلال حكم اسماعيل أن المجلس لم يدع للاجتماع عام ١٨٧٢ ثم فى عامى ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ٠٠ وعندما دعى عام ١٨٧٦ بعد انتخابات جديدة اعترض النائب عثمان الهرميل على طلب الخديوى من الأعضاء مساعدته فى جمع الضرائب ٠

انتصار الديموقراطية :

يقول جاكوب لاندو فى كتابه (الحياة النيابية فى مصر) :

« كانت الروح فى المجلس تختلف تماما عن أول مجلس منذ عشر سنوات مضت ٠٠ وكان نوع القرارات أيضا يختلف ٠٠ وقد أكد فيها الأعضاء رغبتهم فى الاشراف على مصروفات الحكومة » ٠

ويقول لاندو أيضا أن الخديوى اسماعيل طلب من المجلس تقدير المبلغ اللازم لاعانة الجيش المصرى الذى تقرر ارساله لمساندة الجيش التركى فى مواجهة الحرب مع روسيا ٠ ويعتبر أن مناقشة هذا الموضوع تمثل تحولا هاما فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر) ٠٠ ويشير الى ما أصبح للمجلس من أهمية فى مناقشة الشئون المالية قائلا : « ما كان على الحاكم ـ أى حاكم فى مصر ـ قبل ذلك التاريخ اذا أراد أموالا اضافية الا أن يفرض ضريبة جديدة ثم يحجز لنفسه منها ما يشاء بعد ذلك » ٠

وصل الصدام ذروته بين المجلس والحكومة فى دورة ١٨٧٩ عندما اعترض النائبان محمد العطار وعبد السلام المويلحى رفضهما لأحد المراسيم المالية التى صدرت يوم ٦ يناير ١٨٧٩ دون مشورة المجلس ٠٠ وتحدثوا كثيرا عن حقوق نواب الشعب فى أن يمثلوه فى كل ما يتخذ باسمه من قرارات ٠٠ وان كل ما يخص الشعب المصرى لا يمكن أن تتخذ فيه قرارات نهائية الا بعد عرضه على ممثليه ٠٠ أى المجلس ٠

وتدفق الأعضاء الى المنبر يتحدثون فى كلمات ثائرة عن حقوق الشعب وفضح الفساد ٠٠ وهنا لم يحتمل الخديوى وحمل رياض باشا رئيس الوزراء أمرا بحل المجلس ليبلغه للأعضاء ٠

وفى جلسة تاريخية هامة ، رفض المجلس أن ينفض ، وتحدث عدد من النواب منهم عبد السلام المويلحى ، وبدينى الشريعى ، ومحمود راضى وغيرهم يطالبون باستمرار انعقاد المجلس رغم انتهاء مدته للظروف التاريخية الحاسمة التى تمر بها مصر معلنين أنهم باقون فى مجلسهم حتى يؤدوا رسالتهم ولتفعل القوة بهم ما تشاء ٠

ووصل الأمر غايته يوم ٢٧ مارس ١٨٧٩ عندما اجتمع الأعضاء في القاهرة ووقعوا جميعا على التماس رفعوه للخديوى ضد الحكومة لتجاهلها المجلس ، واعلانها افلاس مصر دون عرض القرار على المجلس الذى كان من الممكن أن يتخذ من الاجراءات ما يجنب البلاد هذا القرار الشائن •

وكان هذا الموقف المتشدد غير المتوقع من المجلس أحد الأسباب التى أطاحت بمجلس وزراء رياض باشا وتولية شريف ، والتى أدت الى اجتماع العلماء والأعيان والتجار والموظفين فى ٢ ابريل ١٨٧٩ وأصدروا (المحضر الوطنى) أو ما يسميه البعض (الماجناكارتا) ، مطالبة باعطاء مجلس الشورى كافة حقوقه كما هو الحال فى أوربا •• وكانت نتيجة ذلك استقالة توفيق وتعيين شريف باشا رئيسا للوزراء فى ٧ أبريل •

هكذا أثبت المجلس الذى أنشىء ليكون وديعا •• أن له موقفا خاصا يعبر عن ارادة خاصة متناقضة مع ارادة السلطة •

وقد انعكس هذا الموقف على الصحافة الشعبية التى كان الخديوى اسماعيل أيضا قد صرح لها بالصدور الى جانب الصحف الحكومية مثل الوقائع المصرية ، ويعسوب الطب والجريدة العسكرية للجنود ، وجريدة أركان الحرب للضباط •

كتبت جريدة (لاريفورم) التى كانت تصدر فى الاسكندرية باللغة الفرنسية مقالا جاء فيه :

« ان النواب الذين يحسبهم بعض الناس آلية فى يد الجناب الخديوى يستعملها فيما يريد قد انبعثت فيهم روح الحمية وحب الوطن » •• ثم قالت : « لن تموت أمة يكون لنوابها مثل هذه العواطف وهذا الاقدام » •

كانت الصحافة هى المجال الثانى الذى مارست فيه الديموقراطية حركتها المحدودة والمؤثرة معا فى عهد اسماعيل •

ولم يكن اسماعيل يطيق كلمات النقد •• صادر جريدة (نزهة الأفكار) التى أصدرها ابراهيم المويلحى وعثمان جلال بعد عددها الثانى •

ومع ذلك استمرت بعض الصحف فى الصدور •• مثل جرائد مصر والأهرام والتجارة والوطن وغيرها •• وهى التى ساعدت على (صحوة الديموقراطية) أيضا •

وفى المسرح أيضا ظهر الفنان العبقرى يعقوب صنوع الذى لم يتحمل الخديوى سخريته فى مجال الفن ، فأغلق مسرحه بعد أن كان قد أطلق عليه (موليير مصر) •• وهاجر صنوع الى باريس ليصدر صحيفة (أبو نظارة) التى أصدر منها عدة أعداد فى مصر قبل أن يغلقها الخديوى ويأمر بنفيه •

وحديث الصحافة فى عصر اسماعيل يطول ٠٠ ويثبت أن رغبته فى خلق مناخ ديموقراطى فى مصر عن طريق حرية الصحافة ومجلس شورى النواب كانت صادقة وحقيقية ٠٠ ولكن الى حد لا يجرح وجوده وسلطته ولا يهدم طبقته ٠

وقد تميز عهد اسماعيل بظهور طبقة جديدة نامية ٠

الرأسمالية تدخل مصر :

دخلت مصر طريق التطور الرأسمالى فى عهد اسماعيل ٠

نهضت مصر فى الستينات من القرن التاسع عشر نهضة اقتصادية واضحة سببها فى الدرجة الأولى ازدياد الطلب على القطن المصرى نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية ، وما أثرت به صناعة النسيج الأوربية ٠

زادت مساحة الأرض المزروعة ، وتضاعف تصدير القطن أربع مرات خلال خمس سنوات ، وانتشرت شبكات الرى ، وزاد الأسطول التجارى المصرى حتى بلغ ٥٥ مركبا بحريا ، ٥٥ نهريا ٠

يقول لوتسكى فى كتابه (تاريخ الأقطار العربية الحديثة) :

« ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن لدى فرنسا ، وهى احدى الدول البحرية المتطورة فى ذلك الوقت والتى كانت تتفوق على مصر بعدد سكانها البالغ سبعة أضعاف ونصف سكان مصر ، سوى ثلاثة أضعاف حمولة الأسطول التجارى البحرى المصرى ٠٠ ومما له دلالته أن الأسطول المصرى الأكثر حداثة كان أكثر اتقانا من الناحية التكنيكية » ٠

وبلغ طول السكك الحديدية فى مصر ١٥٩٠ كيلومترا فسبقت فى هذا المجال بعض الدول المتطورة ٠٠ ففى عام ١٨٧١ مثلا كان فى فرنسا **٣٧ر٥ كيلومتر من السكك الحديدية لكل ألف متر مربع ٠٠** بينما وصلت فى مصر ٥٥ كيلومتر لكل ألف كيلومتر من الأرض المأهولة بالسكان ٠

وتطورت صناعة مصر تطورا كبيرا فى مجال الغزل والنسيج وصناعة السفن والسلاح وحلج القطن وقصب السكر والى غير ذلك ٠

دخلت مصر فى ذلك العهد طريق التطور الرأسمالى ولكن دون أن تقضى بأساليب ثورية على مخلفات القرون الوسطى ، وسيطرة الاقطاعيين فى مجال العلاقات الزراعية فرغم أن المحراث البخارى قد استخدم فى مصر قبل أوربا الا أن الاقطاعيين واصلوا نهب الفلاح واستغلاله والاستيلاء على الأرض وفرض الضرائب القاسية ٠

ونبت في المجتمع تناقض غريب٠٠اندفاع الى الحضارة الغربية يتمثل في بناء دار الأوبرا ، ودار الكتب ، وصدور صحف حرة ، وانشاء المتاحف، والجمعيات العلمية والمدارس والمعاهد العالية ، ونشر المترجمات ٠٠ بينما كان هناك تشبث في نفس الوقت بأساليب القرون الوسطى في استغلال الفلاحين ٠٠ وزادت ثروة اسماعيل ٠

وصاحب دخول مصر طريق التطور الرأسمالي تسلل الأوربيين الى مصر ٠٠ قلة من ذوى الاختصاص الفنى ٠٠ مهندسين وأطباء وزراعيين ومعلمين ورجال أعمال ٠٠ وكثرة طفيلية من المرابين وسماسرة البورصة والمضاربين والمهربين والمحتالين وأصحاب بيوت الدعارة ٠٠ مستندين في ذلك الى حماية الامتيازات ٠

في عام ١٨٤٠ كان في مصر ٦١٥٠ أوربيا ، وصلوا عام ١٨٧١ الى ٨٠ الف أوربى منهم ٣٤ ألف يونانى معظمهم من المرابين وصغار التجار ، ١٧ ألف فرنسى ، ١٤ ألف ايطالى ، ٦ آلاف انجليزى ، وكان يعيش في الاسكندرية ٥٠ ألف أوروبى أى حوالى ربع سكان المدينة ٠٠ وفى القاهرة حوالى ٢٠ ألف أجنبى ٠

ومع هؤلاء تسربت كل فضائل وعيوب الحضارة الأوربية ٠٠ انتشرت الأفكار المتحررة وأصبحت الديموقراطية شعارا جديدا في الحياة المصرية ٠

قصدت من الحديث عن حالة مصر خلال فترة اسماعيل أن أظهر ان هناك طبقة جديدة من البرجوازية الوطنية الديموقراطية قد بدأ تطور المجتمع يعززها ، ويخلق بينها وبين الطبقة السائدة من أشباه الاقطاعيين تناقضات حقيقية عبرت عنها خلافات مجلس شورى النواب ٠٠ وظهرت علانية فيما كانت تنشره بعض الصحف بعد احتداد الخلاف ، وتحوله من روح المعارضة الى نوع من المقاومة ٠

قالت صحيفة « مرآة الشرق » في عدد ٢٨ ابريل ١٨٧٩ :

« ان فساد الحال ارتبط بفساد أولياء الأمور وجهلهم بواجباتهم ، وسوء تدبيرهم واختلاف ادارتهم » ٠

وقال أيضا في عدد أول مايو ١٨٧٩ :

« انهم شادوا القصور وغرسوا البساتين وتأنقوا في المآكل ، وتفننوا في المشرب وزينوا الملابس ، وسحبوا مطارف العجب والخيلاء ٠٠ وأفراد الرعية على مرأى منهم عراه يتضـــورون جوعا ، ويتلظون ظمأ ويموتون بردا » ٠

والمؤسف أن اسـماعيل الذى شهد عصره أول مجلس ديموقراطى (مجلس شورى النواب) وشهد مولد الصحافة الحرة ٠٠ كان منحازا

شخصيا الى طبقة الملاك شبه الاقطاعيين الذين واجهوا خلال سلوك طريق التطور الرأسمالى بعناصر من البرجوازية الوطنية أكثر ديموقراطية وتطورا من اسماعيل ٠

وهكذا يجب أن ننظر الى الديموقراطية خلال هذه الفترة من وجهة نظر المصالح المتعارضة ٠٠ وليس من وجهة المنحة والنوايا الطيبة ٠

وقد اختار اسماعيل أن يكون رغم كل شيء مع الطبقة التى لا تعبر عن الغد والمستقبل ٠

الجيش ٠٠ والديموقراطية :

وساعد على ضعف مركز الخديوى اسماعيل موقفه من الجيش ٠٠ والذى كان مخالفا تماما لموقف سعيد باشا الذى كان مع ضعفه وتناقضاته يحب مصر حبا عميقا ويتحمس للمصريين ٠٠ وانعكس ذلك على الجيش أساسا حيث سمح بترقية صف الضباط والضباط المصريين الى الرتب الكبيرة ٠

يقول أحمد عرابى الذى كان ياورا لسعيد باشا أنه قد أهداه تاريخ نابليون بالعربية وهو بادى الغيظ لتمكين الفرنسيين من التغلب على البلاد المصرية ٠

وعلى قدر ما أشاع الخديوى اسماعيل فى المجتمع من روح الحرية والديموقراطية النسبية ٠٠ على قدر ما سلك سياسة رجعية فى الجيش ٠٠ اذ استعان بعدد من الضباط الأمريكيين بعد انتهاء الحرب الأهلية وهم من الضباط الذين كانوا يقاومون تحرير أبناء الجنوب ٠٠ واقتصر فى الترقيات للرتب الكبيرة والقيادية على الضباط الألبانية والشراكسة وابعاد الضباط المصريين للمناصب الثانوية ٠٠ مما أحدث خلافا فى صفوف الجيش بين العناصر الوطنية الديموقراطية من الضباط الذين كانوا يسمون أنفسهم (الفلاحين) والآخرين الذين لقبوا باسم (الشراكسة) ٠

وزادت حدة التناقضات بتوزيع الخديوى اسماعيل ٥٠٠ فدان لكل لواء ، ٢٠٠ فدان لكل أميرالاى ، ١٥٠ لكل قائمقام ٠٠ ومعنى ذلك حرمان معظم الضباط المصريين من أرض وطنهم فى وقت تمنح فيه للشراكسة ٠

والغريب أن هـذا الموقف الرجعى المعـادى للضباط المصريين كان متناقضا مع التقدم الذى حدث فى الجيش ٠٠ تماما كما كانت اصلاحات اسماعيل متناقضة مع موقفه الرجعى فى المجتمع ٠

واذا كانت (الصحوة الديموقراطية) قد تجسدت فى مقالات صحفية

ساخنة ، ومناقشات فى مجلس الشورى غير متوقعة ٠٠ فانها فى الجيش سلكت سبيلا آخر بعد أن زاد عدد الجيش الى ٨٠٫٠٠٠ وأرسل حملات عسكرية الى مولدافيا وكريت لمساندة الجيش العثمانى فى القضاء على ثوراتها ٠٠ وأصبحت أقلية شركسية تتحكم فى أغلبية مصرية ترفض أن تستخدم وقودا لحملات تستهدف كبت وتصفية القوات الشعبية فى بلاد أجنبية ٠

سلكت سبيلا آخر عندما تألفت فى الجيش المصرى عام ١٨٧٦ أول (جمعية سرية) فى تاريخه الحديث برئاسة على الروبى للدفاع عن مصالح الضباط الوطنية باسم (مصر الفتاة) ٠٠ وقد زاد نشاط هذه الجمعية عقب انضمام أحمد عرابى لها بعد حرب الحبشة ، وهو الذى أمضى ١٩ عاما فى رتبة قائمقام بلا ترقية ٠

وأصبح أحمد عرابى بجرأته وفصاحته الرئيس الفعلى لهذه الجمعية عام ١٨٧٧ ولم يكن أحمد عرابى منعزلا عن الحركة الديموقراطية فى المجتمع ٠٠ اذ كان يعتبر نفسه من أتباع جمال الدين الأفغانى الذى استقر فى مصر من عام ١٨٧١ الى أن أبعد عنها فى سبتمبر ١٨٧٩ ٠ كما كان على صلة بكثير من المثقفين مثل الشيخ محمد عبده وأديب اسحق الكاتب والصحفى السورى الذى استوطن مصر عام ١٨٧٦ وعبد الله النديم وسليم النقاش وابراهيم اللقانى وغيرهم من المثقفين ٠

وارتبطت حركة الضباط الوطنيين الديموقراطيين داخل الجيش بحركة المعارضة التى اشتعلت داخل (مجلس شورى النواب) ضد (الوزارة الأوربية) التى شكلها أصحاب الديون الأجانب ، والتى أصبح الهجوم عليها أساسا لكافة الاتجاهات الوطنية داخل الجيش وخارج الجيش ، فهى وزارة كان يرأسها أرمنى لا يتكلم العربية ، وفيها وزيران انجليزى وفرنسى ٠

وصلت البرجوازية النامية فى حركتها السياسية الى داخل صفوف الجيش ، ونجحت فى الربط بين تنظيم (الحزب الوطنى) الذى شكله محمد شريف باشا ٠ وبين جمعية (مصر الفتاة) التى اندمجت فيه ٠

وتصاعدت الحركة الديموقراطية ، واشتعلت المقاومة ، حتى أصبحت الاجتماعات تعقد علانية ضد (الوزارة الأوربية) وترسل العرائض للخديوى من المدنيين والعسكريين معا مطالبة باقالتها ٠٠ وساعد المناخ السياسى على بلورة الاتجاهات الديموقراطية فى الجيش ٠٠ وخلق علاقة وثيقة بين المطالب المهنية والسياسية ٠

ولم يجد الخديوى اسماعيل سبيلا فى مواجهة هذه الحركة الشعبية المتصاعدة والجامعة بين المدنيين والعسكريين ، والمعبرة عن أهداف الطبقة

البرجوازية النامية ، والمتمسكة باستقلال مصر الا بعزل (الوزارة الأوربية) يوم ٧ ابريل ١٨٧٩ وتعيين حكومة مصرية برئاسة شريف باشا قائلا : (انى أعتبر واجبى المقدس كرئيس دولة وكمصرى أن أراعى وجهة نظر بلادى وان أحقق أمانى أمتى الشرعية بصورة تامة) ٠٠ واصبحت وزارة شريف باشا أول وزارة مصرية لا يدخلها أجنبى ٠

ولكن انحياز الخديوى اسماعيل للقوى الوطنية الديموقراطية جاء متأخرا بعد أن تسلط الأوربيون على جهاز الدولة خلال ديونهم ، وبعد أن عزل نفسه عن أهداف الطبقة البرجوازية الصاعدة بما خلقه من تناقضات بين مظاهر تقدم واصلاحات فى المجتمع وتخلف ورجعية فى معاملة الطبقات الشعبية ، وما أثاره من عداوة الضباط المصريين بحرمانهم من الترقية الى الرتب القيادية ، وارسال الحملات العسكرية تحت قيادة ضباط أجانب مثل حملة الحبشة عام ١٨٧٦ والتى شكلت من ٢٠٫٠٠٠ جندى بقيادة راتب باشا التركى والجنرال الأمريكى لورنج والتى انتهت بهزيمة مدوية أثارت فى الجيش والشعب شعورا بالاستياء العام ٠

كان الخديوى اسماعيل قد أصبح معزولا عن القوى الشعبية الصاعدة التى يمكن أن تدعم موقفه٠٠ولكنه آثر فى خندق دفاعه الأخير أن يستجدى تاييدها ، وهو الذى أصدر أمرا بنقل أحمد عرابى الى الاسكندرية مغضوبا عليه قبل ذلك بشهرين فقط عقب مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ أول مظاهرة فى تاريخ الجيش تقوم احتجاجا على تأخير صرف مرتبات الضباط ما يقرب من ١٥ شهرا ، والتفكير فى تسريح ٢٥٠٠ ضابط وتخفيض رواتب الباقين الى النصف ٠

كانت المظاهرة قد اتجهت الى وزارة المالية حيث حاصروا رئيس الوزراء نوبار باشا وريفرز ويلسون وزير المالية ٠ وانهالوا عليهما ضربا ، حتى حضر الخديوى شخصيا ـ وأنقذهما من رجال الجيش ٠٠ بعد أن وعد بتلبية (مطالبهم العادلة) ٠

ولكن الخديوى لم يتخذ اجراء مضادا شديدا للضباط لانه كان يكره الاثنين فالغى أمر تسريح الضباط وتقليص الرواتب ٠

ولم يتخذ أيضا اجراء مؤيدا للضباط لانه لم يكن يريد للمصريين أن يلعبوا دورا رئيسيا ٠

نهـــاية اســماعيل :

وأمر الخديوى بتقديم الضباط أحمــد عرابى وعلى الروبى ومحمــد النادى للمحاكمة بتهمة تدبير التمرد رغم عدم اشتراكهم فى المظاهرة ، الأمر الذى يدل على أن حركتهم كانت مرصودة تحت أضواء كاشفة ٠٠ واكتفى المجلس العسكرى بتوبيخهم ٠

كان الخديوى اسماعيل قد فقد ثقة الوطنيين الديموقراطيين خارج الجيش ٠٠ وأصبح يحارب معركته الأخيرة وهو يسند ظهره الى الحائط وحيـــدا ٠

أثار عزل (الوزارة الأوربية) عاصفة احتجاج ٠٠ فقدم القنصـــل البريطانى انذارا باسم اللورد سالسبورى وزير الخارجية رفضه الخديوى اسماعيل ، وتبعه انذار من حكومتى ألمانيا والنمسا ، ثم وصل انذار نهائى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ قدمته انجلترا وفرنســا تطالبان فيه التنــازل عن العرش وتحت تهديدهما بالالتجاء الى السلطان التركى وخلعه بالقوة ٠

رفع اسماعيل الموقف بنفسه للسلطان وكانت النتيجة وصول برقية من السلطان يوم ٢٥ يونيو بعزله وتعيين ابنه توفيق خديوى على مصر ٠

رحل اسماعيل وقد ودعته مظاهرة شعبية قدرت موقفه الأخــير فى تأليف حكومة وطنية وانتهاج سياسة مستقلة ٠٠ وقدرت أيضا حــدوث اعتداء على حق الشعب فى اختيار حاكمه أو عزله وذلك بأمر من السلطان والأجانب معا ٠

وهكذا طويت صفحة اسماعيل ، بعــد أن هز المجتمع المصرى هزا عنيفا ، وهو يتجه به الى الحضارة الأوربية ، ويبذر فيه بذور الديموقراطية ٠٠٠ ويخلق فى حركته تناقضات اجتماعية واضحة بين الطبقة البرجزازية التى ظهرت مع الاتجاه الى الرأسمالية وبين طبقته المتشبثة بجشع الاقطاع من جهة وبين هذه الطبقات وبين الفلاحين المضطهدين من جهة أخرى ٠

طويت صــفحة اســماعيل ٠٠٠ وبقيت صــفحة الديموقراطية مفتــوحة فى مصر ٠

(٢)

صحوة الديمقراطية ٠٠ والثورة العرابية

« ان الحـزب الوطنى المصرى هو حـزب سـياسى وليس حزبا دينيا ، وهو يضـم اشخاصـا من مختلف الانتماءات القوميـة والدينية ، وهؤلاء أساسا من المسلمين ، لان تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، ولكنه يتمتع بتاييد (كل الذين) يفلحون أرض مصر ، وينطقون بلغتهـا ولذا فان الحزب لا يفرق بينهم ، يعتبر ان كافة الناس اخوة، وينبغى أن يتمتعـوا بحقـوق سـياسية متسـاوية ، وأن يكونوا سـواسية أمـام القانون » ٠

من برنامج الحزب الوطنى عام ١٨٨٠ ٠

(ان البرلمان يجب أن يتشكل من ممثلى كافة الفئات من المثقفين والمتعلمين والميسورين والعلماء والكادحين والأريستوقراطيين) ٠

عبـد الله النديم

خطيب الثورة العرابية

* القوى الوطنية تختار صيغة البرلمان والدستور تعبيرا عن الديمقراطية منذ عهد اسماعيل ٠
* الحزب الوطنى ٠٠٠ أول حزب مصرى فى عهد اسماعيل يعلن انه حزب سياسى ، وليس حزبا دينيا ٠

* ثلاث مظاهرات عسكرية ٠٠ الأخيرة فيها تطالب باعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب على النظام الأوربى ٠
* الموقع الطبقى لشريف باشا يجعله يتنكر لمشروع الدستور الذى وضعه عام ١٨٧٩ ٠
* عرابى كان يفكر فى تحويل مصر الى جمهورية ٠
* روح عرابى الديمقراطية كانت سببا من اسباب هزيمته ٠

طويت صفحة اسماعيل ··· وبقيت صفحة الديمقراطية مفتوحة فى مصر ، تفرض نفسها على المجتمع ·

كان شريف باشا المعبر عن الطبقة البرجوازية الوطنية الليبرالية ، فى منصب رئيس الوزراء الذى عينه فيه اسماعيل قبل خلعه ، اقتربا من الحركة الوطنية ·

وكانت وزارة شريف باشا قد عزلت عددا من الموظفين الأوروبيين ، وقررت زيادة الجيش الى ٦٠،٠٠٠ جندى ، وشرعت فى اعداد أول دستور مصرى ·

وفى ٨ يونيو ١٨٧٩ صادق مجلس النواب على مشروع اللائحة الأساسية وقانون الانتخابات ، واحالهما للخديوى للتصديق ·· ولكن الخديوى اسماعيل عزل من منصبه بعد أيام (٢٥ يونيو) ·

ورفض الخديوى توفيق التوقيع على لائحة الدستور التى أعدها شريف باشا ·· بل أنه أقال الوزارة فى ٢١ سبتمبر من نفس العام ، وعين رياض باشا الذى اشتهر برجعيته وعدائه للديموقراطية ، وعلاقته الوثيقة بالبريطانيين ·

كان مشروع شريف للدستور يقضى بتحويل المجلس التشريعى الاستشارى (مجلس الأعيان) الى برلمان تشريعى ·· والى فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ·· كما كان يؤكد مبدأ استجواب الحكومة أمام البرلمان ، ويضمن حرية الكلمة والحصانة الشخصية للنواب ·

ولا شك ان هذا المشروع الذى يقيم ملكية دستورية ، ويقيد تسلط الأجانب فى البلاد ، ويتيح فرصة مناقشة السلطة التنفيذية ومحاسبتها ، انما كان يعتبر ـ ولو تم اقراره ـ خطوة هامة فى الدفاع عن المصالح الوطنية الهامة ··· رغم ان مشروع ـ الدستور لم يوفر ضمانات لمصالح الجماهير الشعبية العريضة ··· وانما ثبت الجوهر الطبقى للبرجوازية الليبرالية ·

كان رفض التوقيع على مشروع الدستور بداية مرحلة من الاجراءات المنافية للحرية والديموقراطية ·· فقد أصدر الخديوى توفيق أمرا بنفى جمال الدين الافغانى بعد اقامة استمرت ثمانى سنوات ، وأجبر الصحف على نشر الخبر فى صيغة تقول أن هذا المفكر العظيم (يرأس جمعية سرية من الشبان ذوى البطش مجتمعه على فساد الدين والدنيا) ·

رفضت جريدة (مرآة الشرق) نشر الخبر بهذه الصيغة ··· وأشادت بدور المفكر العظيم ·· فصدر قرار بتعطيلها لمدة خمسة شهور ·

وكما نفى الى السودان الشيخ رفاعة الطهطاوى بعد وفاة محمد على ، نفى جمال الدين الافغانى بعد عزل الخديوى اسماعيل ·

وبدأ رياض باشا فى تضييق الخناق على الحركة الديموقراطية والحزب الوطنى المعبر عنها ·· وصادر الصحف ·· وحاول قطع الصلة بين العناصر الوطنية الديموقراطية داخل الجيش وخارجه ·

وهاجر كثير من الكتاب والمفكرين والصحفيين ، امتدادا لما بدأ فى عصر اسماعيل ، حتى أصبحت باريس ولندن مقرا لكثير من الصحف والجمعيات الوطنية ، وأصدر الافغانى ومحمد عبده مجلة (العروة الوثقى) ·

زادت هجرة العقول المصرية ، مع فتح الخديوى توفيق الأبواب للنفوذ والسيطرة الأجنبية ·

فرضت ضرائب جديدة ، وخصص نصف الدخل الحكومى عام ١٨٨٠ الذى بلغ ٨،٥ مليون جنيه للدائنين الأجانب ، وصدر فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ (قانون التصفية) الذى حدد الديون المصرية بمبلغ ٩٨ مليون جنيه ، والذى كتب عنه اللورد كرومر أحد المساهمين فى وضعه فيما بعد يقول :

« كان من النواقص الرئيسية لهذا القانون دفع جزء كبير جدا من مداخل الدولة ٦٠ ٪ الى حاملى القروض ، فى الوقت الذى أصبحت فيه المبالغ التى وضعت تحت تصرف الحكومة غير كافيا اطلاقا » ·

وانعكس ذلك الى مزيد من الضغط والارهاب للفلاحين ·· ومعاداة الحركة الديموقراطية ·· وعودة الى تأخير دفع مرتبات الضباط والجنود كما حدث فى عهد الخديوى اسماعيل ·

تصويرا لهذه الحالة كتب بلنت الذى أرخ الحركة العرابية يقول :

« كان الفلاحون فى ذلك الوقت فى فاقة رهيبة ·· وكان حملة الاسهم الأوروبيون يطالبون بقيمة كوبوناتهم ، بينما تدق المجاعة أبواب الفلاحين » ·

ويقول شفيق باشا المؤرخ المصرى فى مذكراته (ان الأمر كان يصل بالفلاحين أحيانا الى حد ترك الأرض لعدم قدرتهم على تحمل الأعباء المفروضه عليهم ٠٠ وكان الموظفون وضباط الجيش لا يحصلون على رواتبهم بالأشهر) ٠

ضائقة اقتصادية ، وازمة وديموقراطية ٠٠ دفعت بالفلاحين الى هجرة قراهم (على باب الله) ٠٠ والمثقفين والمفكرين هاجروا الى الخارج ليضمنوا حرية النقد والتعبير ٠

المظاهرة العسكرية الثانية :

وفى مواجهة هذا الطغيان ، ونتيجة للسخط المشترك ، ظهرت قوى جديدة فى طليعة الحركة القومية ٠٠ فالى جانب ملاك العقارات والأراضى النيبراليين من طراز شريف باشا ، وصلت الى قيادة الحركة عناصر ديموقراطية راديكالية من الضباط من طراز أحمد عرابى ٠

ويقول لوتسكى فى كتابه (تاريخ الأقطار العربية الحديث) أنه خلال عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ لم يكن هذان الفريقان قد تميزا بعد أحدهما عن الآخر بدرجة كافية من الوضوح ٠٠ فقد كان شريف وعرابى على حد سواء يسميان نفسيهما (وطنيين) ٠

وتحرك الضباط الوطنيون فى مايو ١٨٨٠ حيث قدموا الى عثمان رفقى وزير الحربية احتجاجا ٠٠ ليس على تاخير دفع رواتب الضباط والجنود فقط ٠٠ وانما لارسال الجنود للعمل الاجبارى فى ضياع الخديوى توفيق ومزارعه أيضا ٠

ولم يكتف عثمان رفقى باهمال الاحتجاج فقط ٠٠ وانما أصدر قرارا بترقية عدد من الضباط الأتراك والشراكسة مهملا المصريين ٠

ولم يجد الأميرالاى أحمد عرابى بك قائد الآلاى مشاة الرابع بدا من تسليم عريضة الى رئيس الوزراء رياض باشا يوم ١٧ يناير ١٨٨١ ومعه الاميرالاى عبد العال حلمى والاميرالاى على فهمى مطالبين فيها بعزل عثمان رفقى وزير الحربية ٠

ونصح المراقبون الأجانب رياض باشا باعتقال الضباط الثلاثة ، وتم ذلك فعلا فى فبراير ١٨٨١ حيث أعدت محكمة عسكرية فورية ٠٠ ولكن ما أن تسرب الخبر الى وحدات الجيش حتى تحركت الى وزارة الحربية واقتحمت قاعة المحاكمة ، وفر عثمان رفقى من النافذة ، وحمل الجنود

وزملاءه الى قصر الخديوى الذى أصـابه الذعر فوافق على كافة مطـالب الجيش ، وعزل عثمان رفقى ، وعين مكانه محمود سامى البارودى باشا ٠

وكان البارودى شاعرا ووطنيا ديموقراطيا ، قريب الصلة بشريف باشا ٠٠ وجاء تعيينه موضع ترحيب شديد من الجيش ، الأمر الذى جعله يوثق صلته تماما بأحمد عرابى أكثر من صلته بشريف باشا ٠

لم تتجاوز مطالب الضباط فى هذه المظاهرة العسكرية الثانية خلال عامين فقط حدود المطالب المهنية ٠٠ فلم يتقدموا بمطالب سياسية ٠٠ وبقى رياض باشا فى منصبه بكل أفكاره وسلطته الرجعية ، واستمر نفوذ المراقبين الأجانب ٠

والتقت هذه الأحداث مع حركة شعبية عريضة ، اعتمدت على الجرأة فى التعبير عن الرأى حتى كاد يتحول المجتمع الى مسرح ديموقراطى ٠

كتب شفيق باشا فى مذكراته :

« تحولت مصر الى منبر للخطباء ، واخذ الناس يخطبون فى كل مكان ٠٠٠ حتى فى الأفراح ٠٠ بل وفى المساجد » ٠

وكتب أيضا :

« كان كل انسان يتصور نفسه عرابيا ، وكان عرابى لا يفرق بين نفسه وبين الآخرين وقد ذابت الطبقات بعضها فى البعض الآخر ، واختلط الرفيع بالوضيع » ٠

ولعل ما يقصده شفيق باشا بذوبان الطبقات بعضها فى البعض الآخر ، هو تحول حركة الجيش الى قوة جذب مغنطيسية لطاقة القوى الوطنية ٠٠٠ وجد الفلاحون والمحرومون فى حركة الجيش حلقة انقاذ لهم من المهانة والبؤس والتعاسة ٠٠٠ كما وجدت العناصر البرجوازية الأكثر تنورا ذات الميول الديموقراطية والدستورية فى الحركة عناصر مؤيدة لها ضد تدخل الأجانب وعسف الخديوى ٠

برنامج الحـزب الوطنى :

ولذا قال عرابى ابن الفلاحين ٠٠٠ ابن شيخ بلد قرية (هرية رزنة) بمحافظة الشرقية :

« اننى أمثل الجيش ٠٠ ولكن الجيش نفسه يمثل الشعب » ٠

وتولـد مناخ مناسب لنمو الاتجاهات والاهتمامات الاجتماعية ، الى جانب المشكلات السياسية ٠

اخذ الوطنيون يناقشون قضايا الغاء السخرة ، وتخفيض الضرائب ، وانهاء احتكار الاقطاعيين لمياه رى الحقول ، وانشاء بنك زراعى ، وأخذوا يحلمون بتخليص الشعب من عبودية الربا ، وباصـلاح القضاء ، واقامة مملكة العدالة ٠٠٠

وانعكس ذلك وغيره فى أهم وثيقة لدى (الوطنيين) وهى برنامج الحزب الوطنى الذى جاء فيه :

« عرف المصريون فى غضون السنوات القلائل الأخيرة ما هى الحرية ، وقرروا استكمال تكوينهم القومى ٠٠٠ وهم يرجون التوصل الى ذلك من خلال برلمان عامل ، ومن خلال حرية النشر ، ومن خلال التنمية الشاملة للمعارف بين كل طبقات المجتمع » ٠

برنامج الحـزب الوطنى يمثل للحـركة الديموقراطية ، والثقافية والاجتماعية بما يحرص على توفيره لشتى الطبقات ، وبما يؤكده من بعد عن التعصـب ، وبما يتمسـك به من علمانية وردت فى برنامجه الذى ينص على :

« ان الحزب الوطنى المصرى هو حزب سياسى ، وليس حزبا دينيا ٠٠ وهو يضم أشخاصا من مختلف الانتمـاءات القومية والدينية ، وهـؤلاء أساسا من المسلمين ، لأن تسعة أعشـار المصريين من المسلمين ، ولكنه يتمتع بتأييد (كل الذين) يفلحون أرض مصر ، وينطقون بلغتها ، ولذا فالحزب لا يفرق بينهم ، معتبرا ان كافة الناس أخوة ، وينبغى ان يتمتعوا بحقوق سياسية متساوية ، وان يكونوا سواسية أمام القانون » ٠

ولا شك ان هذا البرنامج كان تقدميا فى عصره لما يحويه من اصالة ديموقراطية وروح علمية ، واهتمامات ثقافية ، وعدالة اجتماعية ٠

واختيار صيغة البرلمان من جانب القوى الوطنية هو دليل على الارادة الديموقراطية المنبعثة فى حركة الجماهير المتطلعة الى تغيير الحياة الى صورة أفضل ٠

ويطلب جمال الدين الافغانى من الخديوى توفيق اشراك الامة فى حكم البلاد عن طريق الشورى باجراء انتخاب نواب عن الأمة ٠٠٠ ويدعو الى (الاشتراك الأهلى بالحكم الدستورى الصحيح) مفرقا بين الديموقراطية الحقة والتجارب السابقة ٠

ويعطى الشيخ محمد عبده لهذا الهـدف الديموقراطى نظرة دينية فيقول فى مقال نشرته مجلة (الوقائع المصرية) مبررا مشروعية الحـركة الدستورية فى مصر وذلك فى عام ١٨٨٠ قبل صدور برنامج الحـزب الوطنى :

« ان ميل بعض النـــاس الى المطالبة بالشـــورى (الجمعية النيابيه والبرلمان) ورفض الحكم المطلق ، ليس مجرد رغبة فى تقليد الأجانب ، بل أنه يستجيب لمقتضيات الشريعة » ٠

ويفسر عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية والمناضل البارز مبدأ الحكم البرلمانى فيقول فى سبتمبر ١٨٨١ :

« ان البرلمان يجب أن يتشكل من ممثلى — كافة الفئات — من المثقفين والمتعلمين والميسورين والعلماء والكادحين والاريستوقراطيين » ٠

هدف سياسى ٠٠ ونظرة اجتماعية ودينية متقدمة ٠٠ تؤكد مبدأ الشورى ، وتحرص على ان تكون تعبيرا عن كافة الطبقات حتى المحرومة منها ٠

وجد الفلاح من يدافع عنه بين المثقفين ٠٠ كما وجد من يتحرك من أجله بين ضباط الجيش ٠

ولكن بقى الخديوى حاميا للطبقة المستغلة ٠٠ وخاضـــعا للنفـــوذ الأجنبى ٠٠ ومعاديا للديموقراطية ٠

وأصبح الصدام حتميا بين نظرتين متعارضتين تمام التعارض ٠

الخديوى توفيق يخطب فى احتفال أقيم بعد المظاهرة العســكرية الثانية (أول فبراير ١٨٨١) ويقول لجمع من الضـــباط الـكبار يوم ١٢ فبراير :

« يلزمكـم الا تشـــتغلوا من الآن فصاعدا بشىء خارج عن حـــدود وظائفكم ، ذلك ان العســـكر ليس لهم وظيفة ســـوى التمسك بالقوانين الجهادية ، والســـعى فى اداء واجباتهم العســـكرية ، والامتثال الى ولى أمرهم » ٠

ويقول رئيس وزرائه رياض باشا :

« عليكم وجوبا كما أخذتم مالكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا » ٠

نعم ٠٠٠ الخيرات كانت تشمل الحكام ٠٠ ولكنها كانت محرومة على البسطاء والكادحين والفلاحين ٠

المظاهرة العسكرية الثالثة :

ولذا كان الصراع طبيعيا ، والتصادم حتميا ٠٠

ولم تمض غير عدة شهور حتى قامت المظاهرة العسكرية الثالثه يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، خلال ثلاثين شهرا تقريبا ، بعد ان أصدر الخديوى أمرا بنقل بعض وحدات الجيش الى الريف ٠٠ وكان ينبغى ان يرحل معها أحمد عرابى وعلى فهمى وعدد من الضباط الوطنيين ولكن القادة الوطنيين، رفضوا ذلك اذ كانوا على ثقة من ان هذه الخطوة كانت تمهيدية للتخلص منهم ٠

شملت المظاهرة ٢٥٠٠ ضابطا وجندى وطالبت باقالة وزير رياض باشا ٠٠٠ واعلان الدستور وتشكيل مجلس نواب على النظام الأوروبى ٠٠٠ وأخيرا زيادة عدد الجيش ٠

نلاحظ ان مطالب الجيش هذه المرة تجاوزت الحدود المهنية ٠٠٠ الى الناحية السياسية ٠٠ وان الديموقراطية متمثلة فى البرلمان بقيت هدفا من أهم الأهداف ٠

ونسجل الحوار التاريخى الذى دار بين الخديوى وعرابى توضيحا لصدام الأفكار والآراء ، وتعبيرا عن طبيعة المواقف المتعارضة ٠

قال الخديوى :

« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت هذه البلاد عن آبائى واجدادى وما انتم الا عبيد احساناتنا » ٠

وكان رد عرابى :

« لقد خلقنا الله احرارا ولن نستعبد بعد اليوم » ٠

كانت نتيجة هذه المظاهرة انتصارا جزئيا أيضا ٠٠ فكما أسفرت المظاهرة الثانية عن عزل عثمان رفقى وزير الحربية فقط ، أسفرت المظاهرة الثالثة عن عزل رياض باشا وتعيين شريف مع تأجيل المطالب الأخرى بدعوى عرضها على الباب العالى فى تركيا ٠

ويرجع ذلك الى أن المظاهرات العسكرية كانت تحتشد كرد فعل فى نفس اليوم دون تخطيط أو تدبير ٠

ولكن شريف باشا الذى كان يمثل طبقة اجتماعية غير طبقة عرابى ، فقد كان ابن قاض تركى وله ابعادية فى المراوغة ، ولم يكن من أسرة فلاحين مثل عرابى ، أعلن رفضه لشغل منصب رئيس الوزراء (كمرشح من قبل الجيش المتمرد) ٠

كانت العلاقة بين الضباط الوطنيين الثوريين أبناء الفلاحين ٠٠٠ وبين الملاك الارستوقراطيين غير منسجمة بالقدر الذى يحقق لها الوحدة الشعبية ٠

كان موقف شريف نتيجة لتناقضات واضحة سابقة ٠٠ ولكنها لم تكن قد طفت بعد الى السطح ٠٠ فقد أيد شريف باشا وسلطان باشا الاتفاق مع الرأسماليين الأوروبيين ، بينما أصر عرابى وأنصاره فى خوض نضال حازم ضدهم ٠٠ وأصر شريف ومحمد سلطان على اقامة ملكية دستورية معتدلة فى مصر تضمن سيادة الملاك شبه الاقطاعيين بينما أصر عرابى وانصاره على سلطة الخديوى واتباعه من الأتراك والشراكسة واقامة حكم ديموقراطى ٠٠ ووقف شريف وسلطان موقف المعاداة لحركات الفلاحين ومطالبهم بينما أيدها عرابى ٠

وهكذا تفجرت هذه التناقضات برفض شريف تولى المنصب تحت ضغط الجيش المتمرد ٠

الديموقراطية ٠٠٠ والتناقضات الطبقية :

وحاول عرابى ان يحل المشكلة حلا ديموقراطيا بمحاولة الحصول على تأييد مجلس من أعيان القاهرة فجمعه يوم ١٣ سبتمبر ، وعرض عليه نتيجة اتصالاته بشريف باشا الذى كان يصر على انسحاب الآلات المتمردة الى المواقع التى يختارها لها ـ فى حالة تولية رئاسة الوزارة ـ ٠

لم يدرك أحمد عرابى عمق التناقضات الطبقية بين الفلاحين الذين كان يفخر بتمثيله لهم ٠٠ وبين الأعيان الذين كان يمثلهم شريف ٠٠ كان كبار الملاك يتملكهم الخوف من اندفاع الحركة الشعبية ٠٠ كما أن العناصر المدنية كانت تخشى تاليف حكومة عسكرية كاملة ٠

وتوصل الطرفان الى مساومة قبل فيها شريف منصب رئيس الوزراء مع تعيين محمود سامى البارودى باشا وزيرا للحربية ، وتنفيذ زيادة الجيش الى ١٨،٠٠٠ مع رضوخ عرابى لنقل الآلايات من القاهرة الذى تم فعلا خلال شهر أكتوبر حيث نقل آلاى عرابى الى أبو كبير وآلاى عبد العال حلمى الى دمياط ٠

ورغم ذلك تعتبر انتفاضة ٩ سبتمبر ١٨٨١ نقطة وتحول فى تاريخ الحركة الوطنية الديموقراطية المصرية ٠٠٠ اذ ربطت لأول مرة بين الشعب والجيش فى نضال مشترك اذ خرجت مظاهرة شعبية ضد حكومة شريف واحتشد عشرات الألوف من سكان القاهرة لتوديع عرابى وجنوده والاحتجاج

على نقلهم من القاهرة ٠٠ ولم يعد عرابى زعيما لفريق من الضباط ، وانما أصبح فى مركز الصدارة من الزعامة الشعبية ورئيسا فعليا للحزب الوطنى ٠٠ وأصبح الجيش هو المنظمة الوحيدة التى تتطلع اليها الجماهير لتحقيق آمالها ٠٠ وبدأت الأمة توقع توكيلات بانابة أحمد عرابى فى كل ما يتعلق بالمسائل الوطنية ٠

موقف شريف الطبقى المتناقض مع حركة الجيش أضعف الوحدة الوطنية ٠٠ وأظهر خلافات بين الحكومة والشعب ٠٠ وكشف بمرور الوقت اقتراب شريف من القوى الاستعمارية ٠

أرسل شريف باشا الى الخديوى يطلب استمرار نظام المراقبة الثنائية الأوروبية على الحكومة ٠٠ كما قرر تشكيل مجلس للنواب ليحرم الجيش من دوره النضالى مصرحا بان مجلس النواب سيصبح هيئة يستند اليها الخديوى وحكومته فى نضالهما ضد (الاستبداد العسكرى) ٠

ولكن شريف رفض اقرار الدستور الذى أعده هو نفسه منذ سنتين ليظل المجلس محصورا فى حدود سلطاته المحدودة ٠

تراجع مثير من شريف باشا ، يعبر عن حذر وخوف من ممارسة الديموقراطية خارج سيطرة طبقته التى هزتها فى عنف حركة الجيش وتطلع الفلاحين ومساندتهم لها ٠

ومع ذلك فانه عندما اجتمع المجلس برئاسة سلطان باشا صديق شريف واتخذ موقف التأييد والتعبير عن مشاعره المخلصة للخديوى بدا كما لو ان الأمور ستمضى فى هدوء ٠٠ ولكن سرعان ما تبدد الهدوء ، وكشفت (الديموقراطية المحدودة) عن ارادة أعضاء المجلس فى مناقشة الميزانية المصرية ٠٠٠ الأمر الذى دفع الحكومتين الانجليزية والفرنسية الى تقديم مذكرة أثارت استياء عاما فى مصر ، وقربت مؤقتا بين الأعيان والوطنيين ٠

لعبة الديموقراطية لا تحتملها الأنظمة الاستعمارية ولا نظم الحكم الفردية حتى ولو كانت شكلية ٠

فى أول فبراير ١٨٨٢ أبلغ قنصلا انجلترا وفرنسا شريف باشا بانه (ليس بمستطاع المجلس التصويت على الميزانية بدون خرق مرسوم المراقبة الثنائية ، ولا يمكن ادراج بدعة كهذه استحدثها البرلمان بدون موافقة الحكومتين الانجليزية والفرنسية) ٠

رضخ شريف ٠٠ وطلب من المجلس الموافقة ٠٠ ولكن المجلس رفض وأعلن بأن (حقه فى التصويت على الميزانية لا يمكن ان يكون موضع نقاش مع الدول الأجنبية) ٠

خطوات ديموقراطية هامة :

واضطر شريف باشا الى تقديم استقالته ٠٠ وهكذا اسقطه المجلس الذى شكله ٠٠ وساءت سمعة شريف الوطنية والديموقراطية ٠

تولى محمود سامى البارودى باشا رئاسة الوزارة فى ٧ فبراير ١٨٨٢، وعين أحمد عرابى قائد الوطنيين وزيرا للحربية ٠

وبدأت الوزارة فى اتخاذ اجراءات ديموقراطية هامة ، محققة عدة مطالب جماهيرية نشرت اللائحة الأساسية التى كان قد أعدها مجلس النواب والتى ضمنت للمجلس حقوقه فأصبحت الوزارة مسؤولة أمامه يملك اسقاطها ٠٠ وأبطلت المراقبة الثنائية ٠٠ وشرعت فى اعداد قانون انتخابى جديد أكثر ديموقراطية يتيح حق الانتخاب لكل من يدفع ٥ جنيهات ضريبة ٠٠ كما أعدت عددا من المشاريع التقدمية لتصدر فى صورة قوانين ترفع التعاسة والمهانة عن كاهل الجماهير ٠٠٠ مثل الغاء السخرة وتحريم استعمال السياط عند جباية الضرائب ، وتاسيس بنك زراعى ٠

أدت هذه الاجراءات الى تحرير الفلاحين من بعض ما كان يثقلهم من قيود ونمو وعيهم ، وتحركهم من أجل الحصول على كامل حقوقهم والمطالبة بالغاء ديون المرابين واسترجاع الأرض المرهونة ، وتخفيض الضرائب ٠٠ الى غير ذلك من المطالب العادلة ٠٠٠ وهو ما أدى الى انحياز كبار الملاك الى جانب الخديوى ، بعد ان كانوا قد أسهموا فى تأييد الحركة الوطنية ٠

ولم يجد هؤلاء من وسيلة الا تدبير مؤامرة ضد عرابى وأنصاره ٠٠ ولكنها اكتشفت وقدم الارهابيون المتآمرون الى المحكمة يوم ١١ أبريل ١٨٨٢ وعددهم ٥٠ شخصا من الضباط الشراكسة وبينهم عثمان رفقى ٠٠ وصدرت ضدهم أحكام معتدلة بالنفى الى السودان ٠٠ ولكن الخديوى توفيق الذى دبر المؤامرة الارهابية مع شريف باشا خفف الحكم الى الابعاد عن القاهرة الى الريف ، الاجراء الذى اعتبره الوطنيين بمثابة تحد واستخفاف بالحكومة ٠

وهنا قرر الوطنيون اقصاء الخديوى ٠٠ واختاروا لذلك طريق الديموقراطية ، حيث عقدوا مجلس النواب ، وطلب عرابى خلع الخديوى والتخلص من أسرة محمد على يوم ١٣ مايو عام ١٨٨٢ ٠

كان هذا تأكيدا بان صحوة الديموقراطية التى حدثت فى عهد اسماعيل قد أثمرت تقاليد جديدة ، تدفع القوة العسكرية الى اللجوء لمجلس النواب لاتخاذ أخطر قرار ضد خديوى البلاد ٠

وتعرض النواب لموقف فريد ، فهم بحكم مصالح معظمهم ينحازون

الى الخديوى ، وهم بحكم وطنيتهم وخشيتهم من الجنود كانوا يؤيدون أحمد عرابى ٠٠ ولذا فقد وصلوا الى حل وسط ينادى بمصالحة الخديوى مع الوطنيين ٠

ثار الخديوى ضد هذا الاجتماع ، وأعلن عدم شرعيته ، وطالب بحل مجلس النواب ٠٠ وهنا قدم محمود سامى البارودى استقالته ٠٠ وسعد الخديوى بذلك ولكنه لم يجد شخصا آخر يجرؤ على قبول منصب رئيس الوزراء فى مواجهة الجيش الوطنى ٠٠ كما ان الوزراء الوطنيين اعلنوا أنهم لن يستقيلوا الا اذا صدرت لهم بذلك أوامر من مجلس النواب ٠

تقاليد ديموقراطية رائعة تفرض نفسها على المجتمع ٠٠ رغم النوعية الطبقية الخاصة لاعضاء المجلس ، المتنافرة الى حد ما مع القيادة الوطنية داخل الجيش وخارجه ٠

قال البارودى : « ان نظام الحكم الاستشارى (البرلمانى) هو أنبل سبيل يتعين على أى قائد أتباعه » ٠

لم يجد الخديوى بدا من استبقاء البارودى رئيسا للوزراء ، رغم مطالبة الوزارة بعزله والتخلص من أسرة محمد على ٠

عرابى ٠٠٠ والجمهورية :

وفكرة تحويل مصر من دولة ملكية الى جمهورية لم تكن طارئة أو مفاجئة ٠٠٠ أحمد عرابى قال لبلنت وهو يروى له سيرة حياته :

« ان تنازل اسماعيل عن العرش قد نزع عنا عبئا كبيرا ٠٠ ولكن لو كنا نحن الذين فعلنا ذلك لتخلصنا من أسرة محمد على كلها ٠٠ ولتسنى لنا اعلان الجمهورية » ٠

وكما كانت صحوة الديموقراطية مبكرة فى مصر عن سائر الدول العربية أو سائر الدول غير الأوروبية ٠٠٠ كانت فكرة الجمهورية واردة أيضا عند القادة الوطنيين بعد ما اكتشفوا ان ويلات الجماهير ومأساة الوطن ناجمة عن تصرفات الخديوى الذى ينهب الأرض ويسرف بلا حساب ، ويخضع الدولة لتدخل ونفوذ الأجانب الدائنين ٠

ولم تجد الدول الأجنبية بدا من التدخل السافر ، بعد أن لمست احتمالات سقوط الخديوى ومعه النفوذ الأجنبى ٠٠٠ وظهور قيادة وطنية تعمل على استقلال مصر وحماية الشعب ٠٠٠ ولذا قدمت فى مايو ١٨٨٢ طلبا رسميا للخديوى يتضمن اقالة وزارة محمود سامى البارودى وابعاد أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى عن مصر ٠

رضخ الخديوى للانذار فورا وأعلن اقامة الوزارة ٠

ولكن الضباط أنذروا الخديوى بالرجوع عن قراراه خلال١٢ ساعة٠٠ ولجا الخديوى المذعور الى محمد سلطان باشا الذى دعا الوطنيين الى الهدوء ٠٠ ولكن المظاهرات اجتاحت البـلاد ، وترددت الشـعارات والهتافات الشعبية يسـقوط الخديوى وتثبيت عرابى ، وقال مصطفى فهمى وزير الخارجية (لم يبق لدى الخديوى شيء يعمله سوى حزم حقائبه والانتقال الى فندق شبرد كأى اجنبى آخر ٠

وكان هذا أمرا جديدا فى مصر ٠٠ مظاهرات شعبية تسقط خديوى البلاد ٠

وتدهورت الأمور فى سرعة ٠٠ ولجأ الخديوى الى التآمر كما حدث سابقا فى محاولة اغتيال أحمد عرابى ٠٠ وذلك بالتعاون مع الانجليز بعد فشل مهمة مبعوثى السلطان التركى الذى استنجد به الخديوى ، ورفض عرابى لاقتراحهما بتولى منصب كبير فى الحكومة المركزية للامبراطورية العثمانية قائلا :

« اننى لا اسعى الى السلطة ، فالسلطة التى اتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها بل قلدنى اياها الشـعب ، ويتوجب على ان انزل على ارادته واعطى اذنا صاغية لشكاويه) ٠

تآمر الخديوى مع البريطانيين فى افتعال اضـطرابات المالطى فى الاسكندرية يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ والتى أسفرت عن مصرع ٥٠ اوروبيا ، ١٤٠ مصريا ٠٠ والتى استطاع عرابى ان يضع حدا لها ، وان يفضـح اسرارها ٠

هرب الخديوى الى الاسكندرية يوم ١٣ يونيو تحت حماية الاسطول البريطانى ومعه الرجعيين من أعوانه مثل نوبار باشا وشريف باشا وسلطان باشا وغيرهم ٠ ٠ وشكلت «زارة يرأسها راغب فى الاسـكندرية بينما ظلت سلطة القاهرة فى يد أحمد عرابى ٠

وعندما تدهورت الأمور أعلن الخديوى عزل عرابى يوم ٢٢ يوليو ١٨٨٢ ، ورد عرابى بنداء الى الشعب يوم ٢٥ يوليو قائلا :

« ان الخديوى قريب الى الانجليز وكل ما يتفوه به يعود بالفائدة عليهم ، وهو يقوم بتضحية مصالح البلاد والشعب ٠٠ وأما فيما يتعلق بنا فنحن لا نتخلى عن الشعب ما دام لنا قلب ينبض » ٠

روح عرابى الديموقراطية :

ولم ينفرد عرابى بالعمل وحده ٠٠ شكل مجلسا حربيا من العسكريين ، ومجلس طوارىء يضم الى القادة الوطنيين العلماء والمشايخ والأعيان الذين بقوا فى القاهرة ٠

كان قصف الاسكندرية ببوارج الاسطول البريطانى يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ بداية للحرب الانجليزية المصرية التى انتهت بهزيمة عرابى بعد أحداث ليس فى هذه الدراسة مجال لسردها والأطناب فى تفاصيلها ٠

ولكننا نقف فقط عند روح عرابى الديموقراطية التى لازمته حتى اللحظة الأخيرة ، والتى أدت به الى ارتكاب خطأ سياسى فادح عندما خضع لقرار مجلس الطوارىء بالاستسلام ، رغم اقتراحه المقاومة وتشييد تحصينات حول القاهرة ، وأيده فى ذلك عبد العال حلمى وعبد الله النديم ومحمود سامى البارودى ٠٠ ولم يدرك عرابى أن تكوين هذا المجلس الطبقى يتنافر مع الطبقات التى تساند موقفه ٠

يقول لوتسكى (كسر الجيش المصرى لا بالأسلحة الانجليزية بل بخيانة شيوخ البدو ووجهاء القاهرة وكذلك بعدم حزم عرابى باشا نفسه الذى لم يجرؤ فى اللحظة الأخيرة على ان يمارس صلاحيات ديكتاتورية وأن يحل مجلس الطوارىء الذى كان قد انحاز الى جانب العدو) ٠

كانت هذه هى الكلمة الديموقراطية الأخيرة فى مصر قبل ان تسقط فى يد الاحتلال البريطانى ، ويعود الخديوى الى القاهرة فى سبتمبر ١٨٨٢ ٠

ماذا عن الديموقراطية فى عهد الاحتلال البريطانى ؟

(٣)

الاحتلال البريطانى ٠٠ ونكسة الديمقراطية

نظام الحكم فى مصر ، صورة كاذبة
للحكم الدستورى اجيد رسمها ٠

نواب بريطانيون امام مجلس العموم

* نكسة الديموقراطية فى مصر استمرت ٤٠ عاما بعد الاحتلال البريطانى
* مجالس الاحتلال تقتصر عضويتها على الأثرياء وكبار الملاك ٠
* مصطفى كامل يعلن الحزب الوطنى ١٩٠٧ مطالبا بدستور وحياة نيابية
* حتى المجالس التى صنعها الاستعمار ٠٠٠ رفعت صوت المعارضة
* سعد زغلول اول مرشح للجمعية التشريعية يقدم فى الانتخابات برنامجا سياسيا وديموقراطيا ٠
* الجمعية التشريعية لا تجتمع مطلقا طوال الحرب العالمية الأولى



ما أقسى الأيام التى أعقبت الاحتلال البريطانى لمصر ٠

اصدر الخديوى توفيق عميـل البريطانيين يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ مرسوما من جملة واحدة هى (تسريح الجيش المصرى) ٠

أغلقت كل المدارس الحربية عدا واحدة ، وأغلقت مصانع الأسلحة ، والترسانة البحرية وبيعت السفن الحربية ، وتولى قيادة الجيش المصرى فى تشكيله الجديد ٢٥ ضابطا بريطانيا ٠

وتعرض الوطنيون الذين شاركوا فى الثورة لمحاكمات عسكرية قضت عليهم بالاعدام أو النفى الى الصحراء ٠٠٠ واعتقل ٣٠٫٠٠٠ مصرى ٠

وتلقت الديموقراطية ضربة قاتلة عندما كتب اللورد دوفرين سـفير انجلترا فى تركيا والذى اتجه الى مصر على رأس لجنة لدراسة الأحوال فيها وتنظيم أوضاعها الجديدة كتب تقريرا قال فيه :

« يحتاج الشعب المستعبد الى يد السيد الحديدية وليس الى نظام دستورى » ٠

بدأت انجلترا تضع لمصر نظاما استعماريا تعسفيا ، وسط موجة من التصريحات المخادعة بانهم يتعهدون بالجلاء عن مصر ٠٠٠ قال جلادستون رئيس وزراء انجلترا أمام مجلس العموم عام ١٨٨٤: « ان مسألة الجلاء عن مصر هى قضية شرف بالنسبة الى انجلترا » ٠

والغريب انه بدأت عام ١٨٨٥ مفاوضات فى القسطنطينية حـول الجلاء عن مصر ــ تحت ضغط فرنسا ــ ولكنها لم تصل الى أية نتيجة ، وبقيت القوات البريطانية مرابطة فى مصر ٠

ومع تسريح الجيش ٠٠٠ صدر قرار بحل مجلس النواب وشريف باشا رئيس الوزراء وهو الذى اشتهر بمشروع دستوره الذى وضعه فى عهد الخديوى اسماعيل ولكنه لم يصدر لعزل اسماعيل ورفض توفيق٠٠٠ الذى تنكر بعد ذلك أمام يقظة الروح الوطنية الديموقراطية (لأبناء الفلاحين) لآرائه الليبرالية ، ومشاريعه الدستورية ، وانحاز لجانب الخديوى والقوى الاستعمارية ، الى ان اجبر على الاستقالة يوم ٧ يناير ١٨٨٤ عندما طلبت

بريطانيا من الحكومة المصرية اخلاء السودان ، ورفض شريف قائلا : « اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا » .

وتقلصت الحقوق الديموقراطية التى كانت لمجلس النواب السابق بعد النظام الجديد الذى أعده اللورد دوفرين مقتبسا من لجنة الحكام التشريعية فى الهند ، ومعتمدا على طبقة كبار الملاك المنحدرين من سلالة الأتراك والشراكسة .

وصف دوفرين النظام الجديد بانه « شبه برلمانى دستورى » .

وكان يتكون من مجلسين .. الأول مجلس شورى القوانين من ٣٠ عضوا ، ١٤ منهم يعينون بصفة دائمة ، ١٦ ينتخبون من مجالس الاقاليم لدوره ست سنوات .. ومهام المجلس الرئيسية هى التشريع والميزانية .. ولكن ليس له حق اصدار القوانين اذ ان رأيه .. استشارى فقط ، ويمكن لمجلس الوزراء رفض مشورته ، على شرط أن يبدى أسباب الرفض .

المجلس الثانى هو الجمعية العمومية وتتألف من ٨٢ عضوا وتضم الوزراء وكان عددهم ٦ فى ذلك الوقت ، ٣٠ عضوا هم أعضاء مجلس شورى القوانين ، ٤٦ مندوبا من كبار الملاك فى مختلف أنحاء البلاد ، ويرأسها رئيس مجلس شورى القوانين .

والجمعية العمومية كانت مثل شورى القوانين لا تملك الا سلطة المشورة فقط وان كانت دائرتها أوسع قليلا فشملت الضرائب وابداء الرأى فى القروض الشعبية .

المجلسان محرومان تماما من الحقوق الديموقراطية التى توفرت بشكل أفضل فى عهد الخديوى اسماعيل ، وفى عهد توفيق قبل الاحتلال البريطانى ... مجلس الوزراء أيضا كان مقيدا بسلطة المعتمد البريطانى الذى يستند الى قوة الاحتلال .

كان اللورد كرومر هو أول معتمد بريطانى فى مصر من ١٨٨٣ الى ١٩٠٧ .

بدأ هذا النظام (شبه البرلمانى الدستورى) فى أول مايو ١٨٨٣ .

كانت مكافأة العضو المعين فى مجلس شورى القوانين ٩٠ جنيها سنويا (بدل عربة) والعضو المنتخب ٢٥٠ جنيها سنويا (بدل سفر) ... أما عضو الجمعية العمومية فيتقاضى مصروفات الحضور والعودة وجنيها واحدا عن كل ليلة يقضيها فى القاهرة ... شرط ألا يزيد عدد الليالى عن ثمانية .

ولم تكن للمجلس دورات سنوية ... وانما كان نظامها يقضى بالاجتماع مرة واحدة كل سنتين .

صوت الفقراء غائب :

ولم يكن للفلاحين والفقراء صوت يدافع عنهم فى المجلس ، فقد كانت شروط الانتخاب والتعيين تحدد نوعية الأعضاء ، وتجعلهم من كبار الأثرياء ... وقد ارتفع شرط السن ليصبح ٣٠ عاما بعد أن كان ٢٥ عاما فى عهد اسماعيل .

أقام اللورد كرومر أو (الماجور بارنج) سابقا نظاما خاضعا لديكتاتورية رأس المال المصرفى البريطانى ... دفع بعض النواب البريطانيين ليقولوا فى مجلس العموم عن نظام الحكم فى مصر ساخرين (انها صورة كاذبة للحكم الدستورى أجيد رسمها) .

كانت قوائم الانتخاب مثلا تضم ٩٠٣٫٣٩٥ ناخبا فقط من مجموع السكان الذى بلغ ٦٫٨٠٠٫٠٠٠ أى بنسبة ١٣٫٢٨٪ أو أقل من سبع السكان .

لم يكن لجماهير المصريين عامة حق الانتخاب ، وضاق هذا الحق واقتصر على أصحاب الثروات الذين يفوزون كبار الملاك نوابا فى هذا النظام البرلمانى الكسيح ، الذى قال عنه جاكوب لاندو فى كتابه (الحياة النيابية والأحزاب فى مصر) .

« ومع أن سلطان باشا تربع على رئاسة مجلس الشورى والجمعية العمومية فى ذلك العام ، فقد ران الجمود على أعضاء المجلس والجمعية ، وأصبح عملهم فى هذين المجلسين مجرد وظيفة ، دون أن يحاولوا بأبسط الطرق أن يثبتوا أنهم جديرون بعمل نيابى ، وأن يقدموا أى رأى ... أو حتى أى نصيحة » .

هذه الصورة تعطى انطباعا بعزلة المجلسين ، فى ظروف انتكست فيها الحرية الديموقراطية والدستورية ، وفى وقت بدأت فيه السيادة للمحتلين البريطانيين .

الانجليز يذبحون الصحافة :

وكما ضربت الديموقراطية النيابية بعد الاحتلال مباشرة ، ضربت الحرية الصحفية أيضا يقول الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه (الديموقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير) .

« بدأ الانجليز مذبحتهم للصحافة المصرية بعد احتلال القاهرة ، فالغوا بعض الصحف الوطنية وفى مقدمتها جريدتا (الزمان) ، (السفير)

وكان الغاء الأولى (من قبيل الاستصواب) والغاء الثانية مبنيا على أن (صاحبها من أنصار عرابى) ثم أنذروا أو أغلقوا نهائيا أو الى أمد معلوم صحف الوطن ، واسكندرية ، ومرآة الشرق ، والبرهان ، والأهـرام ، والاجبشيان جازيت ، والصادق ، والفلاح ، ولوبسفور اجيبسيان وغيرها٠٠ أى عوقب بالوقف والمصادرة والالغاء والانذار أكثر من تسعين فى المائة من صحافة مصر ٠٠٠ وكانت حجة الحكومة فى أمر بعضها انها صحف تعلم (الفحش والبذاء المفسدين لأخلاق العامة) ٠

ومنعت وزارة نوبار باشا دخول مجلة (العروة الوثقى) الذى كان يحررها فى باريس جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وقضت الغرامة من جنيه الى خمسة جنيهات لكل من يحوز نسخة منها ٠٠٠ وهو مبلغ كبير القيمة جدا فى ذلك الوقت ٠

وهكذا بدأ الاحتلال البريطانى عهده فى مصر باقامة مجالس نيابية ممسوخة ، ومصادرة لحرية الكلمة والصحافة ٠

ومع ذلك لم تخمد جذوة الديموقراطية ولم تمت روح المقـاومة ، رغم شراسة قوات الاحتلال ، واستخدام أبشع وسائل القهر والضغط على الحريات ٠٠٠ فقد بدأت هذه الأجهزة النيابية تتحرك مع الوقت ، وبدأت الصحافة تعيد اتزانها وتمارس دورها ٠٠ واسترجعت الحركة الوطنية مع الوقت قدرتها على أداء دورها ٠

عـــزلة المثقفـــين :

والحركة الوطنية بعد هزيمة الثورة العرابية ، ونفى القائد الذى أثار همة واحترام الطبقات الشعبية عموما والفلاحين خاصة ، كانت قد أصبحت حركة مثقفين أساسا٠٠وظهرت هوة بين المثقفين المصريين المتعلمين والمتطلعين للحضارة الأوربية ، وبين جماهير الفلاحين وفقراء المدن ٠

لم يهتم المثقفون كثيرا بحياة الكادحين والفقراء ولم تشغل بالهم أزمة حياتهم ، كما أخذت القوى الشعبية موقفا سلبيا لانها لم تجد قضية تثير اهتمامها وتبعث أملها فى كل ما يدور حول تلك السلطة ٠٠٠ سـواء الخديوى أو قوات الاحتلال ٠

افتقدت مصر الحركة الوطنيـة المنظمة ٠٠٠ وتعرض الكوادر كمـا قلنا للاعدام أو السجن أو النفى فى الصحراء ٠٠ ومارس البعض منهم نشاطا سريا ٠٠٠ وخاصة خلال ثمانينات القرن التاسع عشر ٠

أدت صدمة الاحتلال بعد ثورة عرابى الى تدن حاد للفعالية السياسية

عند الجماهير وادت عزلة المثقفين الى تراجع النضال السياسى المباشر ، والاقتصار على الأعمال الفكرية التنويرية ··· وقد عبر عبد الرحمن الرافعى عن هذه الفترة بقوله انها (فترة انحطاط القوى ·· اجتاح البلاد شىء اشبه ما يكون باليأس ·· وظهر كان ثمة وعيا بعجزها الخاص أمام المحتلين) ·

اقترن ذلك بعهد توفيق أساسا الى أن توفى وخلفه ابنه الخديوى عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٢ ·

وكانت هناك عدة اتجاهات قد بدأت تتبلور فى المجتمع خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر ·

عاد الشيخ محمد عبده من المنفى بباريس عام ١٨٨٩ ، مبشرا بأفكار تختلف عن الأفكار التى ربطته بالثورة العرابية ، والحركة الديموقراطية الدستورية ، والتى كان ينشرها فى مجلة (العروة الوثقى) ·

تزعم محمد عبده حركة اصلاحية اسلامية ، ظهرت جريدة (المنار) التى أسسها رشيد رضا عام ١٨٩٨ لسان حال لها ··· وقد هاجمت الحركة السيطرة السياسية للاقطاعيين ، وهاجمت أيضا رجال الدين المحافظين المرتبطين بهم ··· موجهين اليهم الاتهام بتشويه الاسلام ، وتأخير البلاد ودعت الى بعث اللغة العربية الفصحى ·

وافقت هذه الحركة هوى قوات الاحتلال البريطانية ، لانها كانت تسعى الى تكييف الاسلام وفقا للعلاقات البرجوازية الجديدة ، فصدر قرار بتعيين الشيخ محمد عبده مفتيا للديار المصرية عام ١٨٩٩ وظل يشغله الى أن توفى عام ١٩٠٥ ·

وأثرت هذه الحركة الاصلاحية الاسلامية التى دعت الى تبنى المدنية الغربية ذات الطابع الرأسمالى وسمحت بتعاطى الفوائد ، وأعلنت أنه لا يوجد أى تناقض بين الاسلام الأصلى والعلم ، ودعت الى الاعتراف بالحقوق والحريات البرجوازية الأولية على أساس المبادىء الاسلامية ، معتبرة الاسلام دينا ديموقراطيا ·

أثرت هذه الحركة على أفكار الكثيرين باعتبارها تدعو الى نهضة ثقافية واقتصادية بعيدا عن النضال السياسى ··· الأمر الذى اعتبر عائقا فى سبيل تطور الحركة الوطنية التحررية ·

وواكب محمد عبده خلال هذه الفترة عبد الرحمن الكواكبى السورى المولد ، والذى تأثر بجمال الدين الأفغانى ، فسجنته السلطات التركية ، حيث هاجر الى مصر عام ١٨٩٨ ، فور الافراج عنه ، وعاش بها الى أن توفى عام ١٩٠٣ ·

كان الكواكبى داعية للقومية العربية ، مدافعا عن الفقراء والبؤساء مهاجمـا الاستبداد والمستبدين ، داعيـا الى حكم الشعب ، وتكوين دولة عربية واحدة ، واضعا الوطن فوق الدين والوطنية فوق الخلافات المدنية ... وتظهر هذه الآراء والمعتقدات فى كتابه (طبائع الاستبداد) .

مصطفى كامل :

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته ظهر مصطفى كامل الحقوقى الذى ولد عام ١٨٧٤ ، والذى كون حلقة من الشباب عام ١٨٩١ ثم اتجه الى فرنسـا مؤمنا بأن الحصـول على التحرر الوطنى عن طريق استغلال التناقضات بين الامبرياليين وخاصة انجلترا وفرنسا هو أقرب سبيلا من الاعتماد على قوة وامكانيات الحركة الشعبية الجماهيرية .

واتجه مصطفى كامل الى التثقيف والدعاية للآراء الوطنية ، ورأس تحرير صحيفة (اللواء) التى صدرت عام ١٩٠٠ ، التى هاجمت السياسة الانجليزية خاصة والسياسة الامبريالية عامة ... وكان هذا هو أول اتجاه يجذب الجماهير الى الحركة الوطنية من جديد ، ويبعث فيهم الأمل تحت شعاره المعروف « لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس » .

اقتصرت هذه الفترة التى ودعت القرن التاسع عشر ، واستقبلت القـرن العشرين على الدعاية والتثقيف والمجـادلات النظرية والمحـاولات الدبلوماسية ... وسادت آراء متعارضة .. بين حركة اصلاح اسلامية ، وظهور الدعوة للقومية العربية ، ووجود حركة مقاومة سرية .. بين تأييد للسلطان ، ودعوة لتحرر مصر ، تبرير للتهاون مع قوات الاحتلال ... بين المتصالحين والمتشددين .

سجل عبد الله النديم الشاعر الثورى الهارب تشخيصا للاضطراب الأيديولوجى الذى عمر هذه الفترة فى مقالة جاء فيها :

« أنا صحيفة وطنيـــة ، وأنا أؤكد أن خـــير البـــلاد فى أيدى المصريين أنفسهم (تحت (رعاية الخديوى (وتحت) سـيطرة بريطانيا العظمى (المؤقتة) ... وتكتب أخـرى فتقول : ان مصالح البلاد تملى بالضرورة أن (يقوى) نفوذ الانجليز ما دام المصريون (لم يتعلموا) تصريف الأمور بشكل مستقل ... وتكتب ثالثة تقول : ان فرنسا هى البلد الوحيد القادر على (الاعتناء) بمصر وصون حقوق السلطان فى مصر ومساندة الخديوى .. وتتذبذب رابعة بين هؤلاء وأولئك .. كما أن هناك صحيفة ذات اتجاه علمى تهدف الى تهذيب النفوس ، وهناك أيضا صحيفة تبث فى المصريين الشك فى العقيدة ثم هناك صحيفة دينية » .

هكذا كانت الحالة فى (نكسة الديموقراطية) التى أعقبت الاحتلال والتى تركزت فى المجلسين الشكليين · مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ·

وقد صاحب الفترة التى بدأت بتولى الخديوى عباس الثانى عام ١٨٩٢ وهو فى الثامنة عشرة من عمره أحداث أثرت على الحركة الوطنية وعلى الديموقراطية أيضا ·

فى بداية عهده اختلف الخديوى عباس مع اللورد كرومر حول تعيين كتشنر سردارا للجيش المصرى فقد كان مؤمنا حسب قوله « أن الجيش هو الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية) ، واقترب من مصطفى كامل الى الحد الذى دفع كرومر الى تفتيش سراى الخديوى فى محاولة للوصول الى مواد تسىء للزعيم الوطنى ·

ولكن سرعان ما تراجع الخديوى أمام ضغط قوات الاحتلال ، وخاصة بعدما نفذت خطة الاستعمار البريطانى لابادة الجيش المصرى فى السودان ، حيث قتلت الثورة المهدية ٢٣٫٠٠٠ جنديا مصريا من حاميات المدن السودانية ، بعد دخولها الخرطوم ومصرع غوردون فى ٢٣ يناير ١٨٨٥ ·· ولكن لم تكد تمضى ١١ عاما حتى تشكل الجيش المصرى من جديد وتحرك لغزو السودان كغطاء قانونى لغزو بريطانى ، وانتهى الأمر ـ دون تفصيل طويل ـ الى اتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائى المصرى البريطانى للسودان والتى وقعها بطرس غالى وكرومر وسميت (الاتفاقية المشئومة) لانها أبعدت معظم الجيش المصرى عن مصر وأبقته فى السودان ، الأمر الذى سهل مهمة قوات الاحتلال البريطانية ·

صحوة الديموقراطية :

هذه الأحداث أثرت على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ·· يقول جاكوب لاندو

« فى عام ١٨٩٢ بدا وكأن مجلسى شورى القوانين والجمعية العمومية قد استطاعا ان يستجمعا ثقتهما بنفسهما عما أظهراه من بعض التجارب فى أعمال التشريع وعما بدا فى قابليتهما للمناقشة ·· والظاهر أن معارضة الخديوى للانجليز فى هذه المرحلة قد ألهمتهم السير فى نفس الطريق ، ولكن بحذر ونعومة ·· ففى ديسمبر ١٨٩٢ رفض مجلس شورى القوانين النظر فى ميزانية ١٨٩٣ بحجة انها لم تقدم اليه فى صورتها النهائية ···

ولو أن هذا الرفض لم يمنع الحكومة من اعلان الميزانية المعترض عليها ٠٠٠ الا أنها كانت على أى حال أول بادرة معارضة تظهر فى المجلس ٠

ويعتبر عام ١٨٩٣ أنجح الفترات فى عمر مجلس شورى القوانين لانه تحفظ على المصروفات الضخمة التى قررت لقوات الاحتلال ٠٠٠ وفى عام ١٨٩٦ احتج لانه لم يستشر فى ميزانية الحملة السودانية ٠٠٠ وفى آخر مرة دافع عن المخصصات اللازمة لترقية التعليم ٠٠ ولقد حاول أن يؤكد حقوقه وسلطاته فى بعض الأحيـــان باظهار روح العداء للاحتلال الانجليزى ٠

وبين عامى ١٨٩٩ ، ١٩٠٢ كان رئيس مجلس شـــورى القوانين اسماعيل باشا محمد وهو صديق شخصى لمصطفى كامل ٠٠ وقد استطاع أن يشيع روح السخط فى المجلس ٠٠ والتى بدأت تتبلور أيضا بشكل محدود فى الجمعية العمومية ٠

كان مصطفى كامل ، هو باعث الروح الوطنية خلال هذه الفترة ، وقد أنعم عليه السلطان بلقب باشا عام ١٩٠٤ لانه كان يدعو الى نوع من الارتباط بين مصر وتركيا وتصادف أن هذا العـــام كان عـــام الاتفاق بين انجلترا وفرنسا فى ٨ أبريل ، وهو الاتفاق الذى تعهدت فيه فرنسا بعدم معارضة النفوذ البريطانى فى مصر أو تحديد موعد لجلاء قواتها عنها ، كما تعترف بريطانيا بسيادة فرنسا على المغرب ٠

وانعكس هذا الاتفاق على الحياة السياسية فى مصر ، حيث تأكدت ســلطة الاحتــلال البريطـــانى ، وأخـذ الخديوى عبـاس وكبار الملاك والارستوقراطية المصرية فى الســير شيئا فشيئا على طريق التهاون مع المحتلين ٠٠٠ ويقول ليفين فى كتابه (الفكر الاجتماعى الحديث فى مصر وسوريا ولبنان) :

« ظهر فى ذلك الوقت ابتعاد تدريجى من جانب الجناح الراديكالى للحركة التحررية المصرية عن الخديوى ، وهو ابتعاد انتهى الى القطيعة الكاملة » ٠

وانعكس ذلك أيضا على مجلس شورى القوانين ، فانه بعد اعتراضاته التى أشرنا اليها ، وافق على ميزانية ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ دون اعتراض ٠٠٠ بل انه لم يعترض على أحكام محاكمات دنشواى التى حدثت فى يونيو ١٩٠٦ وانتهت بصدور حكم محكمة خاصة رأسها بطرس غالى باشا باعدام أربعة من الفلاحين شنقا ، والحكم بالمؤبد على تسعة ، وجلد عدد آخر على قواعد المشانق ٠

ولكن محاكمة دنشواى كانت حافزا للحركة الوطنية ٠٠ فقد أثارت

غضبة الجماهير وعادت شوارع القاهرة تشهد المظاهرات والاجتماعات ·· وامتلات الصحف بمقالات السخط وقصائد شعر للشهداء ·· وألهبت خطب مصطفى كامل روح العداء للانجليز ·

وسرت عدوى الغضب والسخط الى مجلس شورى القوانين ، ففى اجتماع ساخن استغرق أربعة أيام ، ناقش المجلس ٨٥ رغبة رفض منهم ٣١ واتسمت المناقشات بروح العـداء للانجليز وظهـر ذلك واضحا فى القرارات التى طالبت بالافراج عن معتقلى دنشواى ·· امتدت الى مطالب ديموقراطية باقامة حكومة وبرلمان دستوريين ··· وسجلت أهدافا وطنية مثل تعيين المصريين فى جميع المناصب الرسمية العليا ، واقرار اللغة العربية لغة رسمية وحيدة ، ومعارضة اسـتعمال العملة الانجليزية فى مصر ، والمطالبة بوقف امتيازات الشركات الأجنبيـــة الى غير ذلك من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ·

سجل المجلس بذلك ارتفاعا فى روح المعارضـة والمقاومة الشعبية للاحتلال البريطانى وأظهـر أن كل تجمع ديموقراطى ـ ولو كان شكليا ومعبرا عن الطبقة الحاكمة وحدها ـ فانه يمكن أن يتخذ فى مواجهة المواقف الوطنية الكبيرة ، قرارات تتسم بالشجاعة والتعبير عن الارادة الشعبية ولو بشكل محدود ·

اتخذ المجلس هـذه القرارات رغم انحسار الحركة الوطنيـة بعـد الاحتلال ، ورغم موت الشيخ محمد عبده الذى كان عضوا مؤثرا فى مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٥ ·

وقد أحدث موقف المجلس الى جانب المعارضة الشعبية ، الى جانب الاحتجاجات العالمية قوة ضغط على قوات الاحتلال ، دفعت كرومر الى اصدار عفو عام عن سجناء دنشواى عام ١٩٠٧ ، وطلبه مقابلة مصطفى كامل الذى سبق له أن أطلق عليه لقب (أسوأ عدو لانجلترا) وسأله عمن يقترح للوزارة ·· وكان سعد زغلول أحد الذين رشحهم مصطفى كامل ، وهو حقوقى أيضا ولد عام ١٨٦٠ وساهم فى ثورة عرابى ، وعينه كرومر وزيرا للمعـــارف ·

عـــودة الأحـــزاب :

وفى أبريل ١٩٠٧ تقاعد كرومر ، وعين السير الدون غورست الذى يجيد العربية معتمدا بريطانيا ·· ومعه بدأت مرحلة تكوين الأحزاب فى مصر بعد حزب الثورة العرابية ودخول المحتلين البريطانيين ·

وكان اللورد كرومر قد أيد قيام (حزب الأمة) عام ١٩٠٦ الذى التف حول (الجريدة) التى كان يصدرها أحمد لطفى السيد ، والذى حصل على تأييد معظم أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ٠٠ ولذا تضمن برنامجه منح المجلسين مزيدا من السلطات ٠٠٠ وتكون الحزب أساسا من الأغنياء والارستقراطيين وذوى النفوذ ٠٠٠ وكان ينادى ويفضل اتباع مزيد من الصبر والتفاهم مع الانجليز ٠

ومنح جورست المعتمد البريطانى الجديد تأييده لقيام حزب جديد عرف باسم (حزب الاصلاح) عام ١٩٠٧ ، وتكون من كبار الملاك الذين يساندون التعاون مع الانجليز ولذا جاء على يمين حزب الأمة ، وعبرت عنه جريدة (المؤيد) التى كان يصدرها الشيخ على يوسف ، وساندته صحف كثيرة مثل (المقطم) ، و (الأهرام) وغيرها ٠

ولم يجد مصطفى كامل بدا من اعلان حزبه ردا على الاتجاهات المتهادنة لحزبى (الأمة والاصلاح) والتى عبر عنها الشيخ على يوسف بقوله (لندن هى كعبة المصريين السياسية) ٠

دعا مصطفى كامل الى اجتماع فى مسرح زيزينيا بالاسكندرية يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٧ حضره ٦٠٠ شخص ، ثم دعا الى اجتماع ثان بمبنى (اللواء) بعد خمسة أيام ٠٠ قال فيه : « ان الحزب قد أنشىء منذ وقت طويل ، وأن ما يحدث الآن هو تنظيمه فقط » ٠٠٠ ودعا الى الوحدة الوطنية قائلا (ان المسلمين والأقباط اخوة تجمع بينهم وحدة وطنية) ٠

جذب اعلان (الحزب الوطنى) اهتمام العناصر الوطنية من البرجوازية الصغيرة الديموقراطية ، واعتبر اختيار الاسم ، امتدادا لحزب عرابى ٠٠ ولو أن مصطفى كامل كان حريصا أشد الحرص على الابتعاد عن العسكريين فى ذلك الوقت ، ومطالبا بدستور وحياة نيابية يكون فيها (برلمان مسئول تنفيذى عملى نشيط يتلقى نصائح من الانجليز وليس أوامر) ٠

كان (الحزب الوطنى) هو أبرز الأحزاب التى شكلت فى ذلك الوقت قدرة على حشد الجماهير والتأثير فيها ٠

والى جانب هذه الأحزاب الثلاثة تشكلت عدة أحزاب ثانوية تدور فى فلك الاحتلال منها (الحزب الوطنى الحر) بقيادة محمد وحيد الأيوبى ٠٠ وحزب مصر المستقلة الذى شكله بعض الأقباط الخارجين على الحزب الوطنى ، وحزب النبلاء ، وحزب مصر الفتاة الذى أنشأه ادريس راغب بك ٠

تشكلت الأحزاب ، وغاب الوعاء البرلمانى الدستورى الذى يمكن أن تمثل فيه ٠

واعتمدت هذه الأحزاب على صحفها المختلفة ، الجريدة والمنار واللواء والعلم والأهرام والمقطم .

وكان لثورة ١٩٠٨ التركية ، واحياء دستور ١٨٧٦ فى تركيا الملغى الذى اقترن بالانتفاضة الشعبية التى عزلت السلطان مراد وعينت السلطان عبد الحميد تأثير فى مصر ... فقامت مظاهرات ضد الاحتلال البريطانى .. وتقدمت (جميع) الأحزاب السياسية فى مصر مطالبة بدستور جديد ، والاستعاضة عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بمجلس نيابى حقيقى .. وكان للحزب الوطنى دور بارز فى ذلك لصلته بحركة (تركيا الفتاة) التى قامت بالثورة التركية .

وكان رد الفعل عند سلطات الاحتلال هو مزيد من الهجوم على الوطنيين ... وكان بطرس غالى رئيس محكمة دنشواى رئيسا للوزراء منذ عام ١٩٠٧ .. فاصدر عددا من القوانين الاستثنائية مثل قانون المطبوعات الذى صدر عام ١٩٠٩ والذى حرم الصحافة المصرية من امكانية نقد السلطات البريطانية وقانون الأشخاص المشتبه فيهم الذى صدر فى نفس العام وخول للسلطات نفى المشتبه بعطفهم على الوطنيين دون تحقيق أو محاكمة .

وصادف الحركة الوطنية نكسة هامة تمثلت فى وفاة مصطفى كامل الذى فارق الحياة فى الرابعة والثلاثين عام ١٩٠٨ وقدرته على جذب الجماهير تتصاعد يوما بعد يوم .. وتحولت جنازته التى ضمت مئات الألوف الى مظاهرة ضخمة ضد الامبريالية والاحتلال .

أدى هبوط الحركة الوطنية نتيجة للضغط والارهاب والقوانين الاستثنائية ، وعدم وجود المجالس الدستورية ، الى هجرة كثير من الوطنيين حتى ان مؤتمرات الحزب الوطنى عقدت فى الخارج ، فى جنيف عام ١٩٠٩، وبروكسل عام ١٩١٠ .. واتجه فريق آخر الى العمل السرى الذى يفتقد ـ بحكم طبيعته ـ القدرة على الصلة المفتوحة بالجماهير .

وقد نتج عن هذا العمل السرى اغتيال ابراهيم الوردانى لرئيس الوزراء بطرس غالى فى ٢ فبراير ١٩١٠ ، واستقبل الناس بترحيب شديد ، واعتبروا الوردانى بطلا .. ولو أن الاغتيال لم يثمر شيئا نافعا .. بل منح قوات الاحتلال الفرصة لمحاولة تمزق الوحدة الوطنية بافتعال الخلافات بين الأقباط والمسلمين .

وضاقت الحركة الديموقراطية وانحصرت فى المجالس الهيكلية التى فرضها الاحتلال كمظهر من مظاهر الديموقراطية الخادعة .

وكان الشعب قد ادار ظهره تماما لهذه المجالس ، واستخف بها ،

واعتبرها أمرا بعيد عن الجدية ٠٠٠ ويقول تقرير لكرومر انه كان هناك فى الاسكندرية ١٧٠،٠٠٠ شخص قادرين على الانتخاب لم يذهب منهم سوى ١٤،٠٠٠ ناخب ٠٠ ولم يذهب للتصويت الا ٧٥٠ أى ١/ من الأصوات المسجلة أو يزيد قليلا ٠٠ الأمر الذى ترك انطباعا لدى أعضاء المجلس بانهم محل اهمال الجماهير وموضع عدم ثقتهم ٠

المجالس النيابية ٠٠ ضد الحكومة :

ومع ذلك فقد وقفت هذه المجالس عام ١٩١٠ ضد رغبة الحكومة فى اعطاء امتيازات لشركة قناة السويس ٠٠٠ واضطر بطرس غالى للرضوخ لرأى المعارضة حيث كان التصويت بالاجماع ضد المشروع بعد مناقشة امتدت خمس ساعات ٠

ووقفت المجالس ضد حق الخديوى فى تعيين شيخ الأزهر ، مطالبين بان يكون شغل المنصب بانتخاب طلبة الأزهر ٠٠ ومع معارضتهم الشديدة فقد تمسك الخديوى بحقه ٠

وتعددت مطالبة الاعضاء حسب ما سجلته مضابط المجلس من رغبة فى زيادة السلطة التشريعية للاعضاء ، واقامة مجلس نيابى ذا نفع لمصر ٠٠٠ وفى غمرة هذه المطالبة ذهب وفد من اعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية الى لندن فى يوليو ١٩٠٨ لتقديم طلب للحكومة الانجليزية لاقامة مجلس نيابى حقيقى وديموقراطى ٠

هذا الاتجاه الديموقراطى أصبح أصيلا فى الحياة المصرية ٠٠٠ تحرك اليه حتى افراد الطبقة المحدودة صاحبة الأملاك الكبيرة تحت ضغط الرغبة الشعبية الجارفة ٠

ولم يكن الاحتلال راضيا عن هذه الحركات المحدودة فى المجالس التى خلقها ٠٠ ووجه جورست المعتمد البريطانى مذكرة الى الخديوى يطلق فيها على هذه العناصر التى هاجمت الادارة الانجليزية اسم (المخربين والعناصر الفاسدة) ٠

مكاسب ديموقراطية :

ولكن هذه العناصر استطاعت ان تحدث تغييرا دستوريا فى مصر ٠٠٠ فقد صدر فى أول يوليو ١٩١٣ قانون الجمعية التشريعية الجديدة التى حلت محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ٠٠٠ والتى ضمت

الى جانب الوزراء ٦٦ عضوا منتخبا ، ١٧ معينا لتمثيل طوائف معينة ، ٤ مقاعد للأقباط ، ٢ للتجار ، ٢ للأطباء ، ٢ للمثقفين وهكذا ٠

مدة العضوية ست سنوات ، ويستبدل ثلث الاعضاء كل سنتين وتختار الحكومة رئيس الجمعية ونائبه ٠

حقق القانون الأساسى للجمعية التشريعية مزيدا من السلطات الدستورية والديموقراطية التشريعية ٠٠ فاصبح لها لاول مرة بعد الاحتلال حق اصدار القوانين وعدم فرض ضرائب الا بموافقة الجمعية ٠٠٠

والانتخابات لها كانت عن طريق الاقتراع غير المباشر ٠٠ سجل لها حوالى مليونين فى قائمة الانتخابات٠٠كل خمسين بلغوا سن العشرين لهم حق انتخاب عضو يبلغ الثلاثين أو أكثر ٠٠٠ ويقوم هذا العضو بالاشتراك فى انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية الذى يجب ان يكون قد بلغ ٣٥ عاما ، ويدفع ضريبة ٠

أقبل الفلاحون على الانتخابات أكثر من المدن وبلغ عدد الأعضاء من ملاك الأرض ٤٩ عضوا من ٦٦ ٠

خلت نشاطات المرشحين من البرامج السياسية عدا سعد زغلول الذى ضمن برنامجه قضايا سياسية وديموقراطية منها اصلاح المحاكم وفرض التعليم كحق لجميع الطبقات وتشريع لحرية الصحافة ٠٠٠ وهكذا ٠

نجح سعد زغلول وأصبح نائبا لرئيس الجمعية على مظلوم باشا ٠

وكانت أول دورة للجمعية التشريعية متميزة بالنشاط ، ومتعددة النواحى ٠٠ فقد اهتمت بشجيع المسرح المصرى ، وقررت انشاء الشركات التعاونية ، وحددت سن الزواج ونظمت الامتحانات ٠٠ الى غير ذلك من المشروعات ٠

الحرب العالمية ٠٠٠ والجمعية التشريعية :

ولكن الحرب العالمية الأولى لحقت بالجمعية التشريعية ٠٠٠ فلم تدع للاجتماع طوال الحرب ٠٠ وان كان الدستور ظل قائما لم يعطل ٠

تعرضت مصر مع الحرب لاجراءات شديدة مضادة للحرية والديموقراطية ٠٠ صدر قانون فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ ينص على معاقبة كل من اشترك من المصريين فى اجتماع يحضره أكثر من أربعة ويعقد دون اذن السلطات المختصة ٠

واعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ وفتحت المعتقلات لألوف المعتقلين من المثقفين والطلبة والضباط ٠٠٠ وأغلقت الصحف الوطنيـة ووضعت جميع الصحف الأخرى تحت رقابة صارمة ٠

وفي ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت وزارة الخارجية البريطانية انفصال مصر عن تركيا ٠ وفي ١٩ ديسمبر خلع الانجليز الخديوى عباس حلمى الثانى الذى كان فى زيارة لاستانبول وعينوا بدلا منه الأمير حسين كامل ، وأغدقوا عليه لقب السلطان الى أن توفى عام ١٩١٧ ، وعين أحمد فؤاد سلطانا ثم ملكا ٠

وأعادت الحرب نظام السخرة في صورة (فيالق العمل) التي كانت تتم تحت شعار التعاقد الاختيارى ، وهى فى حقيقة الأمر كانت اجبارية للقيام بخدمة الجيوش العسكرية من حفر ونظافة وتمهيد للطرق بما يصاحب ذلك من أخطار وتعذيب وقسوة ٠٠٠ وصل عدد (المتطوعين) لفيالق العمل مليون شخص ٠

وبدأت عمليات مصـــادرة القمح والماشية ونهب الريف من أجـل الجيوش العسكرية ، الأمر الذى أشاع في البلاد سخطا شديدا ٠٠ وزادت درجة تدخل رأس المال المصرفى البريطانى فمنعت السلطات البريطانية تحويل الأوراق المالية الى ذهب فى البنـك الأهلى المصرى ونزعت العملة الذهبية والفضية من التداول واستبدلتها بعملة ورقية ، وأصبح الجنيه المصرى منضما بحكم الواقع الى المنطقة الاسترلينية ٠٠٠ وأمكن لانجلترا الصرف على قواتها المسلحة بالعملة الورقية دون أن تنفق جراما واحدا من الذهب ٠

وأدت الحرب من الجانب الآخر الى تصعيب عملية الاستيراد ، الأمر الذى أدى الى تطوير الصناعة المحلية وظهور رأس المال الوطنى بصـورة مؤثرة فى مجال الاقتصاد ، وزاد عدد العمال من ٣٧٦ ألف عامل ١٩٠٧ الى ٤٨٩ ألف عامل ١٩١٧ ٠٠ ونمت طبقـة جديدة مستفيدة من ظروف الحرب ، وزاد عدد الأثرياء الذين أخذوا موقف التهاون مع المحتلين ٠

وكانت الحركة الوطنية قد واجهت أزمة عميقة ، لعجزها عن بلورة السخط الشعبى المنتشر ، ولعزلة المثقفين والوطنيين ٠٠٠ الأمـر الذى أحدث انقساما واضحا ، فالصحافة متهاونة وخاضعة ، والجمعية التشريعية غائبة وعاجـزة حتى عن الاعتراض على فرض الحماية على مصر ٠٠٠ هذا بينما يقول المؤرخ البريطانى يانغ : (أصبح كل معهد علم وكلية مركزا لدعاية عنيفة ضد بريطانيا) ٠

ومضـت سـنوات الحرب العالمية الأولى تعبىء الجماهير بالسخط

والغضب ضد قوات الاحتلال ··· وتوجه هدفهم نحو تحرير مصر واستقلالها التام ·

ساعد على ذلك الأفكار المتحررة التى سادت العالم بعد انتصار الثورة الاشتراكية الكبرى عام ١٩١٧ ، وظهور فكرة (عصبة الأمم) ومبادىء الرئيس الأمريكى ديلسون التى قبلتها انجلترا عن حق تقرير المصير للشعوب المختلفة ·

انتهت الحرب العالمية الأولى ، لتفتح صفحة جديدة فى نضال الشعب المصرى من أجل التحرير والاستقلال والديموقراطية ·

(٤)

الديمقراطية .. والثورة الوطنية

« اذا كان من الخطر ان توضع سلطة كبيرة فى ايدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ اجنبى ، فالخطر من ذلك اعظم واشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى الذى يدعى أن العرش فى سلامة بفضل جنوده ... فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصلحة الوطن » .

سعد زغلول

* تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ يقضى انشاء برلمان تكون الحكومة مسئولة امامه .
* سعد زغلول يصف لجنة وضع الدستور بانها (لجنة الأشقياء) .
* لعبة التوازن بين الملك والبرلمان فى دستور ١٩٢٣ .
* تامين المرشح يساوى ثمن ثلاثة افدنة ... عدا نفقات الحملة الانتخابية .
* الحزب الشيوعى يقف الى جانب الوفد فى معارضته بعض مواد الدستور .
* الشعب يستقبل دستور ١٩٢٣ ببرود .

اشتعلت الثورة فى مصر بعد شهور من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كانت كل دوافع الثورة الوطنية الديموقراطية كامنة وجاهزة للانفجار ··· معاناة الشعب المصرى خلال الحرب ، والضائقة الاقتصادية التى عاش فيها ··· توقف الحياة النيابية ·· اعلان الحماية البريطانية ··· سيطرة المستشارين البريطانيين فى مختلف الوزارات ··· دفع مرتبات جيش الاحتلال من عرق الشعب المصرى ·

وأخيرا منع سفر وفد مصرى الى مؤتمر الصلح فى باريس ، فى حين سمح لوفود الهند والحجاز وسوريا ولبنان وغيرها من الدول الخاضعة للحكم البريطانى ··· ومطالبة الشعب المصرى أن يقدم مطالبة ، فى حدود الحماية المفروضة على البلاد الى سير ريجنالد وبنجت المعتمد البريطانى ·

اقترن ذلك بالحديث عن مشروع سير وليم برونيث مستشار دار الحماية الذى كان يستهدف تقنين الاحتلال ، وتعيين نائب عام بريطانى ، والنزول بمصر الى رتبة المستعمرات ··· واقتراح تشكيل مجلس نواب مصرى له رأى استشارى بحت ، ومجلس شيوخ مختلط (أى المصريين والأجانب) أغلبية للأجانب وله وحده السلطة التشريعية ·

كل هذه المحاولات والضغوط الاستعمارية ، فجرت فى الشعب روح المقاومة الكامنة ، والتى ظلت جذوتها مشتعلة منذ ثورة عرابى ، ولكنها لا تجد الفرصة للانطلاق ، أو التعبير ، اذا استثنينا حركة مصطفى كامل التى اعتبرت بعثا للنهضة الوطنية ·

ولذا ··· كان اعتقال سعد زغلول بعد منعه من السفر الى باريس هو واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل يوم ٨ مارس ١٩١٩ ونفيهم الى مالطة ، هو شرارة الثورة التى اجتاحت مصر ، وجمعت فى المظاهرات وأعمال المقاومة مختلف الطبقات من رجال الدين والمثقفين والطلبة والعمال والفلاحين ·· من الرجال والنساء لأول مرة فى تاريخ مصر ·

تصاعدت أعمال المقاومة والعنف وشملت مختلف المديريات ··· واستخدمت قوات الاحتلال كافة الوسائل لمنع المظاهرات ووقف أعمال التدمير والتخريب ··· ولكنها تبينت أنها لا تواجه عملا محدودا ، وانما

نواجه ثورة حقيقية لا يخمد جذوتها نفى عدد من الزعماء ٠٠٠ وكان ظهور الطبقات الشعبية فى دور رئيسى على مسرح الأحداث ، نقطة تحول خطيرة فى تاريخ الحـركة الوطنية ، فقد حدث الالتحـام المطلوب بين المثقفين والوطنيين وبين الفلاحين والطبقة العاملة ٠٠٠ واصبح الوفد ملزم بتوكيله الذى لم يعد توقيعات باقلام من الحبر ٠٠٠ وانما أصبح توكيلا من دماء الشهداء وتضحيات الجماهير ٠

وأجبر المحتلون على تغيير موقفهم من الثورة ، وخاصة بعد أن تحول الوفد من تيار شعبى وطنى ، وتنظيم يتحصن بالسرية ، الى تنظيم علنى شكلت له لجنة مركزية ، وانتشرت لجانه فى مختلف الاقاليم حتى وصلت الى القرى ٠

.وأفرج عن سعد زغلول ورفاقه يوم ٧ أبريل ١٩١٩ وسافروا من مالطة الى باريس لحضور مؤتمر الصـلح ٠٠٠ وهناك واجهوا المؤامرات الامبريالية المشتركة اذ صدر اعلان رسـمى من حكومة الولايات المتحدة تعترف فيه بالحماية البريطانية على مصر متنكرة لمبادىء رئيسها ولسون الخاصة بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ومتجاهلة للتطور الفكرى الهائل الذى صاحب أحداث الحرب العالمية الأولى ، واشتراك جنود المستعمرات فيها ٠٠٠ وكذلك قيام الثورة الاشتراكية العظمى عام ١٩١٧ ٠

الوفـد ٠٠ والدسـتور ٠٠ ولجنة ولنر :

وحاولت انجلترا امتصاص الغضب الشعبى فقررت ارسال (لجنة ولنر) لتحقيق أسباب الاضطرابات وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع الحكم الذاتى لها توسيعا مضطرد التقدم والرقى ، وحماية المصالح الأجنبية ، وذلك حسب ما قاله لورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس اللوردات فى جلسـة ١٥ مايو ١٩١٩ ٠

كانت مهمة اللجنة اذا هى تمهيد الطريق لوضع دستور لمصر فى اطار الحماية البريطانية ، واعتقد الانجليز أن وضع دستور ونظام نيابى للبلاد قد يهدىء الشعور الوطنى ويصرفه عن مطالبه الأساسية فى انهاء الاحتلال والاستقلال التام ٠

ولكن الوفد أعلن مقاطعة اللجنة واستجاب الشعب لذلك ، ولذا لقيت مقاطعات جماعية حتى عادت الى انجلترا ٠٠٠ وفشلت محاولة الاستعمار الذى تصور أن حـديث الديموقراطية يمكن أن يلهى الشعب عن تحرير

أرضه ٠٠٠ أو أنه يمكن قيام ديموقراطية ترضى عنها الجماهير بينما هى لا تملك السيادة ، وانما تملك فقط الحكم الذاتى تحت الحماية ٠

تبين للشعب وقيادته الممثلة فى الوفد أنه لن يكون هناك دستور أو حياة نيابية قبل الاستقلال وانهاء الحماية ٠٠٠

وكانت ثورة ١٩١٩ قد وضعت حدا فاصلا بين مرحلتين سياسيتين مختلفتين فقد أنهت مرحلة النكسة السياسية والوطنية التى أعقبت الاحتلال ، وأنهت أيضا دور الأحزاب السياسية التى ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى وكانت معظمها تجنح الى التهادن وممالأة الاستعمار ٠

فرضت ثورة ١٩١٩ الوفد تنظيما وقيادة ٠٠٠ وربطت بوعى شديد بين قضية الاستقلال والديموقراطية ٠

ونجح الوفد فى أداء دوره السياسى والتنظيمى ، وأكد وحدة الشعب وقضى على محاولات التفرقة الاستعمارية بين الأقباط والمسلمين ، واحتفظ بجذوة المقاومة الشعبية ملتهبة ضد قوات الاحتلال ، وحاصر المتهادنين من الوزراء وكشف أساليبهم ٠

ساعد على ذلك شخصية سعد زغلول التى برزت منذ انتخب وكيلا للجمعية التشريعية قبل الحرب ، والتى عرفت كيف تقترب من الجماهير تتأثر بها وتؤثر فيها ٠٠ واستطاع سعد زغلول أن يحتفظ بمركز الزعامة الشعبية بمعارضته ومقاومته لكل محاولات الاستعمار فى فرض سيادته واعلانه مواصلة الجهاد حتى نفى مرة أخرى الى سيشل فى ديسمبر ١٩٢١ ، وبقى مركز رئاسة الوزراء شاغرا لمدة شهرين لا يجد من يقبله وسط جو الغضب والاحتجاج الذى ساد الشعب ، الى أن قبل عبد الخالق ثروت تشكيل الوزارة مشترطا بضعة شروط من شأنها تمهيد الطريق أمامه وتبرير موقفه أمام الشعب الذى يعيش زعيمه فى المنفى ٠

تصريح ٢٨ فبراير :

وقبلت الحكومة البريطانية شروط ثروت باشا وأصدرت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى تضمن عدة عناصر ايجابية منها :

أولا : تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ٠

ثانيا : اعادة وزارة الخارجية المصرية وقيام تمثيل خارجى لمصر بوساطة سفراء وقناصل مصريين ٠

ثالثا : انشاء برلمان تكون الحكومة مسئولة أمامه ٠

رابعا : رفع الأحكام العسكرية البريطانية (الاحكام العرفية) ٠

وتضمن التصريح أيضا عناصر سلبية تجعل منه قيدا على استقلال مصر مثل احتفاظ الحكومة البريطانية بتولى الامور التالية بصورة مطلقة :

١ ــ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر ٠

٢ ــ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالوساطة ٠

٣ ــ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ٠

٤ ــ السودان ٠

رفض سعد زغلول من منفاه فى سيشل هذا التصريح فقد وجد فيه نهاية غير منطقية لثورة الشعب المصرى وتضحياته ووصفه بأنه (أكبر نكبة على البلاد) ٠٠٠ وأعلن :

« اننى لا يمكننى بصفة كونى وكيلا عن الأمة ، ولا بصفتى الشخصية أن أقبل هذا التصريح مطلقا ، والا كنت سابا للضحايا ، وكنت قاذفا لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم فى حياة الوطن ، واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الأجيال القادمة » ٠

واستجاب الشعب لرأى سعد زغلول بعد أن وجد أن قبول التصريح أو الاستكانة اليه ، يعنى وقف عجلة الحركة الوطنية الثورية ، ويفرض واقعا غير مقبول من الجماهير ، وصحب ذلك حركة اغتيالات سياسية للبريطانيين ٠

ومع ذلك فقد أعلن ثروت باشا تأليف وزارته فى أول مارس ١٩٢٢ وأعلن استقلال مصر يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ وتحول أحمد فؤاد من سلطان الى ملك فى نفس اليوم الذى اعتبر عيدا وطنيا أو بعبارة أصح (عيدا حكوميا) ٠

دستور ١٩٢٣ :

ولم ينقض نحو شهر من تشكيل وزارة ثروت حتى بادرت بتشكيل لجنة لوضع مشروع للدستور وقانون الانتخابات يوم ٣ أبريل ، وقد رفض الوفد والحزب الوطنى الاشتراكى فى عضوية اللجنة ، لأنهم كانوا يرون أن تضع الدستور جمعية نيابية تأسيسية ، وليست لجنة حكومية ، ووصفها سعد زغلول بانها (لجنة الأشقياء) ٠

شكلت (لجنة الثلاثين) لوضع الدستور ، وانتهت من عملها خلال ستة شهور ، وكان منتظرا أن يصدر فى أكتوبر ١٩٢٢ لولا سقوط وزارة ثروت نظرا لضيق الملك من العجلة التى أتم بها ثروت مشروع الدستور ، وتعيين محمد توفيق نسيم رئيسا للوزراء ٠

وتعرض مشروع الدستور رغم ذلك لمحاولات التعديل ٠٠٠ من وزارة نسيم باشا ثم وزارة يحيى باشا ابراهيم ٠٠٠ وقاوم هذه المحاولات حزب الأحرار الدستوريين الذى تشكل بعد اتمام المشروع فى أكتوبر ١٩٢٢ من جميع أعضاء لجنة الدستور وبعض أعضاء حزب الأمة السابقين تحت رئاسة عدلى باشا ٠

صدر الدستور يوم ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، فكان أول دستور يصدر فى مصر بعد اعلان استقلالها الشكلى ٠٠٠ وأول دستور يصدر فى الوطن العربى ٠٠ وبداية مرحلة جديدة من مراحل الديموقراطية ٠٠٠ ونهاية لمرحلة المجالس النيابية الشكلية التى ضاقت حدودها عن استيعاب جميع الطبقات ٠٠٠ واقتصرت على فئات محدودة يغلب فيها التعيين على الانتخاب ٠

صحيح أن الدستور قد صدر كأنه (منحة) من ولى الأمر فقد جاء فى مقدمته ما يشير صراحة الى أنه صدر بارادة الملك ٠٠٠ ولكنه مع ذلك قد قدم للحياة الديموقراطية فى مصر كثيرا من الايجابيات ، واحتفظ فى نفس الوقت بكثير من السلبيات ٠

ايجابيات الدستور :

أول الايجابيات أنه نص على أن يكون مجلس النواب مؤلفا من أعضاء منتخبين عن طريق الاقتراع الشعبى العام بحيث يكون هناك نائب لكل ٦٠ ألفا من السكان ٠٠ ونص أيضا على أن يجتمع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ قبل السبت الثالث من نوفمبر فى دورة انعقاد عادية تمتد ستة شهور على الأقل ٠٠٠ واذا لم يدع الى ذلك اجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور ٠٠٠ وبذلك سقطت ارادة الحاكم فى دعوة مجالس الشورى ٠ وسقطت أيضا المدة المحدودة بشهرين فقط للانعقاد كما كان الحال فى الجمعية التشريعية ٠

وهنا يجب التفرقة بين مجلس النواب وبين مجلس الشيوخ الذى يعين الملك خمس أعضائه ، وينتخب الثلاثة أخماس بالاقتراع العام ، عضو عن كل ١٨٠ ألف من السكان ٠

وكانت مجالس الشيوخ ظاهرة موجودة فى كثير من الدول الملكية

٠٠٠ ايطاليا والنمسـا وانجلترا ٠٠٠ وحدد الدستور طبيعة الأعضاء المعينين ٠٠ منهم أما من الوزراء أو كبار الموظفين فوق درجة مدير عام ٠٠٠ أو كبار رجال الدين والضباط من رتبة اللواء وما فوقها ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيها فى العام أو الذين لا يقل دخلهم السنوى عن ١٥٠٠ جنيه فى العام ـ وهنا يجب ملاحظة أن ثمن الفدان لم يكن يتجاوز فى ذلك الوقت خمسين جنيها ـ هذا الى جانب أعضاء الأسرة الملكية ٠٠٠ وكانت مدة العضوية عشر سنوات يتجدد اختيار نصفهم مرة كل خمس سنوات ٠٠٠ وكانت شروط السن تختلف ٠٠ ففى مجلس الشيوخ لا تقل عن أربعين عاما ، ومجلس النواب ٣٠ عاما فقط ٠

ومع ذلك كان من ايجابيات دستور ١٩٢٣ أنه ضمن رجحان كفة مجلس النواب على مجلس الشـيوخ ٠٠ اذا حرم الأخير من حق اقتراح القوانين أو الضرائب ٠٠٠ ولم يترك له سوى رأى استشارى بخصوص التشريع ، أو مجرد حق الاعتراض على مشروع القـانون وأعادته لمجلس النواب ، فاذا أقره ثانية نفذ وسقط اعتراض مجلس الشيوخ ٠

وأعطى الدستور للبرلمان حق الموافقة على اعلان الحرب الهجومية ، وحق اقرار اعلان الأحكام العرفية ٠٠٠ فاذا لم يوافق البرلمان سـقطت ارادة السلطة التنفيذية ٠

وأعطى الدستور لمجلس النواب وحده دون مجلس الشـيوخ حق اسقاط الوزارة تنفيـذا للمادة ٥٥ التى تنص على أنه (اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة) ٠

وأعطى الدستور لاعضاء مجلس النواب حق الاستجواب لمحاسـبة الوزارة أو أحد الوزراء على تصرف يتصل بالشؤون العامة ، وهو ما يمكن ان ينتهى الى قرار سحب الثقة ٠

ولم يترك الدستور حياة البرلمان فى يد الملك وحده ٠٠٠ فانه فى مقابل حق مجلس النواب فى اسقاط الوزارة ٠٠٠ فانه أعطى للوزارة حق حل المجلس قبل انتهاء الفصل التشريعى اى مدة السنوات الخمس ٠٠٠ ولكن لم يترك الأمر بلا تحديد ، ولم يعط للسلطة التنفيذية حق الحـل واهمال وجود مجلس تشريعى كمـا حدث سـابقا عندما عطلت الجمعية التشريعية منذ بداية الحرب العالمية الأولى حتى نهايتها ٠٠ بل اشترط ضرورة اجراء انتخابات جديدة فى مدى شهرين (على الأكثر) من تاريخ الحل وتحديد موعد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة ايام التالية لاتمام الانتخابات ٠

وهكذا كان مجلس النواب يستطيع أن يسقط الوزارة ... والوزارة تستطيع أن تحل المجلس .

لعبة التوازن هدفت أيضا بين الايجابيات التى أشرنا اليها ... وبين السلبيات التى نقف الآن عندها .

سـلبيات الدسـتور

أول السلبيات ... اذا تجاوزنا عن أن الدستور قد صدر كمنحة من الملك .. فانه يعطى للملك اختصاصات ادارية تتمثل فى تولية وعزل الموظفين تبعا للقانون الذى منح الملك حق اصدار مراسيم تعيين كبار الموظفين الى حد قضاة المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة ... كما يصدر أمر ملكى (موقع من الملك وحده دون رئيس الوزارة) بتعيين موظفى الحاشية الملكية والعسكرية وشيوخ المعاهد الدينية ... ورؤساء الطوائف الدينية .. البطريرك وشيخ الأزهر .

وينص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو حق يعطيه صلاحيات هائلة لا يصلح لها ... وتطلق يده فى السيطرة على الجيش دون رقابة من الشعب .

كما أطلق الدستور يد الملك فى اصدار اللوائح التكميلية لتنفيذ القوانين ، وكذلك اللوائح البوليسية التى تصدر ضمانا للأمن أو الصحة أو الراحة العامة ... والمفروض أو الأصل فى هذه المسائل (البوليسية) أن تصدر بقوانين لان تلك اللوائح قد تقيد بعض الحريات التى كفلها الدستور للأفراد والقاعدة العامة أن هذه الحريات يجب ألا يصدر بشأنها قيود عامة الا بناء على قوانين .

ومن سلبيات الدستور أيضا أنه أعطى للحكومة حق اصدار مراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان ، لا يمكن الغاؤها بصدور قرار من المجلس بعد انعقاده بعدم الموافقة عليها ... وانما يجب أن يصدر لالغائها قانون آخر من المجلس .

كما أعطى الدستور للملك حق منح وانشاء الرتب والنياشين بأوامر ملكية مباشرة ... وحق العفو غير الشامل عن الجرائم والعقوبات .

هذه السلبيات وغيرها قيدت من الحركة الديموقراطية فى مصر ، وجعلت دستور ١٩٢٣ عاجزا عن فرض ارادة الشعب ، والحد من سلطة الملك .

وهنـا يجب أن نتساءل عما اذا كان دستور ١٩٢٣ لو أتيحت له فرصة التطبيق السليم بعيدا عن نزوات الملك وتدخلاته الخاضعة لنفوذ الاستعمار والاحتلال البريطانى ٠٠ هو دسـتور معبر وكافل لحقوق كل الطبقـات ٠

الحقيقة أن هذا الدستور الذى عارضه الوفد كان قاصرا عن تحقيق أهداف ورغبات الجماهير ٠٠٠ وأنه صدر لتثبيت واقع المجتمع على حاله دون تغيير ، فقد نصت المادة التاسعة على أن (للملكية حرمه ، فلا ينزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الأحـوال المبينة فى القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضة عنه تعويضا عادلا) ٠

وبذا دخلت أى محاولة لتغيير المجتمع ، أو للحد من ملكية البرجوازية الكبيرة وأصحاب الملكيات الكبيرة ، تحت باب الجريمة التى يمكن أن يعاقب عليها القانون ٠

كما أن شروط الترشيح التى فرضها الدستور كانت تحصر المرشحين فى شريط ضيق ٠٠٠ اذ كان مفروضا ان يدفع المرشح مبلغ ١٥٠ جنيها تامينا ، يفقدها اذا لم يحصل على نسبة معينة من الأصوات ٠٠٠ وهـذا المبلغ وقت صدور الدستور كان يشكل عبئا ماليا باهظا لا يمكن لأحد من طبقات العمال أو الفلاحين أو البرجوازية الصغيرة أن يتحمله الى جانب مصاريف الدعاية والحملة الانتخابية ، فقـد كانت تكاليف الترشيح فى مجملها تبلغ ثمن عشرة أفدنة تقريبا ، أو مرتب موظف صغير فى خمس سنوات ٠

الدسـتور اذا صـدر لتثبيت وتقنين واقع المجتمـع ٠٠٠ ومقاومة الاتجاهات الاجتماعية الثورية التى انتشرت فى العالم مع انتصار الثورة الاشـتراكية الكبرى عـام ١٩١٧ (وحرم الدستور المرأة أيضا من حق الانتخاب) ٠

ولذا قابل الحزب الشيوعى الذى تشكل فى مصر عام ١٩٢٠ هذا الدستور بالاحتجاج ٠٠٠ ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه (تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ــ ١٩٣٦) أنه : « اصدر فى يـوم ٢٨ أبريل بيانا طعن فيه الدستور طعنا شديدا ، ولكن أحدا لم يابه لهذا البيان ، ففى ٩ سبتمبر صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى اضاف الى قانون العقوبات عدة مواد رجعية خاصة بالعمال كان فيها المادة ١٥١ التى نصت على ان يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على الأزدراء

به ، أو بنشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادىء الدستور الأساسية ، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة » ٠

لم يجد الدستور اذا تأييدا من الوفد ، ولا من الحزب الشيوعي ٠٠٠ ولكنه أصبح حقيقة واقعة يجب التعامل معها في مجال الديموقراطية ٠٠٠ وصوت الشعب لم يعد له مكان شرعي للارتفاع الا في قاعة البرلمان ، أو صفحات الصحف التي كانت تطاردها اجراءات الدستور أيضا حيث عدلت المادة ١٥ والمادة ٢٠ الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، والنص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى ٠

وقد استقبل الشعب صدور الدستور ببرود مشـابه لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٨ متأثرا بواقع الحال الذى وفر ديموقراطية شكلية لا تتيح للطبقات المسحوقة أن تعبر عن واقعها وأهدافها في حـرية وأمانة ٠٠٠ ومتأثرا أيضا ببيان الوفد الذى جاء فيه :

« لقد احتفلت الوزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير فما كنا في عهده بأكثر استقلالا منا قبله في عهد الحماية ، واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله » ٠

وقال سعد زغلول في حديث مع صحيفة (ديلى هيرالد) :

« اذا كنا من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في ايدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى ، فالخطر من ذلك أعظم واشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش في سلامته بفضل جنوده ٠٠٠ فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح في الواقع حقوقا في يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصلحة الوطن » ٠

وفي حديث آخر قال سعد زغلول :

« كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك » ٠

ومع ذلك أصبح دستور ١٩٢٣ علامة بارزة في طريق الديموقراطية في مصر ٠

(٥)

معركة الدستور .. والملك .. والاحتلال

« للقوة ان تفعل ما تشاء »

مصطفى النحاس

ردا على تهديد لورد لويد

* لماذا عارض الوفد دستور ١٩٢٣ ... ولماذا لم يدخل الحزب الشيوعى اول معركة انتخابية ؟
* الملك يصدر مرسوما بحل مجلس النواب فى مساء اول يوم لانعقاده بعد انتخابات زيور ١٩٢٥ .
* البرلمان يعقد اجتماعا فى فندق (الكونتيننتال) دون دعوة ، ويقرر سحب الثقة من الوزارة .
* النحاس باشا يستقيل لأنه لم يستطع اصدار قانون محاكمة الوزراء ... ويقال لأنه اصر على اصدار قانون حرية الاجتماعات .
* ويصا واصف رئيس مجلس النواب يامر بتحطيم السلاسل التى وضعها اسماعيل صدقى لمنع النواب من دخول البرلمان .
* اسماعيل صدقى يلغى دستور ١٩٢٣ ويصدر دستورا رجعيا متخلفا عام ١٩٣٠ .

فتح دستور ١٩٢٣ صفحة جديدة فى تاريخ الديموقراطية ٠٠٠ وفرض نفسه على الحياة السياسية ، وبدأت تتبلور حوله الصراعات والتناقضات الحزبية ٠٠٠ وقد أثار مع التطبيق كثيرا من القضايا الفكرية والاجتماعية والوطنية ٠

عندما أعلن الدستور لم يكن سعد زغلول فى مصر ٠٠٠ كان منفيا فى سيشل مع مصطفى النحاس وويصا واصف وحمد الباسل ٠٠٠ ولكنه عاد بعد أن أصدر المندوب السامى البريطانى بصفته قائدا عاما للقوات البريطانية فى مصر قرارا بالغاء الأحكام العرفية فى ٥ يوليو ، أذاعت بعده رئاسة مجلس الوزراء بيانا بانه يمكن للمصريين المبعدين بأمر السلطة البريطانية أن يعودوا لمصر ٠

عاد سعد زغلول الى مصر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ بعد أن كان الدستور قد دخل مرحلة التطبيق ، وقبل عشرة أيام فقط من انتخابات المندوبين الثلاثين كما كان يقضى قانون الانتخابات الأول الذى صدر مع الدستور ٠

رغم اعتراضات الوفد على بعض مواد الدستور ، فانه لم يتردد أو يرفض الدخول فى الانتخابات التى أجريت يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ٠٠٠ بل أحرز فيها فوزا ساحقا ، فلم ينجح من الحزب الوطنى سوى أربعة ، ومن الأحرار الدستوريين خمسة ، وسقط يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزراء فى دائرته الانتخابية أمام مرشح الوفد ، فقدم دليلا تاريخيا على نزاهة الانتخابات ٠

لم يدخل الحزب الشيوعى المعركة الانتخابية رغم أن برنامجه كان ينص على العمل لتحقيق مبادئه بالصراع الحزبى والدعوة السلمية عن طريق (اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها) ، مع الدعوة لتعديل الدستور وقانون الانتخابات ٠

لم يدخل الحزب المعركة الانتخابية غالبا لعجزه عن تقديم شخصيات قادرة على تحمل نفقات المعركة التى كانت تشكل عبئا باهظا على المرشحين

لا يتحمله الا البرجوازيون أو أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة كما سبق أن أشرنا ٠

كانت هذه البداية تأكيدا لسلامة توكيل الأمة للوفد ، واسقاطا لهؤلاء الذين قبلوا تصريح ٢٨ فبراير ، وانهاء للدور المؤثر الذى لعبه الحزب الوطنى على عهد مصطفى كامل ، ومؤثرا بان الحزب الشيوعى ما زال بعيدا عن القدرة على اثبات وجوده وتحقيق أهدافه ، وشهادة وفاة للأحزاب التى ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى ٠

ولكنها شكلت فى نفس الوقت تحولا فى طبيعة الوفد الذى كان يعتبر نفسه وكيلا عن الأمة بسائر طبقاتها ٠٠ فاصبح حزبا تتصارع معه الأحزاب الأخرى ٠

صحيح أنه قهرها جميعا فى الانتخابات الأولى ٠٠٠ وصحيح أن سعد زغلول قد شكل أول وزارة شعبية منتخبة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ٠٠ ولكنه صحيح أيضا أن الوفد قد انتهى دوره السياسى باعتباره ممثلا (لكل) الطبقات ٠٠٠ ودخل حلبة المنافسة مع الأحزاب الأخرى التى بدأ يتبلور تعبيرها عن الطبقات المختلفة مع الوقت ٠

صـــدام الوفـد والحـزب الشـيوعى

أول صدام حقيقى حدث بين الوفد والأحزاب ٠٠٠ كان مع الحزب الشيوعى فى مارس ١٩٢٤ قبل أن ينقضى شهران على رئاسة سعد زغلول للوزارة ٠٠ وذلك عندما أعلن الحزب عن مؤتمر له فى ٢٣ – ٢٤ فبراير ، وسبق ذلك اضرابات واعتصامات عمالية ، اعتبرتها وزارة الوفد (عملية اغتصاب) ، فالغت مؤتمر الحزب ، وحاصرت المصانع بالجنود ، واعتقلت قيادات الحزب السياسية والعمالية ، وقدمتهم للمحاكمة ، وحظرت نشاط الحزب ، وأثارت حوله حملة من التخويف وارهاب وبسط الوفد سيطرته بدلا من الحزب على النقابات العمالية ٠

صـــدام الوفـــد ٠٠٠ والمـلك

وما كادت تنتهى وزارة الوفد من محاولة تصفية الحزب الشيوعى الذى كان يقدم مضمونا طبقيا جديدا فى المجتمع المصرى ، حتى واجهت الملك فؤاد الذى اعتاد مثل أسلافه الحكم (الأوتوقراطى) الفردى الخاضع لسلطة الاحتلال والاستعمار والمتعاون تماما مع الرجعية الاقطاعية ٠

وكان الملك فؤاد مثل الخديوى اسماعيل والخديوى توفيق صاحب شهية مفتوحة لابتلاع أراضى الدولة وضمها الى أملاكه ٠

وبدأت معركة الديموقراطية فى مصر تأخذ طابعا دستوريا مع فتح البرلمان يوم ١٥ مارس ٠

الملك يعترض على تعيين وزيرين قبطيين مرقص وواصف غالى ٠٠٠ وسعد زغلول يصر وينتصر ٠٠٠ ولكنه يتراجع عن تعيين مرقص حنا وزيرا للعدل لأنه قبطى ، ويعينه وزيرا للأشغال ، ويستبدله بتعيين نجيب الغرابلى (افندى) وزيرا للعدل ، محطما بذلك القيم المظهرية التى كانت تفرض أن يكون الوزير حاملا لرتبة الباشوية ٠

والملك يريد أن ينفرد بحق تعيين الشيوخ المعينين ٠٠٠ وسعد زغلول يصر على أن يكون ذلك بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء ٠٠٠ وينتصر سعد أيضا بعد قبول الطرفين لتحكيم البارون فان دى بوش النائب العمومى للمحاكم المختلطة فى ذلك الوقت ٠

ويصل الخلاف غايته عندما صدر أمر ملكى يوم ٨ نوفمبر ١٩٢٤ بتعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة والانعام عليه بالوشاح الأكبر من نوط النيل الأكبر ٠٠٠ وذلك دون علم الوزارة أو موافقتها ، بل انه تم على غير رغبة الوزارة التى كانت تعمل على اقصاء حسن نشأت باشا من منصبه تفاديا لدسائسه ٠

قرر سعد زغلول أن يأخذ موقفا حاسما يؤكد به دعم الحياة الدستورية ، معتمدا على أغلبيته الساحقة ، فقدم للملك استقالته يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ وعزاها لأسباب صحية ٠٠٠ ولكن حقيقة الأمر كانت واضحة ، فالاستقالة قدمت بعد يومين فقط من افتتاح البرلمان ، وأخبار الأزمة كانت حديث المجالس ٠

دافع ممثلو الشعب عن وزارتهم ٠٠٠ فاتخذ مجلس النواب قرارا بالثقة التامة بالوزارة ، وقرر مجلس الشيوخ التوجه بكامل هيئته للسراى لاظهار مشاعره وثقته بالوزارة وكلف وفدا لمقابلة الملك وابلاغه قرار المجلس بتأجيل الجلسات الى أن تنتهى الأزمة ٠

تراجع الملك ٠٠٠ بعد أن كانت المظاهرات قد اجتاحت القاهرة تهتف (سعد أو الثورة) ٠٠ وقابل سعد زغلول لمدة ساعتين والجماهير تحيط بقصر عابدين ٠٠٠ رضخ الملك لمطالب سعد الذى أعلن انفراج الأزمة بقوله (المسألة انتهت) ٠

ولكن المسألة لم تكن قد انتهت ··· بمواقف سعد دفاعا عن الدستور كانت تؤكد ترسيخ مبادىء الحرية والديموقراطية فى المجتمع ··· وتحاصر نفوذ قوات الاحتلال والسراى ··· فلم يمض سوى يومين فقط حتى قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان فى أحد شوارع القاهرة يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ·

سواء صح ما قيل من أن هذا الحادث كان تدبيرا من جانب قوات الاحتلال أو أنه كان عملا من أعمال الارهاب ، الا أنه قد أعطى فرصـة فريدة لقوات الاحتلال للاطاحة بأول وزارة دستورية ، ووقف نمو الحركة الوطنية فى صفوف الضباط المصريين والسودانيين والتى وصلت ذروتها يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة الكلية الحربية فى الخرطوم بزيهم العسـكرى وهم يحملون البنـادق ، ويتجهـون الى منـزل على عبد اللطيف ، هاتفين بسقوط الانجليز والحاكم العام ·

انتهز اللورد اللنبى فرصة اغتيال السير لى ستاك ، وتوجه الى سعد زغلول برئاسة الوزراء فى مركب من ٦٠٠ فارس بريطانى (مقدما له انذارا يتضمن عدة مطالب منها الاعتذار ، والبحث عن الجناة وعقابهم ، وقمع المظاهرات الشعبية ، ودفع نصف مليون جنيه غرامة ، وارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية تكون خاضعة للحكومة السودانية وحدها ، على أن تصدر الحكومة المصرية بيانا بذلك خـلال ٢٤ سـاعة ·

رفض سعد زغلول الانذار بعد أن عرض الأمر على الملك والوزارة والبرلمان ·· وقدم استقالته يوم ٢٣ نوفمبر بعد أيام فقط من استقالته السابقة ·

اجتمع مجلس البرلمان وقرروا ابلاغ احتجاجهما الى برلمانات العـالم وعصبة الأمم على الاجراءات الانجليزية لما فيها من اعتداء على استقلال مصر والتدخل فى شئونها ·

ولكن مؤامرة الاستعمار مضت فى طريقها ··· وعين أحمد زيور باشا رئيسا للوزراء ليقبل الانذار البريطانى ، ويعلن سياسة (انقاذ ما يمكن انقاذه) ·

وهنا لابد من وقفة عند هذا الحادث الارهابى الذى لم يقتل السير لى ستاك فقط ، وانما اغتال أول وزارة دستورية فى مصر ، ووجه طعنة

قاتلة الى حركة الديموقراطية ، وانهى دور رئيس الوفد المعبر عن ارادة الشعب بعد شهور من وصوله الى منصب رئيس الوزراء ٠

كان الارهاب قد بدأ يفرخ فى عش الحزب الوطنى ، الذى تجاوزته الأحداث بعد ثورة ١٩١٩ وغياب زعيمه مصطفى كامل ومحمد فريد ٠٠٠ واتجاه بعض أعضائه لاصلاح الأخطاء ومقاومة الاحتلال بالعمل الفردى وليس الجماهيرى ٠٠٠ وخاصة بعد أن وصلت مفاوضات سعد زغلول ورامزى مكدونالد الى طريق مسدود ٠

ضاع فى هذه العملية الارهابية حياة وحرية عدد من أخلص شباب مصر وطنية ٠٠٠ وضاعت أيضا فرصة تطوير الديموقراطية ٠٠ واستتباب النظم الدستورية ٠

وثبتت براءة الوفد من الاتجاهات الارهابية والجرائم السياسية عندما صدر الحكم بتبرئة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى يوم ٢٥ مايو ١٩٢٦ من جريمة الاغتيالات السياسية ، التى كانت سندا استند عليه الاستعمار فى تقديم انذاره بعد مصرع السردار ، حيث تم اعتقال عدد من النواب الوفديين بقوات عسكرية بريطانية رغم الحصانة البرلمانية ٠

أعلن سعد زغلول فى مجلس الشيوخ بعد قبول استقالته :

« اننى وزملائى مستعدون بكل اخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، ليس فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ، ونؤيد من يؤيد هذه المصلحة » ٠

ولكن خطة الاستعمار والسراى كانت تستهدف ضرب الحياة الدستورية الناشئة واضعاف شعبية الوفد ، فاستصدر زيور باشا مرسوما من الملك فى ديسمبر ١٩٢٣ يقضى بتأجيل البرلمان شهرا ٠٠٠ وهو لم يكتمل سوى عدة شهور ٠

حول أول مجلس نواب

وظهرت مقاومة البرلمان فى عريضة رفعها ١١٧ عضوا من النواب الوفديين الى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان الى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل اليها للنظر فى التصرفات غير الدستورية التى قامت بها الوزارة رضوخا وتسليما لقوات الاحتلال ٠

كرر النواب طلبهم بعد عدة أيام معززين طلبهم بأسباب أخرى منها حماية الحرية الشخصية المهددة رغم الدستور ٠

وكان رد الملك هو حل مجلس النواب ودعوة الناخبين لانتخابات جديدة يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ مع دعوة المجلس للانعقاد يوم ٦ مارس ٠٠٠

استقال بعض الضعاف من أعضاء الهيئة الوفدية الذين خشوا من عواقب صدام الوفد مع الاستعمار والسراى ٠٠٠ وانتهز الملك الفرصة لينشىء حزبا تابعا جديدا مثل بعض احزاب ما قبل الحرب العالمية الأولى تحت اسم (حزب الاتحاد) ولعب في ذلك حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى واسماعيل صدقى باشا دورا نشطا وتشكل الحزب برئاسة يحيى باشا إبراهيم ٠٠٠ وكان هذا دليلا على أن الملك لم يكن يعتمد فى ذلك الوقت اعتمادا مطمئنا على حزب الأحرار الدستوريين ٠

وربط سعد زغلول بين حل مجلس النواب وبين نفوذ الاستعمار ، فقال لمندوب المانشستر جارديان البريطانية : « أن الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بالدستور الا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون »٠

تمت الانتخابات ٠٠٠ وصدقى باشا وزير لداخلية زيور باشا ٠٠ واستخدمت وسائل الضغط والتزييف ٠٠ ولعب الأحرار الدستوريين دورا مضادا للوفد متعاونا مع حزب الاتحاد ٠٠٠ وارتد نجمه عبد العزيز فهمى باشا عن موقفه المدافع عن الدستور قائلا فى خطبة القاها بغرفة المحامين يوم ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ أنه ثبت له (أن الدستور ثوب فضفاض) ٠٠ ولكنه استطرد (وبالرغم من هذا الذى اظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه) ٠

انتخابات مجلس النواب دفعت لمقعد رئاسة المجلس سعد زغلول بأغلبية ١٣٣ صوتا بينما حصل عبد الخالق ثروت على ٨٥ صوتا ٠

وهكذا لحقت الهزيمة بالسراى فى محاولتها ضرب الوفد وانهاء دوره السياسى ولم يجد الملك سبيلا سوى اصدار مرسوم ملكى بحل المجلس — مجلس النواب — فى مساء اليوم نفسه ٠

أهين الدستور ، واعتدى عليه لانه لم يكن يسمح بحل المجلس مرتين فى دورة واحدة لنفس السبب ٠٠٠ وثبت انه رغم نقاط الضعف فيه لم يكن مقبولا من جانب الاستعمار أو السراى ٠٠ كما تبين أنه ليس فى مصر مكان لحياة برلمانية زائفة يقبلها الشعب فى صمت ٠٠٠ وأن الوفد قد بدأ يدخل غمار المعارك الحزبية مع أحزاب الأقلية ٠

وكان عبد العزيز فهمى قد غير موقفه مرة أخرى بعد خروجه من الوزارة ممثلا للأحرار الدستوريين قائلا : (كانت تجربتى فى الوزارة محنة أحمد الله على نجاتى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من كرامتى) ٠٠٠ ودعا الى الربط بين القضية الوطنية وعودة البرلمان والوزارة البرلمانية ٠

قال بعد ذلك بحوالى شهر ونصف من وصفه للدستور بأنه ثوب فضفاض فقد أعلن ذلك فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ... وتبلورت الآراء حول فكرة عقد مؤتمر وطنى عام لاعادة الحياة البرلمانية ... واستقر الرأى على وجوب انعقاد البرلمان بمجلسيه يوم ٢١ نوفمبر استنادا الى المادة ٩٦ من غير حاجة لدعوة من الملك .

وبدأت المواجهة بين البرلمان بمختلف الأحزاب المنتمية اليه ، الوفد والوطنى والأحرار الدستوريين ... وبين الملك .

وخرجت المظاهرات الى الشوارع صباح يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ بعد أن أعلنت الحكومة مقاومتها بالجيش لأى محاولة لاقتحام البرلمان الذى تحولت الشوارع المحيطة به الى ما يشبه الثكنة العسكرية .

ومع ذلك اجتمع أعضاء المجلسين فى فندق الكونتيننتال ، كما اجتمعت الجمعية الوطنية الفرنسية فى بداية الثورة يوم ٢٠ يونيو ١٨٧٩ فى ملعب للتنس ... تصافح رؤساء الأحزاب الثلاثة ، وأصدروا قرارات جماعية باعتبار دور الانعقاد قانونيا مع الاجتماع على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور .. وأجريت انتخابات فاز فيها بالاجماع سعد زغلول رئيسا للمجلس ومحمد محمود (أحرار دستوريين) وعبد الحميد سعيد (وطنى) وكيلين للمجلس .. وقرر المجلس سحب الثقة بوزارة زيور القائمة .

ومع ذلك لم تسقط الوزارة .. بل بقيت بقوة السلاح والنار .. وتنازل زيور دون تفويض شعبى عن واحة الجغبوب للايطاليين يوم ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بناء على رغبة البريطانيين ... كما بدأ يعد قانونا جديدا للانتخاب يضيق فيه من حدود الديموقراطية بأفكار رجعية .. فقد اقترح رفع السن الى ثلاثين سنة للناخب على شرط أن يكون حاصلا على شهادة دراسة ثانوية أو ما يعادلها ، كما حاول أن يجعل الانتخاب على درجتين .

أعلنت الأحزاب بطلان القانون الجديد ... الذى لم تتح له فرصة التطبيق .. كما صدر قرار بنقل حسن نشأت الى الخارجية وهو المحرك الذى كان يدبر الاجراءات المضادة للدستور ، الممزقة لوحدة الأمة ، المثيرة لخلافات الأحزاب .

الأمور تتجه الى أزمة دستورية ووطنية...الشعب يساند نوابه .. وقوات الاحتلال تساند السراى والوزارة .

الوفد والأحزاب تصر على شرعية برلمان الكونتيننتال ... واللورد لويد يصر على اجراء انتخابات جديدة بعد تخليه عن تأييد قانون زيور باشا الجديد للانتخابات .

ويأتى الحل فى صورة دعوة لمؤتمر شعبى عام يضم أعضاء مجلس البرلمان ومجالس ادارات الأحزاب المختلفة والوزراء السابقون ، وأعضاء مجالس المديريات والبلدية والمحلية ولجان الشياخات وأعضاء النقابات المهنية ، وأعضاء مجلس ادارة الغرفة التجارية ، وأعضاء الجمعية الزراعية الملكيـــة ٠

وقبل أن يعقد المؤتمر يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ بيوم واحد فقط أعلن زيور باشا سحب قانون انتخابه المقترح ، وأعلن اجراء انتخابات جديدة تبعا لقانون الانتخاب المباشر الذى صدق علية البرلمان الأول ٠

عـــودة الوفـد ٠٠ عن طـريق الدســتور

وافق المؤتمر على ذلك بعد تأييد سعد زغلول لفكرة عودة الحيـاة النيابية باعتبارها هدفا لا يجوز اقامة السدود أمامها ٠

واضح أن الحكم الدستورى كان قد أصبح هدفا عزيزا يتشبث به الوفد وتتبلور فيه روح الديموقراطية ، ويعتبر الطريق الموصل للأهداف الوطنيـــة ٠

وقد أظهرت هذه الفترة بعدا ملموسا عن الثورية ٠٠٠ عبر عنه مكرم عبيد فى المؤتمر بقوله : (دلونى على الطريق الى الثورة ؟ نحن لسنا رجال ثورة ٠٠٠ وأما الانتخابات فلندخلها) ٠

صارح البعض سعد زغلول بأنه يشترى الدستور بأغلى من ثمنه٠٠٠ ولكن وجهة نظر سعد كانت تتلخص فى أنه اذا ضاع الدستور ، تحولت الأمة كلهـا فى طلبـه ، وانصرفت عن قضيتها الأساسية ٠٠٠ قضية الاستقلال ٠

وهنا برزت وتمت فكرة دعم الدستور والمحافظة عليه لتأمين النضال الوطنى ضد الانجليز ٠

أسفرت الانتخابات عن فوز الوفد ٠٠٠ ولكن الوزارة تشكلت فى ٧ يونيو ١٩٢٦ برئاسة عدلى باشا من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، وانتخب سعد زغلول رئيس لمجلس النـواب ومصطفى النحاس وويصـا واصف وكيلين للمجلس ٠

تشكلت أول وزارة ائتلافية قالت عنهـا بعض الصحف البريطانية انها بناء وفدى ذو شرفة من الأحرار والدستوريين ٠

وخـلال هذه الوزارة حدث ما عرف باسـم (أزمة الجيش) حيث حاولت الوزارة تقوية الجيش ، ولكن اللورد لويد وجد خطرا شديدا فى

حدوث ارتباط بين الجيش المصرى وبين القوى السياسية وخاصة الوفد ، حيث يمكن له فى يسر اسقاط الملكية واعلان الجمهورية ، وهو أمر لا يرضى عنه الاحتلال ··· هذا الى جانب الخطر الذى يمكن أن تتعرض له قوات الاحتلال نفسها ·

أذعنت وزارة ثروت باشا الائتلافية للمطالب الانجليزية الخاصة بالجيش بعد انذارات كتابية ووصول مراكب حربية الى ميناء الاسكندرية ··· ولكنها لم تذعن لرغبة الملك فى أن يزور أوربا كملك مطلق لا يصحب معه وزير خارجيته ·

هدد البرلمان بعدم فتح اعتماد لنفقات الرحلة ، وأذعن الملك وتراجع ··· ولكنه لم يسمح لثروت باشا وزير الخارجية أن يركب معه فى يخته الخاص وانما سافر على مركب آخر حيث التقى به فى أوربا ·

أثبت البرلمان الجديد وجوده فى الغاء كافة القوانين التى صدرت فى غيبته ··· وفى اصراره على معرفة أسرار وتطورات مباحثات ثروت — تشمبرلين ·

ولكن القدر لحق بزعيم الأمة سعد زغلول الذى لفظ أنفاسه الأخيرة يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وخلفه مصطفى النحاس فى زعامة الوفد ورئاسة مجلس النواب ·· الذى صرح بأن سياسته تنهض على (صون الدستور وتوكيد الوحدة والمحافظة على الائتلاف) ·

مصطفى النحاس ··· وقانون الحريات

رفض الوفد مشروع ثروت — تشمبرلين بعد الاطلاع عليه ··· وقابل اللورد لويد ، مصطفى النحاس ليظهر له خطر رفض الوفد للمشروع ·· ولكن النحاس باشا قال له (لا يتفق احتلال مع استقلال) ·

وقال النحاس أيضا انه لن يسمح لجندى بريطانى بالبقاء على التربة المصرية ، سواء أكان ذلك فى السويس أو سيناء ·

وعندما هدده اللورد لويد بتشديد الحكومة البريطانية قال له كلمته المشهورة (للقوة أن تفعل ما تشاء) ·

لم يعرض المشروع على البرلمان لأن مجلس الوزراء رفضه ، وأبلغ ثروت باشا ذلك القرار للخارجية البريطانية ، وقدم استقالته فى نفس اليوم ٤ مارس ١٩٢٨ ·

وكان مجلس النواب خلال هذه الفترة يدرس اصدار قانون يدعم ما ورد فى الدستور من حرية الاجتماعات والمظاهرات ، وينقض القانون الذى صدر عام ١٩٢٣ قبل تطبيق الدستور والذى أطلق سلطة الادارة حيال الاجتماعات العامة ·

وكان مشروع القانون الجديد فى عهد أول مجلس للنواب ، ولكنه تعطل مع حل مجلس النواب عقب مقتل السردار البريطانى عام ١٩٢٤ فكان نتيجة مؤسفة أخرى من نتائج الارهاب الفردى ٠

ولذا عاود البرلمان نظر القانون حماية للحرية الشخصية وتأكيدا للديموقراطية ووافق عليه مجلس النواب فى بداية عام ١٩٢٨ ٠٠ ولكن اللور لويد أرسل مذكرة الى وزارة ثروت باشا بعد تقديمه لاستقالته يحذر فيه من صدور القانون الجديد لأنه يعرض الأجانب للخطر ٠

كان تقديم المذكرة للوزارة المستقيلة يعنى انها مقدمة أيضا وبشكل صريح للوزارة التى تليها ٠٠٠ والتى عهد الى مصطفى النحاس باشا بمهمة تشكيلها باعتباره زعيم الاغلبية البرلمانية ٠

تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة وهو مواجه برفض الوفد والوزارة السابقة لمشروع المفاوضات ، ومواجه أيضا بمذكرة اللورد لويد عن قانون الاجتماعات ٠

رفض النحاس المذكرة البريطانية واصفا اياها بأنها (ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فى القانون الدولى بشأن التدخل السياسى وانها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شئون البلد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الادارة) ٠

وردت الحكومة البريطانية متشبثة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وما ورد به من تحفظات أربعة ٠٠٠ وحاول النحاس تبرير موقفه بأن أحكام هذا القانون لا تحول دون منع المظاهرات الشيوعية أو منع عقد هذه الاجتماعات ٠

ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها المتحدى وارسلت انذارا نهائيا يطلب توكيدا كتابيا بأن البرلمان لن يواصل نظر المشروع ٠

واختار مصطفى النحاس حلا وسطا تفاديا لحل البرلمان ٠٠٠ فرفض كتابة توكيد بعدم عرضه على البرلمان ، وطلب من مجلس الشيوخ تأجيل نظره الى الدورة المقبلة ٠٠ وأرسل الى الحكومة البريطانية مذكرة تمسك فيها بموقف الوفد من انكار ورفض تصريح ٢٨ فبراير وعدم الالتزام به ٠

أدى هذا الموقف الذى رفض فيه النحاس سحب القانون وتمسك بانكار تصريح ٢٨ فبراير الى دعم زعامته السياسية فى المكان الكبير الذى خلا بوفاة سعد زغلول ٠٠ خاصة وان الحكومة البريطانية منعت اللورد من التمادى فى موقفه المعادى للديموقراطية خشية الاثارة الشعبية ٠

ولكن حزب الأحرار الدستوريين تلقف هذا الخلاف بين الوفد والانجليز ليلعب اللعبة الحزبية الضيقة ، ويعاود توثيق صلته بالسراى ،

فاستقال وزراء الحزب تباعا من الوزارة الائتلافية ، وأثيرت فى الصحف قضـية كاذبة سميت باسـم (قضـية سيف الدين) واتهم فيها مصطفى النحاس وويصـــا واصف بانهما تقاضيا اموالا من الأمير المحجـور عليه والاستمرار فى ذلك بعد تولى الوزارة ، وهو الأمير الذى حاول الاعتداء على حياة الملك فؤاد قبل تولى العرش ••• وقد حكم القضاء بعد ذلك ببراءة النحاس فى ٧ فبراير ١٩٢٩ •

تم كل ذلك خلال أيام من شهر يونيو ١٩٢٥ وسجل التاريخ أول محاولة اعتداء بالضرب فى تاريخ مجلس النواب عندما حاول الدكتـور عبد الحميد سعيد الاعتداء على مكرم عبيد ، واعتذر النائب الوطنى وعدلت اللائحة الداخلية لحماية النواب •

استقال محمـد محمـود باشـا يـوم ١٧ يوليو وتبعه جعفر والى يوم ١٩ يونيو وأحمد خشبة يوم ٢١ يونيو وابراهيم فهمى كريم يوم ٢٤ يونيو ١٩٢٨ وقد أصبحوا جميعا من الأحرار الدستوريين ••

كانت الاستقالات المتتالية الى جانب المؤامرة المفضوحة على سمعة مصطفى النحاس فرصة انتهزها الملك فأقال الوزارة فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ دون أى مبرر واضح بكتاب تميز بالاسفاف والهبوط •

اليـــد الحـــديدية

وانكشفت اللعبة الحزبية عندما عهد الملك الى محمد محمود برئاسة الوزارة فكان أول اجراء له هو تأجيل البرلمان شهرا •

واتهم مصطفى النحاس للصحافة البريطانية محمد محمود قائلا انه ما كان يجرؤ على عمل كهذا دون أن يعتمد على مساعدة البريطانيين •• واعتبر السياسة البريطـانية مسئولة عن الاعتداء الصارخ على نظـامنا الدستورى وعلى حريتنا •

حاول محمد محمود ضرب الوفد باصدار أوامر تمنع الموظفين من العمل فى السياسة مع توسيع سلطة البوليس ورجال الادارة ، واعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر عـام ١٨٨١ الذى يجيز تعطيـل الصحف وغلقها اداريا ، وأصدر قرارات تشدد أحكام قانون الاجتماعات على عكس ما كان يطالب به الوفد •

ووصل الأمر الى حد الاعتداء البوليسى على بعض النواب وهم فى طريقهم الى السراى احتجاجا على وقف الحياة النيابية •

وحاول من جهة أخرى اغراء الفلاحين والعمـال بالاعلان عن بعض مشروعات اجتماعية لتحسين أحوالهم •

ولكن شيئا من ذلك لم يفلح وعرفت الوزارة باسم (وزارة اليد الحديدية) .. وانتهى الأمر الى تعليق الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وهكذا لم يجتمع البرلمان تبعا لدستور ١٩٢٣ سوى خمسة عشر شهرا فقط خلال خمس سنين كاملة .

أوفد الوفد مكرم عبيد للدفاع عن الدستور أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذى عقد فى انجلترا وهناك استنكر (الديكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر) .

وكان الوفد يملك الانجازات التى تمت فى عهد حكوماته الدستورية على قصر مدتها كأسلحة للدفاع عن الدستور والديموقراطية ... وذلك مثل اقرار التعليم الاجبارى للبنين والبنات ، وانشاء التعاون الزراعى ، واصدار قانون تنظيم الجامعة والتعليم الفنى ، واصلاح الشؤون المالية والضريبية الى غير ذلك ... وهى أمور كما ترى صغيرة ولكنها فى ذلك الوقت وفى ظل الظروف القائمة كانت تعتبر هامة .

وكان محمد محمود قد سلك سبيل المفاوضات مع هندرسون ليتيح لوزارته فرصة الاستقرار ، ولكن الوفد الذى أراد عدم التورط فى رفض بعض ما حققته هذه المفاوضات من مكاسب أعلن أنه لن يدلى برأيه الا تحت قبة برلمان منتخب تبعا للدستور ... وهذا يعنى ازاحة هذه الوزارة ... وقد تحقق ذلك فعلا بعد ١٥ شهرا فقط ، حيث استقال محمد محمود وتولى الوزارة عدلى باشا الذى أجرى انتخابات أعادت الوفد للحكم من جديد ، حيث تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠ .

وهنا كان لابد من مواصلة المفاوضات بين النحاس وهندرسون التى تحطمت على صخرة السودان بعد مفاوضات استغرقت ٢٢ جلسة خلال ٧٠ يوما .

عاد النحاس الى مصر بعد فشل المفاوضات ليواجه انقلابا دستوريا جديدا .. بعد أن اعتزم اصدار مشروع محاكمة الوزراء الذين يغيرون الدستور ، أو يجدفون حكما من أحكامه ، وذلك صيانة للدستور من العبث .

وأثار الملك برفضه تعيين بعض الأسماء المقترحة فى مجلس الشيوخ .. وهنا أصر النحاس على الاستقالة متمثلا بسلفه سعد زغلول الذى ساندته الجماهير فى الشارع مطالبة ببقائه هاتفة (سعد أو الثورة) قبل أيام من مصرع السردار .

فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ قدم النحاس استقالته وأعلن ذلك فى مجلس النواب راميا العبء على عدم تمكن الوزارة من تقديم قانون محاكمة الوزراء

... وهاج المجلس .. وصرخ عباس محمود العقاد بكلمته الشهيرة (الا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى صيانة الدستور وحمايته) .

وكانت لجان الوفد فعلا على وشك تشكيل مظاهرة ضخمة دفاعا عن الدستور ، ولكن الملك أسرع يوم اعلان ذلك فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ بتكليف اسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة .

نكسة دستور ١٩٢٣

وبدأت أخطر نكسة لدستور ١٩٢٣ ... واتهم النحاس صدقى باعتباره من العناصر (الرجعية) التى تدبر المكائد خلف الظهور .. وكان هذا تعبيرا جديدا لا يستخدم فى لغة حكام ذلك العهد...فلم يكن الاقطاع ولا الملكيات الكبيرة عيبا يهاجم الانسان فيه .

وتبعا للسوابق أصدر صدقى باشا مرسوما بتأجيل البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، وطلب ويصا واصف أن يقرأ المرسوم داخل البرلمان ، ولكن صدقى باشا أغلق أبواب البرلمان وربط أبوابه الخارجية بسلاسل من الحديد ، ووضع القوات المسلحة لمنع النواب من الدخول .

ولكن ويصا واصف رئيس المجلس طلب من بوليس البرلمان تحطيم السلاسل حيث تدفق النواب والشيوخ الى القاعات فى حماس عظيم ، حيث أصدر مجلس الشيوخ قرار احتجاج على ما أقدمت عليه الحكومة من مخالفة دستورية .

وانتقلت المعركة الدستورية بعد ذلك الى ساحة الجماهير حيث قام النحاس باشا بعدة زيارات الى الأقاليم رغم أوامر البوليس بمنعها الأمر الذى أدى الى حدوث مصادمات وسقوط قتلى فى الزقازيق والمنصورة وبنى سويف وجرح سنيوت حنا فى المنصورة ، وعمت المظاهرات معظم المدن .

وواجه الاستعمار انتفاضة اعتبرها البعض صورة من صور الحرب الأهلية ... ولذا أرسل المندوب السامى رسالتين الى الوفد والى الحكومة يبلغهما بأن مشاكل مصر الداخلية يجب أن تحل بما لا يعرض أرواح الأجانب للخطر ... وأرسل فى نفس الوقت ثلاث بوارج حربية كنوع من الانذار والتهديد للمرة الثانية خلال عامين تقريبا بعد ما عرف بأزمة الجيش عام ١٩٢٨ .

وانتهز اسماعيل صدقى الفرصة لتنفيذ خطته المعادية للدستور والديموقراطية فأصدر فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ مرسوما بفض الدورة البرلمانية

رغم مخالفة ذلك لنص الدستور حيث لم تكن الميزانية قد أقرت بعد ، ومدة الانعقاد لم تتجاوز ستة شهور ٠٠ وعندما فكر النواب في الاعتصام بالبرلمان احتله الجنود وتحول الى ثكنة عسكرية ٠٠٠ واتجه النواب الى بيت الأمة حيث أصدروا قرارا بعدم الثقة بالوزارة لم يلتفت اليه أحد اعتمادا على الجيش والاستعمار ٠

ووصل الأمر غايته يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ عندما صدر أمر ملكي بابطال دستور١٩٢٣ وحل البرلمان،واصدار دستور وقانون انتخاب جديد، مستندا الى فكر رجعي متخلف اذ يقول (أن دستور ١٩٢٣ يعتبر صدوره سوية لما بلغته الديموقراطية في أوربا في العصر الحاضر مع أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة في مصر ، وخصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها ، لا تشبه في كثير أحوال البلاد التي تنقل عنها) ٠

هكذا كان البعض في مصر يناضل من أجل تحسين دستور ١٩٢٣ ودعمه بقوانين تثبت أركان الحرية والديموقراطية وتمثل ذلك في مطالبة الوفد والحزب الشيوعي ٠٠٠ بينما انبعث اسماعيل صدقي خادما للاستعمار والسراي سالبا الشعب دستوره فارضا لدستور جديد ، تقدم معه الانتخابات على درجتين ، ويشترط في المندوب (الخمسيني) أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوطة عليها ضريبة عقارية لحساب الحكومة ، وحائزا لشهادة الابتدائية على الأقل ٠٠٠ كما حرم الترشيح على من يزاول مهنة حرة خارج القاهرة لحرمان الوفد من أنصاره المثقفين والمهنيين ٠

وتنازل دستور ١٩٣٠ عن حق الاقتراع المباشر على الثقة بالحكومة ، واشترط قيودا اجرائية تشترط توقيع ٣٠ عضوا قبل عرض الطلب بثمانية أيام على الأقل ٠٠ ولم ينص الدستور على تحديد موعد للانتخابات بعد حل مجلس النواب اذ (قد يرى التريث زمنا قبل الحكم على الوقت الذي يجب أن تجرى فيه الانتخابات) ٠٠٠ كما حرم المجلس حق اقتراح القوانين مما شكل عودة لمجالس الشورى قبل الاحتلال ومنح الملك حقا لم يكن في دستور ١٩٢٣ وهو امكانية اهمال أي قانون يقره البرلمان فلا يصدر ، بعد أن كان واجبا رده الى البرلمان فاذا وافق عليه مرة أخرى صدر وأجاز محاكمة أعضاء البرلمان اذا ما وقع منهم عيب في ذات الملك أو أعضاء الأسرة المالكة ٠

واقترن صدور هذا الدستور الرجعي المتخلف مع تشكيل (حزب الشعب) الذي رأسه اسماعيل صدقي في ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ ٠

وقرر الوفد والأحرار الدستوريين عدم دخول الانتخابات منعا لاضفاء صفة الشرعية على الوزارة ، ووضعا للعراقيل أمام أية مفاوضات تقوم بها الوزارة مع الانجليز لأنهم عندئذ لا يضمنون موافقة الشعب على نتائج المفاوضات ٠

قرر الشعب مقاطعة الانتخابات ، واستقال عدد كبير من العمد الذين صدرت الأوامر لهم بالانضمام الى حزب الشعب ، وقامت المظاهرات المعادية للحكومة ، واشترك زعماء الوفد والأحرار الدستوريين فى زيارة الاقاليم التى كانت تستقبلهم بتأييد جارف ، يؤدى الى تصادم مع البوليس ، وسقوط ١٧٥ من القتلى والجرحى .

لم يركن الوفد الى المقاومة الهادئة ، ولكنه عمل على اثارة روح الثورة عند الجماهير ، منتهزا قسوة الأزمة الاقتصادية التى كانت تجتاح العالم فى بداية الثلاثينيات ... وانجلى عن ذلك عدة محاولات لاغتيال عدد من الوزراء وتفجير القنابل وتقطيع أسلاك التليفون وتخريب السكة الحديد ، مما كان يعتبر بداية لمقاومة مسلحة انتهت الى قضية شهيرة عرفت باسم (قضية القنابل) .

لم يشترك فى الانتخابات سوى حزب الشعب وحزب الاتحاد .. وكذلك الحزب الوطنى الذى كانت الشكوك قد بدأت تحيط بتصرفات وأفكار رئيسه الجديد محمد حافظ رمضان .

لم يدم حلف الوفد والأحرار الدستوريين طويلا ، فقد ظهرت فكرة تشكيل وزارة قومية عارضها الوفد وروج لها الأحرار ... وانجلت عن استقالة ثمانية من أعضاء الوفد وتشكيل ما أطلقت عليه بعض الصحف ساخرة (حزب السبعة ونصف) ... وتعيين مصطفى النحاس لاعضاء جدد بدلا منهم .

عودة دستور ١٩٢٣

كان موضوع الخلاف موافقة الأحرار على تشكيل وزارة قومية لمفاوضة الانجليز وأصرار النحاس على عودة دستور ١٩٢٣ أولا حتى يكون التفاوض مسنودا بتأييد ديموقراطى .

ضعف موقف صدقى فى مواجهة القضية الوطنية ، وحل المشاكل الداخلية ، فقدم استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ وخلفه عبد الفتاح يحيى نائبه فى رئاسة حزب الشعب الذى انهار ولم يعد له نصير بعد استقالة عبد الفتاح يحيى فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ .

عين الملك توفيق نسيم رئيسا للوزراء وكان قد سبق معارضة دستور ١٩٣٠ عندما كان رئيسا للديوان ... وقامت بينه وبين الوفد علاقات طيبة انتهت بعودة دستور ١٩٢٣ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعد ان حدثت انتفاضة شعبية ثورية عمت البلاد ضد تصريحات وزير الخارجية

البريطاني صمويل هور التي أدلى بها في ٩ نوفمبر ١٩٣٥ وقال فيها ان الوقت ليس ملائما للحديث عن معاهدة بين البلدين ، وان انجلترا تحبذ اصدار دستور جديد بعد أن ثبت ان دستور ١٩٢٣ غير صالح ، ودستور ١٩٣٠ لا ينطبق مطلقا مع رغبات الأمة ٠

ثار الشعب ضد هذه التصريحات وخرج الطلبة في مظاهرات تهتف (يسقط هور ابن الثور) وسقط عدد كبير من الشهداء وهم يطالبون بالجلاء وعودة الدستور ٠

وهكذا كان الاعتداء على الدستور الى جانب القضية الوطنية يشكلان أساسا في انطلاق روح المقاومة الشعبية وقيام المظاهرات والانتفاضـــات الجماهيرية وسقوط الشهداء والجرحى بالعشرات والمئات ٠٠٠ بصـورة تكاد تكون متكررة مرة كل أقل من خمس سنوات منذ قامت ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣ ٠

كان هذا الدستور محور النضال الشعبي فقد صدر ثم ألغي حتى أعيد للحياة مرة أخرى ٠

(٦)

السنوات الأخيرة لدستور ١٩٢٣

« الانجليز .. » الـذين يحـاربون عن الديموقراطية فى بلادهم ويدابون على العمل ضد الديموقراطيـة فى مصر .. ولا ريب انه اذا لم تكن الديموقراطية واحدة فى كل البلاد التى تناصرها ... فليست اذا هى فكرة يدافع عنها ، ومبدأ يناضل من اجله ... بل تكون هى والديكتاتورية سواء » .

مصطفى النحاس

٣ اغسطس ١٩٤١

* مصطفى النحاس يرفض تتويج الملك خارج البرلمان
* الوفد ينجرف الى تقليد الأحزاب الفاشلة ... بتشـكيل القمصـان الزرقـاء .
* أول تدخل مشين لتزييف الانتخابات ... لتحويل الوفد الى حزب اقليـة .
* دور اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى بعث الروح الثورية التقدمية .
* الوفد يدعم حركة الكفـاح المسـلح فى القناة .. ويمد الفدائيين بالسـلاح

عودة دستور ١٩٢٣ الى الحياة مرة أخرى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعد خمس سنوات من التعطيل ، كان دليلا على أن للوفد دورا ما زال قادرا على ادائه فى الحياة السياسية ، ودليلا أيضا على ان هذا الدستور وبقاءه قد أصبح هدفا من أهداف الديموقراطية بعد ان كان سبيلا اليها ٠

سبع سنوات كانت عمر هذا الدستور قبل الغائه ٠٠٠ ولكنها كانت سنوات حافلة بالنضال من أجل الحرية والديموقراطية كما أوضحنا فى الصفحات السابقة ٠٠٠ وقد حرص الوفد خلالها على التشبث بالدستور ، والعمل بمرونة من أجل استمراره فقد قبل سعد زغلول زعيم الأغلبية الساحقة رئاسة مجلس النواب بدلا من رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، وقبل مصطفى النحاس رئاسة وزارة ائتلافية عام ١٩٢٨ مع الأحرار الدستوريين رغم قدرته على نيل الثقة المطلقة بوزارته ٠

قدم الوفد بذلك برهانا على انه لم يطلب الديموقراطية من أجل الانفراد وحده بالحكم ٠٠٠ وانه كان يقدر دور الوحدة الوطنية فى مواجهة الاستعمار وقوات الاحتلال ٠٠٠ ويدرك ان للمعارضة صوتا يجب ان يسمع ، وانها فى حقيقتها يجب أن تكون مشاركة فى الحكم بعيدا عن مقاعد السلطة ٠

ولكن الاستعمار والسراى كانت تنظر الى الأمور نظرة مختلفة ٠٠٠ فهى تريد الانفراد بالسلطة ، ولا تطيق مشاركة الأغلبية فى اتخاذ القرار وتوجيه المجتمع ، ولذا كانت محاربة الوفد ومحاولة اقصائه عن الحكم هدفا ثابتا ٠

خلال سبع سنوات من عمر دستور ١٩٢٣ لم يرأس زعيم الوفد الوزارة الا حوالى ١٩ شهرا ٠٠٠ سعد زغلول تسعة شهور عام ١٩٢٤ ، ومصطفى النحاس ٤ شهور عام ١٩٢٨ ، وستة عام ١٩٣٠ ٠٠٠

وهنا يجب الوقوف طويلا عند هذا الموقف المضاد للوفد ، باعتباره موقفا مضادا للقوى الوطنية فقط ٠٠٠ فانه حتى ذلك الوقت لم يكن الوفد قد اسفر عن موقف اجتماعى واضح لمصلحة الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين ٠٠٠ ولم تكن العدالة الاجتماعية أو الأشتراكية هدفا صريحا من

أهداف الوفد الذى كانت قيادته ممثلة لأصحاب الملكيات الزراعية شبه الاقطاعية ، أكثر من تمثيلها لطبقات البرجوازية الصغيرة أو العمال والفلاحين ٠

بل ان الوفد قد اتخذ موقف العداء من الحزب الشيوعى عام ١٩٢٤ ووجه اليه ضربة قاسية ٠

ومع ذلك فان الديموقراطية المعبرة عن أهداف سياسية ، لم تكن لتجد قبولا عند الاستعمار ورجعية السراى ٠٠٠ لأن الانتصار فى المعركة الوطنية وتحرير الأرض كان يستتبع حتما اتخاذ اجراءات لمصلحة الجماهير عامة ، قد تؤدى الى الديموقراطية ذات أهداف اجتماعية واقتصادية ٠

والراصد للقوانين التى صدرت فى وزارات الوفد - رغم قصر مدتها - يجد انها كانت فى خدمة الطبقات الشعبية مقارنة بما كانت تصدره وزارات أحزاب الأقلية والسراى ٠

الاستعمار اذا لم يكن يطيق الديموقراطية السياسية ٠٠٠ فماذا يكون الحال لو كان الوفد معبرا فعلا عن ارادة التطور الاجتماعى عند طبقات الفلاحين والعمال والبرجوازية ٠

ولئن كانت عودة دستور ١٩٢٣ تمثل انتصارا للوفد لا شك فيه ٠٠٠ وتظهر تراجعا من الاستعمار لا يصعب الكشف عن سببه ٠

كانت الأزمة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية تثير المخاوف من اشتعال حرب عالمية ثانية ٠٠٠ وكانت ايطاليا تقع تحت حكم فاشية بنسبيتو موسولينى ، وترتبط فى محور مع نازية أدولف هتلر الذى قفز الى مسرح السياسة عام ١٩٣٣ ٠

وكانت مصر والسودان والعلاقة التاريخية بينهما قائمة وثابتة رغم الفصل القسرى التعسفى الذى حدث بين البلدين عام ١٩٢٤ بعد مصرع السردار ٠٠٠ وكانت الدولتان محصورتان بحكم ايطالى فى ليبيا جهة الغرب ، وحرب مع الحبشة فى منتصف الثلاثينات جهة الجنوب ، تتفوق فيها ايطاليا أيضا ٠

واستشعرت قوات الاحتلال خطر تصاعد المواجهة مع القوى الوطنية فى مصر نتيجة الغاء دستور ١٩٢٣ ، وخاصة بعد تصريحات صمويل هور التى اطلقت انتفاضة شعبية هائلة ٠

وكانت هذه الانتفاضة هى السبب الرئيسى فى عودة الدستور ٠٠٠ والسبب الكامن وراء رغبة بريطانيا فى أرجاء مفاوضات مع مصر واعلانها ذلك ٠٠٠

وانبعثت فكرة تشكيل وزارة قومية ائتلافية ، وتكوين جبهة وطنية ·

ولكن مصطفى النحاس بحكم تجاربه السابقة فى الائتلاف رفض رفضا قاطعا فكرة الوزارة الائتلافية ··· ووافق على تشكيل جبهة وطنية للمفاوضة ·

وتشكلت وزارة على ماهر فى يناير ١٩٣٦ لتجرى انتخابات أسفرت عن فوز الوفد وعودة مصطفى النحاس رئيسا للوزراء باغلبية ١٦٦ نائبا ضد ٦٦ ، ثم صدور مرسوم فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين هيئة المفاوضية برئاسة مصطفى النحاس يمثل الوفد فيها سبعة أعضاء ، وكل من الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد ، وثلاثة من المستقلين ، ولم يمثل الحزب الوطنى (حافظ رمضان) لتمسكه بمبدأ (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) ·

فترة من المصالحة الوطنية انتهت الى توقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بعد ١٧ عاما من ثورة ١٩١٩ ·

قال النحاس باشا انها (وثيقة الشرف والاستقلال) ولكنها لم تكن كذلك ··· فهى أبعد من أن تكون ثمرة ناضجة لثورة ١٩١٩ ··· وهى معاهدة تضم ايجابيات وسلبيات ·

الغيت الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وأصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم فى مايو ١٩٣٧ ، واقترب الاستقلال الشكلى الذى ورد فى تصريح ٢٨ فبراير ليكون أكثر واقعية رغم بقاء نفوذ وسلطة قوات الاحتلال ··· وعادت القوات المسلحة المصرية الى السودان لأول مرة بعد سحبها عام ١٩٢٤ ·

حددت المعاهدة مدة ٢٠ عاما لبقاء القوات البريطانية فى مصر مما يعتبر بداية النهاية للاحتلال البريطانى ، واقترن ذلك حسب نص المعاهدة بقدرة مصر على حماية القناة ··· وكان ذلك حافزا على تطوير الجيش المصرى وانقاذه من جموده وتخلفه ·

واقتضى ذلك فتح أبواب الكلية الحربية لدفعات وصل بعضها الى عدة مئات ، مما سمح بدخول أو تسرب بعض ابناء الطبقة البرجوازية الصغيرة ، رغم ارتفاع المصاريف التى كانت ٦٠ جنيها فى العام وهو مبلغ باهظ نسبيا اذا قورن بمرتب الموظف خريج الجامعة الذى كان يتراوح بين ٨ جنيه ، ١٢ جنيها فى الشهر ·

ما زالت الديموقراطية قاصرة عن الوصول الى العمال والفلاحين ··· والترقى الى رتب الضباط كان محروما على الجنود وضباط الصف ·

وكان مفروضا ان يستقر الوفد فى الحكم بعد نجاحه فى عقد المعاهدة ، وقبوله فكرة الجبهة الوطنية فى المفاوضة ، وعودة دستور ١٩٢٣ ، ووفاة الملك فؤاد الذى اقام من نفسه خصما شرسا للوفد ٠

ولكن الاستعمار وقد اطمأن الى عقد المعاهدة ، وعودة دستور ١٩٢٣ الذى اهاج الغاءه مشاعر الجماهير ٠٠٠ عادت خشيته من الديموقراطية وولاية أكثر الأحزاب شعبية ٠

النحاس ضـد تدخـل السراى

وكان رجال الحاشية من الذين طمعوا بعداء الوفد على عهد الملك فؤاد ، وبقيت سيطرتهم على الملك الصغير الذى لم يكتمل تعليمه ، ولم تنضج ثقافته ٠٠٠ وظهر ذلك فى محاولتهم اعطاء طابع (بابوى) لتتويج الملك عند بلوغه سن الرشد بان يقلده شيخ الأزهر سيف جده محمد على ، تماما كما كان يقلد البابا الكاثوليكى ملوك عصور الوسطى بوضع التاج على رأسهم ٠

ورفض النحاس أيضا اقتراحا بان يضع رئيس مجلس الشيوخ تاجا على رأس الملك كما رفض اقتراحا بان يصلى الملك غداة ولايته للعرش فى الجامع الأزهر حيث يدعو له شيخ الأزهر دعاء خاصا وذلك حتى لا يبيح لشيخ الأزهر التدخل فى شؤون السياسة ، حيث يجب ان يظل الدين بعيدا عن مزالقها ، وان يحتفظ شيخ الأزهر بمركزه الدينى السامى دون ان ينزل بمقامه الكبير فى خدمة الملك ايا كان ٠٠٠ والتاريخ يشير الى ان محمد على مؤسس الأسرة المالكة كان يقبل يد شيخ الأزهر كلما التقى به ٠

هكذا حاصر مصطفى النحاس رجال الحاشية ورجال الدين الذين كانت تعتمد عليهم السراى فى تنفيذ خططها ٠٠٠ واتجه الى الجيش الذى كانت سلطة الملك فيه مطلقة ، فغير من قسم الضباط والجنود وضمنه الولاء للوطن والطاعة للدستور ولقوانين الدولة ٠٠٠ بعد ان كان القسم قبل ذلك للملك والوطن فقط ٠

لكن رجال الحاشية ، لم يعترفوا بالهزيمة ولم يقبـلوا الخضـوع لحكم الدستور والديموقراطية ، فصدر أمر ملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى دون موافقة الحـكومة أو اسـتشارتها ، وتجددت بذلك الأزمة الدستورية التى ثارت فى عهد وزارة سعد زغلول والتى اعترض فيها على تعيين رجال الحاشية والسراى دون علم الوزارة ، وموافقة الملك فؤاد الا يتم تعيين أحد بعد حسن نشأت سبب الأزمة ، الا بترشيح من الوزارة ، أو موافقتها ٠

كان على ماهر عضوا فى لجنة الثلاثين لوضع الدستور ، ثم انقلب عليه وأصبح من دعاة الملك وأعداء الوفد ··· ولذا أثار كثيرا من المشاكل الدستورية أمام الوزارة الوفدية فى عهد فاروق الملك الصغير فى السن والتجربة ··· ومنها محاولة الانفجار باختيار اعضاء الشيوخ المعينين وحق منح الرتب والنياشين ·

وخلال هذه الفترة التى حكمت فيها الفاشية ايطاليا والمانيا ، وظهر فيها موسولينى وهتلر فى صورة اعداء بريطانيا ، ظهرت فى مصر مع بداية الثلاثينات احزاب بهرها النظام الفاشى وما اتسم به من نظام انضباط ··· ومنها الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ·

وكانت هذه الأحزاب أول أحزاب تنشأ بعد ثورة ١٩١٩ بعيدا عن السراى ··· ودون أن تكون انقساما فى صفوف الوفد ·

واستطاعت هذه الأحزاب باسلوبها الجديد ، واعتمادها على الشباب ، ان تكون ذات تأثير ملموس فى الحياة السياسية ··· ولكن دون قدرة على نيل ثقة الجماهير والوصول الى مقاعد البرلمان ·

لم ينجح أحد من الأخوان المسلمين أو مصر الفتاة حتى ذلك الوقت فى الانتخابات النيابية ··· فجذبهم ذلك الى اتجاه التغيير بالأعمال الفردية وفى مقدمتها الارهاب ·

وكانت محاولة عز الدين عبد القادر عضو مصر الفتاة للاعتداء على مصطفى النحاس باطلاق الرصاص عليه فى سيارته ··· وكانت هذه هى أول محاولة لاغتيال زعيم وطنى ··· بعد ان كانت محاولات الاغتيال تتم ضد المرتبطين أو المتهاونين مع الاستعمار وقوات الاحتلال ·

ولم يتجه الوفد الى الجماهير فيعمق جذوره فيها ، ويدعم تنظيماته خلالها ، ردا على هذه الظاهرة الجديدة فى الحياة السياسية ··· وانما انجذب الى إسلوبهم أيضا ، فشكل فرق القمصان الزرقاء ، ردا على فرق القمصان الخضراء لمصر الفتاة وكان ذلك تقليدا شكليا لقمصان موسولينى السوداء ، وقمصان هتلر الرمادية ·

انشقاق على الوفد

وانتهزت كافة القوى المعارضة هذه الفرصة للاساءة الى الوفد عن طريق أصحاب القمصان الزرقاء ، الذين احاطت بهم شبهات (البلطجية والديكتاتورية) وتعرض الوفد لانقسام جديد عندما صدر قرار الوفد فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٣ بفصل أحمد ماهر والنقراشى من عضوية الوفد ··· فشكل الأثنان حزب الهيئة السعدية) ·

ويعتبر هذا ثالث انقسام يحدث فى الوفد ، فصل سعد زغلول عشرة أعضاء من ١٤ عضوا كانوا يشكلون رئاسة الوفد ، وفصل مصطفى النحاس ثمانية من ١١ عضوا كانوا يشكلون رئاسة الوفد أيضا عام ١٩٣٢ ، ومع ذلك ، أو رغم ما فى ذلك من اجراء قد يظهر بانه نزعة زعامة فردية ٠٠٠ فان الوفد كان يمضى بعد ذلك قويا محافظا على زعامته الشعبية ٠

وكان الخارجون جميعا ينحدرون الى البعد عن السياسة ، أو تشكيل لاحزاب الأقلية ٠

وغالبا ما كان يقترن ذلك بموقف طبقى ٠٠ وبما لا يكون حادا ، ولكنه كان دائما موجودا ، فالخارجون على عهد سعد كانوا من اشباه الاقطاعيين الذين تجمعوا فى حزب الأحرار الدستوريين والخارجون عام ١٩٣٢ لم تتوفر لهم امكانيات تشكيل حزب يوجد مصالحهم ٠٠٠ أما الهيئة السعدية فقد حطمت فور تشكيلها تقليدا هاما من تقاليد الوفد ، وهو عدم انضمام أعضاء الوفد الى مجالس ادارة الشركات حيث كان رأس المال الأجنبى يلعب دورا مؤثرا ٠

أصبح أحمد ماهر رئيسا لمصانع نسيج القاهرة ، وأصبحت (الهيئة السعدية) حزبا يمثل أو يؤيد البرجوازية الكبيرة ٠

الاقالة الثـانية للنحـاس

وجد رجال الحاشية فرصتهم فى انشقاق الوفد ، وفى تجمع المعارضة ضد القمصان الزرقاء ، فاصدر الملك قرارا باقالة وزارة النحاس فى ٩ ديسمبر ١٩٣٧ ٠٠ فكانت الاقالة الثانية له ٠ فى وقت كان فيه أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب ولكنه عجز عن توفير أغلبية تقف معه ضد مصطفى النحاس ٠

واستمرارا للاعتداءات السابقة على الدستور فقد صدر قرار بحل مجلس النواب بعد تعيين محمد محمود رئيسا للوزراء فى وزارة ضمت الأحرار الدستوريين والسعديين ٠

واجريت انتخابات جديدة عام ١٩٣٨ ٠٠٠ وهى تختلف عن كافة الانتخابات السابقة فى وضوح التدخل ، وجرأة التزوير ٠

خلال السبع سنوات الأولى لدستور ١٩٢٣ كان الوفد يحصل دائما على الأغلبية البرلمانية ، فرغم تدخل صدقى باشا وزير داخلية زيور فى انتخابات ١٩٢٥ فانه لم يجرؤ على تحويل الوفد الى حزب اقلية ٠

وخلال فترة تعطيل الدستور وقيام دستور ١٩٣٠ فان الوفد قاطع الاننخابات ولم يتح لرئيس الوزراء صدقى باشا فرصة تجربة جديدة فى تزييف الانتخابات ٠

انتخابات ١٩٣٨ ادخلت فى حياتنا الديموقراطية والدستورية أسلوبا شائنا وهو التدخل السافر المباشر لانجاح مرشحى السلطة بوساطة البوليس والجيش أيضا ، فقد تدخل الجيش بوحداته فى عدد كبير من دوائر مصر ٠

وكانت النتيجة بقدر ما هى مذهلة ، مخجلة أيضا ٠٠٠ فقد سقط مصطفى النحاس فى بلده سمنود ، وسقط مكرم عبيد فى دائرة قنا ٠٠ وسقط معظم مرشحى الوفد ٠٠٠ لم ينجح سوى ١٦ نائبا وفديا ٠

ولا شك ان هذا التزييف الجرىء الصريح يشكل ظاهرة جديدة معادية للديمقراطية ٠٠٠ فبعد ان كانت محاولات ابعاد الوفد تتم عن طريق التلاعب بالدستور ، أصبحت الآن تتم فى ظل الدستور بعد أن ثبت أن تعطيله أو تغييره يثير مقاومة تنتهى الى انتفاضة شعبية ٠

الدستور قائم ولكنه مهدد ٠٠

والانتخابات النيابية تتم ٠٠٠ ولكن تحت حراب البوليس ورصاص الجيش ٠٠

والديموقراطية كانت وسيلة هامة من وسائل حل المشكلة الوطنية ٠٠٠ والتشبث بالدستور كان يمثل عند الجماهير سندا رئيسيا فى التحرر الوطنى ٠٠٠ فانه بعد ان عقدت معاهدة ١٩٣٦ ، وهدأت روح المقاومة الشعبية مؤقتا ضد الاحتلال ٠٠ لم يعد سهلا اثارة الجماهير لقضية الديموقراطية أو الدستور ٠

لماذا ؟

لأن الديموقراطية التى طبقت حتى ذلك الوقت ، والتى ناضل الشعب من أجلها حوالى ٢٠ عاما منذ ثورة ١٩١٩ ، لم تكن (ديموقراطية شعبية) وانما كانت (ديموقراطية طبقية) فى خدمة الاقطاع والبرجوازية ٠٠٠ ساندتها الجماهير وثارت من أجلها لأنها كانت تحقق وجود قيام وطنية مخلصة فى مواجهة الاستعمار والاحتلال ٠

ولذا مضت عملية انتخابات ١٩٣٨ رغم عدوانها على اصوات الناخبين دون رد فعل ثورى ٠٠٠ ولم تحدث أية انتفاضة شعبية ٠

وبدأت مرحلة جديدة من حكم احزاب الأقلية المستند على دستور ١٩٢٣ ٠٠٠ وهذا يعنى ان الدستور ، فى ذاته ، لم يعد ضمانا للديموقراطية والحقوق الانسانية ٠٠٠ وان الوصول الى هذه الأهداف يحتاج الى نضال

مستمر ودؤوب ، تسهم فيه الطبقات المسحوقة للوصول بصوتها الى دائرة النفوذ والسلطة ٠

كانت هذه المرة الأولى التى تستند فيها أحزاب الأقلية على انتخابات مزيفة ـ فى صراحة ـ مبنية على دستور ١٩٢٣ ٠٠٠ أقصى ما وصل اليه الشعب فى حركته السياسية ٠

واستمر حكم أحزاب الأقلية المؤتلفة ٠٠٠ يتغير رئيس الوزراء ويبقى الائتلاف على ماهر يخلف محمد محمود فى أغسطس ١٩٣٩ بعد رئاسته للديوان ، رغم أنه لم يكن منتميا لحزب وليس عضوا فى البرلمان ٠

وقامت الحزب العالمية الثانية وبادر على ماهر باعلان الأحكام العرفية فى شهر سبتمبر ١٩٣٩ ودخلت مصر بذلك فترة من القهر والاظلام وفتح المعتقلات ومصادرة الصحف والحريات ٠

أعلنت الأحكام العرفية فى وقت كان العبث فيه بالدستور قد وصل ذروته ٠٠٠ ولم ينج على ماهر من شر هذه الأحكام التى اطلقت يد قوات الاحتلال للتصرف فى شئون مصر الداخلية فاجبر هو نفسه على الاستقالة عندما تلكأت وزارته فى اتخاذ موقف ضد رعايا ايطاليا التى أعلنت الحرب على الحلفاء فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ٠

استقل على ماهر ليخلفه حسن صبرى وهو رئيس وزراء غير حزبى أيضا يوم ٢٨ يونيو ١٩٤٠ ٠٠٠ وكأنما استكانت الأمور الى وضع تفقد فيه الأحزاب حق تعيين رؤسائها فى منصب رئيس الوزراء ٠

ولم يجنح الوفد الى الهدوء رغم صعوبة الظروف التى واجهها ٠٠٠ خطب مصطفى النحاس وقدم مذكرة مطالبا بالغاء الأحكام العرفية فى مصر ، لأن انجلترا وهى تخوض الحرب فعلا لم تعلن الأحكام العرفية هناك ، وطالب الحكومة الانجليزية بالجلاء التام عن مصر والسودان عقب الحرب ٠٠٠ وحق مصر فى الاشتراك فى مفاوضات الصلح لترعى مصالحها ٠

وخطب النحاس يوم ٣ أغسطس ١٩٤١ مطالبا بالديموقراطية السليبة ، حاملا على الانجليز قائلا :

« الذين يحاربون عن الديموقراطية فى بلادهم ، ويدأبون على العمل ضد الديموقراطية فى مصر ، ولا ريب انه اذا لم تكن الديموقراطية واحدة فى كل البلاد التى تناصرها ، فليست اذا هى فكرة يدافع عنها ، ومبدأ يناضل من أجله ، بل تكون هى والديكتاتورية سواء » ٠

فشل احزاب الأقلية ٠٠ وانذار ٤ فبراير

أحزاب الأقلية تعجز عن توجيه دفة الدولة اثناء الحرب ٠٠٠ القوات الألمانية تقتحم الصحراء القريبة حتى العلمين ، وتتوقف استعدادا للوثوب على الاسكندرية ٠٠٠ القوات البريطانية تحتشد تحت قيادة مونتجومرى لوقف هجوم روميل ذئب الصحراء الذى أصبح اسمه يتردد على كل لسان فى الحضر والريف ٠٠٠ وبلغت مع ذلك أزمة التموين حدا أشاع السخط والقلق ودفع بعض الناس الى مهاجمة المطاحن والمخابـز وانطلقت بعض المظاهرات تلقائيا تهتف بسقوط الانجليز ٠

كان الاستعمار البريطانى على حذر شديد من قيام ثورة شعبية فى مصر ضد صفوفه الخلفية فى وقت يواجه فيه القوات النازية ، وتعجز أحزاب الأقلية عن توفير هدوء يتناسب مع حالة الحرب ٠٠٠

وكان الملك وبعض المحيطين به على استعداد كامل للتعاون مع الغزاة الفاشيين والنازيين ٠٠٠ ولذا طلب السفير البريطانى من الملك ان يغير الوزارة ، وهو أمر كان طبيعيا ان يأمر الانجليز ويطيع الملك على مـدى سنوات الاحتلال السابقة ٠

ولما تلكأ الملك فاروق فى الاسـتجابة لارادة الحـكومة البريطانية لاستمرائه الحكم فى ظل حكومات ضعيفة تابعة ، ولا مله فى ان يتغير مسار الحرب لصالح المحور ، قدم السفير البريطانى انذارا للملك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد ان كانت وزارة حسين سرى التى خلفت وزارة حسن صبرى ، يلاحظ انه رئيس وزراء غير حزبى أيضـا ، قد اسـتقالت يوم ٢ فبراير ٠

وحاول أحمد حسنين رئيس الديوان المراوغة لتشكيل وزارة قومية رغم مقابلة السفير له يوم ٣ فبراير ، وطلبه أن يعهد الى النحاس تشكيل الوزارة باعتباره رئيسا للوفد القادر على حسن التعامل مع الجماهير ٠

استمرت مراوغة الملك حتى يوم ٤ فبراير فقدم السفير البريطانى له انذار بعد ان حاصر القصر بالدبابات فى الساعة التاسعة مساء ، ودخل السفير على الملك فى مكتبه وكان بجواره أحمد حسنين ، فخيره بين التنازل أو تشكيل وزارة وفدية فقبل الحل الثانى فورا ٠

أدت مظاهرة السفير العسكرى ، ودعايات أحزاب الأقلية الى الاساءة للوفد ، باعتباره قد تولى الوزارة بأمر الحكومة البريطانية ٠٠٠

وأصبح ذلك مطعنا يطعنه فيه كل معاد له ، أو كل من لا يعرف

حقيقة دور السراى المتعاونة مع السلطة الأجنبية فى الجذور ، أو الذين جرفتهم الوطنية الى قبول الأفكار الفاشية دون بحث أو تمحيص ٠

ولا استبعد ان يكون السفير البريطانى قد تعمد هذه المظاهرة العسكرية وهذا التهديد ، ليحمل الوفد الى الحكم وقد اطاحت به الشبهات وكلمات العار ، حتى لا يعود منتصرا بارادة الأمة فى انتخابات حرة ، فيستشعر قوته مما قد يدفعه الى مناهضة قوات الاحتلال اذا حاولت الاعتداء على الحقوق الوطنية ٠

ومع ذلك فقد اثبت التاريخ ان مصطفى النحاس رفض ان يتولى الحكم الا اذا صدر له توجيه بذلك من الملك الذى هو السلطة الشرعية ٠٠٠ وأثبتت مذكرات لورد كيلرن التى نشرت فى بداية السبعينات ان مصطفى النحاس لم يكن يعلم مطلقا بنية الانجليز ٠

اتيحت للوفد خلال الحرب أطول فرصة فى الحكم (سنتان وثمانية شهور) وهو الذى لم تكتمل له أى وزارة عاما كاملا ، اذا استثنينا وزارة المعاهدة التى بقيت سنة وعدة شهور ٠

هذه المدة الطويلة نسبيا أتاحت للوفد فرصة القيام بانجازات ذات تأثير اجتماعى هام مثل اصدار قانون مجانية التعليم الابتدائى ، وانشاء جامعة الاسكندرية ، وديوان المحاسبة واستخدام اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ودفاترها ، واصدار قانون استقلال القضاء ، وخفض الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، واصدار قانون عقد العمل الفردى ونقابات العمال ٠

اقالة الحكومة الوفدية

ومع ذلك فانه ما كادت الوزارة تؤدى دورها فى تهدئة الجماهير ، وتنتصر قوات مونتجومرى وينسحب روميل ، وترجح كفة الحلفاء ، حتى تخلى الاستعمار عن الوزارة الوفدية فصدر قرار باقالتها يوم ٨ اكتوبر ١٩٤٤ بعد ان وقعت بروتوكول الاسكندرية الخاص بانشاء جامعة الدول العربية فى اليوم السابق مباشرة ٠٠٠ وكأنما صبر الاستعمار عليها لتختم دورها بتكوين الجامعة التى بارك انطونى ايدن وزير خارجية بريطانيا انشاءها ٠

واعقبت اقالة الوزارة الوفدية عودة احزاب الأقلية الى الحكم ومعها الحزب الجديد (الكتلة الوفدية) الذى انفرط من مسبحة الوفد برئاسة مكرم عبيد فى وزارة برئاسة أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الذى حل البرلمان لاجراء انتخابات جديدة ٠

لم يشترك الوفد فى الانتخابات حتى لا تتكرر مأساة التدخل والتزييف التى أهدرت كرامة الدستور عام ١٩٣٨ ٠

اجتمع البرلمان الجديد يوم ١٨ يناير ١٩٤٥ ٠٠٠ ولم تمض أيام حتى اغتيل أحمد ماهر يوم ٢٤ فبراير برصاصات اطلقها عليه فى البهو الفرعونى المحامى محمود العيسوى الذى كان يعمل محاميا فى مكتب الكاتب المؤرخ وعضو الحزب الوطنى عبد الرحمن الرافعى ٠

وتالفت الوزارة برئاسة محمود فهمى النقراشى نائب رئيس الهيئة السعدية والغيت الرقابة على الصحف فى ٩ يونيو ، والغيت الأحكام العرفية فى ٤ اكتوبر ١٩٤٥ ٠

دخلت القضية الوطنية مرحلة جديدة فعادت المطالبة بالجلاء الكامل عن مصر ووحدتها مع السودان ٠٠٠ كتب كل من زعيم الوفد ورئيس الحكومة مذكرة بذلك الى السفير البريطانى ٠

وظهرت ابعاد وأهداف اجتماعية فى الحركة السياسية ، فرضت نفسها بعد الحرب العالمية وما صحبها من أفكار تحريرية ، ومن انتصار كبير للاتحاد السوفياتى ، وظهور دول الديموقراطيات الشعبية فى اوروبا ٠

فترة نضـــال مجيدة

وعادت الى الوجود الجمعيات والتنظيمات الشيوعية بعد الضربة التى وجهت للحزب الشيوعى عام ١٩٢٤ ٠

تعددت المنابر والجمعيات ذات الوجه التقدمى مثل دار الابحاث العالمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ، ودار القرن العشرين ، والجامعة الشعبية الأهلية واتحاد خريجى الجامعة ، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ٠

كما شكلت سرا التنظيمات الشيوعية مثل الحركة المصرية للتحرير الوطنى التى أنشأها هنرى كوريبل عام ١٩٤٢ ، ومنظمة اسكرا ، ومنظمة القلعة وغيرها التى اندمجت جميعا عام ١٩٤٧ فى الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى (حدتو) ٠

كان ظهور هذه التنظيمات والجمعيات وصـدور عدد من الصحف التقدمية مثل الفجر الجديد وأم درمان والجبهة واليراع والضمير والطليعة والجماهير دليلا على تغير حاسم فى مسار الحركة الوطنية ٠

دليل ذلك ان المظاهرات التى انفجرت للمطالبة بالجلاء مع نهاية عام

١٩٤٥ وبداية ١٩٤٦ لم تنطلق تحت قيادة الوفد ، وانما انطلقت بمشاركة بعض شبابه المنظم فى (طليعة الوفديين) بالاشتراك مع اليساريين فى (اللجنة الوطنية للعمال والطلبة) ٠

ظهرت فى المجتمع قيادة وطنية تقدمية جديدة ، الى جانب الأحـزاب القديمة واحزاب الثـلاثينات التى تأثرت بظهور الفاشـية ثم عادت بعد هزيمتها تغير من جلدها فتحولت مصر الى الحزب الاشتراكى ٠

ولم تشهد مصر منذ ثورة ١٩١٩ فترة مجيدة من فترات النضـال الوطنى الشعبى مثلما شهدت فى أعوام ما بعد الحرب العالمية الثانية ٠

نسجت القضية الوطنية لأول مرة مع الأهداف الاجماعية للطوائف والفئات المختلفة واسقطت مظاهرات الطلبة واطلاق الرصاص عليهم فوق كوبرى عباس يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ وزارة محمود فهمى النقراشى ، ليعود الى الحكم اسماعيل صدقى يوم ١٥ فبراير ٠

المؤسف انه قاد وزارة من الأحرار الدستوريين والسعديين ، ورفض مكرم عبيد (الكتلة الوفدية) الاشتراك فى وزارته ٠

ولم يطل الوقت بصدقى باشا ليسفر عن طبيعة حكمه المعادى للحرية والديموقراطية رغم انه بدا وزارته بأسلوب ناعم صرح فيه بقيام المظاهرات لأيام محدودة ، وأبدى للطلبة استعداده للتعاون مع النحاس ٠٠٠ ولكن النحاس أعلن أنه لا يقبل التعاون فوق دستور مهدر وطالب بانتخابات برلمانية جديدة ٠

كانت المظاهرات تتجدد وتنمو وتجذب عشرات الألوف ٠

وقررت اللجنة الوطنية للعمـال والطلبة ان يكون يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوما للجلاء يعلن فيه الاضراب العام وتعطل المرافق ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية ٠

احتشدت الجماهير فى مظاهرات هائلة ، وحقق الاضراب العام قمة النجاح وفى ميدان التحرير صدام بين المتظاهرين وجنود الاحتلال المعسكرين فى ثكنات قصر النيل ـ مكـان فندق هيلتون والجامعة العـربية الآن ـ وتساقط ٢٠ شهيدا وهجمت الجماهير على معسكر للجنود الافريقيين خلف المحكمة المختلطة ونادى الطيران البريطانى ، وبعض المحلات الأجنبية ٠

ولم تقتصر المظاهرات على القاهرة وحدها ٠٠٠ انتشرت فى مختلف المدن وتقرر ٤ مارس يوما للحداد تحركت فيه المظاهرات وأغلقت المصانع والمدارس ، وأنزل الناس علما بريطانيا كان يرتفع فى محطة الرمل ، وحدث صدام مع جنود البوليس الحربى الانجليزى فقتل ٢٨ متظاهرا ، ٢ من الجنود البريطانيين ، وجرح ٣٤٢ ٠

وهكذا ظهرت قيادة شابة جديدة في المجتمع المصرى ··· من العمال والطلبة ··· المنتمين أساسا الى الوفد والتنظيمات الشيوعية التى بدأت تعمل في تنسيق مستتر ··· واستطاعت هذه القيادة الجديدة ان تثبت دورها القيادى الثورى ·

ورغم ان صدقى أعلن فى ٧ مارس تشكيل وفد للمفاوضات رفض الوفد الاشتراك فيه الا أن المظاهرات لم تنقطع ، وقررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة اعتبار يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ (ذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية عام ١٨٨٢) يوما للحداد العام وبدء الجهاد الوطنى ·

ولكن صدقى باشا لم يعد يحتمل دوره التمثيلى ، وفقد صبره ، فاطلق حملة ضارية ضد كل الوطنيين فأصدر أمرا باعتقال عدد كبير كان منهم الدكتور محمد مندور وسلامة موسى ومحمود زكى عبد القادر وعبد الرحمن الشرقاوى وسعد لبيب وغيرهم ، وصادر جميع الصحف والمجلات الوطنية التقدمية بما فى ذلك الغاء تصريح جريدة (الوفد المصرى) التى كانت تفسح صدرها لعدد من الكتاب اليساريين ، والتى كان شعارها استقلال وادى النيل والديموقراطية والعدالة الاجماعية ، وأغلق كافة النوادى والجمعيات التى أشرنا اليها سابقا ، ووجه تهمة الشيوعية للمعتقلين وأقام قضية عرفت باسم (قضية المبادىء الهدامة) ·

أسفر صدقى باشا عن موقفه ··· وأحدث تحولا فى أسلوب السلطة التنفيذية اذ جعل تهمة (الشيوعية) سيفا مسلطا على رقاب كل الوطنيين الذين يقفون موقف المعارضة والمقاومة لربط مصر بعجلة الاستعمار ·

يلاحظ ان كافة المظاهرات والتحركات كانت تتم أساسا تحت شعارات وطنية ولم يرتفع صوت المطالبة بالانتخابات الى الحد الذى يطغى فيه على ما عداه ··· ويلاحظ أيضا ان هذه الحملة الضارية المفاجئة لم توقف المظاهرات المعادية ، ولا الاضرابات العمالية ·

ووصل صدقى نهايته بعد ان وقع اتفاقا بالأحرف الأولى مع بيفن وزير خارجية بريطانيا فى نوفمبر ١٩٤٦ رفضته الجماهير وهاجمة مصطفى النحاس فى عيد الجهاد لمحاولته فرض التحالف بين مصر وبريطانيا وتدفقت الجماهير الى الشوارع من جديد ·

واصدر سبعة من أعضاء وفد المعارضة (١٢ عضوا) بيانا أعلنوا فيه معارضتهم لمشروع صدقى - بيفن ··· وهنا لم يجد صدقى بدا من تقديم استقالته وخلفه محمود فهمى النقراشى ·

وبدأ النقراشى جولة جديدة عرض فيها القضية على مجلس الأمة ··· ولكن هذه المحاولة لم تمنع الاضرابات والمظاهرات ، التى وصلت الى معظم

الطوائف التى ربطت لأول مرة بين قضاياها الاجتماعية والاقتصادية وبين القضية الوطنية ٠

ووصل الأمر الى حد اضراب ضباط البوليس واعتصامهم بناديهم فى حديقة الأزبكية خلال آكتوبر ١٩٤٧ ثم أبريل ١٩٤٨ ٠

لم تشهد مصر فترة عامرة بالنضال والتضحيات مثلما شهدت خلال هذه الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٨ ٠٠٠ فرغم تساقط الشهداء ومئات الجرحى لم يركن الشعب الى الهدوء ٠٠٠ ورغم حملات الاعتقال وتسليط تهمة الشيوعية ضد المناضلين الوطنيين لم ينصرف الوطنيون عن العمل السياسى ٠٠٠ ورغم الخطب النارية يلقيها النقراشى أمام مجلس الأمن لم تنخدع الجماهير وتعتبر ان هذه الوسيلة الوحيدة للحصول على الحق الوطنى ٠٠٠ ورغم تحول الجيش الى الأعمال البوليسية مع بداية ١٩٤٦ الا ان ذلك لم يحل دون تجمع الضباط الوطنيين فى صفوفه واتفاقهم على عدم اطلاق الرصاص على المتظاهرين ٠

كانت فترة مجيدة باهرة استمرت فترة أطول من ثورة ١٩١٩ من الناحية الزمنية ٠٠ وسجلت تحولا تاريخيا نسج للمرة الأولى بين الحركة السياسية والاجتماعية ٠

كان الاستعمار يواجه انتفاضة شعبة لا تخمد ٠٠٠ وكان مواجها فى حقيقة الأمر لنوع من الثورة الشعبية ٠

حرب فلسطين

ولم يجد سبيلا للخروج من هذا المأزق الا بدفع الجيش المصرى الى فلسطين لمقاومة قرار التقسيم الذى اصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ٠

تم ذلك بأمر مباشر من الملك للجيش دون علم رئيس الوزراء الذى كان مترددا فى البداية ، موافقا بعد معرفته لرأى الملك الذى لا شك انه قد اتفق عليه مع رجال الاستعمار البريطانى ٠

وصحب ذلك حملة دعاية غوغائية لعب فيها الأخوان المسلمون دورا رئيسيا اذ صوروا ان تحرك الجيش الى فلسطين هو قضية دينية تسبق القضية الوطنية ٠٠٠ وارسلوا من أجل ذلك عددا من الفدائيين تطوع معهم بعض الضباط ، ونسوا انه لو كانت هذه الحركة ذات مضمون وطنى تحررى حقيقى ما كان الاحتلال ليسمح بها وجنوده تحتل منطقة قناة السويس ٠

كان غريبا ان يحدث هذا الانحراف المفاجيء في مسـار الحـركة الوطنية ... ولكن حساسية الموضوع من الناحية الدينية ... وتجسيم الخطـر ... وتكثيف الدعاية ... والفصـل بين مقاومة الاسـتعمار والصهيونية ... وتردد الوفد في اتخاذ موقف واضح رغم سؤال فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد لرئيس الوزراء عن ضمانات الانتصار في هذه المعركة المجهولة ، التي بدأت تحت ضجيج دعاية هائلة عن دخول سبعة جيوش عربية لتحرير أرض فلسطين .

انجرفت كل القوى السياسية الى هذا الانحراف دون وعي بخطورة ما يفعلون على القضية الوطنية ... ولم يكن أمرا طبيعيا ان يسمح لجنود الجيش المصرى بالحرب في فلسطين وظهورهم لجنود الاحتلال ، وأى تفكير بسيط كان يظهر ان هناك مؤامرة تدبر في ذكاء لاسقاط الحركة الوطنية في دوامة لا تنتهى .

وليس هذا تنكرا لقضية شعب فلسطين .. ولا تقليـلا من خطر الصهيونية ... ولكنه ادراك صـحيح لدور القيادات الحاكمة في ذلك الوقت (الملك فاروق ، الملك عبد الله ، الملك فيصل ، الملك عبد العزيز آل سعود) ، ومدى ارتباطها بالمخططات الاستعمارية .

ولا شك ان استمرار تصاعد حركة المقاومة للاستعمار في مصر كان يمكن ان يؤدى ــ مع تقسيم فلسطين ــ الى نتائج أفضل من النتائج التي وقعت فيها المنطقة بعد ذلك .

الحزب الوحيد الذى اتخذ موقف التأييد لتقسيم فلسطين وقاوم فكرة الاندفاع الى حرب غير محسوبة ، كان حزب (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى) وهو التنظيم الشيوعي الوحيد الذى كان قائما وقت بدء الحرب في مايو ١٩٤٨ .

ادى الاندفاع الى حرب فلسطين الى تحقيق كل أهداف الاستعمار والسراى واتباعهما من احزاب الأقلية .

أعلنت الأحكام العرفية وفتحت المعتقلات من جديد أساسا للوطنيين الذين تلحقهم الشيوعية ، وانصرفت انظار الفئات والطوائف المختلفة عن مطالبها أمام رهبة هذه الأحكام ... وانشغل الجيش المصرى الذى كانت الروح الوطنية قد بدأت تؤثر في جنوده وضباطه بالقتال في فلسطين ... واستهلكت مصر ٤٠٠ مليون جنيه ارصدة استرلينية كانت تدين بهـا بريطانيا الجيش المصرى في شراء أسلحة وذخيرة ، وبديهى أنه لم يكن معقولا أن تمد بريطانيا الجيش المصرى بأسلحة وذخيرة لو أنه كان مشتركا في حرب تحريرية ضد الاستعمار .

وتعرضت الديموقراطية لنكسة جديدة ، فبعد ان فـكر الملك في

تكليف شريف صبرى باشا بتشكيل وزارة تضم الوفد اليها خلال حكم اسماعيل صدقي سبتمبر ١٩٤٦ ورفض الوفد لذلك مع اصراره على اجراء انتخابات جديدة ··· ولو ان هذه المحاولة من جانب الملك قد ادت الى ذهاب مصطفى النحاس لتوقيع اسمه فى سجل التشريفات بمناسبة عيد الأضحى لأول مرة بعد اقالته ·

ولذا فقد استمرت حكومة احزاب الأقلية خمس سنوات كاملة لم يحل فيها مجلس النواب ، ولم ينفرط الائتلاف رغم مصرع محمود فهمى النقراشى وتعيين ابراهيم عبد الهادى الذى كان قد عين رئيسا للديوان الملكى ·

كانت هذه فترة يبتعد فيها الوفد عن الحكم ، ويستمرىء الملك فيها حكم احزاب الأقلية ، ويستشعر الاستعمار خطورة وجود حكومة وطنية ديموقراطية ·

ولكن بعد ان انتهت حرب فلسطين الى هزيمة للجيوش العربية واتساع رقعة الدولة الاسرائيلية بعد قيامها بأكثر مما كان فى مشروع التقسيم ، وعقد الهدنة ··· وسقوط مبرر استمرار الأحكام العرفية ··· وانتهاء مدة مجلس النواب ·

حكومة الوفد الأخيرة

كل هذا أدى الى ضرورة حدوث تغيير ··

وكان ابتعاد الوفد الطويل عن الحكم قد اضعف من صلابته فى الاصرار على عدم الاشتراك فى حكومة ائتلافية ، فقبل الاشتراك فى وزارة حسين سرى التى اعقبت استقالة ابراهيم عبد الهادى فى يوليو ١٩٤٩ ، والتى شكلت من أربعة وزراء لكل من الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين ووزيرين من الحزب الوطنى واربعة من المستقلين ·

كان قبول الوفد لدخول هذه الوزارة تراجعا يبدو انه وجد انه السبيل الممكن لعودته للحكم ··· وكان تخليا عن نضاله الصلب من أجل الدستور بعد ان ظل أكثر من خمس سنوات خارج الحكم ، ظهرت فيها قوى سياسية تحتضن المستقبل ومعه طبقات اجتماعية مقهورة من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ·

لم تعش الوزارة الائتلافية كثيرا فقد تشكلت وزارة أخرى محايدة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ اجرت انتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠ أدت الى انتصار

هائل للوفد اذ حصل على ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣١٩ ·

وثبت بعد هذا انتصار ان خشية الاستعمار من الوفد كانت فى موضعها ··· فانه ما ان تولى الوفد الحكم حتى اثار القضية الوطنية التى وصلت الى حد اعلان مصطفى النحاس الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ (وهو نفس التاريخ الذى أقال فيه الملك الوزارة بخطابه المهين فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ·

قال النحاس من فوق منبر مجلس النواب :

(من أجل مصر ابرمت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجـل مصر اطالبـكم اليـــوم بالغائها) ·

ولم يقف الأمـر عند حد الغاء المعاهدة وانما تجاوز ذلك الى حـه تشجيع الوزارة لحركة الكفاح المسلح فى منطقة القناة ، وشراء الســلاح للفدائيين ، وتشجيع العمال على ترك المعســكرات البريطانية مع توفير العمل لهم ·

والى جانب ذلك كانت وزارة الوفد قد ألغت الأحـكام العرفيـة ، والرقابة على الصحف وقفلت المعتقـلات وســمحت بالمظاهرات التى كانت تهتف بسقوط الملك وتمزق صوره فى حرم الجامعة ·

وحققت وزارة الوفد انجازات هامة فى مجال العدالة الاجتمـاعية فأقرت مبدأ الضريبة التصــاعدية ، وضاعفت جميع الضرائب بما فيهـا العقارية ١٠٠ ٪ ، واقرت مجانية التعليم للثانوى ، ونفذت مشروع تعميم مياه الشرب فى القرى خلال خمس سنوات ، وأقرت سياسة الدعم للمواد التموينية الرئيسية ، وعملت كادرا جديدا للموظفين ·

هذه الخطوات التقدمية فى المجال الاجتماعى والسياسى تؤكد مرة أخرى خشية الاستعمار من وجود وزارة يؤيدها الشعب حتى لا تقوم بمثل هذه الاجراءات التى أشعلت وألهبت الموقف ضد الوجود الاستعمارى فى مصر ، وبعثت الأمل فى صدور الفقراء من أجل تغيير المجتمع ، حتى ظهر اتهام جديد للوفد بانه نزع الى الشيوعية والاحتلال يعرف ان استمراره هو أمر ضد حركة التقدم والتاريخ ، ولذا يتخذ اذا لم يستطع وقف الانفجار الشعبى اجراءات تعطل حدوثه ···

ودليل حدوث هذا التغيير ان فؤاد سراج الدين وهو المالى الكبير وقف فى شبرا مدافعا عن سياسة الوفد الاجتماعية قائلا (هذه هى سياستنا ·· فاذا كان يحلو لخصومنا أن يسموا هذه السياسة شيوعية أو يسارية ·· فنحن كذلك ·· ونحن اشتراكيون) ·

اشتراكيون٠٠٠أول مرة يقرن مسئول وفدى هذه الصفة على الوفد ٠

الظروف الوطنية والاجتماعية ٠٠٠ ووجود الوزارة المنتخبة التى تريد ان تعمق جذورها فى صفوف الشعب فى مواجهة رجعية الملك واحزاب الاقلية من جهة ، وفى مواجهة الأحزاب اليسارية الناشئة من جهة أخرى ٠٠٠ هذه الظروف كانت تبشر بحدوث تغييرات هائلة مع نمو حركة الكفاح المسلح التى حطمت أعصاب الانجليز ، وجعلتهم يفكرون فى مؤامرة يعطلون بها هذا المد الشعبى الهائل ٠

وكانت مؤامرة حريق القاهرة يوم ٢٦ يوم يناير ١٩٥٢ فى اليوم التالى مباشرة لمعركة البوليس المجيدة فى الاسماعيلية ٠٠ واخطأ الوفد عندما اجتمع فى مساء نفس اليوم ليعلن الأحكام العرفية وهو الذى اعتاد طوال تاريخه ان يقاومها ٠٠٠ بل ويلغيها اذا كانت قائمة ٠

وانتهز الملك الفرصة ٠٠٠ فاقال وزارة الوفد وعين على ماهر رئيسا للوزراء ٠

وانتهى حكم الوفد ٠٠٠ وبدأت نهاية الحكم الملكى ٠٠٠

(٧)

انهيار النظام الملكى

(ان الحديث عن انعاش الديموقراطية فى بلد كمصر يعيش فيه اغلبية الشعب عيشة احط من عيشة الحيوانات هو لغو فارغ ... ان مصر لا تحتاج الى ديموقراطية ، بل تحتاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال اتاتورك يقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد ... لكن مشكلة مصر هى كيفية العثور على الديكتاتور ، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور) .

شيكاغو صن تايمز

١٩٥٢

(لا نقبل ضرب الشعب .. ولن تطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية .. ولن نقبض على الوطنيين المخلصين ويجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن ، ومن الشعب دائما) .

احد منشورات الضباط الأحرار

* نجيب الهلالى يحدد اقامة سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين .
* الملك يعزل مجلس ادارة نادى الضباط الذى قام على أساس الانتخابات .

* ماذا وراء انتشار الدعوة عن حاجة مصر الى ديكتاتور ٠٠ ؟
* احسان عبد القدوس يرشح على ماهر ديكتاتورا (للحرية) ٠
* منشـــورات الضــباط الأحرار لا تهاجم الوفد اطـــلاقا ٠٠ وجمال عبد الناصر يدافع عن حكومة الوفد ٠
* حقيقة الصلات السرية بين الضباط الأحرار ٠٠٠ والوفد ٠٠٠ ولماذا فشـــلت ؟
* عملية الاغتيال التى اشترك فيها جمال عبد الناصر ٠٠٠ وادت به الى الكفـــر بالارهـــاب ٠

لم تكن اقامة حكومة الوفد فى يناير ١٩٥٢ بعد فرض الاحكام العرفية الا بداية جولة جديدة فى معركة التحرير والديموقراطية ٠

كان الاستعمار يهدف الى تعطيل المصير المحتوم ، وجلائه الذى لا مفر منه ٠٠ بعد ان وصلت المقاومة الشعبية الى حد الكفاح المسلح ٠

وكان النظام الملكى قد ضعفت قدرته واهتزت اركانه ٠ لعدم قبوله حكم الأغلبية وما يحمله من اصلاحات اجتماعية ٠ وما يلتزم به من قواعد دستورية تحاصر رغبة الملك فى سلطة مطلقة ٠

وكان انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ادخل العالم فى مرحلة جديدة انحسرت فيها موجة المد الاستعمارية ٠ وقامت الأمم المتحدة بنصرة التحرير والتعايش السلمى ، وتدعم المعسكر الاشتراكى الذى وقف مساندا حركات التحرير الوطنى فى مختلف المجالات السياسية ٠

كان الموقف صعبا أمام الاستعمار والرجعية ـ رغم الحريق ـ الذى دمر القاهرة ومعها حركة الكفاح المسلح ٠٠٠ فان جذوة النضال لم تخمد رماد الحريق ولم توضع حلول للقضية القومية ٠٠٠ والعنف وحده لا ينسى الجماهير مطالبها الاقتصادية والاجتماعية ٠

ومع ان على ماهر الذى خلف النحاس قد حرص على الاشـادة أمام البرلمان بسلفه العظيم ٠٠٠ الا ان معادلة البقاء فى الحكم مع وقف الكفاح المسلح ومطاردة الفدائيين وزيادة عدد المعتقلين والحصول على تأييد البرلمان فى نفس الوقت ٠٠٠ كانت معادلة صعبة لا يسهل حلها ٠

ولذا استقال على ماهر بعد شهر واحد أمام ما تعرض له من ضغوط ٠٠٠ وعين نجيب الهلالى الوفدى السابق ، الذى حل البرلمان دون تحديد موعد لانتخابات جديدة ، وحاصر البرلمان بقوات البوليس خشـية تكرار عملية اقتحام الأسوار للاجتماع عنوة ، وصادر مجلة الملايين الشيوعية ، والكاتب التى كان يصدرها انصار السلام ، واللواء مجلة الحزب الوطنى الجديد ، ومنعت الرقابة أى اشارة الى الانتخابات ٠

واصدر نجيب الهلالى أمرا بتحديد اقامة فؤاد سراج الدين سكرتير

الوفد ٠٠٠ وهى أول مرةيتعرض فيها مسؤول وفدى كبير لمثل هذا الاجراء على يد حكومة مصرية ٠٠٠ واصدر أوامر باعتقال الشيوعيين وقادة الحزب الوطنى الجديد الاشتراكى (مصر الفتاة) واعضاء حركة انصار السلام ، وعدد من شباب الوفد ٠

تعرضت الحرية والديموقراطية لمحنة شديدة على يد وزارة نجيب الهلالى ولكن الظروف القائمة كانت توحى بأنه لا يمكن للظلام أن ينسدل طـويلا ٠

كان الموقف أبعد ما يكون عن الاستقرار ٠٠٠ وأبعد ما يكون أيضا عن محاولة العودة الى انتخابات تنهض على دستور ١٩٢٤ ٠٠٠ لأن النتيجة الحتمية كانت عودة الوفد ، وما يحتمل من عودة الكفاح المسلح والاصلاحات الاجتمـاعية ٠

وظهرت الولايات المتحـدة فى ساحة السياسة المصرية ، تتصـل بالزعماء المصريين وتقنع وزارة الوفد بالموافقة على مشروع (النقطة الرابعة) الذى يتيح للولايات المتحدة التغلغل باسم المعونات الاقتصـادية والخبرة الفنية مما عرضها لهجمات عنيفة وصلت الى حد مهاجمة الطليعة الوفدية للمشروع ، وترسل كيرميت روزفلت رجل المخابرات وصديق الملك فاروق من أيام الحرب العالمية مندوبا عن وزير الخارجية دين اتشيسون للتعرف على افضل سبل لوراثة النفوذ الاستعمارية ، واداء دور رئيسى فى المنطقة مستندة الى تاريخها غير الملوث بمظاهر الاستعمار التقليدى ، والى كلمات الحرية التى تنادى بها داخل حدودها ٠

ولكن الحركة الشعبية الثورية ، وجذوة اللهب الكامنة ، وتشـكيل تنظيم الضباط الأحرار من عناصر وطنية تحت قيادة جمال عبد الناصر ، والصلات السرية التى تمت بين هذا التنظيم ومختلف القوى السياسـية الوطنية (الوفد والشيوعيون والأخوان المسلمون) ٠٠٠ ورفض حكومة الوفد لاى نوع من أنواع التحالف العسكرى مع الدول الاستعمارية ٠٠٠ وتصاعد تأثير الفكر التقدمى فى حركة السياسة المصرية ٠ كل هذه العوامل كانت تؤكد ان ما وصل اليه الاستعمار والملك من عزل الوزارة الوفدية بعد حريق القاهرة وقيام حكومات تستهدف تمييع الكفاح الوطنى ، والاعتماد المطلق على الأحكام العرفية ، ومعاداة الدستور والحياة النيابية ، هو أمر لا يمكن ان يؤدى الى هدوء واستقرار ٠

وتعثرت خطوات السراى ٠٠٠ فأصدرت قرارا بحل مجلس ادارة نادى الضـباط المنتخب والذى كان يرأسه اللواء محمد نجيب ، وعينت مجلسا آخر يرأسه شقيقه اللواء على نجيب ٠٠٠ وانعكس أثر ذلك مزيدا من الثورة فى نفوس الضباط الأحرار ٠

وارتفعت نغمة الدعوة الى مستبد عاقل فوق الديموقراطية المهدرة ، والدستور المعطل ، والبرلمان المحلول ··· نشر الكاتب الأميركى ستيوارت السوب مقالا فى صحيفة (شيكاغو صن تايمز) قال فيه :

« اذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى ان تحافظ على سياستها على مصر بخلق الباشوات وجعلهم أصحاب النفوذ ، وبرشوتهم بعد ذلك ليكرنوا ادارة تسهيل مصالح بريطانيا الاستعمارية فان هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم ··· ان الشعب الفقير قد اخذ يستيقظ ويشعر بالضيق الفاحش اللاحق به » ··· ثم انهى مقاله بقوله : « ان الحديث عن انعاش الديموقراطية فى بلد كمصر يعيش فيه أغلبية الشعب عيشة احط من عيشة الحيوانات هو لغو فارغ ، ان مصر لا تحتاج الى ديموقراطية ، بل تحتـاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال أتاتورك ليقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد ··· لكن مشكلة مصر هى فى كيفية العثور على الديكتاتور ،فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور » .

هكذا كانت وجهة نظر اميركية يعبر عنها اميركى مشهور ·· لا فائدة من الديموقراطية ، ولا أمل فى احيائها ··· والحل هو فى ديكتاتور ··· والمشكلة تبلورت عندهم فى من يكون هذا الديكتاتور ؟

وتجاوبت هذه الفكرة عند بعض كتاب مصر ··· فكتب احسـان عبد القدوس مقالا بعنوان (ان مصر فى حاجة الى ديكتاتور ··· فهل هو على ماهر ؟) .

تحمس احسان للدفاع عن على ماهر وختم مقاله بقوله :

« ومصر تقبل معه ان يعتد برأيه الى حد ان يصبح ديكتاتورا للشعب لا على الشعب ··· ديكتاتورا للحرية لا على الحرية ··· ديكتاتورا يدفعها الى الأمام ولا يشدها الى الوراء » .

هذه النبرة الجديدة لم تكن تعنى افلاسا للديموقراطية الليبرالية ، بقدر ما كانت تعنى تخوفا منها ومن نموها ··· بعد ان أصبح وجود الوفد فى الحكم يشكل تهديدا صريحا لوجود الاحتلال واسـتعمار ونفوذ الملك والسراى .

بدلا من محاولة انعاش الديموقراطية واستقرارها على أسس سلمية ، واعطاء الشعب حقه وحريته فى اختيار حكومته ··· أصبح السبيل هو القضاء على الديموقراطية ـ رغم ما لمسناه من تطبيقها من عيوب ـ والتفكير فى اقامة نظام ديكتاتورى (عاقل) .

وبدلا من توسيع دائرة الديموقراطية ومحاولة الوصول بها الى الطبقات الكادحة بتخفيف اعباء الترشيح ونفقات الحملات الانتخابية بما يسمح بمشاركة حقيقية من جانب العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة ··· وجد هؤلاء الكتاب المعبرون عن اتجاه كان يشجعه الاستعمار بعد انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا أن الحل هو فى وأد الديموقراطية وليس فى توسيع دائرتها ··· وان المنفذ لاوضاع مصر هو ديكتاتور مجهول ·

ولكن الديموقراطية لا تقدم ولا تمنح ··· وانما تحصل عليها الشعوب بالنضال والتضحيات والاصرار ···

وما وصلت اليه نتائج الديموقراطية فى مصر عام ١٩٥١ وبداية ١٩٥٢ قبل حريق القاهرة ، لم تكن قفزا فوق الواقع ، أو مفاجأة بغير مقدمات ··· انما كانت ثمرة نضال طويل عريق حاولنا تسجيل صورته فى الصفحات السابقة ·

ولذا تحيط الشبهات بكل محاولة لتسفيه الديموقراطية الليبرالية واعلان فشلها خلال هذه الفترة المظلمة التى سادت فيها الأحكام العرفية ·

ويبدو كل حديث عن الخروج من المأزق بوساطة ديكتاتور (عاقل أو مجنون) هو طعنة للديموقراطية (الضحية) ··· واهمالا (للذئب) المفترى ·

ونخطىء اذا تصورنا انه بعد ممارسة دستورية مدتها ما يقرب من ثلاثين عاما · تعتبر الديموقراطية الليبرالية قد فشلت ، لأن شعب مصر قد وصل الى درجة من العجز سمحت لاعدائه باهدار دستوره واقصاء حزبه دون ان يفرض هو ارادته دستوريا أو بثورة شعبية ·

هل فشلت الديموقراطية الليبرالية ؟

الفشل هنا ليس مقترنا بالديموقراطية الليبرالية ، فى ذاتها ، وانما هو مقترن بنفاد الصبر على امكانية تثبيت دعائم الديموقراطية حتى ولو كانت ليبرالية ··· ونفاذ الصبر أيضا على تكامل مقومات الثورة الشعبية ·

صحيح ان الديموقراطية الليبرالية لم تصبح وسيلة سليمة وكافية للتعبير عن ارادة الجماهير ··· لأنها نشأت وطبقت فى خدمة الطبقة البرجوازية والطبقة الاقطاعية فى مصر فى اطار نظام رأسمالى صريح ·

وصحيح ان الديموقراطية الليبرالية نصبت فى مقاعد الحكم والسلطة

ابناء هذه الطبقات ، ولم يصل أحد من العمال الكادحين والفلاحين البسطاء الى مقعد مجلس النواب ... ناهيك طبعا عن مجلس الشيوخ .

وصحيح ان هذه الديموقراطية لم تخلق فى صفوف الشعب مقدرة فعلية على ممارسة الثورة ضد الديكتاتورية أو مقدرة ايجابية على حماية الدستور من عبث الاستعمار والسراى ... ووزارة الوفد لم تحكم سوى ٦ سنوات واربع شهور منذ عهد سعد زغلول .

وصحيح ان الشعب لم يكن مقبلا على الانتخابات بنسبة عالية ... وما نشره الأستاذ صادق سعد عن انتخابات مجلس الشيوخ فى ٧ مايو ١٩٤٦ يشير الى ، ان مجموعة الأصوات التى جمعها كل المرشحين ـ ناجحين وساقطين ـ يزيد على ٦٥٠ر٠٠٠ صوت بقليل فى حين ان عدد الناخبين فى هذا التجديد النصفى هو حوالى ٢ مليون ... أى ان نسبة المشتركين كانت حوالى ٣٤٪ فقط ، وذلك فى فترة كانت تعتبر من أعظم فترات المد الثورى والسياسى .

وصحيح ان الشهور التى أعقبت حريق القاهرة قد خلقت شعورا بأن كارثة قد وقعت فى مصر ، وان الديموقراطية بصورتها القائمة قد انتهت الى أحكام عرفية وبرلمان محلول الى أجل غير مسمى .

كل هذا صحيح ..

ولكنه صحيح أيضا ان كل هذه العيوب أو الأمراض التى صاحبت التطبيق الديموقراطى الليبرالى خلال ٣٠ عاما لم تكن عيوبا غير قابلة للاصلاح أو أمراضا غير قابلة للشفاء ... وان توصيف العيب بانه كامن فى (الديموقراطية الليبرالية) بما يوجب القضاء عليها ... هو بمثابة قتل مريض أصيب بنزلة شعبية .

الضباط الأحرار ... والديموقراطية

العناصر الثورية فى الجيش المنتمين الى الضباط الأحرار كان لهم فى هذه القضية رأى ظهر فى منشوراتهم التى زادت خلال هذه الفترة .

لم تظهر فى المنشورات كلمة واحدة ضد الوفد أو الحكومة الوفدية ... ولم ينجذب الضباط الأحرار الى اسطورة الديكتاتورية أو المستبد العادل .

تميزت المنشورات بوعى واضح ... فقد كان تشكيل الضباط الأحرار يسمح بذلك اذ جمع بين الضباط الوطنيين من الأخوان المسلمين والشيوعيين والمستقلين وبعض المنتمين الى الوفد ومصر الفتاة ... وفى بوتقة الضباط الأحرار .. وبفضل شخصية جمال عبد الناصر القيادية

المتزنة أمكن اذابة كثير من الخلافات ، وتوحيد الجهود ضد الاستعمار وقوات الاحتلال .

أحد المنشورات يقول :

أيها الضبـــاط

ان الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ اهدافهم ، وهم يظنونكم اداة طيعة فى ايديهم للبطش بالشعب وارغامة على قبول ما يكره ... فليفهم هؤلاء الخونة ان مهمة الجيش هى الحصـــول على استقلال البلاد وصيانته وان وجود الجيش فى شوارع القاهرة انما هو لاحباط قرارات الخونة التى تهدف الى التدمير والتخريب ... ولكننا لا نقبل ضرب الشعب .. ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية ... ولن نقبض على الوطنيين المخلصين ... يجب ان يفهم الجميع اننا مع الشعب الآن ، ومع الشعب دائما ، ولن نستجيب الا لنداء الوطن » .

هكذا كان يفكر الضباط الأحرار ... مع الشعب ضد اعداء الشعب ... مع المظاهــرات وحرية الأفــراد ... أى مع دعائم الديمـوقراطية الرئيســـية .

ليس هذا فقط ، فان منشور آخر يحلل الوضع الداخلى ويقول :

« توالت مؤامرات الاستعمار الانجلو أمريكى فى الفترة الأخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ، وصرف انظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القتال الى مشاكل داخلية فى القاهرة فبعد ان أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات والغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الاوسط الرباعى الاستعمارى وتكوين الكتائب الوطنية ، اشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت ان تصل مصر الى حقوقها الـكاملة ، دبر الاستعمار واذنابه انقلاب ٢٦ يناير الماضى وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد ، وكان الاستعمار والخونة المصريون يأملون كثيرا من على ماهر التسليم تسليما كاملا بمطالبهم بقبول واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلا واسعا بالشعب ، ولكن خاب رجاؤهم ولم يجبهم على ماهر الى مطالبهم ، فكان لابد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة ، وتحويل الحركة الى الداخل ، والقيام بحـركة تطهير واسـعة بالبلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مواجهة الاستعمار ... وهكذا وصل الهلالى الى الحكم بعد تدبير سابق ... وقد جـاء الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة ، وان مهمتها الرئيســـية هى التطهير ، وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وانه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى الا اذا قضى على أسبابه ومصدره .. ان من أهداف الضباط الأحرار الكفاح

ضد الفساد وضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ٠٠٠ ولكن يجب الا نتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار » ٠

هذا المنشور يوضح وعى الضباط الأحرار بالنقطة الآتية :

الدور الجديد الذى بدأ الاستعمار الاميركى يلعبه فى المنطقة مما أطلقوا عليه (مؤامرات الاستعمار « الانجلو الاميركى ») ٠

اعتبار حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ نوع من الانقلاب ضد الحكم الديموقراطى ٠

الأحكام العرفية هى وسيلة الاستعمار وأذنابه الخونة للتنكيل بقوى الشعب الوطنية ٠

خطأ شعار (التطهير قبل التحرير) الذى اقترن بوزارة نجيب الهلالى وموافقة الضباط الأحرار على التطهير ولكن على ان يكون ذلك بعد القضاء على الاستعمار باعتباره سببا ومصدرا لكل فساد أو انحراف ٠

هذه الرؤية الناضجة تدل على ان العناصر الوطنية الثورية فى الجيش تقف مع العناصر الوطنية خارج الجيش ٠٠٠ وان مضمون كلماتها كان يعنى تأييدا للديموقراطية ، وموقفا مضادا لاعداء الديموقراطية ٠

ولم تقتصر الرؤية على هذه المنشورات فقط ، وانما سجلت (الديموقراطية) هدفا من الأهداف الستة لحركة الضباط الأحرار ٠

وأذكر فى لقاء عقد فى منزلى بالاسكندرية بين جمال عبد الناصر ومجموعة الضباط الأحرار فيها والتى ضمت الشهيد البكباشى صلاح الدين مصطفى الذى اغتاله الاسرائيليون بطرد فيه قنبلة منفجرة اثناء عمله ملحقا عسكريا بعد الثورة فى الأردن والزميل الصاغ عبد الحليم الاعسر ٠ ان حوارا طويلا امتد الى ما بعد منتصف الليل فى شهر يونيو ١٩٥٢ وكان جمال عبد الناصر فيه واقفا الى جانب الوفد مدافعا عن تصرفات حكومته الوطنية ، مدينا لاجراءات الاستعمار والسراى المضادة للحرية والديموقراطية ٠

لم يكن فى حركة الضباط الأحرار ما يشير الى اتجاه ديكتاتورى ٠

ولم يكن فى الواقع والتكوين الاجتماعى للضباط الأحرار ما يدل على دعم أو تأييد للطبقات التى تمثلها احزاب الاقلية ٠٠٠ بل انهم كانوا اقرب الى جماهير الوفد ، أو هم فى الحقيقة يقفون الى يسار الوفد ٠

ولم تكن الصلة مقطوعة بين الوفد والضباط الأحرار ٠٠٠ بل كانت قائمة بين من أوفدهم جمال عبد الناصر لمقابلة سكرتير الوفد فؤاد سراج الدين باشا (بكباشى أحمد أنور الذى تولى قيادة البوليس الحربى بعد حركة الجيش ، وقائد الجناح وجيه أباظة الذى أمده فؤاد سراج الدين بالسلاح والذخيرة اثناء معركة الكفاح المسلح بالقناة) ٠

كان الوفد يدرك ان هناك حركة وطنية فى صفوف الجيش٠٠٠ولكنه لم يشأ التورط فى الارتباط بها ، تصورا منه بان عيون الملك نافذة داخل الجيش حيث كانت سيطرته مطلقة عليه ، وكبار قادته خاضعون خضوعا تاما لنفوذ السراى ٠٠

وأصبح التغيير محصورا فى حركة شعبية يقودها الوفد متحالفا مع القوى اليسارية ٠٠٠ أو فى حركة عسكرية سرية يمثلها الضباط الأحرار ٠

ولكن الوفد والقوى اليسارية كانت مرصودة بالأحكام العرفية ٠٠٠ فؤاد سراج الدين محدد الاقامة فى بلبيس ، وقادة القوى السياسية الوطنية والتقدمية محتجزون فى معسكر الاعتقال فى هاكستيب ٠

ولم يكن الوفد فى وضع يسمح له باشعال الثورة ٠٠٠ فهو الذى أعلن الأحكام العرفية التى قاسى منها ليلة حريق القاهرة ٠٠٠ وأمتد العمر بمصطفى النحاس فلم يعد قادرا على تكرار تجربته التصادمية مع البوليس بزيارة الأقاليم كما كان يفعل فى عهد وزارتى محمد محمود واسماعيل صدقى فى أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات ٠٠٠ وأعضاء الوفد كانوا جميعا قد تجاوزوا الخامسة والستين من العمر عدا فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام ٠

ولم يكن للوفد تنظيم سرى يسمح باعداد انفجار ثورى فى خفية عن الحكومة كما كان الحال فى بداية ثورة ١٩١٩ عندما تولى عبد الرحمن فهمى مسؤولية التنظيم السرى للوفد ٠

والتنظيمات الشيوعية لم تكن قد نضجت بما يسمح لها بقيادة الجماهير فقد كانت عنصرا ناميا متصاعدا فى التأثير ولكن دون جذور ضاربة فى القواعد الجماهيرية ٠٠٠ كما ان الانقسامات كانت قد بدأت تؤثر فى قدرتها بعد أول وحدة للحركة الشيوعية فى تنظيم (الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى ـ حدتو) عام ١٩٤٧ ٠

ولو كانت الصلة بين الوفد والضباط الأحرار قد قامت على أساس وثيق من التعاون والثقة ، أو لو كان فؤاد سراج الدين قد التقى مع جمال

عبد الناصر واتفق الاثنان على رأى موحد ··· لأمكن قيام حركة شعبية عسكرية مشتركة ·

ولكن اتصالات الضباط الأحرار لم تكن قاصرة على الوفديين وحدهم وانما كانت شاملة لمختلف التنظيمات ، وخاصة الأخوان المسلمين ، الذى كان ارتباط الضباط الأحرار بهم أكثر من الناحية العددية والصلات التاريخية أيضا ·

وقد حرص جمال عبد الناصر مع هذه الاتصالات المتعددة ان يجعل من الضباط الأحرار تنظيما مستقلا قائما بذاته ، لا يكون فيه لأحد الأحزاب أو القوى الخارجية يدا عليا ، أو سيطرة فعلية ·

فى مواجهة هذا الموقف كان العجز قد بدأ يقعد حركة السراى ، ويصيبها بالتردد والاهتزاز ، وخاصة بعد استقالة نجيب الهلالى بعد ٣ شهور وتعيين حسين سرى باشا الذى أفرج عن فؤاد سراج الدين ··· والذى شاء ان يسافر الى الخارج للتصييف مع مصطفى النحاس فى وقت كانت مصر تمر فيه بكل الاحتمالات ·

ووجد بعض الأحرار ان الارهاب يمكن ان يكون حلا لمشكلة مصر وكان هذا وهما وقع فيه جمال عبد الناصر وحسن ابراهيم وكمال رفعت وحسن التهامى عندما حاولوا اغتيال اللواء حسين سرى عامر وقائد سلاح الحدود ··· ولم تنجح المحاولة ، وشعر جمال عبد الناصر بالارتياح لفشلها فقد أدرك غلطته ، وكفر بالارهاب وبدأ يغير اتجاه حركته ، وخاصة بعد ان عاتبه زملاؤه أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار لأنه قام بهذه المحاولة دون استشارتهم ·

سباق بين الملك ··· والضباط الأحرار

كان اللواء حسين سرى عامر أحد الضباط المقربين من الملك ··· ولذا بدأ البحث فى نشاط عن هؤلاء الذين دبروا المحاولة ··· وبدا كما لو ان يد الملك تقترب من اعناقهم ·

وكان حسين سرى الذى تولى رئاسة الوزراء يوم ٢ يوليو ١٩٥٢ بعد استقالة نجيب الهلالى قد اقترح تعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية ولكن الملك رفض رفضا باتا ··· وفى محاولة اخيرة لاسترضاء الضباط بعد حل مجلس ادارة النادى ونقل رئيسه اللواء محمد نجيب من قيادة المشاة ، الى قيادة المنطقة الجنوبية فى منقباد باسيوط ، عرض محمد هاشم باشا الوزارة مرة أخرى على محمد نجيب يوم ١٨ يوليو وسرب اليه

خلال الحديث ان الملك يعرف اسماء ١٢ من الضباط الأحرار وانه سيصدر أمرا باعتقالهم ... واعتذر نجيب عن عدم القبول ... واسرع بابلاغ جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .

وتقرر الاسراع فى تنفيذ الخطة بعد أن كان جمال عبد الناصر قد قدر لها أن تتم عام ١٩٥٥ ، ثم فى نوفمبر بعد حريق القاهرة ... وتأكدت رغبة الملك فى اعتقال عدد من الضباط الأحرار بعد عودة نجيب الهلالى رئيسا للوزراء مرة أخرى ، وكان أحمد أبو الفتح قد أبلغ صهره البكباشى ثروت عكاشة عن أنباء تتردد بالنية فى اعتقال عدد من الضباط ، وتعيين اللواء حسين سرى عامر وزيرا للحربية .

واصبح الموضوع سباقا فى الزمن بين الملك ... وبين الضباط الاحرار الذين اجتمعت قيادتهم يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ وقررت قيام الجيش بحركة يستولى بها على القيادة .

تم اتخاذ القرار تحت ظروف ضاغطة ، وفى عجلة من الأمر ... الى الحد الذى جعل منطقة الاسكندرية لا تعرف بموعد الحركة الا مساء يوم ٢٢ يوليو عندما استدعانى جمال عبد الناصر للحضور الى القاهرة قبلها بيوم واحد ، وجعل منطقة القنال والعريش لا تعرف من الأمر شيئا موعدا أو مسؤولية .

وضع زكريا محيى الدين المدرس فى كلية أركان الحرب الخطة التى تأجل تنفيذها يوما لضمان وصول الخبر الى معظم الضباط الأحرار .

حـــركة الجيش

وتحركت قوات الجيش ليلة ٢٢ ـ ٢٣ يوليو ، حيث احتلت قوات البكباشى يوسف صديق رئاسة الجيش فى كوبرى القبة ، ونفذت الخطة بنجاح ريمكن الرجوع الى التفاصيل فى الجزء الأول من كتاب (قصة ثورة ٢٣ يوليو) لكاتب هذه السطور .

تحـركت قوات الجيش فى عملية ثورية ، يقودها ضـباط الرتب الصغيرة بقيادة البكباشى حمال عبد الناصر ... ولم يكن بين الضباط الأحرار من هو اقدم منه رتبة الا اللواء محمد نجيب والبكباشى يوسف صديق ... ولكن كان رئيسا منتخبا للضباط الأحرار .

أصر على اجراء الانتخابات مرتين ... الأولى عند تاسيس الضباط الأحرار وتشكيل لجنتها التأسيسية القيادية ، والثانية عقب محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر والنقد الذى وجه اليه ... وكانت الانتخابات

الثالثة بعد انتصار الحركة ... وهذا مما يظهر الحس الديموقراطى عند جمال عبد الناصر بين زملائه .

تحركت قوات الجيش مضاده للملك ... وسابقة لاحتمالات ثورة شـــعبية .

الفصيلة الوطنية المسلحة من أبناء الجيش سبقت غيرها فى التعبير عن ارادة الشعب ... وقادة الوفد خارج الوطن فى سويسرا .

والبيان الأول للحركة الذى صدر واذيع فى السابعة من صباح ٢٣ يوليو باسم اللواء محمد نجيب يعلن :

(انى اؤكد للشعب المصرى ان الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية) .

واستقبلت حركة الجيش من جانب الشعب استقبالا هائلا ... خرج الناس الى الشـــوارع يهتفون للجيش ، ويصفقون للضـــباط والجنود فى ملابسهم الرسمية .

شعرت الجماهير ان ضربة شديدة قد وجهت للنظام الملكى ، وان أملا جديدا قد انبعث من صفوف الجيش .

كانت الحركة مفاجأة سياسية لم تشهد البلاد لها مثيلا خلال ٧٠ عاما من الاحتلال البريطانى .

وهرع مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين عائدين الى مصر بالطائرة ، وهم لفور النحاس من ركوبها فى نفس اليوم ٢٦ يوليو الذى أعلنت فيه الحركة خروج الملك فاروق من مصر .

ولكن استقبال اعضاء مجلس قيادة الثورة لمصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين والذى تم فى طريق عودتهما من المطار فى الثالثة بعد منتصف الليل بناء على اقتراح من أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى ، والصحفى المقرب من جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت... كان استقبالا باردا خالية من حرارة اللقاء بين الزعيم الشعبى تاريخيا ، وبين قادة الحركة العسكرية التى طردت الملك وسيطرت على الدولة .

كان على ماهر قد عاد الى رئاسة الوزارة بارادة الحركة العسكرية وخضوع الملك لها ... فقد وجد فيه أعضاء مجلس القيادة الرجل المناسب لمثل هذا الموقف الذى تصارع فيه الجيش مع الملك قائده الأعلى .

ولم تكن علاقة الوفد سيئة مع على ماهر فى هذه الفترة ... فقد حرص بعد اعلان الأحكام العرفية ، واقالة حكومة مصطفى النحاس ، على

عدم حل البرلمان ... بل ومحاولة كسب ثقته ... ووافق الوفد على ذلك .

ولكن على ماهر لم يكن صاحب النفوذ الحقيقى فى الدولة ... وكانت وزارته آخر وزارة ينعم فيها الوزراء فى مرسوم التشكيل بالرتب الملكية التى الغيت .

كان مركز السلطة الحقيقى قد تحول من قصر عابدين أو رئاسة مجلس الوزراء الى مبنى قيادة الجيش فى كوبرى القبة .

كان كل شيء فى مصر يتغير سريعا بعد هذه الضربة المفاجئة التى اطاحت بالملك ... وأخرجت من الجيش جميع الضباط من رتبة لواء ، ومعظم الضباط من رتبتى الاميرالاى والقائمقام ... وعينت مجلسا للوصايا يرأسه امير (محمد عبد المنعم) ويضم أحد الضباط (قائمقام محمد رشاد مهنا)وأحد الساسة المستقلين (محمد بهى الدين بركات) .

واصبحت القضية الرئيسية هى :

هل يطبق العسكريون دستور ١٩٢٣ ، وينهجون طريق الديموقراطيية الليبرالية ؟

وماذا عن فكرة اعادة البرلمان الذى حملته وزارة نجيب الهلالى الى الانعقاد باغلبيته الوفدية ؟

وما هو تاثير التغير الطبقى الذى حدث فى مركز السلطة على النظرة الى الديموقراطية التى طبقت فى مصر ما يقرب من ثلاثين عاما ؟

كل هذه الاسئلة وغيرها واجهت الضباط الأحرار منذ الأيام الأولى التى تحولوا فيها من العمل داخل الثكنات ، الى مباشرة سلطات الدولة بثياب عسكرية .

كيف تصرفت هذه المجموعة الجديدة الحاكمة ؟

وكيف مضت الأمور بالديموقراطية الليبرالية ؟

(٨)

سقوط الدستور والغاء الأحزاب

ان الديموقراطية على هذا الأســـاس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية ..

ان فقدان الحـرية الاجتماعيـة لجماهير الشعب ســلب كل قيمة لشـــكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دســتور ١٩٢٣ من الملك منحة ومنة منه وتفضــلا . ان البرلمان الذى اقامه هذا الدســـتور لم يكن حاميــا لمصالح الشعب ، وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

الميثـاق الوطنى

* العبث بالدســـتور ... هو الموضــوع الرئيسى فى انذار الجيش للملـــك .
* نقطة خـــلاف ..حركة الجيش مع تحـديد موعـد الانتخـابات .. ورئيس الوزراء على ماهر ضد تحديد الموعد .
* الدور السىء الذى لعبه المستشار سليمان حافظ لالغاء الدســـتور ومحاربة الوفد ومصطفى النحاس .
* الاصلاح الزراعى ... عقبة فى طريق الديموقراطية الليبرالية .
* مصطفى امين يفاوض فؤاد سراج الدين باســم حركة الجيش للخروج من المعتقل مع التنازل عن قضيته أمام مجلس الدولة ..
* لماذا انتهت حـركة الجيش الى الغاء الدستور وحل الأحـزاب واعلان فترة انتقال لمدة ٣ سنوات ؟

سرعان ما تبين أن حركة الجيش لم تتمثل فى تحريك القوات خلال شوارع القاهرة المظلمة ليلة ٢٢ ـ ٢٣ يوليو فقط ··· وانما كانت أبعد من ذلك وأعمق تأثيرا ··· فقد صاحب هذه الحركة التى لم تستغرق سوى عدة ساعات ، انتقال كامل للسلطة من المدنيين الى العسكريين ··· ومن طبقة الى طبقة ·

تغيرت القوة الفعلية المحركة منذ مغادرة الملك فاروق لميناء سراى راس التين فى السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، بعد انذار شديد جاء فيه :

(انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك ، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم) ·

النقط الرئيسية فى هذا الانذار هى ··· العبث بالدستور وامتهان ارادة الشعب ·· الى جانب الفساد والانحراف ·

أصبحت القوة الفعلية المحركة بعد مغادرة الملك فى يد لجنة القيادة التى كانت مشكلة من تسعة (جمال عبد الناصر ـ عبد اللطيف البغدادى ـ جمال سالم ـ صلاح سالم ـ كمال الدين حسين ـ حسن ابراهيم ـ خالد محيى الدين ـ أنور السادات ـ عبد الحكيم عامر) أضيف اليهم خمسة بعد نجاح الحركة (محمد نجيب ـ يوسف صديق ـ زكريا محيى الدين ـ حسين الشافعى ـ عبد المنعم أمين) ·

واجهت حركة الجيش منذ اللحظة الأولى لمغادرة الملك ، مشكلة دستورية هى قضية الوصاية على العرش · ···

المادة ٥١ من دستور ١٩٢٣ كانت تنص على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يقرأوا اليمين أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين ، تماما كما يؤدى الملك اليمين قبل مباشرة سلطته الدستورية ··· وللملك حسب احكام الأمر الملكى رقم ٢٣ عام ١٩٢٢ اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلس اختياره ·

وتنص المادة ٥٢ من دستور ١٩٢٣ أيضا على انه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون،خلال عشرة أيام من الوفاة،فان كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر ، وجب دعوة المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه ·

أما المادة ٥٥ فتقضى على أن يتولى مجلس الوزراء — بصفة مؤقتة — لسلطات الملك الدستورية ، حتى يؤدى أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان ·

وهكذا كان مفروضا أن يدعى البرلمان الوفدى المنحل طبقا للدستور. وأرسل عدد من القانونيين فتوى بذلك الى كل من محمد نجيب وعلى ماهر ·

كل شيء كان يمضى حتى هذه اللحظة تبعا لقواعد الدستور ··· على ماهر أقسم اليمين الدستورية أمام الملك يوم ٢٤ يوليو ··· وثيقة التنازل صيغت كأمر ملكى يستلهم ديباجته من الدستور وجاء فيها :

« أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغى سعادتها ورقيها ·

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة ، ونزولا على ارادة الشعب ·

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا الى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء للعمل بمقتضاه » ·

ولكن دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد لاقت معارضة شديدة من جانب القانونيين الذين أحاطوا بأعضاء القيادة فى أيامها الأولى ··· عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة ، وسليمان حافظ مستشار رئاسة مجلس الوزراء ·

وعبد الرزاق السنهورى كان وزيرا سعديا ، وسليمان حافظ كان منتميا للحزب الوطنى ··· والاثنان يجمعهما بذلك عداء مشترك للوفد ···

وتتمثل فيهما نظرة أحزاب الأقليـة التى طالما أبعدت الوفد بالتقرب من الملك قبل حركة الجيش .

ووجد الاثنان منفذا فى فتوى عرضها الدكتور حسن بغدادى عميد كلية الحقوق بالاسكندرية فى ذلك ، وتقضى بتعديل الأمر الملكى رقم ٢٣ لعام ١٩٢٢ تعديلا يكفل انشاء (الوصاية المؤقتة) وينظمها وهو تعديل يتيسر لمجلس الوزراء اقراره بحكم توليه الســلطة التشريعية فى غيبة البرلمان بالمادة ٤١ من الدستور .

وتقدم السنهورى بهذا الرأى لمجلس القيادة حيث تم الاتفاق على تفويض الأمر الى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة ، الذى أصدر قرارا باجماع الأصوات ـ عدا صوت الدكتور وحيد رأفت ـ بأنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل للعمل فى حالة نزول الملك عن العرش ، بل يجب المبادرة الى اجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد ، ودعوته للاجتماع فى الميعاد الدستورى لتعيين أوصياء العرش ، فاذا رأت الحكومة ان الضرورة العملية تتطلب لاجراء الانتخابات وقتا غير قصير ، لا ينبغى لمجلس الوزراء أن يستمر فى مباشرة سلطات الملك ، مع ايجاد نظام وصاية مؤقتة بدلا منه ، الى أن يتولى الأمر مجلس دائم للوصاية .

وكان على ماهر الذى أصبح مجلس وزرائه جامعا للسلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية الى جانب السلطة التنفيذية قد أعلن بعد اجتماع لمجلس الوزراء ان قيام حكم برلمانى نظيف على أساس سليم يحتاج الى تمهيد يستغرق سنوات .

وكان ذلك يعنى اتجاه على ماهر الى حكم البلاد بغير برلمان مستندا الى سلطة الجيش .

ولكن ذلك لم يكن ممكنا ... فانه رغم تكاتف هؤلاء الذين جمعتهم الصدفة فوق منصة الحكم وهم من المنتمين جميعا الى احزاب الأقلية المعادية للوفد ... تكاتفهم على وقف تنفيذ دستور ١٩٢٣ وأبعاد الوفد عن الحكم ... فان ذلك لم يكن يعنى اخلاء الساحة لهم ... وبقاء الجيش بعيدا فى موقف المراقب .

لم يكن موقف الضباط الأحرار ومجلس القيادة قد تحدد بعد من قضية الديموقراطية ... فقد تركوا لقسم الرأى فى مجلس الدولة أمر اتخـاذ القرار فيما يتعلق بقضية تطبيق الدستور فى مســألة الوصاية على العرش .

وعندما عرض على مجلس القيادة هذا السؤال (كيف تحكم مصر ؟) وقف جمال عبد الناصر الى جانب الديموقراطية بينما اعترض زملاؤه فى المجلس الذين اختـاروا طريق الديكتاتورية ··· الى الحـد الذى جعله ينسحب من الاجتماع ويذهب الى منزله حتى تمت موافقتهم على رأيه ·

لم تكن هناك فكرة متبلورة موحدة بين أعضاء مجلس القيادة حول قضية الديموقراطية ··· نشرت مجلة المصور حديثا معهم تبين منه أن أغلبيتهم كانت مفتونة بشخصية هتلر وكمال أتاتورك ·

والبادرة الأولى (للاختبار الديموقراطى) كانت تتمثل فى تنفيـذ رأى مجلس الدولة الذى شكل به مجلس الوصاية المؤقت · والذى كان يقضى باجراء انتخابات عامة فى شهر فبراير ·

طلب أعضـاء المجلس من رئيس الوزراء على ماهر أن يذيع بيانا بذلك توضيحا لموقف رجال القيادة من قضية الدستور والديموقراطية ، ولكن على ماهر أذاع البيان دون تحديد شهر فبراير قائلا (أن الانتخابات ستتم فى أقرب فرصة) ·

أهاج عدم تحديد الموعد ثائرة ضباط القيادة ، وأذاعوا بيانا يتناقض مع بيان على ماهر ويحدد شهر فبراير موعدا للانتخابات ، الأمر الذى وضع الخلاف أمام الجماهير مباشرة ·

كان على ماهر يستهدف من عدم تحديد موعد الانتخابات اعطاء نفسه فرصة أطول للسيطرة على الحكم بطريقة غير دستورية ··· وهو موقف يتسق مع مواقفه التاريخية السابقة فى مصادرة الدستور ، فقد كان وزيرا فى وزارات أحمد زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقى ، وهى الوزارات التى اعتـدت على الدسـتور بتعطيله أو الغائه كما أوضحنا سابقا لدعم سلطان الملك ، ونظريته القائمة على أنه يملك ويحكم ··· كما أنه أسهم بدور رئيسى فى اقالة وزارة مصطفى النحاس عندما كان رئيسا للديوان عام ١٩٣٧ ، ثم تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة عام ١٩٣٨ بعد انتخابات مزيفة دون أن يستند الى حزب أو تنظيم سياسى ·

عقب اذاعة بيان مجلس القيادة فكر على ماهر فى الاستقالة ولكنه تراجع عن ذلك ··· وبادرت وقتها وكنت فى ادارة الشئون العامة للقوات المسلحة باصدار لوحة رسمها الفنان حسن فؤاد تحت شعار (نحن نحمى الدستور) لصقت على جدران المدن من الاسكندرية الى أسوان ·

ــ نحن نحمى الدستور ــ

هكذا كان موقف مجلس القيادة حتى ذلك الوقت .

ولم يطل عمر وزارة على ماهر ... فانه الى جانب موقفه المعادى لاجراء الانتخابات وتنفيذ الدستور ... اتخذ موقفا معارضا من قانون الاصلاح الزراعى اذ اقترح فى اجتماعات علنية عقدها مع بعض الضباط فى مرسى مطروح والاسكندرية الاكتفاء بالضريبة التصاعدية ، ثم تراجع وطلب رفع الحد الأقصى ليكون ٥٠٠ فدانا .

وهنا كان على ماهر قد حدد مصير وزارته باسلوبه وارائه ... فان قانون الاصلاح الزراعى كان أول القوانين التى حرص مجلس القيادة على اصدارها فى أيامه الأولى ... وكان أيضا أول القوانين التى فتحت عيون مجلس قيادة الثورة على نظرة جديدة للديموقراطية .

كان قانون الاصلاح الزراعى يوجه ضربة قاصمة لأصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الذين يتشكل منهم معظم قيادات الأحزاب بما فيهم الوفد .

هناك حدثت مواجهة صريحة بين أنصار الديموقراطية الليبرالية الذين تبلور نضالهم حول دستور ١٩٢٣ الذى كان يحمى حق الملكية ويعتبر الاعتداء عليها جريمة ... وبين هؤلاء الوافدين الجدد من العسكريين الذين ينتمون لطبقة البرجوازية الصغيرة التى لا تملك مصانعا ولا أرضا زراعية وفيرة .

كانت المواجهة حتمية ... فرجال الحركة العسكرية يصرون على اصدار القانون ورجال الأحزاب يقاومون ويعارضون ... وساحة المعركة كانت الديموقراطية ... فان جمال عبد الناصر الذى كان يشايع الوفد لم يجد فيه سندا له فى اصدار القانون ... وانما وجد فى صفوفه مقاومة تبلورت فى فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد الذى عقد معه اجتماعا انفض دون الوصول الى رأى موحد ... وعلى موعد للقاء ثان بعد أسبوع .

ولم يشأ الوفد أن يترك موقفه من قانون الاصلاح الزراعى غامضا ، فأدلى فؤاد سراج الدين بتصريح لجريدة المصرى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ قبل تولى نجيب الوزارة قال فيه بالتحديد :

« ان الوفد يوافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر ، وقد سبق أن أبلغنا تلك الملاحظات الى الجهات المسئولة فى أسرع وقت » .

ثم استطرد مصرحا :

« اننا نوافق على المبدأ الذى هو صميم المشروع ، أما ملاحظاتنا فهى مقصورة على التفاصيل فقط دون الجوهر » .

ولكن هذا يعنى عدم التطابق فى الرأى بين الوفد وبين قيادة حركة الجيش وأن هناك خلافا ولو فى التفاصيل قد يعرقل أو يؤخر صدور القانون ·

وأمام هذه الحقيقة حدثت الاجراءات الآتية من جانب رجال قيادة حركة الجيش ··· اعتقال ٦٤ سياسيا يوم ٧ سبتمبر من بينهم فؤاد سراج الدين دون الرجوع الى رئيس الوزراء ، الذى قدم استقالته ، وعين محمد نجيب رئيسا للوزارة يوم ٩ سبتمبر وصدر فى نفس اليوم قانون الاصلاح الزراعى ·

ولا شك أن المراقب تأخذه الدهشة لاعتقال هؤلاء السياسيين فى وقت كانت حركة الجيش ما زالت تلتزم فيه بالديموقراطية ··· ولكن ما حدث من رجال الأحزاب قد أعطى لرجال القيادة فرصة التصرف دون خوف أو وجل ··· فقد تكالب رجال أحزاب الأقلية على قادة الحركة ، وهرع معظمهم الى قصر القيادة يعلن الولاء ويحمل اليهم أحاديث التشهير والتشويه لزملائهم ·

كما أن اتجاها جديد كان قد ظهر يفتح الباب أمام التدخل فى شئون الأحزاب تحت شعار (التطهير) وهى الكلمة التى فرضت نفسها على الحياة العامة مبكرا فى بيان القيادة العامة الذى صدر يوم ٣١ يوليو والذى جاء فيه :

« والجيش وقد كان أول الهيئات العاملة على تطهير صفوفه وتسليم قيادته لأيد أمينة صالحة نزيهة يرى أن يقوم الجميع بهذا العمل كل فى صفوفه على أن يكون التطهير كاملا يتناول الادارة الحكومية والأحزاب والهيئات دون تأخير أو تسويف » ·

كما يقول البيان :

« كما يرى الجيش أن تعلن الأحزاب والهيئات المسئولة للشعب برنامجا واضح المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره » ·

وارتفع شعار التطهير مرة أخرى فى البيان الذى أصدرته الحركة ردا على على ماهر يوم ١١ أغسطس والذى جاء فيه :

« تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى الانتخابات فى شهر فبراير لاعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير أداتها ، والأحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا حتى تنعم البلاد فى ظل الدستور بحكم نيابى سليم » ·

هكذا ظهرت حركة الجيش وكأنها حريصة على الدستور والانتخابات، ولكنها احتفظت فى يدها بمفتاح الموقف وهو (التطهير) الذى يعنى فى

مضمونه تدخلا غير مباشر فى شئون الأحزاب ٠٠٠ وحصارا للديمقراطية الليبرالية ٠٠٠ وتبشيرا بحدث جديد ٠

وكان هذا الحدث الجديد ، بعد اعتقال السياسية ، هو صدور قانون تنظيم الأحزاب يوم ٩ سبتمبر بعد أن امتنعت الأحزاب عن تطهير نفسها لحساسية الموضوع وصعوبته ٠

وضع مشروع القانون سليمان حافظ ـ أيضا ـ وعارضه الدكتور عبد الرزاق السنهورى من جهة المبدأ معارضة شديدة بدعوى أن العرف الدستورى لتنظيم الأحزاب ترك الأمر لها ٠٠٠ ولكنه أمام الحاح سليمان حافظ واقناعه لضباط مجلس القيادة أقر المشروع على شرط ألا تتدخل الادارة الا عند الاقتضاء لتحقيق أغراض القانون ، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة من القضاء الادارى بمجلس الدولة ٠

قانون الاصلاح الزراعى ٠٠٠ كان حصارا للديمقراطية الليبرالية من الوجهة الاجتماعية اذ رفع قبضة كبار الملاك الزراعيين عن الفلاحين الذين كان مفروضا من القانون أن يحررهم من سيطرة الاقطاعيين ٠

وكان قانون تنظيم الأحزاب حصارا للديموقراطية الليبرالية أيضا من الوجهة السياسية حيث لم تعد الأحزاب مطلقة السراح فى التشكيل واختيار القيادات ٠

نص القانون على أن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ٠٠٠ ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر من تاريخ اخطاره ، وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الادارى لتفصل فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض ٠٠٠ كما ألزم القانون الأحزاب بايداع أموالها فى البنوك ، كما نص على أن تعيد الأحزاب القائمة تكوينها وفقا لأحكامه ٠

لم يكن لهذا القانون نظير فى الدول الديموقراطية ٠٠٠ وان كان فتحى رضوان سكرتير الحزب الوطنى الجديد قد صرح فى معرض الدفاع عنه بأن له نظيرا فى ألمانيا الغربية والعراق ٠٠٠ وهما دولتان لم يكونا فى ذلك الوقت نموذجا للديموقراطية لخضوعهما بعد الحرب العالمية الثانية لنفوذ الامبريالية العالمية الحريصة على عدم ظهور أو تكبيل الأحزاب المعادية لها ٠

انتهى الأمر ٠٠٠ وقيدت حركة الجيش (الديموقراطية الليبرالية) بقيود شديدة ووقعت الأحزاب فى فخ القانون ٠٠٠ وأظهرت التطلعات الفردية أسوأ ما فى الشخصيات القيادية ٠٠٠ اذ تبادلت التشهير وتبارت فى النفاق ٠

قال جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » :

« كل رجل قابلناه لم يكن يهدف الا الى قتل رجل آخر » .

وسقطت حركة الجيش فى خطأ تاريخى ... اذ لم تفرق بين الأحزاب الوطنية وأحزاب الأقلية التى خضعت للاستعمار والسراى ... وساوت بين الوفد وغيره من الأحزاب .

لم ينج من مصيدة قانون الأحزاب سوى الاخوان المسلمين الذين لم يعتبروا أنفسهم حزبا ، والذين كانت تربطهم علاقات طيبة بحركة الجيش .

ولم يشترك فى وزارة محمد نجيب سوى أعضاء منتسبين للاخوان المسلمين ووزراء من الحزب الوطنى الجديد ، وأصبح سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية .

كان واضحا أن هدف سليمان حافظ من اصدار القانون الذى أيده أعضاء مجلس القيادة هو ضرب الوفد ... وقد تحقق ذلك فانه رغم البرنامج الوطنى التقدمى الذى أصدره الوفد فى ٢ سبتمبر ١٩٥٢ باعتباره (هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة ورفض جميع صور الدفاع المشترك) ونص على التمسك بعروبة فلسطين ، ودعم مجموعة الدول الآسيوية والافريقية وتأكيد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية ، واقرار الحد الادنى للأجور عموما ، وللعمال الزراعيين خصوصا ، وصدور قانون محاكمة الوزراء ، وصدور قانون تأمين اجتماعى وصحى للعمال وأفراد أسرهم ، والموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات .

كانت هذه هى أول مرة يقترن فيها اسم الوفد بالديموقراطية الاشتراكية .

رغم هذا البرنامج التقدمى الوطنى الذى وضعه ابراهيم فرج والدكتورين محمد مندور ورياض سمس ... والذى أهاج الصحف البريطانية وجعلها تتهم مصطفى النحاس بالتطرف ... فان سليمان حافظ أصر على ملاحقة مصطفى النحاس وانتزاعه من مكانه رئيسا للوفد .

وتركزت معارضة الوفد بعد اعتقال سكرتيره فى بيان صدر يوم ٢٧ سبتمبر جاء فيه :

« نظرا لما صح فى يقين الوفد المصرى من أن المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه قرر الوفد المصرى باجماع الآراء بجلسته المنعقدة يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ الا يقدم الى وزير الداخلية اخطارا باعادة تكوينه » .

ثم تراجع الوفد بعد ذلك عن هذا الموقف نتيجة للظروف التى أحاطت به ، والدعاية المكثفة وخاصة التى قامت بها صحف أخبار اليوم ضـد الأحزاب عمـوما دون تمييز ، واحاطة بعض عنـاصر التحقيق بمصطفى النحاس ··· وانتهى الأمر الى تنازل النحاس عن موقعه فى رئاسة الوفد ، وقبوله منصب رئيس شرف مدى الحياة وذلك يوم ٦ أكتوبر ·

وبعد يومين وفى ٨ أكتوبر ذكرى الغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ نشر النحاس بيانا جاء فيه :

« جاءت حركة الجيش التحررية صورة حية رائعة لصحوة الشعب وقدرته على استبدال المستبدين وطغيان المستهترين العابثين فدارت عليهم الدوائر وباء عهدهم وتطلعت البـلاد الى عهد جديد من العـدالة المطلقة والحرية الشاملة » ·

ولكن هذه الكلمات لم تجد صدى عند مجلس القيادة ، ولم يتحقق أى نوع من اللقاء الفكرى أو العاطفى بينهم وبين الوفد ·

تلقى وزير الداخليـة اخطارات تكوين ١٦ هيئـة وحزبا (الوفـد والحزب السـعدى والأحرار الدستوريين والعمال ، والعمال والفلاحين ، والاشتراكى ، والوطنى الجديد ، والفلاح الاشتراكى ، والكتلة الوفدية ، والديموقراطية ، وحزب الله ، وثلاثة أحزاب نسائية هى بنت النيل ، والنسائى ، والنسائى الوطنى) ·

وظهرت عداوة سليمان حافظ للوفد مرة أخرى فى اعتراضه على الرئاسة الشرفية لمصطفى النحاس يوم ٨ نوفمبر ·

وفى مجلس الدولة احتشد المحامون لتقديم الاعتراضات على قـرار وزير الداخلية فيما يشبه المظاهرة ·

الغاء الدستور ··· وحل الأحزاب

ولم يجـد سـليمان حافظ من سـبيل للوصول الى محاكمة بعض الوزراء السابقين الا بالغاء دستور ١٩٢٣ لانه كان لا يمكن الوصول الى محاكمتهم حيث كان الدستور يحميهم من القضاء العادى ، ويجعل لهم محكمة خاصة لا ترفع أمامها الدعوى الا بقرار من مجلس النواب ·

ومهد لذلك بنشر مقالات معادية للدستور منها محاضرة القاها على ماهر يوم ١٤ نوفمبر وقال فيها (اننى ارجو ان نواجه حياتنا السياسية بدستور يتجنب تخلف دسـتور ١٩٢٣ عن مسـايرة الديموقراطية الحرة فى تطورها) ·

وفى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وفى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل أعلن محمد نجيب فى بيان بالاذاعة الغاء دستور ١٩٢٣ قائلا (أصبح لزاما ان نغير الاوضاع التى كادت تودى بالبلاد والتى كان يسندها ذلك الدستور المليء بالثغرات) ... وقال (وها انا ذا باسم الشعب أعلن سقوط الدستور ، دستور ١٩٢٣) .

سقط دستور ١٩٢٣ بعد حوالى ٣٠ عاما من اعلانه .

سقط الدستور دون ان يحدث سقوطه دويا بين الجماهير ... فقد كان منذ اللحظة الأولى للحركة العسكرية ان شيئا جديدا قد اقتحم الحياة السياسية .. وان طعنات حادة قد وجهت للديموقراطية الليبرالية عندما فتحت المعتقلات لعدد من زعماء الأحزاب ... وصدرت تشريعات تعطى حق اقالة الموظفين عن غير الطريق التأديبى .

سقط الدستور بعد ان انتهك قانون الأحزاب كرامة بعض الأفراد ، وقيد حرية تشكيل الأحزاب ... وكان فى صدوره عدوانا على الدستور نفســه .

سقط الدستور دون ان يكون سقوطه ـ رغم ذلك ـ دليلا على ردة رجعية ، كما كان الأمر فى عهد النظام الملكى ... بعد ان ظهر استحالة تطبيقه لما أحدثه وثوب طبقة البرجوازية الصغيرة الى مركز السلطة من اختلال خطير فى التوازنات السياسية التى قام عليها الدستور ، وخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الذى استهدف تحرير الفــلاحين من سيطرة الاقطاعيين .

كان طبيعيا ان تسقط مع الدستور أشياء كثيرة ترتبت على وجوده ... فتقرر تأجيل الانتخابات التى كانت الحركة قد أعلنت فى بيان ١١ اغسطس أنها ستتم خلال شهر فبراير ... وانتهت مسؤولية محمد نجيب التى اوكلت اليه فى الأمر (الملكى) الذى اسند الوزارة اليه فى ٩ سبتمبر وجاء فيه : (رأينا تحميلكم أمانة الحكم واسناد رئاسة مجلس الوزراء اليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام وحتى تنعم البلاد وشيكا بحياة نيابية خالصة من الشوائب) .

طويت صفحة (الحياة النيابية) مؤقتا بعد سقوط الدستور .

وسادت الحيرة المجتمع حول خطوات المستقبل... وانحسرت قليلا موجة التأييد الجارفة التى صــاحبت قيام الحركة ، لما لمسه النــاس من اجراءات غير ديموقراطية ، مثل الاعتقــالات ، والمحاكمة العســكرية فى كفر الدوار لخميس والبقرى وصدور الحكم باعدامهما ، والاعتراض على رئاسة مصطفى النحاس للوفد .

ولم يركن المعتقلون الى قبول الأمر الواقع ولكنهم رفعوا قضية أمام مجلس الدولة لبطلان قرار الاعتقال ... وكان الرد عليهم هو الحبس الانفرادي وعدم السماح لهم بالأكل من الخارج .

وتحت هذا الضغط تنـــازل الكثيرون ، وأصر على الاستمرار في القضية فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام (الوفد) وحامد جودة (السعديين) وعدد محدود من السياسيين .
كان مجلس الدولة ما زال يمثل قلعة مقاومة يلجأ اليه كل من يقع الظلم عليه .

وفوجيء سراج الدين بدخـــول الصحفي مصطفى أمـــين الى غرفته حاملا رسالة من أعضاء مجلس القيادة تقول انهم على استعداد للافراج عنه اذا تنازل عن القضية .. ولكن فؤاد سراج الدين رفض فكرة التنازل قائلا انهم اذا أفرجوا عنه سقطت القضية تلقائيا ، وأنه لا يساوم على حريته .

وبقى فؤاد سراج الدين فى المعتقل حتى افرج عنه قبل الجلسة أمام مجلس الدولة بليلة واحدة .

وكانت المعارضة الشـــعبية قد انبعثت وجودها حين فاز فى اتحاد الجامعة مرشح الجبهة المتحدة أى جبهة الأحزاب والقوى السياسية الوطنية على مرشح الأخوان المسلمين ... وكان هذا تعبيرا عن معارضة الشباب للخطوات الزاحفة لمحاصرة الديموقراطية .

تشكلت فى ١٣ يناير ١٩٥٣ لجنة مشروع دســـتور جديد يتفق وأهداف الثورة من خمسين عضوا تولى رئاستها على ماهر ، وضمت ثلاثة من أعضاء لجنة دســـتور ١٩٢٣ وهم على ماهر ومحمد على علوبة وعلى المنزلاوى ... وأربعة من الوفـــديين واثنين من الســـعديين واثنين من الدستوريين واثنين من الكتلة وثلاثة من الحزب الوطنى وثلاثة من الحزب الوطنى الجديد وثلاثة من رؤساء القضاء (رئيس محكمة النقض ، ورئيس مجلس الدولة ، ورئيس المحكمة العليا الشرعية) وثلاثة من رجال الجيش والبوليس والمتقاعدين والباقى من المستقلين .

الأغلبية كانت من حملة رتبة الباشاوية والبكوية الملغاة ، أصحاب الأسماء القديمة المعروفة ، أبناء البرجوازية الكبيرة ، ورئيسها كان أحد الذين اسهموا فى امتهان الدستور السابق ، وتغليب سلطة الملك على ارادة الشعب .

ولم تكد تمضى أربعة أيام على تشكيل اللجنة حتى صدر بيان من القائد العام للقوات المسلحة يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ يعلن فيه (حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع اموالها لصالح الشعب بدلا من ان

تنفق فى بذر بذور الفتنة والشقاق) وأعلن فيه أيضاً قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات (حتى نتمكن من اقامة حكم ديموقراطى دستورى سليم) ... وتضمن البيان نصا يقضى بانهاء قانون تنظيم الأحزاب وسقوط القضايا المعروضة أمام مجلس الدولة .

ما زالت حركة الجيش تتشبث بالديموقراطية بعد كل هذه الاجراءات ... وبعد تحديد فترة انتقال بلا دستور ولا حياة نيابية لمدة ثلاث سنوات .

صاحب هذا الاجراء حركة اعتقالات لبعض الضباط اغلبيتهم من ضباط المدفعية ومنهم محمد رشاد مهنا أحد الأوصياء الثلاثة على العرش ، وكاتب هذه السطور ... ويمكن الرجوع الى تفاصيل ذلك فى كتاب (قصة ثورة ٢٣ يوليو ـ الجزء الأول ـ مصر والعسكريون) ... واعيد اعتقال فؤاد سراج الدين وعدد كبير من السياسيين منهم الأمير السابق عباس حليم وهو الوحيد من أعضاء الأسرة المالكة الذى اغلقت عليه قضبان السجون وبلغت جملة المعتقلين ٤٨ شيوعيا ، ١٤٤ حزبيا ، ٣٩ متصلا بجهات اجنبية .

كانت فترة منتصف يناير ١٩٥٣ مليئة بالأحداث والصدامات والقرارات التى حددت موقف الحركة من قضية الأحزاب والسلطة ... وجعلت مجلس القيادة يعلن عن نفسه لأول مرة تحت اسم (مجلس قيادة الثورة) .

ادت هذه الحالة الى النتائج الآتية :

أولا : خروج الجيش عن نطاق واجباته المحددة المعروفة ، وظهوره كقوة سياسية منظمة لها أهداف خاصة .

ثانيا : القوى السياسية التى جابهت الحركة كانت اضعف من وقف مسيرتها نحو السلطة ... فقيادة الوفد فى هذه المرحلة كانت غير قادرة على تحريك الجماهير للدفاع عن الديموقراطية ... ذلك أن الجماهير قد عزفت عن المشاركة الايجابية فى معركة الديموقراطية قبل حركة الجيش من تكرار العدوان على الدستور ... ولأن ، الديموقراطية المبنية على دستور ١٩٢٣ رغم ايجابياتها لم تصل الى تحريك دوافع الطبقات الشعبية التى لم تشارك فى السلطة .

ثالثا : كسبت حركة الجيش تأييد جانب كبير من الجماهير بما أقدمت عليه من عزل الملك واصدار قانون الاصلاح الزراعى وتخفيض ايجار الأرض الزراعية ، والغاء الرتب المدنية الى غير ذلك ... الأمر الذى سمح لها باسقاط الدستور دون مقاومة واضحة .

رابعا : الاعتقالات التي اقترنت بالسلطة العسكرية الجديدة أثارت الفزع والسلبية ٠

خامسا : تحدد الموقف نهائيا بالغاء دستور ١٩٢٣ حيث أصبح تاريخا واتجهت الأنظار الى توقع لخطوات المستقبل ٠

هذه النتائج أدت الى انهاء طبيعة النظام القديم ٠٠٠ وتولية الجيش أو (مجلس قيادة الثورة) شئون السلطة ٠ ولا يستقيم القول بأن النية كانت مبيتة منذ اللحظة الأولى على اقامة السلطة العسكرية ٠٠٠ فان عوامل كثيرة قد تجمعت وأدت الى هذه النتيجة ، ومنها عدم مرونة القيادة الوفدية، وعمق ادراكها لطبيعة التكوين الطبقي الجديد للضباط الأحرار وتشبثها بالسلطة النابعة من الملكية الزراعية أساسا٠٠٠ومنها أيضا انهيار قيادات الأحزاب وتقرب الكثيرين من رجال الجيش على حساب زملائهم فوق القيم الخلقية ٠٠٠ ومنها أخيرا السرعة المفاجئة لقيام الحركة دون تخطيط وبرنامج واضح ٠

كما أنه لا يصح القول أيضا بأن حركة الجيش كانت حريصة على الديموقراطية رغم ما أذيع في بياناتها المتكررة من حرص على الديموقراطية، ورغم ايمان جمال عبد الناصر المبكر بالديموقراطية واقتناعه بالدور الوطني للحكومة الوفدية ٠٠٠ ذلك أن اغراء السلطة ، وتصادم المصالح الطبقية - وانهيار القوى السياسية الحزبية قد أغرى أنصار الديمقراطية من من العسكريين بالتخلي عنها ٠

الديموقراطية٠٠٠أحد الأهداف الستة للضباط الأحرار ٠٠٠ كانت ساحة للمعركة بين السلطة الجديدة للجيش ٠٠٠ وبين كافة القوى السياسية النشطة قبل الحركة عدا الاخوان المسلمين والحزب الوطني الجديد (الذي لم يكن له نفوذ بين الجماهير حسب اعتراف قادته) ٠

والفراغ الذي أحدثه الغاء الدستور وحل الأحزاب ، دفع حركة الجيش الى تكوين هيئة التحرير في ٢٣ يناير ١٩٥٣ بمناسبة مرور ستة شهور على قيام الحركة ٠٠٠ وقد صحب ذلك مهرجانات صاخبة حافلة ٠٠٠ وافتتح مقرها في ثكنات الحرس الملكي سابقا في عابدين ٠

ظهر التنظيم الواحد لأول مرة في مصر ، وانتفت مظاهر الديمواقرطية الليبرالية ٠

وجاء في الميثاق بعد ذلك :

(ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا في السيطرة على العمل

السياسى فيه وشى أشكاله ، وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع قوة الجماهير بالخديعة أو الارهاب حتى تقبل أو تستسلم ..

ان الديموقراطية على هذا الأساس لم تكن الا ديكتاتورية الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى أقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب ، وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور) .

ماذا فعلت حركة الجيش بعد الاطاحة بالديموقراطية الليبرالية التى وصفتها بانها ديكتاتورية الرجعية ؟

وهل لم يكن هناك من سبيل للنسج بين (الديموقراطية الليبرالية) بتقاليدها وقيمها التاريخية ، وبين (الديموقراطية الشعبية) المستهدفة ؟

وهل سقطت مصر فعلا فى يد (ديكتاتورية عسكرية) مع سقوط دستور ١٩٢٣ .. ؟؟

(٩)

خطوة الى الخلف .. فى طريق الديمقراطية

« فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية ، أملنا ألا يعود الفساد ادراجه مرة أخرى فاننا لن نسكت على هذا الفساد »

بيان الاخوان المسلمين

٢٧ مارس ١٩٥٤

« صادر عن الشعب المصرى الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة بعد معركة متصلة ضد السلطة المعتدية من الخارج ، والسيطرة المستغلة من الداخل » .

دستور ١٩٥٦

* اعلان فبراير ١٩٥٣ الدستورى يلغى السلطة التشريعية .
* الدور الذى لعبه الاخوان المسلمون لطعن الديموقراطية ... ودور حركة الجيش لطعن الاخوان .
* أسرار أزمة مارس ١٩٥٤ حول الديموقراطية .
* مقارنة بين دستور ١٩٢٣ ، دستور ١٩٥٦ .
* هل تتعارض الحرية السياسية مع التقدم الاجتماعى ؟
* دستور ١٩٥٦ كان خطوة الى الخلف ... فى طريق الديموقراطية .

لم يكن سقوط الدستور هو خطوة النهاية فى طريق الديموقراطية ، والغاء الاحزاب لا يعنى التبخر الفورى لتاريخها ونضالها واشخاصها ٠٠٠ والأوامر الادارية وحدها لا تثمر شيئا نافعا فى الحياة السياسية ٠

التغير الطبقى الذى حدث فى قمة السلطة فرض أفكارا جديدة على المجتمع ٠٠٠ وممارسة العسكريين لمسؤولية السياسة فى كافة مجالاتها التشريعية والتنظيمية والادارية أظهر اتجاهات وأساليب جديدة ، وأخل بمعظم التوازنات القائمة ٠

اشتدت حركة الجيش بعد ان فرغت من كل الاجراءات السابقة الى اعلان الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير ٠

الاعلان الدستورى صدر من (القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش) وتألف من ١١ مادة ، ٦ منها مبادىء عامة ، ٥ لتنظيم السلطة فى الدولة ٠

مادة ٨ تقول (يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا) ومنها حق تعيين الوزراء وعزلهم ٠

مادة ٩ (يتولى الوزراء السلطة التشريعية) ٠

مادة ١٠ (يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التشريعية) ٠

ونصت المادة ١١ على تشكيل مؤتمر من مجلس قيادة الثورة ، ومجلس الوزراء ينظر فى السياسة العامة للدولة ، (ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير فى وزارته) ٠

ويختتم البيان بهذه الفقرة (اننى اذ أعلن لكم هذه المبادىء والاحكام لا يسعنى الا ان أعلن أيضا عن ايمانى المطلق بضرورة قيام نظام دستورى ديموقراطى كامل الأركان اثر فترة الانتقال) ٠

الديموقراطية ما زالت هدفا معلنا ٠٠

وفترة الانتقال ٠٠٠ هى فترة التحضير والتهيؤ للديموقراطية المنشودة ٠

الاعلان الدستورى يلغى وجود السلطة التشريعية ، ويدمجها مع السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء ... ولكنه ينص على استقلال القضاء .

ومبدأ الفصل بين السلطات هو أساس من أسس الديموقراطية الليبرالية التى تنظم الحياة السياسية فى الدول الرأسمالية حيث الحرص على الحرية الاقتصادية بدفع الدولة الى أقل قدر من التدخل فى الحياة الاقتصادية ، مع توفير نوع من الرقابة على تشريع القوانين ، ونوع آخر من الرقابة القضائية .

الفصل بين السلطات هو ظاهرة من ظواهر النظام الرأسمالى ... حيث ترتضى الدولة لنفسها هذا الدور البعيد عن التدخل المباشر .

وادماج الاعلان الدستورى لحركة الجيش للسلطتين التشريعية والتنفيذية فى مجلس الوزراء كان يمثل اتجاها مبكرا عن رغبة الدولة فى مزيد من التدخل لمصلحة الطبقات التى حالت الديموقراطية الليبرالية بينها وبين الوصول الى مركز السلطة .

الديموقراطية التى عاشت فى مصر قبل حركة الجيش لم تقرن بين حرية المواطن وتحرره الاجتماعى ، ولم تنظر الى الديموقراطية الا من الناحية السياسية وحدها ... حيث كانت القضية الوطنية واجلاء قوات الاحتلال هى المحرك الرئيسى للجماهير .

ثبت كما ذكرنا ان الديموقراطية الليبرالية لم تكن فى خدمة الاغلبية وانما كانت فى خدمة الأقلية التى حمى الدستور ملكيتها وأموالها ، ورسم قانون الانتخابات ليكون فى خدمتها .

ولكن الاعلان الدستورى المؤقت لم يقدم نوعا جديدا من الديموقراطية .. وانما اقتصر على انهاء مبدأ الفصل بين السلطات (مؤقتا) والحياة لمدة ثلاث سنوات بغير تمثيل برلمانى أو حياة نيابية ..

وقد استقبلت القوى السياسية هذا الموقف على انه عدوان صريح على الديموقراطية ... وبدأت تنشط سياسيا فى محاولة جمع صفوفها فى جبهة متحدة .

وخرجت حركة الجيش عن تقاليد القضاء المرعية عندما شكلت (محكمة الغدر) فى ٢٥ مايو ١٩٥٣ وقدمت لها كريم ثابت وعثمان محرم والدكتور أحمد النقيب ومحمد حسن وأسرة الوكيل ... ومنهم وزراء ما كان القانون ليصل اليهم لولا الغاء الدستور .

وفى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٣ ألغى النظام الملكى فى مصر وخلع الملك أحمد فؤاد الثانى وانتهى حكم اسرة محمد على بعد حوالى ١٥٠ عاما واعلنت الجمهورية .

تولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية دون انتخاب أو استفتاء ٠

ولم تتحرك لجنة الدستور خطوة الى الامام ٠٠٠ كانت تعمل فى بطء شديد رغم ما صحب حفل افتتاح اعمالها يوم ٢١ فبراير فى قاعه مجلس النواب من دعاية ٠

الجبهـة الوطنيـة الديموقراطية

ووجدت القوى السياسية الوطنية والتقدمية فى هذا البطء حافزا على مضاعفة نشاطها وتقوية وحدتها من أجل محاولة تشكيل (الجبهة الوطنية الديموقراطية) التى مثل الوفد فى لجانهـا التحضيرية النائب حنفى الشريف ، ومثل (حدتو) المحاميان زكى مراد وأحمد الرفاعى ، والاشتراكيين ابراهيم شكرى ، وانصار السـلام يوسف حلمى وسـعد كامل ، والأخوان المسلمين الدكتور خميس حميده وعبد الحفيظ الصيفى ٠

جميع التنظيمات المشاركة فى الجبهة كانت من التنظيمات المحظورة عدا الاخوان المسلمين الذى بدأت علاقتهم بالثورة طيبة فحفظت لهم تنظيمهم ٠٠٠ الى أن غلبت على علاقة الاخـوان بحـركةالجيش عوامل التناقض والصـــدام ٠

أعدت (الجبهـة الوطنية الديموقراطيـة) التى كانت فى مرحلـة التشكيل برنامجا اشتراكيا ديموقراطيا وافق عليه الجميع عدا مندوبى الاخوان المسلمين الذين انسحبوا من اجتماعات الجبهة ٠

يقول ماكسيم رودينسون فى كتابه (مصر منذ الثورة) :

(قد يبدو غريبا عنـد البعض ممن يعتقـدون ان الديموقراطيـة والماركسية لا تتفقان أن يروا المصريين الماركسيين يدافعون بحرارة خلال هذه الفترة عن كل من النظام البرلمانى والعودة الى الحياة الدستورية ٠٠٠ وهو ما لعب دورا تاريخيا هاما) ٠

وحدة الجبهة اذن كانت من اجل الديموقراطية ٠

ولم تتحمل حركة الجيش التحركات السرية للقوى المعارضـة لهـا فاصدرت قرارا بتشكيل (محكمة الثورة) فى منتصف سبتمبر ١٩٥٣ بخطاب القاه محمد نجيب فى مؤتمر شعبى بميدان الجمهورية ٠٠٠ وقد تشكلت المحكمة برئاسـة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وعضـوية البكباشى أنو السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم ٠

صحب اعلان التشكيل اعتقالات جديدة لعدد آخر من السياسيين ٠٠٠ وحددت اقامة مصـطفى النحاس وزينب الوكيـل وحافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى السابق ٠

بدرت محكمة الثورة الخوف في المجتمع ·· وأصدرت أول أحكامها بالاعدام على ابراهيم عبد الهادى رئيس الحزب السعدى فى أول أكتوبر ١٩٥٣ ثم خفف الحكم الى المؤبد وأفرج عنه صحيا فى فبراير ١٩٥٤ بعد ان توترت علاقات الحركة مع الاخوان المسلمين ··· وقد قتل حسن البنا خلال وزارة ابراهيم عبد الهادى عام ١٩٤٩ ·

حاكمت محكمة الثورة ٣٤ شخصا ··· منهم ٦ من الوفديين هم : فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وزينب الوكيل ومحمود أبو الفتح وحسين أبو الفتح و٣ من رجال السراى هم كريم ثابت والدكتور أحمد النقيب ومحمود حلمى حسين ·

واصدرت المحكمة ستة أحكام بالاعدام نفذ منها أربعة على الجواسيس وعدل واحد منها الى المؤبد على ابراهيم عبد الهادى ومتهم آخر سمه أحمد على عوض ·

كانت محكمة الثورة تنعقد تحت لافتة كتبت عليها الآية (واقتلوهم حيث ثقفتموهم) وتعقد جلسات سرية لا يحضرها الا اعضاؤها والمتهم ورئيس مكتب الادعاء ·

استمرت محكمة الثورة فى جلساتها من أول أكتوبر ١٩٥٣ الى ان انتهت فى ابريل ١٩٥٤ ··· وخلال هذه الفترة وقعت أحداث هامة ·

الصدام مع الاخوان المسلمين

وفى صدام بين حركة الجيش وجماعة الاخوان المسلمين التى دار فى صفوفها خلاف حول قضيتين هما مدى التعاون مع مجلس الثورة ، وبقاء النظام والجهاز السرى ·

وجذب مجلس الثورة الجناح الذى يؤيد التعاون مع حركة الجيش ، ويعارض بقاء النظام والجهاز السرى ··· ولكنه لم يكن يشكل اغلبية مؤثرة ·

وظهر الاخوان فى صورة المؤيدين لمحمد نجيب الذى كانت الخلافات قد بدأت تدب بينه وبين زملائه أعضاء المجلس ·

ووصل الأمر غايته يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ عند الاحتفال بذكرى شهداء القناة فى الجامعة ·· وحضور الطلبة الأخوان مع زعيم جماعة (فدائيان اسلام) الايرانى نواب صفوى الذى أحاطته صحف أخبار اليوم

وقتها بهالة ضخمة من الدعاية ··· وحدث اشـتباك بينهم وبين الطلبة الآخرين استخدم فيه الأخوان بعض الأسلحة الى جانب العصى ·

وجد مجلس الثورة نفسه مواجها لموقف يحتاج الى حزم حتى لا تفلت الأمور من أيديهم خاصـة وان الاخوان المسلمين كانوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل فى الساحة ··· والخلاف مع نجيب أصبح فى الشارع حديث المجتمع ·

أصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ قرارا بحل جماعة الأخوان المسلمين بعد سنة كاملة من حل الأحزاب السياسية ··· ولم يوافق محمد نجيب داخل المجلس على قرار الحل ·

لم تكن الخطوات الادارية أو السياسية التى اتخذت قد انهت حياة الاقطاع أو الأحزاب أو الشـيوعيين أو الأخوان ··· ولم تكن قد حولت ضباط الجيش الى فئة من المطيعين المستسلمين ·

كل هذه الفئات كانت قد انحنت للعاصفة ، تنتظر الفرصة المناسبة للنهوض مرة أخرى ··· ودخلت الأمور دائرة الحرج عندما قدم محمد نجيب استقالته معتمدا على شعبيته دون ان يكون مرتبطا بأى تنظيم داخل الجيش ·

وأعلن مجلس الثورة صباح ٢٥ فبراير قبول استقالة محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها وتعيين جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ·

وكان لهذا القرار نتـائج مضادة اذ اجتمع ضباط سـلاح الفرسان وقرروا ضرورة عودة نجيب ··· وقامت المظاهرات فى شوارع القاهرة والاسكندرية والخرطوم تهتف بحياة نجيب ·· ورفض ضباط الاسكندرية الموافقة على استقالته ·

ولم يجد مجلس الثورة بدا من اذاعة بيان بعودته يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٢ ·· واحتشدت الجماهير لتحيته فى ميدان عابدين ووقف الى جانبه فى الشرفة عبد القادر عودة أحد زعماء الأخوان المسلمين ·

وفى اليوم التالى ظهرت الصحف وفيها أخبار القبض على ١١٨ شخصا منهم عبد القادر عودة وأحمد حسين ، كما تقرر ايقاف الدراسة فى الجامعات الثلاث الى نهاية الاسبوع حيث كانت المظاهرات قد اجتاحتها أيضا ·

استمرت حركة الاعتقالات من مختلف الاتجاهات السياسية يوم ٣ مارس ··· اعتقل ٤٥ من الأخوان ، ٢٠ من الحزب الاشـــتراكى ، ٥ وفديين ، ٤ شيوعيين وصدر قرار باستمرار اغلاق الجامعة لمدة أسبوع آخـــر ·

طالب محمد نجيب باطلاق سراح المعتقلين ، وتحقيق النيابة مع المسئولين عن المظاهرات وصرح فى مؤتمر صحفى حضره عدد كبير من مندوبى وكالات الأنباء والصحفيين الأجانب الذين توافدوا على مصر بعد الأحداث الأخيرة قائلا (اننى لا ارضى ان أكون رئيسا للجمهورية فى بلد غير ديموقراطي ٠٠ وغير برلمانى) ٠

توتر الوضع وأصبحت الديموقراطية هى محور الصراع ٠٠ وبدت الأمور كما لو ان محمد نجيب هو نصير الديموقراطية وان بقية المجلس أعداء لها ٠٠٠ ولذا اجتمع المجلس يوم ٥ مارس واتخذ قرارات أعلنها جمال عبد الناصر تقضى باتخاذ اجراءات فورية لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بطريقة الاقتراع العام المباشر على ان تجتمع خلال يوليو ١٩٥٤ لمناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره ، والقيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذى يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره ، الجمعية التأسيسية ٠

وقرر المجلس أيضا الغاء الرقابة على الصحف والغاء الأحكام العرفية قبل اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية على ان يكون لمجلس الثورة سلطة السيادة لحين اجتماعها كما ان تنظيم الأحزاب سيكون متوقفا على الدستور الجديد ٠

وصرح جمال عبد الناصر قائلا (سأنسى كل ما أصابني ٠٠ وسأنظر فى بناء مصر على أسس ديموقراطية صحيحة) ٠٠٠ وسادت مصر روح جديدة بعد رفع الرقابة عن الصحف ٠٠٠ وبدت خطة مجلس الثورة وكأنها الاستقالة والتقدم للانتخابات كحزب من الأحزاب ٠

وطلب جمال عبد الناصر من ابراهيم الطحاوى سكرتير مساعد هيئة التحرير الاتصال بالسياسيين الثمانية الذين سبق له الاتصال بهم عند تكوين الهيئة وابدوا استعدادهم الكامل للتعاون ومنهم الدكتور محمد صلاح الدين عضو الهيئة الوفدية ووزير الخارجية السابق ، وفكرى اباظة ، واللواء محمد فتوح النائب الوفدى السابق ولكن فوجىء الطحاوى بأنهم جميعا قد تراجعوا عن موقفهم وقرروا العودة لاحزابهم القديمة ٠

وينطبق على ما جاء فى مذكرات سليمان حافظ التى كتب فيها :

(كان يتعين علينا ان نحسب حساب الوفد فى الانتخابات المقبلة بحكم انه أكبر الأحزاب القديمة وأكثرها نظاما ، ومن ثم كنت وجمال عبد الناصر متفقين على الا نكتفى بتقليم أظافره بأن نجرده من العناصر الطيبة التى كانت منتمية اليه لتنتظمها جبهتنا ، بل يجب أن يأتلف تحت علمها جميع خصومه من رجال الأحزاب الأخرى والمستقلين ، ونظرا لضيق

الوقت رأينا أن نسلك اليهم طريق زعمائهم ومن أجل هذا نشطت للاتصال بهؤلاء الزعماء وعملت على رفع الحجز عن بعضهم) ٠

هكذا كانت المعركة الأساسية تدور حول الديموقراطية ٠٠٠ واستمر الوفد هو الخصم العنيد الذى تكاتف سليمان حافظ مع رجال احزاب الاقلية وبعض المستقلين على محاولة تحطيمه ٠٠٠ وثبت ان هيئة التحرير لم تنجح فى أداء دورها لحزب جماهيرى مؤثر رغم خلو الساحة لها وذلك لاعتمادها على مجموعة من الضباط ليست لهم خبرة سياسية وكل اعتمادهم قائم على النفوذ والسلطة الادارية ٠

كانت مصر تموج بمختلف الاتجاهات والتيارات السياسـية التى ظهرت الى السطح نتيجة الحرية التى منحتها قرارات ٥ مارس ٠

كان محمد نجيب يطالب بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ، ويطالب باجراء استفتاء شـعبى عام على النظـام الجمهورى وتعيينه رئيسـا للجمهورية ٠٠٠ لأنه عين كمـا ذكرنا دون استفتاء شعبى عام ٠٠٠ وهو بذلك يريد تحصين نفسه بموقف ديموقراطى ٠

ويواصل تصريحـاته عن الديموقراطيـة قائلا (لن نتراجع عما استهدفنـاه من عـودة الحيـاة النيـابية ٠٠٠ ولماذا نخاف منها وما ثرنا الا لاعادتها خالية من الشوائب) ٠

وكان يوسف صديق عضو مجلس الثورة الشرعى الذى قدم استقالته فى يناير ١٩٥٣ مع صدور قرارات بالغاء الدستور وحل الأحزاب قد نشر رسالة فى صحيفة (المصرى) اقترح فيها وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان والاشتراكيين والشيوعيين ، برئاسة الدكتور وحيد رأفت لاجراء انتخابات للبرلمان الجديد ٠٠٠ وكانت هذه هى المرة الأولى التى يطرح فيها علنا اشتراك الشيوعيين فى الحكم ضمن جبهة وطنية ديموقراطية ٠

وكان يوسـف صـديق فى ذلك الوقت ما زال محدد الاقامة فى بنى سويف ٠

وظهر الوفد مرة أخرى عنـدما أعلن رأيه فى الموقف الحاضر وهو يتلخص فى (التمسك بالنظام الجمهورى والاصلاح الزراعى والمطالبة بعودة الحياة النيابية فورا حتى تستقر الأوضاع) ٠

الديموقراطيـــة وازمة مارس

أصبحت قضـــية الديموقراطية هى الموضوع الرئيسى المطروح على مائدة أعضاء مجلس قيادة الثورة ٠٠٠ وهى حديث المجتمع ٠٠٠ ومحور نشاط الأحزاب والقوى السياسية ٠٠٠ وهى فى نفس الوقت مصدر قلق كثير من الضباط الذين أسهموا بدور نشط فى حركة الجيش خلال السنتين الماضيتين ٠

وفى اجتماع يوم ٢٥ مارس واستمر خمس ساعات ، قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب ، وعدم تشكيل مجلس الثورة لأى حزب ، والغاء الحـرمان من الحقوق الســياسية ، وأن تنتخب الجمعيــة التأسيسية انتخابا مباشرا دون تعيين أى فرد ٠٠٠٠ ويكون لها سلطة البرلمان كاملة ، مع حل مجلس الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ وتسليم البلاد لممثلى الأمة باعتبار أن الثورة قد انتهت ، على أن تنتخب الجمعية التأسيسية بمجرد انعقادها رئيسا للجمهورية ٠

كانت هذه القرارات صدمة مفاجئة ٠٠٠ اذ بدت وكأنها انهاء للثورة وعودة للماضى مما مثل نكسة لآمال الجماهير٠٠٠كانت جنوحا مثيرا للنقيض يستهدف الاثارة ويدل على تدبير ما ٠

وما أن أعلنت القرارات حتى بدأ الافراج عن المعتقلين ، وفى مقدمتهم الاخوان المسلمين ومرشدهم حسن الهضيبى الذى توجه جمال عبد الناصر لزيارته فى منزله فى منتصف الليل فور الافراج عنه كما نشرت جريدة المصرى يوم ٢٥ مارس وقد كان هذا الاجتماع بعد الافراج عنهم ، صرح حسن الهضيبى بعده (ان الجماعة قائمة وانها أقوى مما كانت) وذلك قبل أن يصدر قرار الغاء حلها ٠

وحرص محمد نجيب على التأكد من الافراج عن كبار المعتقلين فاتصل بهم فى منازلهم فلم يجد أحدا قد أفرج عنه عدا الاخوان المسلمين ٠٠٠ أما مصطفى النحاس وأحمد حسين لم يفرج عنهما ٠

التقطت جريدة الاخبار تسجيلا دفعت به المباحث اليها عن اتصال محمد نجيب بمصطفى النحاس لسؤاله عن رفع تحديد الاقامة والاستفسار عن صحة زوجته ونشرت ذلك بالبنط العريض لتعمق الوهم بأن هنـاك اتصالات خفية بين محمد نجيب والنحاس ٠٠٠ الأمر الذى قد يثير ضباط الجيش ويبعدهم عنه ٠

المعركة تشتد حول الديموقراطية ٠٠٠ والفرصة المتاحة للنشر تدفع مختلف الآراء الى السطح ٠٠٠ ومجلس قيادة الثورة ما زال هو القــوة

الرئيسية المسيطرة على قوات الجيش والبوليس رغم ما يحيط من معارضة ومقاومة .

نقابة الصحفيين تطلب الغاء الأحكام العرفية فورا وتشكيل وزارة قومية ... ونقابة المحامين تعلن الاضراب ... والصحف تنشر ان مصطفى النحاس ورشاد مهنا وأحمد حسين لم يفرج عنهم بعد ... وهيئات التدريس وطلبة الجامعة يطالبون بعودة الحياة النيابية .

وفي الجانب المقابل كان سكرتير اتحاد عمال النقل (صاوى أحمد صاوى) ، قد اتصل بابراهيم الطحاوى سكرتير مساعد هيئة التحرير متخوفا من انتكاس مكسب العمال في منع الفصل التعسفي ... ويدبر الاثنان خطة لاعتصام متزايد تنتهى باضراب عام ... وضباط البوليس يعلنون (ان العودة الى الحياة النيابية مع وجود الاحتلال خدعة استعمارية) ... وقيادة الحرس الوطنى ومنظمات الشباب تنقل قواتها للقاهرة .

وكان موقف الاخوان المسلمين في هذه الفترة يمكن أن يعتبر عامل ترجيح لأحد الجانبين ... ولكنهم اختاروا موقفا يعتبر في مضمونه مضادا لعودة الأحزاب ، والديموقراطية الليبرالية ، حيث فشل الأخوان المسلمين سابقا قبل حركة الجيش في الوصول الى مقاعد مجلس النواب ، وأصدروا في صحف ٢٧ مارس بيانا جاء فيه :
(فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية أملنا الا يعود الفساد ادراجه مرة أخرى فاننا لن نسكت عن هذا الفساد ، بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نطلب تاليف أحزاب سياسية لسبب بسيط هو اننا ندعو المصريين جميعا بأن يسيروا وراءنا ويقتفوا اثرنا في قضية الاسلام) .

وهكذا وقف الاخوان المسلمون موقفا مضادا لعودة الحياة النيابية والأحزاب السياسية ، وهو موقف يتسق مع مواقفهم السابقة الرافضة للتعاون الديموقراطى مع القوى السياسية المختلفة في اطار جبهة وطنية ديموقراطية متحدة .

كانوا يفضلون الانفراد بالعمل وحدهم ... عسى أن يقنعوا الجماهير بعقيدتهم أو يفرضوا انفسهم بقوة التنظيم والتسليح ...

وقد جنح ببعضهم التصور الى انه يمكن لهم خلال نفوذهم على بعض أعضاء الحركة العسكرية أن يصلوا الى مركز السلطة ، خاصة انهم ظلوا القوة السياسية الشرعية الموجودة في الساحة السياسية الى جانب هيئة التحرير .

وكان مقصودا بعد صدام الاخوان مع الحركة العسكرية وصدور قرار حلهم في ١٤ يناير ١٩٥٤ ان يأخذوا جانب الحذر ، وان يرتضوا

الديموقراطية والحياة النيابية ، ولكن يبدو ان الصلح معهم وزيارة جمال عبد الناصر للهضيبى في منزله ، والغاء قرار حلهم قد أشعرهم بان موقفهم هذا هو الطريق الأقصر الى تثبيت كيانهم ، والتمييز عن بقية القوى السياسية الأخرى ، وترقب فرصة الانفراد بالسلطة عن غير الطريق الديموقراطى البرلمانى .

ولم تطل الحياة بقرارات ٥ ، ٢٥ مارس فقد نجح اعضاء مجلس قيادة الثورة بالتعاون مع اتحاد عمال النقل ، وتنظيمات هيئة التحرير ، ورجال الحرس الوطنى ومنظمات الشباب والعاملين فى مديرية التحرير ، ورجال الصف الثانى من الضباط الأحرار الى حدوث اضراب عام ، واطلاق مظاهرات تهتف ضد الأحزاب والبرلمان كما روينا تفصيلا فى كتاب (قصة ثورة ٢٣ يوليو — الجزء الأول « مصر والعسكريين ») .

وفى يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ اذاع مجلس قيادة الثورة بيانا يعلن فيه :

١ — ارجاء تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال .

٢ — يشكل فورا مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ، ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون .

ولكن هذا المجلس لم يشكل ... وعادت السلطة كاملة لاعضاء مجلس قيادة الثورة ، وثبتت اقدامهم ، واستقر نفوذهم ...

وصدرت عدة قرارات تحرم كل من تولى الوزارة فى الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكل من انتمى لاحزاب الوفد والسعديين والأحرار الدستوريين من الحقوق السياسية ، ومن تولى الوظائف العامة (يلاحظ استثناء حزب الكتلة الوفدية من احزاب الاقلية التى سبق ان تولت الحكم) .

وصدر قرار بحل مجلس نقابة الصحفيين ومجلس نقابة المحامين .

وتراجع مركز محمد نجيب ، فتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة يوم ٧ ابريل ١٩٥٤ وبقى محمد نجيب رئيسا للجمهورية بلا سلطة أو نفوذ .

وبدأت عدة اعتقالات ومحاكمات شملت الشيوعيين وبعض الضباط المنتمين للاخوان المسلمين ، الأمر الذى وضع يد مجلس قيادة الثورة على جانب من الجهاز السرى لهم .

ومضت الأمور فى حالة توتر شديد الى ان وقعت اتفاقية الجلاء يوم ٢٧ يوليو بالأحرف الأولى ويوم ١٩ أكتوبر توقيعا نهائيا ثم حدث الاعتداء على جمال عبد الناصر وهو يخطب فى ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر ، وهو

الحادث الذى أنتهى الى حل واعتقال ومحاكمة واعدام بعض الاخوان المسلمين ، وعزل وتحديد اقامة محمد نجيب .

واستقرت الأمور بعد ذلك الى جمال عبد الناصر حتى نهاية فترة الانتقال .

دستور ١٩٥٦

صدر دستور ١٩٥٦ لينهى فترة الانتقال ويبدأ صفحة جديدة فى حياة الديموقراطية وتمت الموافقة الشعبية على الدستور عن طريق الاستفتاء .

وأصبح الاستفتاء الشعبى العام أساسا لشرعية النظام السياسى فى مصر من الناحية الدستورية لأول مرة فى تاريخها الحديث .

واقترن الاستفتاء على الدستور بالاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية (جمال عبد الناصر) الأمر الذى (من شأنه ان يعلى شخص رئيس الجمهورية الى مصاف المبادىء الدستورية العامة ذات الاعتراف الاجماعى) ـ وكان عدد الناخبين ٥٥٥ر٤٩٤ر٥ وغير الموافقين ٥٢٦٧ والنسبة ٩ر٩٩ ٪ .

واذا كان دستور فبراير ١٩٥٢ المؤقت قد أدمج السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مجلس الوزراء ، فان دستور ١٩٥٦ قد اعتمد مبادىء أساسية جديدة لنظام الحكم فى مصر ، ذلك انه لم يصدر لفترة انتقالية محددة .

ووقفة مقارنة بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٥٦ تظهر لنا عمق التغيير الذى حدث فى نوع الديموقراطية ، والفروق بين دستور النظام الملكى ، ودستور النظام الجمهورى ... وتكشف المبادىء التى ذوت بعد ان أصابها الذبول ، والمبادىء التى انبعثت مع حركة الجيش .

صدر دستور ١٩٢٣ منحة من الملك ... بينما صدر دستور ١٩٥٦ بارادة شعبية سجلت فى الاستفتاء الذى تمت فيه الموافقة على الدستور فى شهر يونيو ، وسجلت أيضاً فى مقدمة الدستور التى نصت على انه صادر عن الشعب المصرى (الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ، بعد حركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج ، والسيطرة المستغلة من الداخل) .

انهى دستور ١٩٥٦ تشكيل مجلسين (نواب وشيوخ) واقتصر على

مجلس الأمة (الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية تبعا لنص المادة ٦٥) وجعل مدته خمس سنوات ، وعدد اعضائه ٣٥٠ عضوا •

واذا كان التعيين قد انتهى تماما بالغاء مجلس الشيوخ ، فانه اقتصر فقط على عشرة اعضاء يعينهم رئيس الجمهورية فى مجلس الأمة ••• ذلك انه بعد الغاء الأحزاب تبين أن فرصة النجاح أمام الاخوة الاقباط أصبحت محدودة بعد ان كانوا فى قيادات الأحزاب وخاصة الوفد يؤدون دورا بارزا ، ونذكر منهم ويصا واصف وسينوت حنا ومكرم عبيد الذى تولى سكرتارية الوفد وابراهيم فرج ••• ويلاحظ انه لم يكن هناك اقباط بين اعضاء مجلس قيادة الثورة أو بين الضباط الأحرار •• وهو أمر لا يدخل تحت باب الصدفة ، ولكنه أمر يدخل تحت باب الخنق غير الديموقراطى الذى كان متبعا فى اختيار المقبولين للكلية الحربية ••• اذ كانت نسبة الاقباط محدودة جدا لا تتجاوز ٣ ٪ من كل دفعة •

دستور ١٩٥٦ نقل مصر من دولة ملكية الى دولة جمهورية تنهج نهج النظام الرئاسى الذى يعطى لرئيس الجمهورية سلطات دستورية أكثر كثيرا مما توفر للملك ومن ذلك تولى السلطة التنفيذية وممارستها تبعا لمواد الدستور الذى نصت مادته ١٣١ على ان (يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها) كما نصت المادة ١٣٢ على أن لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها واعتراضه على مشروع قانون أقره مجلس الأمة ورده الى المجلس خلال ٣٠ يوما يقتضى موافقة ثلثى أعضاء المجلس ليصبح قانونا نافذا •

واعلن الدستور لرئيس الجمهورية حق اصدار قرارات تكون لها قوة القانون فيما بين دورات المجلس أو اثناء حله ، ويجب عرض هذه القرارات على المجلس لاقرارها خلال ١٥ يوما من انعقاده اذا كان قائما ، أو فى أول اجتماع له اذا كان محلولا وذلك تبعا لنص المادة ١٣٥ ، كما منح الدستور لرئيس الجمهورية بناء على تفويض من مجلس الأمة ان يصدر قرارات لها قوة القانون لموضوعات خاصة ومدد محدودة •

كما أعطى الدستور لرئيس الجمهورية سلطة حل مجلس الأمة — مادة ١١١ — وسلب الدستور الجديد حقا كان موجودا فى دستور ١٩٢٣ وهو سحب الثقة من الوزارة لاسقاطها ، واكتفى بأنه اذا قرر مجلس الأمة عدم الثقة بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة ولا يجوز طلب عدم الثقة بالوزير الا بعد استجواب موجه اليه ، ويكون الطلب كما نصت المادة ١١٣ بناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية أعضاء المجلس •

وجـود رئيس الجمهورية فى قمة السلطة التنفيذية أحاط الوزراء والوزارة بحماية لم توفرها لهم ديموقراطية الأحزاب الليبرالية ٠

واقترن دستو ١٩٥٦ عن دستور ١٩٢٣ تماما فيما نص عليه من تحديد الاطار السياسى للدولة وذلك حسب نص المادة ١٩٢ التى تقول :

(يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثـورة ولحشد الجهود لبنـاء الأمة بنـاء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصـادية ويتولى الاتحاد القومى الترشـيح لعضوية مجلس الأمة ، ويتعين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهـورية) ٠

سـقط بهذه المادة حق من الحقوق الجوهرية للشعب ، وانتهت امكانية تكوين الأحزاب ، واصبح الجميع خاضعين لسلطة الاتحاد القومى المنبعثة أساسا من رؤية وتفكير رئيس الجمهورية ٠

وفـكرة التنظيـم الواحـد التى بدأت مع هيئـة التحرير فى فبراير ١٩٥٣ ، وانتهت الى الاتحاد القومى الذى أصبح تشكيله نصا من نصوص الدستور ، تعنى فرضا اجباريا على المواطنين بأن ينضموا للاتحاد القومى اذا أرادوا الظهور فى مظهر التأييد للنظام أو أرادوا الحصول على حقوقهم الطبيعية اجتماعية واقتصادية أو سياسية ٠٠ رغم ما قد تطويه نفوسهم وصدورهم من معارضة للنظام ٠

ولا يقلل من هذا الأثر شىء ٠٠٠ فانه لا يستقيم القول بان ممارسة الديموقراطية ممكنة فى اطار التنظيم الواحد ٠٠٠ اذا كان هذا التنظيم قائما على أساس السلطة الادارية أولا ، دون ان يكون تذويب الفروق بين الطبقات ، وكسر القيود التى تكبل العمـال والفلاحين هدفا رئيسـيا من أهـدافه ٠

طالما الطبقات موجودة وقائمة ، فان الأحزاب والتنظيمات السياسية هى الاسلوب السليم للتعبير عنها ديموقراطيا ٠٠٠ وطالما النظام الرأسمالى ظل قائما لم يتغير فالحرية الاقتصادية التى يمنحها تفرض ان تكون هناك حرية سياسية ليبرالية أيضا ٠

ودستور ١٩٥٦ صدر فى وقت كانت حركة الجيش قد حققت فيه انجازات اجتماعية جذبت اليها نسبيا الطبقات العاملة مثل الاصـلاح الزراعى ومنع الفصل التعسفى ٠

ولكنها لم تكن وجهت ضربات حاسمة للطبقات الرجعية اذا استثنينا الطبقة شبه الاقطاعية التى كانت مسيطرة فعلا على معظم قيادات الأحزاب التى شاركت فى الحكم قبل الثورة بما فيها الوفد ٠

كانت المنافسة الحرة هى الطابع الرئيسى للنظام ، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية من هموم النظام الى الحد الذى جعلهم يرفعون نسبة رأس المال الأجنبى الى ٥١ ٪ بعد ان كان ٤٩ ٪ قبل حركة الجيش ، والاتحاد القومى يضم - كل - المواطنين ٠

صدر الدستور فى وقت كانت قوات الاحتلال ما زالت تعسكر فى منطقة القناة على قيد شهور من الجلاء ٠٠٠ ولذا كان منطق التعاون الشعبى من أجل القضية الوطنية هو المنطق السائد ٠٠٠ وليس منطق الفرز الاجتماعى للطبقات الغنية المستغلة والطبقات الفقيرة المحرومة ٠

اسفر دستور ١٩٥٦ عن مبدأ تركيز السلطة فى يد رئيس الجمهورية حرصا من قائد الحركة العسكرية على تحاشى الحركات المضادة المتكررة التى تعرض لها خلال السنوات الأربع السابقة والتى تمثلت فى أكثر من محاولة انقلابية لضباط الجيش اجهضت قبل ان تصبح انقلابا ناجحا ، فى معارضة الأحزاب والقوى السياسية للخطوات والاجراءات التى اتخذت لقهر الديموقراطية عن طريق الغاء الدستور وحل الأحزاب وتجمعهم فى (جبهة وطنية ديموقراطية) كادت تهدد خلال أزمة مارس ١٩٥٤ كيان حركة الجيش كلها ٠

كانت عيون مجلس قيادة الثورة دائما على محاولات الانقلاب العسكرية ، وعلى حركة التجمعات الشعبية ٠٠٠ وفى أذهانهم انقلابات سوريا المتكررة ، ومظاهرات الشعب المعادية عند استقالة محمد نجيب ، واكتشاف أسرار الجهاز السرى للاخوان المسلمين ٠

ولذا ضحى دستور ١٩٥٦ بمبدأ توزيع السلطة بين مؤسسات متميزة ذات وظائف ومسئوليات واختصاصات واضحة ٠٠٠ وانجرف الى مبدأ تركيز السلطة فى خدمة الطبقة الجديدة التى وثبت الى السلطة ، مضحيا فى ذلك بما أنجزه دستور ١٩٢٣ من تقدم وما توفر له من ايجابيات كان يمكن دعمها وتنميتها ٠

خطوة الى الخلف

والقول بأن حركة الجيش فى حرصها على تقديم مكاسب اجتماعية للطبقات الشعبية كانت أمام اختيار لا بديل له ٠٠٠ هو التضحية بالديموقراطية السياسية من أجل الديموقراطية الاجتماعية ٠٠٠ هو قول مردود يحتاج الى توضيح ٠

ليس شرطا ان يكون ثمن التقدم الاجتماعى هو التضحية

بالديموقراطية السياسية واهدار تراث الحضارة الانسانية التى تبلورت فى الديموقراطية الليبرالية التى افرزها النظام الرأسمالى ·

كل تقدم اجتماعى يمكن ان ينهض على المكاسب والحقوق الانسانية والديموقراطية التى حصــلت عليها الجماهير فى النظام الرأســمالى رغم تاريخه القبيح فى استغلال الطبقة العاملة ، واستعباد شعوب المستعمرات ، واستنزاف خيرات أرضــها ·

السلبيات تهمل وتحارب بالفــكر والنفوذ ··· والايجابيات تبنى بالفكر والنفوذ أيضا وهذا هو المنهج العلمى لاستيعاب الحضارة الانسانية ومواصلة تطورها ·

ودستور ١٩٥٦ لم يصدر مع تطور اجتماعى واضح ··· ولم يكن هذا العام من نقط التحول التاريخية فى المسار الاجتماعى لثورة يوليو ··· ولذا لا يصدق القول انه قد تمت التضحية بالديموقراطية السياسية من أجل الديموقراطية الاجتماعية حيث كانت الاشتراكية ما زالت كلمة تتردد بلا مفهوم علمى ، تقترن وقتها بالديموقراطية التعاونية ·

والاتحاد القومى لم يكن تنظيما ديموقراطيا ··· ولم يكن متاحا فى صفوفه حرية التعبير وانما هو فى مضمونه كان وسيلة لاقامة تنظيم شعبى تسيطر فيه السلطة التنفيذية ·

ولذا اختلط وتشابك العمل السياسى بالنظام والاسلوب الادارى ··· وتمت التضحية بالديموقراطية الليبرالية ··· ولم تنهض محلها ديموقراطية شعبية أو ديموقراطية اشتراكية ··· وان كانت قد ظهرت تباشير عدالة اجتماعية ··· فقد خفضت قيمة تأمين الترشيح من ١٥٠ جنيها الى ٥٠ جنيها ، فى قانون الانتخاب الذى صدر فى ٣ مارس ١٩٥٦ وهو ما يعتبر خطوة لتوسيع دائرة الترشيح أمام المواطنين من البراجوازية الصغيرة ··· واعطيت المرأة حق الانتخاب لأول مرة فى تاريخ مصر ··· وخفض ســن الناخب الى ١٨ ســنة بعد ان كان ٢١ سنة لمجلس النواب ، ٢٥ ســنة لمجلس الشيوخ كما منحت القوات المسلحة حق الانتخاب أيضا ·

هكذا كان دستور ١٩٥٦ من الناحية النظرية خطوة الى الخلف فى طريق الديموقراطية حيث ركز السلطات فى يد رئيس الجمهورية ، وربط بين الدســتور والتنظيم السياسى (الاتحاد القومى) الذى جعل له حق الموافقة على قبول الترشيح ، وانهى الخط المميز بين السلطات التشريعية والتنفيذية ، وهو ما كان يعتبر ميزة مقترنة بالتطبيق الديموقراطى الليبرالى فى النظام الرأسمالى ··· وفى عام ١٩٥٦ لم تكن مصر قد تجاوزت حدود النظام الرأسمالى ، الذى يوفر مع الحرية الاقتصادية المطلقة حرية سياسية أيضــا ·

ولذا ضـاعت من ثورة يوليو فرصـة تحقيق أحد أهدافها الستة (الديموقراطية) عن طريق دستور يوفر الحريات السياسية والضمانات الضرورية لتعبير المواطن عن رأيه ، واختيار موقعه السياسى ٠

ولا يجوز ان يتصور البعض ان فى هذا دعوة للرجوع الى ما كانت عليه الحال قبل الثورة ٠٠ فان ما حدث حتى ذلك الوقت كان كافيا لعزل العناصر السياسية الرجعية عن طريق تشريعات يمـكن ان تحرمهـا من ممارسة العمل السياسى اذا كانت قد ارتكبت خطأ ، أو شاركت بالموافقة على بعض اخطاء وانحرافات الماضى التعيس ٠

كان يمكن لثورة يوليو وهى تتيح لابناء طبقتها فرصة الاستيلاء على السلطة ان تحقق ذلك عن طريق « التفاعل الديموقراطى » ٠٠٠ ولكن نظرا لأن الثورة قد انبثقت من الطليعة المسلحة ، فقد ظل الجيش يمارس سلطته بعيدا عن الطبقات ولم يكن من طبيعة الأمور ان يخوض تجربة ديموقراطية فى وقت كان يستشعر فيه العجز عن قيادة الجماهير قيادة منظمة عن طريق هيئة التحرير أو الاتحاد القومى ٠

ولكن ٠٠٠ ماذا عن تجربة تطبيق هذا الدستور ؟

(١٠)

الديموقراطية ··· والتحــول نحو الاشــتراكية

(الجمهــورية العــربية المتحـــدة دولة ديموقراطية تقوم على تحالف قوى الشــعب العامــــل) ·

دســـتور ١٩٦٤ المؤقت

* الوحدة ألغت الأحزاب فى سوريا ··
* تجربة ديموقراطية ··· فى فنجان ··
* لماذا صدرت الدساتير (مؤقتة) وليست (دائمة) ؟؟
* عبد الناصر يعترض على ترشيحه بالاجماع رئيسا للجمهورية ·
* الدوافع التى كانت وراء رفع نســـبة العمال الفلاحين الى ٥٠ ٪فى مجلس الأمــة ··

ما بين صدور دستور ١٩٥٦ واستفتاء الشعب عليه في شهر يونيو ٠٠ وما بين الانتخابات التي تمت تطبيقا له في عام ١٩٥٧ ، حدثت في مصر أحداث جليلة ، أضافت الى رصيد جمال عبد الناصر الوطني مزيدا من التقدير في مصر والخارج ٠

تم جلاء الجنود البريطانيين عن منطقة القناة يوم ٢٨ يونيو ٠٠٠ وأعلن جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ٠٠٠ ووقع العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي) المشترك على مصر يوم ٢٩ أكتوبر ، وأعلن وقف اطلاق النار في منتصف ليلة ٦ /٧ نوفمبر بعد ساعات من وصول الانذار السوفيتي الى لندن وباريس ٠٠٠ ثم تم الانسحاب الثاني للقوات البريطانية والفرنسية يوم ٢٣ ديسمبر وتحررت أرض مصر من الاسرائيليين كذلك في مارس ١٩٥٧ ، وتم تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ٠

تمت الانتخابات بعد هذه الأحداث التي جعلت من جمال عبد الناصر زعيما للأمة العربية ، وبطلا مرموقا من أبطال العالم الثالث ودول التحرير الوطني ٠

ولم تكن هناك مشكلة محتملة يمكن أن تعوق نجاح الذين ترشحهم الثورة ممثلة في جهازها التنظيمي (الاتحاد القومي) ٠٠ ولم يكن الاحتمال الذي عبر عنه جمال عبد الناصر بعد ذلك في محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ عندما قال (في ٢٣ يوليو قررنا اقامة انتخابات في فبراير ٥٣ وبعدين وجدنا لما جينا نبحث الاصلاح الزراعي اننا حنسلم البرلمان للاقطاعيين اللي هما رافضين الاصلاح الزراعي لأنهم هما اللي حينجحوا في البرلمان ، فغيرنا المفهوم وأعلنا فترة انتقال مدتها ٣ سنوات وعملنا دستور ١٩٥٦ ٠٠٠ كان يوم ٢٣ يوليو لنا مفهوم ٠٠ والنهارده لنا مفهوم يختلف كلية عن مفهومنا يوم ٢٣ يوليو ، ولكن هذا التغيير كان نتيجة التطبيق والممارسة) ٠٠٠ أقول لم يكن هذا الاحتمال قائما بشكل جاد في انتخابات ١٩٥٧ ، وخاصة بعد عمليات العزل السياسي من جهة ، والانتصارات الوطنية التي حققتها الثورة من جهة أخرى ٠

ومع ذلك فان الاتحاد القومي قد سيطر على عملية الترشيح سيطرة

تامة وخضعت الترشيحات لرؤية الأجهزة الادارية وأجهزة الأمن ، تخوفا وتحاشيا من ظهور أية معارضة أو مقارنة غير منتظرة ·

اعترض الاتحاد القومي على ترشيح ١١٨٨ من ٢٥٠٨ ، وأعلنت ٤٣ دائرة على أشخاص محددين ، ومنها على سبيل المثال دائرة (نكلا العنب) التى شطب حق الترشيح فيها لتسعة منهم كاتب هذه السطور ، وأغلقت على مرشح واحد هو فتحى الشرقاوى المحامى ··· وكان هذا دليلا على أن عملية الاختيار كانت تتم بأسلوب شخصى ، وانه رغم دخول ٥٩ ضابطا من الشرطة والبوليس الى المجلس بايحاء من السلطة ، الا أن المسألة لم تكن هى ادخال الضباط للمجلس وانما ادخال الضباط الموالين والسائرين فى ركب السلطة تجنبا للمعارضة ·

بعد هذا القيد ··· وتطبيق حق الاعتراض ·· لم تكن هناك فرصة لدخول مرشحين منتمين الى الأحزاب السابقة ، أو الاخوان المسلمين أو الشيوعيين ··· وأصبحت فرصة تسرب عناصر معارضة محدودة جدا ·

تمت عملية الانتخابات ذاتها فى حرية حقيقية ، يؤكدها سقوط والد كمال الدين حسين فى القليوبية ، وشقيق زوجة زكريا محيى الدين فى الشرقية ·

واضفى مجلس الأمة شرعية ديموقراطية على نظام الحكم ، ولكن ظل فى واقعه تحت قبضة السلطة العسكرية التى تركزت قيادتها فى يد جمال عبد الناصر ، وخاصة بعد حل مجلس قيادة الثورة عقب فترة الانتقال : وانتشار أعضاء المجلس والضباط الأحرار فى مراكز قيادية مسئولة فى أجهزة الدولة والأمن والتنظيم السياسى والهيئة التشريعية ·

ومع هذا التكوين شبه المرسوم لمجلس الأمة الأول بعد الثورة ، الذى رأسه عبد اللطيف البغدادى ، وكان أنور السادات وكيلا له ، ظهرت اتجاهات نقدية تبلورت فى تيار من المعارضة الفردية غير المتماسكة ·

وعلى سبيل المثال قدم الصاغ محمد أبو الفضل الجيزاوى نائب الجيزة سؤالا الى زكريا محيى الدين عن عدد المعتقلين الشيوعيين داخل المعتقلات وعن أسباب اعتقالهم ··· وكان هذا جديدا فى حياة المجلس ، وفى حياة الثورة اذ لم يكن مسموحا بمثل هذه المعارضة المحمية فى ظل الدستور ·

ووصل الأمر الى غايته عندما تقدم نفس النائب الى رئيس المجلس يطلب انشاء معارضة داخل مجلس الأمة ··· وكان رد الفعل هو فصل ستة نواب من عضوية الاتحاد القومى مع استمرار عضويتهم فى المجلس ، فابتعدوا بذلك عن فرصة الاتصال بالجماهير ؛ ويخشاهم النواب ·

كان المجلس تجربة جديدة فى حياة الثورة قائمة على أساس دستور ١٩٥٦ ٠ ولكن التجربة لم تدم طويلا ، فقد لحقتها الوحدة بين مصر وسوريا فى الجمهورية العربية المتحدة التى أعلنت فى فبراير ١٩٥٨ ٠

استفتى على الدستور فى يونيو ١٩٥٦ وتوقف العمل به فى فبراير ١٩٥٨ ٠ ومجلس الأمة الذى تكون نتيجة للدستور لم يكتمـل عاما من حياته ، فقد لحقه الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الذى صدر بقرار جمهورى فى مارس ١٩٥٨ ٠

وصدور الدستور (مؤقتا) دليل على عدم اسـتقرار الأوضـاع السياسية بما يجعل الدستور (دائما) ٠٠٠ أو دليل توقع حادث تغيرات سياسية تحتاج الى التعديلات الدستورية التى تتفق معها ٠٠ خاصة وان الوحدة كانت تجربة جديدة تحمل معها توقعات محتملة ٠

صدر دستور ١٩٥٨ (المؤقت) بقرار من رئيس الجمهورية بعد أن تم الاستفتاء على مبدأ الوحدة بين البلدين ، وعلى شخص رئيس الجمهورية ٠

كان هذا هو الاستفتاء الثانى خلال عامين على الدستور وعلى شخص رئيس الجمهورية ، فكان ذلك تأكيدا لزعامة جمال عبد الناصر ، رغـم دخوله الحلبة بلا منافس تبعا لنص الدستور ٠٠٠ اذ حصل على نسـبة تزيد عن ٩٨٪ من أصوات الناخبين ٠

وصـار عبد الناصر بهذا الدستور صـاحب حق كبير على الهيئة التشريعية ٠٠ اذ نص الدستور صراحة فى المادة ١٣ على الآتى :

(يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، يحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من أعضـاء مجلس النواب السـورى ، ومجلس الأمـة المصرى) ٠

تحديد عدد نواب المجلس ٠٠ بل واختيار أسمائهم أصبح حقا من حقوق رئيس الجمهورية ، منحه له الشعب بوساطة استفتاء عام ٠

كان هذا بالتأكيد دليل ثقة مطلقة فى شخصية الزعيم ٠٠٠ وهو أمر قد لا يختلف معه الا قلة ضئيلة خلال هذه الفترة من فترات المد الوطنى الصاعد ٠٠٠ ولكنه كان فى نفس الوقت تمهيدا لخلق زعامة فردية مطلقة تستند الى هذه الثقة الشعبية الهائلة الممتدة من حلب الى أسوان ٠

والزعامة الفردية المطلقة التى يصبح لها حق اختيار أعضاء مجلس الأمة يصعب عليها أن تتنزه عن الرؤية الشخصية والدوافع الذاتية من

الأمر الذى يساعد بل ويحتم خلق (أوتوقراطية) حاكمة ، تذيل معها المؤسسات والروح الديموقراطية ٠

المذهل أن جمال عبد الناصر كان فى قمة زعامته وتالقه خلال هذه الفترة وانه كان يمكن أن يستند الى حكم ديموقراطى أصيل لا يتعرض فيه لخطر السقوط أو المنافسة ٠٠٠ ولكنه أرتضى الطريق السهل وهو الاعتماد على الضـبـاط الذين أحاطوا به فى معظم الأجهزة التنفيذية والسياسـيـة والتشريعية ٠٠ ولم يكونوا من الضباط العاديين غالبا ٠٠٠ بل كانوا من ضباط المخابرات الذين يعتمدون على التقارير والعمليات السرية ، بعيدا عن تشرب الديموقراطية أو التفاعل مع الجماهير ٠

خطـوة اخـرى للخـلف

كان هذا الدسـتور المؤقت للوحدة خطوة أخرى للخلف فى طريق الديموقراطية فقد نصت المادة ٧٢ منه على الآتى :

(يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية وحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية) ٠

وكان هذا يعنى نهاية الحياة الحزبية فى سوريا ان انتهت فى مصر مع مطلع عام ١٩٥٣ ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ ويقضى بحل الأحزاب والهيئات السياسية القائمة فى الاقليم السـورى ويحظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة ٠٠ وجاء فى المادة الثانية للقرار الجمهورى حظر على أعضاء الأحزاب والهيئات السياسية المنحلـة والمنتمية اليها القيام بأى نشاط حزبى على أية صورة كانت ، كما يحظر تقديم أية مساعدة لهؤلاء الأشخاص فى سبيل قيامهم بالنشاط الحزبى على أن تؤول أموال هذه الأحزاب والهيئات السياسية المنحلة الى الاتحاد القـومى ٠

لم يصدر جمال عبد الناصر قرارا جمهوريا سريعا بتشكيل مجلس الأمة لدول الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) ٠٠٠ ترك الدولة بلا مجلس أمة حتى صدر قرار جمهورى بتشكيل مجلس الأمة فى فبراير ١٩٦٠ أى بعد سنتين كاملتين من اتمام الوحدة ظلت فيهما الحياة النيابية غائبة ٠

تشكل المجلس بالاختيار من ٤٠٠ عضو مصرى ، ٢٠٠ سـورى ، وانتخب أنور السادات رئيسا له بعد تعيين عبد اللطيف البغدادى نائبا

لرئيس الجمهورية مع ثلاثة نواب آخرين هم عبد الحكيم عامر وأكرم الحوراني وصبري العسلي ٠

ويلاحظ أن هذا المجلس لم يتكون الا بعد استقالة وزراء حزب البعث في ديسمبر ١٩٥٩ ، وكان له وكيل مصري محمد فؤاد جلال ووكيل سوري راتب الحسامي ٠

وهنا يجب الاشارة الى ان عبد الناصر قد اعترف بعد ذلك بان حل الأحزاب الوطنية كان خطأ سياسيا ٠٠٠ وانه في هذه الفترة التي أبعد فيها حزب البعث عن الحكم ، وحدث خلاف بينه وبين عبد الكريم قاسم في العراق قام بحملة اعتقالات واسعة ضد الشيوعيين في مصر وسوريا بدأت مع مطلع عام ١٩٥٩ ، وامتدت حوالي خمس سنوات واستشهد فيها ضحية للقسوة والتعذيب عدد من خيرة المناضلين ومنهم الزميل الصديق شهدى عطية الشافعي الذي أهدى اليه جهد هذا البحث باعتباره شهيدا من شهداء الديموقراطية ٠

لم تكن هناك معركة انتخابية قد سبقت تشكيل هذا المجلس (المعين) ٠ وآخر معركة انتخابية كان قد مضى عليها ثلاثة أعوام ٠٠٠ وتمت في حدود مصر وحدها ٠٠٠ ولذا لم تبرز في حياة هذا المجلس تيارات واضحة ، فقد كانت الوحدة ما تزال في حدود التجربة التي بدأت معتمدة على ارادة الشعبين وحماستهما ٠٠ ثم أخذت تنحسر موجة الحماس لها ، ويتقلص تأييدها نتيجة أخطاء ادارية وذيلة تعرضت لها تفصيلا في كتاب (عبد الناصر والعرب ــ الجزء الثالث من قصة ثورة ٢٣ يوليو) ٠

وانتهت تجربة الوحدة الى انفصال سوريا بعد انقلاب عسكري في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ في عطلة مجلس الأمة الذي انفض تأسيسا على ذلك ٠

ديمــوقراطية ٠٠ في فنجــان

كان الانفصال نكسة معنوية شديدة لطموح جمال عبد الناصر وأمله في تحقيق الوحدة العربية ٠

وعندما ضاعت سوريا التي افتتن بها لما لقيه من حب شعبها ، انكب على مصر يواصل تجربته في تطبيق الاشتراكية ، ويحاول التعرف على مكان الضعف خلال مناقشة حرة مفتوحة ، وشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي عقدت اجتماعها الأول في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ بعد شهرين تقريبا من الانفصال ٠

وتميزت اجتماعات هذه اللجنة بالحرية المطلقة والمناقشة واذاعة

الجلسات على الهواء مباشرة ، وظهور عناصر محدودة قادرة على تبادل الآراء واثارة الأفكار ، الى جانب أغلبية صامتة عاجزة ٠٠٠ واللجنة شكلت من ٢٦٠ عضوا ٠

كان جديدا في حياة الثورة ان تنطلق الآراء بالنقد المغلف حينـــا والصريح أحيانا ، وكان هذا دليلا على ان صدمة النكسة قد فرضت فتح المجال امام مرحلة النقد والنقد الذاتى ٠

ولعل أهم ما أثير في اللجنة كان الحوار بين جمال عبد الناصر والكاتب خالد محمد خالد الذى رفع شعار الديموقراطية مطالبا بعودة الأحزاب ، مستندا الى قول ماوتسى تونغ (دع مائة زهرة تتفتح) والى الآن فى الصين أحزاب أخرى الى جانب الحزب الشيوعى الصينى ٠

ولكن جمال عبد الناصر أخذ يفسر موقفه من الذين كانوا خـلال المناقشة خلف قضبان السجون والمعتقلات بأوامر ادارية غير قانونية أنهكت كل قواعد الديموقراطية وحقوق الانسان ٠

الشيوعيون والاخوان المسلمون كانوا خلال هذه الفترة يعيشون فى المعتقلات بينما كان قد أفرج عن رجال الأحزاب القديمة جميعا ٠

ولذا كانت المناقشة المفتوحة التى حدثت فى هذه اللجنة التحضيرية (ديموقراطية ٠٠ فى فنجان) لم تتجاوز حدود التعرف على الرأى خلال ١٨ جلسة انتهت فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ٠

ولكن هذه الجلســات أثمــرت مع ذلك (المؤتمر الوطنى للقــوى الشعبية) الذى عقدت جلسته الأولى يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ وأسفر عن صـدور (الميثاق) أول وثيقة مكتوبة فى تاريخ الثورة بعد عشر سنوات من قيامها ٠

وقد تميزت جلسات المؤتمر أيضا بظهور آراء متعددة مختلفة تمثل اتجاهات تقدمية وأخرى محافظة ورجعية ٠٠ ولا غرابة فى ذلك فقد تشكل المؤتمر خلال الاتحاد القومى الأب الشرعى للانفصال ٠

الاعلان الدســتورى ٠٠٠ بعد الانفصــال

وصدر بعد الميثاق اعلان دســتورى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ ينظم السلطات العليا فى الدولة ، ويشكل مجلسا للرئاسة كخطوة نحو (القيادة الجماعية) بعد حل مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٦ ٠٠٠ ولكن هذا الاعلان الدستورى احتفظ لرئيس الجمهورية مع هذا التغيير بكل سلطته الفردية ، فهو الذى يرشح ويعفى رئيس المجلس التنفيذى والوزراء والمجلس هو

الذى يوافق ٠٠٠ والقرار يصدر منه شخصيا ٠٠ كما أنه لا يضاف عضو ولا يعفى من مجلس الرئاسة الا بعد موافقة رئيس الجمهورية ٠

لم تهتز سلطات رئيس الجمهورية المطلقة بهذا الاعلان الدستورى الذى غير التنظيم العام لسلطات الدولة من ناحية الشكل ٠٠٠ وان كانت زعامة جمال عبد الناصر وسحر شخصيته قد اهتزت وتأثرت الى حد ما بالانفصال ، وما أسفرت عنه من خلافات مع النظام الانقلابى فى سوريا ، وما كشف عنه من اخطاء وانحرافات ٠٠٠ فهو أول درجة تنزلها الثورة بعد درجات كثيرة من الصعود ٠

ومضت مصر بعد هذا الاعلان الدستورى تعيش بلا حياة نيابية ٠٠٠ فقد استمرت الحياة النيابية غائبة حتى صدر الدستور (المؤقت) أيضا فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ ٠

وما بين دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ كانت قد جرت فى مصر والوطن العربى أحداث هامة ، فرضت نفسها على الدستور وغيرت بعض مواده ٠

أحداث سياسية تمثلت فى الوحدة ثم الانفصال وتجربته الخطيرة التى فتحت أبواب النقد الذاتى ، وجعلت جمال عبد الناصر يدرك أن (الانفصال لم يظهر خطورة الرجعية فى سوريا فقط ٠٠٠ ولكنه أظهر خطورة الرجعية فى مصر أيضا ٠٠٠ فهى كلها تجارب) حسبما قال فى محادثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ ٠٠ وقيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) العراقية وتأييد مصر لها ثم اختلافها مع عبد الكريم قاسم ٠٠٠ وسقوط الامامة فى اليمن بعد اشتعال ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ومساندة مصر غير المشروطة لها ٠٠٠ وأخيرا انتصار حزب البعث فى تولى السلطة بالعراق وسوريا ، (فبراير ومارس ١٩٦٣) ثم انفراد عبد السلام عارف بالحكم فى العراق بعد التخلص من حزب البعث (اكتوبر ١٩٦٣) ٠٠٠ وقبل ذلك انتصار ثورة الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ ٠

وأحداث اجتماعية فرضت نفسها بعد تمصير مصر للمصالح البريطانية والفرنسية بعد العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ورفض مشروع ايزنهاور ٠٠٠ ووقع الانفصال السورى بعد مضى شهرين تقريبا على صدور قرارات يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التى أوضح جمال عبد الناصر الحافز على اصدارها بقوله (فى سنة ١٩٦٠ أنا كنت أشعر ان الدفع الثورى غير قائم ٠٠ الثورة بدأت تتعثر ٠٠ الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ وتتهرب وتتسلل الى الصف ٠٠ والأمثلة كانت أمامى واضحة وكانت امامى باينة ٠٠ كان الخطر فى ايه ، فى الرأسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الوطنية وتلم الثورة لحسابها الخاص) ٠

استشعر جمال عبد الناصر الخطر على الثورة من نفوذ الرجعية والرأسمالية وتأكد له ذلك بعد انقضاض الرجعية على دولة الوحدة ، حيث كان قد أفسح لها مكانا مرموقا في (الاتحاد القومي) التنظيم الوحيد المصرح به ٠٠٠ اذا كان مأمون الكزبري الذي تولى رئاسة وزارة الانفصال في سوريا أمينا للاتحاد القومي في دمشق ٠

كان صدور دستور ١٩٦٤ اذا قد تم بعد أحداث سياسية واجتماعية هامة ٠ وبعد اكتساب خبرة عميقة في اكتشاف الرجعية وادراك الخطر من حركتهـا ٠

صدر الدستور بعد تحول اجتماعي طال صبر الثورة عليه تسعة أعوام كاملة ٠

وهنا ٠٠٠ وبعد صدور قرارات وقوانين يوليو ١٩٦١ (الاشتراكية) يمكن القول ان تغييرا اجتماعيا قد حدث وفرض نفسه على المجتمع٠٠٠وان هذا التغيير لابد وأن يلمس كل نواحي الحياة وفي مقدمتها الدستور ٠

الظاهرة الأولى التي يقف عندها أن هذا الدستور قد صدر (مؤقتا) أيضا وهو دليل على أن القيادة لم تستشعر أن حركتها قد وصلت بها الى ميناء الاستقرار والوصول ٠

تحالف قوى الشعب العاملة

وقد صدر الدستور بعد الغاء الاتحاد القومي ، واعلان الميثاق (مايو ١٩٦٢) وتشكيل الاتحاد الاشتراكي تنظيما وحيدا أيضا ٠٠٠ ولكن بطبيعة وأيديولوجية مختلفة عن الاتحاد القومي ٠

ولذا نص الدستور في المادة الثالثة على ما يلي :

(ان الوحدة الوطنية التي صنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدفعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة) ونص على (أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العامل) كما نصت المادة التاسعة على (أن النظام الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي) ٠

الديموقراطية الاجتماعية فرضت نفسها على الدستور الذي أظهر انحيازا لخمس طبقات تشكل في تعاونها تحالفا لقوى الشعب العاملة ٠

ولأول مرة بعد ١٢ عاما من الثورة يمكن المقارنة بين توفير الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ·

الحرية الاجتماعية أو الديموقراطية الاجتماعية بدأت تباشيرها فى قرارات التحول نحو الاشتراكية ، وفى نص الدستور على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين ، وهو ما لم يتحقق فى مصر من قبل ·

الموقف من العمال والفلاحين

واذا كان البعض يعتبر أن تحديد هذه النسبة هو عزل من السلطة لهذه الطبقات التى تشكل الأغلبية الساحقة للمجتمع ··· بينما أعضاء مجلس الأمة الذين تفرزهم طبقتا (العمال والفلاحين) هم دون المستوى السياسى والفكرى الذى يؤهلهم للمشاركة فى تحمل المسئولية النيابية ·

أقول اذا كان البعض يفكر بهذا الاسلوب فانه يتجاهل أن نسبة كبيرة من أبناء الفئات الأخرى هم أيضا من الذين لا يؤهلهم تفكيرهم السياسى والثقافى لتحمل المسئولية النيابية···وانهم مثل غيرهم لا يتجاوز اهتمامهم دائرة تعليمهم أو مصالحهم الخاصة ومصالح أبناء دائرتهم المحلية ·

ويتجاهل هؤلاء أيضا أن مسؤولية ارتفاع الوعى سواء عند العمال أو الفلاحين أو ابناء الفئات الأخرى هو أمر لا يقع على الأفراد وحدهم بقدر ما يقع على التنظيم السياسى وقدرته على خلق وتكوين كوادر سياسية واعية ·

ويتجاهل هؤلاء اخيرا أن صدور مثل هذا النص هو نقطة تحول بارزة فى الفكر السياسى المصرى الذى طالما تجاهل هؤلاء العمال والفلاحين بل وقاوم كل نشاط لهم ··· وفرض قيودا مالية ومادية تحول دون وصولهم الى قاعة البرلمان ·· منذ أن أنشىء مجلس شورى القوانين عام ١٨٦٦ الى أن الغى دستور ١٩٢٣ عام ١٩٥٣ ، بل دستور ١٩٥٦ لم يكسر السدود أمامهم ، وان كان قد هبط بتأمين الترشيح الى قدر يسمح لبعضهم بالترشيح ·

كان المقصود من هذا التجديد هو دفع هاتين الطبقتين الى السطح ، وابراز دورها فى التحول الاجتماعى ، والاستماع الى كلمتها فى قمة السلطة التشريعية واظهار وجه مصر فى صورة أكثر تعبيرا عن شعبها ·

وهنا يجب أن نتعرض ــ فى صراحة ــ الى ما قامت به السلطة نحو العمال والفلاحين من محاولة لتحقيق هذه الأهداف الثمينة ··· بعد أن اختفت (الاشتراكية الديموقراطية التعاونية) ذات الملامح الضبابية وظهرت

(الاشتراكية العلمية) التى نص عليها الميثاق بصورة أكثر وضوحا وتحديدا ٠

يجب أن نتعرض للخطوات التى اتخذت لتحول هذا النص من كلمات مكتوبة الى حركة سياسية يكون فيها (ضمان للديموقراطية السليمة) كما ورد فى الميثاق ٠

يجب أن نتعرض لما نصت عليه أهداف الاتحاد الاشتراكى من القول بأنها تعمل على تحقيق الديموقراطية السليمة ، ممثلة بالشعب وللشعب ٠٠٠ وتحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل ٠٠ وحماية الضمانات التى قررها الميثاق من كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل باعتبارهم (أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الاساسية) ٠

وقد اقترن نص التمثيل النسبى ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين بتعريف لهم جاء فيه ان الفلاح هو الذى يملك حيازة من الأرض لا تزيد على خمسة وعشرين فدانا فى الوقت الذى بقى فيه الحد الاقصى للملكية ١٠٠ فدان منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى الى عام ١٩٦٩ عندما هبط الحد الاقصى الى ٥٠ فدانا فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الذى عقد فى شهر يوليو ٠

واعتبر العامل هو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية حسب تقرير لجنة الميثاق الذى أخذ به فى تشكيل الاتحاد الاشتراكى العربى ٠

سمح هذا التعريف بدخول أصحاب الملكيات الزراعية الى المجلس فى ثياب الفلاحين ، كما سمح لبعض الضباط وأبناء البرجوازية الصغيرة من الدخول الى المجلس فى ثياب العمال ٠

التعبير الحقيقى عن العمال والفلاحين لم يستكمل بهذا التعريف ولا بما ورد فى الميثاق ٠٠٠ وان كان قد بدأ بداية شديدة التواضع سمحت للبرجوازية بسيادة هاتين الطبقتين والاستيلاء على مقاعدها ٠

والظروف التى كان ممكنا أن تهيىء فوز قيادات عمالية وفلاحية عن طريق الديموقراطية الكاملة داخل التنظيمات النقابية لم تتوفر ٠٠٠ اذ ظلت الحركة النقابية العمالية أسيرة قيادات اصطفتها السلطة الادارية وركنت اليها واعتمدت عليها ٠٠ فتوقفت الانتخابات النقابية للعمال سبع سنوات كاملة ، كانت كفيلة باحداث احباط فى صفوف العمال الثوريين الذين كانت أصواتهم تصطدم باجسام القيادات ــ المرضى عنهم ــ والتى تسد أمامهم الطريق ٠٠٠ كما أن الحركة الفلاحية ظلت أسيرة الروح

الفردية وما انشيء من جمعيات تعاونية لم تكن تعبيرا عن روح تعاونية صحيحة ولم يكن رفعا لقبضة الاستغلال من جانب الفئات الأكثر ثراء أو تعليما فى الريف ، كما أنه لم تتكون تنظيمات فلاحية ٠

وكذلك فانه رغم أن الفترة منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١ لم تضف حقوقا جديدة للعمال الا منع الفصل التعسفى ، فانها أصدرت نصا يحرم الاضراب وهو الحق الذى يمكن ان يستند اليه العمال فى التعبير عن مطالبهم بطريقة ديموقراطية ٠

ولا يخفى أن قيادات الاتحاد الاشتراكى أو طليعة الاشتراكيين لم يكن تمثيل العمال والفلاحين فيها بنسبة النصف ٠٠٠ بل انه لم يكن فى امانة الاتحاد الاشتراكى عند بداية تشكيله عامل أو فلاح ولم يكن فى امانة طليعة الاشتراكيين سوى عامل واحد ٠٠٠ ويمكن الرجوع الى كتاب (مجتمع جمال عبد الناصر ـ الجزء الثانى من قصة ثورة ٢٣ يوليو) للتعرف على مزيد من التفاصيل حول تكوين هذه الأجهزة ٠

ومع ذلك فقد فتحت ابواب (معهد الدراسات الاشتراكية) الذى كان الدكتور ابراهيم سعد الدين مسئولا عنه لعدد من العمال والفلاحين بروزا في دراساتهم السياسية ، وأصبحوا فيما بعد من الكادرات القيادية ٠

وبذا يمكن القول ان السلطة كانت حتى مرحلة اعلان دستور ١٩٤٦ المؤقت تعمل ـ من أجل العمال والفلاحين ـ ولكنها تتردد فى العمل ـ بهم ـ أى تخشى أو تتحرج من اتاحة الفرصة لهم للمشاركة الايجابية فى العمل السياسى باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التغير الاشتراكى ٠٠٠ وهو موقف طبقى ـ بلا جدال ـ فرضته الطبقة الحاكمة من أبناء البرجوازية الصغيرة التى خلعت ثيابها العسكرية ولبست ثيابا مدنية ٠

وهكذا كانت الديموقراطية الحقيقية غائبة فى صفوف التنظيمات العمالية كما انها كانت معدومة فى التنظيمات الفلاحية ٠

بين الاعتراض ٠٠٠ والحرمان

واذا كان دستور ١٩٥٦ قد أعطى للاتحاد القومى حق الاعتراض على ترشيح أى شخص دون ابداء الاسباب ، رغم أنه كان مفتوح الأبواب لكل الناس ، وصدر فى وقت كان النظام الرأسمالى فيه قائما ، تماما كما كانت الحال قبل الثورة تقريبا ٠ ٠ فان دستور ١٩٦٤ قد صدر بعد تشكيل الاتحاد الاشتراكى الذى كان مفروضا أن تتم عضويته بالاختيار ، ولكن اقبال الجماهير على عضويته عندما فتح فى أول يناير ١٩٦٣ وقيد ٩٣٢ر٨٨٥ر٤ شخصا فى ٢٠ يوما ٠

وعرض جمال عبد الناصر الموضوع على اللجنة التنفيذية عقب زيارته لبورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ وتأثره الشديد بحفاوة الشعب به وحيرته أمام فكرة الاختيار ، جعل الأمور تستقر على الاكتفاء بالاستبعاد ٠

الاستبعاد ٠٠٠ أو عودة للاعتراض بأسلوب جديد ٠٠

ولكن تحددت ظروف المستبعدين وحددت فيمن سبق أن اعتقلوا أو حددت اقامتهم أو أممت لهم أموال تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو أدانت التقارير سلوكهم ٠

وكان معنى ذلك استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة والاخوان المسلمين والشيوعيين ، والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد الثورة ٠

ثم استثنت اللجنة التنفيذية العليا من هذه الأسماء سبع فئات : الضباط الذين اشتركوا فى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا والمدرسين والنظار والصحفيين والمنتمين لأجهزة الاعلام وأعضاء مجالس النقابات العمالية والمهنية وأعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وأعضاء المؤتمر ومن طبقت فى شأنهم قرارات اشتراكية بما لا يزيد عن ١٠٫٠٠٠ جنيه ٠

ولم يعد هناك اذا فارق كبير من الناحية التنظيمية بين الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى ٠٠٠ وان صلاحية الاعتراض المطلق قد قيدت الى حرمان محدود ٠

وهنا يمكن القول ان هذه كانت بداية الخلل فى تكوين الاتحاد الاشتراكى ، كتنظيم حارس لمرحلة التحول نحو الاشتراكية ، فقد فتحت أبوابه دون حساب ٠

وقد صرح حسين الشافعى أول أمين للاتحاد الاشتراكى فى حديث معه نشرته بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ فى مجلة « روز اليوسف »

(ان نتيجة هذا الاستفتاء كان تسرب بعض المعزولين ومن صدرت ضدهم أحكام سابقة بالسجن ٠٠٠ وأصبح من حق هؤلاء أن يقوموا بنشاط سياسى داخل صفوف الاتحاد الاشتراكى) ٠

يدل هذا التصريح على وجود اتجاه كان يستهدف تضييق دائرة عضوية الاتحاد الاشتراكى بصورة أكثر راديكالية ليصبح أقرب ما يكون الى طبيعة التنظيمات المناضلة ٠

عموما ، ضمرت عملية الاستبعاد الى الحد الذى جعل من حق الكثيرين

التقدم للترشيح لمجلس الشعب ، دون أن يكون مرشحا لأجهزة الاتحـاد الاشتراكى نفسها .

السـلطة ... ما زالت فـردية

ونأتى بعد ذلك الى مواد الدستور فنجد أنها متشابهة تقريبا مع مواد دستور ١٩٥٦ ، وان النظام الرئاسى يحتفظ بكل مقوماته ، دون أن يقترب من نظام الحـكومة البرلمانية ، رغم أن الدستور ينص على تشكيل وزارة يعينها رئيسها بقرار من رئيس الجمهورية .

ولكن المادة ١٠٠ تؤكد سلطة رئيس الجمهورية التنفيذية فتقول :

(يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجـه المبين فى الدستور) .

ورئيس الجمهورية هو الذى يلقى بيـانا متضمنا السياسة العـامة للدولة عند افتتاح دورة الانعقاد العادى لمجلس الأمة حسب نص المادة ٦٣ ... ولا يقلل من ذلك أن الحكومة تعرض برنامجها على مجلس الأمة وتطلب موافقته تبعا للمادة ٨٣ ... اذ ان المادة ١١٣ تنص على ان رئيس الجمهورية هو الذى يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها .

كما أن لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته حيث تكون الرئاسة له تبعا للمادة ١١٥ .

والغريب أنه رغم ذلك ... فان الدستور يمنح لمجلس الأمة حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء منها تبعا للمادة ٨٤ ، ويوجب عندئذ على رئيس الوزراء تقديم استقالة الحكومة الى رئيس الجمهورية تبعا لنص المادة ٩٠ ... هذا فى الوقت الذى منح فيه الدستور لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الأمة تبعا لنص المادة ٩١ .

التغير الذى حدث فى دسـتور ١٩٦٤ لا يمثل اقترابا أو حـدا من سلطات رئيس الجمهورية فى هذا النظام الرئاسى ... بل هو تضخيم لسلطة رئيس الجمهورية بشكل يفوق النظام الرئاسى حيث ليس للرئيس سلطة التشريع .

وأصبحت الوزارة والوزراء هيئة منفذة لتوجيهات رئيس الجمهورية فقد نص صراحة فى المادة ١٣١ أن رئيس الوزراء (يدير أعمال الحكومة

ويرأس مجلس الوزراء) ، كما أن المادة تقضى بأن تتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة ـ وفقا للمواد ١٣٣ و ١٣٤ ٠٠ وهكذا أصبح من يملك السلطة الفعلية لا يسأل ٠٠٠ بينما يسأل الذين ليست لهم سلطة ٠

ويدخل دستور ١٩٦٤ الاستفتاء كحق من حقوق رئيس الجمهورية للتعرف على رأى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليـــا ٠

وفكرة الاستفتاء اقترنت بالثورة اذ لم تكن معروفة قبلها ولم يكن يرجع للشعب فى أية قضية تتصل بمصيره أو مستقبله ٠

الاستفتـــاء

وكان الاستفتاء على رئاسة جمال عبد الناصر للجمهورية هو الاستفتاء الثالث خلال تسع سنوات ٠٠٠ الأول مع صدور دستور ١٩٥٦ والثانى مع الوحدة عام ١٩٥٨ ٠

وهنا يحسن أن نتعرف على فكر جمال عبد الناصر فيما يتعلق بمبدأ الاستفتاء فقد أثار عددا من القضايا أثناء لقائه بأعضاء مجلس الأمة فى فبراير ١٩٦٥ عندما رشحه المجلس ـ بالاجماع ـ لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدته الأولى التى بدأت مع الوحدة ٠

قال جمال عبد الناصر (لماذا الاجماع ؟ لماذا انتخبتمونى بالاجماع ؟ انا كنت أتمنى مايكونش ترشيحكم لى بالاجماع ٠٠٠ ليه ؟ بنوضع أسس للمستقبل ٠٠٠ حانقول بناخد الأمور عاطفيــة لان فيه علاقات عاطفيــة مربوطة بينى وبينكم بقى لها سنين طويلة وقديمة بدأت مع ٢٣ يوليو لغاية النهاردة ٠٠٠ معلهش لكن انا باتكلم عن المستقبل) ٠

كان ذلك يعنى انه لم تكن هناك معارضة لبقاء جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ٠٠٠ ولكنه لم يكن يعنى أبدا انه لم تكن هناك معارضة لكثير من الاجراءات والتصرفات غير الديموقراطية التى يمكن أن تسحب ذيولها الى رئيس الجمهورية نفسه ٠

وجمال عبد الناصر كان يستشعر حب الناس وتأييدهم له فيقول فى نفس الجلسة : (الحقيقة أنا أشعر ان مالى عند الناس يجعلهم يعطونى أصواتهم ٠٠ باقول ٩٥ ٪ من الناس ، ولكن انا لما باقول الشعب اعطانى ما لم أكن أحلم بيه فانا فى الحقيقة أشعر بهذا صادقا ٠٠٠ وطبعا هوه ش بيدينى لشخصى لانى أنا جمال عبد الناصر بن عبد الناصر حسين اللى من العيلة الفلانية ٠٠٠ أبدا أنا بيدينى لأعمال قامت ٠٠ ما أقدرش أقول

انى قمت بيها لسبب بسيط ·· لان مفيش واحد فى الدنيا يقدر يعمل حاجة من غير الناس) ·

ومع هذا ··· ومع الثقة الكاملة فى اكتساح جمال عبد الناصر لأى مرشح آخر يدخل معه حلبة المنافسة خلال هذه الفترة التاريخية ··· فان مبدأ الاستفتاء على رئيس الجمهورية يرشحه مجلس الأمة وحده دون منافس ، كان يعتبر ــ عند البعض ــ قصورا فى التطبيق الديموقراطى ، وفى فرصة الناس للاختيار والتعبير عن الرأى ·

ولكن قيام التنظيم الواحد الذى نص عليه الدستور ، جعل فرصة المناقشة ــ حتى لو وجدت ــ منافسة شكلية وغير متأصلة ديموقراطيا ·· حيث ان النظام قد ينهض على أساس التغيير الاجتماعى الذى اختار صيغة الاتحاد الاشتراكى ولا يعقل بداهة أن تقوم منافسة من خارجه ··· وانما الصحيح أن تقوم فى داخله على أسس ديموقراطية ·

واذا كانت فرصة المنافسة الديموقراطية الحرة على الطريقة الليبرالية قد انتهت ولم يعد لها مكان ··· فقد أصبح واجبا أن تتوفر الديموقراطية والأمان والحماية الكاملة لأعضاء الاتحاد الاشتراكى وجهازه السياسى ، حتى تكون هناك كل امكانيات الحوار والمناقشة ، واتخاذ القرار على أساس الأغلبية ، أو الديموقراطية المركزية ··· وما ضاع بعضه لا يترك كله ·



(١١)

مظاهر الديمقراطية فى عهد جمال عبد الناصر

« الديموقراطية لا يحـددها الدستور ،
ولا يحددها البرلمان ٠٠٠ بل توجد بالقضاء
على الاقطاع ٠٠٠ والقضاء على الاحتكار ٠٠٠
والقضاء على سيطرة راس المال » ٠

جمال عبد الناصر

* الاتحاد الاشتراكى ٠٠٠ خمس سنوات بغير لجنة مركزية ٠
* ما هو راى عبد الناصر عندما استاذن منه هيكل للكتابة فى موضوع صحفى ؟
* عبد الناصر يدلل على حرية الصحافة بمقالات روز اليوسف ٠
* لم تكن فى مصر رقابة على الصحف الى ما بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ ٠
* فشل فكرة القيادة الجماعية ٠٠٠ بعد حل مجلس قيادة الثورة ٠



الديمقراطية أصبحت بعد دستور ١٩٦٤ المؤقت محاصرة فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى ، وفى صيغة تحالف قوى الشعب العامل ، وفى حدود الصحافة التى صدر قانون تنظيمها عام ١٩٦٠ ثم ألحقت بالاتحاد الاشتراكى ٠

وصيغ الباب الخامس فى الميثاق (عن الديموقراطية السليمة) ، وفيه تتبلور النظرة عن الديموقراطية فى هذه الكلمات :

« ان الديموقراطية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا ٠

ان الديموقراطية هى توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق اهدافه ٠

وكذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا ، فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج ، ومجتمع الخدمات ٠

ان الديموقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى ٠

ان الديموقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين ، انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما ، أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب » ٠

وفيما عدا ذلك لا يقدم هذا الباب شيئا هاما لتفسير فلسفة الديموقراطية التى تهتدى بها الثورة ، اذا استثنينا النص على أن يكون للعمال والفلاحين نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية ، واعتبار سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية « وهو ما لم يتحقق فى التطبيق » ٠

ونص الميثاق على ضرورة اعادة صياغة القوانين واللوائح الحكومية لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة ٠

هكذا تحدث الميثاق ٠

ولكن التطبيق كان شيئا آخر ٠٠٠

أصبح الاتحاد الاشتراكى هو الساحة الوحيدة التى يمكن أن تتحرك فيها اللعبة السياسية بكل ما فيها من صراعات طبقية ، ودوافع وطنية ، وامتدادات قومية ٠

وهو فى مجموعه يشكل جهازا استطاع أن يستوعب الأغلبية الساحقة للشعب ، التى وجدت فيه السبيل الوحيد للتلاؤم مع السلطة الثورية ٠٠٠ اقتناعا أو خوفا أو نفاقا ٠

وأصبحت الديموقراطية مطلوبة أساسا ٠٠٠ ليس خارج اطار الاتحاد الاشتراكى وانما داخل هذا الاطار ٠٠٠ ليس بأسلوب التناطح والتنافس مع الاتحاد الاشتراكى ، وانما بأسلوب التفاعل الحى فى صفوف هذا التنظيم ٠٠٠ ليس بالانقضاض على المكاسب الشعبية والانجازات الاجتماعية والثقافية ، وانما بمحاولة ترشيدها وتمهيد طريق المستقبل لها ٠

الديموقراطية اذا كانت مطلوبة أشد ما يكون الطلب داخل الاتحاد الاشتراكى ٠٠٠ لتأمين الخائفين ، وكشف المنافقين ، ودفع المقتنعين المخلصين الى مراكز القيادة بما يقدمونه من تضحية وما يتمسكون به من قيم ٠

ولكن المؤسف ان الديموقراطية لم تزدهر داخل الاتحادالاشتراكى بالدرجةالتىكانيتطلع اليها المخلصون لعملية التحول الاشتراكى ٠٠٠ وان طليعة الاشتراكيين أيضا التى بدأت تتشكل عام ١٩٦٣ قد فقدت الديموقراطية مع مولدها لانها اختارت طريق السرية ٠

وغياب الديموقراطية لا يلغى نهائيا الايجابيات التى نبتت مع الاتحاد الاشتراكى أو طليعة الاشتراكيين ٠٠٠ ولكنه يثبت أن هذه الأجهزة ظلت تابعة بشكل أو بآخر للسلطة التنفيذية التى يتربع جمال عبد الناصر على قمتها ، خاصة وان لجانها القيادية ظلت بالتعيين سنوات طويلة امتدت الى ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ٠

فقدت هذه الأجهزة روح المعارضة التى تتبلور حولها الاتجاهات المختلفة التى يمكن خلال (صراعها السلمى) اكتشاف الطريق السليم نحو المستقبل ٠

وفقدت بذلك احتمالات الاندفاع التقدمى المنبعث من الجماهير صاحبة المصلحة فى تغيير المجتمع ٠٠٠ كما أفقدت الناس الشعور بالمشاركة

الايجابية فى بناء المجتمع ، وركن الكثيرون الى السلبية حيث الطرق كانت مسدودة بالبيروقراطية ، والآذان الصماء ، والعجز عن اتخاذ القرار ٠

ولا يعنى هذا أن الشعب قد انصرف عن التنظيم السياسى ، وأدار له ظهره ٠٠٠ ولكنه يعنى أن الفرصة كانت متاحة لبعث الحيـوية فى أوصال هذا الجهاز الذى امتد من القاهرة الى أسوان ، مستلقيا على الأرض، أكثر منه ناهضا يلفت الأنظار ، ويجذب العقول ، ويلهب الحماس ٠

كانت شخصية الزعيم هى المركز الذى تتجه اليه الأنظار والقلوب٠٠٠ ينتظر الناس منه ـ ثقة به ـ اصلاح الخطأ ووقف الانحراف ٠

وكانت صلة الزعيم ـ جمال عبد الناصر ـ بالجماهير صلة (لاسلكية) بمعنى انها صلة مباشرة بينه وبين الناس الذين كانوا يحتشدون حـول المذياع أو التليفزيون لسماع خطبه ٠٠٠ وليست صلة (سلكية) بمعنى انه لم يكن هناك تنظيم قادر على معرفة النبض الصحيح لرغبات الشعب، وقادر فى نفس الوقت على اكتساب ثقة هذا الشعب ٠

هذه الصلة (اللاسلكية) الباهرة ، خدعت بعض الكتاب والمثقفين ، وحرفت أنظارهم عن أهمية وضرورة الاهتمام بالتنظيم ، وتأصيل جذوره فى أعماق الشعب ، وبعث الحياة والحيوية فيه بالديموقراطية المركزية ، التى تجعل رأى الأغلبية نافذا ، ورأى الأقلية باقيا فى حماية واطمئنان ٠

ولعل هذه الصلة (اللاسلكية) نفسها كانت سببا من الأسباب التى جعلت (الزعيم) جمال عبد الناصر لا يسهم بكل طاقته فى تحويل الاتحاد الاشتراكى وطليعة الاشتراكيين الى أجهزة سياسية فعالة ، قادرة على التأثير فى الجماهير وكسب ثقتها ، مع المشاركة الايجابية فى اتخاذ القرار ٠

استمر الاتحاد الاشتراكى تنظيما بغير لجنة مركزية منذ تكون الى ان حدث العدوان ، وقامت مظاهرات الطلبة ، وصـدر بيان ٣٠ مارس واجريت الانتخابات فى نهاية عام ١٩٦٨ ٠

خمس سـنوات تقريبا والاتحاد عبارة عن تنظيمات قاعدية ، بغير لجنة مركزية وهو أمر يدل فى نهايته على عدم اكتراث بهذا التنظيم الذى زاد عدد أعضائه عن سبعة ملايين ٠٠٠ ويدل أيضا على غياب الديموقراطية فى صفوف هذا الجهاز حيث يعتمد فى حركته على لجنة تنفيذية وامانة عامة ولجان محافظات كل اعضائهم بالتعيين ٠٠٠ ونسبة العمال والفلاحين التى نص عليها الميثاق لا تتوفر فى اجهزة القيادة العليا كما ذكرنا ٠

وطليعة الاشتراكيين أيضا تشكلت بالتعيين منذ كانت فروعا مختلفة الى ان نسجت فى كيان تنظيمى واحد له امانة عامة كان أمينها العام شعراوى جمعه ٠٠٠ ورغم انها كانت أكثر فعالية من الاتحاد الاشتراكى ،

واعضاؤها أكثر وعيا ٠٠٠ الا ان الديموقراطية ظلت بعيدة عنها تماما ، حتى بعد ان اجريت الانتخابات فى الاتحاد الاشتراكى ٠

ظلت طليعة الاشتراكيين معتمدة على الاختيار والتعيين ٠٠٠ فى اطار السرية التى نشأت فيها ٠٠٠ وهى أمور أفقدت الجهاز السياسى الذى كان بمثابة القلب للاتحاد الاشتراكى ، كثيرا من فعاليته وقدراته ٠

والديموقراطية اذا غابت عن التنظيم ، انتهت حيويته ، وتحدد مصيره ٠٠٠

صحيح ان كثيرا من القضايا كانت تثار فى اجتماعات الاتحاد الاشتراكى أو طليعة الاشتراكيين ٠٠٠ ولكن نادرا ما كان يشعر أحد الأعضاء أو احدى المجموعات بأنهم أسهموا فى اثارة موضوع اتخذوا فيه قرارا اقتنعت به القيادة وأصدرته أو ان قرارا مهدت القيادة لاصداره بالتعرف على رأى التنظيم فيه ٠

وتحول الاتحاد الاشتراكى مع ذلك الى جهاز له سلطة ادارية على الحركة السياسية ؛ فقانون مجلس الأمة اشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس ان يكون عضوا فى الاتحاد الاشتراكى وقد مضت على عضويته سنة على الأقل ، كما كانت هذه العضوية شرطا لعضوية المجالس المحلية وللترشيح لمجالس ادارة النقابات المهنية والعمالية ولانتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركات ، وفى تعيين العمد والمشايخ ، وفى تشكيل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية والنوادى الرياضية ٠

وهذا مفهوم وطبيعى فى ظل نظام اتخذ من الميثاق أساسا لبنائه ومن تحالف قوى الشعب العامل طريقا لحركته ٠٠٠ ولكن سلطة الاتحاد الادارية نبعت من اعلان دستورى صدر فى يناير ١٩٦٩ يقول : (ان العضوية تنقضى بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذى يفقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكى ، وان الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى أمر يختص به التنظيم السياسى وحده ، وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يضعه كذلك من ضوابط) ٠

اقول سلطة ادارية رغم حرص هذا الاعلان على تأكيد ان التنظيم السياسى هو صاحب الولاية وفقا لما يضعه من ضوابط ٠٠٠ وهى ضوابط من المفهوم انها تحاسب العضو عن مواقفه السياسية ٠

ولكن ضعف الديموقراطية بل غيبتها تقريبا فى هذا الجهاز السياسى يحول القرار السياسى الى قرار ادارى ٠٠٠ يسهل به العصف بمن تغضب عليه السلطة القادرة على محاصرة الشخص بتقاريرها ٠

واذا كانت الديموقراطية لا تكتمل الا بحرية الصحافة ... فماذا عن حرية الصحافة وقد اصبحت تابعة للاتحاد الاشتراكى والميثاق يقول عنها :

« ان ملكية الشعب للصحافة ، التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم ، قد انتزعت للشعب أعظم ادوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

الصحف لم تعد ملكا لاصحابها الذين كانت تربطهم صلات خاصة ببعض الأحزاب أو الجهات المختلفة . ولم تعد خاضعة لنفوذ الاعلانات .

ولكنها (بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها) .

والميثاق بذلك يتجاوز الحقيقة عن ماضى الصحافة ، فقد كانت هناك قبل الثورة صحف تصدر معبرة عن مختلف الاتجاهات والتنظيمات السياسية ... من أحزاب الأقلية الى الوفد الى الاخوان المسلمين والحزب الوطنى الجديد والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والتنظيمات الشيوعية .

صحيح ان الصحافة الوطنية المعبرة عن الطبقات التى لا تتربع على الحكم كانت تعانى من نقص فى المال ، والمصادرة ، واعتقال المسؤولين عن تحريرها ، وتقديمهم للمحاكمة ... الا انه كان لها حق الصدور والتعبير عن رأى الطبقة أو الفئة الملتفة حولها .

أما الصحافة بعد قانون التنظيم ... وتعيين مجالس ادارة جديدة بقرارات من رئيس الاتحاد القومى ثم رئيس الاتحاد الاشتراكى الذى هو رئيس الجمهورية فى نفس الوقت ، فقد أصبحت ـ بلا جدال ـ متلائمة مع سياسة الدولة وخاصة فى القضايا الاستراتيجية الكبيرة ... ولكن هذا لا يعنى انها تحولت الى جثة فاقدة للنبض ، أو صفحات تصدر للتسبيح والتصفيق ... بل احتفظت ـ الى حد بعيد ـ بكل مقومات الصحافة المتطورة ، فجميع الكتاب احتفظوا باقلامهم ... وبما تغيرت مواقعهم أو مسئولياتهم من دار صحيفة الى أخرى ... ولكنهم ظلوا جميعا يكتبون .

عبر جمال عبد الناصر عن افكاره بالنسبة لتنظيم الصحافة بقوله فى اجتماع عقده مع رؤساء التحرير انها دأبت على اخبار الطبقة البرجوازية فى نوادى القاهرة ، وانصرفت عن نشر اخبار الفلاحين والكادحين (بلدنا

هى كفر البطيخ ·· الى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس الى لابسين برانيط قش الأرز طول النهار علشـــان يعيشـوا ··· كنت أفضل بدل الكلام عن هذا النوع من السيدات ان يكتب عن العاملات مثلا ··· فيه عاملات طلعوا ياكلوا عيش بعرق جبينهن ويكافحوا بشجاعة وشرف) ·

موقف طبقى ، ونظرة اجتماعية للصحافة ··· قبل ان تصدر قوانين يوليو ١٩٦١···ودليل على رغبة قائد الثورة فى التمهيدى الفكرى لاحداث تغيير اجتماعى ·

كانت الصـحافة عند جمال عبد الناصر هى المدفعية الثقيلة التى تمهد للهجوم والتغييرات التى تحدث فيها تـكون بمثابة المؤشر لاتجـاه المســـيرة ·

عندما شكلت أول مجالس ادارات للصحف فى ظل قانون التنظيم تولى رئاسة دار التحرير (صلاح سالم) والأهرام والهلال (محمد حسنين هيكل) واخبار اليوم (كمال رفعت) وهم جميعا كانوا من المقربين لجمال عبد الناصر ، أكثر كثيرا من جبرائيل بشارة تقلا (الأهرام) أو اميل وشكرى زيدان (دار الهلال) ··· أما احسان عبد القدوس فقد كان الوحيد الذى بقى فى موقعه رئيسا لمجلس ادارة (روز اليوسف) ·

وتبقى قضية الرقابة ··· وهى فى ظل التعيينات التى يعتمد فيها على الثقة فى شخصية المسئول ، وفى قدرته على توجيه الأمور ، تعتبر قضـــية ثانوية ··· اذ المفروض ان رئيس التحرير يـكون ملما وعارفا بسياسة الدولة ، ومدركا ابعادها واهدافها السياســـية والاقتصــــادية والاجتماعية ··· وحاملا فى نفسه الاخلاص للنظام ولقائده أيضا ··· واخيرا فليس هناك ما يمنع من التغيير فى ظل التجربة ·

اشهد انني منذ عينت رئيسا لتحرير روز اليوسف عام ١٩٦٤ لم استقبل رقيبا فى غرفات المجلة ، ولم اتلق تعليمات خاصة بالرقابة من أى مسئول ··· ولم تصدر لى توجيهات خاصة بالكتابة فى اتجاه معين ·

كنت رئيسا للتحرير مطلق الحرية ، كامل الصلاحيات ··· أؤدى عملى بما يفرضه على ضميرى واقتناعى وامانتى المهنية ··· واستمر الأمر كذلك الى ان حدث عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وفرضت الرقابة على الصحافة فى شهر نوفمبر من نفس العام ·

ولم يكن هذا — فى رأيى — أمرا شاذا ، فان دولة تواجه هزيمة قاسية ، وتعد على مواصلة القتال بدلا من رفع الأعلام البيضاء ، لهى فى حاجة الى نوع من الرقابة يحمى الرأى من تدخل أجهزة الاعلام المعادية ،

ويحفظ للناس الأمل في التغلب على عدو شديد النفوذ في اجهزة الدعاية الامبريالية .

ومع ذلك .. أشهد أيضا انى لم استشعر من الرقابة اتجاها لحماية خطأ أو انحراف ... وانه ـ رغم كل شيء ـ لم يستطع مسئول أن يفرض توجيها معينا لا يتفق مع رأى الكاتب ورؤيته .

ولذا كان جمال عبد الناصر صـــادقا تماما عندما قال في مؤتمر المبعوثين في صيف عام ١٩٦٦ هذه الكلمات :

« بالنسبة لموضوع الحرية ... صدقونى ومتصدقوش الكلام اللى بتسمعوه بره ... احنا معندناش رقابة على الصحف ... ورئيس تحرير الصحيفة هو المسئول .. » .

ويواصل حديثه قائلا :

« هل معنى حرية الصحافة أن تشتمنا ... فيه بره ناس كتير بتشتمنا ... وكان فيه وقت ١١ محطة سرية بتشتمنا ... راديو لندن ، وراديو فيصل ، وراديو بن جوريون ... الشتيمة متوفرة والحمد لله واللى عاوز يسمع » .

لكن الجرايد بتنقد ... والجرايد بتنقد القطاع العام ... ووصلت فى نقدها الى أكثر من الـلازم ... مثلا روز اليوسف لها نقد مر جدا للقطاع العام ... أى حاجة بتتنشر عن القطاع العام بيحصل فيها تحقيق ونتحرى لمعرفة هل هذا صحيح أم لا .

والصحافة حرة فى حدود الميثاق ... لكن لا يمكن اقبل صحيفة تقول عاوزين مجتمع رأسمالى ... هذا عمل مضاد للثورة ... وهذه صحيفة الثورة المضادة » .

هكذا كان تفسير جمال عبد الناصر لحرية الصحافة ... وأشهد انه كان تفسيرا صادقا فقد شنت روز اليوسف عدة حملات على تزوير الميزانيات فى بعض شركات القطاع العام ، وحملات أخرى على تهريب الأرض ثبت صدقها وانتهت الى تشكيل لجنة تصفية الاقطاع ، وحملة أخرى على جفاف آبار الوادى الجديد بعد ما صرف عليه من ملايين الجنيهات .

اذكر ان جمال عبد الناصر عندما قرأ تحقيقات هذه الحملة الأخيرة ، وكان قد بشر الناس بزرع جديد من مياه جوفية تعادل مياه النيل ، ان أرسل طائرة تضم ١٣ وزيرا ، ٨ من امناء الاتحاد الاشتراكى للتحقيق من صحة ما نشرته (روز اليوسف) وذلك دون ان يوجه لى لوما أو عتابا ولا بالتصريح ... وكان يستهدف من اجرائه الوصول الى الحقيقة ...

وقد ثبت فعلا ان ما نشر عن جفاف الآبار كان صحيحا وان تقارير مضللة كانت ترفع اليه ٠

كان جمال عبد الناصر ينظر الى الصحافة كنوع من الرقابة الشعبية ، لا يحاول كسر اقلام الصحفيين ، ولا يحاول فرض رأى معين عليهم وهو يوضح لبعض قيادات القطاع العام فى لقاء له معهم هذه الحقيقة قائلا رغم شعوره الشخصى بمبالغة بعض المجلات فى التشهير بالقطاع العام ربما جريا وراء مقتضيات الكاريكاتير والفكاهة ٠٠٠ ولكنه يتساءل (هل المطلوب أن نضع فى عقول الناس صورة القطاع العام وكأنه غير أمين على مسئوليته وغير أمين على أملاك الشعب ؟) ٠

ثم يضع الأمور فى وضعها الصحيح بقوله :

(لابد ان نتذكر دائما ونحن نسمع النقد يوجه للقطاع العام لبعض ما قد يلاحظ من جوانب القصور أو حالات الانحراف ان السبب الرئيسى لذلك النقد سبب صحى فى معناه الأصيل ، اذ هو احساس بالملكية الشعبية للقطاع العام ، ان الجماهير لا توجه نقدا الى القطاع الخاص لان ما يجرى فيه لا يعنيها مباشرة وليس موضع اهتمامها وحرصها) ٠

ولعل من المفيد رواية بعض ما جاء على لسان جمال عبد الناصر فى اجتماعه مع الهيئـة البرلمانية للاتحـاد الاشـتراكى حـول قضية النقد الصحفى :

(احنا طبيعتنا كشعب الناس بتنتقد وحتفضل تنتقد (لان الحقيقة المطالب الاجتماعية لم توفر لينا وفيه نقص ، ولما يقول لك ان سعر الفانلة غالى ، ده بقى سعر الفانله ستين قرش ، والشراب بثلاثين قرش ، يبقى أنا بانتقد ، وكل واحـــد فى البلد له حق ينتقد وما أقدرش أقول ده ثورة مضادة أبدا) ٠

هذا التفسير الاجتماعى لقضية النقد يبرز الرؤية الطبقيـة لجمال عبد الناصر التى كانت تستهدف توفير مطالب الشعب بأسعار مناسبة ٠٠٠ ويبرز موقفه أيضا من حيث اعطائه الحق لكل مواطن فى أن ينتقد دون أن يصور ذلك على انه ثورة مضادة ٠

ويؤكد جمال عبد الناصر على هذا المعنى عندما روى ان محمد حسنين هيكل قد سأله عما اذا كان ممكنا له أن يعلق على موضوع ما وكان رد جمال عبد الناصر ما يلى :

(قلت له اذا كنت انت النهارده بتقول انك عايز تستأذن علشان تعلق يبقى الناس خايفين كلهم ، يبقى الناس معذورين ٠٠٠ والمفروض انك تقدر تعلق زى ما انت عاوز تنتقد ، وتدى الفرصة لأى واحد انه ينتقد) ٠

دلاله هذا الحديث ··· ان موقف جمال عبد الناصر لم يكن ضـد النقد ·· ولكن دلالته أيضا انه كان هناك خوف من الجهر بالرأى ··· وان جمال عبد الناصر قد خرج بهذا الاستنتاج من حديثه مع هيكل ·

وهو استنتاج صحيح ··· لانه كان هناك خوف فعلا عند كثير من الناس الذين صدرت ضدهم قرارات مضادة للحرية مثـل الاعتقال دون تحقيق ، وفرض الحراسـة بغير قانون ··· وبعض هؤلاء لم يكونوا من عناصر (الثورة المضادة) وانما كانوا من العناصر (الناقدة) التى لا يتجاوز نشاط البعض فيها حدود الحديث أو الكلام ·

ويحدثنا التاريخ عن اعتقالات تعرض فيها المعتقلون الى التعذيب حتى الموت ··· دون جريمة أو محاكمة ·

لا شك أنه كان هناك اعتداء صريح على الديموقراطية من جانب جمال عبد الناصر نفسه الذى كان يوافق على ما يرفع اليه من تقارير المخابرات أو المباحث العامة ويوقع عليها بالحراسة أو الاعتقال دون مساءلة ·

أى نوع من الديموقراطية ··· ليبرالية أو موجهة ··· رأسمالية أو اشتراكية ··· تهدر بأوامر الاعتقال وفتح المعتقلات ··· ولا يوجد عامل واحـــد يمكن أن يكون تبريرا لذلك ، حتى ولو كان حمـاية الثـورة أو النظـــام ·

الواجب أن ترتهن الاجراءات والمحاكمـات الاستثنائية بفترة زمنية معينة ، والا تحول الاستثناء الى قاعدة ، وأصبحت القاعدة استثناء ·

ويبدو أن جمال عبد الناصر كان على حذر دائم من حركة الرجعية ، وتضاعف عنده هذا الحذر بعد الانفصال ، وبعد اصداره لقوانين وقرارات يوليو ١٩٦١ ، فهو يقول صراحة لأعضـــاء الهيئـــة البرلمانية للاتحـاد الاشـــتراكى :

(فيه حزب رجعى موجود ، وحايفضـل موجود بدون اعلان وبدون ترخيص وعارفين بعض ويتلموا على بعض ومنظمين قوى أحسن من الاتحاد الاشتراكى) ·

ولعل هذا كان السبب الرئيسى الذى يدفع جمال عبد الناصر الى استسهال الاجراءات الادارية من اعتقال أو فرض حراسة ، ضـد هؤلاء الرجعيين ، فى وقت لم يكن قد تكامل فيه اعتماده على الاتحاد الاشتراكى ، رغم خطورة مراحل الانتقـال ، حيث لا تكون الأقدام ثابتة أو راسخة فى موقعها الجديد ·

ومن هنا نشأ هذا الخوف الذى دفع محمد حسنين هيكل وهو أقرب الصحفيين الى جمال عبد الناصر لسؤاله عن امكانية نقد موضوع ما ٠

واذا كان جمال عبد الناصر قد روى هذه الواقعة ، فانه يرويها كحادثة استثنائية فهو يقول فى نفس الاجتماع انه لم يكن يعرف ما سيصدر فى الصحف صباح كل يوم ، وانه شخصيا كان ينتقد بعض اجراءات حكومية يقرؤها مثل بقية القراء وينقدها مثل بقية الناقدين ، ويشير أيضا الى حملات النقد التى كانت تنشرها الصحف ٠

قال لى شعراوى جمعة بعد وفاة جمال عبد الناصر انه قال فى أحد الاجتماعات أن ما ينشره (أحمد حمروش) فى روز اليوسف تحوله السعودية الى نشرات توزعها على انها دعاية مضادة ٠

ومع ذلك أشهد انى لم أسمع منه كلمة نقد أو عتاب ٠٠٠ وانه لم يكلف أحدا بتوجيه شىء من ذلك لى ٠٠٠ مدركا فى أعماقه هدفى من الكتابة ٠٠ وهدف الجهات التى أعادت الطبع والتوزيع ٠

وجمال عبد الناصر يقول (نريد اشخاصا يتحدثون بصراحة عن كل شىء وعن كل شخص مهما كان مركزه وحتى الآن لا يوجد هؤلاء الأشخاص والسبيل الوحيد لهذا هو الديموقراطية) ٠

الصحافة اذا لم تكن مكبلة بالقيود فى عهد جمال عبد الناصر ، ولم يكن النقد محظورا عليها ٠٠٠ وكانت جهازا ديموقراطيا من أجهزة الرقابة الشعبية ، جهازا متناسقا مع طبيعة النظام غير الليبرالى الذى مضى فى طريق غير رأسمالى مستهدفا الوصول الى الاشتراكية ٠

السقطة البارزة التى تعرضت لها الصحافة كانت فى دار التحرير عندما تولى حلمى سلام رئاسة مجلس ادارتها فى وقت كان الدكتور عبد القادر حاتم فيه وزيرا للارشاد ٠

واشترط حلمى سلام تخفيف عبء العمالة فى المؤسسة حتى يستطيع ان يمضى بها ، وحدد اسماء تنقل الى مؤسسات صحفية أخرى ثم سافر الى بور سعيد ليعود بعد ان تكون عملية النقل قد انتهت ٠

واستدعى الدكتور عبد القادر حاتم ، العضو المنتدب للمؤسسة (محمد على بشير) وهو ضابط سابق ، وقدم له كشفا فيه اسماء ١٥٠ صحفيا وعاملا واداريا ، ومعهم أوامر نقل الى مؤسسات أخرى غير صحفية ٠

واصدر العضو المنتدب القرار على انه بناء على تعليمات الدكتور عبد القادر حاتم مما أثاره ؛ لأنه كان يريد أن يتم الأمر سرا ٠

نقل عدد من كبار الكتاب والصحفيين الى مؤسسات غير صحفية فى

ادارات الشئون العامة ومنهم عبد الرحمن الشرقاوى وعبد الرحمن الخميسى ونعمان عاشور والفريد فرج وسعد مكاوى وسعد وهبه وحنفي عاشـور وغيرهـم .

ولم تقتصر تصرفات حلمى سـلام الذى كان ـ من رجال المشير عبد الحكيم عامر ـ ان صح التعبير على هذا الاجراء التعسفى الذى تحول الى نقطة سوداء فى صفحة الديموقراطيـة ... بل انه استدعى المبـاحث الجنائية العسكرية للتحقيق فيما قيل عن وجود اختلاسات بالمؤسسة .

كانت سقطة شديدة أساءت الى النظام ... والى جمال عبد الناصر ... رغم عدم معرفة البعض بما كان يدور فى كواليس القيادة وقتئذ من خلافات وتناقضات وخاصة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، كما أوضحت فى كتاب (مجتمع عبد الناصر) .

كانت هذه هى أول مرة يتعرض فيها صحفيون لمثل هذا الاجراء ... فى وقت احتفظ فيه كل كتاب ما قبل الثورة باقلامهم ... ولعلها كانت آخر مرة أيضا فى عهد جمال عبد الناصر ... فلم يحدث بعد ذلك ان فصل صحفي من جريدته أو تحول الى مهنة أخرى .

هكذا كانت حرية الصـحافة ... وهكذا كانت الديموقراطيـة فى الأجهزة السياسية (الاتحاد الاشتراكى وطليعة الاشتراكيين) .

القيـادة الجماعية

وكانت هناك ايضا محاولة لتطبيق الديموقراطية فى مجال السلطة التنفيذية .. وعندما قامت حركة الجيش كان هناك (مجلس قيادة الثورة) لا تصدر القرارات الهامة الا بعد عرضها عليه ووقوف الأغلبية الى جانب القـرار .

ولكن بعد انتهاء فترة الانتقـال وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية انفرط عقد المجلس ، ولم تعد له سلطة المشاركة فى اتخاذ القرار ، وتوزع أعضاؤه على مناصب سياسية وتشريعية وتنفيذية هامة ... ومع ذلك كان جمال عبد الناصر يحرص على استشارة زملائه والتعرف على آرائهم فى مختلف القضايا .

ولـما وقعت نكسـة الانفصـال ، وصدر الاعلان الدستورى فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ نص فى مادته الأولى على ان يقوم الى جانب رئيس الدولة ، والمجلس التنفيـذى (مجلس الوزراء) ... مجلس آخـر هو مجلس

الرئاسة الذى (هو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويمارس اختصاصاته الواردة فى الاعلان الدستورى) ٠

ولكن تجربة (القيادة الجماعية) فى حدود السلطة التنفيذية لم تنجح فقد ظهرت الخلافات بين الزملاء القدامى حيث كانت حركتهم وقيادتهم منعزلة عن أى ارتباط تنظيمى تسوده الديموقراطية ، وتوضح فيه التصرفات العامة والخاصة تحت ضوء الرؤية ومجهر المناقشة ٠٠٠ ولذا قدم المشير عبد الحكيم عامر استقالته الأولى وسافر الى مرسى مطروح عندما طرح قرار بالحد من سلطاته الفردية المطلقة فى القوات المسلحة ٠٠٠ وعندما استرضاه عبد الناصر غضب عبد اللطيف البغدادى وانتهى به الأمر أيضا الى الاستقالة ، كما استقال كمال الدين حسين بعد ان خلفه على صبرى رئاسة الجهاز التنفيذى ٠

واقتران الديموقراطية بفكرة القيادة الجماعية فى السلطة التنفيذية هو اقتران خاطىء ٠٠٠ لأن الديموقراطية هى حركة شاملة يجب ان تتوفر فى كل مجالات المجتمع والمؤسسات التشريعية والسياسية والصحفية والاجتماعية وأخيرا التنفيذية ٠

قيادة جماعية فى القمة لا تثمر شيئا اذا لم تكن فى احضان الديموقراطية والرقابة الشعبية ٠

ولذا ذوت هذه التجربة بعد سنتين اذ خلا دستور ١٩٦٤ من النص على وجود (مجلس الرئاسة) ٠

وظهرت محاولة ديموقراطية جديدة فى مجالات الانتاج والخدمات عندما شكلت لجان مشتركة فى كل موقع تضم مجلس الادارة واللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى ٠

وكانت التجربة الناصرية قد أصدرت قرارات تنص على انتخاب ممثلين عن العمال والاداريين فى مجلس الادارة ، وهى خطوة هامة فى مجال خلق شعور بالمشاركة فى الانتاج بين العمال وأعضاء مجلس الادارة المعينين ٠

ورغم سلامة فكرة اللجان المشتركة فى كل موقع الا انها عند التطبيق لم تؤد الى (ديموقراطية الانتاج) اذ كان هناك تنافس بين هذه اللجان الثلاث ٠٠٠ تنافس حول أهدافها ومصالحها التى لا شك انها لا تمثل تعارضا هاما ٠٠٠ ولكن المعادلة لم تكن قد حلت بعد بين الاتحاد الاشتراكى حرصا على سلامة تطبيق الاشتراكية ٠٠٠ ولكن الأجهزة التنفيذية كانت أكثر قوة ونفوذا لأنها تملك مفاتيح العمل الادارى ٠

وكان رئيس مجلس الادارة يعرف أنه يستمد قوته وموقعه من وزيره ووزارته ٠٠٠ وليس من أمين الاتحاد الاشتراكى ٠

وكانت هناك مسألة أخرى تضعف من سلطة الأجهزة السياسية الشعبية ، وتقوى من السلطة الادارية التنفيذية ··· وهو ما يمثل فى حقيقته اضعافا للديموقراطية ·

هذه المسألة هى كون المحافظ فى كافة المحافظات هو المسئول السياسى عن تنظيم طليعة الاشتراكيين (السرى) فى محافظته ، بينما أمين الاتحاد الاشتراكى هو عضو فى لجنة الطليعة ··· وهذا ما يؤدى فى مضمونه الى تقوية السلطة التنفيذية ، وتنمية السيطرة الادارية عند المحافظ ··· أكثر من حرصه على التفاعل مع العمل الجماهيرى فى الاتحاد الاشتراكى ·

هكذا كانت تجارب القيادة الجماعية فى مجالات الانتاج - رغم سلامتهم الديموقراطية من الناحية النظرية - كانت تجارب قاصرة ؛ لأن الديمقراطية لم تكن قد تأصلت بعد فى الاتحاد الاشتراكى - وهو التنظيم الذى كانت الديموقراطية فيه ضرورة ، وليست أمرا كماليا ··· لأن ضعفها أو غيبتها فيه يعنى ضعفها وغيبتها فى المجتمع ·

(١٢)

الديموقراطية ... فى آخر صفحات عبد الناصر

* سلطة المؤسسة العسكرية تزحف على المجتمع ... والمشير عامر يتولى الاشراف على هيئة النقل والتموين وتحقيقات الصحافة ولجنة تصفية الاقطاع .

* الهزيمة عام ١٩٦٧ وليد طبيعى ... لغيبة الديموقراطية .

* شعار (التغيير) الذى رفعته جماهير ٩ - ١٠ يونيو ١٩٦٧ لا يتحقق ، فتنطلق المظاهرات .

* محاكمات ضباط المشير تفصد الدم الفاسد وتكشف للشعب انحرافات مجهولة .



كان محتملا أن يظل الاتحاد الاشتراكى تنظيما مفرغا من الديموقراطية ٠٠٠ بغير لجنة مركزية ، ولجانه القيادية معينة ، ونسبة العمال والفلاحين فيها نادرة لولا ما حدث بعد العدوان من مظاهرات للطلبة قامت فى فبراير ١٩٦٨ ٠٠٠ تماما كما بقيت مصر بغير مجالس شعبية رغم ان الميثاق قد نص على (أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وتأكد ذلك فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ أيضـــا ٠

لم تكن (ديموقراطية التنظيم) موضع اهتمام كبير بعد تشـكيل الاتحاد الاشتراكى واستبدال مبـدأ (الاختيار) بمبـدأ (الاستبعاد مع الاستثناء) كما ذكرنا ٠٠٠ الأمر الذى فتح أبواب الاتحـاد الاشتراكى لعناصر بيروقراطية ورجعية ليس لها مصلحة أكيدة فى عمليـة التحول الاشتراكى ، وجعل منه (اتحادا قوميا بميثـاق) ، أو تنظيما عريضـا بدليل عمل فقط ٠

وصدور الميثاق ، وتشكيل الاتحاد الاشتراكى ، لا يعنى أن المجتمع قد تحول الى مجتمع اشتراكى بلمسة سحرية ٠٠٠ ولكنه يعنى اننا قد بدأنا (مرحلة انتقال) ومن هنا يفترض أن تتوفر وتتأكد الديمقراطية فى هذا المجتمع الانتقالى للطبقات الشعبية المتحالفة ، الأمر الذى يقتضى توسيع الحريات العامة لمصلحتها ، وتوفير التنظيمات السياسية والثقافية المعبرة عنها ٠٠٠ وذلك حتى لا يطغى نفوذ الطبقات المتسربة للاتحاد الاشتراكى والتى ليس من مصلحتها حدوث تطور اجتماعى سريع نحو الاشتراكية ٠

ولا شك ان هذه الحالة لم تغب عن جمال عبد الناصر ، فانه فى كافة أحاديثه كان يحذر من خطر الرجعية بعد أن لدغته فى انفصال سوريا ٠٠٠ وانه لم يجعل من الميثاق (وثيقة أبدية) وانما ليكون محل مراجعة شاملة عام ١٩٧٠ بعد أن تكون التجربة قد عبرت ثمانى سنوات فى مرحلة التحول نحو الاشتراكية ٠

تعديل الميثاق كان قضية مرتبطة بالتجربة ٠٠٠ وبالحركة السياسية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى ٠٠ وبانتقال السلطة تدريجيا للطبقات

الوطنية التى تشكل تحالف قوى الشعب العاملة٠٠٠وبتاكيد الديموقراطية لهذه الطبقات وحدها ٠

ولكن السلطة لم تنتقل أبدا للاتحاد الاشتراكى او لطليعة الاشتراكيين والطبقات الشعبية الوطنية لم تمارس الديموقراطية ممارسة حقيقية ٠

عندما كشفت (روز اليوسف) قضية تهريب الأرض ، وتشكلت لجنة تصفية الاقطاع ، كانت الفرصة مناسبة لدفع وتكوين التنظيمات الفلاحية فوق الأرض ــ المسحوبة من المهربين الاقطاعيين ٠٠٠ ولكن السلطة اكتفت بالاجراءات التى اعتمدت على المباحث الجنائية العسكرية التابعة للمشير عبد الحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة ورئيس لجنة الاقطاع٠٠٠ ولم تعتمد على التنظيم السياسى ولم تحاول تشكيل تنظيمات ديموقراطية للفلاحين ٠

وكان هذا ناتجا عن أن السلطة ظلت فى نطاق القمة ، ينسدل ستار كثيف حول الخلافات والتناقضات التى تدور بين الكواليس ٠

لم يكن هناك مجهر الديموقراطية الذى يكشف كافة التحركات المضادة أو الخلافات النظرية ، أو المساوىء الشخصية ٠

عندما استقال عبد اللطيف البغدادى مثلا لم يعرف الناس اسباب استقالته ولم تتح الفرصة لمناقشة وجهة نظره ٠٠٠ وكذلك عندما استقال كمال الدين حسين عام ١٩٦٤ ، وأخيرا عندما اســتقال حســن ابراهيم عام ١٩٦٦ ٠

لم تتح للجماهير فرصــة التعرف على مواقف هؤلاء المســـتقيلين ومناقشتها ٠٠٠ ولم تعرف تنظيمات الاتحاد الاشتراكى شيئا عنها حتى بعد أن أعلنت الاستقالات فى سطور قليلة ٠

غيبة الديموقراطية هنا أساءت الى حركة التقدم ٠٠٠٠

كان ممكنا استقطاب الاتحاد الاشتراكى للموقف الصحيح بالتوعية والمناقشــة ٠٠٠ وهذا يعتبر أمرا مفيدا بل وضروريا فى عملية التربية السياسية وخاصة فى مراحل التحول الاجتماعى ٠

ولذا فانه رغم المحاولات الجادة المخلصة التى بذلت فى تكوين الاتحاد الاشتراكى (فترة على صبرى) ، وطليعة الاشتراكيين (أمانة شعراوى جمعة) ، ومنظمة الشباب (فترة دكتور حسين كامل بهاء الدين) الا أن الديموقراطية لم تدخل أبوابها وظلت على الباب عاجزة عن الدخول ٠

ومع ذلك كان الاندفاع نحو عملية التحول الاجتماعى ٠ يمضى فى طريق صحيح ٠٠٠ فقد زاد نصيب الفرد من الدخل القومى ما بين ١٩٦٠ ــ

١٩٦٥ بنسبة ٢٨ ٪ واتيحت فرص عمل جديدة لمليون ونصف تقريبا فى خمس ســـنوات من (٦٠٠٦٠٠ عام ١٩٦٠ الى ٧٣٣٤٠٠ عام ١٩٦٦ بزيادة ١ ، ٢٢ ٪) ، وحول السد العالى ٨٣٦ ألف فدان من رى الحياض الى الرى الدائم وأضاف اليها ٨٥٠ ألف فدان جديدة وزاد عدد المتعلمين بنسبة ١٣٢٪ عام ١٩٦٦ عنهم فى عام ١٩٥٤ فبلغوا ٥٠٢ ، ٤ مليون وزاد عدد بعثات التخصص من ٢٣٨ بعثة عام ١٩٦٠ الى ١٥٧٥ بعثة عام ١٩٦٦ ، وزاد الانفاق على الخدمات من ١٢ مليونا عام ١٩٦٠ الى ٩ ، ٢٢ مليونا عام ١٩٦٥ ٠

ويعلن الدكتور عصمت سيف الدولة الذى أورد هذه الاحصائيات ضمن كتابه (الأحزاب ومشكلة الديموقراطية فى مصر) تعليقا طريفـا بقـوله :

(ولكن ، والحق يقال ، والشهادة لله ، حرم شعب مصر الفقير فى تلك الفترة من العمارات الشاهقة والسـيارات الفارهة ، والـكباريهات الداعرة ، والأفـلام الهابطة وحرم المنتجات الأميركية وادوات التجميـل الفرنسـية ٠ والسـجائر الفرنجية ، والأصـــواف الانجليزية والحرائر اليابانية ، ثم افتقد السمسار والقمار والدينار والدولار) ٠

هذا التعليق الطريف يعطى صورة عن مجتمع مصر الذى اعتمد على تطور الصناعة والزراعة فمن خطة تنمية لتحقيق أهداف التحول الاشتراكى ٠٠٠ ولكن خطط التنمية لم تستمر بعد الخطة الأولى ٠

ولا يوجد نظام بعيد عن المشاكل الداخلية ٠٠٠ والقرارات التى صـدرت للتحول الاشـتراكى لم يحسـن تطبيقهـا ، فقد وثب كثير من البيروقراطيين والانتهازيين وبعض التكنوقراطيين المعادين للتقدم الاجتماعى الى مراكز السلطة فى مختلف الأجهزة السياسية والتنفيذية ٠ الأمر الذى وقف سدا عمليا فى طريق الديموقراطية ولم يتح فرصة كشـفهم خلال حركة ديموقراطية ٠

الاخـــوان والشـــيوعيون

وبدأ النظام يتعرض الى ضغوط تمثل فى عودة الاخوان المسلمين الى تنظيم جهازهم السرى ٠٠٠ وكانت السنوات التى مضت بعد حلهم قد خلت من أى محاولة لتصفية نفوذهم سياسيا وفكريا اعتمادا على التصفية الادارية وحدها ، مع ان الثورة قد قامت لتأكيد اتجاهها الدينى بزيادة عدد المساجد زيادة هائلة ، وبث أذاعة خاصة للقرآن والحديث ، واقرار

الدين مادة رئيسية فى المدارس ، مع الحرص على التقاليد والشعائر الدينية ٠

ولكنه ٠٠٠ فى حالة عدم الاهتمام بتطبيق الديموقراطية ، وزيادة فعاليتها يصبح الطريق مفتوحا أمام الذين يوجهون سهام تقدمهم الى بعض الاجراءات غير الديموقراطية مثل الاعتقال والحراسة دون محاكمة ٠٠٠ والاهانة والتعذيب وسيطرة بعض العسكريين فى مختلف المناصب التنفيذية والسياسية ٠٠٠ وتضيع أيضا فرصة جذب العناصر الوطنية فى صفوفه ٠

وفى مسار الاتجاه غير الديموقراطى كان الموقف من الشيوعيين أيضا ، الذين تقرر الافراج عن المعتقلين منهم بعد خمس سنوات ، حيث أخليت المعتقلات تماما عام ١٩٦٤ ٠

لم يكن هناك تناقض رئيسى بين اتجاه الشيوعيين واتجاه الثورة لمحاولة بناء الاشتراكية ، التناقضات والملاحظات الثانوية ، كان يمكن تصفيتها والتغلب عليها باتاحة فرصة الحوار والنضال المشترك ٠

ورغم أن جمال عبد الناصر قد أبدى موافقته على انضمامهم للاتحاد الاشتراكى وطليعة الاشتراكيين ، الا أن ذلك لم يتحقق الا بصورة فردية ، وبقى الكثير منهم خارج التنظيم ، مع أنه حدثت سابقة تاريخية لم تحدث فى بلد بمنطقة التحرر الوطنى من قبل ٠٠٠ وهى ارتضاء التنظيمين الرئيسين (الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى والحزب الشيوعى حل التنظيم والأندماج فى تنظيم الثورة) (الاتحاد الاشتراكى) ظل الشيوعيون بعيدا عن التفاعل الحى فى الحركة السياسية رغم قول جمال عبد الناصر (اننى لا أعتبر التناقض بيننا وبين الماركسيين تناقضا عدائيا ، واننى استفدت فى تحضيرأفكار الميثاق بكلمات ماركس ولينين وستالين وماوتسى تونغ ولاسكى وغيرهم) ، ورغم موافقته المبدئية على التعاون معهم ٠٠٠ ووصول أفراد منهم الى مناصب هامة فى امانة الاتحاد الاشتراكى ، وأمانة طليعة الاشتراكيين بصفتهم الشخصية ٠

صحيح أن الشيوعيين لم يأخذوا موقف المعارضة رغم ان البعض منهم ظل بلا عمل يوفر له الحياة ، وحرم من العمل السياسى الذى عاش يناضل من أجله ٠٠٠ ولكن النظام فقد فرصة فريدة كان يمكن له فيها ان يستوعب خلاصة المناضلين المصريين من أجل الاشتراكية لأكثر من عشرين عاما ، خاصة وأن قيادة جمال عبد الناصر للمجتمع خلال هذه المرحلة لم تكن محل مناقشة مطلقا ، بل اعترف الجميع بزعامته ووطنيته وتقدميته ٠

ومن المؤسف أن كثيرا من الذين تولوا مناصب المسئولية فى مرحلة التحول نحو الاشتراكية كانوا أبعد الناس عن فهم الاشتراكية أو الاقتناع

بها ، وانهم هم الذين أقاموا العقبات فى طريق الديموقراطية وفى طريق الاستعانة بالمناضلين الاشتراكيين الحقيقيين لاداء دورهم الطبيعى فى نجاح خطط التنمية ، وفى بعث الحيوية الديموقراطية داخـــل التنظيمـــات الجماهيرية والطليعية ٠

مأســاة غياب الديموقراطية

وقد أفرخ غياب الديموقراطية مآس كثيرة لم توضع تحت دائرة الضــوء ، ولم يعرفهــا الا القلة ، ولم يتردد الحديث عنها بين العارفين الا همســا ٠

أبرز هذه المآسى كان الخلاف بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، والذى بدأ مع محاولة الحد من سلطة المشير عقب تشكيل مجلس الرئاسة عام ١٩٦٢ ثم التراجع عن ذلك ٠٠٠ وهو خلاف تجاوز حدود دائرة العلاقات الشخصية ، الى خلاف بين المؤسسة وبين رئاسة الجمهورية ٠

كانت المؤسسة العسكرية خاضعة تماما لنفوذ عبد الحكيم عامر ، ولم يكن جمال عبد الناصر قادرا على النفاذ الى صفوفها ، وخاصة بعد حرب اليمن التى قال لى عبد الناصر شخصيا انه بدأ بمساعدة الثوار بسرعة ثم اضطر الى تعزيز السرية بسبعين ألف جندى ٠

وعندما عين جمال عبد الناصر شمس بدران وزيرا للحربية كان غير مؤهل لذلك عسكريا فدراسته لم تتجاوز الكلية الحربية ولم يشترك فى أى عمليات حربية ولم يعرف عنه الاهتمام بالثقافة العســـكرية ، رغم شخصيته التى فرض نفسه بها على ضباط القوات المسلحة ٠

ومن مظاهر زيادة سلطة المشير عامر أنه أصدر عقب تعيين شمس بدران وزيرا للحربية قرارا بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يحدد اختصاصات وزير الحربية بينما الاثنان أعضاء فى مجلس الوزراء وهى سابقة لم تحدث على الاطلاق ٠

ومن مظـاهر تجاوز المؤسسة العسكرية لاختصاصاتها الواجبات التى عهد بها الى المشير عامر ، مثل الاشراف على مرفق النقل العام ، والتموين والجمعيات الاستهلاكية ، ومطاردة الاخوان المسلمين ، والتحقيق فى دار التحرير للطبع والنشر (جريدة الجمهورية) وأخيرا لجنة تصفية الاقطاع ٠٠٠ وكذلك هذا القانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٦٢ الذى يحرم على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية العامة والخاصة تعيين أى موظف أو عامـل فى أية وظيفة خالية الا بعـد اخطار مكتب نائب القائد

الأعلى (المشير عامر) ثم الانتظار شهرا لمعرفة ما اذا كان لديه من أفراد القوات المسلحة الحاليين أو السابقين من يرشحه لشغل هذه الوظيفة ٠٠٠ بل انه يمكن الاحتفاظ لهذا الشخص بالوظيفة المدنية ويكون فى حكم المعار الى القوات المسلحة ٠

كان هذا يتم علنا فى قرارات تنشرها الصحف ولا يجرؤ أحد على الاعتراض عليها ٠٠٠ وكان القصور السائد أن ذلك لا يمكن أن يتم دون موافقة (الرئيس) جمال عبد الناصر ٠٠٠ وهو أمر لم يكن صحيحا تماما ، فقد كان بين الاثنين تناقضات وخلافات ، فضل الاثنان أن تظل سرية ومكتوبة حتى لا تتفجر فى المجتمع ٠٠٠ بل انه عندما جنح عبد الحكيم عامر الى الحياة الناعمة وتزوج الممثلة برلنتى عبد الحميد زوجة ثانية لم يخطر جمال عبد الناصر صراحة ، وانما سمع ذلك من بعض المقربين الى عامر ٠

قال لى زكريا محيى الدين بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما كشفته محاكمات الضباط انه لم يكن يعرف شخصيا الدرجة التى تورط فيها المشير عامر فى علاقاته الخاصة ٠٠٠ بل ولم يسمع عنها ٠

شكل هذا الانفراد والتميز للقوات المسلحة عزلة للقيادة السياسية جعلتنا أعجز من السيطرة عليها لتكون قوة محاربة قادرة على أداء مسئوليتها الوطنية ٠٠٠ وكانت هذه المأساة نتيجة طبيعية لغيبة الديموقراطية ، وكان هذا سببا رئيسيا من أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى شكلت صدمة هائلة لمشاعر الجماهير التى كانت قد أعطت ثقتها بلا حدود لجمال عبد الناصر٠

التغيير ٠٠٠ التغيير ٠٠٠ أو الديموقراطية ٠٠٠ الديموقراطية

خرجت الجماهير ليلة ٩ ـ ١٠ يونيو ١٩٦٧ الى الشوارع لتجبر جمال عبد الناصر على البقاء فى موقعه رئيسا للجمهورية رغم قسوة الهزيمة ٠٠٠ فكان أول قائد منهزم تتشبث به الجماهير لأنها استشعرت فى بقائه الأمل الوطنى فى حماية مصر من الوقوع فريسة للامبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية ٠

ومع ذلك فان فظاعة ما حدث كان أقوى من احتمال الجماهير ٠٠ ولم تعد الثقة وحدها كافية لكبت ما فى الصدور ، ولم يعد الخوف عاملا من العوامل التى تحول دون الجهر بالرأى والتعبير ٠

كشفت الهزيمة الستار فجأة عن كل انحرافات المجتمع التى عاشت

فى طى الكتمان ٠٠٠ وكشفت محاكمات شمس بدران وعباس رضوان وصلاح نصر وغيرهم من الضباط الذين أحاطوا بالمشير لمحاولة ابقائه فى منصبه بالقوة بعد استقالته وبعد اقالة جمال عبد الناصر لعدد من كبار الضباط ، وتعيين الفريق أول محمد فوزى رئيسا لأركان حرب الجيش ٠

كشفت هذه المحاكمات عن بشاعة الوجه القذر لادارة المخابرات ٠٠٠ وهو وجه قد يكون طبيعيا فى كافة أجهزة المخابرات فى العالم ، ولكن الجديد ان النظام نفسه هو الذى كشف عن هذا الجانب البشع ، وأعلن عن سقوط ما أسماه دولة المخابرات) ٠٠٠ وكشفت أيضا عن مدى الضعف والانحلال والياس الذى سقطت فيه قيادة القوات ٠

كما أظهرت هذه المحاكمات جانبا سياسيا هاما ، اذ أظهرت أن بعض هؤلاء القادة المنهزمين قد تصوروا ان الحكومة الأمريكية يمكن أن تلقى اليهم عجلة الانقاذ التى تنقذ حياتهم وشرفهم ، وتشفى هزيمتهم ٠٠٠ وانهم يمكن أن يجدوا ، بعد الهزيمة مبررا ينهى العلاقة مع الاتحاد السوفياتي الذى أصبح عندهم مشجبا تعلق عليه خطيئتهم ٠

وعندما اتضحت هذه الحقائق للشعب وخاصة للجماهير ارتفعت صيحتهم وشعاراتهم تطلب (التغيير ٠٠ التغيير) ٠٠٠ وهى صيحة تعنى فى مضمونها (الديموقراطية ٠٠٠ الديموقراطية) ٠

كسرت الهزيمة حاجز الخوف عند الناس ، وشعر المواطنون من جسامة الموقف أن الصمت عار ٠

ومضت الشهور ، وعبد الناصر مستغرق تماما فى محاولة اعادة بناء القوات المسلحة ، لا يكاد يشغله عن ذلك شىء ، ولا يعتمد على تنظيم سياسى قادر على مشاركته فى اعادة البناء لمجتمع انهارت نفوس ابنائه ، وعرفوا الطريق للهجرة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ٠

ولم يكن التغيير عند الناس يعنى أكثر من توفير ديموقراطى يشعرهم بحرارة المشاركة فى المسئولية ، وبوضع الأجهزة التنفيذية تحت مجهر الرقابة الشعبية ، وتغيير الشخصيات التى استكانت لرفاهية الحكم سنوات طويلة حتى فقدت القدرة والرغبة على التغيير ٠

كانت المطالبة بالتغيير لا تتوقف عند حد استبدال بعض الأسماء والشخصيات ولكنها تتجاوز ذلك الى ضرورة بعث حياة ديموقراطية فى العمل السياسى وادارة الانتاج والخدمات ٠

ولكن عبد الناصر كان قد أصبح أسيرا لنظامه الذى استند اليه ٠٠٠ وأصبح مرتبطا بالشخصيات التى اعتمد عليها أو اختارها لتكون بجانبه

... فلم يغير أحدا ولم يبعد صديقا ... وان كان زكريا محيى الدين قد اختار الاستقالة لخلاف فى وجهات النظر حول طرق مواجهة الأمور .

ولم يغرق الشعب فى بحر الصبر ... ولم تستطع الصدور أن تكبح صيحات الغضب ... وكانت المظاهرات فى صفوف الطلبة .. مظاهرات تطلب (التغيير) ، وتصل الى حد الهتاف بسقوط الزعيم الذى خرج الشعب ليبقيه بعد الهزيمة والذى كرس كل جهده للقوات المسلحة ، عاجزا فعلا عن بدء صفحة ديموقراطية حقيقية لم يشأ أن يفتحها وهو عنفوان قوته ، ولم يكن معقولا ان يفتحها وهو فى انحدار مجده وخجل هزيمته .

أول مظاهرات عدائية للثورة عرفتها مصر منذ فبراير ١٩٥٤ ... وانطلقت المظاهرات من الجامعة التى كانت الاجراءات غير الديموقراطية قد أوقفت انعقاد مؤتمر اتحاد الطلاب ، وذلك عندما أصدر على صبرى رئيس الوزراء قرارا بفض المؤتمر السادس لاتحاد الطلاب عام ١٩٦٥ ... ومنذ ذلك الوقت لم يتم أى انتخاب لاتحاد طلبة الجمهورية ، ولم يجد الطلاب مجالا للتعبير الديموقراطى عن آرائهم .

وكان أحمد كامل العضو التقدمى بأمانة طليعة الاشتراكيين قد تولى مسئولية منظمة الشباب ، فاكتسب ثقتهم ، ولكن الأمر كان أكبر من الأشخاص فحدث أكبر تحرك طلابى يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٨ اثناء فصد الدم الفاسد لمصر خلال محاكمات ضباط المشير ، واثناء خروج بعض مظاهرات الاحتجاج على الأحكام (الهيئة) التى صدرت ضد قادة القوات الجوية من جانب عمال حلوان .

اختلط العمال والطلبة فى مظاهرات عامة تطلب التغيير وتنادى بالديموقراطية لم يكن (التغيير الديموقراطى) هدفا من أهداف بعض قيادات النظام التى استقرت فى مقاعد السلطة بحكم (الأقدمية) أو رضاء الزعيم ، دون ان تكون قد تشربت أفكار جمال عبد الناصر التقدمية .

ولذا جوبهت المظاهرات باعتقال بعض أعضاء اللجنة التى انتخبها الطلبة لقيادة نضالهم .

نفس الاسلوب الادارى الذى لا يتفق ولا يتسق مع مرارة الهزيمة وقسوة الموقف .

أغلقت الجامعة ... وتوقف نشاط منظمة الشباب .. ونقل أحمد كامل محافظا للاسكندرية .

قال جمال عبد الناصر انه يلتمس العذر لغضب الشباب ٠

واعاد تشكيل وزارته التى لم يدخلها زكريا محيى الدين فى ٢ مارس ١٩٦٨ وادخل فيها ٩ وزراء جدد من أساتذة الجامعة ، وكأنه يرضى بذلك الطلبة المتظاهرين ٠٠ وبذلك أصبح يتولى مناصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الاتحاد الاشتراكى ورئاسة الوزراء والقيادة العليا للقوات المسلحة ٠

والواقع أن هذا التغيير كان شكليا محضا ٠٠٠ ولم يكن فيه اقتراب من الديموقراطية خطوة واحدة ٠

بدأت وزارة الداخلية فى تشكيل قوات (الأمن المركزى) بدلا من بلوكات النظام لتكون قوة ضاربة قادرة على تفريق المظاهرات قبل نزول القوات المسـلحة ٠

ويقول وزراء هذا المجلس الذى رأسه عبد الناصر ان اجتماعاته كانت ساحة للمناقشة الحرة المفتوحة التى عرضت فيها مختلف القضايا والتى تبلورت فى وثيقة جديدة من وثائق الثورة (بيان ٣٠ مارس) ٠

ولا شك أن بيان ٣٠ مارس يحوى معظم ما يتطلع اليه الوطنيون الديموقراطيون فقد نص على اجراء انتخابات فى الاتحاد الاشتراكى لأول مرة من القاعدة الى القمة حتى تتوفر له لجنة مركزية ولجنة تنفيذية عليا الى جانب لجان المحافظات والأقسام والقرى ٠

وتقرر اجراء انتخابات للنقابات العمالية بعد توقف امتد سـنوات ٠٠٠ وانتخابات أخرى لاتحاد طلبة الجمهورية ٠

وأعلن بيان ٣٠ مارس ان المؤتمر القومى له يظل قائما الى ما بعد ازالة آثار العدوان ٠٠٠ وان تظل اللجنة المركزية المنتخبة فى حالة انعقاد دائم وأن يوكل الى جانب مسئوليتها المتعددة واجب بناء التنظيم السياسى لطلائع الاتحاد الاشتراكى (طليعة الاشتراكيين) ٠

وافق الشعب على البيان فى استفتاء عام أجرى يوم ٢ مايو ١٩٦٨ ٠

وقد كتبت قبل اجراء الانتخابات فى مجلة روز اليوسف عدد ٢٤ يونيو ١٩٦٨ ، مقالا تحت عنوان (ليس بالانتخابات وحدها) جاء فيه :

(اننا يجب أن نضع الانتخابات فى وضعها الصحيح لا نقلل من أهميتها كوسيلة لاكتساب ثقة الجماهير ومحاولة الوصول الى صورة صحيحة لارادتها ٠٠٠ ولا نجسم منها باعتبارها فى ذاتها سوف تخلق الثقة وتتحقق الديموقراطية) ٠

فانه ليس بالانتخابات وحدها تتحقق الثقة وتزدهر الديموقراطية ٠

واجريت انتخابات الاتحاد الاشتراكي ووضح خلال مراحلها المتعددة تدخل السلطة التنفيذية فى اختيار الأفراد ومحاولة فرضهم ٠٠ استوى فى ذلك لجان الاقسام والمحافظات واللجنة المركزية ٠٠ بل واللجنة التنفيذية العليا ويمكن الرجوع الى تفاصيل ذلك فى كتاب (خريف عبد الناصر) الجزء الخامس من (قصة ثورة ٢٣ يوليو) ٠

ولم يكن التدخل الصريح فى الانتخابات هو الظاهرة المؤسفة المعادية للديموقراطية فقط ٠

كانت هناك اجراءات استثنائية لم تفلح الهزيمة فى وضع حد لها ٠٠٠ فقد استمرت الاعتقالات دون تحقيق أو مسالة قانونية كما حدث مع الزملاء الدكتور جمال العطيفى وصلاح حافظ نائب رئيس تحرير روز اليوسف فى ذلك الوقت ، ولطفى الخولى رئيس تحرير الطليعة ٠

وخرج من سلك القضاء عدد كبير بوساطة لجنة شكلت برئاسة أنور السادات ولم يكن هناك دوافع قوية مبررة لهذا الاجراء العنيف غير الديموقراطى ٠ لم ينته اسلوب الاعتقالات ٠٠٠ ولم تضع الهزيمة نهاية لهذه الاجراءات الاستثنائية ٠

كانت مصر خلال هذه الفترة أحوج ما تكون الى جهد أبنائها جميعا لتحرير الأرض العربية المحتلة ٠٠٠ وكان جمال عبد الناصر قد وصل بالقوات المسلحة الى حد حرب الاستنزاف التى تعتبر مفخرة للمقاتل المصرى ٠

ومع تركيز طاقته على هذا الجهد والتقدم العسكرى الهائل لم يغمض جمال عبد الناصر عينيه عن التطور الاجتماعى فقد أصدر قبل الاستفتاء على بيان ٣٠ مارس قرارا يغير فيه تعريف العامل والفلاح الذى سبق له أن أدخل كما قلنا أصحاب الأملاك الزراعية الى مجلس الأمة فى ثياب الفلاحين ، وأدخل بعض ضباط الجيش وخريجى الجامعات فى ثياب العامل ٠

أصبح العامل هو (الذى يعمل يدويا أو ذهنيا فى الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ، ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية سواء كان من عمال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات) ٠

وأصبح الفلاح (هو الذى لا يحوز هو وأسرته أكثر من عشرة افدنة على ان تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وان يكون مقيما فى الريف) ٠

تعريفات تقترب من حقيقة العامل والفلاح ... وتوفر ديموقراطية اجتماعية لهذه الطبقات الكادحة .

وكانت هذه فضيلة كبرى لعبد الناصر .. مساندة الطبقات الكادحة ورفع الظلم عنها ... وتوفير الحرية الاجتماعية لها .

حرص جمال عبد الناصر على اصـدار هذا التعريف قبـل اجـراء الانتخابات فى الاتحاد الاشتراكى وفى مجلس الأمة .

وفى المؤتمر القومى ٢٣ يوليو ١٩٦٨ صدر قرار بانزال الحد الأقصى للملكية الزراعية الى خمسين فدانا .

كان بيان ٣٠ مارس هو آخر وثيقة تصدر عن ثورة يوليو فى عهد عبد الناصر وكان مجلس الأمة الجديد الذى انتخب حسب التعريفـات الجديدة للعمال والفلاحين هو آخر مجلس يجتمع فى حياة جمال عبد الناصر ... ولكن المجالس الشعبية لم تتشكل وكذا المجالس القومية المتخصصة .

كانت هذه هى أقصى خطوة وصل اليها فى تطبيق الديموقراطية فى وقت كان يبذل فيه جمال عبد الناصر كل قطرة عرق وكل نبضة قلب وكل خفقة فكر من أجل اعادة بناء القوات المسلحة لتحرير الأرض .

وشاء القدر أن ينتقل الزعيم الكبير الى رحاب الله يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ والديمـوقراطية ما زالت أمـلا للملايين التى خـرجت تبكى موته وتودع نعشه وتذكر دوره التاريخى البارز .

كانت جنازة عبد الناصر استفتاء جديدا لرأى الشعب فى زعامته بعد غيابه ... استفتاء على وقفته الوطنية بعد محنة الهزيمة .. استفتاء على شخصيته وأسـلوبه بكل ما حفـل به من ايجابيات مضيئة وتجاوزات مسـيئة .

استفتاء ديموقراطيا لم تتدخل فيه أجهزة السلطة الادارية ، لأنه لم يقتصر على حدود مصر وانما تجاوزها الى كل أراضى الأمة العربية .

أكانت كل هذه الجماهير مسلوبة الحرية فاقدة الديموقراطية ... أم هناك شىء يستحق البحث والتحليل ؟؟

(١٣)

الديموقراطية ... ولعبة السـياسة الخشنة

(سأكون فى منتهى القسوة لمن يحاول
ان يشق جبهتكم الداخلية !)

أنور السـادات

١٤ مايو ١٩٧١

* **أول اختبار ديموقراطى للاتحاد الاشتراكى**
* **دسـتور ١٩٧١ يدافع عن الاشـتراكية ويؤكد نظرية تحالف قوى الشعب العاملة**
* **لعبة السياسة الخشنة بين خلفاء عبد الناصر ...**
* **الشيوعيون يدخلون الوزارة لأول مرة فى عهد ثورة يوليو ...**

وداع الشعب لعبد الناصر ظاهرة انسانية أذهلت المراقبين ٠٠٠ وأثارت اهتمام الرأى العام العالمى ٠٠٠ وأظهرت قيمة أصيلة من قيم الشعب المصرى وكان استفتاء يتجاوز حدود العاطفة ٠

كان الوداع رأيا وموقفا من الجماهير نحو الزعيم الوطنى الذى ارتبط بها ١٨ عاما فى موقع القيادة ٠

ولا ينبغى عبور هذا الوداع فى عجلة ٠٠ أو تقليل قيمته من وجهة نظر البحث العلمى ٠٠٠ فالديموقراطية فى النهاية هى تعبير الشعب وارادته ٠

ولا يمكن لشعب ان يبكى جلاده ٠٠٠ ولا يعقل ان يمضى الناس اياما فى الشوارع ينتحبون ويطلقون الأغنيات الحزينة لديكتاتور أهدر حقوقهم وسحق حرياتهم ٠

هذا الوداع الشعبى يفجر العلاقة بين الديموقراطية والحكم الناصرى ٠٠٠ ويربط بين القضية الوطنية والحرية الشخصية ٠٠٠ ويضع أمام الباحث مشكلة هؤلاء الذين خرجوا الى الشوارع وأهدافهم الاجتماعية لم تتحقق بعد وكأنهم يبكون ضياع الأمل الذى تجسد فى الجثمان الذى حملوه على الأعناق ٠

ماذا فعل الملايين عندما تفرقوا وعادوا الى منازلهم ، وشعروا انهم قد عبروا عن رأيهم فى شوارع العاصمة والمدن المختلفة ، ثم افتقدوا الصلة التنظيمية التى تحفظ حرارة مشاعرهم وحيويتهم وارادتهم ؟

وماذا فعل لهم الزعيم الذى غاب عنهم ، وأصبح جثمانا يرقد تحت التراب ؟

كانت الوفاة المفاجئة صدمة شديدة هزت المجتمع ، وأوقعت الناس فى حيرة شديدة ، يترقبون احتمالات المستقبل ، دون أن يشاركوا فى صنعها ٠٠٠ وكذلك أيضا كان الاتحاد الاشتراكى بالملايين من اعضائه ٠٠٠ لا أحد يملك غير التنبؤ ٠

وعندما أعلن عن ترشيح أنور السادات لمنصب رئيس الجمهورية ،

أصدرت قيادة الاتحاد الاشتراكي توجيها بضرورة مساندته ، وبذل غاية الجهد لانجاحه في الاستفتاء ٠

ويوم ٧ اكتوبر أى بعد اسبوع واحد من وفاة جمال عبد الناصر ، كان أنور السادات يقف أمام مجلس الأمة قائلا :

(لقد جئت اليكم على طريق جمال عبد الناصر ، واعتبر ان ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية هو توجيه بالمسير على طريق جمال عبد الناصر) ٠

ومعلنــا :

(انني جئت الى هذا المجلس بوثيقة واحدة اودعها فيه وامشى قائلا لكم هذا برنامجه ، وهو برنامجي أيضا لأنه ارادة الشعب ٠٠٠ انني أودع في هذا المجلس بيان ٣٠ مارس) ٠

وموضـــحا :

(اصارحكم القول انه ليس بمقدوري ولا بمقدور أى شخص ان يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر ، ولذلك فانه من الضروري اعادة توزيع المسئوليات ضمانا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة وفاء لحق الشعب وتكريما لذكرى قائد) !

وعندما فرغ أنور السادات من خطابه الذى أكدّ فيه استمرار سيره في طريق عبد الناصر وعلى هدى برنامجه ، لم يتمالك نفسه وهو في طريقه الى خارج قاعة مجلس الأمة ، من الانحناء أمام تمثـال حجـرى لجمـال عبد الناصر ٠٠٠ ووقف الناس طويلا عند هذا (المشهد الوثنى) الذى حذف عند عرض الجلسة في التليفزيون مرة ثانية ، وتبادلوا الأحاديث والتعليقات ، ولكنهـم أجمعوا على ان هذا الموقف (الانفعالى) يدل في النهاية على اخلاص للزعيم الراحل ، الذى قال عنه بعد ذلك في ٦ نوفمبر بمناسبة ذكرى الأربعين (أخى وصـــديقى وأسـتاذى ومعلمى جمـال عبد الناصر) ٠

كان الاستفتاء على أنور السادات رئيسا للجمهورية ، هو أول تجربة للاتحاد الاشتراكى المنتخب من القاعدة الى القمة ٠٠٠ في عمل جماهيرى ٠٠٠ وقد نجح الاتحاد في ذلك وحصل السادات على نسبة عالية جدا من أصوات الناخبين ادت الى اتفاقه مع شعراوى جمعه وزير الداخلية في ذلك الوقت على تخفيضها حتى لا تناطح النسبة التى كان يحصل عليهـا جمال عبد الناصر في الاستفتاءات السابقة ٠

مارس أنور السادات مسئوليته رئيسا للجمهورية في مقعد جمـال عبد الناصر متعاونا مع رجاله ، معتمدا على دستوره ٠٠٠ وهو ما كان يتيح

له ـ رغم قوله بتوزيع المسئوليات وتعيين رئيس للوزراء (الدكتور محمود فوزى) ـ سلطة شبه مطلقة ·

ومع ذلك فهو يقول فى خطابه بحلوان أول مايو ١٩٧١ (حرصنا أشد الحرص حتى اليوم على ألا ألجأ اطلاقا الى أى اجراء استثنائى بل اننى أكثر من ذلك حرصت على الغاء وتصفية الاجراءات الاستثنائية التى اقتضتها مسيرة الثورة ايمانا منى بأن وعى شعبنا وتمسكه بثورته من جهة ، ومن جهة أخرى لايمان عميق بضرورة تقنين الثورة وسيادة القانون)·

كان هذا محاولة لاستثارة الجماهير ··· فلا شك ان هناك جاذبية شعبية لالغاء الاجراءات الاستثنائية وتقنين الثورة وسيادة القانون ·

وقد نهج أنور السادات نهجا جديدا فى مواجهة الجماهير غير ذلك الذى اعتاد عليه جمال عبد الناصر ، فقد اتبع أسلوب الظهور المتكرر على شاشة التليفزيون والخطابة فى الاذاعة ، واذا استثنينا اللقاءات اليومية التى تمت بينه وبين مختلف الطوائف والفئات خلال فترة الترشيح ، فانه ألقى ٢٥ خطابا وبيانا منذ بيان قبوله للترشيح أمام مجلس الأمة يوم ٧ أكتوبر ١٩٧٠ الى خطابه الشهير يوم ١٤ مايو ١٩٧١ أى بمعدل خطاب كل اسبوع تقريبا ·

وقد دخل أنور السادات اختبارا ديموقراطيا مبكرا ··· عندما وقع خلاف بينه وبين زملائه اعضاء اللجنة التنفيذية العليا حول قضية الاتحاد الثلاثى مع ليبيا وسوريا ··· فوقف ثلاثة فى جانب تأييد فكرة الاتحاد ··· هو وحسين الشافعى ومحمود فوزى ، بينما وقف خمسة فى جانب المعارضة هم على صبرى وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود وشعراوى جمعة ، بعد مناقشة استمرت سبع ساعات ·

وهنا يجب ان نشير الى ان اللجنة التنفيذية العليـا لم تواصـل اجتماعاتها الدورية كما كان الحال سابقا ··· ولكنها اجتمعت مرتين فقط منذ انتخاب أنور السادات ··· وكان الثالث هو الاجتماع الذى تفجر فيه هذا الخلاف · ثلاثة اجتماعات خلال ستة شهور لا تعتبر كافية لانطلاق مناقشة حرة ديموقراطية فى قمة التنظيم الجماهيرى ·

ولعـل هذا كان أول اختبـار ديموقراطى داخل صـفوف الاتحاد الاشتراكى ، فلم يصل الأمر الى حد التصويت على أية قضية سابقة فى عهد جمال عبد الناصر ·

لم يشأ أنور السادات أن يخضع لرأى الأغلبية ، وأصر على عرض مشروع الاتفاقية على اللجنة المركزية ، رغم ان صلته باعضائها لم تكن وثيقة مثل صلة الأعضاء المعارضين للاتفاقية ·

وفى اجتماع اللجنة المركزية توتر الموقف ، بعد ان وافقت الأغلبية الساحقة على الأذن لعلى صبرى بالحديث ، عندما أخذ السادات رأيهم فى ذلك ، اثناء محاولته قصر الحديث على أعضاء اللجنة المركزية ٠

ودون دخول فى التفاصيل التى يمكن الرجوع اليها فى كتاب (غروب يؤليو ــ الجزء السادس من قصة ثورة ٢٣ يوليو) فان ظاهرة التحول التى حدثت فى اللجنة المركزية من رفض للمشروع الى موافقة جماعية عليه ــ رغم سطحية التعديلات التى أدخلت ــ تعطى مؤشرا بان الديموقراطية لم تكن قد نضجت فى اطار التنظيم السياسى ، وان اللجنة المركزية لم تكن قد وصلت بعد الى المستوى الذى تبلور فيه رأيها دون ايحاء أو توجيه ٠

أعقب هذا الخلاف الذى يحدث كثيرا فى التنظيمات السياسية عدة اجراءات ٠٠٠ أقيل على صبرى يوم ٢ مايو ، ولحقه شعراوى جمعه بعد ١١ يوما يوم ١٣ مايو ٠

وواجه أنور السادات الأمة على شاشة التليفزيون مساء ١٤ مايو ، حيث أعلن أنه قد اتخذ اجراءات استثنائية ضد عدد من أعضـــاء اللجنة التنفيذية العليا والوزراء والنواب وكبار المسؤولين فى الاتحاد الاشتراكى ، حيث تم اعتقالهم تمهيدا لمحاكمتهم ٠

وفى هذا الخطاب تكشفت بعض الأمور ، ومنها محاولة أنور السادات حل الاتحاد الاشتراكى ، واجراء انتخابات عامة فيه من القاعدة الى القمة ، رغم معارضة بعض زملائه الذين صارحهم بذلك حيث لا يوجد سند دستورى لهذا الاجراء ٠٠٠ فلا نص على الغاء تنظيم شرعى منتخب ٠

ولم يكن أنور السادات ينوى اتخاذ اجراء استثنائى ٠٠٠ ولكنه عبر عن أفكاره فى خطابه قائلا (اللجنة المركزية فاضـل عليها من الأربع سنين بتوعها ثلاث سنين ٠٠٠ واللجنة العليا المدة بتاعتها ست سنين ٠٠٠ طيب علشان أعمل هذا قلت برضه مفيش حل الا أنى أرجع للشعب ، لأنه مفيش داعى انى أجى أقول انتخابات من القاعدة الى القمة ، فيجيلى واحد يقول انت راجل بتتصرف تصرف غير شرعى لأن مدة اللحنة المركزية ٤ سنوات واللجنة العليا ست سنوات ، قلت نجهز نفســنا لاستفتاء ، فنتقدم به للشعب من غير ما نحكى حاجة) ٠

خلال هذا الخطاب تبين ان الديموقراطية قد توقفت ، وان اللعبه السياسية الخشنة قد فرضت نفسها على الموقف ، فقد هدد السادات بالفرم واستخدام منتهى القسوة) ضد كل من يحاول شق الجبهة الداخلية ٠٠٠ وأعلن الى جانب الاعتقالات قرارا يقضى بأنه (لابد من اعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكى من الوحدات الأساسية الى اللجنة التنفيذية العليا) ٠٠٠٠ وهكذا هدم الاتحاد الاشتراكى فى لحظة وبغير استفتاء قانونى تبعا

لنص المادة ٢٩ من الدستور بل وبدأت بعد ذلك مطاردة اعلامية لأعضاء (طليعة الاشتراكيين) بدعوى أنهم أعضاء (التنظيم السرى) ، كنوع من الارهاب الفكرى ٠

وأمام مجلس الأمة أعلن أنور السادات يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ عن رغبته فى وضع دستور د ئم ٠٠٠ وأعلن فجأة تغيير اسم (مجلس الأمة) ليصبح (مجلس الشعب) قائلا :

(ومن هنا يـ ب ان تتأكد سلطة مجلس الشعب ، اللى هوه مجلس ـ ما هو اتغير اسمكوا ٠٠٠ بقى اسمه مجلس الشعب)

هكذا فى بساطة تغير اسم المجلس الذى نص عليه الدستور ٠٠٠

وارتياحا من أنور السادات للمجلس الذى اجتمعت أغلبية أعضائه بعد خطاب ١٤ مايو وقررت فصل رئيس المجلس ووكيليه ، ١٤ عضوا من اعضائه ، فقد قرر ان يتحول الى لجنة مركزية (مؤقتة) للاتحاد الاشتراكى بعد صدور قرار حله تمهيدا لاعادة انتخابه ٠٠٠ واجتمع السادات بهم يوم ٢ يونيو ١٩٧١ على هيئة لجنة مركزية ، بعد ان اجتمع باعضاء لجنة المائة المكلفة بالاشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكى ، قبلهم فى نفس اليـوم ٠

لجنة المائة رأسها الدكتور عزيز صدقى ٠٠

لم يتعرض الاتحاد الاشتراكى لأى تغيير ، الا اذا اعتبرنا ان ما حدث له كان تأكيدا لخضوعه لسلطة الجهاز التنفيذى ، وانهاء لدوره وحيويته الديموقراطية ٠٠ وانعقد المؤتمر القومى الثانى للاتحاد الاشـتراكى بعد اعادة الانتخاب يوم ٢٣ يوليو ١٩٧١ ٠

انتخبت لجنة مركزية جديدة ٠٠٠ ولـكنه لم تنتخب ابدا لجنـة تنفيذية عليا فأصبح هرما بلا قمة منتخبة ، وبلا جهاز سياسى كما نص الميثاق ، وطليعة الاشتراكيين حلت وأصبحت من صفحات التاريخ ٠

وزع على أعضاء المؤتمر القومى مشروع الدستور المقترح الذى قال أنور السادات انه (يشتق نصه من ميثاق العمل الوطنى ، ودستور ٦٤ ومن دروس نكسة ٦٧ ومن بيان ٣٠ مارس ، وما كشفت عنه أحداث مايو ١٩٧١ التى كادت تعصف بالوحدة الوطنية) ٠

وأجرى الاستفتاء على الدستور الجديد يوم ١١ سبتمبر ١٩٧١ . وافتتح مجلس (الشعب) باسمه الجديد فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ ٠

ولم تكن اعادة الانتخابات قد توقفت عند حدود الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب ، وانما أمتدت الى مختلف الاتحادات والنقابات العمالية

والمهنيه ، لتغيير الوجوه القديمة التى تحيط بها شبهة الارتباط بالمسئولين السابقين الذين اصطلح على تسميتهم باسم (مراكز القوة) والذين اغلقت عليهم قضبان السجون ٠

لعبة السياسة الخشنة فرضت نفسها على خلفاء عبد الناصر ولا يستطيع احد القول بان أنور السادات قد التزم بالديموقراطية فيما قام به من اجراءات ، اعتبرها هو شخصيا انها استثنائية ٠٠٠ ولكنه دخل صراعا لم يجد من سبيل للانتصار فيه الا بهذا الاسلوب ٠

كل التنظيمات السياسية والنيابية والنقابية فى المجتمع أصبحت جديدة ٠

واستطاع أنور السادات ان ينتزع نفسه من معظم رجال جمال عبد الناصر وأن يثبت وجوده رئيسا مسئولا قبل أن تمضى تسعة شهور على انتخابه ٠

ديموقراطية دستور ١٩٧١

كان مجرد التفكير فى اصدار دستور دائم ، رغم استقرار الأمر فى عهد جمال عبد الناصر على ان يتم ذلك بعد ازالة اثار العدوان ، دليلا على رغبة أنور السادات فى أن يضع بصمته على كافة مؤسسات المجتمع ، وان يصبح كل شيء مقرونا باسمه وليس باسم سلفه ٠

كان يبشر فى خطبه بسيادة القانون ، واقامة دولة المؤسسات (سياسية وتنفيذية وتشريعية) ٠

وتمت أمام اللجنة المركزية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى جلسات استماع للتعرف على رأى مختلف الطبقات والفئات ٠

وصدر دستور ١٩٧١ يغير اسم الدولة من (الجمهورية العربية المتحدة) الى (جمهورية مصر العربية) ويعلن انها (دولة نظامها ديموقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة) ٠

يفسر أنور السادات هذا التغير فى خطابه يوم ٢٣ يوليو ٧١ أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى وهو يقدم مشروع الدستور بقوله (وقام اتحاد الجمهوريات العربية ليكون أقوى وأقدر على استكمال رسالة الوحدة العربية الشاملة ، لذلك كان من الطبيعى أن يعود الشعب المصرى الى حمل اسم مصر العظيمة) ٠

الدستور يحتفظ بالاتحاد الاشتراكى العربى ، وينص فى مادته الخامسة على ما يأتى :

(الاتحاد الاشـتراكى العربى هو التنظيم السـياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أسـاس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشـعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق الديموقراطية والاشـتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته . ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة) ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسئوليات العمل الوطنى ، ويعين النظام الأساسى للاتحاد الاشـتراكى العربى شروط العضـوية فيه وتنظيمـاته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموقراطى ، على ان يمثل العمال والفلاحين فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الأقل .

لا شبهة اذن فى ان الدستور الدائم يؤكد قيام الاتحاد الاشتراكى ويمنحه سلطة تأكيد تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى ... ولكنه يسلبه السلطة الواضحة التى كانت له فى المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ المؤقت التى نصت على أنه (السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة) .

ولا شبهة أيضا أن (الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاسـتغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات) كمـا نصت المادة الرابعة من الدسـتور .

ويتأكد ذلك فى المادة ٢٤ التى تقول (يسيطر الشعب على - كل - أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها لخطة التنمية التى تضعها الدولة) نعم ... كل أدوات الانتاج .

وتثبت المادة ٢٥ حقا للعمال والفلاحين عندما تقول (يكون تمثيل العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد اعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على ان يكفل القانون لصغار الفـلاحين وصـغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس ادارة الجمعيات الزراعية ، والجمعيات التعاونية الصناعية) .

كما تؤكد المادة ٣٠ ان (الملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية) .

ويبيح الدسـتور فرض الحراسة ونزع ملـكية القطـاع الخاص (مادة ٣٤) أو تأميمه (مادة ٣٥) ومصادرته (مادة ٣٦) على ان يتم ذلك فى حدود القانون وبحكم قضائى .

وتحدد المادة ٥٩ ان (حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى) ٠٠٠ ويقسم الدكتور عصمت سيف الدولة ذلك فى كتابه الأحزاب ومشكلة الديموقراطية فى مصر بقوله (معنى هذا ان المساس بأى من تلك المقومات يعتبر جريمة تقع تحت طائلة العقاب الجسيم الذى نصت عليه المادة ٨٧ وما بعدها من قانون العقوبات ٠٠ وهكذا نشـــهد لدستور ١٩٧١ بانه اذ صاغ القواعد العامة للتحول الاشتراكى احكاما فيه وحصنها ضد المساس والاهدار بوضعها تحت حماية قانون العقوبات قد فتح الباب لمزيد من التحول الاشتراكى وانه لم يكن رده عن دستور ١٩٦٤ بل كان امتدادا واستمرارا له فى هذا الشأن ، وهو ما يعنى ان الدستور قد فتح الباب لمزيد من الديموقراطية) ٠

هكذا دستور ١٩٧١ يحمى الحقوق والمكاسب الاشتراكية ، ولا يتراجع عن دستور ١٩٦٤ من ناحية الحرية الاجتماعية ٠

الموقف الاجتماعى والرؤية الطبقية لهذا الدســـتور تتحدد فى اطار تحالف قوى الشعب العاملة ٠

تغيير رئيس الجمهورية ، وتغيير الدستور ، لم يؤثر بالمواد المكتوبة فى النظرة الى التقدم الاجتماعى وتحقيق الاشتراكية ٠

اما من ناحية الحريات السياسية وسلطة رئيس الجمهورية فانها لا تكاد تختلف عن دستور ١٩٦٤ الا فى فروق محدودة ٠

رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين بالدستور (مادة ١٣٧) ، ويضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء (مادة ١٣٨) الذى يعين رئيسه كمـــا يعين نواب رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٤١) وله حق دعوة مجلس الوزراء وحضور جلساته ورئاستها ، كما يكون له حق تقارير من الوزراء (مادة ١٤٢) ٠

واحتفظ الدستور لرئيس الجمهورية بحق اعلان حالة الطوارىء مع عرض القرار على مجلس الشعب خلال ١٥ يوما (مادة ١٤٨) وبقى قائدا أعلى على القوات المســـلحة يعلن الحـــرب بعد موافقة مجلس الشـــعب (مادة ١٥٠) ويبرم المعاهدات ثم يبلغها لمجلس الشعب ، وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصـــديق عليها ونشرها وفقا للأوضـــاع المقـــررة وتستدرك هذه المادة (١٥١) معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة ، أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة فتوجب موافقة مجلس الشعب عليها ٠

واستمر مبدأ الاستفتاء ، واقرته (المادة ١٥٢) التى نصت على ان (لرئيس الجمهورية ان يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتعلق بمصالح البلاد العليا) ٠

هكذا احتفظ دستور ١٩٧١ بكل صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدساتير السابقة والتى تمهد الطريق لحكم فردى ٠٠٠ ولم توضع شعارات الديموقراطية ودولة المؤسسات موضع التطبيق الصحيح ٠

رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ٠٠٠ وله على مجلس الشعب سلطات مشابهة لسلطاته فى دستور ١٩٦٤ عدا حقه فى مقابل ذلك قيد سلطة مجلس الشعب فى سحب الثقة من رئيس الوزراء الذى يستمد وجوده وسلطته من رئيس الجمهورية ٠

نصت المادة ١٢٧ على ما يلى :

(لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس ٠٠٠ ولا يجوز ان يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب وفى حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأى فى هذا الشأن وأسبابه ، ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فاذا عاد المجلس الى اقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى ، ويجب ان يجرى الاستفتاء خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاقرار الأخير للمجلس ، وتقف جلسات المجلس فى هذه الحالة ، فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة) ٠

ورسم السياسة العامة هى من سلطة رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء ، ولكن الأول تحميه حصانة من الرقابة البرلمانية بخلاف مجلس الوزراء ، وان كانت المسئولية فى طبيعتها شائعة وغير محددة ٠

ومضمون هذه المادة ١٢٧ من الدستور انه ليس للمجلس حق سحب الثقة من الحكومة كما كان الأمر فى دستور ١٩٦٤ الذى نصت (المادة ٨٤) فيه على ان لمجلس الأمة سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء منها ، (المادة ٨٥) تقول انه يجب ان يقدم رئيس الوزراء الى رئيس الجمهورية الحكومة اذا سحب مجلس الأمة الثقة منها ٠

ومضمونها أيضا انه اذا حدث خلاف بين المجلس والحكومة ووقف رئيس الجمهورية مع الحكومة فان الفصل عندئذ يكون فى الاستفتاء

الذى تجريه أجهزة الحكومة (وزارة الداخلية) والذى سوف يحسب أعضاء المجلس حسابه ألف مرة لأنه يمكن ان ينتهى الى حل المجلس نفسه ٠

الاستفتاء ما زال وسيلة القفز فوق السلطة التشريعية ، واقرار ما يطلبه رئيس الجمهورية ٠

بل ان الاستفتاء يضيف لرئيس الجمهورية صفة جديدة الى جانب كونه رئيسا للدولة ورئيسا للسلطة التنفيذية ورئيسا للاتحاد الاشتراكى ، وهى صفة (الحكم بين السلطات والمؤسسات الدستورية ، يرعى الحدود بين السلطات لضمان تادية دورها فى العمل الوطنى كنص المادة ٧٣) حاكم وحكماً فى نفس الوقت ٠٠٠ وتبعا لما نصت عليه المادة ٧٤ التى تقول :

(لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما أتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها) ٠

هذه المادة رغم ما توجيه من أن فيها عودة للأصل أو للشعب ، الا أنها تشكل قفزة حقيقية فوق السلطة التشريعية ، واضعافا لها ، الى جانب إتاحة فرص تحكم مركزى من جانب رئيس الجمهورية وحده مستندا الى سلطته التنفيذية غير المحدودة ، والى تقديره الشخصى للأخطار أو لضمان تادية المؤسسات دورها فى العمل الوطنى ٠

وقد استحدث دستور ١٩٧١ أمرين جديدين فى مجال القضاء هما :

(المدعى العام الاشتراكى الذى نصت (المادة ١٧٩) على ان يكون مسئولا عن اتخاذ الاجراءات التى تكفل تامين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على مكاسبه الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب) ٠

وتشكيل المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يراسه رئيس الجمهورية (المادة ١٧٣) وهى اضافة جديدة لسلطاته ٠

ويقول الدكتور طارق البشرى فى كتابه الديموقراطية والناصرية (قنن الدستور ما سبق ان اتخذ من اجراءات تنظيمية تتعلق بالهيئات القضائية سنة ١٩٦٩ والتى تتمثل فى منع الحاكم من ممارسة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح واتاحة هذه السلطة بالمحكمة الدستورية العليا ، وليس من تثريب على ذلك لو أنشئت المحكمة

الدستورية مكفولة بضمانات من حيث التكوين وممارسة الوظيفة القضائية المستقلة ولكن الدستور أبقى المحكمة العليا المنشأة عام ١٩٦٩ حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية سالفة الذكر ، والمحكمة العليا القائمة الآن لا يتمتع أعضاؤها بالضمانات اللازمة ما دام قانون تشكيلها ينص على تحديد مدة العضو فيها بثلاث سنوات يعاد تعيينه كلما انتهت ، أما من ناحية اختصاص هذه المحكمة فى تفسير القوانين تفسيرا تشريعيا ، فالمعروف قانونا أن التفسير التشريعي أمر يملكه فى الأصل المجلس النيابى وحده ، ولهذا المجلس أن يفوض غيره من الجهات فى تفسير قانون ما ولكن ليس له أن يعزل عن وظيفته بأن يخول الاختصاص بالتفسير التشريعى فى جميع القوانين لجهة أخرى ، لذلك كان قانون المحكمة العليا الصادر فى ١٩٦٩ معيبا من هذه الناحية ، ولكن الدستور أكد هذا الوضع ونقل اختصاص التفسير التشريعى من حيث هو مخول أصلا للمجلس النيابى الى تلك المحكمة ٠

هكذا يفسر أحد قضاة مجلس الدولة موقف الدستور من المحكمة الدستورية العليا والمجلس الأعلى للهيئات القضائية ٠٠٠ وغنى عن البيان ان قانون تشكيل المحكمة الدستورية العليا ظل عدة سنوات دون أن يصدر ، أو تمارس المحكمة صلاحياتها الدستورية بأداء الرقابة القضائية على دستور القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية (مادة ١٣٧) ٠٠٠ ويحمى أعضاء المحكمة عدم القابلية للعزل (مادة ١٧٧) ٠

ماذا بعد الدستور ؟

أصبح لمصر دستور دائم ٠

وأصبحت قضية الديموقراطية مرتبطة بمواد هذا الدستور ٠٠

والتمسك بالشرعية الدستورية ، هو المدخل الصحيح لمناقشة سلامة الديموقراطية وحسن تطبيقها ٠

واذا كان الوفد قد اعترض على دستور ١٩٢٣ ، ووصف سعد زغلول لجنة الثلاثين التى وضعته بانها لجنة (الأشقياء) ٠٠ فانه عاد بعد ان صدر الدستور ودخل مرحلة التطبيق الى التمسك بشرعيته والتشبث بروحه وأحكامه ٠٠٠ وأصبح الوفد هو أكثر الأحزاب التزاما بالدستور وحرصا على تنفيذ مواده ٠

ودستور ١٩٧١ كما رأينا خلال عرض مطول لبعض مواده واتجاهاته لم يغير كثيرا من شكل النظام أو أسلوبه فى الحكم ٠

ولكن مشكلة الديموقراطية ٠٠٠ هى سلامة تطبيق الكلمات المكتوبة ٠٠٠ وتقديس الشرعية الدستورية ٠٠٠ والتشبث بكافة الحقوق ٠

ولا يجوز ان نمضى سريعا على أحداث ١٥ مايو ٠٠٠ لأنها كانت تعبيرا صريحا واضحا عن غيبة الديموقراطية فى الأجهزة السياسية والتشريعية ٠

الفراغ الديموقراطى الذى تجسد فى الاتحاد الاشتراكى وطليعة الاشتراكيين ومجلس الأمة رغم بعض الاتجاهات المعارضة التى ظهرت بعد عدوان ١٩٦٧ ٠٠٠ كان سببا من الأسباب الرئيسية التى أدت الى تصادم خلفاء عبد الناصر خلال الشهور الأولى ٠

كانت طبيعة الحكم قد قامت على أساس الانفراد بالسلطة اعتمادا على سحر شخصية الزعيم وثقته من تقدير الجماهير لدوره الوطنى فوق كل الأخطار والانحرافات ٠

ووجد الرجال الذين احاطوا بالزعيم ثم تولوا الأمر من بعده ، ان اسلوبه هو الصحيح الذى يستحق التقليد ٠٠

لم يكونوا قد دربوا على الحياة الديموقراطية خلال عملهم ٠٠٠ وانما دربوا على الطاعة الشخصية والالتزام المطلق بآراء الرئيس وأفكاره ٠

ولذا بقوا أفرادا غير متجانسين ، يصعب أن يتحدوا فى نسيج ديموقراطى سليم ٠

ولذا عندما وصلت اللعبة السياسية الى حد الصدام ٠٠٠ لم يهتم احد بالشرعية الدستورية ، ولا بالأساليب الديموقراطية ٠٠٠ وطغت الاجراءات الاستثنائية التى دفعت زملاء الأمس الى الوقوف أمام محكمة خاصة لا تستند فى تشكيلها الى أى منطق غير منطق الرغبة فى تصفية الاتجاه المناهض ٠٠٠ وهو أمر يبدو طبيعيا فى ظروف يتعرض فيها أحد الطرفين لخطر التصفية ٠

ولذا يصعب وزن هذه الاجراءات الاستثنائية بميزان ديموقراطى ٠٠٠ ويصعب أيضا توجيه الادانة المطلقة لها ٠٠٠ لانها كانت نوعا من الانقلاب الذى استخدمت القوات المسلحة لاقراره وتثبيته (الحرس الجمهورى) ٠

وما يمكن الحساب عليه بميزان الديموقراطية هدما فعله أنور السادات بعد هذه الموجة العاصفة من الاجراءات الاستثنائية غير الدستورية التى فرضتها لعبة الصدام الخشنة يوم ١٣ مايو ١٩٧١ ٠

عاد لمصر تنظيمها السياسى (الاتحاد الاشتراكى العربى) بعد حوالى شهرين تقريبا من صدور قرار حله غير الدستورى ٠٠٠ وعقد مؤتمره

القومى العام فى عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٧١ ... عاد بلا لجنة تنفيذية عليا ، ولا جهاز سياسى كما نص الميثاق .

وأصبح لمصر دستور دائم استفتى عليه الشعب فى ١١ سبتمبر بعد أربعة شهور فقط من الاعلان عن ضروره تغير الدستور .

وتطبيقا للدستور الجديد تمت انتخابات أول مجلس شعب ، وعقد جلسته الأولى يوم ١١ نوفمبر ١٩٧١ .

كل مظاهر النظام عادت ..

تغيرت الوجوه المسئولة فى الماضى ... ووصلت الى مراكز المسئولية عناصر جديدة ، كانوا فى معظمهم من أبناء النظام .

التغير الوحيد الذى يستلفت النظر ، ويجذب الاهتمام هو الاستعانة بالشيوعيين لأول مرة فى مراكز المسئولية العليا .

صدر قرارا فى ١٤ مايو ١٩٧١ بتعيين الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله نائبا لوزير التخطيط ، وأعيد تعيينه فى نفس المنصب مع التغير الوزارى الذى اعقب اقرار الدستور فى ١٩ سبتمبر ١٩٧١ الى ان عين وزيرا للدولة لشئون التخطيط فى وزارة الدكتور عزيز صدقى التى شكلت فى ١٧ يناير ١٩٧٢ وضمت أيضا الدكتور فؤاد مرسى وزيرا للتخطيط والتجارة الداخلية ، بعد ان كان قد عمل مع الدكتور عزيز صدقى فى امانة الاتحاد الاشتراكى اثناء فترة اعادة تشكيله بالانتخاب .

كان دخول الشيوعيين يعطى مؤشرا هاما على أنه ليست هناك ردة اجتماعية ... كما ان صدور الدستور الدائم أظهر ان هناك حرصا أيضا على الحرية السياسية .

ولـــكن ...

كيف مضت الأمور بعد ذلك ؟؟

(١٤)

الديموقراطية ٠٠٠ قبل حـرب أكتوبر

* مجلس الشـعب يقرر الغاء العزل السـياسى عن جميع المرشـحين لعضـــويته ٠
* محاولة فتح الثغرات فى الاتحاد الاشتراكى ٠
* هيئة النظام تحجب مهنة ٦٤ صحفيا وتحيلهم الى المعاش ٠
* ١٠٤ من الصحفيين ورجال الاعـلام والثقافة ينقلون الى مصـــلحة الاســـتعلامات بلا عمـــل ٠
* فى الذكرى الثالثة لعبد الناصر ٠٠ صدر قرار بعودة الصحفيين الى عملهم والغاء قرارات هيئة النظام ٠

كل التغيرات التي حدثت في المجتمع خـلال ستة شـهور ، بدأت بأحداث ١٥ مايو ١٩٧١ وانتهت بافتتاح مجلس الشعب في ١١ نوفمبر ١٩٧١ كانت تنبيء بان أنور السادات ما زال يمضى فى طريق التحول الاشتراكى ، وانه يستهدف الوصول ــ بعد الاجراءات الاستثنائية ــ الى مرسى الديموقراطية ٠

وكان قد أطلق على هذا العام ، تعبير (عام الحسم) ، أى الوصول الى حل للقضية الوطنية ان سلما أو حربا ٠٠٠ ثم تبين أنه لم يحقق ذلك لأسباب حاول تفسيرها فى خطابه الى الأمة يوم ١٣ يناير ١٩٧٢ ، بقوله ان الحرب بين الهند وباكستان التى انتهت بقيام دولة (بنجلاديش) قد أثرت على حركته العسكرية ، بعد أن كان قد اجتمع بالمجلس الأعلى للقوات المسـلحة فى شـهر أكتوبر واستقر الرأى على قرار بالحرب ينفذ قبل نهاية العـــام ٠

وأشار السادات الى ما قاله ، روجرز وزير خارجية امريكا فى أول يناير ١٩٧٢ ، (ولو ان ميزان القوى فى صالح اسرائيل الا أننا سنمد اسرائيل بمزيد من الفانتوم) واعتبر هذا نوعـا من (سـبق الاصرار والترصـــد) ٠

لم يحقق أنور السادات هدفه فى أن يكون ١٩٧١ هو عام الحسم فى القضية الوطنية ٠٠٠ ولكنه حقق هدفه فى أن يكون عام حسم فى القضية الداخلية ؛ فقد استقرت الأوضاع ، وبدأت الأجهزة السياسية والتشريعية والتنفيـذية تمارس عملهـــا بقياداتها الجـــديدة مع بداية عام ١٩٧٢ ٠

رئيس الوزراء الدكتور عزيز صدقى ، ورئيس مجلس الشعب حافظ بدوى ، وأمين عام الاتحاد الاشتراكى سيد مرعى ٠٠٠ وهم جميعا كانوا وزراء فى عهد جمال عبد الناصر ولكنهم كانوا أقرب الى السـادات من المجموعة التى أطيح بها فى مايو ٠

ولكن استقرار الأوضاع الداخلية بتكوين أجهزة يتغير وجه قادتها دون تغير حقيقى فى مضمونها لم يكن كافيا لتهدئة النفوس ، بعد أن مضى أكثر

من عام منذ وفاة جمال عبد الناصر ، ووقف اطلاق النار يفرض السكون والصمت على ميدان المعركة ٠

واشتعلت مظاهرات الطلبة خلال شهر يناير ، وارتفعت شعارات التغيير والمعركة ٠٠٠ وثبت بذلك أن الاتحاد الاشتراكى العربى الذى أعيد انتخابه من جديد لم يكن قادرا على قيادة الجماهير واكتساب ثقتها ، وخاصة بعد ما لحقه من حل جعله يبدو تابعا للسلطة التنفيذية ٠

وكانت انتخابات الاتحاد الاشتراكى قد تمت طبقا للنظام الأساسى الذى كان قد صدر عام ١٩٦٨ ليحل محل أول نظام أساسى صدر فى عام ١٩٦٢ ٠

وخلال هذا الموقف المتوتر بالمظاهرات ، والمطالبة بتحرير الأرض عقد اجتماع للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ١٦ فبراير ١٩٧٢ ٠

وفى هذا الاجتماع ظهرت لأول مرة فكرة المطالبة بتعدد الآراء والاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى ، وتقدم سيد مرعى أمين الاتحاد الاشتراكى تقريرا جاء فيه :

« انه لما كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر ، فانه يصبح مسئولا مسئولية كاملة عن تقديم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العاملة بحيث يكون هو الاداة السياسية التى يلجأ اليها المواطنون للتعبير عن آرائهم ٠

وليس فى هذا الحديث من عيب وليس فيه من جديد ٠٠٠ فمفروض ان يكون الاتحاد الاشتراكى هو الوعاء الديموقراطى الذى تتم فيه المناقشة والمساجلة والتفاعل بين مختلف الآراء المتحالفة فيه ٠

ولكن سيد مرعى كان يستهدف بتقريره شيئا آخر ، هو اظهار تعدد الرأى والموقف الخاص للقوى الاجتماعية داخل الاتحاد ٠٠٠ وقد أوضح ذلك فى التقرير عندما قال :

(ان الاتحاد الاشتراكى يجب أن يحتضن دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة وينظم الحوار فيما بينها ديموقراطيا وصولا للاتفاق على خطوط سياسية موحدة يتم التوصل اليها خلال المناقشة الحرة التى تتم على أساسين مهمين ٠٠٠ مصالح ذات وزن قومى يجب أن تكون محل اتفاق ، ومنها العمل على تحرير الأرض المحتلة واستمرار التطور على الطريق الاشتراكى ، وتعزيز دعائم الديموقراطية ، وسيادة القانون ، ومحاربة البيروقراطية ، ومحو الأمية ٠٠٠ ومصالح خاصة لكل قوى اجتماعية وانه يجب أن تحدد أولويات لهذه المصالح الخاصة بحيث لا تتعارض مع المصالح القومية ، ولا مع هذه المصالح فيما بينها) ٠

هذه الدعوة تبدو منطقية وبريئة وديموقراطية أيضا ، ولكنها تقفز فوق عدة حقائق هامة ٠

حقيقة أولى ٠٠

كان الغاء الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى (طليعة الاشتراكيين) ومطاردة اعضائه اعلاميا وسياسيا وكأنهم ارتكبوا جرما بانتمائهم لجهاز سرى ٠٠٠ الغاء للتنظيم الاشتراكى الملتزم الذى يقوم بدور المحرك الرئيسى للتنظيم الجماهيرى ٠

طليعة الاشتراكيين كانت الجهاز الذى يمثل الحد الأدنى من ضمان تحرك الاتحاد الاشتراكى حركة صحيحة فى اتجاه التطور على طريق الاشتراكية ٠

ولذا تثير الدعوة لاطلاق تعدد الآراء علامات استفهام حول المقصود والمستهدف فى غيبة جهاز (الضمان) للتطور الاشتراكى ٠

وأخيرا يجب أن يشير الى ان عددا من كبار المسؤولين فى الوضع الجديد كانوا أعضاء فى طليعة الاشتراكيين مثل ممدوح سالم وزير الداخلية وحافظ بدوى رئيس مجلس الشعب وعبد اللطيف بلطية وزير العمل ومعظم المحافظين ولكنهم غيروا اتجاههم وتنكروا لتنظيمهم مع تغيير مركز السلطة ٠

حقيقة ثانية ٠٠

كانت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى على مختلف المسئوليات ومنذ عهد جمال عبد الناصر لا تمثل الوزن الصحيح للطبقات الاجتماعية المنتمية اليه ، فاللجنة التنفيذية العليا مثلا لم تكن تضم عاملا أو فلاحا ٠٠٠ وكذلك لجان المحافظات والأقسام كانت قياداتها بعيدة عن العمال والفلاحين ، ونسبة الموجودين فيها منهم محدودة وواقعهم الاجتماعى كان تبعا لتعريفات العامل والفلاح القديمة قبل تغييرها فى مؤتمر الاتحاد الاشتراكى (يوليو ١٩٦٨) ٠

كانت الطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة هى المسيطرة على تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ٠٠٠ وهو وضع كان يجب النضال من أجل تغييره ٠٠ ولكن الدعوة المفاجئة لفتح باب الحوار فوق منبر حر كان يعنى عمليا تغليب أفكار هذه الطبقة المسيطرة ٠

حقيقة ثالثة ..

لم تنتخب للاتحاد الاشتراكي لجنة تنفيذية عليا ، وعلل أنور السادات ذلك في اجابته على سؤال أمام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي (فبراير ١٩٧٢) بقوله (اننا سوف نؤجل ذلك الى ما بعد المعركة ... نتائج المعركة ودور كل واحد فيها هي التي سوف تحكم الانتخابات من أجل اختيار اللجنة التنفيذية العليا ، وهي التي تحكم أيضا عملية اختيار الجهاز الطليعي) .

وغنى عن البيان أن الاعداد للمعركة والدخول فيها يحتاج الى قيادة جماعية تتحمل مسئوليتها الى جانب رئيس الجمهورية ... وان غيابها وعدم انتخابها ، يجعل دعوة سيد مرعى للمناقشة الحرة تصب في النهاية عند رئيس الاتحاد الاشتراكي وحده ، الأمر الذي يجعل الأمور تتحدد برؤيته الشخصية دون مناقشة .

ولعل تجربة أنور السادات السابقة مع اللجنة التنفيذية العليا قبل مايو ١٩٧١ هي التي دفعته الى تأجيل انتخاباتها بصورة مطلقة .

حقيقة رابعة ..

وضع سيد مرعى في دعوته بعض المسلمات على أنها مصالح قومية لا يجوز أن تكون موضع خلاف ... ومنها استمرار التطور على الطريق الاشتراكي .. ولا شك ان عملية الاستمرار في التطور الاشتراكي تختلف واقعيا تبعا للطبقات المتحالفة ، ولا يندفع الجميع اليها بنفس الحماس اذ ان مدى هذا التطور ومفهومه يقترن بمصالح هذه الطبقات بدرجات متفاوتة ...

كان تقرير سيد مرعى يقر ويعترف لأول مرة بأنه ليس هناك فكر موحد داخل الاتحاد الاشتراكي ، ولكنه بدلا من محاولة صهر الطبقات المتحالفة فيه ديموقراطيا فانه يفتح الباب لتعدد الآراء واختلاف الأفكار متخذا موقفا يشبه الحياد في وقت كان مفروضا عليه فيه ان يحفظ للاتحاد الاشتراكي وجوده ، ويعالج نقط الضعف فيه .

هذه هي الحقائق التي قفز فوقها التقرير ، وأثارت في حينه شكوكا في صدور المقتنعين لفكرة الاتحاد الاشتراكي .

فتح الثغرات في الاتحاد الاشتراكي

واقترنت بهذا التقرير وباللجنة التي شكلت لدراسته في ١٩ مارس ١٩٧٢ لاعداد مشروع دليل للعمل السياسي ، ظهور اتجاهات جديدة تضعف قبضة الاتحاد الاشتراكي بل ولا تجعل منه التنظيم الذي يضم

الطبقات والفئات الوطنية وحدها صاحبة المصلحة فى التطور الاشتراكى . فقد طرح رأى ينادى بهدم العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى كشرط للترشيح فى مجلس الشعب أو غيره من المنظمات الجماهيرية ·

ظهر اتجاه ينادى بأن الوحدة الوطنية يجب أن تتسع وتمتد خارج اطار الاتحاد الاشتراكى ··· وهو فى مضمونه قد يبدو أمرا ديموقراطيا ولكنه فى حقيقته يعنى كسر السدود أمام الطبقات التى حرمها القانون من الانتماء للاتحاد الاشتراكى لتطبيق القرارات الاشتراكية أو العزل السياسى عليها ·

صحيح ان الاتحاد الاشتراكى كان قد أصبح مسيطرا على الحركة السياسية وكل من لا ينتمى اليه لا يجد فرصة لدخول مجلس الشعب أو المجالس المحلية أو مجالس النقابات والجمعيات ··· ولكن كسر هذه السدود كان يعنى هدم (فكرة التنظيم الوطنى المتحالف) والخروج على مواثيق وبيانات الثورة ·

وقد نما هذا الاتجاه فى مجلس الشعب ، فقرر المجلس الغاء العزل السياسى الذى جاء فى قانون مجلس الأمة (نوفمبر ١٩٦٣) والذى كان يقضى بألا تكون أملاك وأموال المرشح قد وضعت تحت الحراسة ، وألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية طبقا لقانون الاصلاح الزراعى ، أو يكون ممن طبقت عليهم القوانين الاشتراكية بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه ، وذلك بناء على القانون رقم ٣٨ عام ١٩٧٢ الذى أصدره مجلس الشعب ·

هكذا أهدر مجلس الشعب حقا من حقوق الطبقات الوطنية المتحالفة فى الاتحاد الاشتراكى ، وفتح حق الترشيح لأبناء الطبقات الرجعية التى أضيرت من قوانين ثورة يوليو ·

ولم تقتصر حركة مجلس الشعب على الغاء العزل السياسى كمانع من موانع الترشيح ، وانما امتدت لتلغى شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى أيضا ·

ويقول الدكتور جمال العطيفى أحد أعضاء مجلس الشعب النشطين فى اتجاه تقليص دور الاتحاد الاشتراكى فى كتابه (الطريق الى الديموقراطية) :

(ونظرا لما أثبتته التجربة حتى خلال الانتخابات التى جرت بعد ١٥ مايو عام ١٩٧١ ، وحيث كانت آثار النظام الشمولى لا تزال عالقة فى اذهان بعضهم ومختلطة بتفكيرهم ، من أن الاتحاد الاشتراكى كان يمكن أن يمنع أى مواطن من ممارسة حقه فى الترشيح اذا لم يمنحه شهادة

باثبات عضويته العاملة في الوقت المناسب ، فقد قررنا أيضا فى نفس الاقتراح الذى قدمته جواز الاكتفاء باثبات صفة العضوية بمقتضى بطاقة العضوية العاملة ، واضفنا أيضا أنه لا يجوز ادخال أى تعديل على قيد العضوية بعد صدور القرار الجمهورى بدعوة الناخبين الى الانتخاب ، حتى تفوت الفرصة على قيادات الاتحاد الاشتراكى التى قد لا ترضى عن تقدم شخص معين للترشيح فتفصله عن عضوية الاتحاد الاشتراكى اذا لم يستجب لتعليماتها) ·

هذه هى كلمات الدكتور جمال العطيفى الذى كان وكيلا لمجلس الشعب ورئيسا للجنة التشريعية ··· وبالتالى مسئولا عن كثير من القرارات والقوانين التى أصدرها المجلس فى هذا المجال ، والذى ذكر فى كتابه أنه انتقد فى (لجنة مشروع دليل العمل السياسى) شرط العضوية للترشيح لمجلس الأمة ·

وحماسة الدكتور جمال العطيفى ضد الاتحاد الاشتراكى واضحة فهو يطلق عليه اسم (النظام الشمولى) ، ويتحدث عنه كجهاز قادر على اتخاذ القرارات ، دون أن يفرق بين طبيعة تكوين الاتحاد الاشتراكى كما وردت فى الميثاق ، وبين تجاوزات بعض قياداته التى يمكن أن تصيب وتخطىء ، فتؤيد أو تنقد ·

نظرة الدكتور جمال العطيفى فيها رغبة شديدة فى فتح باب الترشيح للمعزولين السياسيين ··· ولكنه لم يفرق بين طبيعة هؤلاء المعزولين ·

هل هم من الطبقات الرجعية التى ضربت ثورة يوليو مصالحها ، وحاصرت نشاط ابنائها بالعزل السياسى ؟ ··· أم هم أبناء طبقات وطنية تقدمية ؟

وأى دافع اشتراكى يمكن أن يدفع الدكتور جمال العطيفى وغيره من الذين كانوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، واشتهروا بدفاعهم عن مواثيق وبيانات ثورة يوليو ، ليفتح باب التنظيم الوحيد لهؤلاء الذين لا يخفون العداء لأهداف وتاريخ ثورة يوليو ؟

أهو موقف من الاتحاد الاشتراكى كتنظيم وأسلوب لتوجيه العمل السياسى ؟

ان كان الأمر كذلك ··· فهو موقف مضاد للميثاق وبيان ٣٠ مارس ·

وان كان الأمر لا يتحاوز حدود الرفض والنقد والادانة لتصرفات بعض المسئولين السابقين فى الاتحاد الاشتراكى ، الذين أخطاوا الفهم وأساءوا التصرف ··· فان الاتجاه الذى تبناه جمال العطيفى هو مثل الذى يطلب التخلص من مريض مصاب بداء قابل للشفاء ·

ولا يخفى أن بعض المثقفين المصريين كانوا على عـداء مع الاتحـاد الاشـتراكي منذ عهد جمال عبد الناصر ، وفي مقدمتهـم الزميل محمد حسنين هيكل ، الذى كان رئيسا لمجلس ادارة الأهرام حيث كان الدكتور العطيفى يعمل مستشارا قانونيا وكاتبا أيضا ٠

وكان هذا العـداء نابعا من تعال هو فى طبيعة المثقفين ٠٠٠ ومن أخطاء ارتكبها المسئولون فى الاتحاد الاشتراكى بعدم الحرص أو الاهتمام بكسب هذه الفئة التى هى احدى فئات تحالف قوى الشعب العامل الخمسة التى يضمها الاتحاد الاشتراكى ٠

العـداء أو الجفاء بين بعض المثقفين وبين الاتحاد الاشتراكي كان حقيقة واقعة لا يسهل انكارها أو التغاضى عنهـا ، رغم أن بعض هؤلاء المثقفين قد أسهموا بكلماتهم وآرائهم فى صياغة المواثيق التى نبت فيها الاتحاد الاشتراكى ٠

ويكشف الدكتور جمال العطيفى الموقف كشفا كاملا بقوله استطرادا للفقرة السابقة :

(وقد كانت هذه خطوة هامة ، ولكنها لم تكن كافية ، حتى تقرر الغاء شرط العضوية العاملة فى الاتحاد الاشتراكى الغاء كاملا ، ومعنى هذا أنه أصبح ممكنا أن يكون هناك أعضاء فى مجلس الشعب ، وليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، وقد حدث هذا فعـلا بمجرد الغاء شرط العضوية ، فقد طلب بعض الأعضاء اعفاءه من عضوية الاتحاد الاشتراكى ٠٠٠ وكان مؤدى هذا انه ـ منطقيا ـ سيكون هناك رأى داخل الاتحاد الاشتراكى ورأى خارجه) ٠

هؤلاء الهاربين من عضوية الاتحاد الاشتراكى الذين وصلوا الى عضوية مجلس الشعب ٠٠٠ من أى طبقة هم ؟ وهل اتخـذوا خطوتهم لرفضهم الاتحاد الاشتراكى كنظـرية سـياسية أم اعتراضـا على أسلوب بعض قياداته ؟

ألا يدل ذلك على رغبة فى كسر الحواجز ليختلط الرجعى بالتقدمى ، الاقطاعى السابق بالفلاح الأجير ، الرأسمالى المكتنز بالعامل الفقير ٠

من يكسب من هذه الحالة التى لا تقيم الحدود ، ولا تفسر الأمور ؟

وهل يتوفر لفـلاح أو عامل بسيط قـوة سياسية تدخله مجلس الشعب ، ، وهو خارج تنظيم الاتحاد الاشتراكى ؟

هكذا بدأت خطة فتح الثغرات فى الاتحاد الاشتراكى، وهو مسلوب الارادة ، خاضع للسلطة التنفيذية ، فاقد لجهازه الطليعى الملتزم ٠

وكان ذلك نتيجة حتمية مؤسفة لفقدان الديموقراطية وغيابها داخل صفوف الاتحاد الاشتراكى العربى خلال كل فترات حياته الســابقة التى سملها أكثر من تعديل ادارى ٠

عدوان على الدستور

دلالة ذلك أن الوضع الجـديد لم يعد حريصا على تماسك الاتحـاد الاشـتراكى ولم يعد قادرا على علاج عيوبه ، ومقاومة انحراف بعض قياداته ٠٠٠ وكان فى هذا الاتجاه ــ من الوجهة الديموقراطية ــ بداية الانقضاض على المادة الخامسة من الدستور الذى لم تمض سوى شهور على صدوره بعد استفتاء شعبى عام ٠

نظرية التحالف التى أقرها الدستور كان لها أساس تنهض عليه ، وهو تحالف قوى الشعب العامل صاحبة المصلحة فى التطور الاجتماعى نحو الاشتراكية التى فسرها الميثاق بأنها (اشتراكية علمية) ٠٠ وهذا التحالف يستبعد من صفوفه الطبقات والفئات التى لا تنتمى الى هذه القوى ، حيث انه حسب نص الدستور (اداة هذا التحالف فى تعميقه قيم الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمـــل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة) ٠

ولا يدعى أحد أن نظرية التحالف كان يمكن أن تستمر صيغة أبدية، فهى نابعة من الميثاق الذى كان مقررا أن يوضع على بساط البحث والتعديل فى بداية السبعينات لولا عدوان يونيو الذى قطع الطريق ٠

ولكنه طالما أن تحالف قوى الشعب العاملة المنظمة فى الاتحــــاد الاشتراكى العربى قد أصبح مادة من مواد الدستور الدائم فانه كان مثيرا من وجهة النظر الديموقراطية أن يحدث اعتداء على مادة من مواده ، بسلب الاتحاد الاشتراكى حصانته فى حماية نفسه من أعداء التقدم والاشتراكية٠

هذا الاتجاه ــ رغم احتمال ســلامته ــ من الوجهة الســياسية لم يتحول بطريقــة ديموقراطيــة تنبع من مناقشـــة حرة مفتوحة فى قواعـد الاتحاد الاشتراكى ، وانما ولد هذا الاتجاه خلال لجنة فوقية صدر قرار تشكيلها برئاسة سيد مرعى الأمين العام ٠

ولم يكن هناك هدف ظاهر لهذا الهجوم على الاتحـاد الاشـتراكى ســوى تغليب سطوة وسيطرة طبقــة كبـــار الملاك الزراعيين ، وبعض البيروقراطيين الذين تشكلت منهم أمانة الاتحاد الاشتراكى ، بادخال عناصر جديدة تدعم موقفهم وتساند ظهرهم ، بدلا من هؤلاء الذين نشأوا فى العهد السابق لمايو ١٩٧١ ٠

ويلاحظ أنه كان هناك عدد من العناصر اليسارية قد تولت منصب الوزارة وان بعضا منهم قد انضم الى اللجنة المركزية بقرار من رئيس الاتحاد الاشتراكي ، رغم أن قانون الاتحاد لم يكن يسمح بذلك ، وان هذه العناصر قد أسهمت بالرأى فى تقديم فهم موضوعى للتحالف الوطنى خلال (ورقة العمل الوطنى) التى قدمت للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، وخلال اللجنة التى شكلها سيد مرعى ٠٠٠ ولكن هذه الآراء لم تثمر شيئا ، فقد ولدت (ورقة العمل) ثم لجنة العمل أيضا ٠

والغريب أن هذه الآراء المضادة للاتحاد الاشتراكى كانت تظهر وتتحرك رغم مظاهرات الطلبة ٠

ولم تجد السلطة فى مواجهتها سوى وضع الاتحاد الاشتراكى فى قبضة العناصر الرجعية ٠٠٠ وفى تشجيع الجمعيات الدينية المتطرفة التى بدأت تثبت وجودها فى الجامعة بالاعتداء على الطلبة بالضرب والسلاح تحت حماية واضحة من رجال الأمن والمباحث ٠

ولذا أتخذ بعض أصحاب النوايا الديموقراطية الطيبة موقف الدفاع عن تعدد الآراء داخل الاتحاد الاشتراكى ، واضعاف كيانه التنظيمى ، بسبب الاجراءات التى كانت تظهر ــ بغير بحث عميق ــ أن هناك اتجاها لتصفية العناصر المدافعة عن الاشتراكية أو التى ارتبطت بجهاز طليعة الاشتراكيين ٠

اتجاهات سياسية جديدة

هذه الاجراءات اقترنت بظهور اتجاهات سياسية جديدة تستحق الرصد والتسجيل لما تكشفه من علامات تدل على بداية تحول وتغيير فى الاتجاه السياسى ٠

أصدر بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين ومعهم عدد من الذين شاركوا فى المسئولية السياسية على عهد عبد الناصر مذكرة فى ابريل ١٩٧٢ وقعها كل من عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين والوزراء السابقين عصام الدين حسونة (العدل) والمهندس أحمد الشرباصى (الأشغال) والدكتور مصطفى خليل (الصناعة) والمهندس عبد الخالق الشناوى (الرى) والمحافظين السابقين صلاح دسوقى وأحمد كمال أبو الفتوح ، وجاء فى دعوة الى تشكيل جبهة وطنية أى الغاء صريح للاتحاد الاشتراكى ، وهو مطلب سبق أن سجله أعضاء مجلس قيادة الثورة (عبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم) عقب وفاة عبد الناصر فى مذكرتهم التى رفعوها الى أنور السادات

وطلبوا فيها استمراره فى موقعه مع تشكيل جمعية تاسيسية لاقرار اسلوب وقواعد جديدة للحكم ٠

كانت العودة الى نفس الطلب فى هذا التوقيت الجديد دليلا على أن الاتحاد الاشتراكى رغم ما لحق به من تعديلات وانتخابات لم يستطع أن يقنع هؤلاء وغيرهم بأنه قادر على قيادة الحياة السياسية بعد غيبة عبد الناصر ٠

وتضمنت المذكرة أيضا المطالبة بحياة ديموقراطية مقترنة بتشكيل الجبهة الوطنية ٠

كما تضمنت أخيرا دعوة الى عدم تجاوز الحدود فى التعامل مع الاتحاد السوفياتى نفيا لشبهة التبعية ٠٠٠ وقد قال لى عبد اللطيف البغدادى أن فكرة تقديم هذه المذكرة قد نبتت قبل لقاء القمة المرتقب بين بريجنيف ونيكسون فى مايو ١٩٧٢ ؛ رغبة فى اتخاذ موقف يعيد لجبهة القتال حرارتها ، وتحاشيا لعدم حدوث اتفاق بين الدولتين العظميين يعطل تحرير الأرض العربية المحتلة ٠٠٠ وانه لم يكن هناك أى اتجاه لتغيير علاقة الصداقة الوثيقة مع الاتحاد السوفياتى

ولكن أنور السادات ناقش هذه المذكرة أمام مجلس الشعب يوم ١٤ مايو ١٩٧٢ معيبا على الموقعين تشنجهم ضد الاتحاد السوفياتى وليس ضد أمريكا قائلا :

(أنا أفهم ان الثورة والانفعال والتشنج يبقى على امريكا اللى بلا حياء ولا خجل واقفة وبتقول ندى فانتوم وتصنيع لاسرائيل ، وعليكم ياتسلموا بشروط اسرائيل ويادوبك نفتح لكم قناة السويس ، وهى قاعدة لكم على الضفة ، وتفاوضوها مفاوضات مباشرة ياماغيش حاجة ، وحطوا رأسكم مطرح ماتحطوا رجليكم ٠٠٠ بتقول لنا كده أمريكا علشان التشنج يبقى على أمريكا ٠٠٠ الصديق الوحيد اللى وقف معانا وبنى السد العالى ، وناخذ منه السلاح ، وبيساعدنا سياسيا ونختلف معاه ونرجع نصطلح ، وماشيه علاقتنا شريفة الند للند هو ده اللى نتشنج عليه دلوقت ونسيب الامريكان) ٠

هكذا رد أنور السادات على موقعى المذكرة ٠٠٠

ولكنه كان مثيرا أن تقترن هذه الكلمات الواضحة الصريحة ، بما كان يتحدث به الفريق أول محمد أحمد صادق فى صفوف القوات المسلحة ، فقد كانت توجيهاته المعادية للسوفيات حديث المجالس ٠

وكان مثيرا أيضا ٠٠٠ أن يصدر قرار الخبراء السوفيات فى القوات المسلحة بعد عدة أسابيع فقط ، فى يوليو ١٩٧٢ ، ويعلن ما سمى (وقفة مع الصديق) كتعبير لمراجعة علاقات الصداقة التى قامت بين الشعب

المصرى والحكومة المصرية من جهة ، والشعوب والحكومة السوفياتية من جهة أخرى ، خلال نضال طويل مضاد للامبريالية والصهيونية التوسعية ومن أجل بناء مجتمع مستقل متحرر ومتجه الى الاشتراكية ٠

وهنا يجدر بنا الاشارة الى تمهيد اعلامى شارك فى الاساءة الى موقف الاتحاد السوفياتى ، وتمثل فى عدة مقالات نشرها الزميل محمد حسنين هيكل فى جريدة الأهرام ، وصف فيها الحالة التى كانت تعيشها مصر (لا حـرب ولا سـلم) بأنها جريمة وان الاتحاد السوفياتى كان شريكا راضيا عن هذه الحالة ٠

هذا الموقف كان يعنى فى مضمونه نهاية لحالة (الصداقة) التى امتدت بين مصر والاتحاد السوفياتى أكثر من خمسة عشر عاما ٠٠٠ وبداية لحالة (تراجع) عن الاندفاع نحو قطع الخطوات الباقية فى طريق التحول نحو الاشتراكية ٠

وأثارت هذه الحالة عددا من المثقفين الذين وجدوا فى هذا الموقف الجديد تراجعا عما اقتنعوا به ، واتفق عدد منهم على كتابة بيان يعبر عن رأيهم فى رفض استمرار حال اللا سلم واللا حرب مع المطالبة بديموقراطية حقيقية لم يجد فرصته للنشر فى مصر لوجـود الرقابة على الصـحف ، واستحالة تداوله داخل الاتحاد الاشتراكى ٠

وقع هذا البيان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض ويوسف ادريس وعباس الأسوانى وثروت أباظة وعدد من شباب الأدباء ٠

ولا يمكن الادعاء بأن ما ورد فى هذا البيان تجاوزا للحدود الطبيعية لدور المثقف المسئول ٠٠٠ كما لا يمكن القول بأن فيه تهجما على النظام ٠٠ واخيرا فانه يصعب تصنيف الموقعين بأنهم من اليساريين ٠٠٠ ولكن صدور مثل هذا البيان ـ فى حد ذاته ـ أعتبر خطيئة كبرى ٠

ظاهرة البيانات التى توقع عليها عدد من المنسجمين فكريا (بيان السياسيين ثم بيان الأدباء) تستحق وقفة تأمل باعتبارها دليلا على عدم وجود قنوات ديموقراطية شرعية لمناقشة الرأى ومقارعة الحجة بالحجة ٠٠٠ خاصة وأنها لم تنشر للجماهير ولم تواجه آراؤها بواجهة الديموقراطية ٠

ولم يجد المسئولون عن الثقافة فى مصر من سبيل للرد على هـذا البيان الا اتخاذ اجراءات ادارية ضد المثقفين عموما سواء من الشيوعيين أو الناصريين أو أصحاب الأفكار الحرة ٠٠٠ اجراءات تلتقى فى نهـاية المطاف مع الاتجاهات السياسية التى كانت قد بدأت تطفو على السطح ٠ وبدا ذلك فى مجال الاعلام والثقافة ٠

ولا نريد الخوض طويلا فى تحليل أسباب ودوافع هذه الاتجاهات السياسية وانما نقف عندها فقط بقدر ما تعتبر مؤشرا يرتد من السياسة الخارجية على السياسة الداخلية ٠

ولمـا كانت أجهزة الاعلام والثقـافة هى الترمومتر الحساس الذى يكشف حقيقة الموقف ، فان تغييرات هامة قد حدثت فيها مصاحبة للتعبير الذى تحرك فى ثنايا الاتحاد الاشتراكى وضد الاتحاد السوفياتى ٠

وكان عبد القادر حاتم الذى أقصى عن منصبه فى عهد عبد الناصر والذى سبق أن نقل فى عهده عام ١٩٦٥ عدد من الصحفيين من مؤسسة الجمهورية الى مؤسسات غير صحفية قد عاد مع أحداث مايو نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاعلام والثقافة ، ممتلئا بالحقد على هؤلاء الذين تولوا مسئولية العمل فى أجهزة الاعلام والثقـــافة من بعده ولذا بادر باجراء (مذبحة) تخلص فيها فى الاذاعة والتليفزيون من بعض أصحاب الخبرة المهنية والوعى السياسى بالفصل والنقل مثل سعد لبيب وسمير الكيلانى وصلاح زكى وعبد الوهاب قتـاية وابراهيم عبد الجليل وطاهر أبو زيد وغـــيرهم ٠

وكنت من أوائل الذين لحقتهم قرارات عبد القادر حاتم عندما نحيت فى فبراير ١٩٧٢ عن رئاسة تحرير مجلة روز اليوسف ٠ ونحى معى أيضا صلاح حافظ نائب رئيس التحرير ، وفتحى خليل مدير التحرير ٠٠٠ وتحولنا الى كتاب صحفيين يوضع ما نكتبه تحت مجهر الرقابة التى كانت تسيطر تماما على كل ما يكتب للنشر ٠

واعتبرت هذه الفترة من الفترات الكئيبة التى تتخذ فيها اجراءات تعسفية غير ديموقراطية تتناسق مع التحول الذى حدث فى مركز السلطة بعد أحداث مايو ١٩٧١ ، ومع المظاهرات التى انفجرت مع بداية عام ١٩٧٢ والتى لعبت دورا هاما فى التأثير على اتجاه القرارات ٠

وفى هذه الفترة عاد على أمين من منفاه الاختيارى لتفتح له أبواب أخبار اليوم من جديد ، ويفرج عن شقيقه التوأم مصطفى أمين ، ويصحب ذلك حملة مسمومة ضد عهد جمال عبد الناصر استنادا الى بعض ما كان فيها من أخطاء وانحرافات ، جسدت حتى أصبحت من الضخامة الى الحد الذى يكاد يحجب كل المواقف الوطنية والمكاسب الاجتماعية التى حدثت فى عهده ٠

وأصبح السؤال هو ٠٠٠ الديموقراطية لمن ؟ لهؤلا الذين يقوضون بناء ثورة يوليو بينما قمة جهاز الحكم ما زالت منتسبة لها ٠٠ أم لأنصار

ثورة يوليو الذين يخلعون من مواقعهم ولا تتاح لهم فرص غير متكافئة للدفاع عن آرائهم ومعتقداتهم .

واذا بعدنا قليلا عن مجال الاعلام والثقافة لوجدنا أن القضاة أيضا قد لحقتهم هذه الاجراءات غير الديموقراطية ... فالقانون الذى صدر باعادة القضاة الى أعمالهم ابطالا للقوانين ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ التى صدرت فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ وأبعد بمقتضاها ١٨٩ من رجال القضاء عن مناصبهم لم يرجعهم جميعا الى أعمالهم السابقة ... عاد البعض الى مناصبهم ، والبعض الى أعمال أخرى بعيدا عن القضاء ... والبعض لم يعد أبدا ... وعندما جاء وقت الترقيات حرم بعض المستشارين من الترقية بدعوى انتمائهم السابق الى (طليعة الاشتراكين) ويلجأ هؤلاء الى مجلس الدولة الذى أصدر قرارا بترقيتهم مع المحافظة على أقدميتهم (حكم المحكمة الادارية العليا ـ الدائرة الأولى لمجلس الدولة الصادر بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤) .. وقرار هيئة المفوضين الذى نص على أن قرار احالة المستشار محمد صادق المهدى فى ١٩ ينـاير ١٩٧٢ الى المعاش هو (قرار منعدم لا وجود له ولم يكن فى حاجة لأن يطعن فيه لانه هو والعدم سواء) .

ولكن أزمة الديموقراطية كانت مركزة أساسا فى مجال الاعلام والثقافة حيث صدر يوم ٤ فبراير ١٩٧٣ ـ ومظاهرات الطلبة ما زالت متجددة ـ قرار هيئة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى برئاسة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب ، وعضوية محمد حامد محمود وأحمد عبد الآخر والدكتور أحمد كمال أبو المجد ، ويوسف مكاوى ، ويمثل أمانة التنظيم محمد عثمان اسماعيل باسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين أعضاء التنظيم السياسى بحيثيات تقول (من المعروف أن الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى يترتب عليه اسقاط عضوية أى تنظيم نقابى ، أو مجلس ادارة ، أو وحدة اتحاد اشتراكى ، أو أى مستوى من مستويات التنظيمات السياسية المساعدة كما يترتب عليه ابعاده عن أى عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسة مثل الصحفيين ، وذلك حسب قانون الصحفيين ولايجوز تبعا لذلك أن يعتبر صحفيا؛لان ممارسة العمل الصحفى تشترط أن يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكى على أن تسرى حالته فى المؤسسة الصحفية التابع لها ويحال الى المعاش) .

وفيما يلى نسجل أسماء الذين أبعدوا قسرا عن الاتحاد الاشتراكى : فيليب جلاب ـ محمد عودة ـ حسين عبد الرازق ـ مصطفى نبيل ـ كمال سعد ـ محمود المراغى ـ يوسف ادريس ـ عادل حسين ـ أحمد عبد المعطى حجازى ـ فريدة النقاش ـ مكرم محمد أحمد ـ سمير تادرس ـ الأمير العطار ـ صلاح عيسى ـ صافيناز كاظم ـ مصطفى الحسينى ـ محمد العربى ـ أمير اسكندر ـ سعيد حبيب ـ نبيل زكى ـ محمد حسن الخياط ـ

فتحى عبد الفتاح ـ جمال الغيطانى ـ شوقى مصطفى ـ أسعد حسنى منصور ـ أحمد فاروق الطويل ـ زيد الشريف ـ الامام الجميعى ـ محسنة توفيق ـ سامى السلامونى ـ على عبد الخالق ـ صلاح السعدنى ـ عدلى فخرى ـ فؤاد التهامى ـ محمد رجائى الميرغنى ـ أحمد فؤاد نجم ـ الدكتور على الراعى ـ محمود أمين العالم ـ ألفريد فرج ـ أمل دنقل ـ ابراهيم فهمى منصور ـ دكتور لويس عوض ـ زكى مراد ـ عبد الله الزغبى ـ يوسف درويش ـ حامد رضوان الازهرى ـ أحمد نبيل الهلالى ـ عادل حسين ـ عبد المحسن شاشة ـ عادل كامل فانوس ـ سعد حماد ـ جلال محمد رجب ـ عبد العظيم الجزار ـ محمد عبد العزيز علوان ـ لوقا قلدس النخيلى ـ رشوان فهمى ـ دكتور على تويجى ـ دكتور مصطفى الشماع ـ مهندس عبد المحسن حمودة ـ عبد الرحمن شوقى ـ نزيه أحمد أمين ـ عبد الرازق عبد العال ـ بديع الشرملى ـ سمير عبد الباقى ٠

يلاحظ استثناء توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وثروت أباظة فقط من الموقعين على بيان الأدباء) ٠

قرار هيئة النظام كان صدمة شديدة لكل القوى الوطنية والتقدمية فقد اتخذت اجراءات لم تعرف من قبل فى تاريخ العمل الصحفى أو المهنى ٠٠٠ فلم يحدث مطلقا ان أزيلت صفة الصحفى عنه نتيجة عزله من الاتحاد الاشتراكى ٠٠ ولم يحدث أن استتبع ذلك تسوية حالته واحالته الى المعـــاش ٠

أقصى ما وصل اليه الأمر كان القرار الذى أشرنا اليه وصدر بناء على تعليمات الدكتور عبد القادر حاتم بتحويل عمل بعض الصحفيين من دار الجمهورية خلال رئاسة حلمى سلام لمجلس ادارتها الى مؤسسات أخرى غير صحفية مع المحافظة على مرتباتهم وعضويتهم فى النقابة ٠٠٠ والقرار الذى صدر أثناء جمع محمد حسنين هيكل لرئاسة مجلس ادارة الأهرام واخبار اليوم بابعاد بعض الصحفيين من أخبار اليوم ثم الرجوع عنه بعد توقيعه وقبل نشره ٠

أغلبية هذه الأسماء كما تلاحظ من العاملين فى مجال الصحافة ٠٠٠ وعـدد منهـم عاش سنوات فى معتقـــلات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤ التى فتحت للشيوعيين واليساريين ٠ ولذا أثبتت هذه القرارات أن الاتحاد الاشتراكى قد تحول الى قبضة أخرى معادية لليسار واليساريين ، وانه قد بدأ حملة للتخلص منهم مصاحبة لمحاولة فتح أبوابه للعناصر المعادية لثورة ٢٣ يوليو ٠

أصبح الاتحاد الاشتراكى هو وسيلة السلطة التنفيذية لعزل وفصل المغضوب عليهم دون تحقيق أو محاكمة ٠٠٠ ودون اعتقال أيضا ؛

كان الاتحاد الاشـتراكى قد اثخنته الجراح ، وهزت قواعده كثرة

التغيرات والتعديلات غير القانونية ، وأصبح أداة ادارية فى يد السلطة التنفيذية ٠٠٠ الأمر الذى جعل الحديث عن محاولة بعض الديموقراطية فيه نوع من الهراء ٠٠٠ فقد أصبح مريضا بدرجة مستعصية يستحيل معها الشفاء ٠

وتأكدت حقيقة العدوان على الاعلام والثقافة عندما صدر قرار آخر بنقل ١٠٤ من العاملين فى الصحافة والثقافة والاعلام الى مصلحة الاستعلامات فى نفس التاريخ ٤ فبراير ١٩٧٤ ، وهو ما يعنى حرمانهم من العمل أو الكتابة أو التردد على دور الصحف ٠

ونسجل فيما يلى أسماء الصحفيين الذين طبق عليهم هذا القرار ٠ وبعضهم كان فى منصب رئيس مجلس ادارة (أحمد بهاء الدين ـ دار الهلال) وبعضهم كان رئيسا للتحرير (أحمد حمروش ـ روز اليوسف ـ ولطفى الخولى ـ الطليعة ـ) عبد الرحمن الخميسى ـ سعد كامل ـ صلاح حافظ ـ رجاء النقاش ـ محمد ثروت أباظة ـ مصطفى بهيج طه نصار ـ ابتسام الهوارى ـ أمينة محمد شفيق ـ مشيل كامل ميخائيل ، خيرى عزيز خليل يوسف ـ الفريد مرقص بشاره ـ علاء الديب ـ فاروق القاضى ـ عايدة العزب موسى ـ السيد عبد الحميد محمد عزت ـ فتحى خليل ـ الهام سيف النصر ـ زهدى العدوى ـ نجاح عمر ـ عبد الله امام ـ حسنين سيد كروم ـ زغاية النصر ـ محمود سالم ـ فاروق أبو زيد ـ محمد بركات ـ محمد البيلى ـ رشدى عبد الله ـ أحمد مالك ـ فتحى شريف ـ على ماهر عبد العزيز ـ عفاف الجبيلى ـ محمود منجود السعدنى ـ محمد عبد الجواد ـ كمال عامر ـ على سلطان ـ أنس جاد الحق ـ عادل عامر ـ أمين المعداوى ـ صلاح عبد اللطيف ، حمدى الشامى ـ محمد نجيب عبد العليم ـ سيد الجبرتى ـ عبد الوهاب مرسى ـ محمود عبد العزيز حنفى ـ سعيد الشرقاوى ـ سعد التائه ـ فاروق عبد السلام ـ حلمى التونى ـ ابراهيم عامر ـ راجع عنايت ـ عدلى برسوم عبد الملك ـ محمد كمال القلش ـ عبد السلام زكى مبارك ـ جلال السيد ابراهيم ـ محمد أبو الحديد على ـ مصطفى كمال فؤاد ـ عبد العال محمد ـ عبد العال الباقورى ـ أسية محمد أبو النصر ـ عبد الرحمن الخميسى ـ كامل زهيرى ـ حسن الشرقاوى ـ محمد محمود حمدى ـ زكريا نبيل ـ عبده مباشر ـ غالى شكرى ـ ناصر حسين ؤ زكريا نيل ٠

وبقية الأسماء هم من الذين كانوا يعملون فى الاذاعة والتليفزيون والمسرح والسينما وهيئة النشر ٠

وصحب هذه الحملة الجائرة أو تبعها اغلاق المجلات الثقافية (الفكر المعاصر ـ المسرح والسينما ـ الفنون الشعبية ـ المجلة ـ سلسلة المكتبة الثقافية ـ وسلسلة المسرحيات العالمية) ، وتصفية القطاع العام فى

السينما ، وبدء انهيار النهضة المسرحية التى لعبت دورا بارزا فى القيادة الفكرية خلال الخمسينيات والستينيات ، وكانت المسرحيات العربية والعالمية محورا للحيوية الثقافية والفكرية ، وتوقف نشر الأعمال الجيدة ٠

أمن الضرورى ان نتحدث عن أزمة الثقافة خلال هذه الفترة وما بعدها ؟

وهل يتحمل الورق لهيب ما تحمله الصدور من أسى وغضب ومرارة ؟

أخشى اذا فتح هذا الباب ان ننجرف لحديث طويل بعيدا عن الديموقراطية ولكن ما من أحد يمكن له أن يبحث عن الديموقراطية اذا لم يقتحم مجال الفكر والثقافة ٠٠٠ ويبحث عن حرية التعبير والقلم ٠٠ ويتعرف على مأساة الشعب عندما تغرقه الثقافة والابتذال ٠٠٠ وتنحط أمامه القيم وتنهار المثل ٠

ومع ابعاد عبد القادر حاتم لهذه العقول المستنيرة عن مجال الاعلام والثقافة دخلت مصر مرحلة جديدة ٠٠٠ لا يخجل القلم أو يتردد من القول بانها مرحلة مهدت لانحطاط ثقافى وتبذل اعلامى ٠

وعند هذا الحد نتوقف لنقول ان الحديث عن الديموقراطية شىء ٠٠ وتطبيقها شىء آخر ٠٠٠ وان الاتحاد الاشتراكى قد باشر سلطة لم يباشرها من قبل عندما غير اتجاهه فأصبح يعادى الوطنيين التقدميين لأمن الرجعيين المحافظين ٠

هذا التغير فى موقف الاتحاد الاشتراكى هو الذى دفع اليسار بل واشد المتعصبين لعبد الناصر الى مجاراة المطالبين بتعدد الآراء والأفكار والمنابر حماية لأنفسهم من سلطة هيئة النظام المركزية التى اطاحت بهم من عضوية الاتحاد الاشتراكى ، ووصلت فى قرارها الى حد (حجب المهنة واحالة الى المعاش) ٠

كان هذا الاجراء نقطة تحول تاريخية فى نظرة المثقفين الى الاتحاد الاشتراكى وأصبح الدفاع عن أهمية التمييز بين الاتحاد الاشتراكى كتطبيق لنظرية وفلسفة التحالف بين قوى الشعب العامل ، وبين وقوعه فريسة فى أيدى العناصر الرجعية البيروقراطية المحافظة أمرا شديد الصعوبة لا يكاد أحد يستجيب الى سماعه أو مناقشته ٠

خفتت أصوات المدافعين عن بقاء الاتحاد الاشتراكى المطالبين باصلاح عيوبه عن طريق الديموقراطية داخل صفوفه ٠٠٠ كما توقفت فى الحلوق كلمات المعارضة لعزل المثقفين والكتاب والصحفيين وجمدت الأقلام عن مقاومة هذا القرار فى وقت كان الزميل محمد حسنين هيكل ما زال فيه

رئيسا لتحرير الاهرام ، وهو الذى كان يدعو فى حماس على عهد عبد الناصر الى (المجتمع المفتوح) •

اى عذاب يعيش فى صدور الذين تجبرهم الظروف على الصمت أمام الظلـم ؟

وأى تبرير يمكن أن يقدمه الكاتب لزميله الذى أطاح به قرار ادارى قصف قلمه وحجب رأيه ؟

وأى أزمة نفسية عاشها الزملاء الذين بقيت لهم حرية الكتابة فى حدود الرقابة ؟

واخـــيرا ••• أى ديموقراطية هذه التى تتم فى ظلها هذه الاجراءات الاستثنائية الشاذة ؟

ليس هذا عتابا لهؤلاء الذين واصلوا اصدار الصحف كل صباح ومســاء بعد ابعاد أكثر من مائة مثقف وكاتب عن الاتحـاد الاشــتراكى وحصارهم فى محجر مصلحة الاستعلامات ••• فانه لم يكن هناك شىء ناضج لاتخاذ موقف يفرض الديموقراطية فرضا ، ويعيد الحرية الشخصية فـــورا •

ولكن قضية الديموقراطية وحقوق الانسان فرضت على المجتمع فى وقت كانت مظاهرات الطلبة ما زالت تعبر فيه عن غضبة الشباب فى مواجهة الاجراءات الاستثنائية ، والتأخر فى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحرير الأرض •

ولم يدم هذا الموقف الشاذ المتوتر طويلا ••

فوجىء الصحفيون ورجال الاعلام والثقافة الذين أبعدوا عن الاتحاد الاشتراكى أو نقلوا الى مصـــلحة الاســتعلامات بان أنور السادات يعلن عودتهم الى أماكن عملهم فى خطابه يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ الذكرى الثالثة لوفاة عبد الناصر •

وكانت هذه نهاية طيبة لفترة مؤلمة ••• وتمهيدا لحدث كبير •

(١٥)

المنـــابر

* ورقة اكتوبر تمهد لسياسة الانفتاح •
* ورقة اغسطس تمهد لهدم الاتحاد الاشتراكى •
* ولادة قسرية لثلاثة منابر فقط تعلن يوم الغاء المعاهدة المصرية ـ السـوفياتية •
* السلطة تعين مقررى المنابر من ضباط سابقين •
* المنابر تدخل الانتخابات قبل استكمال نضجها التنظيمى •

وضعت حرب أكتوبر نهاية لحالة القلق والتوتر التى سادت مصر انتظارا لمعركة تحرير الأرض ••• وانحسرت موجة ما سمى باسم (الأحداث المؤسفة) التى انفجرت فى بعض المدن ••• وتوقفت الاجراءات الاستثنائية التى فرضتها المرحلة الماضية •

بدأت الدراسة هادئة فى الجامعات والمدارس ، بعد ان اشتعلت المظاهرات خلال العامين السابقين ، ووصلت الى حد تشكيل (لجان الدفاع عن الديموقراطية) كما أعلن السادات فى خطابه يوم ٣١ يناير ١٩٧٣ أمام مجلس الشعب ••• ولم يقدم الطلبة المعتقلون للمحاكمة •

عـاد الصحفيون ورجال الثقـافة والاعلام الى أماكنهم بعد أن أعلن السادات ذلك فى الذكرى الثالثة لوفاة جمال عبد الناصر ••• وانطلقت الرصاصة الأولى فى الحرب والأقلام فى ايديهم ••• والغيت الرقابة على الصحف عام ١٩٧٤ كما كانت الحال قبل نوفمبر ١٩٦٧ •

وتراجعت حوادث الصدام الطائفى المحدود والمفتعلة ، بعد ان تعانق الهلال والصليب فوق أرض المعركة ، واختلطت دماء المسلمين والأقباط ، حيث لا يفرق رصاص العدو بين الأديان •

ولم تفتح المعتقلات خلال فترة الحرب كما جرت العادة فى مصر منذ الحرب العالمية الأولى والثانية وحرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ثم العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ، واخيرا عـدوان يونيو ١٩٦٧ ••• وكان هذا تسـجيلا لظاهرة جديدة فى الحياة السياسية المصرية •

وتتابعت الأحداث السياسية بعد قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فى وقع سريع ••

ظهرت أميركا لتلعب دورا رئيسـيا فى محاولة حل مشكلة وجـود قوات اسرائيلية غرب القناة بعد ثغرة الديفرسوار ، ووصل كيسنجر الى القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٣ حيث اتفق مع السادات على ست نقاط كان منها عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين الدولتين منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ •

وتم الاتفاق أيضا على سياسة فض الاشتباك خطوة خطوة ، وعقد

مؤتمر جنيف جلسة يتيمة فى ديسمبر ١٩٧٣ ، ثم انفردت أميركا بالدور الرئيسى فى محاولة الوصول الى اتفاق سلمى ٠٠٠ فقد كان البيت الأبيض هو الذى أذاع نص الاتفاق بين مصر واسرائيل حول تثبيت وقف اطلاق النار الذى جاء فيه انه تم بارشاد الولايات المتحدة وزار نيكسون مصر فى ١٠ يونيو ١٩٧٤ وكأنه احسار اليوم الذى هب فيه الشعب عام ٦٧ متشبثا ببقاء عبد الناصر ٠٠٠ واستقبلته السلطات استقبالا حافلا ٠

كل هذه الخطوات وغيرها لا يتسع المجال لمناقشتها فى هذا البحث ، ولكن نشير اليها فقط ، الى ان **الديموقراطية لا تنعزل لحظة عن الحـركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية وما تحقق نتيجة لحرب اكتوبر يفرض نفسه بشدة على قضية الديموقراطية فى مصر ٠**

وبعد حرب أكتوبر عين أنور السادات الدكتور عبد العزيز حجازى رئيسا للوزراء بعد ان كان يجمع بين منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الـوزراء ٠

ورقـة اكتـوبر

وبلور أنور السادات أفكاره عن المرحلة القادمة فيما أطلق عليه إسم (ورقة أكتوبر) التى قدمها للأمة للاستفتاء عليها فى ١٥ مايو ١٩٧٤ ٠

تناولت هذه الورقة أفكارا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ٠٠٠ **ويلاحظ أنها كانت تعتبر ما حدث يوم ١٥ مايو (حركة تصحيح) وليس** ثورة كما أطلق عليها فيما بعد ٠

وقد طرحت هذه الورقة اتجاهات جـديدة أريد تثبيتها عن طريق الاستفتاء وهو أسهل الطرق للحصول على موافقة شعبية بطريقة ادارية ٠

انها تدعو الى دعم القطاع الخاص وتدين ما سبق ان حدث بقولهـا (لابد من ان نقر باننا لم نف دائما باحتياجاته ـ أى القطاع الخاص ـ ولم نوفر له كل الظروف التى تشجعه على مضاعفة نشاطه الانتاجى) ٠

وتعلن الحاجة لرأس المـال لأجنبى بقولها (نحن فى أمس الحاجة الى موارد خارجية وظروف عالم اليوم من الممكن ان نحصل على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل بالتنمية) ٠

ومعلنة (اننا نوفر للمستثمر العربى كل الضمانات التشريعية ونوفر له ما هو أهم من ذلك وهو القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى فى ظل استقرار سياسى واقتصادى) ٠

وهي ترد على المتشككين والمعارضة لسياسة فتح الأبواب للاستثمار الأجنبي لها (نرحب بالاستثمار الأجنبي لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية متقدمة نحتاج اليها وظروف عالم اليوم بعد اعادة تشكيل العلاقات الدولية وظهور اقطاب دولية متعددة ، والمكانة أصبحت لمصر والعرب بعد حرب أكتوبر ... كلها امور تتيح لنا فرصا للاستفادة من الاستثمار الأجنبي لا يمكن بامانة الوطنية ان نضيعها) .

كانت ورقة أكتوبر حصادا لمناقشات دارت خلال صيف عام ١٩٧٣ حول المتغيرات الدولية واثرها على مسار العمل الوطني ... وهى مناقشات اظهرت رغبة كامنة فى أحداث تغيير فى الاتجاه السياسي .

ودليل ذلك ان هذه الورقة التى استندت الى بعض عبارات الميثاق كاساس لقبول الاستثمارات الأجنبية مثل هذه العبارة التى تقول (سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره ، تمكنانه من أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها ان يسمح لرأس المال الأجنبي بالعمل فى بلاده) .

وما جاء فيها أيضا من القول :

(وقد أوضح الميثاق اننا نقبل المساعدات غير المشروطة والقروض ، كما نقبل الاستثمار المباشر في النواحى التى تتطلب خبرات عالية فى مجالات التطوير الحديثة وهذا بالدقة هو خطنا) .

أقول ان هذه الورقة لو كانت تستند الى الميثاق فعلا ، ولا تبشر بشيء جديد فان السؤال يكون (ما هو الدافع اذن ، للاستفتاء عليها ؟) . ولكن طالما انها تريد تغييرا فى السياسة الاقتصادية فان الاستفتاء عليها يصبح (ضرورة سياسية) .

تم الاستفتاء فعلا يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ وأصبحت (ورقة أكتوبر) من الوثائق التى تلعب دورا رئيسيا فى اتجاهات المجتمع .

قوانين الانفتاح الاقتصادى

وسرعان ما تحولت هذه الورقة الى قوانين تدعم سياسة (الانفتاح الاقتصادي) كان أولها قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعروف باسم (قانون نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة) الذى صدر رغم معارضة بعض أعضاء مجلس الشعب متجاوزا في بنوده الحدود التي وقفت عندها ورقة أكتوبر ، وكاشفا فى أهدافه طريق التحول الجديد ... وهو القانون الذى قال عنه الدكتور عصمت سيف الدولة انه (انقلاب لأنه يغير الدستور بغير الطرق الدستورية) .

وشكلت هيئة خاصة للاشراف على مشروعات الاستثمار الأجنبى يرأسها وزير الاقتصاد ، كما أصدر مجلس الشعب يوم ٢ يوليو ١٩٧٤ القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية لمدة أربعة شهور فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى شئون الاستيراد والتصدير استثناء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذى كان ينص فى مادته الأولى على ان (يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التى يساهم فيها القطاع العام) ٠

استند هذا التفويض الى المادة ١٠٨ من الدستور التى تنص على ان (لرئيس الجمهورية ، عند الضرورة وفى الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب ان يكون التفويض لمدة محدودة ، وان تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فاذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون) ٠

الضرورة والأحوال الاستثنائية هى الأساس الذى بنى عليه هذا التفويض ٠

والسؤال هو ٠٠ ما هى الضرورة ٠٠٠ وما هى الأحوال الاستثنائية ؟

وأجابت اللجنة المشتركة فى مجلس الشعب المشكلة من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة الى (ان أزمة مصر الاقتصادية تحتاج فى جوهرها الى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة فى التعمير والتطوير) ٠

استندت اللجنة فى تقريرها الى بعض عبارات الميثاق ، وقالت ان (الاقتصاد الاشتراكى) لا ينفى أو يتنافى مع استثمار الأموال الأجنبية ٠

وهو قول قد يبدو من الناحية الشكلية صحيحا ٠٠٠ ولكنه يتنافى مع ما كان قائما فعلا فى مصر حيث لم يكن هناك (انغلاق) مطلقا ٠٠ بل ان مشروعات استثمارية كبيرة قد تمت فى مصر بالتعاون مع رأس المال الأجنبى ، كما حدث فى شركات الأدوية وشركة كيما للأسمدة ، وشركة النصر لانتاج العربات والجرارات ، وشركات الأدوية عن البترول ، حيث أسهم رأس المال الغربى فى تكوين هذه الشركات وغيرها ، الى جانب الصناعة التى قامت عن طريق التعاون مع الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتى ٠

وتتهاوى بذلك حجة انصار الانفتاح الذين قاموا بحملة دعاية واسعة صوروا الأمور فيها كما لو أن الاقتصاد المصرى كان منفتحاً على الدول الاشتراكية وحدها ، ومنغلقا على سواها ٠

ويتنافى قانون الانفتاح مع الاقتصاد الاشتراكى ٠٠٠ لأن رؤوس الأموال الأجنبية فى المجتمعات الاشتراكية تتعامل مع الدولة وأجهزة القطاع العام ٠٠٠ وليس مع القطاع الخاص كما أباحت ذلك المادة ٤ من القانون ٠

والمادة الرابعة من الدستور تنص على ان (الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات) ٠

وهو أمر يتنافى فى طبيعته الموضوعية مع ما أباحه قانون ٣٤ عام ١٩٧٤ من عودة الرأسمالية الى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وشركات الاستثمار ، واعادة بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال والبنوك التجارية وشركات اعادة التأمين (مادة ٣) ٠٠ وما حرمه من تأميم المشروعات أو الحجز على أموالها أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائى (مادة ٧) كما اعتبرها شركات قطاع خاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها فلا تسرى عليها التشريعات واللوائح ، والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه (مادة ٩) فلا يشترك العمال فى مجالس ادارتها (مادة ١٠) ولا يشتركون بنسبة محدودة فى أرباحها ولا تشترط نسبة خاصة من المصريين فى مساهميها (المادة ١٢) ولا تخضع لرقابة النقد (المادة ١٣) ولا لتراخيص الاستيراد (مادة ١٥) ولا للضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها (ضريبة الدفاع) لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية مالية لبداية الانتاج , مادة ١٦) وتحول اجور ومكافآت الأجانب الى الخارج ففى حدود النصف (مادة ٢٠) ويحول رأس المال نفسه بعد خمس سنوات وعلى اقساط (مادة ٢١) ٠

عودة الى الحرية الاقتصادية بلا شبهة ولا جدل ٠٠ رغم أن نصف مجلس الشعب ما زال من العمال والفلاحين ٠

ودعم لهذا الاتجاه فيما صدر من اباحة عمل المصريين وكلاء للشركات الأجنبية (قانون رقم ٩٤ لعام ١٩٧٤) ٠٠٠ ومن الغاء كافة القوانين الخاصة بالاستيراد والمنظمة له ، وصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى نص على (ان يكون الاستيراد مفتوحا أمام القطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام) أما بالنسبة للتصدير فقد نص على (ان يكون المجال مفتوحا أمام القطاع الخاص والأفراد) ٠٠٠ ومن الغاء المؤسسات العامة واعادة تنظيم القطاع العام (قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥) ٠٠ ومن صدور

قوانين لاحقة نعرض لها فى حينه بلغت أكثر من عشرين قانونا وقرارا أساسـيا ٠

وارتفعت الى السطح حركة القوى المؤيدة للعودة الى سياسة الحرية الاقتصادية واندفعت تعبر عن نفسها ، وتمهد طريق العودة عن المكاسب الاشتراكية ، وتنتهز فرصة تحسن العلاقات مع أميركا لاغراق الرأى العام فى أحلام المليارات من الدولارات التى ستتدفق مع الانفتاح الاقتصادى ٠

نشرت اخبار اليوم ، وكان قد عاد اليها مصطفى أمين بعد الافراج عنه من حكم المحكمة بتهمة التجسس ، وعلى أمين وكان قد اختار المنفى ، فى عدد ١٥ يونيو ١٩٧٤ ، عنوانها الرئيسى يقول (٢٠٠٠ مليون دولار ، أميركا توافق على دعم الاقتصاد المصرى ، تعـاون مشترك فى مجـالات التكنولوجيا والسـياحة والمواصـلات والتعليم) ٠٠ وفى الصفحة الأولى نفسها موضوع رئيسى يحمل العناوين التالية (على أمين يكتب من أميركا ـ ألف مليون دولار أخرى من أميركا غير الألفى مليون دولار) ٠

حاولت هذه الأخبار الوردية المفتعلة انتشال الناس من مأساة الواقع المرير واظهار أن الحل الوحيد هو فى سياسة الانفتاح الاقتصادى ٠

ولن نناقش هنا أخطار هـذه السياسة ولا أخطائها ، فليس هـذا الكتاب هو المجال لهذه المناقشة ٠٠٠ ولكننا نقف عند آثار هذا الانفتاح على الديموقراطية والحركة السياسية ٠

ورقـة أغسطس ١٩٧٤

كانت ورقة أكتوبر رغم دعوتها الى الانفتاح الاقتصادى قد نصت على ما يأتى : (نحن نعلم أن الديموقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسـة عملية ويوميـة والديموقراطيـة لا تمـارس فى فراغ بل لابد ممارسة عملية ويومية ٠٠٠ والديموقراطية لا تمارس فى فراغ بل لابد من اطارات تتحدد من خلالها الاتجاهات التى تخص أمور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية ، واننا فى معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع ، ومن ثم فاننى أرفض الدعوة الى تفتيت الوحـدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب ، ولكننى أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد الذى يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حـرية الرأى ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية) ٠

هكذا عبر أنور السادات عن أفكاره فى ورقة أكتوبر ٠٠٠ تمسك بنظام تحالف قوى الشعب العامل ٠٠٠ ورفض لتكوين الأحزاب أو الحزب الواحـد ٠

ولكن هذا لم يكن يعنى ابقاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى وضعه القديم وخاصة بعد أن هزت قواعده وفتحت الثغرات فيه الاتجاهات التى انبثقت من تقرير سيد مرعى ومن قوانين مجلس الشعب والتى سبق أن أشرنا اليها .

قال أنور السادات استطرادا للحديث فى ورقة أكتوبر :

(ولهذا فاننى حريص على أن يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى بتأييد الأغلبية والتى يجب أن تتبناها الدولة ... ان التنظيم السياسى يجب أن يكون بؤرة للحوار تنصهر فيه الأفكار وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريده القاعدة الشعبية العريضة) .

رغم الدعوة الصريحة للحرية الاقتصادية وتشجيع الرأسمالية المتخفية فى ثياب القطاع الخاص ، فان الموقف من الناحية السياسية ما زال مرتبطا بالوضع القديم المثل فى تحالف قوى الشعب العاملة .

كان مفروضا أن تلتقى الدعوة للحرية الاقتصادية مع الدعوة فى نفس الوقت للحرية السياسية ، حيث ان الحرية الاقتصادية تفرز وتحدد طبقات لا يمكن أن يتحقق بينها تحالف ... فليست هناك مصلحة مشتركة يمكن أن تقوم بين رأسمالية احتكارية وطبقة عاملة ، أو بين ملكيات زراعية كبيرة وفلاحين معدمين ، أو بين رؤوس أموال أجنبية متدفقة يمثلها وكلاء مصريون ، وبين مصريين آخرين يعملون فى حدود صناعة وطنية محدودة .

واذا كنا قد اعتبرنا ان قوانين يوليو ١٩٦١ ، ١٩٦٣ التى تستهدف الاشتراكية قد شكلت أساسا اقتصاديا صالحا يمكن أن يقوم عليه تحالف قوى الشعب العامل ، فان الدعوة للانفتاح الاقتصادى قد هدمت الأساس ... وفرضت ضرورة النظر الى احداث تغيير فى هذا الهيكل السياسى للمجتمع .

ولم يكن مقبولا من الطبقات والفئات أن ترضى بالقيود السياسية التى يفرضها الاتحاد الاشتراكى ... وكيف يطيق الرأسماليون الجدد أن يتساوى معهم العمال والفلاحون بنسبة النصف ؟ وكيف يقبلون التحالف مع الطبقات التى تعارض استغلالهم وجشعهم ؟

واصبحت الديموقراطية حائرة بين ليبرالية يجب أن تفتح لها الأبواب بلا قيود وبين ديموقراطية يجب أن تتأكد وتدعم داخل صفوف الاتحاد الاشتراكى العربى .

ونشرت الصحف يوم ٩ أغسطس ١٩٧٤ (ورقة) أخرى للمناقشة أعدها أنور السادات أى قبل أن تكتمل ثلاثة شهور على استفتاء الشعب على ورقة أكتوبر ، وذلك بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى وصدرت تحت هذا العنوان (تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى حتى يكون اطارا فعالا لتحالف قوى الشعب العامل) ·

حافز السادات لاصدار هذه الورقة هو ما عبر عنه بقوله :

« ولقد أخذنا أنفسنا بعد حرب أكتوبر المجيدة بمنهج اعادة النظر والتقييم فى كل مظاهر حياتنا وكل نواحى العمل الوطنى) ·

ونصت الورقة على بقاء الاتحاد الاشتراكى وأظهرت بعض ايجابياته بقولها :

(ومهما يكن من مستوى عمل الاتحاد الاشتراكى فانه قد طرح على الجماهير قضية التحول الاشتراكى وقضية طريقنا الخاص اليه ، كما أن عددا لا يستهان به من المواطنين قد تدرب داخله على طرح القضايا العامة ومناقشتها ، وأخيرا فقد أسهم الاتحاد الاشتراكى فى شرح الخطوط الأساسية الوطنية وفى ايصال عدد من تطلعات الجماهير الى القيادة السياسية ، كما ساهم بنجاح فى الحشد والاعداد للمعركة وفى أثناء القتال) ·

واقترحت الورقة فى نفس الوقت ومع هذه الايجابيات ما يأتى :

أولا : الغاء كل النصوص التى تجعل من عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لتولى منصب ، أو الترشيح لمسئولية انتخابية ، أو للتصدى لقيادة العمل النقابى أو الاجتماعى ·

وهكذا هدم السور أمام العناصر التى فرضت القوانين الثورية أن تبقيها خارج قوى الشعب العامل لدورها الرجعى أو المعادى للتقدم الاجتماعى ، والتحول الاشتراكى ·

ثانيا : اقرار مبدأ العضوية الجماعية للنقابات العمالية والمهنية ·

وهو مبدأ يجعل الاتحاد الاشتراكى عاجزا عن حماية نفسه من العناصر المتسربة اليه ، ويزيد من ترهله ·

وهنا أود وقفة للتفرقة بين سلامة التفكير من الوجهة النظرية لضمان تنظيم وطنى معبر عن قوى الشعب العاملة ··· وبين أخطاء للتطبيق قد تسيء للتنظيم ولكنها لا تبرر هدمه ·

ثالثا : اطلاق حرية تعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى مع منع أى خطر من الانتماء اليه ·

وقد ظهر هذا المفهوم فى هذه الكلمات التى وردت ضمن الورقة :

(واننى لأطرح هنا بصراحة قضية لكلمات يصنف الناس وفقا لها ٠٠ هذا يمينى وذاك يسارى والثالث وسط ونحو ذلك ٠٠ اننا يجب ألا نخشى الكلمات ، كما أننا يجب ألا نحولها الى قوالب جامدة يصب فيها الناس على نحو ينال من الوحدة الوطنية فنحن نعلم أنه من طبيعة الأشياء أن يختلف الناس حول القضايا السياسية والاجتماعية ٠

فريق يغلب عليه طابع المحافظة ، يخاف الجديد أو يستنكره ، ويفضل السعى الوئيد ٠

وفريق آخر يقابله ، تحركه أساسا الرغبة فى التغيير والتجديد وبخطى واسعة وفيما بين الفريقين أغلبية تريد التقدم ولكنها تخشى القفز الى الأمام) ٠

ولكن الورقة تزيد هذا الرأى تفسيرا بقولها :

(اننا نرفض بشدة دعاوى الثورة المضادة التى تريد تصفية منجزات الشعب المصرى العظيمة والعودة به الى ما قبل سنة ١٩٥٢ ٠

ونرفض بنفس الشدة الدعاوى اليسارية المغامرة التى تنكر على تلك المنجزات حقيقتها الثورية ؛ لان تلك الدعاوى تلتقى موضوعيا مع الثورة المضادة فى الرغبة فى ضرب تجربتنا الثورية الناجحة) ٠

وواضح أنه قد سقطت بذلك صفة اليسار عن الاتحاد الاشتراكى العربى ، هو الصفة التى التزم بها الجميع منذ اتجهت ثورة يوليو الى التحول نحو الاشتراكية ٠٠٠ وان التقسيم الى يمين ووسط ويسار بهذه الصورة هو تبسيط للأمور بشكل لا يتناسب مع واقع الحركة السياسية وما فتحته قوانين الانفتاح الاقتصادى من تناقضات وصراعات يصعب أن يسيطر عليها الاتحاد الاشتراكى بهذا المفهوم ٠

كتب الدكتور وحيد رأفت فى صحيفة الأهرام يوم ٢١ سبتمبر ١٩٧٤ مقالا جاء فيه :

(رغم واجهة الشمول التى تظل الاتحاد الاشتراكى ظاهريا كتنظيم سياسى جماهيرى لتحالف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية فانه لا يمثل فى الواقع الا الفكر الاشتراكى) ٠

هكذا كتب الدكتور وحيد رأفت فأوضح أن الاتحاد الاشتراكى هو تنظيم يسارى لانه مرتبط أساسا بالفكر الاشتراكى ٠٠٠ وليس هذا الأمر موضوع جدل بين اليمين او اليسار وطالب فى نفس المقال بتحويل الاتحاد الاشتراكى الى حزب اشتراكى (كسائر الأحزاب الاشتراكية الأخرى التى

تحكم اليوم فى أكثر من دولة أوربية غربية مهد الديموقراطية والحريات السياسية) حسب قوله ٠

ورقة تطوير الاتحـاد الاشتراكى فتحت الباب لمثل هذا النوع من الجدل الذى يعنى فى مضمونه ضرورة تغيير الدستور والفلسفة التى يقوم عليها المجتمع ٠

رابعا : أجلت الورقة قضية الجهاز السياسى (طليعة الاشتراكيين) كما وردت فى الميثـــاق الى رحلة مقبلة ووصفته بانه (صاحب سمعة ســيئة) ٠

وبهذا هدم نهائيا الجهاز الاشتراكى الملتزم ٠

ومرة أخرى أطلب التفرقة بين سلامة النظرية وبين عيوب تكون قد لازمت التطبيق ٠٠٠ فلا شك أن الاتحاد الاشتراكى هذا التنظيم الجماهيرى العريض كان أحوج ما يكون الى جهاز سياسى يؤدى دور الأعصاب المحركة والقيـادة الواعيـة الملتزمة الضـارية للمثـل والقدوة ٠٠٠ ولكن غيبة الديموقراطية داخل هذا الجهاز وعدم اعلانه أعطى فرصة فريدة لطبقة من المعادين للتطور الاشتراكى ٠٠٠ ووجدوا فى بعض الأخطاء تبريرا لتأجيل أو اهمال ما نص عليه الميثاق ٠

المنـــابر ٠٠٠ لأول مـرة

طرحت ورقة أغسطس لتطوير الاتحاد الاشتراكى للمناقشة خـلال جلسة استماع فى مجلس الشعب ، وتعددت الآراء واختلفت بين مدافعين عن بقاء الاتحاد الاشتراكى فى صورته المعروفة ، وبين راغبين فى العودة الى نظام الأحزاب ٠

وأوضح السادات تفكيره بعد صدور الورقة بشهرين تمـاما عندما أدلى بحديث لمجلة الأسبوع العربى بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٧٤ قال فيه : (قد تأتى مرحلة مقبلة يكون فيها تعدد الأحزاب أمرا مطلوبا ، ولكننى لا زلت أؤمن فى أن أمام التحالف مســئوليات ومرحلة أخـرى عليه أن ينجزها ٠٠٠ ولكن أنا لست ضد تعدد الأحزاب فى مرحلة مقبلة) ٠

وهنا يبدو اتجاه أنور السادات واضحا ٠٠٠ سياسة عودة الأحزاب ٠٠٠ خطوة خطوة ٠٠٠ اليد القابضة على النظام لا تريد للاتحاد الاشتراكى أن ينفرط كمسبحة تتنـاثر حبـاتها ٠٠٠ وتريد أن يظـل قائما الى أن يستبدل بتنظيمات أخرى جديدة ٠

هذا التحول والتغير التدريجى فى نظام الاتحاد الاشتراكى يتناسق مع التحول والتغير التدريجى فى اتباع سياسة الانفتاح ·

لم يكن صدور قوانين الانفتاح مفتاحا سحريا يقلب المجتمع فى لحظة من مجتمع ينهض على الاقتصاد الاشتراكى ، ويعتمد على التخطيط والقطاع العام ··· الى مجتمع منفتح يعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبى والقطاع الخاص ··· ولذا لم يكن مناسبا أن يتحول الاتحاد الاشتراكى فى لمسة سحرية الى أحزاب متعددة ·

حدثت عقبات أمـام تطبيق القانون من جانب الذين تشربوا الفكر الاشتراكى خلال السنوات السابقة ، ومن جانب الذين صدمتهم مفاجأة اصدار مثل هذه القوانين التى تعيد البنوك والشركات الأجنبية وتحميها من التأميم ، وتعفيها من الضرائب ·

وحدثت عقبات أيضا من جانب الوزارة التى تصور رئيسها الدكتور عبد العزيز حجازى انه يسيطر على الانفتـاح عن طريق ما ورد فى المادة الثالثة من القانون من اشتراط اعتماد مجلس الوزراء للمشروعات المستفيدة من القانون ··· غير مدرك أنقوة دفع هذا الاتجاه الجديد كانت أكبر من محاولة ترشيده أو الحد من خطره ·

وتعرضت وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى فى يناير ١٩٧٥ الى مظاهرات انتشرت بصورة مباغتة فى القاهرة ··· وانتهى الأمر الى (اقالة أو استقالة) الدكتور رئيس الوزراء ·

وشيع أنـور السادات الوزارة المقالة بقوله (عندما وجـدت البطء والتلكؤ غـيرت الحكومة وأبقيت بممدوح ··· ممدوح اليوم ينسف كل الاجراءات والقيود التى تعوق حرية الحركة الاقتصادية) ·

أصبح ممدوح سالم وزير الداخلية رئيسا للوزراء ··

وفى عهد ممدوح سالم صدر قرار جمهورى يقضى بالعفو العـام عن جميع المسجونين السياسيين ، وهم الذين حوكموا بجرائم العداء لثورة يوليو ··· وبدأت محاكمات التعـذيب التى شملت شمس بدران وزير الحربية السـابق فى عهــد جمال عبد الناصر ، والفريق أول محمـد أحمد صادق نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية فى عهد السادات على جرائم ارتكبها فى عهد عبد الناصر عندما كان مديرا للمخابرات الحربية وهى محاكمات تشوه وجه ثورة يوليو ·

لا أحد ··· يقف مع التعذيب أو الاجراءات غير الديموقراطية ·· ولكن يجب أن يكون هذا الموقف من أجل مزيد من الحرية والديموقراطية الاجتماعية والسياسية معا ·

ولكن الهجوم على الأعمال المضادة للديموقراطية السياسية فى الماضى اقترنت بأعمال مضادة للديموقراطية الاجتماعية فورا ٠

وبدأنا نقرأ كلمات تقول (ليس بالخبز وحده يحيا الانسان) وكأنها تعنى استبدال حق الكلام بحق الطعـــام وهو اتجاه معـــاد فى جـذوره للديموقراطية الحقيقية ٠٠٠ فمن لا يملك ثمن طعامه ، لا تقدم له كلمات النقد مائدة الطعام ٠٠٠ ومن يتحدث عن حدة الفروق الطبقية ، لن يشفيه الحديث من مرارة الفقر والحاجة ٠

الديموقراطية الحقيقية يجب أن تتحـرك فى الاتجـاهين ٠٠٠ حق الأغلبية فى الرعاية الاجتماعية ، وحقها فى التعبير والحرية أيضا ٠

ماذا فعلت وزارة ممدوح سالم ؟

أسرعت الوزارة خطاها فى تطبيق عملية الانفتاح بمجموعة اقتصادية رأسها الدكتور عبد المنعم القيسونى نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد ٠٠٠ وهو نفس الوزير الذى صدرت القوانين المعبرة عن التحول للاتجاه الاشتراكى فى عهده عام ١٩٦١ ٠

خطوات الانفتاح الاقتصادى تسرع ٠٠٠

وخطوات الانقضاض على الاتحاد الاشتراكى القديم تسرع أيضا ٠

وفى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٥٧ استقر الرأى على اقرار فكرة المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى٠٠٠لتمكن الاتجاهات المختلفة من التعبير عن رأيها ٠٠٠ والغريب أنه قد انتخب فى هذا المؤتمر لجنة مركزية فيها أغلبية من العمال والفلاحين (١٢٣) وأقلية من الفئات (١١٤) رغم معارضة العمال والفلاحين الواضحة فى ذلك الوقت لعملية تفكيك الاتحاد الاشتراكى ٠

وأقر المؤتمر عدة ضوابط منها أن المنابر داخل التحالف وليست خارجة وانها منابر فكرية خالصة ؛ لان هناك درجة من الالتزام بمواثيق الثورة يجب أن تلتف حولها كافة المنابر ٠٠٠ فهى منابر تقوم اذا على أساس اختلاف الرأى فى التطبيق وليس على اختلاف الأهداف أو الفلسفة ٠

لم يكن القائمـون على أمر الاتحـــاد الاشـتراكى فى ذلك الوقت مستسلمين لفكرة حله وتشكيل المنابر بديلا له ٠٠٠ بل يبدو انهم كانوا فى حالة حيرة من هذا التوجيه الذى صدر وسط غموض شامل ٠

صرح الدكتور رفعت المحجوب أمين الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت بقوله يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٥ : (اننا نريد اعطاء فرصة للرأى المعارض داخل الاتحاد الاشتراكى حتى يعبر عن نفسه بطريقة منظمة ولا نقبل تقسيم

الاتحاد الاشتراكي تحت اسم المنابر ولابد أن تعبر الجماهير عن رأيها خلال التحالف) ٠

وكتب مقالا فى جريدة الأهرام يوم ٣١ نوفمبر تحت عنوان (كى لا تتساقط علينا المنابر) جاء فيه : (أن المنابر أجنحة سياسية داخل التنظيم الواحد هدفها المزيد من فاعلية التنظيم لا تفتيت التنظيم ٠٠٠) وقال أيضا : (انه ليس من المقصود اذن أن ينشأ معا داخل التنظيم الواحد منبر رأسمالى يؤمن بالفلسفة الفردية ويستند الى القهر الطبقى ومنبر شيوعى يؤمن بالفلسفة الماركسية ويستند الى الصراع الطبقى) ٠

خلاف حول المنابر

ودار حوار مثير حول طبيعة المنابر ٠٠٠ هل تكون ثابتة أو متحركة ؟ أى هل تكون شبه تنظيم معروف أم تنظيم يتجمع حول قضية أو رأى معين ثم ينفض ؟

وحاول السادات تفسير ذلك بقوله (فى البداية حيث آراء الناس لا تزال غير محددة حول المسائل المطروحة ، فان ترك المنابر متحركة هو وسيلة تحديدها والتعرف عليها والالتفاف حولها) ٠٠٠ ولكنه فى نفس الحديث الذى أدلى به لصحيفة الجمهورية فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٥ لم يعارض أو يستبعد فكرة ثبات المنابر وتطورها فى صورة أحزاب صريحة وواضحة٠

ويقول الدكتور جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب فى ذلك الوقت انه كان مفروضا أن يبادر الاتحاد الاشتراكى ويلتقط الخيط بسرعة ويعمل على توفير الظروف الموضوعية التى تسمح بتنظيم الاتجاهات وبلورتها ، ولكنه عندما تباطأت حركته بادر مجلس الشعب الى بلورة هذه الاتجاهات حول التشريعات الاقتصادية الجديدة التى وضعت سياسة الانفتاح الاقتصادى موضع التطبيق بين اتجاه يرفضها ، واتجاه يتعجل الانطلاق فيها ، واتجاه يقبلها مع وضع الضوابط السليمة لضمان أن تكون فى خدمة الاقتصاد القومى ٠

ولم يتردد البعض فى اعلان منابر خاصة بلغت ٤٠ منبرا كما نشرت الأهرام يوم ٣ يناير ١٩٧٦ ـ لا يتميز الكثير منها ببرامج سياسية متميزة ٠٠٠ ويذكرنا ذلك بالسبعة عشر حزبا التى أعلنت مع قانون تنظيم الأحزاب عام ١٩٥٢ قبل الغائه ، وقد نشرت جريدة الأهرام يوم ٢٢ نوفمبر أسماء ٢٩ منبرا نوضحها فيما يلى لنعطى فكرة عن هذه الظاهرة ٠

كانت الرغبة فى التجمع حول آراء معينة وفى تنظيمات خاصة ظاهرة معبرة عن رفض الأسلوب التنظيمى السابق ، الذى فقد الديموقراطية فى

داخله ، فافرغ المجتمع من الديموقراطية أيضا ، كما يلاحظ أن عدد المنابر الضاربة فى اتجاه اليمين يكاد يعادل التنظيمات المتجهة الى اليسار :

١ ــ الوطنى الاشتراكى ــ عن مؤسسيه الدكتور محمد عادل طباله ٠

٢ ــ صوت الايمان ــ عبد الله اسماعيل عامر عضو اللجنة المركزية بجامعة الأزهر ٠

٣ ــ الثورى التقدمى ــ أحمد حسين الجبالى عضو المؤتمر القومى ومجلس الشعب ٠

٤ ــ اخناتون ــ محمد جاد الرب ــ أديب من كفر الشيخ ٠

٥ ــ الوطنى التقدمى ــ خالد محيى الدين عضو اللجنة المركزية ٠

٦ ــ الحيرون الآمرون الناهون ــ محمد سعيد الأصرف كميائى بمصلحة الكيمياء ٠

٧ ــ الاشتراكى الناصرى ــ كمال رفعت ، وكمال أحمد محمد عضو اللجنة المركزية ، والدكتور عبد الكريم أحمد عضو المؤتمر القومى ٠

٨ ــ الأحرار الاشتراكيون ــ مصطفى كامل مراد عضو اللجنة المركزية ومجلس الشعب ٠

٩ ــ الاسلامى الديموقراطى الاشتراكى الجمهرى ــ عبد المنعم أبو الفتوح عليوه معاون بريد بمطوبس كفر الشيخ ٠

١٠ ــ المفكرون الاشتراكيون ــ محمد السيد الفراش ، أمين شباب منطقة كهرباء القاهرة ٠

١١ ــ المصرى العدل ــ بلال المهندس مدير أعمال تليفونات المنيا ٠

١٢ ــ مصر الثورة ــ أحمد عبد القادر العشماوى أمين مساعد لجنة الأقصر بمحافظة قنا ٠

١٣ ــ الرواد ــ محمد حسنين ــ طالب بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر ٠

١٤ ــ شباب مصر الاشتراكى ــ عبد الرحيم الغول عضو المؤتمر القومى ومجلس الشعب ٠

١٥ ــ العمل الاسلامى ــ محمد صلاح سعده عضو مجلس الأمة السابق٠

١٦ ــ الله ــ عبد العظيم غنيم ٠

١٧ ــ الوطنى الحر ــ محمد عبد السميع النسيد ، وعبد الغنى ابراهيم ،

وعيد طنطاوى حسين ومحمد محمود عمر أعضاء اللجنة المركزية ومحمد محمد عودة عضـو مجلس الشعب وهم جميعا من محافظة القليوبية ٠

١٨ ـ العلم والايمان ـ الدكتور محمد نور الدين أمين مساعد لجنة جامعة الأزهـر ٠

١٩ ـ التحرر الفكرى ـ محمد أحمد سليمان بمسجد التوحيد بالمعادى ٠

٢٠ ـ الاتحاد النسائى ـ فتحية صلاح أمينة التنظيم النسائى بكفر الدوار ومدرسة بمدرسة المصرى الاعدادية ٠

٢١ ـ الوعى القومى ـ محمد جلال عباس ـ تاجر ساعات ولوازمها ٠

٢٢ ـ الوطنيون الأحرار ـ عبد العظيم صابر ، طالب بكلية طب أسنان القـاهرة ٠

٢٣ ـ الاشتراكى المصرى ـ رجب الدسوقى الطنطاوى مدرس بمدرسـة كفر صقر بالشرقية ٠

٢٤ ـ المحافظون ـ مهندس صلاح الشيخ ٠

٢٥ ـ الديموقراطى الاشتراكى ـ محمود أبو وافية عضو اللجنة المركزية ومجلس الشعب وأمين محافظة البحيرة ٠

٢٦ ـ العلم والايمان ـ صلاح الطاروطى عضو اللجنة المركزية ومجلس الشعب ٠

٢٧ ـ التقدم القومى ـ الدكتور محمد حلمى مراد ٠

٢٨ ـ الأحرار المسلمون ـ محمد محمود شعبان عضو مجلس الأمة الاتحادى وأستاذ بجامعة الأزهر ٠

٢٩ ـ الشورى الديموقراطى ـ الدمرداش البزه عضو مجلس الشعب ٠

هذه المنابر التى أعلنت عن نفسها أظهرت اتجاهات قائمة فى المجتمع بعضها يأخذ سمة الجدية ، والبعض يتحرك بأهداف محدودة ، والبعض يجرى وراء أفكار خيالية ٠

الدكتور حلمى مراد الذى قدم طلبا باسم (التقدم القومى) كتب مقالا فى الأهرام يوم ٢٥ مارس ١٩٧٦ ينقد فيه فكرة المنابر المطروحة قائلا انها منابر (معزولة شعبيا) ؛ لانها تتحرك فى اطار اللجنة المركزية وحدها ولا يسمح لها بالاجتماع الا فى مقار الاتحاد الاشتراكى ، وانها (مراقبة سلطويا) ؛ لان اللجنة المركزية هى التى تمنحها الحياة فتصبح كالدمى

تتحرك بخيوط تستطيع أن توقفها عن العمل ، وانها (مقيدة فكريا) لانها محرومة حسب رأى الأمين الأول ـ دكتور رفعت المحجوب فى ذلك الوقت ـ من الخلافات الفلسفية والأيديولوجية ، وانها منـــابر يراد (تخطيطها تحكميا) لانهم يريدون لها أن تتبلور فى ثلاثة اتجاهات فقط (يمين ويسار ووسط) وهو ما يتنافى مع الديموقراطية الصحيحة ، وأخيرا فهى منابر (مأجورة ماليا) ؛ بمعنى انها تعتمد فى تمويلها على الاتحاد الاشتراكى دون أن يكون لها حق جمع التبرعات والاشتراكات ··· وطالب الدكتور حلمى مراد بفتح باب تكوين المنابر قائلا (انه لا ضرر البتة من الاعلان عن قيام العديد من المنابر حتى وان كان بعضها متشابها فى برامجه أو نشأ بطريقة فجة أو لا يتوقع له النجاح لسبب أو لآخر) ··· وأشار الى أن الدول التى يتميز فيها حزبين كبيرين يوجد فيها فعلا عدد كبير من الأحزاب ·

وكتب الدكتور يحيى الجمل مقالا فى الأهرام تحت عنوان (تيـــار يبحث عن منبر) يدعو فيه الى ايجاد منبر (للتيار القومى العربى) الذى يؤمن بانتماء الشعب العربى فى مصر الى الأمة العربية انتماء الجزء الى الكل ··· ويقول الدكتور الجمل : (أبناء هذا التيار يؤمنون بالاشتراكية طريقـــا حتميا للتقدم والحيلولة دون استغلال الانســـان للانســـان ، ولكن الاشتراكية عندهم ليست قالبا واحدا ثابتا وليست نتاجا ماركسيا خالصا وان تأثرت بالضرورة بالفكر الماركسى) ·

وكان هناك أيضا (المنبر الاشتراكى الناصرى) الذى أعلنه كمال رفعت أحد ضباط يوليو الأحرار تحت شعار (حرية ـ اشتراكية ـ وحدة) وأعد له برنامجا منبثقا أساسا من مواثيق ثورة يوليو ، وفيه معارضـــة واضحة لاتجاهات الانفتاح الاقتصادى ، وفتح الأبواب بصـــــورة مطلقة للاستثمارات الأجنبية ·

كل هذه المنابر الجادة وغيرها وضعت على مائدة البحث ·

ولكن الاستقرار على وضع جديد كان يحتاج الى فرصة لأخذ النفس ، وفرصة أخرى لسريان وتطبيق قوانين الانفتاح التى تظهر الطبقات الجديدة التى تفرزها الفرص المتاحة فى هذه القوانين لعودة الرأسمالية فى صورة بدأت طفيلية ، وعازفة عن الاستثمار الانتاجى ؛ لاستشعارها الخطر من تجربة السنوات السابقة ، وخوفها من تكرار ما حدث ·

ولذا شكلت (لجنة مستقبل العمل السياسى) من ١٨٠ عضو ورأسها ســـيد مرعى بعيدا عن مسئولى الاتحاد الاشتراكى وضمت أعضاء مجلس الشعب ، واللجنة المركزية ، وبعض الهيئات النقابية والشخصيات العامة ، وعقدت اجتماعاتها خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٧٦ ·

ووضح فى مناقشات هذه اللجنـــة أن المدافعين عن بقـــاء الاتحاد

الاشتراكي كانوا في أغلبيتهم من العمال والفلاحين ، الذين استشعروا أن نفوذهم في الاتحاد الاشتراكي رغم ضعفه ورغم عدم تعبيره ديموقراطيا عن قوتهم الحقيقية في المجتمع ، أو نفوذهم النسبي أصبح مهددا ٠

وأسفرت مناقشات اللجنة عن وضوح الاتجاه لتكوين (المنابر الثابتة)، وشكلت لجنة برئاسة الدكتور مصطفى خليل أمين عام اللجنة المركزية تبلور اتجاهها في تكوين ثلاث منابر ٠٠ عرفت باسم تنظيمات اليسار والوسط واليمين ٠

واللجنة الرباعية التي كلفت بدراسة الحوار وضعت تقريرا جاء فيه (ومن الواضح ان فكرة المنابر الثابتة ، اذا ما تبلورت ، من شأنها أن تسرع بالحياة السياسية أكثر مما تفعل المنابر المتحركة ، نحو تعدد الأحزاب في المستقبل اذا ما ارتأى الشعب ذلك) ٠

وجاء في تقرير اللجنة انها عقدت عدة اجتماعات رأس اثنين منها أنور السادات وأشار التقرير مرة أخرى الى أن التغيير لا يشمل (جوهر) الاتحاد الاشتراكي ، وانما هو (الشكل) المتمثل في التنظيم السياسي ٠

وهكذا فرضت لجنة مستقبل العمل السياسي رأيها وأعلنت ولادة قسرية لثلاثة منابر اختارتها بطريقة سلطوية ، وأجبرت المشتغلين بالعمل السياسي اما على قبول الانتماء لها اجبارا ، أو الانصراف عن العمل السياسي ٠٠٠ وصحب ميلاد المنابر تراجع ديموقراطي ٠٠٠ فالاتحاد الاشتراكي قد أنهى مهمته ولم يعد ممكنا بعث الحياة فيه بدفقات ديموقراطية ٠٠٠ والمنابر ولدت في اطار السلطة مقيدة الفكر محدودة العدد ٠

وأعلن أنور السادات عن قيام المنابر الثلاثة وترحيبه بها في خطابه يوم ١٤ مارس ١٩٧٦ وهو نفس الخطاب الذي أعلن فيه الغاء المعاهدة المصرية السوفياتية ٠

لجنة مستقبل العمل السياسي كانت قد اشترطت توقيع عشرين عضوا من اللجنة المركزية ومجلس الشعب كحد أدنى لقبول طلب تأسيس المنبر ، ولكن هذا العدد لم يتوفر لمنبرى اليمين واليسار حرصا من الأعضاء على الارتباط بتنظيم السلطة والحكومة القائمة ، وتعرضت تجربة المنابر في بدايتها للفشل ، الأمر الذي جعل الهيئة البرلمانية في اجتماعها يوم ١٧ مارس ١٩٧٦ تنزل بالحد الأدنى الى عشرة أعضاء فقط تمكينا لظهور ثلاثة منابر ، حتى تلبس التجربة ثياب الديموقراطية ، ويظهر تنوع الآراء ٠

أعلنت المنابر في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب واللجنة المركزية يوم ٢٩ مارس ١٩٧٦ ، وتم اعلان أسماء المقررين الثلاثة ، وبصفة مؤقتة

محمود أبو وافيـة مقررا لمنبر الوسـط ، وخالد محيي الدين مقررا لمنبر اليسار ، ومصطفى كامل مراد مقررا لحزب اليمين ونشرت الأهرام ذلك يوم ١٨ مارس ١٩٧٦ ، ثم أعلن اختيـار ممدوح سـالم مقررا للوسط يوم ٢٩ مارس ١٩٧٦ ٠

تم اختيار المقررين بموافقة أنور السادات بصفته رئيسـا للاتحاد الاشتراكى باعتبار المنابر تنظيمات داخلية منبثقة عنه ٠

ويلاحظ أن المقررين الثلاثة ضباط سـابقون ٠٠٠ ممدوح سـالم ضابط شرطة وخالد محيى الدين ومصطفى مراد من ضباط الجيش ٠٠٠٠ بل من الضباط الأحرار ٠

ولا شك أن الثلاثة كانوا موضع رضاء أنور السادات ؛ لأنه كان قادرا فى ذلك الوقت على اختيار من يشاء ٠

عين ممدوح سالم مقررا لمنبر الوسط بعد نشاط ملحوظ بادر به (عديله) محمود أبو وافية ٠٠٠ ولكنه اختار ممدوح سالم الذى وقف الى جانبه يوم ١٣ مايو ١٩٧١ عندما عينـه وزيرا للداخلية خلفا لشعراوى جمعة ، وكأنما أراد أن يضفى مزيدا من السلطة على منبر الوسط ٠

وعين خالد محيى الدين زميله السابق ، بعد تصفية الخلاف بينهما ، عقب التحقيق مع خالد فى أحداث مايو ١٩٧١ ، ثم التصريح له بعد ذلك بالوصول الى اللجنة المركزية فى مؤتمر يوليو ١٩٧٤ ، فكان هو اليسارى الوحيد المتبقى فى مجال العمل السـياسى الشرعى ، الى جـانب الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله الذى بقى وزيرا حتى وصل ممدوح سـالم الى منصب رئيس الوزراء ٠

وعين مصطفى كامل مراد الذى تربطه به معرفة خاصة ، والذى بادر الى تأييده والوقوف الى جانبه يوم ١٥ مايو ، حيث لعب دورا رئيسيا بارزا فى تجميع أعضاء مجلس الأمة حـول أنور السادات ، واتخذوا قرارهم الشهير بفصل رئيس المجلس ووكيليه وعدد من أعضاء المجلس ٠

والمنابر الثلاثة كانت تمثل ولا شـك اتجاهات سياسية تعبر عن نفسها بصورة محدودة فى مجلس الشعب ، واللجنة المركزية ، وتوجد بصورة أكثر عمقا ووضوحا بين جماهير الشعب ٠٠٠ ولكنها كانت منبتة الصلة ومقطوعة الجذور بالقوى والتنظيمات السياسية الحزبية التى كانت قائمة قبل الثورة ، أو التى ظلت تعمـل فى سرية محـافظة على هيكلها واستقلاليتها بعد الثورة ٠

ولذا كان ظهور هذه المنابر ، فى اطار الاتحاد الاشتراكى بتكوينه الجديد وبعد التسهيلات التى حرص مركز السلطة على تقديمهـا لاتاحة

الفرصة لظهور هذه المنابر ، بانزال العدد الذى يشترط توقيعه على الطلب من عشرين عضوا الى عشرة أعضاء فقط ... كان هذا موضعا لاستخفاف الكثيرين بفكرة المنابر ، ووصفها بانها منابر حكومية مصنوعة ...

القضية كانت أعمق من ذلك وأكثر تعقيدا ..

اشترط فى قيام المنابر أن تكون لجانها القيادية مشكلة من ٥٠ ٪ عمال وفلاحين وهو شرط لا يستقيم مع طبيعة منبرى اليمين والوسط حيث تركزت فيهما الدعوة للانفتاح الاقتصادى واتاحة فرصة الانطلاق كاملة للرأسمالية التى تتعارض مصالحها بالتأكيد مع مصالح الفلاحين والطبقة العاملة ، وخاصة عندما تتورط فى التعاون مع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وتؤدى دور الوكالة عنها .

وتبين أن هذا الغطاء المظهرى كان يمثل ساترا تمويهيا يدفع عن هذه التنظيمات صحة الاتهام لها بانها تاخذ موقفا سياسيا واقتصاديا معاديا فى مضمونه للفلاحين والطبقة العاملة .

كان الموقف السياسى غير ناضج لاعلان التخلى تماما عن مواثيق ثورة يوليو علانية وصراحة ... ولذا كان الحرص على أن تبدو هذه المنابر وكأنها نابعة من أرض يوليو حتى لا تهدم التجربة الوليدة أمام معارضة مستقرة تحتفظ للقديم الذى بعث فى نفوسها الأمل بقدر كبير من الوفاء .

وكان الحرص أيضا على أن يتحرك اليمين الممثل فى منبرى اليمين والوسط تحت شعارات يوليو حتى لا يستقطب منبر اليسار كل الذين تشربوا مبادىء يوليو وأفكار عبد الناصر بمفهومها التقدمى وهم فى المجتمع يمثلون أغلبية .

وأعلن رئيس اتحاد عمال مصر (سعد محمد أحمد) رفضه للعضوية الجماعية فى المنابر السياسية قائلا فى حديث نشر بمجلة المصور يوم ١٣ أغسطس ١٩٧٦ (الاتحاد العام للعمال ومعظم قياداته تؤمن بأفكار اتجاهات الوسط ، وسيكون موقفنا حياديا فى الانتخابات) وهو موقف متناقض يعلن انضمام العمال للوسط دون رأى أو استشارة .

المنابر .. فى المعركة الانتخابية

صحيح ان منبر الوسط قد اجتذب الأغلبية الساحقة للمؤتمر المشترك (مجلس الشعب واللجنة المركزية) ولكن هذه الأغلبية لم تكن تعنى فى مضمونها الأغلبية الشعبية ... ذلك ان الاتحاد الاشتراكى لم يعد تنظيما

مؤثرا بعد التغييرات الادارية التي فرضت عليه ، وأفقدته احتمالات التطور ليكون ذات قدرة قيادية مؤثرة •

كانت الجماهير قد اقتنعت بأن الاتحاد الاشتراكي قد أصبح « لعبة السلطة » ••• وبالتالي فان كل ما يدور في اطاره وفي داخله من تنظيمات، لا يعبر تعبيرا صحيحا عن الارادة الشعبية •

كما وان الجماهير ، وقد فرضت عليها هذه المنابر فرضا ••• فهي لم تنبثق من حركة شعبية ، ولم تنشأ نتيجة تفاعل طبيعي لاعادة الطبقات الاجتماعية لم تستطع أن تبلور الحركة السياسية في المجتمع ، ولم تنجح في جذب معظم القوى التي استشعرت الخطر الذي يهدد تقدم المجتمع نحو الاشتراكية ، نتيجة قوانين وقرارات الانفتاح الاقتصادي •

ولكن برامج هذه المنابر كانت تمثل ولا شك تباينا واضحا •• بين هؤلاء الذين يقفون في اليمين ويطلبون فتح الأبواب للبنـوك الأجنبيـة والاستثمارات الأجنبيـة ، وبين المدافعين عن مكاسب ثورة يوليو المطالبين بحماية رأس المال الوطني ، والحرص على دعم القطاع العام •

برامج المنابر كانت متباينة فعلا بين اليمين واليسار في أكثر من قضية ولكن تساؤلا هاما كان يفرض نفسه عما اذا كان قادة هذه المنابر من أعضـــاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب ، هم الممثلون الحقيقيـون والمعبرون الأصلاء عن هذه الاتجاهات ســواء من اليمين أو اليسار ••• وعما اذا كانت هذه المنـابر بتشكيلها في هذا الاطار المحـدود يتوفر لها الارتباط التنظيمي بالقواعد والجماهير الشعبية •

كما ان برامج هذه المنابر لم تكن قد أخـذت حظهـــا الكامل من الوضوح لتستوعبها الجماهير وتقتنع بها وتحتشد حولها •

هـكذا كانت بداية المنابر ••• تجمعات تنظيمية محـدودة تقودها قيادات لم تمارس عملية القيـــادة السياسية المبـــاشرة خلال تنظيمات الثـــورة •••

ومع ذلك ، فوجئت هذه المنابر بعد سبعة شهور من تشكيلها بانها تواجه معركة انتخـابية لتشـكيل مجلس شعب جـــديد في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٦ •

دخلت المنابر المعركة الانتخابية قبل أن تستكمل نضجها التنظيمي ، وتوثق روابطها الشعبية ، وتقنع الجماهير بمبادئها وبرامجها •

وانتهز منبر الوسط فرصة قيادة رئيس الوزراء له ، وتوفر الانطباع التام بانه تنظيم النظام ، وانه يملك الأغلبية الساحقة في مجلس الشعب

واللجنة المركزية وان قيادات الصحف اليومية جميعا قد أعلنت انتماءها اليه حرصا على مواقعها ٠٠٠ انتهز هذه الفرصة ليشن حملة دعائية واسعة ضد اليسار عموما معتمدا على حملات الهجوم التى فتحت على ثورة يوليو وقيـــادة جمال عبد النـــاصر ، وتجسيم الانحرافات والاجراءات غــير الديموقراطية ، ومتهما اليساريين بالتهم المبتذلة مثل الالحاد والعمالة ٠٠٠ وأصبح منبر اليسار مثل (تختة المران) توجه له الاتهامات وهو عاجز عن الدفاع عن نفسه لعدم تكافؤ الفرص أمامه من ناحية النشر والتعبير فلم تكن هناك صحيفة يومية واحـــدة تمثله ، ولم تقف معــه الا مجلة روز اليوسف عندما كان يرأس مجلس ادارتها عبد الرحمن الشرقاوى ، ويتولى رئاسة تحريرها صلاح حافظ وفتحى غانم رغم أنها كانت مستقلة ولم تكن لسان حال المنبر ٠

الاعصار الدعائى الذى سبق المعركة كان موجها أساسا ضد اليسار شكلا ٠٠ وضد الجماهير صاحبة المصلحة فى المكاسب الاجتمـاعية التى حققتها ثورة يوليو من جهة المضمون ٠

والفرصة المتاحة أمام المنابر للدخول الى المعركة الانتخابية لم تكن كافية لانضاج هذه (المحاولة الديموقراطية) ، وعدد الذين رشحوا من اليمين (١٦٨) ، ومن اليسار (٦٥) أعطى انطباعا مبكرا بما استهدفه النظام من ظهور منبر الوسط وكأنه التنظيم الرئيسى الذى يطمئن اليه ويعتمد عليه فقد رشح فى جميع الدوائر (٣٦٥) ورشح فى بعض الدوائر أكثر من مرشح ٠

ويقول الدكتـور جمال العطيفى وكيـل مجلس الشعب فى كتابه (الطريق الى الديموقراطية) انه لا يعتقد أن هذه الانتخابات رغم حيدتها ونزاهتها قد ارتكزت أساسا على برنامج كل تنظيم ، وانه كان للمفاضلة الشخصية بين المرشحين أثرها البارز ٠٠٠ ويتساءل الدكتـور العطيفى (والا كيف نعلل أن يفوز فى نفس الدائرة مرشح عن تنظيم الوسط وآخر عن تنظيم اليسار ؟) ٠

وكان ممدوح سالم رئيس الوزراء ومقرر الوسط قد فاز فى دائرة كرموز بالاسـكندرية (فئـات) بينما فاز أبو العز الحريرى (يساريا مستقلا) عن العمال ٠٠٠ وفاز خالد محيى الدين مقرر اليسار فى دائرة كفر شكر ، وسقط فى نفس الدائرة مرشح اليسار من العمال ٠

أسفرت المعركة الانتخابية شكليا عن تحقيق حلم النظام فى وجود عملاق يمثله تنظيم الوسط ، الى جانب قزمين حوله فى اليمين واليسار ٠٠٠ فقد فاز الوسط بأغلبية مقاعد مجلس الشعب (٣١٢ نائبا) وفاز فى اليمين (١٣ نائبا) وفاز فى اليسار (٢) والباقى من المستقلين الذين انضم عدد

منهم الى الوسط بعد الفوز فى المعركة الانتخابية ، كما انضم واحد الى اليسار ٠

هكذا كانت نتيجة المعركة الانتخابية من الناحية الرقمية ٠٠٠ ولكن هذا كان وجها واحدا ٠٠٠ أما الوجه الآخر فهو ان الذين اشتركوا فى هذه المعركة الانتخابية كانوا حوالى ٣ ملايين من ٩ ملايين تقريبا مقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخابات وهى نسبة هابطة ترجع بنا الى سنوات ما قبل الثورة عندما كان الوفد يتخذ موقفا مضادا من الانتخابات كما حدث فى عهد دستور ١٩٣٠ أثناء رئاسة اسماعيل صدقى للوزارة

ويلتقط الدكتور عصمت سيف الدولة فى كتابه (الأحزاب ومشكلة الديموقراطية فى مصر) لقطة ذكية عندما يشير الى أن الشعب قد سجل فى استفتاء رئاسة الجمهورية الذى تم يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٦ أى قبل المعركة الانتخابية باقل من شهر ونصف فقط ، رقما عاليا حصل عليه أنور السادات وهو ما يزيد عن تسعة ملايين صوت ٠

هذا الفارق الواسع يدل على انصراف الشعب عن المعركة الانتخابية ٠٠ ويدل على أن مدلول هذه (المحاولة الديموقراطية) فاشل من الناحية الرقمية ٠

ونتساءل عن مدلول هذه المحاولة من الناحية السياسية ٠٠٠

نهاية التحالف

اذا تغاضينا عن القول بأن الاجراءات التى انتهت الى تشكيل المنابر كانت تمثل اعتداء على المادة الخامسة من الدستور ، أو انها كانت تمثل انقلابا كما قال الدكتور عصمت سيف الدولة صراحة فى كتابه (الديموقراطية والأحزاب السياسية فى مصر) ٠٠٠ فانه يمكن القول بان ظهور المنابر ، ودخولها حلبة المنافسة الخشنة فى المعركة الانتخابية ٠٠٠ هو أمر قد أنهى بطريقة واقعية فلسفة الاتحاد الاشتراكى القائمة على مبدأ التحالف تحت قيادة واحدة مشتركة ٠

لم يعد هناك قناع واحد للعمل السياسى ٠٠٠ أصبحت هناك ثلاثة أقنعة مختلفة ٠٠٠ بل متنافرة ٠

وسقطت فكرة التحالف عندما تبادل قادة المنابر الثلاث كلمات الهجوم القاسية ٠

ورفعت كافة القيود أمام القوى أو الشخصيات التى حرمت من العمل السياسى خلال الفترة السابقة ٠

وتوزع الذين ارتبطوا بالعمل السياسى أو التنفيذى خلال عهد عبد الناصر على التنظيمات الثلاثة ، التى كان مقرروها أعضاء فى (طليعة الاشتراكيين) ... وأصبح المرشحون فى الانتخابات لا يستندون الى زعامة جمال عبد الناصر لتنظيمهم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) ... وانما يستندون الى نفوذهم الشخصى ، حيث لم يكن هناك دور تاريخى ولا كيان تنظيمى ولا قيادة جماهيرية معروفة يمكن أن تمنح المرشح فخر الانتماء .

وهنا ظاهرة تستحق الوقوف عندها ، وهى تناثر أنصار ثورة يوليو بزعامة عبد الناصر فى اشاخى على هذه المنابر الثلاثة المتباينة البرامج المتعارضة الأهداف ، الأمر الذى يدل على ان ثورة يوليو لم تستطع رغم تاريخها العريق من تحقيق وحدة أيديولوجية بين أنصارها ، والتى لا يخفف من حدة تناقضاتها ـ عمليا ـ هذه الضوابط التى اقترحها المؤتمر المشترك وهى التمسك بالانتماء المصرى والعربى والقيم الدينية والروحية والوحدة الوطنية والنظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل ... وهى ضوابط غير محددة .

ما معنى التمسك بالانتماء لمصر والعرب ؟ .. أى شىء فى مصر وأى ناس ؟ ومع أى عرب نتحد ؟

وما هو المقصود بالحديث عن القيم الدينية والروحية ومجتمعنا لم يقرأ مقالا واحدا عن تاريخ ثورة يوليو فيه هجوم على الدين أو القيم الروحية ؟ هل هو احياء لفكرة بعض الجمعيات الدينية المتعصبة أم هو استغلال لاشاعة التهمة المبتذلة بعداوة التقدم الاشتراكى للدين ؟

وأى نظام اشتراكى يجب أن تتمسك به المنابر ؟ هل هى اشتراكية الميثاق وبيان ٣٠ مارس أم هى محاولات الارتداد عن الاشتراكية التى نادى بها البعض انطلاقا من أفكار الانفتاح ؟

وأى وحدة وطنية تقيمها هذه الضوابط ؟ هل هى الوحدة الوطنية التى يعبر عنها شرعيا ودستوريا تحالف قوى الشعب العاملة ؟ أم المقصود هو وحدة وطنية تضم طبقات أخرى الى جانب قوى الشعب العاملة بدعوى اننا جميعا مصريون وأبناء أسرة واحدة ؟

هذه الضوابط لم تكن تعنى توثيق تحالف قوى الشعب العاملة وانما كانت فى الحقيقة تعنى نهاية هذا التحالف ، واتاحة الفرصة لقيام فلسفة جديدة للحكم تتناسب مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وهو ما يتعارض أساسا مع المادة الأولى من الدستور التى تنص على جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطى اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

ولم يكن هذا الأمر من الديموقراطية السليمة فى شىء ··· فالمنابر مصنوعة وبرامجها مقرة ، ومقرروها محل رضا ومقراتها ووسائل اتصالها ملك للاتحاد الاشتراكى وحركتها وبياناتها تتم تحت اشراف لجنة مركزية يسيطر عليها منبر الوسط وعين لها مقرر هو الدكتور مصطفى خليل ·

كان واضحا أن فكرة المنابر أو التنظيمات الثلاثة لا يمكن أن تكون لها صفة الاستمرار أو الاستقرار ··· فقد فقدت ثقة جانب كبير من الجماهير منذ مولدها وعجزت عن كسب الثقة بعد نشأتها ·

وظهر واضحا ان هذه (المحاولة الديموقراطية) قد فشلت ··· وانه لابد من دفقة جديدة تبعث فيها الحيوية ، ونعطيها مظهرا جديدا من مظاهر الديموقراطية ·

(١٦)

عـــودة الأحـزاب

* السادات يعلن فجاة يوم ١١ نوفمبر تحويل المنابر الى احزاب ٠
* قيام الأحزاب ٠٠ هو حالة تلبس بمخالفة الدستور ٠
* الندوات التليفزيونية التى اطاحت بوزير الاعلام ٠
* الانتفاضة الشعبية فى ١٨ ــ ١٩ ينـــاير ١٩٧٧ تفرض نفسها على الحياة الديموقراطية ٠
* استفتاء يكبل حرية الشعب ويحصل على نسبة ٤٣ ، ٩٩ فى المائة !

أثبتت تجربة المنابر انها محاولة ديموقراطية باهتة لا تتجاوز دور المعبر لتجربة أخرى تحمـل نوعا من الاسـتقرار ، ومزيدا من التعبير عن الديموقراطية التى يتشبث النظام بأن يجعلها رداء له وشعارا ٠

كان الاعلان عن المنابر ودخولها المعركة الانتخابية فتحا للباب امام المطالبين بعودة الأحزاب ، الذين وجدوا فى هذه التجربة أو المحاولة مسخا مشوها للديموقراطية ٠٠٠ والذين لمسوا ان الاتحاد الاشتراكى قد فقد مضمونه ، وأصبح لا ينقصه الا شهادة الوفاة ٠

ولكن شيئا كان ما يزال يربط الاتحـاد الاشتراكى بالحياة ، وهو اللجنة المركزية التى بقيت بغير لجنة تنفيذية عليا كان مفروضا أن يلتقى حول مائدتها ممثلون للتنظيمات الثلاثة ٠

اللجنة المركزية هى التى أشرفت على توزيع المقرات ووسائل الاتصال على التنظيمـــات ٠٠٠ وأصبح أمينها العـام هو المرجع الذى ترجع اليه التنظيمات فى مشاكلها وهو الذى يتابع ويراقب نشاطها ، ويتأكد أنه فى حدود الضمانات التى فرضها المؤتمر المشترك ٠

اللجنة المركزية ما زالت سلطة علوية فوق التنظيمات ٠٠٠ موجودة ولكن بلا تأثير واضح ٠٠ ودورها تلاحقه علامات التعجب والاستفهام ٠

كانت اللجنة المركزية ـ اذا تغاضينا عن المادة الأولى والخامسة من الدستور ـ هى الرابطة التى تحول دون اسـتخراج شهادة وفاة قانونية للاتحاد الاشتراكى ٠

وفوجىء مجلس الشعب فى جلسته الافتتاحية الأولى يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ بقرار يعلنه أنور السادات قائلا فيه :

(قد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم وبيوم افتتاح مجلسكم الموقر هو أن تتحول التنظيمات الثلاثة ابتداء من اليوم الى أحزاب ٠٠٠ ان هـذا القرار ينطوى على تحـول أعمق مما يبدو منه وعلى مسئوليات أكثر مما ترى العين من النظرة الأولى ٠٠٠ فالدستور الدائم فى تقديرى يتسع لهذا التطور الجذرى فى البناء السياسى العام لبلدنا ، وهذا أمر قد يعنى

لكم بحثه وتأمله ٠٠ ولكن هناك نصوص أخرى يجب أن تراجع على ضوء هـذا القرار وخصـوصا النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى ٠٠٠ وفى تصورى أنه أصـبح من المحتم أن يكون هذا النظام الأساسى منظما للأحزاب بعد أن قفز الشعب بالتجربة الديموقراطية وبكم هذه القفزة الرائعة خلال المعركة الأخـيرة بين الأحزاب الثلاثة ٠٠٠ ولا أريد أن أسبقكم الى التفاصيل ولكن هناك نتائج لابد أن تترتب منطقيا على هذا القرار ٠٠٠ ان يد الاتحاد الاشتراكى بالضرورة سترتفع نهائيا عن الأحزاب وسوف يصبح كل حزب حرا تمـاما فى ادارة نشـاطه فى حـدود القـوانين والدستور) ٠

هكذا فجأة صدر هذا القرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠ ولا يضعف من كونه قرارا انه وضع أمام مجلس الشعب لممارسة حقه الدستورى فى مناقشته ٠

تماما كما تغير اسم مجلس الأمة ليصبح مجلس الشعب٠٠٠واستبدل اسم الجمهورية العربية المتحدة ليصبح مصر قبل صدور الدستور ٠٠ أعلن حق تشكيل الأحزاب بقرار ٠

ويثور تساؤل حول مدى دستورية هذا ــ القرار ــ ؟

والمعروف أنه من حق رئيس الجمهورية ، أو ثلث أعضـاء مجلس الشعب طلب تعديل الدستور طبقا للاجراءات التى نصت عليها المادة ١٨٩ ٠

ولكن ٠٠٠ ما دام الدستور قائما ، فلا يملك أحد الا الخضوع للمادة ٦٥ التى تقول (تخضع الدولة للقانون) ٠٠ والمناقشة هنا لا تدور حول خطأ أو صحة القرار ٠٠ ولكن حول الأسلوب الذى صـدر به ٠٠ ومدى ديموقراطيته ٠

المهم ٠٠٠ أنهى هذا القرار الذى وضع بين يدى مجلس الشعب محاولات لاعادة الأحزاب قامت بعد اعلان المنابر أو التنظيمات ودخولها حلبة المنافسة فى المعركة الانتخابية ٠

كان بعض الوفديين قد تقدم الى محكمة القضاء الادارى مطالبا بعودة الوفد وأعلن عبـد العزيز الشوربجى عن تأسيس حزب متحديا القانون الذى يحظر انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكى٠٠٠ونشرت الصحف مقالات تدعو لعودة الأحزاب ٠

المثير أن هذا القرار قد أنهى تجربة المنابر أو المحاولة الديموقراطية الباهتة قبـل أن تمضى ثمـانية شهور على تطبيقها (من ٢٩ مارس الى ١١ نوفمبر) ٠

وانتهزت التنظيمات الثلاث فرصة صدور هذا القرار فاعلنت نفسها أحزابا سياسية دون انتظار لمعرفة ما اذا كان قيـام الأحزاب السياسية يحتاج الى تعديل دستورى ٠٠٠ تغيرت اللافتة التى تقف تحتها التنظيمات وأصبح هناك حزب مصر الاشتراكى وحـزب الأحرار الاشتراكى وحـزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، دون أن يتغير شيء آخر ، وهكذا أسهمت هذه التنظيمات جميعا فى مخالفة الدستور دون ترو ، وقبل صدور قانون لتنظيم الأحزاب السياسية ٠

ويفسر الدكتور جمال العطيفى حالة (التلبس بمخالفة الدستور) فى كتابه (الطريق الى الديموقراطية) معطيا هذا التبرير :

(ولكن يبدو أنه كانت هناك صعوبات سياسية فى فتح الباب أمام تعديلات دستورية فى هذه الظروف الراهنة ، التى تقتضى الحرص على أن يكون فتح باب الجدل وتشعب الآراء والانقسام حولها فى أضيق نطـاق يقتضيه الحفاظ على الضمانات الأساسية للحريات وحسب ، فقد طرحت آراء مثلا ترى عدم الحاجة الى الابقاء على الاتحاد الاشتراكى أصـلا مهما تقلصت الصلاحيات التى ستبقى له ، وطرحت آراء تطلب العدول عن نسبة الخمسين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين ، بل طرحت آراء ترى اعادة النظر فى مواد الدستور التى تنص على أن الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى بحجة ان هناك أحزابا قد تنشأ ، ومن حقها أن تعلن عدم تبنيها للاشتراكية كمنهاج للتطور ، وكان مؤدى هذا أن نفتح الباب أمام صراع القوى والصدام بين أنصـار الماضى كله وأشياع الحاضر ومريدى المستقبل ، وكأن الأرض قد تحـررت كلها ، وكأننا قد اجتـزنا ضائقتنا الاقتصادية ــ وقد يحلو للبعض أن يسمى قضية تحرير الأرض أو قضية التنمية والخروج من الضائقة الاقتصادية ، بأنها (شماعات) يحاول النظام أن يعلق عليها كل ما لا يرضى عن قبوله) ٠

ويستطرد الدكتور العطيفى حديثه محاولا تبرير هذا الموقف قائلا :

(ولكن أرى من موقع الانصاف الموضوعى ــ ومع أننى من حيث المبدأ أقف مؤيدا بكل قواى لقضية بناء الاشتراكية والديموقراطية معا ــ أن المرحلة الحالية لها متطلباتها فعلا التى تحد من حركتنا نحو الانطلاق) ٠

ويختتم الدكتور العطيفى مرافعته عن (مخالفة الدستور) بمقـارنة ما حدث بعد ثورة ١٩١٩ (عندما انشغلنـــا ــ حسب قوله ــ بالدستور والأحزاب عن وحدة وطنية متماسكة فى مواجهة الاستعمار ، وحيث ألهانا الاسـتعمار ردحـا طويلا من الزمن بلعبـة كراسى الحكم « وبالشـكل » الديمقراطى عن جوهر قضيتنا الأساسية ٠٠ الاستقلال التام أو الموت الزؤام) ٠

هذا الموقف الذى ارتضى الدكتور جمــال العطيفى تجاوز الدستور يستحق المناقشة فطريق العدوان على الديموقراطيــة يبدأ باجراء تتبعه اجراءات لا يعرف أحد مداها أو مستقرها ٠

أن القضية ليست هى قبول عودة الأحزاب أو رفضها ٠٠ ولكنها قضية عودة الأحزاب فى جو ديموقراطى يقتضى تعديل الدستور أولا ، حتى لا يقوم البناء على أساس خاطىء اذ لا مبرر يمكن أن يدفعنا للتفريط فى الحقوق الديموقراطية شكلا وموضوعا ٠

وعودة الأحزاب كانت ـ مع التغيرات التى هدمت كيــان الاتحــاد الاشتراكى ـ قد أصبحت مطلبا جماهيريا فعلا ينادى به اليمين واليسار معا ٠٠٠ اليمين الذى وجد فى الاتحاد الاشتراكى صيغة تحول دون أمله فى التعبير ٠٠٠ واليسار الذى وجد ان فلسفة تحالف قوى الشعب العاملة قد أهدرت أمام تيار الانفتاح الاقتصادى المتدفق ، وان الاتحاد الاشتراكى بصورته التى وصل اليها قد أصبح هيكلا متداعيا لا يسمح بالانطلاق نحو الاشتراكية ٠

وهنا يجدر بنا الاشارة الى موقف اتخــذه الدكتور جمال العطيفى بصفته وزيرا للاعــلام عنــدما نظم ندوات تليفزيونية لمناقشــة القضايا الســياسية بادارة الدكتور مصطفى خليل أمين عــام اللجنة المركزية ، وحضور ممثلين عن التنظيمــات الســياسية المختلفة وبعض الشخصيات العامة خلال شهر نوفمبر وديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ ٠

جذبت هذه الندوة الجماهير لمشــاهدة التليفزيون أكثر مما كانت تجذبها مباريات كرة القدم بين الأهلى والزمالك ٠٠٠ وكان هذا دليلا على أن الشعب مشوق لمعرفة الحقيقة ، غــير منصرف عن البرامج السياسية المؤثرة فى حياته ، متطلع الى متابعة الآراء الجادة ، مكذب لوصف البعض له بالسلبية أو اللامبالاة ٠

أذكر اننى دعيت الى هذه الندوات ممثلا لمجلة روز اليوسف ، وكانت هذه هى أول مرة يسمح لى فيها بالظهور على شاشة التليفزيون منذ أكثر من خمس سنوات ٠٠ وظهر معى أيضا بعض اليساريين الذين كانت قد أقيمت السدود بينهم وبين مخاطبة الرأى العام خلال الشاشة الصغيرة ٠٠٠ واذكر أن اليساريين قد كسبوا كل الجولات فى الندوات بتأييد جماهيرى واضح ٠

سجلت هــذه الندوات نجاحا ديموقراطيا مؤكدا ، ولكنها أطاحت ـ مع الأســـف ـ بالدكتور جمــال العطيفى ، فأبعدته عن منصب وزير الاعلام ! ٠٠ لانه فى وقت هذه الندوات وأثناء نظر اللجنة التشريعية فى مجلس الشعب لثــلاثة مشروعات قوانين بشأن تنظيــم الأحزاب ، وقعت

الانتفاضة الشعبية فى ١٨ ـ ١٩ يناير ١٩٧٧ التى هبت من الاسكندرية الى أسوان دون تنسيق أو تنظيم أو توفر قيادة احتجاجا على رفع الأسعار الذى أعلنته حكومة ممدوح سالم قبلها بيوم واحد فقط ٠

١٨ ـ ١٩ يناير ١٩٧٧

ولن نتعرض هنا لهـذه الانتفاضة الشعبية ٠٠٠ بواعثها ومظهرها ونتائجها الا من حيث صلتها بالديموقراطية ٠

كانت الانتفاضة مفاجأة للنظام ، وشكلت فى يومها الثانى تهديدا له ، أدى الى اعلان حالة الطوارىء ، وحظر التجول بعد الرابعة مساء ، ونزول قوات الجيش ٠٠ واطلاق الرصـاص على المتظاهرين مما أدى الى مصرع ٨٢ شهيدا وجرح المئات ٠

ووصف أنور السادات هذه الانتفاضـة الشعبية بأنها (انتفاضة حرامية) لما صاحبها من أعمال العنف ، هذا فى الوقت الذى تراجعت فيه حكومة ممدوح سالم عن رفع الأسـعار الذى كان سببا لهذه الأحـداث المؤسفة ، وخرج وزير الداخلية فى أول تعديل وزارى ٠

وقد واجه النظام هذه الانتفاضة الشعبية بالاعلان عن استفتاء عام يوم ١٠ فبراير ١٩٧٧ ٠٠٠ تضمنت ورقة الاستفتاء النقاط التالية :

١ ـ حرية تكوين الأحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بانشاء الأحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية ٠

٢ ـ التنظيمات السرية المعادية لنظام المجتمع أو ذات الطابع العسكرى محظورة طبقا للدستور ، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شارك فيها أو دعا لانشائها ٠

٣ ـ الملكية العامة ملك للشعب ٠٠ والملكية التعاونية والملكية الخاصة مصونة طبقا للدستور ٠٠ ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب أو اتلاف الأمـلاك العامة أو التعـاونية أو الخاصة ٠٠ وتطبق أقصى العقوبة على المحرضين والمشجعين ٠

٤ ـ أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقـا للقانون ٠٠ وترفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ٣ أفدنة فاقل ٠٠ وعن الدخول التى لا تتعدى ٥٠٠ جنيه فى السنة ٠

٥ ـ على كل مواطن أن يتقـدم ببيـان عما لديه من ثروة مهما تنوعت وأينما تكون هو وزوجته وأولاده القصر من خلال ٣ شهور من صدور

هذا القانون وتدرج فى بطاقة ضريبية لكل مواطن ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته أو يتهرب من أداء الضرائب والتكاليف العامة بالأشغال الشاقة المؤقتة ... ويعتبر جريمة التهرب من أداء الضرائب أو تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، تحرم من تثبت عليه من تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

٦ – يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك فى تجمهر يؤدى الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتطبق نفس العقوبة على مدبرى التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه ... وعلى المحرضين والمشجعين .

٧ – يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين فى ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومى .

٨ – يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك فى تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر .

٩ – يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

١٠ – يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

١١ – يطرح هذا القرار بقانون اعمالا للمادة ٧٤ من الدستور على الاستفتاء الشعبى خلال أسبوع من تأريخ نشره ... وها أنا أوقعه أمام الشعب وبحضوره (وهنا طلب أنور السادات الذى كان يطل على الجماهير من الشاشة الصغيرة (قلم الامضاء) فقدمه له معاونه ، ووقع به قرار الاستفتاء) .

وقف المواطنون فى حيرة أمام استفتاء يطلب منهم الموافقة أو الرفض تبعا لسياسة (البيع بالجملة) ... دون محاولة التعرف على النبض الحقيقى للجماهير بأخذ الرأى فى كل نقطة وحدها .

ومواد الاستفتاء مختلفة ومتنافرة لا يجمع بينها شىء سوى الرغبة فى اصدار قانون يكبل حركة الجماهير ، فهو يجرم التظاهر والاضراب والانتماء لتنظيمات سرية .. ويغلف ذلك باجراءات اجتماعية تبدو فى مصلحة الجماهير مثل اعفاء الفلاحين ملاك أقل من ٣ فدادين من الضرائب ، واجبار

أصحاب الثروات على تقديم اقرارات بتفاصيل ما يملكون وأخيرا يفتح الباب لحرية تكوين الأحزاب ·

ولا شك أن نظرة الطبقات المختلفة للاستفتاء لابد وأن تكون متنافرة ·· فالرأسمالى يسعده أن يجرم حق الاضراب للعمــــال ··· بينما يشعر العمال أنهم سلبوا من حقهم فى الدفاع عن أنفسهم فى وقت يصرح فيه بتكوين الأحزاب السياسية وانهاء فلسفة تحالف قوى الشعب العامل ·

والرأسمالى يغضبه أن يقدم اقرارا بتفاصيل ثروته واعتبار التهرب من الضرائب جريمة مخلة بالشرف والأمانة تحرم من تثبت عليه من تولى المناصب العامة ·· بينما يسعد الطبقات الفقيرة تطبيق هذه المادة فى وقت أصبح التهرب فيه من الضرائب هو القاعدة العامة بينما تتضاعف الثروات فى يسر من الدخول الطفيلية ·

والطالب الذى يتعرض للأشغال الشاقة المؤبدة لاشتراكه فى مظاهرة كانت على امتداد التاريخ حقا من حقوق الشباب فى التعبير يصيبه بالذهول والغضب من قسوة الاجراء بينما يسعده فى نفس الوقت اعفاء الفلاح الفقير من الضرائب واقرار الحق فى تكوين الأحزاب ·

كل هذه التناقضات وغيرها كانت تجعل الاستفتاء على (كل) المواد أمرا مثيرا للعجب والدهشة ·

ومع ذلك أحيط الاستفتاء بدعاية حاولت تصوير صدوره بأنه ضد الفوضى والتخريب دون الاشارة مطلقــا الى ما يسلبه من حقوق العمــــال والشباب والسياسيين ··· وما حاول التدخل به فى الشئون الخاصــة للرأسماليين ·

ركزت الدعاية فى الصحف وأجهزة الاعلام بشكل مكثف فى محاولة لتصوير (الانتفاضة الشعبية) التى قامت بها الجماهير يومى ١٨ ــ ١٩ يناير ١٩٧٧ على أنها عمل مدبر تورطت فيه (عناصر تستهدف النظـام مدفوعــة بتأييد الاتحاد السوفياتى) كمــا كتب على حمدى الجمال يوم ١٠ فبراير بعد أن أصبح رئيسا لتحرير الأهرام ··· وشاركه فى هذا الاتجاه عدد من الصحفيين ·

لم يتخذ موقفا كاشفا لتقصير أجهزة الحكومة فى قضية رفع الأسعار وأجهزة وزارة الداخلية فى أسلوب معالجة الموقف سوى مجلة روز اليوسف التى كان يرأس مجلس ادارتها فى ذلك الوقت عبد الرحمن الشرقاوى ويرأس تحريرها صلاح حافظ وفتحى غانم ·· ولذا لم يطل بهم جميعا المقام ، فنقل الشرقاوى سكرتيرا للمجلس الأعلى للفنون والآداب ، وتحول صلاح حافظ وفتحى غانم الى كتاب ·

كانت انتفاضة ١٨ ـ ١٩ يناير نقطة تحول تاريخية فى مسار الديموقراطية ، فقد واجه الشعب قانونا صارما ليس له مثيل فى أية دولة تتبنى الحرية السياسية ، والانفتاح الاقتصادى وحق تكوين الأحزاب ٠

وصرح وزير العدل أحمد سميح طلعت بأن القرار (حماية) أمن المواطن والمواطنين قد اعتبر نافذا من يوم ٣ فبراير ١٩٧٧ تاريخ اصداره ونشره بالجريدة الرسمية ٠ وان وزارة العدل قد أعدت ٤ مشروعات بقوانين تنفيذا للقرار ٠٠٠ وانها عدلت المادتين ١٢٤ ، ١٢٤ (أ) من قانون العقوبات حيث رفعت جريمة الاضراب أو الامتناع عن العمل بقصد تهديد الاقتصاد القومى من الجنحة الى الجناية التى يعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤبدة ٠

وقد كان الاستفتاء موضعا للمناقشة فى مجلس الشعب ، فقد رأى بعض النواب أنه من حق المجلس أن يصدر القوانين ، وانه لا مبرر للقفز عليه واللجوء الى الاستفتاء رغم نص الدستور على ذلك (مادة ٧٣ ـ ٧٤) ، ووجد البعض أن فى قسوة مواد الاستفتاء ما يمكن أن يجهض الحركة الديموقراطية ، وكان النائب كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة السابق حادا وواضحا فى هجومه ، مشيرا الى أن الاستفتاءات لا تعبر عن رأى الشعب لأنها تتم بطريقة ادارية ٠٠٠ وكانت النتيجة هى تكتل أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى واتخاذ قرارا بفصل كمال الدين حسين من عضوية المجلس ٠

وافق الشعب على الاستفتاء (طبعا) بنسبة تجاوزت ٤٣ ، ٩٩٪ ٠٠٠ وكأنما تبخر كل الذين تظاهروا قبل الاستفتاء بأيام ٠

ولعل هذه هى المرة الأولى ـ فيما أعرف ـ التى يوافق فيها شعب ـ أى شعب ـ على دخول السجن بارادته الحرة وبأسلوب شرعى ٠

وقد انعكس أثر هذه الانتفاضة على مناقشة مجلس الشعب لمشروع قانون الأحزاب ، فقد اتجه الأمر الى فرض قيود على تكوين الأحزاب يسلبها حريتها ، ويحاصر حركتها ، وعرفت هذه القيود باسم (الضوابط) ٠

وانجلت المناقشات الطويلة المعقدة عن صدور قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٧ ٠

قانون الأحزاب السياسية

أصبح فى مصر قانون للأحزاب تنص مادته الأولى على أن (للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ، ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى ، وذلك طبقا لأحكام هذا القانون) ٠

ولكن هذا الحق لم يكن **مطلقا** ٠٠ والضوابط أو القيود تحاصر حرية تكوين الأحزاب المادة ٤ تقول : (يشترط لتأسيس أى حزب سياسى عدم تعارض مبادىء الحزب وأهدافه وبرامجه ـ مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديموقراطى ـ والمكاسب الاشتراكية) ٠

مرة أخرى يرتفع شعار (الوحدة الوطنية) مجردا وبغير مدلول ٠٠٠ وتنهار المعالم التى شكلت الوحدة الوطنية لقوى الشعب العاملة ٠٠ ويثور التساؤل حول مدلول (الوحدة الوطنية فى الداخل) ٠٠٠ هل هى وحدة الجنسية المصرية ؟ وهل المقصود من الوطنية أن يتحد ـ داخليا ـ أصحاب المصالح المتعارضة ؟ ٠٠ وأخيرا ما هو الهدف من هذه الوحدة وفى مواجهة من تكون ؟ ٠٠٠ اذا كانت الوحدة الوطنية من أجل تحرير الأرض واجلاء المعتدين المغتصبين للأرض العربية فانه كان ضروريا أن تفسر الوحدة الوطنية على هذا الأساس وبكلمات شديدة الصراحة والوضوح حتى لا يكون الشعار ضبابيا بغير مدلول ٠

ولست هنا رافضا للوحدة الوطنية من أجل التحرير ٠٠ ولست رافضا اعطاء الفرصة كاملة لكل القوى السياسية والطبقات الاجتماعية من أخذ الفرصة كاملة للتعبير عن نفسها فى ظل الديموقراطية وحرية الأحزاب ٠٠٠ ولكن شعار الوحدة الوطنية يتحدد فى مواجهة المواقف الخارجية والداخلية ، تبعا للظروف المتغيرة ، وانه ينبثق من الأحزاب تبعا للمصلحة المشتركة ٠

أما عن السلام الاجتماعى فانه يبدو شعارا براقا يكاد يخدع البصر ٠٠٠ ولكنه فى حقيقته دعوة للاستكانة الى واقع الحال ، وايحاء للمعذبين فى الأرض أن يقبلوا العذاب فى صمت وسلام ٠٠٠ وفرض على الأحزاب بالانصراف عن الحقيقة الواقعية العلمية للصراع الطبقى الذى لا يشترط أن يكون دمويا ٠٠ بل هو لا يصبح دمويا الا اذا أهملت الطبقات الكادحة ، وأجبرت على الخضوع المهين لفترة تقصر أو تطول ٠٠٠ وبدلا من قيد (الاسلام الاجتماعى) يمكن أن يرتفع شعار (سلمية التطور الاجتماعى) بمعنى أن يأخذ النضال غايته بأساليب ديموقراطية تفتح لكافة الطبقات حرية التعبير والتنظيم ٠٠٠ الأمر الذى يعطى للديموقراطية تأصيلا جماهيريا ٠

أما الأمر الثالث فهو عدم التعارض مع النظام الاشتراكى الديموقراطى والتمسك بالمكاسب الاشتراكية ٠٠٠ وهو أمر يبدو متناقضا تماما مع الفرص الهائلة التى أعطيت للرأسماليين العاملين فى مجال القطاع الخاص ، الهارعين الى التعاون مع الاستثمارات الأجنبية المشكلين لطبقة طفيلية تضاعف أرباحها من السمسرة والدورة السريعة لرأس المال فى

عمليات الوكالة الأجنبية والمضاربة والتهريب ··· وهى فرص هددت فعلا دور القطاع العام والمكاسب الاشتراكية المرتبطة بخطط التنمية والتصنيع ·· وأخيرا فان (الاشتراكية الديموقراطية) لم تكن قد وضحت عند الجماهير ، وهى نظرية يقتنع بها حزب واحد فى الدول الغربية ، ولا تتشعب منها كافة الأحزاب فى أية دولة من الدول ·

وتنص المادة الرابعة أيضا على (عدم قيام الحزب على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة) ·

وهذا يعنى أساسا حظر قيام الأحزاب الماركسية أو الاخوان المسلمين أو الأحزاب القومية ··· وهو حصار لها يدفعها الى اللجوء للعمل السرى وهو ما يتعارض ويتنافى مع طبيعة الحياة الديموقراطية ·· وليس فى الدول المتحضرة التى تختار النظام الحزبى أى قيود تحول دون قيام مثل هذه الأحزاب ··· والعبرة فى اسقاط هذه القيود هو أن تقول الجماهير كلمتها فى الانصراف عن هذه الأحزاب أو تأييدها ··· بدلا من كلمات الحظر التى تتمنع أنصار هذه المبادىء من الحركة السياسية ·· وتاريخ ثورة يوليو وما قبلها يظهر انه رغم فتح المعتقلات والسجون وعمليات التعذيب ، فان التنظيمات الماركسية والاخوان المسلمين وغيرهم لم تفلح التصفية الادارية أو أوامر الحظر من منع نشاطهم ·

ونأتى بعد ذلك الى القيود التى تصحب اعلان الحزب ··· وينص القانون على أن يكون نصف الأعضاء المؤسسين من العمال والفلاحين ، وهو الشرط الذى ولد مع قيام الاتحاد الاشتراكى ، وظل باقيا بعد انتهاء دوره ··· ويقدم الاخطار عن تأسيس الحزب (مادة ٨) الى لجنة برئاسة أمين عام اللجنة المركزية ـ وهى ما زالت قائمة دون أن تتحدد طريقة تشكيلها ديموقراطيا ـ ووزير العدل ووزير التنظيمات ·· الشعبية والسياسية ووزير الداخلية وثلاثة من غير المنتمين الى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم ، ويصدر باختيارهم قرار من رئيس اللجنة المركزية ··· وفي اختصار هى لجنة يسيطر عليها الوزراء وأمين اللجنة المركزية وهم جميعا من أبناء (حزب مصر العربى الاشتراكى) وريث منبر الوسط الذى يرأسه رئيس الوزراء ··· واللجنة تستطيع أن تعترض خلال ٣٠ يوما بقرار مسبب وللقائمين على تأسيس الحزب اللجوء الى محكمة القضاء الادارى خلال ٣٠ يوما من قرار الرفض وعليها أن تصدر حكمها خلال أربعة شهور ··· وهكذا يصبح القول بانه ليست هناك حرية مطلقة لتكوين الأحزاب ، وان اللجنة المركزية ، العضو الوحيد المتبقى من الاتحاد الاشتراكى ـ لم ترفع يدها نهائيا عن الأحزاب كما جاء فى قرار أنور السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ، وأنه ظل للاتحاد الاشتراكى أو لجنته

المركزية نوع من الرقابة أو القوامة السياسية على الأحزاب ٠٠٠ والدستور – مع كل هذا – ما زال ينص على قيام الاتحاد الاشتراكى ٠

ولا يقتصر دور هذه اللجنة على التصريح بقيام الحزب ولكن (المادة ١٧) تعطيها حق تقديم طلب لمحكمة القضاء الادارى لحل الحزب وتصفية أمواله اذا فقد شرطا من شروط تاسيس ٠٠٠ أو صدر حكم نهائى بادانة (كل قيادات الحزب أو بعضها) فى جريمة من الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو تحالف قوى الشعب العامل – أين هو ؟ – أو السلام الاجتماعى أو النظام الاشتراكى الديموقراطى – ما هو ؟ – (خطأ عضو فى قيادة حزب يمكن أن تنتهى الى حل الحزب) ٠

كما يجوز لأمين اللجنة المركزية أن يطلب من محكمة القضاء الادارى بصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو أى قرار من قراراته الى حين الفصل فى طلب حل الحزب ، وعلى المحكمة أن تفصل فى طلب وقف النشاط خلال ١٥ يوما لا تزيد ٠

واخيرا يطل الاتحاد الاشتراكى العربى مرة أخرى – وكأنه ما زال موجودا – فتنص المادة ١٩ على انه يكون برئاسة رئيس الدولة ، وان اللجنة المركزية (مادة ٢٠) تتشكل برئاسته وعضوية كافة أعضاء مجلس الشعب ، ورؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية ، والاتحادات التعاونية واتحادات الغرف التجارية والصناعية ورؤساء وممثلى اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس الأعلى للصحافة ٠٠ واخيرا رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب ٠٠٠ ولرئيس اللجنة أن يضم اليها من يشاء على ألا يتجاوز عدد أعضائها ١٣٠ عضوا الى جانب أعضاء مجلس الشعب ٠ ونسبة العمال والفلاحين ما زالت محفوظة ٠

وتقيد حرية الأحزاب فى الاتصال بالأحزاب الأجنبية الا خلال القواعد التى تضعها اللجنة المركزية (مادة ٢١) ٠

ويأتى الباب الثانى من قانون الأحزاب لينظم العقوبات استنادا الى استفتاء ١٠ فبراير سنة ١٩٧٧ فيقضى فى (المادة ٢٢) بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لكل من (ينشىء أو يؤسس أو ينظم أو يدير تنظيما حزبيا غير مشروع مخالفا أحكام هذا القانون كما يعاقب بالحبس كل من ينضم الى هذا الحزب وهو تخفيف عما ورد فى الاستفتاء حيث كانت العقوبة الأشغال الشاقة) ٠

ويصل قانون الأحزاب غايته عندما يشترط لتأسيس أى حزب سياسى حتى نهاية فكرة مجلس الشعب بضرورة أن يكون من بين المؤسسين

عشرين عضوا على الاقل من أعضاء المجلس مستثنيا من ذلك الأحزاب الثلاثة التي ولدت كتنظيمات أو منابر في اطار الاتحاد الاشتراكي ٠

ويضع قانون الأحزاب (مادة ٢٩) نهاية للاتحاد الاشتراكي اذ تنص المادة على الغاء أمانات وتنظيمات ومؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي كما تنص (المادة ٣١) على جواز تأجير أماكن ومقرات الاتحاد الاشتراكي التي لم يتم التنازل عنها للأحزاب الثلاثة الى أجهزة الدولة أو الاشخاص الاعتباريين ٠

ولم تكن تمضي عدة أسابيع على صدور القانون حتى نقلت الأحزاب الانفتاح وارتفعت على المبنى لافتة (بنك فيصل الاسلامي) بدلا من الاتحاد الاشتراكي العربي ٠٠٠ واحتشد المستثمرون الأجانب بدلا من الكوادر الاشتراكية التي عاشت في المبنى أكثر من ١٥ عاما ٠٠ ولم يعد البسطاء من أبناء الشعب يعرفون الطريق الى هذا المبنى وقد تغيرت معالمه ، وأصبح لا يقبل عليه الا المتعاملون مع البنوك ٠

وهكذا عادت الأحزاب الى مصر بحكم القانون ، وأصبح ذلك دليلا اكيدا على تحول مسار النظام الاجتماعي والسياسي ٠٠٠ وبعد أن مضت ثورة يوليو عبر تاريخها معتمدة على تنظيم جماهيري واحد الى أن استقرت على الاتحاد الاشتراكي ، تراجعت اليوم الى مبدأ عودة الأحزاب ٠

وكانت هذه العودة مؤشرا الى أن خطوات الانفتاح الاقتصادي قد مضت في الطريق الى الحد الذي يتيح خلق حرية سياسية متجانسة مع الحرية الاقتصادية كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية ٠

قانون الأحزاب في مضمونه يعني اتاحة الفرصة لبعض القوى والطبقات السياسية للتعبير عن نفسها ، لولا ما حفل به من ضوابط وقيود تحول دون تطبيق سليم وصريح للديموقراطية ٠

واذا كان القانون قد أخرج الأحزاب الثلاثة القائمة (المنابر أو التنظيمات سابقا) من دائرة الحصار التي فرضها على الأحزاب الجديدة ٠٠٠ فانه أراد بذلك الاحتفاظ بواجهة ديموقراطية ، يوجد فيها حزب يساري ، رغم وضوح تغلب أحزاب الوسط واليمين عليه بما أتيح لها من فرص هائلة للدعاية والتحكم الاداري ٠

لم يكن اتجاه التنظيمات الى اليسار ٠٠٠ وكذلك لم يكن اتجاه قانون الأحزاب ولكنه كان — في حدود الظروف القائمة — اتجاها نحو محاولة ديموقراطية ليبرالية !

وهنا يجدر بنا التأمل فى هذه المحاولة التى تطلب الديموقراطية ثم تفصل قانون الأحزاب بحيث يحول دون تشكيل نوعية معينة من الأحزاب (قومية أو دينية أو شيوعية) ٠

هذا الخطر لا يتناسق مع الديموقراطية الليبرالية ، ويجعلها قاصرة عن التعبير الصحيح عن ارادة واتجاهات الجماهير وقواها السياسية ٠

مفهوم أن يقوم نظام الحزب الواحد بتبنى مبدأ فى صراحة ، ويحرم العمل السياسى على غيره من التنظيمات ، ويتحمل المسئولية التاريخيـة لتطوير المجتمع وتقدمه ٠٠٠ ولكن أن يكون هناك عودة للأحزاب ، وصدور قانون بذلك ثم اقامة حظر يحول دون بعض القوى السياسية وحقها فى التعبير الشرعى عن نفسها بدعوى تهديدها لنظام المجتمع فهو أمر يمكن أن يطلق عليه أى توصيف الا انه ديموقراطية ليبرالية ٠

وليس حق التشكيل المطلق للأحزاب قاصر على الدول الرأسمالية المتقدمة ، حيث توجد مثـلا أحزاب شيوعية ودينيـة وقومية فى كل من الولايات المتحدة وجميع دول أوربا الغربية ٠٠٠ ولكن بعض دول العـالم الثالث التى انتهجت سبيل النظام الديموقراطى الليبرالى سمحت بتشكيل الأحزاب بصورة مطلقة وتركت الحكم بعد ذلك للجماهير ٠٠ وأمامنا الهند واسرائيل والسودان فى مرحلة زمنية معينة ٠

ان الحكم على صلاحية هذه الأحزاب هو حق من حقوق الشعب ٠٠ أما حظر التكوين والنشاط فانه قد يدفعها الى الخروج من دائرة الضوء والتسلل الى الظلام لتكوين تنظيمات سرية لا تستهدف المعارضة المفتوحة التى تعتمد على الرأى والكلمة ، وانما تلجأ المقاومة التى تعتمد أحيانا على الطلقة ، كما شاهدنا فى التنظيمات الدينية لصالح سرية وجمعية التكفير والهجرة ٠

ان قانون الأحزاب بصورته التى صدر بها كان يحكم على نفسه بانه قانون قاصر مؤقت لا يملك صفات الاستقرار ، فهو اما أن يتعدل فيطلق حرية تكوين الأحزاب بلا قيود ، واما أن يتقلص فيفرض مزيدا من القيود٠

الوفـــد

ومع ذلك كان أول ثمرة لقانون الأحزاب ٠٠٠ عودة الوفد ٠٠ فانه رغم كل القيود والضوابط التى حفل بها القانون ، كان بمثابة الضـوء الأخضر الذى سمح بعودته تحت اسم (حزب الوفد الجديد) ذلك أنه لم يكن صعبا على الحزب ذو التاريخ الوطنى والديموقراطى العريق أن يحدد له عشرين عضوا فى مجلس الشعب ٠

ومع ذلك فقد استغرق تكوين الحزب عدة أشهر بعد اعلان قانون الأحزاب ٠٠٠ فقد كانت محاولات دائبـــة من جانب حزب مصر لمنـع أعضاء مجلس الشعب من اعلان انضمامهم لحزب الوفد الجديد ، وهى محاولات كانت مصحوبة بهجمات ـ شنها رئيس الحزب ممدوح سالم على فؤاد سراج الدين ناعتا اياه باسم (الباشا الاقطاعى) ٠٠٠ ورد عليها فؤاد سراج الدين فى خطابه الذى القاه فى نقابة المحامين على مدى ثلاث ساعات ونصف فى احتفال نقابة المحـامين بذكرى الزعيمين الخـالدين سعد زغلول ومصطفى النحاس مساء يوم ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ ، والذى صدر بعد ذلك فى كتاب ٠

لم يكن ظهور حزب وفد جديد أمرا مقبولا من الحكومة وحزبهـا الحـاكم حيث استشـعرت اقبـال الجمـاهير عليه حتى قبل تشكيله وسميا ٠٠٠ ووجدت انها لن تستطيع ان تحجبه كما فعلت بحزب التجمع عندما شنت هجوما شرسا على اليسار واليساريين وصل الى حد تكفير اعضائه المسلمين واتهامهم بالالحاد والعمالة دون سند أو مبرر ٠

وكان الزميل أحمد بهاء الدين قد كتب مقـالا فى جريدة الأهرام جاء فيه : (لقد قاسينا ما يكفى من التقاذف بتهمة الخيانة والعمالة ومن صور الارهاب الفكرى بشتى انواعهـا ٠٠٠ واذا تكرر هـذا الارهـاب الفكرى فسوف يكون مع الوقت متبادلا ، وسوف يفسد جو النقاش الحر الأمين الذى هو اساس الديموقراطية ومبناها ٠٠ أما تهم العمالة والخيانة فقد آن الاوان لان تكون لها معيار وأن لا تطلق الا مدعمة بالأدلة ، وأن تكون محلا للحساب والعقاب لان تدمير وطنية مواطن شريف حتى ولو كان فردا لا يمكن الا أن ينتهى بتدمير تجربة الديموقراطية كلها) ٠

وكان حزب الوفد الجديد يعتمد على نفس الطبقة التى يعتمد عليها حـزب مصر ٠٠٠ وان كان يفضله بانه نبت فى أحضان الجماهير كمـا ذكرنا ٠٠ وانه بناء على تقاليده السابقة قد فتح أبوابه لأصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة من اليمين واليسار تماما كما كان يجمع فى الماضى بين عدد من الباشاوات الاقطاعيين واليساريين مثل الدكتور عزيز فهمى والدكتور محمد مندور وشباب الطليعة الوفدية ٠

لهذا كان الوفد يمثل خطرا حقيقيا على حزب مصر بأكثر مما تمثله الأحزاب القائمة ٠٠٠ ولذا كانت ولادته أشد عسرا ٠

اختار الوفد الجديد يوم ٤ فبراير ١٩٧٨ يوما لميـــلاده ، تحديا لمحاولات التشويه والاساءة التى حاول بها الرجعيون تلطيخ سمعة الوفد وزعيمه مصطفى النحاس عندما طلب السفير البريطانى من الملك فاروق فى ذلك التاريخ من ١٩٤٢ أن يعيد الوفد للحكم٠٠٠ثم ثبت بعد هذا التاريخ

الطويل ان مصطفى النحاس كان بريئا من تهمة التورط فى التآمر مع السفير البريطانى ··· وان الوفد كان كما عهده الناس حزبا وطنيا ·

ظهر (حزب الوفد الجديد) فى صورة قديمة جديدة ، بعد أن انقطعت صلته بالحياة العامة حوالى ربع قرن تقريبا ··· فقد انتخب فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد السابق رئيسا للحزب ، وانتخب ابراهيم فرج سكرتيرا وكان الاثنان قد حكم عليهما من محكمة الثورة ، وضمت اللجنة التأسيسية عددا من قدامى الوفديين الى جانب بعض الذين وجدوا فى هذا الحزب تنظيما جديدا لا ينشأ فى اطار السلطة ··· وكان النصف بناء على (المادة ٧) من قانون الأحزاب من العمال والفلاحين ·

وكان هناك مثلا الوزير الوفدى السابق عبد الفتاح حسن والنائب الوفدى السابق ابراهيم طلعت والمستشار القديم وحيد رأفت واليساريين احمد طه ولويس عوض ومحمد أنيس والضابط السابق علوى حافظ عضو مجلس الشعب وصاحب الصلات الطيبة بالاميركيين والمستقلين عبد العزيز الشوربجى وحلمى مراد ، والنائب المطلوب رفع الحراسة عنه لمحاكمته أحمد يونس ·

خلطة من أصحاب الاتجاهات والآراء الفكرية والفلسفة المختلفة ··· وهو أمر يتناسب تماما مع طبيعة الوفد القديمة حيث كان يشكل كما ذكرنا جبهة تمتد بين الاقطاعيين وبين اليساريين ··· وتتجمع قيادة وطنية ذات اتجاه واضح لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ·

ويعتبر ميلاد حزب الوفد الجديد نقطة تحول تاريخية فى مسار الحياة الحزبية بمصر ··· اذ يتشكل حزب جديد فى أحضان الجماهير بعيدا عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أو تنظيمات السلطة ، ويصل رئيسه فؤاد سراج الدين الى اللجنة المركزية بانتخاب لم يتم فى حدود الاتحاد الاشتراكى ·

ولذا استطاع حزب الوفد الجديد أن يكسب مزيدا من الأنصار وجد فيه بعضهم امتدادا للدور التاريخى الوطنى للوفد ، ووجد فيه البعض حزبا لا يدين بوجوده للسلطة ولا يختار من جانبها طريقة الأمر الواقع ·

وكان ميلاد حزب الوفد الجديد باعثا لنشاط بعض نواب مجلس الشعب فى محاولة لانشاء (حزب الجبهة الوطنية) بجهد من البرلمانى القدير الدكتور محمود القاضى ، ولكن قيد العشرين نائبا حال دون ظهور أحزاب أخرى الى جانب حزب الوفد الجديد ، والأحزاب الثلاثة السابقة ·

ولن نتعرض هنا لبرنامج حزب الوفد الجديد ولا لبرامج الأحزاب الثلاثة فمعروف أن أكثرها تعبيرا عن سياسة ومواثيق ثورة يوليو هو

برنامج التجمع التقدمي الوحدوى وكان برنامج الوفد أكثرها حرصا على التشبث بالديموقراطية ٠٠ والبرامج جميعا ملتزمة بما نص عليه قانون الأحزاب فى مادته ٣ ــ ٤ ٠

ولا تصبح البرامج وسيلة من وسائل كسب الجماهير للحزب الا اذا توافرت وسائل الدعاية اللازمة وفي مقدمتها الصحافة الناطقة بلسان الحزب ٠٠٠ وقد صرحت المادة ١٥ من قانون الأحزاب بأن (لكل حزب حق اصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه فى المادتين (١) ــ (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة) ٠

الصحافة الحزبية

وكانت هذه المادة من أهم ايجابيات قانون الأحزاب ٠

ولذا صدرت الجرائد الحزبية لأول مرة بعد انقطاع ٢٥ عاما تقريبا ، فصدرت جريدة (مصر) عن حزب مصر العربى الاشتراكى ، (الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين و (الأهالى) عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ٠٠٠ وكان حزب الوفد الجديد فى سبيل اعداد صفحة للظهور ٠

أثبتت الجرائد الحزبية أن تلك التى تمثل السلطة تموت الكلمات على صفحاتها ولا تمتد الأيدى لشرائها ٠٠٠ فجريدة (مصر) كانت مثلا مؤسفا لصحافة التبرير والهجوم الطائش ٠٠ أما جريدة (الأحرار) فقد نهجت منهجا معارضا لكثير من اجراءات الحكومة وكشفت العديد من الأسرار فكان لها رواج ملحوظ رغم تمثيلها لليمين ٠٠٠ أما جريدة (الأهالى) فقد انفردت معبرة عن رأى اليسار بعد تغيير رؤساء تحرير (روز اليوسف) بعد انتفاضة ١٨ ــ ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وبدأت فور صدورها تؤدى دورا ملحوظا فى كشف الأخطار والانحرافات سواء فى سياسة الحكومة الداخلية أو الخارجية ٠٠٠ وتكسب فى كل عدد مزيدا من القراء ٠

ولم تتحمل السلطة موجات النقد المتلاحقة ، فلجأت الى النائب العام لملاحقة الأعداد الصادرة بتعطيلها وتقديمها للمحاكمة لمصادرتها ٠٠٠ الأمر الذى أرهق ميزانية الحزب٠٠٠وأثبت فى نفس الوقت أن الصحافة وأجهزة الأعلام هى أخطر أسلحة الديموقراطية ، لانها اذا نبعت من واقع الصدق والحقيقة هزت قواعد الزيف ، وأثرت فى الجماهير ٠

كانت كل الجرائد اليومية والمجلات الأسبوعية وأجهزة الاذاعة

والتليفزيون فى خدمة الحكومة وحزب الوسط ليـل نهار ··· ولم يكن للمعارضة شرفة للاطلال على الجماهير ·· الا كلمات تقال فى مجلس الشعب ولا تظهر فى الصحف ··· أو أعداد من الصحافة الحزبية تطاردها النيابة العامة حتى يصيبها الارهاق ·

ومع ذلك تميزت هذه الفترة بنبرة عالية من المعارضة أعطت انطباعا بأن هناك تباشير ديموقراطيـة فى الأفق ، وتصـور بعض قادة الأحزاب المعارضة انهم يستطيعون أن يؤدوا دورا مؤثرا فى الحياة السياسية بحماية القـانون ·

ولكن هذا النوع من التفكير كان وهما وسرابا ···

اتخذ مجلس الشعب قرارا بفصـل (أبو العز الحريرى) عضـو مجلس الشعب اليسارى الذى فاز فى كرموز بالاسكندرية دائرة ممدوح سالم ، والشيخ محمد كشك العضو الوفدى عن دائرة الجمرك ··· وسـجل مجلس الشعب بذلك سبقا تاريخيا فى الحياة النيابية خلال ثورة يوليو ·· اذ أصدر قرارا بفصل ثلاثة نواب فى دورة واحدة ·

وزادت الحساسية من المعارضة بعد رحلة انور السادات الى القدس يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ولا نود التعرض هنا لآثار هذه الرحلة على الحياة السياسية المحلية والعربية والعالمية ، الا بقدر البحث عن الديموقراطية ، فقد فرضت هذه الرحلة على الحياة السياسية بلورة واضحة للاتجاهات المختلفة ··· كانت هذه الرحلة صدمة مفاجئة للكثيرين قطعت بعدهـا العلاقات مع منظمة تحرير فلسطين ، ومع خمس دول عربيـة « العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الديموقراطية » واجتمع مؤتمر قمة فى بغداد خلال فبراير ١٩٧٨ واتخذ قرارات سرية ضد الحكومة المصرية تطبق فى حالة اتفاقية صلح منفردة مع اسرائيل ·

واذا أصبح التعرض بالنقد لهذه الحالة موضع حساسية شديدة سواء فى الصحافة الحزبية أو قاعة مجلس الشعب ·

وانتهى الأمر بالصحافة الحزبية المعارضـة الى التوقف ، بعـد أن أرهقت الخسائر المتلاحقة والمطاردة المستمرة مجلة (الأهالى) فأغلقت أبوابها، وتحولت الى نشرة داخلية محدودة باسم (التقدم) ··· ولحقت (الأحرار) الأهالى بعد فترة عندما عجزت عن توفير الأموال اللازمة للصدور ··· ولم تكن صحافة الوفد قد ظهرت بعد ·

أما فى مجلس الشعب ، فقد رفض الوفد فصـل الشيخ كشك من عضـويته بعد فصـله من مجلس الشعب ، ورشح بديلا له فى دائرة الجمرك ·

وأثنـاء الانتخابات تبين أن التقييد الشعبى الواضح كان فى جانب الوفد حيث احتشد فى سرادق خطب فيه فؤاد سراج الدين عدد يكاد يصل الى ثلاثين ألفا بينما عجزت الحكومة فى سرادقها عن حشد ربع هذا العدد ٠٠٠ ومع ذلك فقد نجح مرشح حزب مصر بتدخل ادارى واضح ٠

وهنا تفجر الموقف بين الحكومة والمعارضة ٠٠٠ ولم يعد سهلا على النظام أن يقبل موجات المعارضة المتلاحقة التى تهز قواعد الحكومة وتكشف ضعفها سواء من جانب اليسار أو الوفد ٠

ووقف أنـور السادات أمام مجلس الشعب يـوم ١٥ مايو ١٩٧٨ يقول :

(البلد مليانة اشاعات تشكيك ٠٠٠ والتشكيك هو الخطوة الأولى نحو افقاد الثقة٠٠٠وحملات التشكيك لابد أن يوقفها المجلس لا أن يشترك فيهـــا) ٠

(الصحافة حاصل فيها انفلات) ٠

(أنا بقول مفيش مجاملة مع حد وخلونا واضحين ٠٠٠ محـاولة استغلال الديموقراطية والتشويش والتشكيك مرفوضة من النهارده ، مفيش ديموقراطية آه ٠٠٠ دولة مؤسسات نعم ٠٠٠ لكن استغلال ومحاولة لوى الحقائق أو وضع نصفها بس قدام الناس والنصف الثانى بالكذب لا ٠ ٠ ده غير مقبول) ٠

استفتاء جـديد

ودافع أنور السادات فى هذا الخطاب عن عثمان أحمد عثمان الذى كان موضعا لهجوم المعارضة ، كما هاجم اليساريين وهاجم قادة حزب الوفد الجديد ، وأعلن عن استفتاء جديد يعود فيه للشعب لتعديل قانون الأحزاب الذى لم يكن قد مضى على صدوره سوى عشرة شهور وبضـعة أيام ٠

كان الضيق بالنقد والمعارضة الى الحد الذى يجرى فيه استفتـاء جديد بعد ١٥ شهرا فقط على استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧ ظاهرة تستوقف النظر ، وتثبت أن طريق الديموقراطية صعب وعسير ٠٠٠

ولم يكن قد مضى على اعلان تشكيل (حزب الوفد الجديد) سوى عدة أسابيع تقل عن أربعة شهور ٠ ولم يكن قد صدر من مجلة (الأهالى) الا حوالى ٢٠ عددا قدم فيها للمحاكمة خمسة اعداد ٠

والظاهرة التى تستوقف النظر ايضا ان مجلس الشعب وهو أحد أعمدة دولة المؤسسات الرئيسية قد أمضى أكثر من سبعة شهور وهو يناقش قانون الأحزاب فى ظل موجة هجوم عنيفة ضد اليسار ، ظلت تتلاحق فى معظم الخطب الرسمية بعد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، وان القانون قد صدر مكبلا بكثير من القيود والضوابط التى اشرنا اليها ••• بحيث لم يعد هناك متسع لقيد جديد ••• ومع ذلك يأتى الاستفتاء ليقفز فوق مجلس الشعب ويضعه أمام الأمر الواقع ، الواجب التنفيذ فى صورة فريدة من القوانين •

ولكن ماذا يقول الاستفتاء الجديد الذى وضع أمام الجماهير مثل نظيره السابق لتقول نعم •• أو لا على جميع بنوده دفعة واحدة ؟

وما هى الأهداف التى يسعى الى تحقيقها ؟

يقول الاستفتاء الجديد •••

أولا : عدم جواز تقلد وظائف الادارة العليا فى الدولة أو القطاع العام أو الترشيح لعضوية مجالس ادارة النقابات العامة أو المهنية أو الكتابة فى الصحف أو العمل فى أى وسيلة من وسائل الاعلام أو فى أى عمل من شأنه التأثير فى الراى العام لكل من يثبت انه يدعو أو يشارك فى الدعوة لمادىء تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض بها •

ثانيا : لا يجوز الانتماء الى الأحزاب السياسية أو ممارسة أى نشاط سياسى :

١ ـ لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب وادارتها وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الأشتراكى (حزب مصر الفتاة) •

٢ ـ لكل من حكم بادانته من محكمة الثورة ممن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، واحيلوا الى محكمة الثورة فى الجناية رقم ١ لسنة ٧١ مكتب المدعى العام وكذلك كل من حكم بادانته فى احدى الجرائم الخاصة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين أو ايذائهم بدنيا أو معنويا •

٣ ـ لكل من يثبت ضده أنه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية ، فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى لخطر سواء أكان ذلك بالذات أو بالواسطة وسواء أكان ذلك بصورة فردية أو من خلال تنظيم حزبى أو تنظيم معاد لنظام المجتمع ـ ويعد من

قبيل افساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة والسلام الاجتماعي للخطر نشر أو كتابة أو اذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة مغرضة يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدولة أو اشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية ٠

ثالثا : الصحافة هي السلطة الرابعة للشعب وهي ملك الشعب وفقا لاحكام القانون ٢٥٦ لسنة ١٩٦٨ ويتعين عليها أن تلتزم بنظام الدولة الاشتراكي الديموقراطي والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك في ميثاق الشرف الصحفي ٠

رابعا : يضع مجلس الشعب التشريعات المنفذة لهذا الاستفتاء ، كما يسن العقوبات ، المناسبة لكل من يخالف هذه المبادىء ٠

خامسا : يتولى المدعي الاشتراكي سلطة التحقيق والادعاء بالنسبة لاى مخالفة للقوانين التي يصدرها مجلس الشعب في هذا الشأن وله أن يستعين بمن يرى الاستعانة به من اعضاء الهيئات القضائية ويكون له في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة من سلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية وعلى المدعي العام الاشتراكي اذا تبين له ثبوت دلائل جدية أن يقدم تقريرا مسببا بذلك الى مجلس الشعب ٠

سادسا : ينظر مجلس الشعب في أمر من يقدم ضده تقرير من المدعي الاشتراكي وفقا لاحكام المبادىء السابقة ويكون قرار المجلس باغلبية أعضائه اما بتأييد المدعي الاشتراكي أو تعديله أو رفضه ٠

نتائج الاستفتاء

وتبعا لتقاليد الاستفتاء كانت نسبة الموافقين ٩٨ر٢٩٪ من الحاضرين الذين بلغوا ٨٥ر٤٪ من ٩ر٣٨٥ر٠٠٠ ناخب لهم حق التصويت ٠

ولن نقف مطلقا عند هذه الأرقام والنسب التي فقدت معناها ٠

ونتساءل فقط :

ماذا حقق هذا الاستفتاء الذي ترجمت مواده الى ما سمي بقانون حماية الوطن والمواطنين ؟

عدم جواز تقلد الوظائف العليا أو الكتابة في الصحافة لكل من يثبت انه يدعو أو يشارك في الدعوة الى مبادىء تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض بها واذا تجاوزنا عن الاتهامات التقليدية التي توجه

للماركسيين وتتهمهم بالكفر والالحاد فاننا لا نجد عبر تاريخنا الحديث كاتبا ماركسيا قد كتب كتابا ضد الشرائع السماوية أو عرض بها ٠٠٠ وان المعارك الفكرية التى دارت فى تاريخ مصر الحديث كانت أساسا حول ثلاثة كتب لم يكتبها ماركسيون هى (تحرير المرأة) لقاسم أمين ، و (الاسلام وأصول الحكم) للشيخ على عبد الرزاق ، و (فى الشعر الجاهلى) للدكتور طه حسين ٠

منع الذين حكمت عليهم محاكم الثورة من الانتماء الى الأحزاب السياسية أو ممارسة نشاط سياسى ٠٠٠ ولم يكن تاريخ هؤلاء الناس مجهولا ، بل ان فؤاد سراج الدين كان قد صدر قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى بضمه الى اللجنة المركزية ٠٠٠ أما الذين اصطلح على تسميتهم باسم (مراكز القوى) والذين قدم بعضهم لمحاكمة مايو ١٩٧١ فان أحدا منهم لم يهرع الى الانتماء لحزب من الأحزاب ٠

والكتاب والصحفيون الذين يكتبون فى الخارج ، البعض منهم اختار أن يعيش خارج مصر ٠٠٠ والبعض يكتب فى الخارج لانه لا يجد مجالا للنشر فى مصر ٠٠٠ ولا يأخذ واحد من هؤلاء رخصة للكتابة لانه عضو فى النقابة ، ولكن رخصته الحقيقية هى فى قلمه ورأيه وموقفه ٠

أسرع نتيجة للاستفتاء كانت صدور قرار بالتحقيق مع عدد من الزملاء والكتاب والصحفيين الذين يعيشون خارج مصر ٠٠ ثم صدور قرار يوم ٢٩ مايو ١٩٧٨ بتقديم الزملاء محمد حسنين هيكل ومحمد عباس سيد أحمد وأحمد فؤاد نجم وصلاح عيسى وكاتب هذه السطور الى المدعى العام الاشتراكى لمقالات كنا نكتبها فى الخارج ٠

كان الهدف من هذا التحقيق معنا هو اشاعة جو من الارهاب بمنع سفرنا خارج مصر ، ومحاولة الضغط علينا بعدم الكتابة مطلقا ٠٠

استمر التحقيق عدة جلسات تفاوتت بين واحد وآخر ٠٠٠ وأثار ذلك عاصفة من النقد فى كافة الصحف الأجنبية اشتراكية أو رأسمالية ٠٠٠ وكتب الكثيرون دفاعا عن حقنا الديموقراطى فى التعبير عن الرأى خارج مصر اذا كانت سبل النشر مغلقة داخل مصر ٠٠٠ والمؤسف أن اتحاد الكتاب فى اسرائيل قد وقف مع حقنا فى التعبير عن الرأى !

لم تصل التحقيقات الى اتهام محدد ٠٠٠ ولم يغير أحد من موقفه أو موقعه فزعا من المدعى الاشتراكى العام الذى كان ما زال يمارس عمله بلا قانون ٠

وبعد أيام قليلة من تقديمنا للتحقيق أمام المدعى العام الاشتراكى٠٠٠ وبالتحديد يوم ٤ يونيو ١٩٧٨ اجتمعت الجمعية العمومية لحزب الوفد

الجديد وأصدرت قرارا اجماعيا بحل الحزب ؛ لان الاستفتاء كان موجها اساسا الى قيادته المنتخبة ٠٠٠ ! فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وابراهيم فرج السكرتير العام) ٠

قررت الجمعية العمومية للحزب :

اولا : استنكار الاجراءات الاستثنائية الأخيرة ، واعلان الثقة الكاملة برئيس الحزب وقياداته وهيئته العليا ، ويشيد بتاريخهم الوطنى ونزاهتهم التى شهد بها الجميع حتى محكمة الثورة ٠

ثانيا : حل حزب الوفد الجديد للأسباب السابقة اعتبارا من اليوم ٠

وبناء على هذا الاستفتاء أصدر مجلس الشعب قرارا بفصل عبد الفتاح حسن من عضويته ـ العضو الرابع المفصول ـ ومن المؤسف أنه كان أحد المهاجمين لكمال الدين حسين زميله فى المجلس قبل ذلك بشهور ، المطالبين باخراجه من المجلس ٠

لم يكن قرار (حزب الوفد الجديد) متوقعا ٠٠٠ فقد كان الاتجاه أن يستمر الحزب بقيادات أخرى معتدلة تستطيع التجاوب مع الحكومة ، ولكن الموقف الموحد المتماسك لجميع أعضاء لجنة الحزب القيادية جعل استمرار الحزب مستحيلا ؛ لأنهم وجدوا أن القضية قد تجاوزت حدود الأشخاص ، وأصبحت تمس الديموقراطية فى الصميم ٠

كتبت جريدة حزب مصر مقالا يوم ١٣ يونيو تقول فيه ان حل الوفد الجديد باطل ومن حق مؤسسيه اعلان استمراره ٠٠٠ وأصدر حزب الأحرار تصريحا نشرته الأخبار يوم ٥ يونيو جاء فيه (كم كنا نرجو بقاء الوفد الجديد دون أن يربط مصيره بأشخاص معينة فى قيادته) ٠

ويمكن القول انه بعد أن وضع (حزب الوفد الجديد) نهايته بيده ، فإن التجربة الديموقراطية قد تعرضت لضربة شديدة قاضية ٠

ولكن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى وجهت لقادته كثير من الاتهامات فضل أن يواصل مسيرته متحملا الاتهامات ، منتظرا الاجراءات ٠

ولكن النظام ٠٠٠ حرصا منه على عدم هدم التجربة نهائيا اختار الابقاء على حزب اليسار لتظل تجربته قائمة من الناحية الشكلية ، ويحاصره تماما بمنع جريدته ومراقبة أعضائه ونشاطه ، وتحويله الى مشجب تعلق عليه الأخطاء وقت الحاجة ، وتكال له الاتهامات عند الضرورة ٠

هكذا كانت نتيجة الاستفتاء نكسة واضحة للمحاولة الديموقراطية والحرية الشخصية وتبدد الأمل الذى اعتنقه البعض فى بعث نوع من الحيوية فى حياتنا السياسية ٠٠٠ وحوصرت القوى والشخصيات المعارضة

بنتائج هذا الاستفتاء الذى وقف الى جانب سلفه استفتاء ١٠ فبراير ١٩٧٧ سيفا مسلطا على حرية السياسيين وأقلام الكتاب .

ونمت الحرية الاقتصادية فى غيبة شبه كاملة للحرية السياسية ... وأصبح التوجيه مركزيا من حزب مصر بعد أن أغلقت كل الجرائد الحزبية، وحل (الوفد الجديد) وضم (التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) .. وشعر الناس ان التجربة الديموقراطية ليست جادة وانه لا مكان هناك فى الاطار القائم لمعارضة شرعية .

واذا كان الاستفتاء قد استهدف اسقاط فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج من قمة (حزب الوفد الجديد) ... فانه تجاوز ذلك وطعن التجربة الديموقراطية ذاتها عندما تكاتف قادة الوفد جميعا فى موقفهم ، وخفتت وتلاشت أصوات بعض الانتهازيين الذين تصوروا أنهم يستطيعون ركوب موجة (حزب الوفد الجديد) وحدهم لتحقيق مزيد من الأرباح مثل رجل الأعمال أحمد الجندى بن يوسف الجندى أحد زعماء الوفد السابقين .

واذا كان الاستثناء قد استهدف اسقاط الأقلام من يد الكتاب الذين لا تتوفر لهم فرصة النشر فى مصر ... فانه لم ينجح فى ذلك اذ واصلنا الكتابة دون تردد ... بل واصدر الزميل محمد حسنين هيكل كتابا عن أقواله فى التحقيق كاملة .

وغلبت الحيرة على الناس ... بحثا عن الديموقراطية ... فى وقت كانت تسرع فيه أهم تغيرات تمس حياتنا السياسية نحو توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين السادات وكارتر وبيجن (سبتمبر ١٩٧٨) التى مهدت لعقد معاهدة الصلح مع اسرائيل (مارس ١٩٧٩) .

غلبت الحيرة الناس ... ولكنهم أدركوا بذكاء فطرى حساسية المعارضة فى هذه المرحلة الحاسمة .

احـزاب جـديدة

كان الأمر يحتاج الى مزيد من الانضباط ... رغم حل (حزب الوفد الجديد) وضمور (التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) .

ووصلت الحساسية الى الحزبين القائمين (مصر ، والأحرار الاشتراكيين) .. وفوجىء الناس جميعا بان أنور السادات يعلن فى أغسطس ١٩٧٨ عن تكوين حزب جديد باسم (الحزب الوطنى الديموقراطى) ... سقطت كلمة الاشتراكية من اسم الحزب لأول مرة منذ عام ١٩٦١ رغم ما ورد فى الدستور من نص على الاشتراكية ... بل

وما قاله أنور السادات فى خطابه الى الجمعية التأسيسية للحزب التى انعقدت بالاسكندرية يوم ١٥ أغسطس ١٩٧٨ من أن برنامج الحزب يقوم على أساس (الاشتراكية الديموقراطية) ٠

واعتبر أنور السادات هذا الحزب امتدادا لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد بل واختار له فى البداية مقرا كان يعيش فيه مصطفى كامل بحى السيدة زينب ٠

كان تشكيل الحزب الجديد مفاجأة سياسية مذهلة ، فحزب مصر العربى الاشتراكى هو الحزب الذى اختار له أنور السادات رئيس الوزراء ممدوح سالم مقرا له ، وهو الذى طالما انبرى للدفاع عنه ومهاجمة معارضيه والاشادة بدوره ٠

ولم يكن هناك أدنى شك فى تنازل ممدوح سالم لأنور السادات عن رئاسة الحزب ما دام قد اتخذ قرار (النزول الى الشارع السياسى) حسب تعبيره ٠

ولكن يبدو أن الاتجاه كان قائما على أساس تكوين حزب جديد تماما ٠٠٠ فقد أختير فكرى مكرم عبيد سكرتيرا عاما للحزب ، وهو عضو فى حزب الأحرار الاشتراكيين ٠

وكان متصورا عندئذ أن يكون (الحزب الوطنى الديموقراطى) حزبا رابعا يمكن أن تقوم بينه وبين حزب مصر منافسة تشبه منافسة حزب العمال والمحافظين فى بريطانيا ، أو الحزب الديموقراطى والجمهورية فى الولايات المتحدة (والقياس مع الفارق) ولكن المفاجأة كانت فى استقالة ممدوح سالم رئيس حزب مصر وتركه لأعضاء حزبه يهرعون الى الحزب الجديد الذى يشكله رئيس الجمهورية ٠

وكانت هذه الظاهرة ٠٠٠ ظاهرة الهجرة الجماعية عدا أفراد قلائل من حزب مصر حاولوا عبثا الاحتفاظ بكيان حزبهم محل تعليقات كثيرة ٠٠ حتى مصطفى أمين كتب عنها فكان نصيبه المنع من الكتابة لفترة ثم المنع من الكتابة السياسية مطلقا ٠٠

تغيرت الشخصيات القيادية التى سلطت عليها الأضواء خلال السنوات الماضية فى لحظة ، وعينت شخصيات قيادية جديدة فى الحزب الوطنى الديموقراطى لم يمارس بعضها العمل السياسى من قبل ٠

كانت رؤية وارادة أنور السادات هى التى أحدثت هذه الهزة العنيفة فى حزب الأغلبية ، فغيرت رئيسه وقيادته واسمه وبرنامجه ، ولحق حزب مصر العربى الاشتراكى مرغما بحزب الوفد الجديد الذى حدد مصيره مختارا ٠

واثر هذا التغيير بلا جدال على مظهر المحاولة الديموقراطية فبدت شاحبة هزيلة اذ لم تكن هناك اسباب مقنعة لمثل هذه الاجراءات .

ولم يقف الآمر عند حد تكوين (الحزب الوطنى الديموقراطى) فانه كان لا بد من وجود معارضة حتى تستكمل التجربة الديموقراطية شكلها ومظهرها ... وكان أنور السادات قد قال فى خطابه يوم ٢٤ اغسطس ١٩٧٨ امام اللجنة التاسيسية للحزب (لا مكان بيننا لحزب التجمع الذى تحالف مع الوفد لاسقاط النظام) .

قال ذلك دون أن يتخذ اجراء ضد الحزب كتنظيم ... سوى ما سبق أن أشرنا اليه من ضغط وحصار .

ومرة أخرى نعود الى فكرة الحظر وعدم السماح بتكوين احزاب معينة تحت مظلة الديموقراطية الليبرالية ، فانها الى جانب ما قد تفرضه على انصار مبدأ أو عقيدة أو فكرة معينة أو من الركون الى السلبية الأمر الذى يفقد المجتمع طاقة وحيوية العمل السياسى أو اللجوء الى العمل السرى وما يصحبه من عنف يهدد امن المجتمع وسلامته ... فانها تظهرنا فى صورة المجتمع القاصر عن استيعاب الديموقراطية الصحيحة .

ولم يستطيع الناس أن يمنعوا أنفسهم من المقارنة عندما أصبح التليفزيون المصرى ينقل الينا جلسات الكنيست الاسرائيلى ،وشاهدوا على الشاشة الصغيرة الفرصة الكاملة المتاحة لجميع القوى السياسية دينية أو شيوعية فى الادلاء برأيها ومهاجمة رئيس الوزراء نفسه بعنف شديد !

ان اسرائيل تقوم بالطبع على أسس عنصرية توسعية ارهابية بغيضة ... ولكن لا بد من الاشارة الى انهم عندما اختاروا اسلوب الديموقراطية الليبرالية طبقوه بصورة ، لا شك انها سوف تصبح مجالا للمقارنة .

وظهرت المعارضة تحت لافتة (حزب العمل الاشتراكى) الذى يرأسه ابراهيم شكرى أحد رجال حزب مصر الفتاة السابقين ، وسكرتيره العام محمود أبو وافية (عديل) أنور السادات ، ويلاحظ ان الاستفتاء كان قد أعفى الحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة من منع العمل السياسى لانهما لم يشتركا فى افساد الحياة السياسية .

ويلاحظ آيضا أن أعضاء مجلس الشعب كانوا قد ترددوا فى التوقيع على طلب قيام حزب العمل الاشتراكى حرصا منهم على الاستمرار فى حزب الأغلبية أو حزب السلطة ... الى الحد الذى جعل أنور السادات يقول لهم تشجيعا وتطمينا بانه يوقع أول طلب انضمام لحزب العمل .

هذا المظهر أساء الى موقف أعضاء مجلس الشعب الذين ثبت أن معظمهم ينجذبون الى مغناطيس السلطة ، وانهم يهرعون الى مركز النفوذ ٠

واستقر الأمر على هذا الوضع الجديد حتى وقعت معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل فى مارس ١٩٧٩ وعرضت المعاهدة على مجلس الشعب فعارضها ١٦ عضوا من أعضائه ٠

نالت المعاهدة بمنطق الأرقام أغلبية ساحقة فى مجلس الشعب ٠٠٠ وتأييدا واضحا من أعضائه جعلهم ينشدون نشيد (بلادى بلادى) وهم واقفون يصفقون فى انتظار رحلة وعدوا بها الى العريش عندما يتم الجلاء عنها ٠

ولكن ٠٠٠ ما ان تم اقرار المعاهدة حتى صدر قرار باجراء استفتاء (ثالث استفتاء خلال عامين) فى ابريل ١٩٧٩ ٠

ماذا فى هذا الاستفتاء الثالث ؟

أولا : ابرام معاهدة السلام وملحقاتها بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل والاتفاق التكميلى الخاص باقامة الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليهما فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ واللذان وافق عليهما مجلس الشعب بتاريخ ١٠ ابريل ١٩٧٩ ٠

ثانيا : اعادة تنظيم الدولة على الأسس التالية تدعيما للديموقراطية :

١ ـ حل مجلس الشعب والدعوة الى انتخابات عامة فى الموعد الذى حدده الدستور ٠

٢ ـ اطلاق حرية تكوين الاحزاب ٠

٣ ـ اعلان حقوق الانسان المصرى ٠

٤ ـ الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديموقراطية ٠

٥ ـ شعار الدولة هو العلم والايمان ٠

٦ ـ الشرعية الدستورية فى الدولة تقوم على مبادىء وانجازات ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو فى :

(أ) انتماء مصر العربى حقيقة ومصير ٠

(ب) الالتزام بسياسة عدم الانحياز ٠

(ج) القضاء على الفساد الحزبى والاقطاع وتطهير الحياة السياسية ٠

(د) الالتزام بنسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين فى جميع التنظيمات ٠

(هـ) الالتزام بالسلوك الأخلاقى الذى ينبع من ديننا ومن القيم الأساسية لأرض مصر ٠

(و) الالتزام فى كل الظروف بسيادة القانون

٧ ـ الدستور هو الوثيقة الأساسية الوحيدة التى يقوم عليها نظام الدولة وتعديله بالأسلوب الدستورى هو الطريق الوحيد للتعبير عن متطلبات مراحل التطور للشعب ٠

٨ ـ انشاء مجلس للشورى يكون بمثابة مجلس العائلة لمصر مجلس ممثلين عن كل فئات الشعب وهيئاته ٠

٩ ـ تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها وتأكيدا على استقلالها ٠

كانت نتيجة الاستفتاء هى موافقة ٩٩٫٩٣٪ على ما ورد به ، وعدم موافقة ٥٠٠٠ شخص فقط فى طول مصر وعرضها على عقد المعاهدة ٠

ومرة أخرى لا نقف مطلقا عند هذه الأرقام والنسب التى جعلت من الاستفتاء كلمة بغير مضمون ٠٠٠ ولكننا نقف ونتساءل عن الأسباب التى أدت الى حل مجلس الشعب رغم عدم اكتمال مدته ٠

عسير أن يجد الانسان تفسيرا لقرار حل مجلس الشعب الا أن يكون الرغبة فى التخلص من هؤلاء النواب الذين أخذوا موقف المعارضة من المعاهدة ٠٠٠ ويقوى هذا الاحتمال ويؤكده سقوط الذين رشحوا أنفسهم للمجلس الجديد جميعا عدا ممتاز نصار مرشح دائرة البدارى فى الصعيد ٠٠٠ كما أن حل مجلس الشعب واعادة تشكيله بالانتخابات خلال مدة أسابيع وجيزة هو أمر لا يعطى فرصة لتكوين أية أحزاب جديدة قد تمتد جذورها فى صفوف الجماهير اذا منحت فرصة زمنية تقترب من عامين ، وهى المدة الباقية فى دورة مجلس الشعب ٠

ومثل جميع الاستفتاءات السابقة يضم هذا الاستفتاء عناصر متباينة ٠٠٠ فهو يتحدث عن حرية تكوين الأحزاب ، بعد استفتاء مايو ١٩٧٨ الذى يفرض قيودا على هذه الحرية ، والذى أجبر الوفد على حل نفسه تمسكا بديموقراطية صحيحة ٠

وهو يدعو الى تكوين (مجلس شورى) لا أحد يعرف أسباب تكوينه أو قواعد تشكيله أو حقيقة أهدافه ٠٠٠ والموافقة عندئذ تصبح غيبية ٠

ويكرر الاستفتاء ما سبق أن أقر من التزام بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديموقراطية ، والاحتفاظ بنسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين ٠

ولكن الاستفتاء يقر واقعا جديدا ٠٠٠ هو الغاء جميع مواثيق ثورة يوليو واعتبار الدستور هو الوثيقة الأساسية الوحيدة التي يقوم عليها نظام الدولة ٠ وبذا ألغى نهائيا الميثاق وبيان ٣٠ مارس وورقة أكتوبر وكافة ما أقر من بيانات ٠

على مبادىء هذا الاستفتاء تمت الانتخابات ، ولكن بعد أن صدر قرار يحرم القيام بأية دعاية مضادة للمعاهدة تأسيسا على أن الشعب قد وافق عليها بأغلبية ساحقة ، ولا يجوز معارضة رأى الشعب ٠

واذا افترضنا صحة أن ٥٠٠٠ شخص فقط هم الذين عارضوا المعاهدة ، فما هو المبرر الذى يؤدى الى الحجر على حرية تعبير الجماهير فى قضية مصيرية ٠٠٠ وأين تقف الديموقراطية من هذا الحجر على الرأى ؟

واضح ان قضية الديموقراطية أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالحركة والاجراءات السياسية ، وان توقيع المعاهدة قد ضغط على الحريات الديموقراطية ضغطا شديدا الى الحد الذى جعل مجرد معارضة المعاهدة أمرا محظورا فى كلمات المرشحين ٠٠٠ وهو أمر لم تعرفه مصر من قبل سواء فى معاهدة ١٩٣٦ ، أو اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ٠

تمت الانتخابات على الوضع الحزبى الجديد واختفى الوفد ٠٠٠ وسقط رئيس حزب الأحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى انتخابات لم يعرف تاريخ مصر الحديث مثيلا لها – قبل الثورة أو بعد الثورة – من حيث تدخل الادارة تدخلا سافرا بلا خجل فى تحديد النتائج ٠

هكذا بدأ مجلس الشعب دورة جديدة فى حياة مصر السياسية ، وقد خلت المقاعد من أعضاء الأحزاب التى كانت تمثل المعارضة ٠

احتجبت المعارضة داخل مجلس الشعب ، كما حوصرت خارجه حيث لا تجد فرصة لقاء مع الجماهير خلال الصحافة أو أجهزة الاعلام والثقافة التى أصبحت محتكرة لأجهزة وتنظيمات وقيادات السلطة ٠٠٠ وتأكد ذلك بحرمان الأحزاب من حق اصدار صحف معبرة عنها كما كان الأمر فى قانون الأحزاب الذى سبق صدوره فى يوليو عام ١٩٧٧ اذ لحق به قرار جمهورى بتعديل قانون الأحزاب نشر فى الصحف يوم ٣١ مايو ١٩٧٩ ، وجاء فيه أن تمتع الحزب بعشرة مقاعد برلمانية هو شرط لاصدار الصحف بدون

ترخيص ٠٠٠ وهو ما يعنى فى حقيقته حظر اصدار صحف حزبية عـدا صحيفة حزب العمل الاشتراكى ٠

هكذا ضاقت حلقة الحصار حول الديموقراطية وحرية التعبير ٠

واصبح التساؤل مشروعا عمـا اذا كان يكفى لقيـام ديموقراطية ليبرالية وجود عدد من الأحزاب دون التساؤل :

أية أحـزاب ؟

ومن أين تستمد هذه الأحزاب وجودها وقوتها ؟

وأخيرا ماذا يمكن أن يؤدى اليه هذا الحصار الشديد للمعارضة ؟

(١٧)

ولا يزال البحث مستمرا

لا سلام بغير ديموقراطية ··· ولا ديموقراطية بغير سلام ··

هل وصل البحث عن الديموقراطية الى غايته ؟

وهل استوعبت الصفحات السابقة كل مظاهر نضال الشعب المصرى وتضحياته من أجل حياة ديموقراطية سليمة ؟

وهل حق لنا أن نكتب كلمة ـ النهاية ـ ونلقى القلم ؟

نبعد عن الحقيقة كثيرا اذا اعتقدنا أن البحث عن الديموقراطية يمكن أن يصل غايته بهذه المحاولة المتواضعة ··· ونزداد بعدا اذا تصورنا أن هناك شكلا واحدا ثابتا للديموقراطية يمكن أن يجتمع عليه الرأى ··· ونخطىء اذا تخيلنا أن نضال الشعوب من أجل مزيد من الديموقراطية وحقوق الانسان يمكن أن يتوقف لانها حصلت على كل شيء ·

والبحث عن الديموقراطية فى مصر لا يمكن أن ينتهى الى ما وصلنا اليه اليوم ونحن نطرق ثمانينيات القرن العشرين ··· وقد وقعنا معاهدة صلح مع اسرائيل ·· لان التساؤلات التى فرضت نفسها فى نهاية الباب السابق ما زالت قائمة ·

حرية تشكيل الأحزاب ما زالت مقيدة بحكم القانون ··· والأحزاب المصرح بها لا تعبر عن وجهة نظر المعارضة الا فى حدود سطحية وضيقة جدا ·· وحق اصدار الصحف يقيده القانون أيضا···والاتصال بالجماهير عن طريق أجهزة الاعلام تمنعه الأوامر الادارية ··· والراغبون فى العمل السياسى محاصرون ، اما أن ينضموا الى أحزاب لا تمثل كامل طموحهم ، واما أن ينصرفوا الى السلبية والأمراض النفسية واما أن يجبروا على اللجوء الى العمل فى تنظيمات سرية ·

أن هذا الانحسار الديموقراطى يقترن بتوقيع المعاهدة مع اسرائيل وهى المعاهدة التى يقال انها قد أنهت الحروب ، وبدأت عصر السلام ·

والحرب عدوة الديموقراطية ··· لانها تفرض الأحكام العرفية ، وتفتح المعتقلات وتقيم المحاكم العسكرية ، وتشدد قبضة السلطة الحاكمة دون معارضة ··· وقد عانت مصر من ذلك خلال الاحتلال البريطانى ، والحرب العالمية الأولى والثانية ، وحرب فلسطين (١٩٤٨) ، والعدوان الثلاثى ، والعدوان الاسرائيلى ١٩٦٧ ·· الأمر الذى جعل مصر تعيش تحت ظل الأحكام العرفية أغلب هذه الفترة ·

بينما يفرض السلام انفراجا تلغى فيه قوانين الطوارىء ، وتوقف الاجراءات الاستثنائية ، وتحصل الجماهير على حقوقها بغير قوانين مقيدة تسلب الديموقراطية كل مظاهرها من ناحية الشكل أو المضمون ·

وقد نعمت مصر بفترة ازدهار ديموقراطى عقب الغاء الأحكام العرفية عام ١٩٥٠ بعد حرب فلسطين حينما تولى الوفد الحكم ، وتحول النضال ضد الاستعمار الى كفاح شعبى مسلح فى منطقة القناة ·

« السلام » يجب أن يكون مع الشعب أساسا ··· ويجب أن يتسع ويشمل الغاء كافة القوانين والاجراءات المقيدة للحريات السياسية والشخصية ·

وما زلنا نذكر الحرب العالمية الثانية عندما قاد تشرشل الشعب البريطانى الى النصر على النازية والفاشية ··· وما أن انتهت الحرب حتى اختار الشعب البريطانى فى ديموقراطية ليبرالية سليمة حزب العمال بدلا من المحافظين ··· وأصبح أتلى قائدا لسفينة السلام ، بعد أن كان تشرشل قائدا لبارجة الحرب ·

السلام والديموقراطية يكملان بعضهما ··· فلا سلام بغير ديموقراطية ·· ولا ديموقراطية بغير سلام ·

والسلام الاجتماعى الذى تشترطه القوانين القائمة أساسا لتكوين الأحزاب ·· هو سلام لا يتحقق الا بتوفر ديموقراطية أصيلة وسليمة ··· لان عزل بعض القوى عزلا تعسفيا عن ممارسة حقوقها الشرعية ، هو أمر قد يدفعها اجبارا الى مقاومة ذلك بما يهدد السلام الاجتماعى ··· ويخلق ما يشبه الحرب بين السلطة والجماهير بدلا من الحرب التى تقوم بين الوطن والعدو ·

والديموقراطية لا تتجزأ ·

والقول بان اغلاق المعتقلات ، وسيادة القانون ··· هى كل مظاهر الديموقراطية ، هو قول يحتاج الى مراجعة ··· لان الأصل هو حرية الانسان ، والغاء الاجراءات الاستثنائية ــ وهى أمر ايجابى لا شك فيه ــ لا تعتبر كافية ؛ لانها ليست منحة ، وانما هى اعادة لحق مسلوب ·

واستبدال القرارات الادارية المقيدة للحرية ، بقوانين تؤدى نفس الغرض هو أمـر يكسب القيـود التى تفرض على الديموقراطيـة شرعيـة دستورية ، تقضى على جوهرها ٠

القوانين يجب أن تكون فى خدمة الانسان ٠٠٠ والسيادة يجب أن تكون لحرية الانسان وديموقراطية المجتمع ٠٠٠ وليس للقانون المجرد ٠

ان قانون الأحزاب مثلا بما يحفل به من قيود ، وما يثيره من عراقيل، وخاصة بعد التعديلات التى أدخلت عليه بعد استفتاء مايو ١٩٧٨ ، لا يأخذ حصانته وسيادته من المبادىء الديموقراطية وحقوق الانسان ٠٠٠ وانما يأخذها لصدوره من مجلس الشعب فقط ٠

وكثيرا ما يصدر مجلس الشعب قوانين يطرأ عليها التغيير والتبديل ٠٠٠ ومنها قانون الأحزاب هذا الذى أصدره مجلس الشعب تم تعديله قبل أن يمضى عام على صدوره ٠

السيادة لحرية الانسـان وديموقراطية المجتمع ٠٠٠ قبل أن تكون للقانون والديموقراطية لا تتجزأ ٠

الانسان على مدى التاريخ يناضل من أجل حقه فى حرية الكلمة ٠٠٠ وفى العدالة الاجتماعية ٠

والديموقراطية لا تعنى أن يستبدل الناس الكلمة برغيف الخبز ٠٠٠ كما لا يرضى أنصار الديمقراطية بواد الكلمة من أجل رغيف الخبز ٠

المقياس الذى لا يخطىء فى قضية الديمقراطية ، هو السؤال .

من الذى يستفيد من الديمقراطية السـياسية والاجتمـاعية ٠٠٠٠ الأغلبية أم الأقلية ؟

وهل تتعرض الأقلية لاجراءات وقوانين تتعارض مع العدالة وحقوق الانسان ؟

وبمثل هذا المقيـاس يمكن التعـرف على النبض الصحيح للتطبيق الديموقراطى ويمكن تشخيص الأمراض التى تحول دون وصول المجتمع الى الديموقراطية ٠٠٠ ليبرالية كانت أم اشتراكية أو شعبية ٠

والنضال المرير الذى خاضه الشعب المصرى وما زال يخوضـه فى طريق الديموقراطية هو دليل واضح على أن الديموقراطية ما زالت هدفا٠٠٠ وانها ليست منحة ولا تقدم للجماهير طوعا ٠٠

الديمقراطية ستظل دائما نضالا ، يكلل بتضحيات غالية ، ودماء شهداء بواسل ٠

والذين يترحمون على عهد ما قبل ثورة يوليو ، ينسون أننا كنا نعيش في حكم ملكية وراثية متعاونة مع قوات الاحتـلال لعزل وحصار الارادة الشعبية المتمثلة في الوفد أساسا ، والذى لم يصل الى الحكم الا ٧ سنوات، ٩ شهور فقط منذ تشكلت أول وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ الى أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... ويتجاهلون أن المجالس النيابية كانت قاصرة على أبناء الاقطاع والبرجوازية المسيطرة على الحكم .

والذين يلطخون صفحة يوليو بالسواد من جهة الديموقراطية ينسون ما حققته من استقلال وطني وانجازات اجتماعية ، وما أتاحته من فرصـة مشاركة الطبقـات الشعبية (العمال والفـلاحين) التى طال حرمانها من المشاركة فى الحياة السياسية ... وما تعرضت له خلال تطورها بالمجتمع من الراسمالية الى الاشتراكية من عدوانين مسلحين تآمرت فيهما الامبريالية والصهيونية التوسعية .

وأخيرا ... فان الذين يعتبرون ان ما وصلنا اليه اليوم من تطبيق ليبرالى للديموقراطية هو (غاية المرام من رب العباد) كما يقولون ... يتجاهلون أن الديموقراطية لا تعرف القيود والضمانات على حرية الحركة السياسية ...

ولذا يجب القول بان كلمة النهاية لم تكتب فى قضية الديمقراطية الصحيحة لانها ما زالت غائبة وأن البحث لا يزال مستمرا...ليس البحث وحده .. ولكن النضال والتضحية أيضا .

أحمـــد حمـروش

الاسكندرية ــ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٩

المراجـــــع

- فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ١٨٦٦ ـ ٨٨٢ — دكتور عبد العزيز رفاعى
- الوسيط فى القانون الدستورى — دكتور عبد الحميد متولى
- تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ — دكتور عبد العظيم رمضان
- الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ ـ ١٩٥٢ — جاكوب لاندو
- تاريخ الفكر المصرى الحديث (الفكر السياسى والاجتماعى) — دكتور لويس عوض
- صفحات من اليسار المصرى — أحمد صادق سعد
- تاريخ الأقطار العربية الحديث — لوتسكى
- الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث فى لبنان وسوريا ومصر — ز . ليفين
- دراسات فى تاريخ مصر السياسى والاقتصـــادى — شهدى عطية الشافعى
- قصة ثورة ٢٣ يوليو (خمسة أجزاء) — أحمـــد حمروش
- الميثـــاق
- هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ؟ — دكتور عصمت سيف الدولة
- الأحزاب ومشكلة الديموقراطية فى مصـــر — دكتور عصمت سيف الدولة
- الفكر الديموقراطى والحياة النيابية — صـــلاح زكى

● لماذا الحزب الجديد ؟ — فؤاد سراج الدين
● الطريق الى الديموقراطية — دكتور جمال العطيفى
● خطب الرئيس جمال عبد الناصر
● خطب الرئيس محمد أنور السادات

ثورة يوليو ... والاشتراكية



الاهـــــداء

الى من يحسن تطبيق الاشتراكية

عندما انتهيت من كتابة الجزء الخامس (خريف عبد الناصر) وجدت أن قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ربما تكون قد اكتملت من ناحيــة الأحداث والتاريخ ٠٠٠ ولكنهــا لم تكتمل من ناحيــة البحث عن الأهداف المعلنة ٠٠٠ وهل تحققت ؟ أو تغيرت ؟

ورغم أن الاشتراكية لم تكن هدفا من الأهداف الستة لحركة الجيش ، الا انها دخلت قاموس الثورة ، واصبحت سمة من اهم سمات ثورة يوليو ٠

والبحث عن الاشــتراكية ليس منبت الصــلة بواقع المجتمع قبل الثورة ، ولذا بدأت بمحاولة اكتشاف الدوافع الواقعيــة التى ادت الى قيام الثورة ، ثم تبنيها بعد ذلك للشعارات الاشتراكية ٠

وخلال سنوات الثورة لم تكن الاشــتراكية كلمــة واضحة المفهوم عند الجميع ٠٠٠ تعددت وجهات النظر ، واختلفت الآراء ، وهى لم تظهر مع انتصار الحركة ٠٠٠ بل غابت فى سنواتها الأولى ، وعندما ظهرت اطلق عليها (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) ثم أصبحت (اشتراكية علمية) ٠٠٠ وهكذا مضت الأمور بين تغيير وتبديل ٠٠ مــد وجزر ٠٠ تقدم وارتداد ٠

هذا الكتاب محاولة للبحث عن الاشتراكية فى مصر ٠٠٠ ارجو أن يجيب على اسئلة تختمر فى الصدر ٠

هل كانت هناك اشتراكية فى مصر ؟

وما هى النظــرية التى اهتدت بهــا ثورة يوليــو فى تطبيق الاشتراكية ؟

وهل حققت الاشتراكية اهدافها ··· ام تحولت الى مشجب تعلق عليه الأخطاء والانحرافات ؟

واين نحن الآن من الاشتراكية ؟

هل أشرقت الاشتراكية ثم غربت ··· لمعت ثم افلت ؟

هذا ما يحاول (البحث عن الاشتراكية) أن يجيب عليه ·
والله ولى التوفيـق ··

احمـــد حمـروش

مصـــر ·· قبل الثورة

البـــاب الأول

مصر ٠٠ قبل الثورة

(ان اربعـــة ملايين من المصريين يعيش الفرد منهم بايراد لا يزيد على جنيه واحد فى الشهر) ٠

محمد (بك) سعيد

المدير العام لمصلحة الجمارك

١٩٤٦

كان حافظ عفيفى (باشا) عضـــوا فى مجلس ادارة ٢٣ شركة ، وعبد المقصـــود (بك) احمد عضـــوا فى مجلس ادارة ٢٤ شركة ٠

الاشتراكية قبل الثورة كانت من الكلمات المحرمة ، التى تعرض المدافع عنها لخطر الاعتقال والمحاكمة ٠٠ فالمادة التاسعة من دستور عام ١٩٢٣ كانت تنص على (أن للملكية حرمة فلا ينتزع من أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنها تعويضا عادلا) ٠

ولذا فانه عندما انتشرت فى مصر عقب الحرب العالمية الثانية الأفكار المتحررة وزاد الحديث عن العدالة الاجتماعية ، وبدأ تشكيل التنظيمات والتجمعات اليسارية وقادت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة حركة الشارع السياسية ، لم يتردد اسماعيل صدقى – رئيس الوزراء ورئيس اتحاد الصناعات – فى اعتقال حوالى مائتين من الكتاب والصحفيين والعمال والطلبة ، وأغلق كثيرا من دور النشر والجمعيات الجديدة ذات الطابع التقدمى مثل دار الأبحاث العلمية ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة ، ودار القرن العشرين ، والجامعة الشعبية الأهلية ، واتحاد خريجى الجامعة ، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ، ونادى الشرقية ورابطة بعثات الجامعات والمعاهد ٠٠٠ كما أغلق نهائيا صحيفة الوفد المصرى اليومية ، ومجلات الفجر الجديد والجبهة وأم درمان واليراع والضمير ٠٠٠ وصادر لعدة أيام جرائد المصرى والكتلة ومصر الفتاة ٠

تمت هذه الهجمة غير المتوقعة عشية الاعلان عن يوم حداد عام فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٦ وهو ذكرى ضرب الانجليز لمدينة الاسكندرية عام ١٨٨٢ ٠

أطلق على هذه الحملة اسم (قضية المبادىء الهدامة) والصق بالمعتقلين تهمة الشيوعية ٠٠٠ وكان منهم سلامة موسى والدكتور محمد مندور ومحمد زكى عبد القادر وعبد الرحمن الشرقاوى وسعيد خيال وغيرهم ٠

كيف كانت تعيش مصر فى ذلك الوقت ؟

نترك الحديث لمسئول كبير من أثرياء ذلك العهد ٠٠٠ محمد بك

سعيد ـ المدير العام لمصلحة الجمارك ـ الذى نشر مقالا عنوانه (نصف سكان مصر يعيشون عيشة البهائم) جاء فيه بالحرف الواحد :

(أن أربعة ملايين من المصريين يعيش الفرد منهم بايراد لا يزيد على جنيه واحد فى الشهر ، ونحو خمسة ملايين يعيش كل منهم على ايراد لا يزيد على الجنيهين ، وهى حقائق مؤلمة تدل على أن نصف الأمة ليسوا فى حساب الأحياء ... ولا يزيد الانتاج الزراعى فى مصر على ٢٢٤ مليون جنيه والصناعى على ٥٣ مليون جنيه ، وتقدر الخدمات العامة والخاصة بمبلغ ١٢٥ مليونا ، ودخل الوسطاء كالتجار والسماسرة بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مع أننا لو أردنا أن نضمن عيشة الكفاف للطبقات الفقيرة ، وافترضنا أن الحد الأدنى لعيشة أسرة تتألف من رجل وامرأة وولدين هو عشرة جنيهات شهريا فى الريف ، وخمسة عشر جنيها فى المدن لكان علينا أن ننتج ما لا تقل قيمته عن ٨٠٠ مليون جنيه ... ثم نظرة واحدة الى أرقام هذا الانتاج تدل على عدم عدالته ... ولكى يعتدل الميزان ينبغى زيادة الانتاج الزراعى بنسبة الربع ولا سبيل الى زيادة الانتاج الزراعى وتنظيم توزيعه بالعدل ، الا باعادة تنظيم الملكيات الزراعية فلا تعطى الأرض الا لمن يفلحها بيده ، وادارة الزراعة فى القرى على نظام تعاونى يكفل شراء البذور والآلات والأسمدة بأرخص الأسعار ، وتعويض أصحاب الأراضى الحاليين عن ممتلكاتهم بدفع أثمانها على أقساط مقسمة على ٢٠ عاما) .

هذه يقظة رجل من رجال النظام السابق ، اكتشف عمق المأساة ، ووضع لها حلا اصلاحيا يقضى بتعويض أصحاب الأرض بقيمتها كاملة ومقسطة خلال عشرين عاما .

وكان هناك مشروع لتحديد الملكية تقدم به محمد بك خطاب ـ عضو مجلس الشيوخ ـ يقضى بعدم مصادرة الأرض ، وانما يلزم الملاك بعدم شراء أرض جديدة ... ويترك الملكية للأرض تتفتت بالوراثة حتى يصل الحد الأعلى الى خمسين فدانا بعد عمر طويل ..

هذا المشروع المعتدل قوبل فى مجلس الشيوخ بمعارضة ضارية .

أذكر أننى دعيت الى هذه الجلسة حيث ربطتنى علاقة صداقة مع محمد بك خطاب بعد أن جذبتنى فكرة مشروعة وأنا ضابط فى القوات المسلحة فكتبت اليه وتعارفنا ... وانى سمعت فى الجلسة أعضاء فى المجلس يتهمونه بأنه من (البولشفيك) وانه يجب وقف هذا (العبث) .

وتقدم بعد ذلك النائب ابراهيم شكرى عضو حزب مصر الفتاة (الاشتراكى) فيما بعد ـ بمشروع لتحديد الملكية أيضا فلم ينل نصيبا من النجاح .

كان هذا دليلا على تشبث الطبقة الحاكمة بملكيتها وعدم وعيها بتفجر الأرض تحت أقدامها ... وبأن الحالة الاقتصادية قد أصبحت تؤثر تأثيرا شديدا على الحالة الاجتماعية والسياسية .

واحصائيات ملكية الأرض الزراعية تثبت أن نسبة الأسر المعدمة ، أى التى تعيش فى الريف ولا تملك أو تستأجر ، تشكل نسبة عالية ... بل ومتزايدة أيضا تبعا لهذا الجدول الذى نشر فى كتاب (التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى) للدكتور محمود عبد الفضيل ... والذى يؤكد أن ملايين من البشر كانت تعيش بغير انتماء حقيقى للأرض أو العمل ... وأن دخلها كان أقل من أن يحقق لها حياة انسانية معقولة .

ومصر فى ذلك الوقت كانت واحدة من أربع دول مستقلة فى افريقيا رغم وجود قوات الاحتلال البريطانية فيها فى منطقة قناة السويس ... والدول الثلاث هى (ليبيريا (وأثيوبيا وجنوب افريقيا ...) وهذا يعنى نظريا أن توجيه سياستها كان فى يد أبنائها .

يقول الجدول والأرقام فيه بالآلاف :

سنة التعداد	جملة سكان الريف	جملة عدد الأسر الريفية	جملة عدد الأسر الحائزة للأرض	مجموع عدد الأسر المعدمة	نسبة الأسر المعدمة من اجمالى الأسر الريفية
١٩٢٩	١٠٥٧٩	٢١١٦	١٢٠٧	٥٠٨	٢٤
١٩٣٩	١١٦٦٤	٢٣٣٣	٩٩٣	٨٨٧	٣٨
١٩٥٠	١٣٧٠٠	٢٧٤٠	٩٩٧	١٢١٧	٤٤

قبل سنتين من الثورة كان ٤٤٪ من سكان الريف أسرا معدمة لا تجد السبيل الى الطعام ... وكان الحديث منتشرا فى ذلك الوقت عن الفقر وهذه صورته ، والجهل ونسبة الأمية كانت تزيد على ٨٠٪ ، والمرض ، وكان الريف وقتها لا يعرف الا قلة من الأطباء ، ولم يكن هناك أى نوع من أنواع التأمينات الصحية .

متوسط دخل الأسرة المعدمة التى تعيش كالنبت الشيطانى عـــام ١٩٥٠ وعددها حوالى ٣٠٠ر١ أسرة كان حوالى ٢٦ جنيها سنويا ... بينما كان متوسط دخل كبار الملاك فوق ٥٠٠ فدان من تأجير أراضيهم فقط حوالى ١٥ر٠٠٠ جنيه سنويا ، يضاف اليها أكثر من نصف هذا المبلغ لمن كان يقوم بزراعة أرضه لحسابه الخاص .

يعنى هذا أن دخل الأسرة المالكة الكبيرة يساوى بالارقام ستمائة ضعف دخل الاسرة المعدمة .

وصلت الأزمة الزراعية فى مصر ذروتها اذن فى بداية الخمسينيات حيث أصبحت ظروف معيشة الأسرة المعدمة وصغار الفلاحين قاسية وصعبة فى وقت لم تكن فيه الفرص متاحة للعمل فى الصناعة .

ولذا تميزت هذه الفترة بانتفاضات فلاحية ضد الاقطاعيين كما حدث عام ١٩٥٠ و١٩٥١ فى قرى بهوت وكفر نجم حيث هاجم الفلاحون الحرس الخاص وخفراء الاقطاعيين وأشعلوا النيران فى الأجران والمكاتب ، وهتفوا بسقوط الاقطاع .

كان أصحاب الملكيات الكبيرة يملكون الأرض ومن عليها ... وليس أدل على ذلك من أن نسبة كبار الملاك الزراعيين فى مجلس نواب ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ الذى زيفت فيه الانتخابات وسيطرت أحزاب الأقلية (الأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة) ... كانت نسبتهم ٤٣ر٥٪ من أعضاء المجلس .

وكانت نسبة مشاركة هؤلاء فى مجالس الوزراء خلال الفترة من أبريل ١٩١٤ الى يوليو ١٩٥٢ وعددها خمسون وزارة ٥٨ر٣٪ من عدد الوزراء .

وقد أدت هذه الحالة الاقتصادية التعيسة الى انعكاسات هامة على الحياة السياسية ، فقد شعر الشعب يوما بعد يوم أن الوزارات المتعاقبة فى ظل النظام الملكى لا تحقق له شيئا من مطالبه الاجتماعية ، ولا توفر حياة اقتصادية مريحة ، ولا تنظر للمواطن نظرة انسانية تزيد من شعوره بالانتماء الى أرضه ووطنه .

وتمثل ذلك فى انخفاض نسبة المشاركة فى الانتخابات كما يقول السيد ياسين فى كتابه (الثورة والتغير الاجتماعى) ، اذ كانت النسبة فى أول انتخابين برلمانيين بعد اعلان دستور ١٩٢٣ هى ٩٦٪ ، هبطت فى آخر انتخابين فى عهد الملك الى ٥٤٪ لانتخابات ١٩٤٥ ارتفعت الى ٦١٪ فى انتخابات ١٩٥٠ رغبة من الجماهير فى انهاء حكم أحزاب الأقلية ، واعادة الوفد الى الحكم من جديد أملا فى أن يرتفع بمستوى الحياة للجماهير ، رغم أن أغلبية أعضاء الوفد كانوا من أصحاب الملكيات الكبيرة ، ولكنهم

كانوا يستندون في موقفهم الى الجماهير الشعبية ، ويرفضون أيضا اشتراك أعضاء الوفد في مجالس ادارات الشركات المساهمة التى تتصل مصالحها برؤوس الأموال الاستعمارية ٠

وكانت حكومات الوفد قد تميزت بقراراتها الاقتصادية والاجتماعية الهامة ٠٠ ففى وزارة ١٩٤٢ مثلا صدر قانون مجانية التعليم الابتدائى ، وانشاء جامعة الاسكندرية ، وديوان المحاسبة ، واستقلال القضاء ، واستخدام اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ، وخفض الضريبة المربوطة على صغار الفلاحين ، واصدار قانون عقد العمل الفردى ونقابات العمال ٠

وفى وزارة ١٩٥٠ أقرت مجانية التعليم الثانوى ، وضاعفت جميع الضرائب بما فيها الضرائب العقارية الى ١٠٠٪ ، وأعدت مشروعا لتعميم مياه الشرب في القرى خلال خمس سنوات ، ودفعت وزارة التموين فروق أسعار نقص السلع لتكون فى مستوى محدودى الدخل ، وعمل كادر جديد للموظفين لمصلحة الصغار منهم ٠

هذه الاجراءات الاصلاحية التى تميزت بها حكومات الوفد الى جانب ما وفرته من حريات ديمقراطية ومن تشجيع الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال لم تكن كافية من وجهة النظر الشعبية ٠٠٠ كما أنها لم تكن تمثل حلا لمشاكل مصر الاقتصادية ٠

ولذا كان تدبير حادث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فرصة للتخلص من الوفد والعودة لسيطرة السراى وحكم أحزاب الأقلية ٠٠٠ وهو الأمر الذى يؤكد قصر النظر للمتربعين على مقاعد السلطة وعدم احساسهم بالضائقة الاقتصادية التى كان يعيشها الناس ٠

قال الدكتور محمد حسين هيكل فى شهادته أمام مجلس الثورة وهو رئيس سابق لحزب الأحرار الدستوريين (ان الثمانين شهرا الأخيرة من حياة هذا النظام كانت أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعى واضطرابات نفسية ، قل أن رأت مثلها مصر فى تاريخها القومى الحديث) ٠

ان محمد حسين هيكل وهو رئيس أحد الأحزاب التى مارست الحكم أغلبية هذه المدة يعترف بأن الحالة كانت بهذه الخطورة ، ومع ذلك وقف النظام جامدا لا يتحرك ، عاجزا عن حل كل المشاكل التى تراكمت فى الريف وفى المدينة ٠

وبقيت مصر ـ رغم كل شىء ـ بلدا زراعيا يعطى نسبة سكان الريف فيه البرهان على التخلف الاقتصادى ، وهى ظاهرة جمعت فى ذلك الحين بين مصر وعدد من البلدان النامية ٠

وفى احصائية أصدرتها الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ بيان يعطى نسبة

سكان الريف الى مجموع سكان الدول وهى فى انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا تشكل على التوالى نسبة ٣ر٢ ، ٥ر١٢ ، ٥ر٢٧٪ بينما هى فى مصر ٤ر٦٥٪ ... وهى نسبة عالية تثبت فى ظل الظروف الاجتماعية المتخلفة ان الشعب كان واقعا تحت ضغط علاقات اقطاعية وشبه اقطاعية ، وأسلوب متاخر لفلاحة الأرض وجمع المحصول .

ليس هذا فقط ... بل ان محصول الأرض كان يحدد للفلاح تبعا لصالح الدولة المستعمرة ... أى أن الدولة كانت مزرعة للمواد الخام التى تحتاجها مصانع أوربا وأمريكا .

ومعروف أن القطن كان هو المحصول الرئيسى لمصر ... انتاجه يجد طريقه بالكامل للتصدير ، وكان يشكل حوالى ٨٠٪ من صادرات مصر .

وهكذا أصبح اقتصادنا يعتمد على انتاج المواد الخام ، وترتكز التجارة الخارجية عليه مما جعل مصر فى حالة تبعية تامة للتقلبات فى السوق الرأسمالية العالمية ، وللاحتكارات الأجنبية التى تستهلك هذه المواد الخام .

لتاكيد هذه الحقيقة نذكر هذه الأرقام التى وردت فى كتاب (السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية) للكاتب السوفيتى فاخروشيف ، والتى تثبت أن ٥٠٪ من صادرات ١٢ بلدا من أمريكا اللاتينية تالفت فى عام ١٩٥٩ من نوع واحد من المواد الخام .

البن شكل ٨٨٪ من صادرات سلفادور ، ٨٢٪ من صادرات كولومبيا وجواتيمالا و٧٤٪ من صادرات البرازيل و٦٦٪ من صادرات هايتى .

النفط شكل ٩٥٪ من صادرات فنزويلا .

وكما اشتهرت مصر بالقطن اشتهرت غانا بالكاكاو ، وكوبا بالسكر ... وهكذا .

وتحديد سعر القطن فى مصر لم يكن يتم بارادة مصرية ، وانما كان يتحدد بظروف خارجية ترتبط بالسوق العالمية ، واحتياجات المصانع البريطانية أساسا .

يقول الدكتور على الجريتلى أن متوسط صادرات القطن زاد من ٦٠٠ر٠٠٠ قنطار فى الفترة من ١٨٥٨ الى ١٨٦٢ الى ٦ ملايين قنطارا فى آخر القرن الماضى .

ويقول أيضا فى كتابه (خمسة وعشرون عاما ــ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧) :

(بين الاحتلال البريطانى والحرب العالمية الأولى اقتصر تدخل الدولة

فى الحياة الاقتصادية على أضيق الحدود ، ثم زاد فى فترة ما بين الحربين وخلال الكساد العظيم ··· وكان من أهم مظاهره محاولات لا طائل من ورائها لرفع سعر القطن) ·

نعم ··· بذلت الدولة محاولات لا طائل من ورائها لرفع سعر القطن ··· ولكن الأمر لم يكن فى يدها كما ذكرنا ··· بل على العكس انخفض سعر القطن نتيجة تذبذب أسعار بضائع البلدان المتخلفة فى السوق الرأسمالية العالمية فى سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٣ وهى التى كانت الأزمة الاقتصادية فيها قد بلغت الذروة فى مصر ، وانعكست على الحركة الاجتماعية السياسية ·

ويقول كتاب (الاحصاءات المالية العالمية) عام ١٩٥٤ ان سعر المطاط هبط من ٥٢ دولارا عام ١٩٥١ الى ٢٢ دولارا عام ١٩٥٣ ، وسعر القصدير من ١٣٠ الى ٨٩ دولارا ، وسعر الصوف من ١٣٥ الى ٧٦ دولارا ، والقطن من ١٠٠ الى ٤٤ دولارا ، والسكر من ٦٧ر٥ الى ٤١ر٣ دولار ·

وهكذا نهبت البلدان الصناعية من الدول المتخلفة مليارات الدولارات ·

هبط سعر القطن الى أقل من النصف فى وقت كان فيه معدل زيادة السكان قد بدأ يرتفع ··· ازداد عدد السكان خلال العشر سنوات من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ حوالى ٩ر٢ مليون نسمة ··· بينما ازداد فى الخمس سنوات التالية من ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ حوالى ٥ر٢ مليون نسمة أغلبيتهم من الطبقات الفقيرة المسحوقة المعدمة ·

وهكذا باختصار كانت الحالة فى مصر قبل الثورة :

انتاج يعتمد على الزراعة عامة والقطن خاصة ··· والصادرات الأساسية للبلاد لا تسيطر الدولة على أسعارها ، ونظام توزيع الملكية والدخل يزيد نسبة الأسر المعدمة ، ويخلق فروقا طبقية حادة ··· وينعكس ذلك على الحالة السياسية فتحدث انتفاضات فلاحية وتحركات شعبية تجمع بين الطلبة والعمال ··· والنظام يدرك هذه الحقائق ولكن أصابته الشيخوخة فأصبح عاجزا عن تقديم حلول جذرية للمشاكل المتراكمة ·

ولكن ··· ماذا عن الصناعة فى مصر ؟ وماذا عن العمال ؟

العمال والبطالة ·· والاضرابات :

لم تكن المأساة الاجتماعية تعيش فى ريف مصر فقط ··· ولم تكن الأزمة الاقتصادية سببا فى تكاثر الأسر المعدمة بين الفلاحين وحدهم ·

ولكن المدينة فى مصر كانت تعانى من الضائقة الاقتصادية أيضا ···

وكانت المأساة الاجتماعية تعبر عن نفسها بانفجارات واضرابات بين الطوائف المختلفة ، كما كان يحدث فى بعض القرى .

وحدثت هجرة داخلية من الريف الى المدن ، زاد عبء الحكومة فى توفير خدمات حضارية مناسبة ، كما زاد عدد الذين يطلبون العمل ... وتفشت البطالة .

فى دراسة أعدها مجلس الانتاج القومى تبين أنه خلال السنوات من ١٩٣٧ حتى ١٩٤٧ كان معدل الزيادة السنوية فى الأيدى المحتاجة للعمل نحو ٩٠ ألف شخص ، يدخل منهم ميدان الصناعة حوالى ١٨ الفا سنويا فقط .

وهنا يجب أن نراعى نشاط واتساع مجال الخدمات خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لوجود القوات الأجنبية واستخدامها عددا كبيرا من العمـــال .

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد بدأت البطالة تشكل واقعا لا يمكن تجاهله ، وبلغ عدد الذين تعطلوا عن العمل خلال عام ١٩٤٧ حوالى ٣٧٦ الف شخص .

كما انخفض أجر العمال ، وبلغ متوسط أجر العامل الصناعى فى يوليو ١٩٤٦ حوالى ١٢٥ قرشا شهريا ، وفى يناير ١٩٤٨ لم يكن يتجاوز ١٣٩ قرشا ، وفى مايو ١٩٥٠ بلغ ١٤٩ قرشا ، بينما كانت الأسعار قد ازدادت خلال نفس الفترة أكثر من مرتين ونصف بسبب مضاربات التجار ومحتكرى الأسواق ، وذلك كما أوضحه الأستاذ السيد ياسين فى دراسة له عن (الثورة والتغير الاجتماعى) .

ولم يقتصر الأمر على الفلاحين والعمال فقط ، بل امتد ليشمل سكان المدن من البرجوازية الصغيرة صاحبة الدخل الثابت المحدود وخاصة من موظفى الحكومة الذين بدأت ترهقهم زيادة الأسعار ، ويقلب التضخم موازين حيـــاتهم .

واذا تغاضينا عن الناحية السياسية التى أدت بعد الحرب العالمية الثانية الى حدوث انتفاضات ومظاهرات شعبية تطالب بالجلاء والاستقلال الوطنى ، ورفض المشروعات الاستعمارية والأحلاف العسكرية المشبوهة ، أقول اذا تغاضينا عن الناحية السياسية ، لوجدنا أن الناحية الاقتصادية كانت عنصرا هاما من عناصر تحريك الطوائف نحو الاضراب والاعتصـام والمطالبة بالعدالة والحقوق الاجتماعية .

زادت اضرابات العمال زيادة ملحوظة من سبتمبر ١٩٤٧ ، وصلت الى ذروتها عندما أضرب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى البالغ

عددهم ٢٦٠٠٠ عامل ، وأطلق البوليس عليهم الرصاص فقتل أربعة عمال وأصاب ٢٠٠ وشبت بعض الحرائق قدرت الصحف خسائرها بنحو ٢٠٠٠٠ جنيه ٠

واستدعى الجيش للتدخل ، فحاصرت قواته المصنع ورابطت عرباته المصفحة بجوار المرافق العامة ، ولكنه لم يطلق الرصاص على العمال ٠

وفي ٢٦ سبتمبر أضرب عمال الشركة الأهلية للغزل بالاسكندرية ، واعتصموا في مصنعي الشركة ، وأرسلت اليهم قوات الجيش أيضا ، وأعلنت حالة الطوارىء في المدينة ٠

وأضرب عمال شبرا الخيمة تضامنا مع زملائهم ٠٠٠ وتوالت حركات الاضراب حتى أصبحت أبرز ظواهر العام ، وفي بداية عام ١٩٤٨ أضرب مدرسو التعليم الحر أو الخاص ، وموظفو التلغراف والسكك الحديدية ، وأضرب المدرسون عن تصحيح أوراق الامتحانات ، وأضرب خريجو المدارس الثانوية الصناعية ، والمرضون بالقصر العيني حيث أغتيل اللواء سليم زكي حكمدار العاصمة ٠

وتعددت هذه الانتفاضات والاضرابات ذات الدافع الاقتصادي أساسا حتى وصلت غايتها باضراب رجال البوليس والادارة مطالبين مساواة العسكريين منهم برجال الجيش ، ومساواة الاداريين برجال القضاء ، وذلك يوم ١٥ أكتوبر ١٩٤٧ بعد الاجتماع في ناديهم ٠

ورغم مقابلة الملك فاروق لمندوبيهم ، وتشتيت قادتهم في الأقاليم ٠٠٠ فانهم عادوا الى الاجتماع مرة أخرى ، واعتصموا بناديهم في حديقة الأزبكية يوم ١٥ أبريل ١٩٤٨ حيث حاصرهم الجيش الذى صدرت اليه الأوامر ، باحتلال أقسام البوليس وحفظ النظام ٠

تضامن الصولات والكونستبلات والعساكر مع ضباطهم ، وحدث صدام مع قوات الجيش في الاسكندرية قتل فيه ثلاثة وأصيب سبعة ٠٠٠ وفي هذا الصدام كان جنود البوليس يرفعون أرغفة الخبز فوق سناكي البنادق ٠٠٠

هذه هي أهم ظواهر الاحتجاج العملي على الأزمة الاقتصادية الخانقة ٠٠٠ وعلى التفاوت الطبقي الصارخ الذى كان يزداد مع الوقت حدة وتميزا ٠

٢٠٠ اضـــراب :

كانت هذه الاضرابات واسعة المدى تضم جبهة عريضة من الجماهير، الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة ٠٠٠ وتجذب اليها العناصر الوطنية داخل القوات المسلحة ، حدث ٢٠٠ اضراب في المستشفيات العامة والخاصة

عام ١٩٥١ ، وكان من أسباب ذلك ارتفاع عدد النقابات من ٢١٠ عام ١٩٣٣ الى ٥٦٨ نقابة عام ١٩٥٢ ٠

وهنا يجدر بنا أن نتساءل :

كيف كانت تعيش هذه الطبقات فى مصر ؟

يقول الدكتور على الجريتلى ان الدخل القومى كان يقدر عام ١٩٤٦ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه أى نحو ثلاثين جنيها للفرد فى العام ٠٠ كما يشير الى أنه خلال العشرين السنة السابقة للثورة ، لم يتعد الاستثمار الصافى فى استحداث طاقات انتاجية جديدة ٥٪ من الدخل القومى على أحسن الفروض ٠٠٠ وهى نسبة تقصر عن تحقيق تنمية تستوعب الزيادة فى عدد الداخلين الى سوق العمل سنويا ، أو ترفع مستوى المعيشة من الدرك السحيق الذى تردى اليه ٠

ويقول أحد تقارير لجنة التخطيط القومى ان الدخل الحقيقى لكل نسمة لم يتغير تغيرا يذكر خلال الخمسة والعشرين عاما السابقة على الثورة ٠٠٠ بل ان الدخل قد هبط فعلا فى فترة ما بين الحربين العالميتين ٠

يؤكد هذه الحقيقة الزيادة فى نمو العمال الصناعيين بمصر والتى ندونها فى هذا الجدول المأخوذ عن احصائيات الأمم المتحدة والوارد فى كتاب (التركيب الطبقى للدول النامية)٠٠٠ والذى نسجل فيه الهند والأرجنتين للمقارنة ٠ والأرقام فيه بالآلاف وهى تسجيل للعمالة فى المصانع التى تضم عشرة عمال فأكثر ٠

الدولة/السنة	١٩١٤	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٥٤
مصر	٢٢١	٢٧٣	٣٦٢	٤٠٢
الهند	٩٥١	١٧٥١	٢٦٤٣	٣٢٧٨
الأرجنتين	٣٦٥	٥٥٦	٩٩٣	١٠٠٠

يوضح هذا الجدول أن نسبة الزيادة فى طبقة العمال كانت محدودة فى مصر فهى لم تتضاعف خلال ٤٠ عاما ، بينما زادت فى الهند ثلاث مرات ونصف ، وزادت فى الأرجنتين ثلاث مرات تقريبا ٠

هذا بينما كانت نسبة زيادة السكان فى مصر تسجل ارتفاعا ملحوظا ··· كان عدد سكان مصر فى بداية هذا القرن عشرة ملايين ··· وصلوا فى تعداد ١٩٣٧ الى ١٦ مليونا وبلغوا حوالى ٢٠ مليونا فى أوائل الخمسينيات ·

هذه الزيادة العمالية المحدودة تركزت فى المدن أساسا ·

تقول النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى عام ١٩٦١ أن ٤٠٪ من العمال الصناعيين فى مصر كانوا يعيشون فى القاهرة ، ٣٠ ٪ فى الاسكندرية ·

واذا أضفنا الى هاتين المدينتين المحلة الكبرى وكفر الزيات وكفر الدوار لوجدنا أن النشاط الصناعى كان يمثل جزءا صغيرا فى بحر من الريف · ولا شك أن هجرة الفلاحين الى المدن كان لها تأثير فى خفض المستوى الفكرى للعمال ، وضرورة مرور فترة طويلة تتحول فيها نظرة العامل من الزراعة اليدوية الى الصناعة الآلية المتقدمة ، كما أن الهجرة الى المدينة خلقت نوعا من أنواع البطالة ، وأرهقت الدولة ، وساعدت على انتشار الجريمة ·

ولم تكن هناك صناعة تستوعب زيادة السكان عامة والمهاجرين بلا قيود الى المدن خاصة ·

ولم تعرف مصر الصناعة الثقيلة قبل الثورة ··· واستخدمت الكهرباء فى أضيق الحدود ··· وظلت القرى غارقة فى الظلام منذ آلاف السنين ·

ومنذ أن تكاتفت الدول الغربية على محمد على فى بداية القرن التاسع عشر ، وانحسار النهضة الصناعية التى أنشأها مع عهد الخديوى عباس ، ظلت مصر بعيدة عن التصنيع ، ينمى الأجانب ، ثم الاستعمار ، فيها فكرة أنها بلد زراعى ·

وفى الاحصاء الصناعى لمصر عام ١٩٥٢ تبين أن عدد المنشآت التى تشغل ٥٠ عاملا أو أكثر هو ٤٠٠ منشأة ، بينما تنتشر كثير من الورش الصغيرة التى يعمل فيها الحرفى وأسرته أو مع عدد محدود من العمال ·

كانت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الصرح الاقتصادى المصرى ضئيلة ، ولم يزد نصيبها فى الدخل القومى على ٧٪ ومن العمالة على ١٠٪ من قوة العمل ·

ويسوق لنا الدكتور على الجريتلى دليلا آخر على قصور التصنيع فيقول انه فى أوائل الخمسينيات كانت قيمة الانتاج فى ٦٠٪ من المصانع المدرجة فى الاحصاء الصناعى تقل عن ١٠٠٠ جنيه ·

وتظهر نشرة البنك المركزى أن قيمة الانتاج الصناعى عام ١٩٥٢ كانت ٣١٤ مليون جنيه موزعة كالآتى :

قطاع الغزل والنسيج	٨٤ مليون جنيه
الصناعات الغذائية	١٢٢ مليون جنيه
الصناعات الكيماوية	٢٠ مليون جنيه
الصناعات الهندسية والكهربائية والاليكترونية	٣٠ مليون جنيه
صناعات مواد البناء والأخشاب	٨ ملايين جنيه
التعدين	٤ ملايين جنيه

ومن هنا يتضح أن الصناعة فى مصر كانت تتركز أساسا حول الانتاج الزراعى مثل صناعات السكر وحلج الأقطان وعصر الزيت ... الى أن اقتحم طلعت حرب وبنك مصر ميدان الصناعة وأنشأ شركات الغزل والنسيج التى وصلت الى حد معين من التطور وقفت عنده نتيجة للضغوط الاستعمارية التى أبعدت طلعت حرب عن بنك مصر .

وأسهم فى ظهور هذه الصناعة المحدودة فرض الحماية الجمركية ونقص الواردات خلال الحرب العالمية الثانية .

وكان اتحاد الصناعات الذى أنشىء فى مصر عام ١٩٢٧ يتبنى سياسة توظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية فى المشاريع الصناعية معبرا بذلك عن موقف البرجوازية الكبيرة .

ومع ذلك لم يسهم برأس المال الأجنبى فى تطوير الصناعة المصرية ولم يقدم على أى استثمار يقوى دعائمها .

وهكذا ظلت الصناعة المصرية حبيسة القدرة المحلية المحدودة ... واقتصر نشاط رأس المال الأجنبى أساسا على التجارة فى السوق المصرية ، حيث كنا نستورد كل شىء تقريبا بما فى ذلك ابر الخياطة ، وبوابير الجاز ، والملابس أيضا .

ورأس المال الأجنبى عرف طريقه الى مصر خلال استدانة الخديوى اسماعيل التى فرضت الوصاية الأجنبية فى صندوق الدين ، ومهدت بذلك طريق الاحتلال البريطانى .

جاء الاحتلال لحماية مصالح رأس المال الأجنبى المصدر لضمان أن تبقى مصر سوقا مفتوحة لرأسمال جديد .

سـيطرة البنـوك :

رأس مال لا يطرق مجال الصناعة مطلقا ، ولا يسهم فى خطة تنمية للمجتمع ٠

وبدأت البنوك الأجنبية تنتشر فى مصر ٠

وعلى سبيل المثال بدأ البنك الأهلى برأسمال دفع نصفه سير ارنست كاسل - احد كبار الماليين بلندن - ودفع النصف الآخر شركة سلفاجو وشركة اخوان سوارس فى مصر ، وتأسس البنك الايطالى نتيجة اتفاق مصرفين ايطاليين كبيرين هما (الكريدينو ايتاليانو) ، (البتكاناسيونالى دى كريدينو) ٠٠٠ وهكذا الأمر مع بقية البنوك الكبرى التى اجتاحت البنوك الصغيرة ، والتى زاد عدد فروعها فى العاصمة والأقاليم زيادة مطردة ٠٠٠ حتى استوعبت ودائع بلغت ملايين الجنيهات فى وقت كانت فيه الملاليم ذات قيمة شرائية ٠

ويذكر أن البدراوى (باشا) عاشور أحد كبار الاقطاعيين فى مصر كان يودع أمواله فى البنوك الأجنبية دون أن يحصل على فوائد لها ، تمسكا - على حد قوله - بمبادىء الدين التى ترفض الفائدة ٠

وقد اتحدت هذه البنوك وركزت سلطتها المالية الهائلة فى (الاتحاد المصرى للصناعات) الذى انشىء عام ١٩٢٧ كما ذكرنا والذى ضم فى عضويته عددا من أعضاء البرلمان شيوخا ونوابا ، الأمر الذى خلق له نفوذا فى الحياة السياسية المصرية ٠

واستطاعت شخصيات محدودة أن تدير مؤسسات مالية وتجارية وصناعية مختلفة فى وقت واحد ، وتفرض عليها جميعا خطة واحدة واتجاها واحدا ٠

كان حافظ عفيفى (باشا) عضوا فى مجلس ادارة ٢٣ شركة ومنها بنك مصر ، وعبد المقصود (بك) أحمد عضوا فى مجلس ادارة ٢٤ شركة منها شركات بنك مصر والبنك الأهلى ، وهكذا كان يحدث النسج بين رأس المال البنكى ، وتركز الاحتكارات فى البنوك ٠

وظلت مصر فى هذه الحالة المتخلفة التى تعكس على الشعب تعاسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث انتشرت الأفكار المتحررة ، ولم تعد هتافات الشعب خلال انفجارات طوائفه المختلفة كما ذكرنا تتبنى شعارات الجلاء ومعاداة الاستعمار فقط وانما تشمل الهجوم على الأوضاع القائمة ، ولعب الجانب المستنير من البرجوازية دورا فى فضح العفن والفساد والهزال الاقتصادى والتخلف السياسى للطبقة المسيطرة ٠

ساعد على ذلك انتشار بعض الأمراض فى صورة وبائية مثل الملاريا فى الأربعينيات والكوليرا فى بداية الخمسينيات ٠٠٠ وبدأ التمايز الطبقى يظهر فى صورة أكثر وضــوحا ويعطى فى ذاته مضمونا جــديدا للحركة الوطنية المصرية ٠

واصبح رأس المال الأجنبى محورا هاما من محاور النقاش السياسى، واصبحت قضية شروط استيراده من أهم القضــايا التى يبحثها المثقفون والسياسيون وكبار البرجوازيين وصغارهم على حد سواء ٠

وفى مقال نشره أحمــد صادق سعد فى نوفمبر ١٩٤٥ يتضح أن توزيع رأس المال الاجنبى على الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى المصرى هى كما وردت فى كتاب (استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر) للمؤلف البريطانى كواوتشلى هى كما يلى ـ الأرقام بآلاف الجنيهات :

رهون عقارية	٤٤ر٣١٠
بنـــوك	٥ر٠٨٥
زراعـــة	٦ر٨٤٥
نقل وترع	٤ر٤٤٥
صناعة ومناجم وتجارة	٢٠ر٧٠٠
قناة السويس	٢٠ر٠٠٠
المجموع	١٠١ر٣٧٥

وحتى لا يتصور البعض أن نسبة ٢٠٪ من رأس المال الأجنبى كانت موجهة للصــناعة ، نبــادر بالقول بأن هــذا الرقم الذى أورده المؤلف البريطانى جمع بين استخراج المواد الخام من المناجم وبين التجارة والصناعة أيضا فى رقم واحد ٠

لم يسهم رأس المال الأجنبى فى تنمية الصناعة المصرية أبدا ، بل أعاق تطورها وحفظها سوقا للمواد الخام ٠

ان الدول النامية جميعا قبل ثورة يوليو كانت تعطى ٣٪ فقط من الانتــاج العالمى للفولاذ ، ٤٪ من الحــديد والصلب ، ٧٪ من الطــاقة الكهربائية ٠٠٠ وذلك كمــا ورد فى كتاب (فاخورشيف ـ الســياسة

الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية) ٠

يؤكد ذلك أيضا ما كتبه جيمس ألن فى مجلة (نيوماستر) من أن ٦٢٪ من رأس المال الأمريكى كان مستثمرا فى الصناعات الاستخراجية (زراعة ـ مناجم ـ بترول) ٣٥٪ فى النقل والمرافق العمومية ، ٧٪ كان مستثمرا فى الصناعات الانتاجية ٠

ولذا طالب المثقفون المصريون فى هذه المرحلة بوضـــع القيود على استيراد رأس المال الأجنبى حتى لا يتجه اتجاها طفيليا بعيدا عن التنمية ٠ وقد تبلور ذلك بتأييد من البرجوازية المصرية فى زيادة نسبة مساهمتها فى المشروعات المشتركة ليصبح ٥١٪ من رأسمال المال مصريا ، ودلك بناء على القانون رقم ١٣٨ الذى صـــدر عام ١٩٤٧ أى بعد ٢٠ عاما من تأسيس اتحاد الصناعات المصرية ، وبعد انتهاء الحرب العـالمية النانية وبدء مرحلة عالمية جديدة ٠

ورغم ذلك لم يتحقق أى تطور واضح فى مجال التنمية والصناعة المصرية ، وظل رأس المال الأجنبى متعاونا مع أموال البرجواريين المصريين الكبار مسيطرا على السوق المصرية ومؤثرا على الاتجاهات السياسية ٠٠٠ ومخضعا النظـام للنفوذ الاستعمـارى الذى تمركزت قوات احتلاله فى منطقة القناة ٠

وصلت الطبقة الحاكمة الى حد العجز عن احداث تغيير جذرى ينقذ المجتمع من وهدته ، ويفتح أمامه طريق الانطلاق ٠٠ وتركزت نقمة الجماهير على الاحتلال البريطانى وعلى السراى وأحزاب الأقلية المتعاونة معه ٠

ولم يعد مقبولا فصل المسألة الوطنية عن الأزمة الاجتماعية ٠٠٠ ولم يعد معقولا أن تزداد حدود الفروق الطبقيـــة دون أن تعبر الجمـــاهير عن سخطها وغضبها على النظام ٠

وهكذا كانت مصر قبل ثورة يوليو ٠٠٠ أرضا تنبت القطن لمصانع المستعمرين ٠٠٠ وسوقا لتوزيع سلعهم ومنتجاتهم ٠٠٠ ووطنا خاليا من الصناعة الثقيلة ولا تتوفر فيه الكهرباء ٠٠ ونظاما عاجزا عن تبنى خطط التنمية أو تصنيع مصر ٠٠٠ وجماهير تطحنها الضائقة الاقتصادية فتريد الأسر المعدمة ، وتنتشر البطالة والأوبئة ٠٠٠ وتعبر الطوائف المختلفة عن مأساتها بالاضرابات والاعتصامات ٠٠٠ وتزداد حدة الصراع الطبقى وتنسج مع القضية الوطنية ٠

هكذا كانت مصر فى ظل الرأسمالية ٠٠

البـاب الثـانى

●●●

الاشتراكية .... غاية

انا نعيش فى مجتمع لم يتبلور بعد ، ومازال يفور ويتحرك ولم يهـدأ حتى الآن ويتخذ وضعه المستقر ، ويواصل تطـوره التدريجى بعد مع باقى الشعوب التى سبقتنا على الطريق) .

جمال عبد الناصر

فلسفة الثـورة

رغم الحالة الاقتصادية السيئة ، والفوارق الطبقية الحادة التى كان يعيش فيها شعب مصر ، أو ربما بسبب هذه الحالة ، كانت الاشتراكية من الكلمات المحرمة التى تعرض من ينادى بها الى السجن والتشريد والمحاكمة ... الشيخوخة كانت قد أصابت النظام ووضح أنه يمضى بخطوات مثقلة متعثرة فى طريق مسدود ، وزاد معدل التغيير الوزارى بما يثبت عدم وجود استقرار سياسى .

فى خمس سنوات من ٥ يناير ١٩٤٥ الى ١٢ يناير ١٩٥٠ تعاقبت سبع وزارات على السلطة ، بمعدل ثمانية أشهر ونصف عمر كل وزارة . وفى فترة عامين ونصف من ١٢ يناير ١٩٥٢ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعاقبت خمس وزارات على السلطة ، بمعدل ستة شهور عمر كل وزارة ، مع ملاحظة أن ورارة الوفد قد استقرت عامين كاملين حتى أقيلت عقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وهذا يعنى أنه فى الشهور الستة الاخيرة شكلت أربع وزارات مختلفة .

فشلت كل محاولات النظام الملكى فى وقف عجلة التطور ، وتهاوت أساليب كبت الحريات ، ومصادرة الصحف ، وتسخير أجهزة الاذاعة والاعلام ، واستخدام العنف فى ضرب المظاهرات ، واللجوء الى الارهاب ومحاولة اغتيال زعماء المعارضة كما حدث ضد مصطفى النحاس من جانب الحرس الحديدى الذى شكل من بعض الضباط فى خدمة الملك ، والعجز عن احتواء الحركات الشعبية ، وسقوط محاولة تقديس الملك باستخدام الدين عندما ظهر اعلان من بعض المشايخ يوم ٥ مايو ١٩٥٢ يعلن انتساب الملك فاروق الى الأسرة النبوية الشريفة .

عجزت كل المحاولات وغيرها عن حماية النظام ، ربما تكون‌قد أجلت الانهيار فترة ، ولكن مصير النظام تحدد عندما تحركت طليعة سرية من ضباط الجيش اجتمعوا فى تنظيم الضباط الأحرار ليلة ٢٢ - ٢٣ يوليو ١٩٩٥٢ واستولوا على السلطة خلال ساعات قليلة ، وخلعوا الملك عن العرش وأبعدوه عن البلاد يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وشهدت مصر تاييدا جارفا ساحقا لحركة الجيش التى تعلقت بها الآمال لانقاذ البلاد من الحكم الملكى المتوارث ، وتطهير مصر من قوات الاحتلال .

الظاهرة التى تستحق الرصد هى الواقع الاجتماعى لهؤلاء الضباط الأحرار فقد كانوا من أبناء الطبقة الوسطى المطحونة اقتصاديا . والغريب أنه لم يكن بين قادة الجيش ضابط واحد من أسرة اقطاعية أو ابنا لاسرة برجوازية كبيرة ... فقد كانت هذه الأسر تتعالى على الجيش ولا تدخل أبناءها فيه .

لم يكن الجيش المصرى فى ذلك الوقت مثل الجيوش الأوروبية ألاستعمارية التى يشكل الضباط فيها طبقة متميزة تتوارث حمل السلاح جيلا بعد جيل ، وتنتمى الى طبقة النبلاء من بقايا الاقطاع الاوروبى ، ومن المعروف ان الجيش الالمانى كان يعتمد بصفة خاصة على الضباط (اليونكر) من البارونات الاقطاعيين البروسيين ، والذين تتحلى أسماؤهم بلقب (فون) التى تنسبهم الى أرض معينة كان لآجدادهم عيها سلطان اقطاعى . وفى فرنسا ، أعرق الديمقراطيات البرجوازية ، يحمل الضباط المرادف الفرسى لكلمة (فون) وهو (دى) .. مثل دى جول . ودى لانتر ، ودى كاستر القائد المهزوم فى ديان بيان فو بفيتنام ، والذى كان يفخر بأنه جنرال ابن جنرال حتى القرن السابع عشر .

وفى بحث قمت به مع كافة الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو تبين أن أحدا منهم لم يكن والده قد حصل على رتبة (باشا) أو (بك) كما أن احدا منهم لم يكن يملك والده ليلة الثورة ما يزيد عن خمسين فدانا الا عددا نادرا جدا .

كان الضباط الاحرار من الطبقة البرجوازية المتوسطة ، والبعض منهم من فقراء هذه الطبقة ، أبناء صغار الموظفين الذين تثقل أعباء الحياة كاهلهم، ويضطرون الى الاستدانة لدفع مصروفات أبنائهم فى الكلية الحربية الى كانت تصل فى مجموعها الى ٨٠ جنيها ، فى وقت كان مرتب خريج الجامعة فيه ١٢ جنيها شهريا .

الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو كانوا من أبناء الطبقة الوسطى ، ولم يكونوا من أبناء الطبقات الكادحة (عمالا وفلاحين) ... كانوا تعبيرا عن شريحة طبقبة معينة فى المجتمع ولم يكونوا تعبيرا عن الأغلبية الساحقة للمجتمع ... لأنهم كانوا ضباطا فقط ، ولم يكن بينهم أحد من الجنود أو ضباط الصف .

والضباط قبل ٢٣ يوليو كانوا يعيشون بفارق اجتماعى حاد بينهم وبين الجنود ، اذ كان الجندى يتناول مرتبا شهريا قدره ٥٤ قرشا زاد بعد ذلك الى ٦٩ قرشا ... ولم تكن القوانين تسمح لضباط الصف بالترقى الى رتبة ضابط .

ولذا كانت الحركة العسكرية ليلة ٢٣ يوليو نابعة من طبقة محدودة

ثائرة على النظام الملكى المتعفن وأعوانه من الاقطاعيين ٠٠ ولكنها لم تكن نابعة من رحاب الشعب الواسعة ٠ ويبدو ذلك من الرجوع الى الأهداف الستة للضباط الأحرار وهى : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم ، اقامة عدالة اجتماعية ، اقامة جيش وطنى قوى ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة ٠

مضـــمون هذه الاهداف وطنى تقـدمى مناسب تماما للمرحلـة التاريخيـة ٠٠٠٠ ولكن يلاحظ أنه لم ترد فيهـا الاشـتراكيـة هدفا ٠ الاشتراكية مازالت حلما بعيدا عن الضباط الأحرار ، فلم يكن بينهم الا قلة محدودة هى التى اتسعت آفاقها لمعرفة الاشتراكية وتبنى أهدافها ٠ وتنظيم الضباط الأحرار كان يشكل جبهة تمتد من الاخوان المسلمين الى الشيوعيين٠

لم يرفع الضباط الاحرار اذن شعار (الاشتراكية) واقتصر نضالهم على محاولة ازالة آثار النظام الملكى من الوجهة السياسية ٠٠ وليس من الوجهة الاقتصادية بطريقة جذرية ٠

المشروع الوحيد الذى بادر الضباط الأحرار الى تبنيه هو (الاصلاح الزراعى) أو تحديد الملكية الزراعية ، وهو أمر لم يكن جديدا فى الحياة المصرية ٠ كانت قد ارتفعت به عدة أصوات داخل البرلمان كما ذكرنا مثل محمد خطاب وابراهيم شكرى وكتبت عنه مقالات فى بعض الصحف ٠٠٠ ولكن هذه المحاولة الاصلاحية رغم اعتدالها الشديد سحقت فور ميلادها من جانب الاقطاعيين وفى مقدمتهم الملك فاروق الذى ورث عن والده فؤاد ١٥ ألف فدان زادها الى ٤٨ر٠٠٠٠ فدان ، وسيطر الى جانبها على نحو ٤٥ر٠٠٠ فدان من أراضى الأوقاف ٠

ويبدو أن امتلاك الأراضى كان هواية عند الأسرة الحاكمـة ٠ كان الخديوى اسماعيل مثلا يمتلك يوم توليه الحكم ١٥ الف فدان أصبحت ٥٩٠ الف فدان بعد ١٧ سنة يوم عزله ٠٠٠ والملك فؤاد كان يملك عند توليه الحكم عام ١٩١٧ ثمانمائة فدان بلغت يوم وفـاته عام ٣٦ حوالى ٢٨ ألف فدان ٠

٢٧ مالكا من أسرة محمد على كانوا يمتلكون حوالى ١٤٣ الف فدان خلاف أراضى الأوقاف ٠

أما الملك والأسرة والأوقاف والأصهار فكانوا يملكون عـام ١٩٣٩ حوالى نصف مليون فدان ٠

والاحصاء التالى يوضح صورة توزيع الأرض فى مصر قبل عام ١٩٥٢

فئات الملكية	جملة الأطيان بالفدان	عدد الملاك
فدان وأقل	٧٨٠ر٤٢٦	١ر٩٨١ر٣٣٩
من فدان الى عشرة	١ر٨٥٥ر٠٥٤	٦٩٨ر٨٧٩
من عشرة الى خمسين	١ر٢٩١ر٣٥٥	٦٨ر٥٥٨
منخمسين الى مائتين	٨٨١ر٥١٤	٩ر٧٧٠
من مائتين الى ألف	٧٠٧ر٥٦٥	١ر٩٢٧
	٤٤٦ر٩٩٨	١٨٨
الجملة	٥ر٩٦٢ر٦٦٣	٢ر٧٦٠ر٦٦١

وكانت هناك ١٤ شركة زراعية معظم رؤوس أموالها أجنبية تملك ٩٣٤٧٨ فدانا ، كما أن عددا من البنوك الاجنبية قد انشئت للسيطرة على الملكية الزراعية عن طريق الرهونات ، مثل البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى ، وبنك التسليف ٠

ويلاحظ أيضا أن نسبة الأرض التى استصلحتها الدولة قد بيعت ٧ر٩٠٪ منها لكبار الملاك ، ٦ر٧٪ لخريجى المعاهد ، ٧ر١٪ لصغار المزارعين ٠

من هذه الاحصائيات تتضح صورة الهرم المقلوب للملكية الزراعية فى مصر وقت قيام حركة الجيش التى سبقتها كما ذكرنا انتفاضات عمالية وفلاحية نذكر بعضها هنا لنؤكد أنه لولا حركة الجيش لكانت حركة الطبقات العاملة قد زادت الى الحد الذى يهدد بسقوط النظام ٠

وهذه بعض الحوادث على سبيل المثال وليس الحصر ٠

فى يونيو ١٩٥١ اشتكى الفلاحون فى أرض ولى العهد الأمير محمدعلى بقرية (كفر نجم) ومساحتها ٧٠ر٠٠٠ فدان من ارتفاع الايجارات ، وعبروا عن احتجاجهم بحرق المحاصيل وماكينات الرى والسواقى ، ورد البوليس على ذلك بحملة اعتقالات دبر بعدها اغتيال زعيمهم (عنانى أحمد عواد) فور خروجه من المعتقل ٠

وفى (بهوت) احدى قرى اقطاعية أسرة البدراوى حدثت انتفاضة للفلاحين أحرقوا فيها أجران القمح واعتدوا على قصر عميد الأسرة (سيد باشا البدراوى) ، وحاصر ٥٠٠ جندى من البوليس القرية واعتقلوا خمسين فلاحا ٠

وفى قرية (أبو الغيط) كانت الأوقاف تؤجر أرضها الى صغار الفلاحين ثم قررت أن تطرد ٥٠٠ منهم لتؤجرها لصهر وزير التموين ، فنشبت معركة بين البوليس والفلاحين قتل فيها ١٢ فلاحا ٠

وفى (ميت فضالة) أضرب الفلاحون عن جمع القطن لما وجدوا أن المطلوب منهم سداده يفوق ثمن المحصول نفسه فقبض على تسعة منهم عذبوا فى السجن ومنع عنهم الطعام ٠ فتجمع الفلاحون فى القرية صاخبين ، وحدث احتكاك بينهم وبين البوليس الذى أرسل ٧٠٠ من جنوده لاحتلال القرية ٠

وهكذا تعددت انتفاضات الفلاحين وزاد معدلها خلال عام ١٩٥١ وبدأت الأرض تهتز تحت أقدام الاقطاعيين ٠ وعندما تحركت قوات الجيش ليلة ٢٣ يوليو كان (القضاء على الاقطاع) هدفا من الأهداف الستة ولكنه كان أولها فى التطبيق ٠

ولم تكن فكرة مشروع الاصلاح الزراعى محل موافقة جماعية من جميع ضباط مجلس القيادة ٠ عارض محمد نجيب ثم وافق عليه ، ولكن اتساع المناقشة أوضح أن الاصلاح الزراعى لا يستهدف ضرب الاقطاعيين فقط ، وانما يستهدف تحرير الفلاح الذى يعيش فوق الأرض تابعا لصاحبها ، الأمر الذى يخلق قوة سياسية للاقطاعيين بنفوذهم على الفلاحين٠ وهكذا صدر أول قانون فى طريق القضاء على الاقطاع وتحقيق العدالة الاجتماعية ٠

لم يصدر القانون كما وضعه المستشاورن الذين اعتمد عليهم مجلس القيادة ٠٠ أحمد فؤاد والدكتور البرأوى ومعهما قائد الجناح جمال سالم مكلفا باعداد وتنفيذ المشروع من جانب مجلس القيادة ، والذى حدد الحد الأقصى للملكية بمساحة ٢٠٠ فدان اذ أصر الدكتور عبد الجليل العمرى وزير الاقتصاد على زيادة ١٠٠ فدان تخصص للأبناء مع حق الملك فى التصرف بالبيع خلال خمس سنوات ٠

قدر القانون ثمن الفدان من الأرض المستولى عليها بعشرة أضعاف القيمة الايجارية وقدرت القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان ٠

ويعتبر القانون بذلك متواضعا اذا ما قورن بما طبق فى دول

الديمقراطيات الشعبية ، وبعض الدول الرأسمالية ٠٠ فلم تزد جملة ما صودر من الأرض عن ٦٠٪ فقط بينما بلغ الحد الأقصى للملكية ٧٫٥ فدان في اليابان ، ٥٠ فدانا في بعض الدول الأخرى ٠

حاول الاقطاعيون مقاومة صدور هذا القانون ، ولكن موقف الحركة العسكرية كان حاسما فقد شكل مجلس عسكرى فى الفيوم برئاسة البكباشى حسين الشافعى ــ عضو مجلس القيادة ــ لمحاكمة أحد أبناء أسرة للوم الاقطاعية ، عندما حاول مقاومة تنفيذ القانون ٠

أسقط هذا القانون حق الملكية المقدس فى مصر لأول مرة بعد سبعة آلاف عام من تاريخ مصر المكتوب ٠ وهنا يجدر بنا أن ننبه الى خطأ شائع وهو معارضة الوفد لقانون الاصلاح الزراعى واعتراض فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد على ذلك ٠

صحيح أنه كانت لفؤاد سراج الدين وجهة نظر فى صدور القانون ، ورأى ممالىء لزيادة الضريبة التصاعدية ، ولكنه لم يتخذ موقف المعارضة ، فقد أدلى لصحيفة (المصرى) يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، أى قبل تولى اللواء محمد نجيب للوزارة وصدور القانون بثلاثة أيام بهذا التصريح :

(ان الوفد وافق على مبدأ تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ وله ملاحظات وتعديلات على المشروع الذى نشر وقد سبق أن أبلغنا تلك الملاحظات الى الجهات المسئولة فى أسرع وقت) ٠

ثم استطرد مصرحا :

(اننا نوافق على المبدأ الذى هو صميم المشروع ، أما ملاحظاتنا فهى مصورة فقط على التفاصيل دون الجوهر) ٠

وتأكد موقف الوفد بعد ذلك عندما أصدر برنامجه الجديد يوم ٢١ سبتمبر ٥٢ وفؤاد سراج الدين فى المعتقل يقول فيه (الموافقة على مشروع تحديد الملكية باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات) ٠

صدر قانون الاصلاح الزراعى اذن ، ودخل مرحلة التنفيذ ٠ ٠ وكسبت حركة الضباط الأحرار رصيدا كبيرا بهذه الخطوة الاجتماعية الهامة التى حددت موقفهم التقدمى بالنسبة لقضية التطور الاجتماعى فى مصر ٠

ولكن (الاشتراكية) مازالت كلمة غائبة ٠٠٠ لا يتبناها أعضاء الحركة العسكرية ولا يبشرون بها ٠ وعندما حدث الصدام مع الأحزاب والقوى السياسية ، وانتهى الأمر الى اذاعة بيان يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ يعلن (حل

جميع الاحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق فى بذر بذور الفتنة والشقاق) ··· ويعلن أيضا قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات (حتى نتمكن من اقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم) ·

عندما الغى الدستور وحلت الأحزاب ··· تشكل تنظيم جديد يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣ عرف باسم (هيئة التحرير) · واتخذ هذا التنظيم قسما انشائيا ردده اللوء محمد نجيب ومن خلفه الجماهير يوم افتتاح مقرها يوم ٦ فبراير ١٩٥٣٣ فى ثكنات الحرس الملكى بميدان عابدين ··· وخلا القسم من أى حديث عن الاشتراكية أو اشارة للحقوق الاجتماعية للطبقات العاملة · ولم ترد به الا هذه الكلمات : (نعمل ما وسعنا العمل لارساء قواعد الحياة المقبلة لوطننا المصرى على أصول محررة من العبودية منزهة عن الهوى . موصولة بالحق والعدل) ·

وكان هذا هو كل ما تضمنه القسم خاصا بالرؤية الاجتماعية حركة اعتقالات واسعة بدأت مع تشكيل وزارة الواء محمد نجيب يوم الشيوعية الذين بشروا بالاشتراكية قد أغلقت عليهم قضبان السجون فى حركة اعتقالات واسعة بدأت مع تشكيل وزارة اللوء محمد نجيب يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ واستمرت تلاحق كل من يرفع صوتا بالمعارضة ·

اكتفت حركة الجيش فى سنواتها الأولى بصدور قانون الاصلاح الزراعى الذى أكسبها وجها تقدميا من الناحية الاجتماعية الى جانب مواقفها الوطنية ضد الملك وقوات الاحتلال ، حيث أعلنت انتهاء النظام الملكى وقيام الجمهورية فى ١٨ يونية ١٩٥٣ ووقعت اتفاقية الجلاء مع البريطانيين فى يولية ١٩٥٤

ويبقى السؤال ···

كيف تحولت مصر اشتراكية ؟؟

القصة الوطنية :

··· بعد أن صدر قانون الاصلاح الزراعى ، انشغلت الحركة العسكرية فى القضايا الوطنية ، والنضال من أجل انهاء وجود قوات احتلال ··· ولم تسفر اتجاهاتها فى السنوات الأولى عن رغبة واضحة فى احداث تغيير فى بنيه النظام الاجتماعى ·· ولم تتردد كلمة الاشتراكية فى أحاديث قادة الثورة ، كما لم تظهر فى برنامج هيئة التحرير كما ذكرنا ·

وهنا نتساءل :

هل كانت الاشتراكية ضرورة لأبناء الطبقة التى ينتمى اليها الضباط الأحرار ؟

وهل كان الضباط الأحرار يعرفون ما هى الاشتراكية ؟

وأخيرا ·· هل كانت ظروف المجتمع قد نضجت لتطبيق الاشتراكية ؟

اجابة هذه الأسئلة قد تفسر لنا موقف حركة الجيش من قضية التحول الى الاشتراكية فى وقت كانت فيه القيود قد انكسرت عن تحريم هذه الكلمة ، ولكن ليس بمفهومها أو مضمونها العلمى ·

حزب مصر الفتاة الذى نشأ فى الثلاثينيات مبتهرا ومقلدا للحركة الفاشية والنازية فى ايطاليا وألمانيا غير اسمه ليصبح (الحزب الاشتراكى) وأصدرت مجلة اسمها (الاشتراكية) ارتفعت أرقام توزيعها لما كانت تنشره من نقد اجتماعى ·

وحزب الوفد أعلن برنامجه الجديد فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ بعد صدور قانون الأحزاب باعتباره (هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية) وكانت هذه هى أول مرة تقترن فيها كلمة (الاشتراكية) ببرنامج الحزب الشعبى الكبير ، الذى كانت قيادته تتشكل من اقطاعيين يحملون لقب (باشا) وكلهم تجاوزوا الخامسة والستين من العمر عدا فؤاد سراج الدين سكرتير الحزب ، ومحمود سليمان غنام المحامى ·

ولكن حركة الجيش لم تثر قضية الاشتراكية ··· لا تأكيدا ولا معارضة ، وغيابها عن برنامج هيئة التحرير الى جانب الصدام الذى حدث مع القوى الوطنية واليسارية عقب الغاء الدستور وحل الأحزاب السياسية جعل منها قضية غير مطروحة ولا عاجلة ·

وكتاب (فلسفة الثورة) الذى بلور أفكار جمال عبد الناصر ــ اذا جاز لنا أن نعتبره فلسفة ــ يقــول :

(اننا نعيش فى مجتمع لم يتبلور بعد ، ومازال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجى بعد مع باقى الشعوب التى سبقتنا على الطريق) ·

ثم يتساءل :

واذن ما هو الطريق ؟

وما هو دورنا على هذا الطريق ؟

أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية ·

وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط ، لايزيد ولا ينقص ٠٠٠ الحراس لمدة معينة بالذات موقوتة بأجل)٠

الجيش اذن فى هذه المرحلة المبكرة اختار دور الحراس للحرية السياسية والاقتصادية ، وبمعنى أوضح ترك الأمور على ما هى عليه لأجل موقوت ٠

كانت حركة الجيش تتصور أن الغاء الملكية واعلان النظام الجمهورى وكشف الفضائح والفساد يمكن أن يكون وحده دون تدخل من الدولة فى نظامها الاقتصادى ــ دافعا من دوافع التقدم الاجتماعى ٠٠٠ وتحقيق العدالة الاجتماعية التى كانت هدفا من أهداف الحركة العسكرية الستة ٠

وساعد على تجسيم هذا التصور الضربة الشديدة التى وجهت للاقطاعيين فى الريف بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ٠٠٠ وما صاحب ذلك من تأييد شعبى واسع جعلهم لا يفكرون فى خطوة جديدة أثناء انشغالهم بالقضية الوطنية ٠

تأجلت القضية الاجتماعية ، وتقدمت القضية الوطنية ٠

ومع ذلك كانت هناك ظواهر تبشر بأن هناك جديدا فى حياتنا السياسية منها هذه البعثة الاقتصادية التى توجهت الى الدول لاشتراكية عام ١٩٥٣ برئاسة حسن رجب وكيل وزارة الحربية لشئون المصانع ، وعضوية صلاح هدايت الذى كان ضابطا ثم تخرج فى كلية العلوم وأصبح وزيرا للبحث العلمى فيما بعد ، وأحمد فؤاد رئيسا لمجلس ادارة بنك مصر الآن ، وحسن ناجى رئيس شركة مصر للغزل والنسيج فى ذلك الوقت والصاوى خليل أحد رجال الاقتصاد ٠

قضت هذه البعثة أربعة أشهر فى الدول الاشتراكية ، وعادت تحمل عروضا باقامة عدد من المصانع فى مصر ٠

ولكن مقترحاتها تأجلت حيث اقترنت عودتها بأزمة مارس ١٩٩٥٤ والصدام بين حركة الجيش والاخوان المسلمين ٠٠٠ وما صاحب ذلك من توتر واجراءات ادارية قاسية ٠

لم تنفرج الأزمة الداخلية الا بعد عزل اللواء محمد نجيب ومحاكمة الاخوان المسلمين أمام محكمة الشعب التى رأسها قائد الجناح جمال سالم وعضوية كل من حسين الشافعى وأنور السادات ٠٠٠ وتعين جمال عبدالناصر فى منصب رئيس الوزراء ٠

وهكذا بدا عهد أصبح فيه لجمال عبد الناصر مطلق الحرية فى تكوين المجتمع الجديد ٠

الباب الثالث

الاشتراكية تدخل قاموس الثورة

(يلوح لى أن المجتمع الاشتراكي الديمقراطى التعاونى ليس واضحا كما ينبغى فى بعض الأذهان ٠٠ والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست شكلا ولا هى شعار ولا اطار ، وانما هى فى الحق وصف لمجتمعنا وطابع له) ٠

جمال عبد الناصر

يقول الكاتب الفرنسى جان لاكوتير فى كتابه (عبد الناصر) ان رجال المباحث المصرية كانوا قد اعتقلوا عشرات من الشيوعيين وزجوا بهم فى السجون ، ولكن عندما قرر ناصر السفر الى اندونيسيا تلقى برقية من المعتقلين تقول (عاش المناضل فى المعركة ضد الامبريالية) ٠

منذ أن دخل جمال عبد الناصر نادى رؤساء الدول المؤثرة فى السياسة الدولية بعد باندونج استخدم تعبيرات جديدة لم تكن فى قاموسه قبل ذلك ٠٠٠ أعلن : (ان سياسة مصر لا شرقية ولا غربية بل مصرية صميمة تعمل لمصر وللوطن العربى الكبير) ٠٠٠ كما استخدم كلمة (الاشتراكية) كمرادف للعدالة الاجتماعية

ظهرت كلمة الاشتراكية للمرة الأولى فى قاموس ثورة يوليو ٠

ولكن ٠٠٠ ماذا كانت تعنى (الاشتراكية) لقادة مصر الجدد ؟

وهل كان الواقع الاجتماعى لهؤلاء الضباط الأحرار يقتضى النضال من أجل الاشتراكية ؟

جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ومعظم الضباط الاحرار ، نشأوا فى أسر ريفية تعيش خارج القاهرة ٠٠٠ وشعورهم بمعاناة الفلاح فى القرية أكبر من شعورهم بمأساة العامل فى المدينة ٠

وكان لهؤلاء الضباط أقارب من الفلاحين ٠٠٠ ولكن لم يكن لهم أقارب من العمال ٠٠٠ هم أبناء الطبقة الوسطى التى نشأت فى الريف ، وهاجرت الى المدينة ٠

ولذا كان قانون الاصلاح الزراعى يشكل عندهم هدفا اجتماعيا وانسانيا ملموسا ٠٠٠ أما العدالة الاجتماعية بعد ذلك فكانت تأخذ صورة انسانية غير مجسدة فى قالب علمى ٠

وكما ذكرت سابقا فان أحدا من الضباط الاحرار لم يكن ينتمى الى طبقة أثرياء الريف الا اذا استثنينا واحدا أو اثنين ٠٠٠٠ كما ان والد أحد منهم لم يكن يحمل رتبة باشا أو بك ٠

الاحوال الاجتماعية والاسرية لهؤلاء القادة الجدد كـانت تمتـد الى الريف ٠٠ محمد نجيب من قرية الحرانية التابعة لكفر الزيات محافظـة الغربية ٠

وجمال عبد الناصر من بنى مر فى أسيوط

وعبد اللطيف البغدادى من شاوة فى الدقهلية ٠

وعبد الحكيم عامر من اسطال فى المنيا ٠

ويوسف صديق من زاوية المصلوب فى بنى سويف ٠

وحسين الشافعى من كفر طه فى المنوفية ٠

وزكريا محيى الدين وخالد محيى الدين من كفر شكر فى القليوبية ٠

وأنور السادات من ميت أبو الكوم فى المنوفية

وكمال الدين حسين من بنها فى القليوبية ٠

ولذا كانت الاشتراكية فى مفهومهم حتى ذلك الوقت تعنى تحرير الفلاح من سيطرة الاقطاعيين ، وتحرير الأرض المصرية من ملكية الاجانب ٠ وكان هذا أمرا مرتبطا بالقضية الوطنية ٠

وقضـية امتـلاك الأجانب للآراضى الزراعية كانت قضـية معروفة ومثـارة ، ولكنها لم تكن شـديدة الالتهاب ، لوجـود قوات الاحتـلال البريطانية ٠

ألقى مكرم عبيد سكرتير الوفد السابق خطابا عن الميزانية عام ١٩٣٦ أبرز فيه الفارق الجسيم بين متوسط مـا يملكه المصرى فى بلاده ، وهـو ٢ر٣٤ من الفدادين ، ومتوسط ما يملكه الأجنبى وهو ٧٨ر٩٧ من الفدادين ، وقال : (اذا استمرت الأحوال على هذا المنوال لأصبحنا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ واذا بالفقير فى مصر أجير للغنى ، والغنى أجير للأجنبى) ٠

وقد استمر النضال الوطنى منذ عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٥١ عندما صدر قانون تحريم الأجانب لامتلاك الأرض الزاعية ٠

وكانت رياح التحرر التى هبت من الحرب العالمية الثانية ، وتكوين هيئة الأمم المتحدة ، والانتفاضات الاجتماعية المتكررة قد أدت الى انصراف الأجانب عن تملك الأرض ٠

والاحصـاء التالى الصادر عن مصلحة الاحصـاء والتعداد يظهر مدى انصراف الاجانب التدريجى عن ملكية الأرض التى كانت تتمثل أساسا فى شركات يسيطر عليها رأس المال الذى يمتلكه الاجانب :

عام	عدد الأجانب	المساحة التى يملكونها
١٩٤٣	٥٤٠٤	٤٠٥ر٣٨١
١٩٤٤	٤٩٣٠	٣٩٤ر١٣٣
١٩٤٥	٤٥٩٠	٣٨١ر٩١٠
١٩٤٦	٤٣٥٧	٣٥٧ر١٩٢
١٩٤٧	٤٥٧٠	٣٤٦ر٧٤٨
١٩٤٨	٤٥٩٢	٣٣٥ر٠١٤
١٩٤٩	٣٨٠٠	٢٣٣ر٠١٣

يتضح من هذا الاحصاء أنه خلال سبع سنوات نقص عـــدد الملاك الاجـانب ١٦٠٤ مالكـا ، ونقصت مســاحة الأرض التى يملكونهـــا ١٧٢ر٣٦٨ فدانا ٠

ويتضح أيضا أن هبوطا حادا قد حدث فى ملكية الأجانب للأرض ، بعد حرب فلسطين هاجر كثير من اليهود الأجانب والمصريين ٠

قانون رقم ٣٧ الذى صدر عام ١٩٥١ (حظر على غير المصريين ، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتبـاريين ، اكتساب ملكيـــة الأرض الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية ٠ ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع)٠ ولكنه لم يتعرض للملكية القائمة ، كما أجاز الامتلاك للأجانب عن طريق الميراث أو الوصية من أجنبى ٠

كان هذا القــانون خطوة الى الأمام ٠٠٠ ولكن قـانون الاصـلاح الزراعى الذى أصدره هؤلاء العسكريون قد أنهى هذه المشكلة تماما ٠٠٠ فقد تراجعت ملكية الأجانب للأرض حتى انعدمت الآن ٠٠٠ اذ انهم لمسوا رياح التغيير فآثروا الفرار ٠

ولعل أبرز آثار قانون الاصلاح الزراعى كانت تلك التى مســت العلاقات الايجارية ، التى تضمنت تخفيضها ، وتأكيد الحماية القانونيـة المستأجر ضد الطرد من الأرض ٠٠٠ وذلك الى جانب عودة ملكية الأرض للمصريين ٠

وقد أكدت الكاتبة دورين وارنير فى دراستها عن (الاصلاح الزراعى والتطور فى الشرق الاوسط) هذه الحقيقة عندما قالت :

(ان التحسن فى الدخل والوضع القانونى لقطاع كبير من سكان الريف - المزارعون والمستأجرون - يمثل الى حد بعيد أعظم انجازات الاصلاح الزراعى حيث فاق فى أهميته الفوائد الناتجة من اعادة توزيع ملكية الأرض ذاتها) .

ونسجل هنا بيانا أصدره الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى يونيو ١٩٧١ ، شير فيه الى الأرض الموزعة نتيجة تطبيق قانون الاصلاح الزراعى . نكتفى فيه بالسنوات ما بين صدور القانون الأول فى سبتمبر ١٩٥٢ والقانون الثانى رقم ١٢٧ عام ١٩٦١ الذى نزل بالحد الأعلى للملكية الفرد الى ١٠٠ فدان .

السنة	المساحة الموزعة بالأفدنة	عدد الأسر المنتفعة	متوسط حجم الملكية لكل أسرة
١٩٥٣	١٦٤٢٦	٤٧٨٤	٣ر٤
١٩٥٤	٦٥٢٨٥	٢٤٢٩٥	٢ر٧
١٩٥٥	٦٦٦٨٧	٣١٥٨٨	٢ر١
١٩٥٦	٣٥٥٥٨	١٥٦٧٨	٢ر١
١٩٥٧	٤٢٠٦٧	١٩٧٠١	٢ر١
١٩٥٨	٤٢٩٢٠	١٧٠٤٥	٢ر٥
١٩٥٩	٥٩٨٢	٢٤٤٧	٢ر٤
١٩٦٠	٢٣٤٢٦	١٠٣٤٥	٢ر٣
١٩٦١	٢٨٣٨١	٩٢٩١	٣

مضى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الذى أشرف عليه المهندس سيد مرعى فى طريق ليس سهلا ولا مفروشا بالورود .. فقد قامت فى سبيله عقبات من جانب بقايا الاقطاعيين والبيروقراطية الادارية جعلت تنفيذه لا يمضى بخطوات سريعة وثابتة .

يقول المهندس سيد مرعى ان أول احتفال بتسليم الفلاحين شهادات تمليك أراضى الاصلاح قد تم فى قرية (المنشية) ببلبيس بالشرقية فى احتفال حضره جمال عبد الناصر وجمال سالم - الذى كان مشرفا أعلى على المشروع - عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة .

كما يقول فى كتابه (أوراق سياسية ـ الجزء الثانى) ·

(واجهنا حربا باردة من كبار الملاك الذين كانوا يتوقعون فشل الاصلاح الزراعى ، وكانوا يطلقون الشائعات التى تقول : ان تفتيت الملكية الكبيرة سيؤثر على الانتاج ويضعف امكانيات الزراعة) ·

(كما كانت هناك محاولات لخداع الاصلاح الزراعى من جانب كبار الملاك والوسطاء حتى يتم تأجير الأراضى وتوزيعها على رجالهم ومحاسيبهم· وعلى سبيل المثال ما حدث فى منطقة (المطاعنة) عندما تمكن هؤلاء الوسطاء من زراعة خمس أراضى القصب تحت أسماء فلاحين صوريين ، ولكن اللعبة انكشفت لنا وتمكنا من حصر هذه الأسماء الصورية) ·

ويقدم سيد مرعى فى كتابه صورة تفصيلية لما تعرض له الاصلاح الزراعى أردت هنا باشارة اليها تقديم الدليل على أن المعارضة لحركة الجيش لم تنته بمجرد صدور القانون ··· وانما الحقيقة أنها بدأت ·

ورغم خطوة الاصلاح الزراعى المحدودة فى طريق العدالة الاجتماعية، فانها جوبهت بمقاومة متعددة الأشكال ··· ولم تكن قيادة حركة الجيش فى ذلك الوقت قادرة على تصفية الاقطاع بالوسائل الادارية والسياسية معا ·· فقد كان صدور القانون وتطبيقه أمرا يسيرا ··· أما توفير الكادر السياسى القادر على توعية وتعبئة الجماهير من أجل الاقتناع والدفاع عن العدالة الاجتماعية والحقوق الانسانية ·· فقد كان أمرا صعبا بل مستحيلا فى هذه المرحلة ، فقد قامت الحركة بضرب كافة القوى المشتغلة بالسياسة قبل الثورة ، وذلك دون أن تقيم لها جهازا تنظيميا ملتزما ··· كما أن الحركة حتى هذه الفترة لم تقدم للشعب برنامجا اجتماعيا يلتف حوله ويتشبث به ··· فلم تكن هناك كلمة واحدة مكتوبة تصلح برنامجا اذا استثنينا ما ورد من عبارات انشائية فى برنامج هيئة التحرير ··· واخيرا فان الغاء الدستور وحل الأحزاب واعلان فترة انتقالية كان بمثابة ضربة للديمقراطية تدفع الناس للتقوقع والسلبية ·

ولكن الأمر لم يستمر كذلك طويلا ··· فقد وقعت أحداث وطنية هامة فرضت على المجتمع اتجاهات فكرية واجتماعية جديدة ·

أعلن جمال عبد الناصر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ بعد حوالى خمسة أشهر من باندونج عن عقد صفقة الاسلحة التشيكية التى كانت ثمرة من ثمار اتصالاته هناك ·

وفى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، الذكرى الثالثة لاعلان الجمهورية فى مصر ، كان جمال عبد الناصر يرفع العلم المصرى فوق مبنى البحرية فى بور سعيد بعد جلاء الجنود البريطانيين عن منطقة القناة تنفيذا لاتفاقية

الجلاء التى وقعت بالأحرف الأولى يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وتم توقيعها يوم ١٩ أكتوبر من نفس العام .

وبعد ٣٨ يوما بالتحديد كان جمال عبد الناصر يعلن من ميدان المنشية بالاسكندرية تأميم قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ .

كل هذه الأحداث الوطنية الكبيرة فرضت نفسها ونتائجها على الموقف السياسى والاجتماعى فى مصر ... فقد انتهت الى فقدان الدول الاستعمارية لأعصابها فى مواجهة هذا القائد الوطنى الذى يتخذ خطوات حاسمة وغير متوقعة .

وحدث العدوان الثلاثى على مصر بالتعاون بين انجلترا التى كان لها خبراء ما زالوا فى منطقة القناة ، وفرنسا التى أزعجتها مساعدة ثورة يوليو لثوار الجزائر ، واسرائيل التى فزعت من اتمام صفقة الأسلحة التشيكية التى نقلت القوات المسلحة المصرية الى عهد التقدم والتكنولوجيا والطائرات النفاثة .

وانتهى العدوان كما نعلم الى انسحاب المعتدين بعد اصرار قيادة الثورة على الحرب والمقاومة الشعبية ، والانذار السوفيتى الذى وجه للمعتدين ، والموقف الأمريكى الذى كان ينتظر ميراث الدول الاستعمارية السابقة فى المنطقة (انجلترا وفرنسا) .

العدوان الثلاثى ثم انسحاب المعتدين ، وضع فى يد قيادة الثورة ملكيات الأجانب تحت الحراسة .

وكانت هذه هى بداية التمصير للشركات الأجنبية ... وكان هذا التمصير تمهيدا لطريق الاشتراكية .

التمصير يمهد الطريق :

كان العدوان الثلاثى على مصر نقطة تحول تاريخية هامة فى مسار مصر السياسى والاقتصادى أيضا ... دخل فيه قادة الثورة اختبارا وطنيا أمام القوات الغازية . وانتصروا يوم قرروا الحرب والصمود والمقاومة الشعبية .

وصدر الأمر العسكرى يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٦ بمنع التعاقد مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وفرض الحراسة على مؤسساتهم وأموالهم فى مصر ... وكانت هذه الخطوة الجريئة الحاسمة التى وجهت صفعة شديدة للمستعمرين الغزاة ، فرصة نبهت أذهان قادة الحركة العسكرية الى

ضرورة اتخاذ اجراءات تهدف الى القضاء على بقايا الاستغلال والسيطرة الأجنبية ، وخاصة فى مجال التجارة والصناعة ٠

وكانت رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الانجليزية والفرنسية متسربة الى الشركات التى تحمل أسماء مصرية ٠٠٠ فقد كانت شركات بنك مصر على سبيل المثال تتضمن نسبة من رؤوس الأموال الأجنبية تتراوح بين ٨٠٪ فى شركة مصر البيضا للصباغة وأقل من ٥٠٪ فى شركات أخرى ٠

أسس بنك مصر (شركة مصر لتصدير الأقطان) بالاشتراك مع جماعة هوجولند مان البريطانية عام ١٩٣٠ ، وأسس عام ١٩٣٢ (شركة مصر للطيران) بالاشتراك مع جماعة انجليزية ، وشركة مصر لعموم التامين بالاشتراك مع شركة بورنج البريطانية وشركة التأمين الايطالية ، وشركة مصر للسياحة بالاشتراك مع شركة (كوكس وكنج) البريطانية عام ١٩٣٨ ، وفى عام ١٩٤٧ أسس شركة مصر للحرير الصناعى بمساعدة شركته (أوسكار كوهورن) الأمريكية ٠

وقد صدر القانون رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذى تفرض المادة السادسة منه (تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تاسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال) ٠

وكان صدور هذا القانون نتيجة صراع طويل بين اتجاهين أحدهما يغلب عليه الحذر والتخوف من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والثانى يدعو الى تشجيع دخول رأس المال الأجنبى لمصر ٠

وكانت الرأسمالية المصرية قد بدأت فى النمو حتى أصبحت استثماراتها تشكل الى الاستثمارات الأجنبية نسبة ٦٦ : ٣٤ فى الشركات المؤسسة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ وتشكل ٨٤ : ١٦ فى الشركات المؤسسة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ٠

وكان اتحاد الصناعات يساند الدعوة لتشجيع رأس المال الأجنبى على الدخول لزيادة المشروعات وتعميق الخبرة وفتح الأسواق الخارجية للمنتجات المصرية ، دون حساب للنفوذ والسيطرة السياسية التى يفرضها رأس المال الأجنبى ٠

وكان مدهشا أن ينتصر هذا الاتجاه بعد انتصار الحركة العسكرية فى ٢٣ يوليو اذ سرعان ما صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ الذى يقلب نسبة رأس المال فى الشركات المساهمة اذ صرح بأن تكون ٥١٪ لرأس المال الأجنبى ٤٩٪ لرس المال المصرى ٠

وليس ذلك دليلا على نقص وطنية قادة الحركة العسكرية ، ولكنه

دليل على ضعف فهمهم للاقتصاد وتأثرهم بآراء المحيطين بهم وخاصة فى الفترة الأولى بعد نجاح الحركة ·

يوضح جمال عبد الناصر ذلك خلال محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق عندما يقول (احنا بدأنا فى هذه العمليات من سنة ١٩٥٦ لأن طلعنا فى ١٩٥٢ كنا عسكريين لا نعرف الا القطعة ١٨ على حد تعبير الأخ فهد ـ المقدم السورى فهد الشاعر أحد قادة حزب البعث ـ وكنا نقعد مع جماعة اقتصاديين من الطراز التقليدى بيعقدوا المشاكل ولا يجدوا لها حل ··· ولكن بعده كده مشينا فى العملية ودرسنا وحاولنا نتعلم بجد واخلاص) ·

نعم ··· بدأت الظروف تفرض نفسها على القادة العسكريين ··· وأصبحوا مطالبين بدراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الى جانب القضايا السياسية ·

وتجاوبت الخطوات الاقتصادية مع النوازع والارادة الوطنية ··· فقد صدر فى يناير ١٩٥٧ وبعد أن تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية المعتدية قوانين تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية التى كانت قد وضعت تحت الحراسة قبل شهرين ··· ونص القانون على أن تكون جميع الأسهم اسمية ومملوكة للمصريين ، وجميع أعضاء مجلس ادارتها ، والمسئولين عن الادارة فيها مصريين ··· على أن تكون مزاولة أعمال الوكالات التجارية مقصورة على المصريين أيضا ·

وكانت هذه هى بداية توسع الدولة فى مسئولياتها ··· فالحكومة قبل الثورة لم تكن مسئولة أساسا الا عن قطاعات محدودة فى المواصلات والصحة والتعليم ··· وكانت الاستثمارات الخاصة تلعب دورا هاما فى هذه المجالات أيضا ·

ولكن حكومة ما بعد الثورة بدأت تتحمل مسئوليات جديدة فى مجال الزراعة تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى ، وهى تنتقل مع قوانين التمصير الى مجالات جديدة تشمل الصناعة والمناجم والتجارة والشركات الزراعية أيضا ·

وكانت الثورة قد أنشأت مجلس الانتاج القومى الذى رأسه الاقتصادى حسين فهمى الذى كان من المؤمنين بفتح الأبواب لرأس المال الأجنبى وقد قام هذا المجلس بدراسة عدد من المشروعات الانتاجية قام بعرضها على الحكومة ، وفى مقدمتها مشروع الحديد والصلب الذى بدىء فى تنفيذه بعد ذلك بسنوات كما أنشىء مجلس الخدمات الذى حمل مسئولية انشاء المدارس والمجمعات الصحية فى الريف الى غير ذلك من مشروعات الخدمات ، وذلك من حصيلة الأموال المصادرة ·

دخلت الدولة بعد قوانين التمصير فى مجال المسئولية عن جانب هام من الانتاج الصناعى ٠٠٠ ونشات راسمالية الدولة ٠

وقد حاولت البرجوازية المصرية الكبيرة الحصول على هذه الصناعات المصرة وتقدم أحمد عبود من أكبر أثرياء مصر فى ذلك الوقت الى قيادة الثورة يطلب بيع هذه الصناعات المصرة بشروط ميسرة ٠٠ ٠ولكن جمال عبد الناصر رفض ذلك وأعلن قائلا : (ان الحكومة اذا باعت ما أصبح تحت اشرافها بعد التمصير فان النتيجة الحتمية لذلك هى مجرد اتاحة الفرصة للذين يملكون فعلا لكى يملكوا مرة أخرى) ٠

أثبت العسكريون أنهم ليسوا فى خدمة البرجوازية الكبيرة ٠٠٠ لأنها ليست طبقتهم ، ولأنها لم تكن تحقق آمالهم فى اقرار عدالة اجتماعية٠

أحدثت قوانين التمصير تغييرا كبيرا فى واقع الشركات ، ودفعت الى المراكز الادارية الكبرى عداد من المصريين الذين لم تكتمل لبعضهم المؤهلات الكافية لذلك ، والذين قفزت ايرادات بعضهم قفزة كبيرة حيث لم يكن قد صدر قانون بعد بتحديد الحد الأعلى للدخل ٠

ولكي نعطى صورة واضحة عن مدى تغلغل الأجانب فى الشركات المصرية المساهمة عام ١٩٤٥ نذكر هذا الجدول الذى ورد فى كتاب الدكتور عبد العظيم رمضان (صراع الطبقات فىمصر ١٨٣٧ ــ ١٩٥٢) والذى يتبين منه أن أعضاء مجالس الادارة من جميع الفئات (بلغوا ٣٣٩ عضوا مقابل ٤٨٣ للأجانب ، ٩٦ للأعضاء المتمصرين وهم الذين لم يتيسر تحديد جنسيتهم واعتبروا من المتمصرين أى بنسبة ٣٥٪ الى ٥٥٪ الى ١٠٪ على التوالى) ٠

ويظهر تشابك مصالح البرجوازية الكبيرة مع المصالح الأجنبية فى جدول آخر يوضح توزيع الشركات تبعا لجنسيتها :

جنسية الشركة	العدد	النسبة المئوية		
		مصريون	أجانب	متمصرون
بريطانية	٢٧	١٦ر٥	٧٤	٩ر٥
جنسيات مختلفة	٩	١١	٨٧ر٥	١ر٥

ومن هذا يتضح أن الحكومة قد أصبحت تمثـل غالبية ساحقة فى عضوية مجالس ادارة هذه الشركات ٠

وكان قد صـــدر فى ١٨ مارس ١٩٥٥ أول قانون للشركات بعـد مناقشات طويلة ، يقول أحمد فؤاد رئيس مجلس ادارة بنك مصر الحالى انها كانت تمتد أحيانا طوال الليل٠وانتهت باخراج أعضاء مجالس الادارة الذين تجاوزوا الستين مع استثناء الأعضاء المنتدبين وأصحاب الـ ١٠٪ من الأسهم ، وقصر عضوية مجالس ادارات البنوك على بنك واحد ، ومنع الجمع بين وظائف الحكومة والشركات ٠

وكان صدور هـذا القانون نتيجـــة لانتشار ونفوذ بعض الموظفين والسياسيين فى مجالس ادارات الشركات بلا قيد أو حساب ٠٠٠ حتى بلغ الحال الى جمع البعض لعضوية مجالس ادارات ٣٠ شركة دفعة واحدة كما سبق أن ذكرنا ٠

كان صـــدور قانون الشركات دليلا مبكرا على أن القادة العسكريين الجـدد يريدون ألا يمضى المجتمع فى صورته القديمة تماما حيث الحرية الاقتصادية كاملة والبرجوازية الكبيرة مسيطرة ٠٠٠ وانهم تجاوزوا دور الحراس الذى عبر عنه جمال عبد الناصر فى كتابه (فلسفة الثورة) ٠

قانون الشركات منع بعض التجاوزات ولكنه لم يفرض تدخلا ايجابيا من الدولة ، حتى وقع العدوان ، وتحقق التمصيـر ، وزادت مسـئوليات جهاز الحكم ٠

وعندما وجدت البرجوازية الكبيرة أن الجيش لم يسلم لهم الممتلكات الأجنبيـة المصرة ، استشعروا أن القادة العسـكريين الجدد يريدون أن يحكموا بنفسهم ، وأن يسيطروا على السلطة ، والانتاج أيضا ٠

ولذا ظهـر انخفاض واضح فى الاستثمارات الصـناعية التى كانت جملتها عـــام ١٩٥٦ مبلغ ٢٦ر٢٠٨ر٤٠٥ مليون جنيه ، هبطت لتصبح ١٢ر٩٠٧ر٤٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥٧ ٠

ويفسر الدكتور أنور عبد الملك ذلك فى كتابه (مصر ٠٠٠ نظام جديد يبنيه العسكريون) بقوله :

(ان ما حمل زعماء الجناح الصناعى للبرجوازية المصرية على التردد فى توظيف أموالهم رغم كل الدعوات ، هو أن الجيش مصمم على رسـم سياسته بنفسه ؛ أى انه مصمم على احتكار السلطة ، ووضع مصر كلها بما فيها البرجوازية الصناعية تحت وصايته ورهن اشارته) ٠

وبعد التمصير بدأت تصدر قوانين تزيد من تدخل الدولة فى مجال الاقتصاد والصناعة ٠

فى ١٨ ابريل ١٩٥٧ حـولت المصـارف الانجليزية والفرنسية والتركية الى مصارف مصرية صميمة ·

وأنشئت المؤسسة الاقتصادية التى رأسها حسن ابراهيم ، أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وضمت خمسة بنوك وست شركات تامين ؛ لتدير ما أمم من أموال أجنبية ، وأحيلت اليها المشروعات التى كان يشرف عليها مجلس الانتاج القومى ·

وصـدر قرار بانشاء (مجلس التخطيط الأعلى) برئاسـة جمال عبد الناصر ويتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة واقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة ·

وأنشئت أيضا (لجنة التخطيط القومى) التى رأسها عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة ووزير الدولة لشئون التخطيط ·

وهكذا دخل التخطيط فى مجال رؤية القائمين على نظام الحكم لأول مرة فى مصر ··· بل وأصبح تحت اشراف أعلى مستوى قيادى وعسكرى فى الدولة ··· وبدأ التفكير فى اعداد خطة للتنمية ·

وفرض التمصير نفسه أيضا عندما صدر قرار جمهورى فى ١٠ فبراير ١٩٥٧ باستخدام اللغة العربية فى جميع العقود والتسجيلات ·

أصبحت البنوك مصرية ··· وشركات التامين مصرية ··· وشركات الانتاج الصناعى أيضا ·

وكانت أول وزارة شكلها جمال عبد الناصر بعد انتخـابه رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٦ تضم أول وزارة خـاصة للصناعة فى تـاريخ مصر الحديث ، وقد تولاها الدكتور عزيز صدقى الذى يقول انه فى الفترة الأولى لتكوين الوزارة كانت الأمور غير واضحة ، ومكاتب المعاونين فىالممـرات والميزانية محدودة ··· وما استثمر فى البناء فى أول عام بعد تشكيلها كان ٥٠٠٫٠٠٠ر٢٨ مليون جنيه بينما ما استثمر فى الصـنـاعة كـان ٧٠٠٫٠٠٠ر٧ جنيه فقط ·

ولكن التمصير فرض نفسه على هذه الوزارة ، وجعل القادة الجدد يبحثون عن دور الدولة فى الصناعة ·

وكلف جمال عبد الناصر الدكتور عزيز صدقى باعداد (قانون التنظيم الصناعى) الذى استغرق اعداده ستة أشهر ، وقاوم ظهوره اتحاد الصناعات الذى أعـد تقريرا من ٣٠ صفحة يعارض فكرة تدخل الدولة ومراقبتهـا للانتاج الصناعى ·

ولكن جمال عبد الناصر وافق على قانون التنظيم الصناعى الذى أعلنه

وزير الصناعة فى مؤتمر صحفى يوم العيد الخمسين لاتحاد الصناعات الذى أخذ موقف المعارضة ٠

وكان التغيير فى سياسة الدولة واضحا ٠٠٠ فمنذ سنوات قبل التمصير صرح الدكتور حسين فهمى رئيس مجلس الانتاج بأن (كل من يقول بعدم استيراد رأس المال الأجنبى يعتبر خائنا) !

والكتاب السنوى لاتحاد الصناعات عام ١٩٥٤ قال صراحة :

(ان ادخارنا لايكفى عادة لتلبية احتياجات البلد العادية لذلك طالبنا تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية المورد ما أمكن ذلك وقد اعترف المسئولون أخيرا بصحة وجهة نظرنا) ٠

ولكن اتحاد الصناعات يقف اليوم فى موقف المعارضة ، ونفوذه المادى والايديولوجى يأخذ فى الانحسار ٠٠٠ بينما تنهض وزارة للصناعة يثبت أن دورها فى مد وصعود ٠

أول مبلغ رصد للصناعة كان ١٢ مليون جنيه عام ١٩٥٨ ، وأول اتفاقية عقدت لتمويل الصناعة المصرية كانت مع الاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يناير ١٩٥٨ بمبلغ ٧٠٠ مليون روبل تسدد على ١٢ سنة ٠

صاحب هذه التطورات الاقتصادية والصناعية تطورا آخر فى مجال العمل السياسى حيث الغيت هيئة التحرير بعد أن اعتبر أنها قد استنفدت أغراضها بعد جلاء القوات البريطانية فى يونيو ١٩٥٦ ثم جلاء قوات العدوان الثلاثى ٠

واستبدلت هيئة التحرير بالاتحاد القومى الذى أعلن تشكيله يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧ أى بعد شهور من قوانين التمصير ٠

وفى برنامج الاتحاد القومى ظهرت الاشتراكية لأول مرة فى قاموس الثورة المكتوب ، اذ سجلت فى أهداف التنظيم الجديد (الاتحاد القومى ليس حكومة ولكنه تنظيم يضم الحاكمين والشعب ، ويتيح الفرصة الحقيقية لتعاونهم على علاج المشاكل المحلية والقضايا العامة فى ظل المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى وهو سبيلنا الى الديمقراطية السليمة التى تشعر الشعب أنه يحكم نفسه بنفسه) ٠

فماذا تعنى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ؟

والى أى شىء تهدف ؟

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية :

أصبحت الاشتراكية هدفا معلنا بعد أن كانت كلمة محرمة ·

ولكنها لم تعلن خالصة ، وانما اقترنت بالديمقراطية التعاونية ·· الأمر الذى يدل على أن مفهومها العلمى لم يكن قد تبلور بعد ، بما يسمح باعلانها صريحة واضحة ·

واقتران الاشتراكية بتعبيرات أخرى يضفى عليها طابعا مغايرا قد يصل الى حد التناقض والتضاد مع أهدافها الانسانية ·

هتلر أعلن أن النازية هى اشتراكية وطنية ، وخلال تطبيقها ارتكب أفظع جرائم الارهاب والتعذيب ، وسلب الطبقة العاملة حريتها ، ودفع بالشعب الى الحرب العالمية الثانية التى راح ضحيتها ١٢ مليون ألمانى ، ودمرت معظم مدن ألمانيا ، وعاش العالم ست سنوات تقريبا فى محنة حرب عالية ·

ولكن الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى ظهرت فى برنامج الاتحاد القومى ـ ثانى تنظيم للثورة ـ كانت هدفا جديدا فى حياتنا السياسية بعد الاشتراكية الوطنية التى كان يتبناها الحزب الاشتراكى أو مصر الفتاة سابقا ، والاشتراكية الماركسية التى اعتنقتها التنظيمات الشيوعية والديموقراطية الاشتراكية التى أعلنها الوفد فى برنامجه الذى صدر فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ تنفيذا لقانون الأحزاب ·

ما هى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ؟

وكيف كانت حالة مصر وقت اعلانها ؟

وماذا استهدفت ؟

يفسر جمال عبد الناصر بقوله :

(يلوح لى أن معنى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ليس واضحا كما ينبغى فى بعض الأذهان) ·

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست شكلا ، ولا هى شعار ولا اطار ، انما هى فى الحق وصف لمجتمعنا وطابع له ـ وصف ينبع من طبيعة العلاقات بين الأفراد وبعضهم البعض ، ومصادر كقوى منتجة وكقوى مستهلكة ·

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية هى طابع يشكله دور الأفراد فى تقرير مصيرهم ودورهم فى التكافل الاجتماعى ، وفاعليتهم فى توجيه الأصوات الاقتصادية والسياسية والسيطرة عليها ، والتوازن بين الحقوق

والواجبات ، وأساس هذا الصرح الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لا تصنفه الفئة الحاكمة لتستفيد منه الفئة المستغلة بل تضعه وتستفيد منه كل قوى المجتمع على السواء ٠

ومن أجل ذلك فهو أساس اقتصادى واجتماعى تنهض عليه كل القيم الروحية والوجدانية والفكرية للأمة جميعا ٠٠٠ وهذه هى حقيقة مجتمعنا ٠

ومن أجل ذلك لا تستطيع الاشتراكية الديمقراطية التعاونية أن تنشأ الا فى مجتمع متحرر من جميع أنواع الاستغلال والسيطرة ، مجتمع تتحرك طاقته بلا اغلال ، واعية بحقيقة دورها ، مدركة أنها ستجنى من الثمرات بقدر ما تعمل ، فما من أحد يكدح وغيره يجنى ٠٠٠ وما من أحد يستمتع بثمرات عرق الآخرين ٠

ولكى يقدم المجتمع الطعام والراحة والثقافة لكل أفراده ، يجب أن تحشد كل الموارد الطبيعية والقوى البشرية ٠٠٠ يجب أن يحسن استثمار مصـادر الثروات ويجب أن يوجه هـذا كله الى تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ٠

هكذا كان جمال عبد الناصر يدرك معنى الاشـتراكية الديمقراطيـة التعاونية ٠٠٠ ولكنه لم يضع أفكاره فى كتاب مثلما فعل فى (فلسفـة الثورة) الكتاب الذى ظهر على عهد (هيئة التحرير) ٠

كل تفسير للاشتراكية الديمقراطية التعاونية ظهر كفقرات فى خطب جمال عبد الناصر فقط ٠

ولذا كانت تظهر تناقضات بين تصريحاته وتصريحات بعض زملائه من أعضـاء مجلس قيادة الثورة الذين انتهى دورهم الرسمى بحل هـذا المجلس مع انتهاء فترة الانتقال وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ومنحهم قلادة النيل ، وتعيينهم فى مناصب يختارها لهم رئيس الجمهورية ٠

قال كمال الدين حسين الذى عين مشرفا على الاتحـاد القـومى فى مؤتمر عام :

(اشتراكيتنا هى اشتراكية التمليك وليست اشتراكية المصادرة) ٠

وعندما سمع الحاضرون ذلك وقف عباس محمود العقاد فى وسط القاعة مصفقا بحرارة وهو الذى لم يكتب كلمة واحدة فى تأييد الثورة ٠٠ بينما عاتب جمال عبد الناصر بعد ذلك زميله كمال الدين حسين ـ حسب روايته ـ على توصيفه للاشتراكية قائلا له اننا لا نعرف ظروف المستقبل ، وما قد تدفعنا اليه لتطبيق قد يقتضى المصادرة ٠

وجهات النظر تختلف ٠٠٠ والاشتراكية الديمقراطية التعاونية لم

تتجاوز رحلة الأفكار المختلطة التى تنسج فيها الأفكار الطيبة مع الاجراءات الادارية الحازمة التى تعتمد على جهاز دولة متخلف وبيروقراطى معاد للديمقراطية والاشتراكية معا .

ومع ذلك كان اعلانها يعتبر خطوة تقدمية هامة فى طريق تطور المجتمع رغم انها كانت النظرية التى يهتدى بها تنظيم الاتحاد القومى الذى اقتبس من تنظيم سالازار ديكتاتور البرتغال .

ولكن الظروف كانت مختلفة ، فان موجة من المد الوطنى والقومى كانت تجتاح الوطن العربى تحت زعامة جمال عبد الناصر ... والحركة مع الجماهير كانت تدفع الى تبنى أفكار مؤمنة بالعدالة الاجتماعية والاشتراكية ... على عكس الحال فى البرتغال حيث عاش الشعب تحت أثقال ديكتاتورية ارهابية امتدت نصف قرن .

وواضح أن الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ما كانت لتظهر أو تعلن لولا اجراءات وقوانين التمصير التى أشرنا اليها ، والتى بدأت بها الدولة عهدا جديدا من تحمل المسئولية الصناعية والاقتصادية .

لم تلعب الدولة دور الرأسمالى ، ولكن بدأت تبحث عن طريق يحقق أحد أهداف الثورة (العدالة الاجتماعية) وينمى المجتمع فى نفس الوقت .

وكان محور ذلك برنامج التصنيع الذى وجد معارضة فى مجلس الوزراء من جانب وزير الاقتصاد الدكتور عبد المنعم القيسونى .

ونبتت التناقضات بين العسكريين فى المؤسسة الاقتصادية وبين وزارة الصناعة التى أعطاها البرنامج سلطة الاشراف على الشركات .

يقول حسن ابراهيم انه لم يكن موافقا على بعض الاجراءات غير المدروسة التى تنفذ من باب الدعاية فى مجال الصناعة وقدم استقالته يوم ٢ مايو ١٩٥٩ عندما صدر قرار لم يخطر به لنقل الاشراف على البنك الصناعى من المؤسسة الاقتصادية الى وزارة الصناعة . ولكنه سحبها بعد لقاء له مع جمال عبد الناصر .

وكانت المعارضة لبرنامج التصنيع قد زادت عند عقد أول اتفاقية لتمويل الصناعة المصرية مع الاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يناير ١٩٥٨ بمبلغ ٧٠٠ مليون روبل تسدد على ١٢ سنة .

الدكتور عبد الجليل العمرى محافظ البنك الأهلى يصدر تحذيرا فى ٢٧ مارس من الاتجاه الى التجارة وتوثيق العلاقات الصناعية مع الاتحاد السوفيتى ... رغم أنه لم يكن هناك من سبيل لانشاء صناعة

مصرية عن طريق رؤوس الأموال الغربية التى أحجمت قبل الثورة وبعدها عن الاسهام فى أى مشروع انتاجى صناعى ٠

واقتحمت الدولة ميدان التجربة فانشأت مؤسسة مصر ومؤسسة نصر بعد أن أصر حسن ابراهيم على الاستقالة مرة ثانية يوم ١٨ أكتوبر ١٩٥٩ من المؤسسة الاقتصادية بخطاب طويل من ٢٢ صفحة يتبين منه رغبة حسن ابراهيم من بيع ما تملكه المؤسسة من أسهم الشركات للجمهور على أساس احتفاظها بنسبة ٣٥ ٪ فقط ، ورفض جمال عبد الناصر لهذا الاتجاه ٠

معظم الذين شكلوا أعضاء مجالس ادارة مؤسستى مصر ونصر كانوا من العسكريين المهندسين مثل حلمى السعيد وسمير حلمى وأحمد توفيق البكرى ، ومحمد على حسن ٠

ولم يستمر هذا التنظيم طويلا ، فقد أصدرت وزارة الصناعة تنظيما للمؤسسات على أساس نوعى عام ١٩٦٠ وألغت هاتين المؤسستين (مصر ونصر) ٠ وأصبحت الصناعة مركزة فى يد وزارة الصناعة ووزيرها الدكتور عزيز صدقى ٠

وحرصا من جمال عبد الناصر على معرفة احتمالات التقدم الصناعى والاقتصادى فى مصر أرسل يستشير الشركة الأمريكية (أرثر ليتل كومبانى) فى بوسطن التى أرسلت له الرد التالى بعد دراستها للموقف فى مصر :

(حتى لو حصلت على مليار من الدولارات التى تحتاج اليها فى خطتك الخمسية وحتى لو نجحت خطتك الخمسية نجاحا كاملا بدون أى تعثر أو توقف ، وحتى لو بذل كل فرد فى المجتمع المصرى قصارى جهده وغاية طاقته مستخدما كل الخبرة والمعرفة الأجنبية فان أفضل ما تستطيعه حينئذ هو المحافظة على الوضع الراهن والحيلولة دون تقهقر أكثر الى الوراء) ٠

الموقف يحتاج اذا الى جدية وخطة تنمية ٠٠

وصدر فى أغسطس ١٩٥٨ قانون رقم ١١٤ ينص على عدم زيادة أعضاء مجلس الادارة عن سبعة ولا يقلون عن ثلاثة ٠ ٠ ٠ ٠ على ألا يجمع العضو بين مجالس ادارة أكثر من شركتين بعد أن كانت ستة ، والعضو المنتدب لشركة واحدة فقط ٠٠٠ كما حدد مكافأة للعضو ومرتبا وبدل حضور بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه سنويا فقط ٠

ولحق بهذا القانون آخر فى يناير ١٩٥٩ يلزم الشركات المساهمة بتجنيب ٥٪ من الأرباح الصافية لشراء سندات حكومية ، وتحديد الحد

الأقصى للأرباح عام ١٩٥٨ مضافا اليه ١٠٪ فقط ، ثم حدث تراجع عن هذا البند بعد أن تأثرت بورصة الأوراق المالية وكسد النشاط فيها ٠

وكانت مصر خلال هذه الفترة قد حققت انجازا سياسيا هائلا على الصعيد القومي عندما ارتبطت مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ في أول دولة للوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) ٠

وكان لهذا الانجاز القومي أثره الكبير في خلق الثقة بالنظام واتساع آفاق العمل ٠٠٠ أذكر على سبيل المثال أن الشركة الأمريكية (بوز آلن اند هاميلتن) التي كان قد تعاقد معها زكريا محيى الدين لتقديم خدمات لأجهزة المخابرات العامة وتقديم دراسات ، أنها أشارت على الحكومة المصرية بعدم استخدام عدد يزيد عن ٢٠٠و٠٠٠ موظف ٠

ولكن جمال عبد لناصر رفض هذه النظرة التي تقيم سدا عاليا أمام خريجي المعاهد والجامعات ٠٠٠ وآثر أن يفتح أبواب العمالة في الدولة للخريجين ٠٠ وأن يضاعف من أجل ذلك انتاج مصر الصناعي والاقتصادي ٠

وكانت الوحدة مع سوريا قد أثارت نشاط البرجوازية السورية ودفعت به الى مجال الحياة المصرية ، حيث تدفقت أمالهم في نشاط تجارى وصناعى ٠ اعترض عليه عند وزير الصناعة الدكتور عزيز صدقى عدد منممثلى الأسر السورية المتوطنة في مصر مثل عائلات سباهى وقبانى وسماقية وغيرهم ٠

هؤلاء الذين كانوا قد أقاموا صناعة خاصة للنسيج وغيره في مصر ٠

كانت البرجوازية السوريةقد استفادت من فترة الاستقرار السياسى الذى فرضته الوحدة مع مصر ٠٠٠ بينما بقيت البرجوازية المصرية على حذر رغم تشجيع جمال عبد الناصر لها بمساهمته مساهمة رمزية في شركة النصر لصناعة الأفلام وشركة النصر للبويات والصناعات الكيماوية التى أسسها حسن ابراهيم تابعة للمؤسسة الاقتصادية التى كانت تحاول أن تقوم بما يعجز عنه القطاع الخاص من ناحية المال والخبرة دون جنوح الى فرض سيطرة الدولة ٠

يقول الدكتور على الجريتلى انه (حدثت زيادة ملحوظة في الاستثمار الصناعى الحكومى قبل ١٩٥٧ ، واطردت زيادته خلال برنامج التصنيع ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ ٠

وكان المصدر الرئيسى للتمويل في الصناعات الجديدة هو الحكومة مباشرة أو عن طريق البنك الصناعى ومجلس الانتاج والبنوك التجارية المؤممة وصندوق توفير البريد وسائر الهيئات ذات الفائض ٠

ويقول الدكتور الجريتلى انه في بداية الثورة كان هدف التدخل

الحكومى ، ازالة المعوقات التى تعترض القطاع الخاص المصرى والأجنبى أملا فى دفع عجلة الاستثمار عن طريق منح أرباب الاعمال حوافز سخية ٠٠ وأنجز فى سبيل ذلك تعديل قانون الشركات المساهمة وقانون تشجيع رأس المال المصرى والأجنبى بما تضمن من اعفاءات ضريبية (وفى السنوات الأولى أسهمت الحكومة مباشرة وعن طريق البنوك التجارية وشركات التأمين بنصيب كبير فى تأسيس الشركات المساهمة الجديدة فى قطاعات مختارة مثل السماد والحديد والصلب والورق والخزف والصينى ومعدات النقل) ٠

ويؤكد الدكتور الجريتلى على هذه الحقيقة الهامة ٠٠ حقيقة عجز وتردد القطاع الخاص فى تحمل مسئوليات التنمية فيقول فى كتابه (٢٥ عاما دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية فى مصر) ٠

(لم يكن فى مصر قبل الثورة قطاع خاص يؤتمن على تحمل مسئوليات التنمية على المستوى المرتجى نظرا لقلة عدد الممولين وأرباب الأعمال وايثارهم استغلال أموالهم فى التجارة وعزوفهم عن الاستثمار الصناعى) ٠

ويستطرد قائلا (كان المستثمرون الأجانب وبعض المصريين يعولون على القروض المصرفية بينما يحتفظون بثرواتهم فى صورة سائلة أو فى الخارج ، وكانت سياستهم تقوم على المماطلة فى دفع الضرائب ٠٠٠ واستمر الأمر كذلك بعد الثورة ٠٠٠ وكان السبب الرئيسى لانتصار أصحاب الرأى القائل بضرورة قيام الحكومة بالاستثمار المباشر) ٠

ولكن لم تكد تمضى عدة شهور على توقيع عقد أول اتفاقية لتمويل الصناعة المصرية مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٩ يناير ١٩٥٨ ، والبدء فعلا فى بناء المرحلة الأولى من السد العالى بالتعاون معهم بعد أن سحبت حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى عرضهم المشترك ببناء السد ٠

أقول لم تكد تمضى عدة شهور على ذلك حتى توتر الموقف بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى بعد ثورة ١٤ يوليو العراقية وما حدث بين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم من خلافات ٠

وتصور البعض أن وقف العمل فى السد العالى وقطع العلاقات الاقتصادية سوف يكون هو النتيجة الحتمية لتهجم عبد الناصر على خروشوف ، واعتقال الشيوعيين ليلة رأس السنة عام ١٩٥٩ ٠٠٠ ولكن جمال عبد الناصر قال فى خطابه يوم عيد الوحدة بميدان الجمهورية (٢٢ فبراير ١٩٥٩) انه أرسل خطابا الى خروشوف وتلقى منه ردا قويا من عشر صفحات ، قرأ بعض فقراته على الجماهير بعد أن قال ان هناك أحاديث سببت بلبلة للناس مثل القول بوقف السلاح والمعونة والعلاقات الاقتصادية والمشاريع الصناعية ٠٠٠ بل والسد العالى ٠

لم تتحطم العـــلاقات الناشئة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربيه المتحدة ولم تطغ الخلافات العقائدية على المعاملات الاقتصادية ... وظل القادة الســوفييت يعتبرون مصر قاعدة لحركة تحرر وطني تحارب معركتها ضد الامبريالية .

كتب خروشوف الى جمال عبد الناصر فى رده قائلا :

(اذا نظر الانسان الى الموقف الحالى نظرة عملية لتمكن بسهولة من أن يرى أعداء الصداقة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العربية المتحدة يريدون فى الوقت الحاضر أن يجنوا أرباحا جشعة فى الخلافات العقائدية بيننا) ... وقال أيضــا (أما فيما يتعلق بموقفنــا من الشيوعيــة فى الجمهورية العربية المتحدة فان الاتحاد السوفيتي لا يرغب فى التدخل فى الشئون الداخلية) .

استمرت العلاقات قائمة بين دولة الاشتراكية الماركسية اللينينية . وبين دولة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

وانتهزت حكومة الولايات المتحدة فرصة الخلاف كما قال خروشوف . فأعلن دالاس تقديم مساعدة أولية لمصر فى أكتوبر ١٩٥٩ مقدارها ١٣ مليون دولار وبيع القمح بالنقد المصرى ... كما عادت العلاقات مع بريطـانيا أيضا فى ديسمبر ١٩٥٩ .

ولكن جمال عبد الناصر ظل حريصا على سياسة الحياد الايجابى بين الدولتين العظميين ، وظل حريصا أيضا على توثيق العلاقات الاقتصاديـة منأجل تكملة السد العالى واقامة المصانع الجديدة ومواصلة تسليح القوات المسلحة .. ومن أجل ذلك أوفد صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة السابق ورئيس تحرير جريدة الجمهورية فى نوفمبر ١٩٥٩ الى الاتحاد السوفيتي لمقابلة خروشوف فى وفد ضم عبد العزيز فهمى المحرر بالجمهورية وكاتب هذه السطور ، وقد نجحت المقابلة اذ تأكد استمرار التعاون والدعم السوفيتي لمصر .

وقد تميزت هذه الفترة التى رفعت فيها ثورة يوليو شعار (الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) والتى امتدت أربع سنوات كاملـة ـ بكثير من الأحداث الهامة التى يمكن تلخيصها فى رفض مشروع ايزنهاور لملء الفراغ فى المنطقة ، وقيام دولة الوحدة ، وثورة العراق ثم الخلاف بينها وبين ثورة يوليو ، واعتقال الشيوعيين فى مصر وسوريا ، وتردى العلاقات الى أحد مع الاتحاد السوفيتي ، وتحسنها ، نسبيا مع الولايات المتحدة ، ثم تفجر الخلاف مع وزارة البعث فى سوريا واستقالتهم فى ديسمبر ١٩٥٩ بعد أن كانوا قد حلوا الحزب هناك .

واستمرت القيادة العسكرية الجديدة تؤدى دورها غير منحازة فى صراحة الى طبقة من الطبقات ... تسيطر على كل المراكز الهامة والحساسة. فالى جانب القوات المسلحة سيطر العسكريون على وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والمخابرات ، ووزارة الخارجية ، والاتحاد القومى التنظيم السياسى الوحيد ، ومجلس الأمة الذى توقفت اجتماعاته ما يقرب من عامين بعد اتمام الوحدة ، وكثير من المواقع الاقتصادية فى المؤسسات والشركات .

صاحب هذه الأحداث السياسية جمود فى موقف البرجوازية المصرية وتردد عن المشاركة فى المشروعات الانتاجية والاستثمارية ... وبدء دخول الحكومة شريكة فى هذه المشروعات .

وصدرت خلال هذه الفترة قوانين للخدمات تقضى بانشاء وحدات مجمعة ، ومساكن شعبية ، ومجانية التعليم بكل مراحله وزيادة عدد المدارس ، وخفض ايجارات المساكن التى انشئت بعد ١٨ سبتمبر ١٩٥٥ بمقدار ٢٠٪ وصدور قوانين الجمعيات التعاونية وبدء نظام الادارة المحلية وتعيين المحافظين الذين كان معظمهم من العسكريين .

هذه القوانين أظهرت موقف القيادة الواضح فى تخفيف متاعب الناس عموما ، ودعم البرجوازية الصغيرة وتوسيع قاعدتها فى المجتمع .

ولكن الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ... ظلت بلا تفسير عميق ... ولم تصل الى حد النظرية التى يمكن أن تحرك جماهير الاتحاد القومى الذين انضموا اليه بلا قيود ... والذى تكشف مع الوقت نواحى العجز والقصور فيه ، وتبين أنه لا يصلح تنظيما فى بلد وطنى يحرص على مصلحة طبقة جديدة لم تستكمل نموها أو صلابتها بعد ، وهى البرجوازية الصغيرة .

وقد ظهرت هذه الأخطاء للقادة العسكريين بعد فوات الأوان ... بعد انفصال سوريا وتمزق أول دولة للوحدة العربية ... ونسجل هنا ما قاله جمال عبد الناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى عام ١٩٦٢ ممارسة للنقد الذاتى لأول مرة .

قال جمال عبد الناصر :

(ان الفكر الثورى قد وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية) .

السنوات الأربع للاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى نهضت على بناء الاتحاد القومى ، والتى كانت تجربة جمال عبد الناصر الأولى فى تشكيل المجتمع المقتنع بزعامته الذى وصل بين أبنائه الى أعلى قمة وصلها زعيم

مصرى بعد انتصـــاره على العدوان عقب التأميم واقامته دولة الوحـدة ، واسـقاطه مشـاريع الأحلاف العسـكرية ، وبدء اتجـاهه نحو العـدالة الاجتماعية ٠

هذه السنوات الأربع التى اعتمدت على الاتحاد القومى ثبت أنها فترة نهضت على أساس خاطىء وعبر عن ذلك جمال عبد الناصر أيضا بقوله :

(الأساس الذى بنى عليه الاتحاد القومى لم يكن بالأساس السليم ٠ شىء ضوء العقل وضد الطبيعـة ٠٠ واحنا كنا طيبين جـدا وعايزين نلم الاقطاعى اللى أخدنا منه ألف فدان مع الفلاح اللى وزعنا عليه خمس أفدنة ، وكنا بنعتبر أنه حينسى ويقول ان احنا بنمشى فى المجتمع الجديد) ٠

ويواصل جمال عبد الناصر ممارسته للنقد الذاتى قائلا :

(كنا نرفض المصالحة مع الاستعمار ولكنا وقعنا فى خطأ المصالحة مع الرجعية تصورنا أنهم أبناء نفس الوطن وشركاء نفس المصير ، ولكن التجربة أثبتت خطأ ما كنا نتوهمه) ٠

نعم ٠٠٠ تجربة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية أعطت قيادة الثورة فرصة فريدة لاكتشاف الخطأ ٠٠ وحيث لم يتطور المجتمع بالقدر الذى يحقق لهم أحلامهم ٠٠٠ وبقيت البرجوازية الكبيرة تشكل قوة اقتصادية مؤثرة على جهاز الحكم الذى كانوا يريدون الانفراد به شكلا وموضوعا ٠

ولم يكن استمرار الوضـــع على ما هو عليه مقبـولا ٠٠٠ فالثـوار العسكريون لا يريدون أن يتحولوا الى حكام فقط ٠٠٠ والقادة الوطنيون الذين حصلوا على تأييد شعبى ساحق فى خطواتهم الوطنية لا يرتضون أن يقفوا موقف العجز أمام الشعب فى خطواتهم الاجتماعية ٠

عندما قرر جمال عبد الناصر تأميم بنك مصر استدعى اليه أحمد فؤاد العضو المنتـدب للبنك وقال له انه يشعر بأن السلطـــة فى يد كبـار الرأسماليين ٠

ولكن تأميم البنك الأهلى وبنك مصر لم يكن كافيا لازالة الشـعور بسيطرة الرأسماليين ٠٠ ولم يكن عاملا مؤثرا فى القضاء على مشـــاكل المجتمع ٠

كان لابد من خطوة حاسمة أخرى تقضى على هذه المرحلة التى جمعت بين المتناقضات ، حيث ارتفعت شعارات وأهداف الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لأول مرة فى نفس الوقت الذى وضع فيه الشيوعيون رواد الدعوة للاشتراكية خلف قضبان السجون والمعتقلات ٠

كان لابد من خطوة أخرى تبلور أهداف الاشتراكية وتنسج بينهـا وبين الدين حيث كان جمال عبد الناصر يقول :

(الدولة التى أقامها الاسلام والتى أقامها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام كانت أول دولة اشتراكية ٠٠ سيدنا محمد أول من طبق سياسة التأميم فى هذه الأيام وهناك حديث قال فيه (ان الناس شركاء فى ثلاثة : الماء والكلأ والنار ٠٠٠) ٠

ويواصل جمال عبد الناصر تفسيره :

(الدولة الاسلامية حينما قامت كانت هى أول دولة اشتراكية ، والاسلام بعد النبى عليه الصلاة والسـلام فى طـريق الاشتراكية أيام أبو بكر وأيام عمر سار المجتمع فى طريق الاشتراكية ، وفى هذه الأيام انصفوا أهل الفقر من أهل الغنى ٠٠٠ وفى أيام عمر أمموا الأرض ووزعوا الأرض على الفلاحين) ٠

ويهاجم رجال الدين قائلا :

(بعض رجال الدين عندما كانوا يصدرون الفتاوى على مزاجهم ٠٠ لترضى الاقطاعيين أولياء نعمتهم ٠٠٠ هؤلاء أجراء للرجعية أجراء للاقطاع٠ طبعا فى هذا الوقت أن يضحكوا علينا)

هكذا حاول جمال عبد الناصر أن يعطى للاشتراكية الديمقراطيـة التعاونية وجها دينيا وأن يذيب ما يثيره الرجعيون من تناقضات مفتعلة بين الدين والاشتراكية ٠

ولكن المعركة كانت فى صـلب كيان المجتمع ٠ ٠فى صراع بين الطبقات التى ينحسر نفوذها وبين الطبقات التى تنتعش أمالها فى حياة أفضل ٠

سنـوات أربع لم تضع عبثـا ٠٠٠ لأنهـا أثبتت بحكم الواقع أن الاشتراكية الديمقراطية التعاونية تركب جهازا سياسيا عاجزا (الاتحاد القومى) وتمضى به فى طريق مسدود وانها ظلت طلسما مثل الفيل يراه الأعمى من المكان الذى يلمسه فيه ٠

ماذا فعل جمـال عبـد الناصر ليتغلب على ما واجهه من مصـاعب اقتصادية واجتماعية ؟

الباب الرابع

التحول ... نحو الاشتراكية

(كان فيه ١٠ ـ ١٢ مليونير ... اصبحوا
حوالى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ مليونير ... البرجوازية
اتسعت قاعدتها ولابد من ضربها) .

جمال عبد الناصر



أربع سنوات من الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لم تثمر تغييرا ملحوظا فى المجتمع ... ولم تحقق العدالة المنشودة فى العلاقات بين القوى الاجتماعية .

أربع سنوات تحققت فيها انتصارات سياسية بارزة ... مثل قيام دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) ، ونشوب ثورة ١٤ يوليو فى العراق ، وترسيخ قواعد الثورة الجزائرية ، وتشكيل أول مجلس أمة فى تاريخ ثورة يوليو ثم تشكيل أول مجلس بين مصر وسوريا .

أربع سنوات بدأت فيها مرحلة تصنيع مصر ، وبناء السد العالى بالتعاون أساسا مع الاتحاد السوفيتى ، وتشكيل المؤسسات التى تشرف عليها الدولة فى مجال الاقتصاد والتجارة .

أربع سنوات لم تكن عجافا...ولكنها لم تطلق طاقات الجماهير لتغيير المجتمع ... ولم توفر للناس الوضوح ... وبقيت الاشتراكيةالديمقراطية التعاونية طلسما مثل الفيل يراه الأعمى من المكان الذى يلمسه فيه .

لم تقف أحلام القادة عند التمصير ، أو اقامة مؤسسات الدولة ، أو بدء خطة التصنيع ... ولكنها تجاوزت ذلك الى العمل من أجل تحقيق هدف الثورة فى تحقيق عدالة اجتماعية سليمة .

ولم يكن ذلك ممكنا الا بعد حل معادلة العلاقة بين القوة العسكرية المسيطرة وبين الطبقة صاحبة النفوذ للأقوى فى المجتمع .

لم يكن عند العسكريين نية تسليم الحكم للقوى السياسية المختلفة ، وخاصة بعد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، والاكتفاء بتنظيم الاتحاد القومى وحده ، وبذر العسكريون ، مراكز مسئولة فى القطاعات المدنية مثل وزارة الخارجية والمؤسسات والشركات التجارية والصناعية . وقطاع الخدمات .. الى جانب العمل السياسى .

ولكن طبقة البرجوازية الصغيرة التى كان ينتمى اليها هؤلاء القادة الجدد لم تكن هى الطبقة الأقوى فى المجتمع ... صحيح أنها بدأت تنتشر وتتدعم .. ولكن السلطة الحقيقية والنفوذ الملحوظ ظل فى يد الطبقة

المسيطرة ماليا ٠ ٠طبقة البرجوازية الكبيرة التى استفادت من الاستقرار السياسى الذى هيأته الثورة فزادت ثراء ٠

زاد عدد أصحاب الملايين ٠٠٠ وقال جمال عبد الناصر فى حوار معالوزراء السوريين العسكريين (أنا كان عندى ١٠ ــ ١٢ مليونير . أصبحوا حوالى ٣٠٠ ــ ٤٠٠ والبرجوازية فى مصر اتسعت قاعدتها ولابد من ضربها) ٠

واعتقد جمال عبد الناصر أن صدور قوانين الشركات التى أشرنا اليها سوف يقلم أظافر البرجوازية الكبيرة ويكسر أنيابها٠٠ولكنه لمس أن السلطة مازالت بعيدة عن التجمع فى يديه باعتباره ممثلا لطبقته ٠

وهنا يجب الاشارة الى أن جمال عبد الناصر لم تجرفه تطلعات الحياة الى أحضان البرجوازية الكبيرة بما فيها من اغراءات شديدة لا يقدر على مقاومتها الا وطنى مخلص لشعبه ٠٠ واتخذ موقفا معروفا عنه هو البعد عن الطبقة العالية وحياتها الناعمة ٠

وجنحت البرجوازية الكبيرة الى التذمر رغم ما حصلت عليه من فوائد ملحوظة ، وبدأت التفكير فى التخلص من كل رقابة من جانب الدولة ، مستشعرة الخطر من خطوات الثورة التى كانت تقترب من التدخل والسيطرة عن طريق قوانين الشركات ، ووضع العسكريين فى مواقع النفوذ ، واستيلاء الدولة على الشركات الممصرة ورفض توزيعها على القطاع الخاص ٠

وفى مواجهة ذلك أصدر جمال عبد الناصر قرارين من أهم القرارات التى حاولت بهما الثورة دعم كيانها ونفوذها ٠٠ فى فبراير ١٩٦٠ صدر قرار بتأميم البنك الأهلى وبنك مصر ٠٠٠ وفى سبتمبر من نفس العام صدر قانون تنظيم الصحافة الذى نص على تمليكها للاتحاد القومى واعطائه سلطة الاشراف عليها ٠

لم تكتف الثورة بما أصدرته من صحف ومجلات ٠٠٠ وانما أرادت أن تسيطر على أجهزة ووسائل الاعلام أيضا باعتبارها وسيلة التعبير عن نفوذ الطبقة الأقوى بما كانت تملكه من قدرة اعلانية تعتبر مصدر التمويل الرئيسى للصحف ، وما كانت تملكه هذه الطبقة أيضا من قدرة على انشاء علاقات اجتماعية مع المسئولين عن توجيه الرأى العام ٠

صدور هذين القرارين عام ١٩٦٠ هو علامة على رغبة واضحة عند قيادة الثورة فى تحقيق السيطرة الفعلية على المجتمع ٠٠ بدلا من سيطرة البرجوازية الكبيرة وبقايا الاقطاعيين ٠

وهو اتجاه يدل على تحول فى قيادة المجتمع من طبقة الى أخرى

عبر جمال عبد الناصر عن ذلك في اجتماع عقده مع رؤساء تحرير الصحف عقب صدور قانون تنظيم الصحافة عندما قال ان الصحف دأبت على نشر أخبار الطبقة البرجوازية في نوادى القاهرة ، وانصرفت عن نشر أخبار الفلاحين والكادحين ، وقال :

(بلدنا هى كفر البطيخ ٠٠ اللى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف النـاس اللى لابسين برانيط قش الأرز طول النهـار علشـان يعيشوا ٠٠ كنت أفضل بدل الكلام عن هذا النوع من السيدات أن يكتب عن العاملات مثلا٠٠فيه عاملات طلعوا يأكلوا عيش بعرق جبينهم ويكافحوا بشجاعة وشرف) ٠

دلالة هذا الحديث أن جمال عبد الناصر كان يقف فى خنـدق غير الخندق الذى تعبر الصحافة عن طبقته ٠٠٠ وان مصالحه ومشاعره لم تكن ترتبط بهؤلاء الذين يعيشون حياة لاهية ناعمة فى بعض نوادى القاهرة ٠

انه فى محصلته موقف طبقى ٠٠ ودليل كما قلنا على أن هنـــاك ارهاصات تحول جديد فى قيادة المجتمع من طبقة الى أخرى ٠٠ بصورة تقترب مما حدث عام ١٩٥٢ ، عندما صدر قانون الاصـــلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ليضرب طبقة الاقطاعيين ٠

سقطت سيطرة الرأسماليين على دور الصحف ٠٠ وانتهى دورهم الذى جمع بين كثير من الايجابيات وكثير من السلبيات ٠٠ ولم تعد أخبار اليوم ملكا للأخوين على ومصطفى أمين ، ولا دار الهـلال ملكا للأخوين اميل وشكرى زيدان ، ولا الأهرام ملكا لجبرائيل تكلا ، ولا روز اليوسف ملكا لاحسان عبد القدوس ٠

كان متاحا لجمال عبد الناصر فى هذه المرحلة أن يفتح الطريق أمام القوى الوطنية والديمقراطية ، وكان متاحا له أيضا أن يستوعب الطبقات المختلفة فى جبهة وطنية بعد الاعتراف بكياناتهم وتنظيماتهم المستقلة ٠٠ وله فى ذلك تجربة تاريخية ناجحة وهى قيادته لتنظيم الضباط الأحرار ، وهم من اتجاهات ومدارس سياسية واجتماعية مختلفة ٠

ولكن جمال عبد الناصر لم يفعل ذلك ٠٠ آثر الاحتفـاظ بتنظيم الاتحاد القومى وانتهاج السبيل الادارى للسيطرة على كافة القوى والطبقات التى يتكون منها المجتمع ٠

ولم يكن ذلك ممكنا ٠٠ فالتنظيم السياسى كان عاجزا عن الحركة ، وليس فيه كادرات قيادية واعية ٠ ٠والاشتراكيون الحقيقيون مازالو خلف قضبان السجون والمعتقلات منذ ليلة رأس السنة عام ١٩٥٩ ٠

وتجربة الوحدة التى بدأت منتصرة ولامعة ، دخلت فى تناقضات

ومصاعب واضحة . خرج حزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا من الحكم بعد استقالة أكرم الحورانى نائب رئيس الجمهورية ووزراء الحزب صلاح البيطار ومصطفى حمدون وعبد الغنى قنوت الذين قبلت استقالتهم فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ .

وأصبح بذلك دعاة الاشتراكية من الشيوعيين أو البعثيين خارج اطار الحكم .. وواجهت قيادة الثورة البرجوازية الكبيرة التى كانت أكثر نشاطا فى سوريا عنها فى مصر .

ولم يستسلم جمال عبد الناصر لهذا الواقع ... ولم يغير خندقه .. وانما بدأ التفكير فى الخروج من هذا الطريق المسدود ... وانما بدأ التفكير فى الخروج من هذا الطريق المسدود ... وتأثر خلال هذه الفترة بجوزيف بروز تيتو زعيم يوغوسلافيا الذى تعددت اجتماعاته به ومناقشاته معه .

قوانين يوليو :

وفجأة .. وبلا أى تمهيد .. ودون حشد للجماهير أو تعبئة للافكار . بدأت الصحافة والاذاعة منذ ١٩ يوليو ١٩٦١ تعلن قوانين وقرارات جديدة فى مناسبة الاحتفال بالعيد التاسع للثورة .

أربعة أيام اطلقت عليها بعض الصحف اسم (أربعة أيام مجيدة) أنهت فترة الأربعة أعوام التى سادت فيها الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

صدرت خلال هذه الأيام الأربعة عدة قوانين عرفت فيما بعد باسم القوانين الاشتراكية ونصت على :

(تخصيص ٢٥٪ من أرباح الشركات للموظفين والعمال ـ اشراك أربعة أعضاء منتخبين من الموظفين والعمال فى مجالس ادارة الشركات ـ تحديد الحد الأعلى للمرتبات ٥٠٠٠ جنيه فى العام ـ اقرار الضريبة التصاعدية لتصبح ٩٠٪ على الدخول التى تزيد عن ١٠ر٠٠٠ جنيه فى العام ـ قانون رقم ١١٧ بتأميم ١٤٩ شركة تتحول أسهمها الى سندات اسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ر٥/ ... وكان منها ١٧ بنكا ، ١٧ شركة تأمين ـ قانون رقم ١١٨ باشراك القطاع العام فى ٩١ شركة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال ـ قانون ١١٩ بتحديد ملكية الفرد فى الشركات بما لاتزيد قيمته السوقية عن ١٠ر٠٠٠ جنيه ، أو ١٠٠ر٠٠٠ ليرة وتؤول الى الدولة ملكية الأسهم الزائدة ـ قانون رقم ١٢٠ لتنظيم

منشئات تصدير القطن فى الاقليم الجنوبى (مصر) بحيث تأخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠٠٠ر٢٠ جنيه ، وتشترك فيها احدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المـال ـ قانون رقم ١٢٣ باسقاط التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب بالترام والترولل باس بمدينة القاهرة على أن يؤول الى مؤسسة النقل العام بعد نقل كل العمال اليها ٠

وكذلك القانون رقم ١٢٢ باسقاط التزام شركة ليبون (الفرنسية) ـ قانون رقم ١٢٩ بزيادة الضريبة على العقارات المبنية ـ وقرار بقانون بمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ٠

ولم يقف الأمر عند حد الصناعة والتجارة ٠٠ ولكنه امتد أيضا الى قانون الاصلاح الزراعى ، فتعدلت أحكامه ليصبح الحد الاقصى للملكيـة الزراعية ١٠٠ فدان ، والحد الأقصى للايجار والانتفاع ٥٠ فدانا ٠

وصدر قانون رقم ١٢٨ بتخفيض الديـون الى النصـف للمنتفعين بقوانين الاصلاح الزراعى ٠

صدرت كل هذه القوانين بطريقة الصدمة المفاجئة ٠

اعتمد جمال عبد الناصر فى اصدارها على السرية ٠٠ لم يستشر فيها اعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين ، وانما عرض الموضوع للمناقشة فى جلسة واحدة خاصة بالاسكندرية حضرهـا جمـال عبد النـاصر و عـبد الحكيم عـامـر و عبـد اللطيف البغـدادى وزكريـا محيى الدين وكمال الدين حسين فقط ٠

لم تكن هناك صورة واضحة عن الابعاد التى يراها جمال عبد الناصر فى موضوع التأميم ٠٠ وكانت هناك آراء بديلة من بعض أعضاء المجلس مثل تحديد ملكية الأسهم فى الشركات للفرد والأسرة ٠٠ وعدم تأميم أى مشروع الا اذا كانت هناك قدرة على ادارته ادارة جيدة ٠

ومع ذلك لم يعترض أحد من أعضاء مجلس القيادة على مشروع قوانين التأميمات ٠٠٠ جميعا وافقوا عليها ٠

واعتمـد جمال عبـد الناصر فى اعـداد مشروعـات القـوانين على عبد المنعم القيسونى وحسن عباس زكى وكلاهما غريب عن الاشتراكية ، بعيد عن الاقتناع بها ٠٠ بل فى الحقيقة هما من أعدائها ٠

أحمد فؤاد الاشتراكى القديم الذى احتفظ بعلاقته مع عبد الناصر لم يستشر أيضا ، كما استشير عند تأميم بنك مصر الذى كان عضـوا منتدبا له ٠

كانت فكرة التأميم التى استولت على جمال عبد الناصر وليـــدة رغبته فى التغيير الاجتماعى ،ونتيجة طبيعية لحركته التجريبية ، وردا عمليا على احجام البرجوازية الكبيرة عن الاسهام فى التصنيع والتنمية ، ووسيلة للتغلب على نفوذ راس المال الأجنبى الذى لم يدخل منه الى مصر للاستثمار خلال السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ سوى مبلغ ٨٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه فقط ٠

حطم جمال عبد الناصر الحصار الذى حاولت البرجوازية الكبيرة أن تفرضه حوله وتقيده به ٠٠٠ اذ انها لم تكتف بالاستقرار الذى يثبت الحكم العسكرى دعائمه ، وانما أرادت المشاركة فى السلطة ووقف تدخل الدولة كما ذكرنا ٠

هزت قوانين يوليــو الاشــتراكيــة كيــان المجتمع ٠٠ ووجهت الى الرأسمالية الكبيرة ضربة شديدة ٠٠ ولكنها ليست قاضية ٠

تشير الاحصائيات التى أعقبت صدور هذه القوانين أن ثلثى الاقتصاد المصرى ظل فى يد القطاع الخاص ٧٩٫٠٠٪ من التجارة ، ٦٧٪ من المبانى ، ٥٦٪ من الصناعة عموما ٠٠٠ وبقى أكثر من نصف عمال مصر يعملون فى القطاع الخاص (٥٧٪ فى الزراعة والمبانى) ٠

الوحدة ٠٠ وقوانين يوليــو :

ورغم صدور هذه القوانين فانه لم تحدث تغييرات فى شخصيات المسئولين ، وصدر قرار جمهورى فقط فى ١٦ أغسطس ١٩٦١ بتشكيل وزارة واحدة للقطرين المصرى والسورى أو الاقليمين الجنوبى والشمالى كما كان يطلق عليهما ٠

تشكلت الوزارة من ٢٢ وزيرا مصريا ، ١٤ وزيرا سوريا وانتهت بذلك مرحلة الوزارة الاقليمية اذ كان الوزير فيها مسئولا عن اختصاصاته فى الجمهورية العربية المتحدة كلها ٠

رافق هــذا التشــكيل معارضــة متزايدة من البرجوازية السورية الكبيرة التى صدمتها المفاجأة ، والتى نشطت نشاطا ملحوظا خلال فترة الوحدة ٠

وكان جمال عبد الناصر قد لمس من بعض الوزراء السوريين تحفظا على فكرة التأميمات عنــدما ناقشهم فيها قبل صــدورها ٠٠ فالاشتراكية لم تكن قضــية عملية مطروحــة خلال الوحــدة ٠٠ وشــعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية لم يكن له أى صدى مؤثر فى سوريا ٠

وعقد جمال عبد الناصر اجتماعا مع الوزراء السوريين العسكريين ومعهم المشير عبد الحكيم عامر ۰۰۰ ودارت في هذه الجلسة مناقشات حرة - اعترض عبد الحميد السراج وزير الداخلية على فكرة التأميم أصلا ، وتساءل البعض عما اذا كانت الظروف الراهنة هي أنسب الظروف لزيادة معسكر المعارضين ٠

وتساءل آخرون عن السبب في تحديد الحد الأقصى من الدخل صناعيا بمبلغ مليون ليرة سنويا بينما لم يحدد من ناحية الزراعة ، وقال لهم جمال عبد الناصر ما سبق أن ذكرناه من زيادة عدد أصحاب الملايين وزيادة نفوذ البرجوازية الصناعية ٠

وكانت أكبر المؤسسات الرأسمالية في سوريا هي الشركة الخماسية التي بلغ رأسمالها ٣٠ مليون جنيه ، وأخذت من البنك المركزى ١٨ مليون جنيه ٠٠ وكانت تسيطر على خمس الاقتصاد السورى ٠

البرجوازية السورية لم تستقبل قرارات يوليو بالتقوقع والانكماش كما حدث في مصر نتيجة للضربات المتتالية التي كانت توجه على فترات خلال السنوات التسع الماضية ٠ ٠فالسجون والمعتقلات في سوريا لم تفتح لرجال الأحزاب القديمة أو كبار الرأسماليين وانما فتحت لليسار من الشيوعيين والبعثيين ٠

وقانون ١١٧ للتأميم لم يؤمم في سوريا سوى ٣ شركات٠٠٠الخماسية وشركة الأخشاب الاسمية ، وشركة الحرير في حلب٠٠ومع ذلك كان التيار المضاد للتأميم قويا وواضحا في سوريا ٠٠ وتناسق ذلك مع مشاكل كثيرة كانت قد بدأت تظهر في طريق الوحدة ، عندما صدرت قرارات بحظر خروج النقد من سوريا ، وحظر الاستيراد الا بشروط في بلد يعتمد على التجارة وأنشط أبنائه من التجار ٠

وكانت قصة مدير الجمرك السورى الذى تحداه تاجر لبنانى أن يشترى منه ثلاجة في الصباح ليجدها في منزله بدمشق بعد الظهر بلا قيد ولا جمرك هي قصة حقيقية ومتداولة،مبعثها تعذر وقف التهريب على طوال الحدود بين سوريا ولبنان ٠

أشعلت قوانين يوليو الاشتراكية روح المقاومة ضد الوحدة في سوريا وتكتلت الرجعية واستطاعت بعد ٦٥ يوما بالتحديد أن تعد انقلابا رجعيا قام به عبد الكريم النحلاوى وحيدر الكزبرى وعبد الغنى الدهان وموفق عصاصة ومجموعة محدودة من ضباط الجيش ، انتهت به تجربة الوحدة ، وحدثت مأساة الانفصال ، كأول رد فعل عملى على قوانين يوليو الاشتراكية التي صدرت في توقيت غير سليم ٠٠ بلا تمهيد فكرى أو

تنظيمي .. وبعيدا عن اطلاق وعي وحماس الطبقات العاملة صاحبة المصلحة في التطور الاشتراكي .

كانت قوانين يوليو الاشتراكية مفاجأة مزدوجة لأعدائها وأنصارها .. فقد صدرت والاتحاد القومي هو التنظيم القائم بفلسفته القائمة على السلام والتعاون بين الطبقات .

لم تسبق القوانين وثيقة فكرية .. ولم تسبقها أيضا تغييرات تنظيمية .

واعتقد جمال عبد الناصر يوم أصدر هذه القوانين أنه قادر على تنفيذها بعيدا عن المقاومة .. معتمدا على رصيده الوطني العظيم .. وشخصيته المحبوبة المؤثرة متجاهلا أنه أطلق العنان لثورة اجتماعية جديدة ، تنصر طبقة وتعادي أخرى .

وكان الانفصال صدمة مؤلمة لعبد الناصر الذى عشق سوريا ، واستمتع بحب شعبها له .

وبدأت الصدمة تهز معتقدات كثيرة كانت راسبة في أعماق النفوس .

وبدأت مرحلة جديدة .. يمكن القول بأنها مرحلة النقد الذاتي .. ومواجهة الحقائق بعيون مفتوحة .

الميثــاق :

لخص جمال عبد الناصر الأخطاء التى وقع فيها في خطاب عام للشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١ فيما يلي :

أولا : رفض مصالحة الاستعمار مع خطأ المصالحة مع الرجعية .. وقال (لابد لنا أن نقاتل الاستعمار في قصور الرجعيه) .

ثانيا : عدم كفاية التنظيم الشعبي .. ويقول (يجب أن يكون الاتحاد القومي أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري) .

ثالثا : عدم بذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها .. مؤكدا أنه (اذا توقفت الثورة الشعبية قبل بلوغ أهدافها فانها لابد أن تنتكس) .

رابعا : استمرار العمل بنظم ولوائح قديمة مما سلب من الجهاز الحكومي القدرة الكاملة على أن يكون من أدوات الثورة .

خامسا : وجود ثغرات كثيرة لتسرب الانتهازيين ، معترفا بقوله (لقد كان الثمن الذى دفعناه غاليا لتسلل بعض العناصر الانتهازية ٠٠ فان بعض العناصر المؤمنة وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبى ضد حركة النضال الشعبى) ٠

هذه هى المرة الأولى التى تعترف فيها قيادة الثورة ببعض أخطائها ، وتنقد نفسها نقدا ذاتيا علنيا فى خطاب موجه للجماهير ٠٠ وتعلن صراحة فشل نظرية (التصالح الطبقى) ٠

وأسفر هذا الموقف عن عقد اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ٠ وهى لجنة مختارة ؛ حيث لم يعد مجلس الأمة قائما ٠

تشكلت اللجنة من ٢٦٠ عضوا لم يكن بينهم شيوعى واحد ، ولم يكن فيها أحد من رجال الأحزاب السابقين ، ولا الاخوان المسلمين ٠ ٠ كانت المعتقلات مازالت مفتوحة للشيوعيين والاخوان المسلمين ٠

وبدأ جمال عبد الناصر يلمس نواحى الضعف فى المجتمع ، ويصارح بها المجتمعين من أعضاء اللجنة ٠

تضاعف عدد الذين يربحون أكثر من ١٠٫٠٠٠ جنيه فى العام ٠

مليونير يسدد فى عام واحد مبلغ ٣ ملايين جنيه كان مدينا بها للحكومة ٠

الجامعات تدرس نظرية آدم سميث فى الاقتصاد الحر بينما تصادر القوانين الاشتراكية ٠

رأس المال الأجنبى الذى دخل مصر للاستثمار من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١ هو مبلغ ٨٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه فقط ٠٠ ثم يفسر تفضيله للقروض الأجنبية غير المشروطة فيما عدا الصناعات التى تحتاج لأبحاث مثل البترول والأدوية ٠٠ المعونات ٠٠ ثم القروض غير المشروطة ٠٠ ثم الاستثمارات الأجنبية ٠

حفلت اجتماعات اللجنة بمناقشات كان بعضها حيا ٠ وأذيعت على الهواء مباشرة ٠

جمال عبد الناصر يفسر موقفه من الشيوعيين قائلا (نحن لسنا ضد الماركسية أبدا بأى حال من الأحوال ، ولا ضد اليسار ، بل ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية وأى شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن لهذا الوطن) ٠

موقف العداء من الشيوعيين مازال مستمرا ، والاتهام الظالم بالعمالة ما زال هو السند في أسلوب القهر والابعاد ، رغم ارهاصات الاشتراكية التي ظهرت في كلمات كثير من المتحدثين في اللجنة .

وانتهت أعمال اللجنة فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ليعقد المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية جلسته الأولى يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ .

تشكل المؤتمر من ١٥٠٠ عضو منهم ٣٧٩ يمثلون الفلاحين ، ٣١٠ يمثلون العمال ١٥٠ من الرأسمالية الوطنية ، ٢٩٣ من النقابات المهنية ، ١٠٥ من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ، ١٠٥ أيضا من طلبة المدارس والجامعات ، ٢٣ سيدة ، ١٣٥ موظفا يضاف اليهم أعضاء اللجنة التحضيرية .

وجود العمال والفلاحون فى المؤتمر بنسبة ملحوظة تكاد تقترب من النصف لأول مرة فى تاريخ المؤتمرات السياسية بمصر .

قدم جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية وثيقتين .. الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى .

كان الميثاق أول دليل عمل مكتوب لثورة يوليو .. والمناقشات التى دارت حوله كانت مطلقة السراح ، فلم تكن هناك آراء سياسية واقتصادية واجتماعية قد تبلورت بعد .. وصحافة الثورة أو الصحافة التى نظمت وخضعت للثورة لم تكن قد لعبت بعد دورا مؤثرا فى التوجيه الاجتماعى والاشتراكى ؛ لأن المسئولين عنها لم تكن أفكارهم قد توحدت وانسجمت بعد حول ميثاق مكتوب ، أو نظرية واضحة .

الاتحاد القومى لم يسهم بأى دور مؤثر فى قضية الاشتراكية .. ولذا وضع الميثاق أمام أعضاء المؤتمر القومى ، وقد تباينت عندهم الآراء ، واختلفت المواقع ، وتنافرت الرؤية الاجتماعية .

وانتهت المناقشات الى تشكيل لجنة من مائة عضو تولت اعداد الرد على مشروع الميثاق ، وقد اختارت اللجنة الدكتور حسين خلاف مقررا لها .. ولكن كمال الدين حسين عضو مجلس الثورة السابق وأمين عام الاتحاد القومى ، فرض الدكتور سليمان حزين رئيسا للجنة الصياغة ، وهو مثقف ذو اتجاهات محافظة .

تقرير لجنة المائة جاء متخلفا عن الميثاق ، فقد كان هناك من يعترض على تعبير (الاشتراكية العلمية) ومن يعارض ويقاوم أى حديث عن (النقد الذاتى) .. ومن يحاول الصاق كلمة الاشتراكية بصفات أخرى كما كانت الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

جاء فى تقرير اللجنة :

(فى مجتمعنا الاشتراكى يعتبر العمل أساسا لتقرير مكان الفرد فى المجتمع ، وما دام الأفراد لابد وأن يتفاوتوا فى الاستعداد والنشاط ، فان النتيجة المنطقية لذلك أن يتفاوتوا فيما يحققون من نتـائج) ٠

اتجـاه صريح فى اتاحة الفرصـة لنشـاط الفرد فى الاستثمـار والربح ٠

ويقول التقرير أيضا :

(ان تذويب الفوارق بين الطبقـات هو البديل السلمى لما نرفض الأخذ به من الصدام الدموى بين الطبقات) ٠

وكان فى هذا التعبير ابتعاد عن الصيغة التى وردت فى الميثاق مطالبة بضرورة ازالـة الطبقـة المستغلـة ، ومفسرة قضيـة الصـدام الطبقى بهذه الكلمات :

(ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال توفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا) ٠

وانتهى التقرير الى رفض الاشتراكية العلمية تقريبا ، وحدد سمات جـديدة لما سماه الاشتراكية العربية ، ورغم أن جمال عبد الناصر حاول تفسير الفرق بين الماركسية والاشتراكية التى وردت فى الميثـاق ، مثيرا قضية الدين ، وديكتاتورية البروليتاريا ، والتضحية بجيل من أجيـال قادمة ٠٠ وحاول أيضا أن يفسر لفظ العلمية بأنه اعتماد على العلم فى وضع الخطط حتى ولو كانت لتدريب فريق لكرة القدم كما جاء فى حديثه ٠

رغم ذلك جـاء تقرير اللجنة كما يلى :

(انتهى التطبيق الاشتراكى فى بلادنا الى اقامة اشتراكية عربيـة متميزة فهى تؤمن بالله وبرسالات السماء وبالقيم الدينية والخلقية) ٠

اللجنة مصرة على نزع كلمة (العلمية) وفرض كلمة (العربية) ٠٠ وحريصة على أن تفصل بين حق الانسان فى الاشتراكية ، وحريته فى اختيار الرسالة الدينية التى يؤمن بها ٠

والتقرير ينطق بوجود اتجـاه معارض للميثـاق ٠٠ يعتمـد على كمال الدين حسين وبعض المحافظين ٠٠ ويكشف خلافا فكريا بدأ يتضح مع هذه الوثيقة المكتوبة التى اعتبرت أساسا للتحول الاجتماعى ٠

قدم تقرير اللجنة للمؤتمر القومى ولكنه لم يناقش ٠٠ فقد تقدم

اقتراح من ٥٥٠ عضوا بقبول الميثاق دون مناقشة ووقف الأمينان العامان للمؤتمر القومى وجميع أعضاء المؤتمر أثناء اعلان الميثاق ٠

ولا شك أن الميثـاق قد أصـبح هو المرجع الذى يلتزم به أعضـاء القيادات المختلفة فى الاتحاد الاشـتراكى ٠٠ كمـا يعتبر صدوره خطوة ايجابية هامة تظهر أن العسكريين فى مركز السلطة قد انتهوا الى دليل عمل ثورى جديد ، واقامة تنظيم جماهيرى يؤمن بالتحول الاشتراكى ٠٠ وكان هذا تطورا فى طبيعة حكم العسكريين يضرب مثلا بامكانية تواجد قادة وطنيين يستطيعون أن يسايروا رغبات الشعب من صفوف الجيش ٠

والجوهر الرئيسى الذى استند عليه جمال عبد الناصر فى وثيقته الفكرية ٠ هو تحديد القوى الاجتماعية التى يضمها تحالف واحد ٠ ٠ وهم العمال والفلاحون ٠ ٠ والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية ٠٠ وهى قوى وفئات يمكن بتحالفها فعلا تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية ٠٠ وخارج هذا التحالف بقيت العناصر الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة التى طبقت عليها القرارات الاشـتراكية ٠ ٠ وكان هذا الاجراء كفيلا ـ الى حد ما ـ بابعاد الرجعية عن المشاركة الايجابية فى الحياة السياسية ولكنه لم يكن كافيا لأن تلعب الطبقات والفئات المشتركة فى التحالف دورهـا القيادى الطبيعى ٠

والدستور المصرى المؤقت الذى صدر فى ٢٥ مايو ١٩٦٤ نص لأول مرة فى تاريخ الدساتير المصرية على أن (الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطيـة تقوم على تحالف قوى الشعب العـامل) كما سجلت المادة التاسعة منه (ان النظام الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى) ٠

كيف عبر الميثـاق عن ذلك ٠٠ وأى نـوع من الاشـتراكية قدم للجماهير ؟

الباب السادس من الميثاق يقول (ان الحرية الاجتماعية طريقهـا الاشتراكية) ويؤكد أن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف لم يكن (افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع ، والطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين) ٠

ويسقط الميثاق اختيارين أو تجـربتين لأن أهدافهمـا تحققت على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، وهما التجربة الرأسمالية ، والتجربة الماركسية التى لم يشر اليها صراحة وان كان قد حددها بالكلمات التالية (تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكـاملة باجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة) ٠

ويعلن (أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجـاد المنهج الصحيح للتقدم) ٠

تمت استعارة تعبير (الاشتراكية العلمية) الذى اقترن بالماركسية ، مع الحرص على تثبيت خط مميز بينها وبين ما ورد فى الميثاق ٠

ويفسر الميثاق معنى الاشتراكية،ويحاول ابراز معالم صورتها باعتبارها المخرج الوحيد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وطريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية ٠

يقول الميثاق بعد حوالى عام كامل من صدور قرارات يوليو ١٩٦١ الاشتراكية المفاجئة محاولا رسم صـورة المستقبل ، وعلاقة التأميمـات بالتطبيق الاشتراكى :

(ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ٠

وثانيهما : وجود قطـاع خاص يشـارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ٠

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين ، مسيطرة عليهما معا) ٠

هذا التفسير الذى أعقب قرارات التاميم ، ولم يسبقها ٠٠ والذى جعل من قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية شبه انقلاب جديد أعدت خطته فى سرية ، وأحدث اعلانه صدمة اجتماعية تراوحت ردود فعلها بين الحماس والأمل عند طبقات الشعب العامل ، والانطواء والخوف والحذر عند بقية طبقـــات المجتمع ٠٠ أقـــول هذا التفسير الذى قضى نهائيـــا على حلم الرأسمالية ، لم يخلق نوعا من الاطمئنان لدى قوى البرجوازية التى كانت نشطة فى السوق لانه نص على وجود رقابة شعبية تشمل حركة القطاعين العام والخاص ٠

والرأســمالية أو أصحاب القطاع الخاص يجفلون وتسرع نبضات قلوبهم بالحذر عندما يواجهون أى محاولة للاشراف أو السيطرة أو التدخل فى شـــئونهم ٠٠ ولذا كـانت مســئوليات الدولة والحكومـة قبل الثورة محدودة ، وعدد الوزارات قليلا ٠٠

ولكن٠٠تضاعفت مسئوليات الدولة ، وزاد عدد الوزارات ، عندما بدأت الثورة تتدخل عقب قرارات وقوانين التمصير التى صاحبت واعقبت

العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وتمتلك قوى وشركات انتاجية ‥ وتضاعف ذلك بعد صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ‥ فقد استحدث خلال هذه الفترة على سبيل المثال ‥ وزارة الصناعة ثقيلة وخفيفة ووزارة الخارجية والداخلية ، ووزارة الاعلام ووزارة الثقافة ، ووزارة الاقتصاد ‥ وغير ذلك ٠

لم يخلق الميثاق اذا اطمئنانا ضروريا لجذب رؤوس الأموال المحلية الى ساحة الانتاج ٠ ٠ولم يحدد خطوات المستقبل بصورة أكيدة واضحة ٠ ورغم النص على أن (القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره) ‥ الا أن كلمات أخرى أثارت عنده الفزع لأنها طالبته بتغيير مجهول غير واضح المعالم عندما نص على (أن القطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطفيلى) ٠

الاستغلال الطفيلى تعبير حاول الميثاق تعميمه دون الوقوف عند فوارق كانت قائمة بين أنواع النشاط الذى كانت تمارسه الرأسمالية أو القطاع الخاص ‥ وذلك عندما قال (لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال ‥) ، وعندما وصفه دون تفرقة أيضا بقوله (ان الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر من كونه وارثا لعهد المغامرين الأجانب الذين ساعدوا على نزع ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر) ٠

الميثاق يوجه اذا ضربة شديدة للقطاع الخاص ، أو لمظاهر الرأسمالية التى كانت قائمة ‥ ويطالبها فى نفس الوقت بأن تصلح من أمرها وتعدل دورها ‥ ولكن تحت رقابة شعبية‥وهو ما يتبلور موضوعيا فى رقابة السلطة ٠

وهكذا وقعت الثورة فى تناقض نظرى ‥ هى تريد بناء الاشتراكية ، وتعتمد على القطاع العام وتنازل القطاع الخاص بسكين ٠

كل هذا قبل أن يتوفر تنظيم اشتراكى العقيدة ، واضح الانضباط، ضارب الجذور فى الطبقات الشعبية ، ديمقراطى الحركة والمسئولية ٠

ولذا كان صدور الميثاق موضع ابتهاج شديد للطبقات التى وجدت فيه أساسا لانطلاق طاقتها نحو تطوير المجتمع ‥ وموضع صدمة شديدة لبقية الطبقات التى بدأت عملية انسحاب من الانتاج وتهريب للأموال ، ومحاولة لاشاعة روح المقاومة لحركة الثورة المتجهة نحو الاشتراكية ٠

انحسر نشـاط القطاع الخاص اجبارا عن مجال الخدمات الرئيسية مثل المواصلات وطاقات القوى المحركة ، وعن الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية وما يسمح به للقطاع الخاص يكون (تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله) وعن الصناعات الخفيفة التى وان فتحت للقطاع الخاص الا انها يجب أن تكون بعيدة عن الاحتكار ٠٠ أما التجارة الخارجية وتجارة الاستيراد فكلها للقطاع العام ٠٠ والتجارة الداخلية يتحمل القطاع العام ربع مسئوليتها منعا للاحتكار على أن يتضاعف ويتأكد دوره خلال السنوات الثمانى المتبقية (من الخطـة الأولى للتنمية الشاملـة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات) ٠

أما البنوك وشركات التأمين فلا مجال فيها للقطاع الخاص ٠

وأكد الميثاق قانون الاصلاح الزراعى بحد أقصى ١٠٠ فدان للأسرة كلها (الأب والأم والأولاد القصر) ٠

هكذا فسر الميثاق الاشتراكية ٠ ٠وفسر أيضا الأسباب التى دعت الى اصدار قوانين يوليو الاشتراكية بأنها كانت تصفية حتمية وضرورية ضد محاولات الانقضاض الرجعى على الثورة ٠٠ وانها قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ، ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة ٠

ولكن الميثاق يشير أيضا الى أن الرجعية لم يتم الخلاص منهـا الى الأبد ٠٠ لأنها مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، معتمدة على الرجعية المستوردة من جانب قوى الاستعمار فى العالم العربى ٠

ويمكن القول فى ايجاز ان الميثاق قد تصدى للرجعية فى وضوح ، وأنه اعتبر أن التطبيق الاشتراكى حتمية تاريخية ٠٠ ودافع عن التأميم ونزهه عن فكرة خفض الانتاج وقدم للجماهير دليل عمل ثورى تقدمى ٠

ومع ذلك فانه يجب الوقوف عند ظاهرة هامة ٠٠ وهى أن الميثاق قد صدر ومعظم الشيوعيين الذين عاشوا حياتهم يناضلون فى تضحيات متصلة من أجل الاشتراكية كانوا فى السجون والمعتقلات منذ يناير ١٩٥٩ ولا يستطيع أحد أن يقدم تبريرا سـليما لهذا الموقف الذى يدعو الى الاشتراكية باعتبارها حتمية تاريخية ، ويعتقل الاشتراكى الذى يهاجم الرجعية ولا يحشد كل القوى التقدمية فى مواجهة نفوذها الذى يعترف الميثاق بأنه مازال موجودا لم يتم الخلاص منه بعد ٠

انتهى الاتجاه القومى فى هذا المؤتمر الذى صدر فيه الميثاق ٠٠

فكان ثاني تنظيم للثورة بعد هيئة التحرير يتشكل ثم ينفض ٠٠ وتكون بدلا منه الاتحاد الاشتراكي العربي ٠

الاتحاد الاشتراكي العربي :

كان تغيير الاتحاد القومي بالاتحاد الاشتراكي العربي منطقيا تماما مع صدور قوانين يوليو ١٩٦١ ٠

وكان مفروضـــا أن يبنى هذا التنظيم الجديد على أساس بنـــاء الاشتراكية وحمايتها من أعدائها ، خاصة والميثاق يؤكد بقوله (أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ، ومنعها من أى محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها ٠٠ أن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير) ٠ كان مفروضا اذن أن يكون الاتحاد الاشتراكي تنظيما اشتراكيا يضـم الذين ترتبط أفكارهم ومصـالحهم الطبقية بتغيير المجتمع وتحـوله نحو الاشتراكية ٠٠٠ وألا يكون صـورة مكررة من هيئة التحرير والاتحـاد القومي وخاصة أنه أصبح هناك ميثاق مكتوب ٠

صدر قانون الاتحاد الاشتراكي٠٠٠وفوض المؤتمر جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد الاشتراكي واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي ولجانه التنفيذية ٠ لم يصدر جمال عبد الناصر قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا ٠٠٠ وأصدر بدلا من ذلك قرارا بتشكيل أمانة عامة تضم ٤ من أعضـاء مجلس قيادة الثورة السابقين كمال الدين حسـين وحسن ابراهيم وأنور السادات وحسـين الشافعي ، من الذين تولوا منصب الوزارة ، على صبرى والدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصي وكمال الدين رفعت وكانوا أعضاء في مجلس الرئاسة ثم عباس رضوان والدكتور محمد عبد القادر حاتم ومحمد طلعت خيرى وأنور سـلامة ٠ وقفة عند هذا التشكيل تثبت أن شيئا ما لم يتغير في التكوينـات القيـادية لتنظيمـات الثورة في وقت حدث فيه هذا التغير الفكرى الملحوظ في صدور الميثاق والتغير المادى في بنية المجتمع بصدور قرارات يوليو ١٩٦١ ٠

وهكذا وضع الميثاق وتنفيذه في أيدى بعض الذين أيدوا قرار اللجنة التي حاولت فرض التخلف على الميثاق عند مناقشته ٠

ولم تكن البداية مشجعة أو مبشرة بأن تغييرا حقيقيـا قد صاحب اعلان الاتحاد الاشتراكى ٠

وكان مفروضا أن يتشكل الاتحاد الاشتراكى بطريق الاختيار ٠٠ أى اختيار العناصر التى يثبت اخلاصها للثورة والاشتراكية ٠٠ ولكن تغير هذا الاتجاه عقب زيارة قام بها جمال عبد الناصر الى بور سعيد فى عيد الجلاء ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ ، ولاحظ أن جماهير الشعب قد تدفقت لتحيته والهتاف باسمه ٠

وهنا ذابت عنده الفوارق بين المظاهرات والتحركات الجماهيرية ، وبين القواعد والأصول التنظيمية ، وخاصـة فى مرحلة تحـول اجتماعى من رأسمالية مطلقة ، الى اشتراكية تعتمد على التخطيط ٠٠ وعاد عبد الناصر يراجع فكره ويعرض على زملائه التساؤلات التى نبتت فى صدره بعد تأمله الحشود الشعبية ٠٠ وطرح عليهم قضية من يختار للاتحاد الاشتراكى ٠٠ ومن يترك ٠

وبعد مناقشات طويلة استمرت ثلاث جلسات طويلة ، انتهى الأمر الى الغاء مبدأ الاختيار للتنظيم والاكتفاء بالاستبعاد ٠٠ أى شطب الأسماء التى يثار اعتراض عليها ٠

وعندما فتحت الأبواب بلا قيود لدخول التنظيم فى أول يناير ١٩٦٣ بلغ عدد الذين قيدوا أنفسهم ٩٣٢ر٨٨٥ر٤ شخصا فى ٢٠ يوما ٠

وتكررت شعارات (كلنا هيئة التحرير)،(جميعا فى الاتحاد القومى)، بصورة أخرى ٠ ٠وأصبح الاتحاد الاشتراكى تنظيما جماهيريا عريضا ، بعيدا عن القواعد والأصول الحزبية ٠

وصدرت كشوف الاستبعاد ، لمن سبق أن اعتقلوا أو حددت اقامتهم، أو أممت أموال تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو أدانت التقارير سلوكهم ، وكان معنى ذلك فى بساطة استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة ، والاخوان المسلمين ، والشيوعيين ، والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد وصول حركة الجيش الى السلطة ٠ ٠ومثل هذه العناصر لم تقبل على السياسة من باب التضحية ، وانما أقبلت من باب الانتهازية، وهى نوعيات تحتاج الى اختيار وتجربة للتأكد من سلامة وعيها السياسى ، وأصالة قناعتها واستعدادها للبذل والتضحية ٠

ومع ذلك فقد استثنت الأمانة العامة من المستبعدين سبع فئات :

١ ــ الضباط الأحرار الذين اشتركوا فى ثورة ٢٣ يوليو ٠

٢ ــ أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا والمدرسين والنظار ٠

٣ ـ الصحفيون ورجال الاعلام ٠

٤ ـ أعضاء مجالس النقابات العمالية ٠

٥ ـ أعضاء مجالس النقابات المهنية ٠

٦ ـ أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وأعضاء المؤتمر ٠

٧ ـ الذين طبقت فى شأنهم قرارات اشتراكية بما لا يزيد عن ١٠ر٠٠٠ جنيه ٠

هذا الاستثناء قام على أساس فئوى ٠٠ ولم يقم على أساس سياسى ٠ وفتح الباب دون قيود أمام الذين تلاحقهم تهم سلوكية وخلقية ٠٠ والذين مازالت تعيش فى رؤوسهم الأفكار الرجعية المعادية للثورة ٠

كان مفهوما أن يتم الاستثناء لأصحاب الماضى الاشتراكى ، الذين لحقهم الاعتقال أو تحديد الاقامة نتيجة لذلك ٠٠ ولكن استثناء المدرسين جميعا ـ على سبيل المثال ـ بلا قيود ٠٠ كان يعنى فتح أبواب الاتحاد الاشتراكى لبعض هؤلاء الذين تشربوا الثقافة الرأسمالية وحصلوا على درجاتهم العلمية من دول غربية استعمارية تعادى الاشتراكية ٠٠ كما أن العمل فى الصحافة وأجهزة الاعلام لم يكن يعنى ، فى حد ذاته ، جواز مرور كامل الصلاحية لهؤلاء الذين نشأوا ودربوا وتعاونوا مع الرجعية وظلوا على ولائهم لها ٠

الانصراف عن مبدأ الاختيار لعضوية الاتحاد الاشتراكى ٠٠ ثم استثناء سبع فئات من المستبعدين أدى فى النهاية الى أن يصبح الاتحاد الاشتراكى صورة من الاتحاد القومى ، ولكن بميثاق مكتوب ٠

قال حسين الشافعى فى حديث صحفى لى معه بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ :

(ان نتيجة هذا الاستثناء كان تسرب بعض المعزولين ومن صدرت ضدهم أحكام سابقة بالسجن ٠٠ وأصبح من حق هؤلاء أن يقوموا بنشاط سياسى داخل صفوف الاتحاد الاشتراكى) ٠

وهكذا ابتعد الاتحاد الاشتراكى عن كونه تنظيما اشتراكيا منضبطا ٠

ولكن الفرق مع ذلك كان موجودا بين الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ٠٠ ففى الاتحاد القومى لم يكن هناك تنظيم هرمى بالمعنى المعروف ، ولم تكن هناك صلات تنظيمية ثابتة ، كما كان الاعتماد سائدا على كثير من الشخصيات ذات النشاط أو المركز الاجتماعى المرموق ، دون اهتمام بالتفكير السياسى ٠

مع الاتحاد الاشتراكى خلق حد أدنى من الارتبـاط التنظيمى ٠٠ وصورة هيكل محدود لبناء تنظيمى ٠

ومع ذلك لم يكن صدور الميثاق ، وتكوين الاتحاد الاشتراكى العربى مفتاحا سحريا يفتح أبواب المجتمع للتحول الجديد ٠٠ ولكنه كان علامة توجيه وخطوة أولى فى الطريق الجديد ٠

وانتقال الاتحاد الاشتراكى الى مبنى محافظة القاهرة الجديد المطل على النيل لم يكن فى ذاته باعثا على تغيير طبيعة الاتحاد القومى أيام كان فى قصر عابدين وفى ثكنات الحرس الملكى سابقا ٠٠ وتعيين حسين الشافعى أمينا للاتحاد الاشتراكى بدلا من كمال الدين حسين لم يكن يشكل فارقا أو تطورا فى الاتجاه الاشتراكى للتنظيم الوليد ٠

ومع ذلك صدر الدستور المصرى المؤقت فى ٢٥ مايو ١٩٦٤ معلنا لأول مرة فى تاريخ الدساتير ما يأتى :

(الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العامل) ٠

والمادة التاسعة من الدستور سجلت :

(ان النظام الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى) ٠

الأمور أصبحت أكثر وضوحا ٠٠ دستور يعلن النظام الاشتراكى ٠٠ وديمقراطية تقوم على أساس تحالف قوى الشعب العامل الذى قام عليه الاتحاد الاشتراكى العربى ، وجهاز تنظيمى يبدأ بداية تحيط بها علامات الاستفهام والتعجب ؛ لبعده عمليا عن قيادة عملية التحول الاجتماعى والبناء الاشتراكى ٠

طليعة الاشتراكيين :

واضح من الميثـاق أن الاتحـاد الاشتراكى كان يعتمد على جهـاز سياسى فى داخله عبر عنه بهذه الفقرة :

(ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات) ٠

ويقول جمال عبد الناصر (نحن لا نعتبر الاتحاد الاشتراكى حزبا ٠٠ لأن الحزب بالطبيعة تعبير عن مصـالح فئة أو طبقة من الناحية الاقتصـادية

والاجتماعية) ·· ويفسر مسئولية الاتحاد الاشتراكى بقوله فى جلسة محادثات الوحدة الثلاثية فى ١٩ مارس ١٩٦٣ (الاتحاد الاشتراكى تحالف لقوى الشعب العاملة ويتكون فى داخله جهاز سياسى هو أصلا الكادر ، يحوى الناس ذوى الفعاليات السياسية والقدرة على تحريك التفاعل الثورى) ·

الذين اختارهم عبد الناصر كانوا موضع ثقته بلا جدال ·· ولكنهم لم يمارسوا دورا ايجابيا فى أى تنظيم سياسى قبل الثورة أو بعدها ·· كما أنه لم يعرف عن أحد منهم اتجاهه الاشتراكى ، اذا استثنينا أحمد فؤاد الذى كلف قبل الثورة بالاتصال بجمال عبد الناصر باعتباره رئيسا للضباط الأحرار ، وتوثقت الصلة بينهما الى حد كبير ·

بدأ الذين اختارهم عبد الناصر فى الاتصال بمن يثقون بهم أيضا ·· واتصل بى أحمد فؤاد فقد زاملته فى حدتو فترة طويلة عندما كنت المسئول السياسى لقسم الجيش وهو مسئول للدعاية فى لجنة ثلاثية كانت تقود قسم الجيش ·· وبدأنا فورا فى تشكيل تنظيم خاص على أساس اختيار الاشتراكيين الحقيقيين ·

وتشكلت لهذا الفرع لجنة قيادية من أحمد فؤاد والدكتور عبد المعبود الجبيلى وكاتب هذه السطور ، ونشطنا نشاطا فائقا فى تجنيد العناصر الوطنية التقدمية من الجيل الجديد أو من الزملاء الشيوعيين الذين كانت عملية الافراج عنهم قد بدأت ·· والذين لم يترددوا فى قبول العضوية باعتبارها كسرا لحاجز العزلة بينهم وبين جمال عبد الناصر الذى كانت القوانين والقرارات الاشتراكية التى أصدرها قد طوت مرارة صفحة سابقة ، وفتحت صفحة أمل جديدة ·

واستطعنا تجنيد ما يقرب من ٢٥٠ عضوا خلال فترة وجيزة وضم هذا الفرع دكتور محمد مندور وسعيد خيال وسعد كامل وزكى مراد وفتحى غانم وميشيل كامل ومحمد الجندى وفاروق القاضى ومصطفى بهجت بدوى وسعد لبيب وعبد الله امام ومحمود المراغى وصلاح حافظ ولويس جريس ومنير موافى والهام سيف النصر وكان بينهم عدد كبير من الصحفيين والمثقفين والشيوعيين الذين خرجوا من المعتقل وقبلوا الانضمام الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ·

وبعد عدة شهور طلب منا جمال عبد الناصر الاتصال بالتنظيمات الشيوعية القائمة وقتئذ وهى (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والحزب الشيوعى) لمحاولة اقناعهم بتوحيد الصفوف والاندماج فى طليعة الاشتراكيين ·· وقد بادرنا بالاتصال بعدد من قادة التنظيمين ·· من حدتو زكى مراد وأحمد الرفاعى وفؤاد حبشى ومن الحزب الشيوعى

الدكتور فؤاد مرسى ٠٠ وقد أثمرت هذه الاتصالات بعد مناقشات طويلة الى صدور عفو خاص عن المحكوم عليهم ، والافـراج عن جميع المعتقلين فى نهاية عام ١٩٦٤ ٠

وقد أدى دخـول بعض أعضـاء التنظيمـات الشـيوعية الى طليعـة الاشتراكيين ومنع البعض الآخر من التلكؤ فى قبوله ، الى حدوث خلافات فى وجهات النظر ، وقيام مناقشات على نطاق واسـع ، انتهت الى قرار تاريخى لم يحدث فى أية دولة من قبل اذ اتخذ التنظيمـان الشيوعيـان الكبيران قرارا بحل التنظيم ووقف نشاطه بوجهات نظر مختلفة ٠

وسواء صحت وجهة نظر التنظيمين الكبيرين فى قرار الحل أم أخطأت فان ما تم كان دليلا على توفر حد كبير من الثقة فى قيادة جمال عبد الناصر ودوره فى توجيه عملية التحول الاجتماعى ٠

وأعددنا للاندماج والوحدة خريطة كاملة بأعضاء حدتو وتسكينهم مع أعضاء فرعنـا فى أماكنهم التى يعملـون بها فى القـاهرة والاسكنـدرية والأقاليم ٠٠ وعندما حمل أحمد فؤاد الخريطة الى عبد الناصر أخذت الحاضرين معه (على صبرى ومحمد حسنين هيكل وسامى شرف) الدهشة من سرعة التنفيذ ٠٠ ووضع الاقتراح الذى تقدم به جمال عبد الناصر شخصيا مع الخريطـة التى أعـددناها والاقتـراحات التى حملهـا أحمـد فؤاد على الرف نهائيا ٠

ولم تكن قد نضجت بعد فكرة الاندماج مع الشـيوعيين فى تنظيم واحد ٠٠ ولم يفعل جمال عبد الناصر مثل فيديل كاسترو ٠٠ ولم تتجاوز عملية الوحدة قبول بعض الشيوعيين بصفتهم الشخصـية الفـردية ٠٠ وضاعت فرصة استيعاب مئات من الكادرات السياسيين المؤمنين بالاشتراكية ليعملوا ويتفاعلوا تحت قيادة عبد الناصر التى كانت تكتسب ثقة الجماهير وثقتهم أيضا ٠

كانت بذور الشك والخوف مازالت موجودة فى قلب الطبقة الحاكمة المعبرة عن الطبقة الوسطى ٠٠ من الطبقة العاملة والتنظيمات المعبرة عنها ٠

كان صعبا من الوجهـة العملية أن تجـد التنظيمات الشيوعية بعد اندماج بعض أعضائها فى طليعة الاشتراكيين فرصة عمل تؤدى فيهـا دورا مميزا بعيدا عن قيادة عبد الناصر فى هذه المرحلة التى كان يتحرك فيها كل شىء نحو التطبيق الاشتراكى وكان اختيارا قاسيا لها أن ترفض فكرة الاندماج فى التنظيم الرسمى والعلنى الوحيد ، حيث تتاح فرصة عمل أكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية ٠

ولكن يظل قرار حل التنظيمات من الوجهة الماركسية خطأ سياسيا كبيرا ، اذ لا يملك حزب الطبقة العاملة أن يحل نفسه وينهى دوره المعبر

عن ارادتها وأهدافها لأنه لا يمكن القول بامكان بناء الاشتراكية الحقيقية دون الدور القيادى للطبقة العاملة وحزبها المعبر عنها ٠

كان يمكن التوفيق بين الأمرين ٠٠ حل التنظيم وبقاء فكرته ونواته ٠٠ أى حله عمليا وبقاء فكرته نظريا دون تصفية ٠

وبعد هذا الموقف انتقلت طليعة الاشتراكيين الى مرحلة تنظيمية جديدة ٠ ٠ فتحولت من نظام الأفرع الى نظام المجموعات الهرمية الحزبية ٠٠ وتولى شعراوى جمعة مسئولية الأمين العام لأمانة التنظيم التى شكلت لأول مرة منه ومن عبد المجيد شديد وكمال الحناوى والدكتور حسين كامل بهاء الدين وأمين عز الدين وأحمد شهيب ومحمد المصرى وأحمد كامل والدكتور عبد المعبود الجبيلى ويوسف غزولى ومحمد عروق وكاتب هذه السطور (٦ ضباط ، ٦ مدنيين) وانضم اليها بعد عدة شهور محمود أمين العالم ٠

ثم تغير تشكيل الأمانة بعد عدة شهور عندما نقل عدد من العاملين فيها الى أجهزة الاتحاد الاشتراكى العلنية ، وشكلت الأمانة مرة أخرى من شعراوى جمعة أمينا عاما وأمين هويدى وسامى شرف وعبد المجيد فريد وأحمد كامل و على السيد على ومحمد فايق وكمال الحناوى ويوسف غزولى ومحمود أمين العالم ومحمد عروق وعبد المعبود الجبيلى وكاتب هذه السطور ٠

ورغم كثير من الايجابيات التى صاحبت تشكيل الأمانة ، وبدء تواجد التنظيم السياسى الذى يتوفر لأغلبية أعضاء الأمانة فيه نظرة اشتراكية علمية بعيدة عن الحساسية المضادة للماركسية ، الا أن الأمانة — فى أسلوب عملها السرى — لم تستطع أن تحقق الأمل المعقود عليها فى تشكيل وقيادة تنظيم اشتراكى أصيل يكون حاميا ومساعدا فى عملية التحول نحو الاشتراكية ٠

لم تنفذ طليعة الاشتراكيين الى صفوف القضاء والشرطة والقوات المسلحة كما ينص قانون الاتحاد الاشتراكى الا بحد محدود ، وبقيت فى مضمونها العام صورة مصغرة من الاتحاد الاشتراكى ٠٠ ولكن بصورة أفضل قليلا ٠٠ ويمكن القول انها بذلك كانت أكثر الأجهزة تقدما وتفهما للفكر الاشتراكى مقارنة ببقية أجهزة الدولة ٠

بعد التصالح الطبقى ٠ ٠ مرحلة جديدة :

هذه الصورة التفصيلية التى حاولت تقديمها لأجهزة العمل السياسى هى تعبير عن حقيقة الموقف الذى انتهجته قيادة الثورة ، عندما كانت الفرصة متاحة لها تماما للقيام بعملية تحول سلمى بين الاشتراكية ٠٠ وهى بهذه التنظيمات النابعة من الميثاق ، كانت تضع نهاية لنظرية (التصالح

الطبقى) التى سادت فى عهد الاتحاد القومى ، وشجعتها البرجوازية الكبيرة وفلول الاقطاعيين وخاصة خلال فترة الوحـدة حيث ضرب اليســاريون والشيوعيون والبعثيون ، وخفتت حدة النضال الطبقى ·

كان مـرور الثـورة بهـذه التجـربة أمـرا ذا فائدة ؛ اذ أثبت لجمـال عبد النـاصر عجز نظرية (التصـالح الطبقى) ، وأكد له تربص البرجوازية الكبيرة بحركته الوطنية··ودخلت مصر بعد ذلك مرحلة جديدة من مراحل تطورها ·· مرحلة ليست معادية للامبريالية فقط ولكن معادية للرأسمالية أيضا ·

وتبنت التنظيمات الجديدة للثورة هذه النظرية التى تحدث فيهـا جمال عبد الناصر عن صراع الطبقات لأول مرة فى نوفمبـر ١٩٦١ ثم جسدها فى هذه الكلمات التى وردت فى الباب الخامس من الميثاق والتى تقول :

(ان الرجعية تملك وسائل المقاومة ، تملك سلطة الدولة ، فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال ، فاذا انتزعت منها لجأت الى حليفهـا الطبيعى وهو الاستعمار ·

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ! ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها ·· ان ازالة هذا التصادم تفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات) ·

انتقلت الثورة من فكرة التوازن أو التصالح الطبقى الى فكرة الصراع الطبقى الذى قالت انه لا يمكن تجاهله أو انكاره ، وانما ينبغى (أن يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنيـة وعن طريق تذويب الفـوارق بين الطبقات) ·

أصبحت الثورة معادية للرأسمالية صراحة ولأول مرة وتفسر ذلك بما جاء فى الميثاق أيضا (ان ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل فيها استغلال الجماهير) ·

(ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن ــ لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها) ·· ويخلص من ذلك الى القول بأن معنى ذلك هو زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى ·

ـ ماذا يعني ذلك ؟ هل هو اندفـاع عبد الناصر أم تعمق ادراكه لجوهر العملية الثورية ؟

ويجيب ايجور بيلاييف ويتجيني بريماكـوف على هذا التسـاؤل فى كتابهما (مصر فى عهد الرئيس عبد النـاصر) فى الفصل الخـاص بجمال عبد الناصر وسبل تطوره الفكرى ٠

يقول الكاتبان العالمـان السوفييتيان :

(كان الرئيس المصرى مخططا جيدا ، ينقل الشخصيات السياسية أو تلك داخل الحكومة من مكان الى آخر وفقا للوضـع الملموس ٠٠ وفى الوقت نفسه أدرك عبد الناصر جيدا واقع حياة المصريين مما دفعه الى اتخاذ بعض التدابير الحاسمة ، التى ـ كما هو ظاهر ـ لم يستطع أن يتنبأ بآثارها من الناحية التاريخية فى أوائل الستينيات أو على الأقل لم يستطع أن يستوعبها بصورة كاملة) ٠

وخلال الفتـــرة التى صـــاحبت تكوين التنظيمـــات الســـياسية الجديدة (الاتحاد الاشتراكى وطليعة الاشتراكيين) حدثت تغييرات فى مراكز القيادة السياسية اذ تولى على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، بعد حسين الشافعى ٠٠ وكان اتجاهه الاشتراكى واضحا فى أحـاديثه الصحفية ومقالاته ومواقفه ٠

وحدثت تغييرات أيضـــا فى مراكز القيادة الصـحفية عندمـا عين خالد محيى الدين رئيسا لمجلس ادارة أخبار اليوم ، وأحمد فؤاد رئيسا لمجلس ادارة روز اليوسف ، وكاتب هذه السطور رئيسا لتحريرها ٠ وصدرت مجلة الطليعة ورأس تحريرها لطفى الخولى ٠

وحدثت تغييرات أخرى فى المراكز الوزارية عندما جمع شعراوى جمعة بين أمين عام أمانة التنظيم ووزارة الداخلية ، وأمين هويدى لعضوية أمانة التنظيم ووزارة الدولة لشئون رئاسة مجلس الوزراء ومحمد فايق لعضوية أمانة التنظيم ووزارة الاعلام ، وسامى شرف الذى جمع بين ادارة مكتب الرئيس عبد الناصر وعضوية أمانة التنظيم ٠

كان تعيين هذه الشخصيات التقدمية دليلا لادراك جمال عبد الناصر على حيوية هذا الأمر بالنسبة لدفع عملية التطور ، التى لم تكن تستند بعد الى جوهر فكرى واضح أو تنظيمى مؤثر وفعال ٠

وهنا نتساءل أيضـــا :

هل يمكن القول بأن جمال عبد الناصر قد وضع أساسا مطمئنا لبناء الاشتراكية فى مصر ؟

والجواب يبدأ من ادراك جمال عبد الناصر لحقيقة أن اعلان الاتجاه الاشتراكى ليس كافيا فى ذاته لاقامة وبناء المجتمع الاشتراكى ، فرغم أنه يقول فى محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ (واحد منكم قال أول امبارح انها تجربة نستطيع أن نسميها اشتراكية . لا يا أخى مهياش تجربة نستطيع أن نسميها اشتراكية .. دى اشتراكية حقيقية وقائمة على ثورة قضت على نظام معين على تحالف الاقطاع مع رأس المال) .. رغم أنه قال ذلك الا انه قال أيضا (ان بناء الاشتراكية يتطلب سنوات وربما عشرات السنين والثورة تجتاز مرحلة التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية . وان هذه المرحلة ستستمر مدة طويلة قد تبلغ عشرات السنين ، وخلال هذه المدة ستجرى تغيرات ذات طابع اشتراكى ، وان اتخاذ التدابير الشاملة المعادية للرأسمالية فى ظروف زيادة تستدعى وعى الجماهير السياسى والقومى سيضمنان فى المستقبل تحول الثورة الوطنية التحررية المصرية الى ثورة اشتراكية) .

وارتبط بهذا الموقف الواضح تغيير فى النظرة الى العلاقات السياسية للدولة والتى قامت طويلا على أساس (الوسط والتوازن) حرصا من جمال عبد الناصر على ألا يظهر فى مظهر المرتبط بأيديولوجية معينة .

صحيح ان الثورة قد أسفرت عن موقفها المعادى للامبريالية والرأسمالية والتصالح الطبقى بما صدر فى الميثاق من توجيهات .. ولكن موقف مصر كدولة حريصة على قيام علاقات (وسيطة ومتوازنة) ظل قائما سنوات بعد صدور الميثاق .

التغيرات الاجتماعية التى حدثت خلال هذه الفترة كانت هى المؤشر الذى يوجه سياسة مصر الخارجية وروابطها الدولية .. وهى العامل المؤثر فى رسم سياسة الدولة .

وقد قال جمال عبد الناصر فى حديث لصحيفة الأهرام :

(سمعت عمن يرى أن نظامنا وسط بين الأنظمة ، وبما أننا فى موقف وسط بين الشرق والغرب فكذلك يجب أن يكون نظامنا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية ، ثم سمعت عمن يرى أنه نظام ابتكرناه ، واننا نؤمن به لأننا لا نقلد به أحدا .. ولست أتصور ما هو أكثر بعدا عن الحقيقة من هذه التعليلات ، فالحياد السياسى ليس موقفا وسطا بين الشرق والغرب ، ثم ان اتخاذ موقف وسط فى مجال العقائد الاجتماعية أمر مستحيل ، كذلك ليس موقفا اخترعناه لننفرد به وانما هو التعبير الأصيل عن ظروفنا الخاصة) .

تطورت أفكار جمال عبد الناصر من ناحية النظرة الوسطية التوازنية .. واقنعته تجربة العمل الوطنى بضرورة تعزيز علاقات

الصداقة والرابطة مع الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي الذى لعب فى تطوير مصر صناعيا وعسكريا وثقافيا دورا بارزا ٠

ولكن جمال عبد الناصر لم يدرك فى البداية أن عمق هذه الروابط يرجع الى الطابع الاشتراكي للاتحاد السوفيتي ٠٠ وليس لأنه دولة عظمى صديقة فقط ٠٠ ولذا احتفظ جمال عبد الناصر ببعض التحفظات ازاء الاتحاد السوفيتي ، ولكنه تخلى عن ذلك تدريجيا خلال خبرته وتجاربه فى التعاون المشترك ٠ ٠وكان ذلك دليلا أيضا على تمسكه المستمر بنظرته وعقيدته التجريبية ٠

وتركزت مظاهر التعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي أساسا فى مجال الصناعة والاقتصاد ٠

ويمكن القول ان مصر قد بدأت تبنى بعد ذلك أساسا صناعيا واقتصاديا وثقافيا تشرف عليه الدولة ٠

وكانت هذه هى بداية المرحلة التى نبت فيها التفكير فى الانصراف عن السير فى الطريق الرأسمالى ، والتحول نحو الاشتراكية ٠

البـــاب الخـامس

صرح الاشتراكيـــة

(لابد أن نتذكر دائما ونحن نسمع النقد يوجه للقطـاع العـام ٠٠ لبعض مـا قـد يلاحظ من جوانب القصـــور أو حـــالات الانحراف أن السبب الرئيسى لذلك النقد، سبب صـحى فى معنـاه الأصـيل اذ هو احساس بالملكية الشعبية للقطاع العام) ٠

جمال عبد الناصر

بعد أن صدرت قوانين يوليو ١٩٦١ ، وتم اقرار الميثاق فى مايو ١٩٦٢ وتشكل الاتحاد الاشتراكى بديلا للاتحاد القومى ، وبدىء سرا فى تكوين جهازه السياسى (طليعة الاشتراكيين) ٠٠ بعد ذلك أصبح المجال ممهدا لاقامة صرح اشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ٠

كانت هذه الخطوات ضرورية للبدء فى اقامة هذا الصرح ٠ كما أنه لا يمكن بناء الاشتراكية بغير التعريف بها فى مجالات الفكر والثقافة والاعلام وخاصة فى دول نامية مثل مصر ٠

ويمكن القول ان من أعظم ما أثمرته ثورة يوليو ٠٠ تحريك الجمود الذى لازم فكر الانسان ، وتحريره من مفاهيم كثيرة خاطئة ٠٠ نتيجة لما فرضته الطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة خلال أجيال طويلة ٠

واعتمدت الثورة فى ذلك على أجهزة الثقافة والاعلام التى أسهمت بدور كبير فى خلق عصر من التنوير ٠

وكانت الثورة قد استحدثت وزارة الارشاد القومى وفيها مصلحة الاستعلامات عام ١٩٥٣ ، وأنشأت وزارة الثقافة عام ١٩٥٦ تضم مصلحة الفنون بما فيها من ادارات مسرحية وسينمائية وفنون تشكيلية الى جانب ادارة الآثار ، ولحقت ذلك بانشاء التليفزيون عام ١٩٦٠ ٠

واسهمت هذه الأجهزة مجتمعة فى التبشير وتعريف الجماهير بقضية الاشتراكية ، بعد أن ظلت سنوات طويلة ــ كما سبق أن ذكرنا ــ مثل جسم الفيل الذى يتلمسه العميان كل يراه حسب موضع يده ٠

كانت تحدث تغييرات ايجابية فى الأفكار والمعتقدات يوما بعد يوم ، مقترنة بالوضوح الذى اقترن بالميثاق ، وساعد على ذلك اهتمام جمال عبد الناصر شخصيا بقضية الصحافة والاعلام والثقافة ٠

وبرز هذا الاهتمام عندما نص الميثاق على أن المثقفين فئة من فئات تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠ وكان معنى ذلك بوضوح أن المثقفين قوة ثورية لها دور فى بناء المجتمع الاشتراكى ٠

وكان جمال عبد الناصر يعرف المثقف بقوله (هو كل من يكدح

ذهنيا ٠٠ ويعطى للمجتمع نتاج عقله وفكره ٠٠ سواء كان مهندسا فى الصحراء أو عالما فى الذرة أو عاملا نقابيا أو كاتبا أو طبيبا أو باحثا أو فنانا أو أستاذا أو طالبا ٠٠ المثقف هو الذى يفكر فى أحوال المجتمع ككل ٠٠ وعلى ذلك فالمثقف هو الشخص الذى تتجاوز اهتماماته حدود مصلحته الخاصة) ٠

وكان ينظر الى المثقف باعتباره ملتزما ٠٠ قال فى اجتماع اللجنة المركزية (المثقف ملتزم ٠٠ الالتزام الوحيد هو الالتزام بالارتقاء بالمجتمع ٠ وبالارتقاء بالحياة عن طريق المشاركة فى العمل والتوجيه السياسى والفكرى ٠ ٠ ويؤدى المثقف هذا الدور بالاقتراب والانصهار فى المجتمع) ٠

وكانت الثورة قد حققت سيطرة كاملة على الصحافة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠ الذى جعلها تابعة للاتحاد القومى ٠٠ وكانت الثورة قد أصدرت مجلة التحرير التى كان لى شرف اصدارها ورئاسة تحريرها فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، ثم الجمهورية التى رأس مجلس ادارتها أنور السادات عام ١٩٥٣ ثم الشعب عام ١٩٥٦ ورأس مجلس ادارتها صلاح سالم الى أن اتحدت الجريدتان فى بداية عام ١٩٥٩ باسم (الجمهورية — جريدة الشعب) تحت رئاسة صلاح سالم ٠

صدر الميثاق ، وبدأت عملية التحول نحو الاشتراكية اذا فى وقت سيطرت فيه الثورة على توجيه الصحافة ، وأصبحت شخصيات وأفكار المسئولين عنها بمثابة البوصلة التى تحدد اتجاه الحركة فى طريق الاشتراكية ٠

وكانت الدولة تسيطر أيضا على معظم الاجهزة الثقافية بعد انشاء وزارة الثقافة ٠٠٠ التى ادت دورا ايجابيا فى تقديم الأعمال الفنية والثقافية التى تعتبر بمثابة الضوء الكاشف الذى ينير طريق الحركة نحو الاشتراكية ، حيث يتحرر الانسان من القهر والاستغلال ٠

ومع ذلك لم تكن العلاقة بين الثورة والمثقفين فى أفضل أحوالها ٠٠ فانه رغم كل ما قام به الفريق الذى كان يحرك وزارة الثقافة ٠٠٠ فتحى رضوان وزيرا والدكتور حسين فوزى وكيلا للوزارة ويحيى حقى مديرا لمصلحة الفنون ومعه نجيب محفوظ والدكتور أبو بكر خيرت وعلى باكثير ونعمان عاشور وكاتب هذه السطور مديرا للمسرح القومى ٠٠ كل ما قام به من وضع أساس سليم لبناء ثقافى تجسد فى نهضة المسرح الذىفتح أبوابه لعدد من الكتاب التقدميين الذين لم تكن أمامهم فرصة أمل لتقديم انتاجهم قبل الثورة ، مثل نعمان عاشور وعبد الرحمن الشرقاوى ويوسف ادريس وسعد الدين وهبة ولفريد فرج وميخائيل رومان وغيرهم الى جانب توفيق الحكيم ٠٠ وما قاموا به أيضا من انشاء مسرح

الجيب ومسرح العرائس وفرق الفنون الشعبية وأوركسترا القاهرة السيمفوني ومعاهد الفنون المسرحية والسينما والباليه وادارة الثقافة الجماهيرية ٠

رغم كل ذلك كانت هناك ازمة ثقة بين المثقفين والثورة ٠٠ وربما يرجع ذلك الى عدد كبير من المثقفين خلال حملة اعتقالات الشيوعين التى بدات عام ١٩٥٩ وامتدت حتى عام ١٩٦٤ تقريبا ٠٠٠ وربما يرجع أيضا الى تبادل منصب وزير الثقافة بين الدكتور ثروت عكاشة وعبد القادر حاتم وهما من العسكريين ، الأول أحاط نفسه بعدد من المفكرين المثقفين أصحاب الفكر التقدمى الذين واصلوا المسيرة الثقافية التى بدأت مع فتحى رضوان ، وانتهج الثانى أسلوبا مختلفا تأثر فيه بخدمته السابقة فى مصلحة الاستعلامات ، فلم يفرق بين ما تحتاجه الثقافة من فكر هادىء وعميق مستنير ، وما يحتاجه الاعلام من سرعة المتابعة والدعاية الصارخة ٠

وانعكست أزمة المثقفين على صفحات الجرائد فى عدة مقالات نشرتها صحيفة الاهرام ٠

وكان لعبد الناصر راى فهو يقول فى مناقشات اللجنة التحضرية :

(فيه فرق بين المثقفين ٠٠٠ يعنى ممكن واحد متعلم يبقى برجوازى ٠٠ ده ما اقدرش أقول عليه مثقف ٠٠ أنا باقول عليه متعلم واستاذ كبير فى أى فرع من فروع العلم ٠٠ ولكن المقصود بالمثقف أنه مثقف اجتماعى ٠٠ المتعلم البرجوازى مش حقيقى اجتماعى أبدا ٠٠ اما واحد عنده وعى اجتماعى وعنده تفسير اجتماعى وعنده اهتمام اجتماعى حتى اذا كان عامل أو غير متعلم باقول عليه مثقف) ٠

ولكن هذه الازمة لم تكن عميقة وضاربة الجذور ٠٠ فانه بعد أن أصبحت الصحافة فى يد من تثقيفهم الثورة بعد صدور قانون التنظيم ، حدثت تغيرات هامة فى طابع الصحافة وفى شخصيات المسئولين ٠

فتحت الصحف صفحاتها للفكر الاشتراكى ، وأرتقى مستواها الثقافى مع مستوى المسئولية ٠

وظهرت مجلة (الكاتب) الشهرية التى كان لى شرف رئاسة تحريرها فى بداية ١٩٦١ عن دار الجمهورية ، كما ظهرت مجلة (الطليعة) عن دار الأهرام منبرا للفكر اليسارى ويرأس تحريرها لطفى الخولى ٠

الظاهرة التى تستحق الاهتمام هى اشتغال عدد من المثقفين والصحفيين الذين كانوا معتقلين فى هذه المجلات ٠٠ وكان لمجلة الطليعة مستشارون هم الدكتور جمال العطيفى ، والدكتور ابراهيم سعد الدين ،

والدكتور عبدالرازق حسن والدكتورة لطيفة الزيات،والدكتور رشدى سعيد وسعيد خيال وأمين عز الدين ومحمد الخفيف ، وخمسة من هؤلاء كانوا من المعتقلين الماركسيين ٠ ٠ ٠ وكان يعمل فى مجلة الكاتب الدكتور لويس عوض والدكتور محمد مندور ويوسف حلمى وعدد كبير من طلائع المثقفين ٠

أما شخصيات المسئولين فقد تغيرت أيضا مع التحول الاشتراكى ، فبعد أن كان معظم المسئولين على مراحل متعددة من العسكريين ٠ ٠ ٠ أنور السادات وصلاح سالم وأمين شاكر وكمال رفعت ولطفى واكد ومحسن عبد الخالق وكمال الدين الحناوى ٠ ٠ أعطيت المسئولية لاسماء جديدة محمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين وأحمد فؤاد وخالد محيى الدين ومصطفى بهجت بدوى وفتحى غانم ومحمود العالم وكاتب هذه السطور وغيرهم ٠ ٠ ٠ البعض منهم ينتمى للفكر الماركسى والبعض يعبر الى حد بعيد عن الاتجاهات الاشتراكية كما رسمتها مواقف الثورة ٠

وفى مجال الثقافة حدث تطعيم فى شخصيات المسئولين ، وعدد منهم كانوا من المعتقلين الماركسيين ٠ ٠ ٠ مثل سعد كامل الذى انشأ الثقافة الجماهيرية ومحمود أمين العالم الذى رأس مؤسسة المسرح قبل أن ينتقل رئيسا لمؤسسة أخبار اليوم ، والدكتور عبد الرازق حسن الذى ادار مؤسسة السينما لفترة ٠

ولم تقتصر الثقافة الاشتراكية عند حدود أجهزة الاعلام والصحافة ووزارة الثقافة ، وانما امتدت الى ساحة الاتحاد الاشتراكى ، الذى انشأ المعهد العالى للدراسات الاشتراكية الذى أشرف عليه الدكتور ابراهيم سعد الدين والذى استطاع خلاله وبالتعاون مع نخبة من خيرة الاساتذة أن يخلق جيلا من الخريجين الذين نضج وعيهم بالاشتراكية وبواقع مجتمعهم ٠

الظاهرة التى يجب الوقوف عندها هى أن جميع المسئولين عن وزارات الثقافة والاعلام ودور الصحف وعن أجهزة ومؤسسات الثقافة كانوا أعضاء فى طليعة الاشتراكيين ، ويشعرون بالانتماء لجهازهم السياسى ، ويتفاعلون فكريا مع حركة الثورة نحو الاشتراكية ٠

وبذا يمكن القول ان الثورة قد استطاعت أن تبنى صرحا ثقافيا اشتراكيا يمكن أن يحقق ما تطلع اليه جمال عبد الناصر عندما قال :

(لابد للثورة الثقافية أن تفرض وجودها لأن الثورة الثقافية ، انما هى الثورة الفكرية التى تمكننا من أن نحافظ على انتصارنا ، وتمكننا من أن نقضى على الاستبداد السياسى ، وتمكننا من أن نضع مطالب الشعب موضع التنفيذ) ٠

ولكن صرح الاشتراكية لا يعنى بالثقافة والصحافة وحدهما ٠٠٠٠ ولكنه يبنى بالصناعة والزراعة والتنمية ، واطلاق طاقات الجماهير وقدرتها الخلاقة فى جو ديمقراطى سليم ٠

خطط التنمية :

ولا يتم ذلك ارتجالا ودون خطة ٠٠٠٠ بل المفروض أن تنسج كل هذه الأمور نسيج واحد ٠

وكان مفروضا أن تقترن فترة الوضوح فى التطبيق الاشتراكى بخطط مدروسة للتنمية تعمل على تحقيق ما أعلنه جمال عبد الناصر فى عيد الثورة الذى اقترن بصدور القوانين الاشتراكية عندما قال :

(طلبت الى الاجهزة المسئولة عن التنمية أن تدرس امكانية مضاعفة الدخل القومى فى أقل من عشر سنوات) ٠

ولكن خطة التنمية الأولى التى بدىء فى تنفيذها فى عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ كانت هى الخطة الوحيدة ، والتجربة فيها كانت مختلفة عن واقع الأمر بعد بداية تطبيقها ٠٠ فقد بدأت فى عهد الاشتراكية الديمقراطية التعاونية) واستمرت الى اعلان (الاشتراكية العلمية) فى الميثاق ٠٠ وسايرت الاتحاد القومى حتى تحول الى الاتحاد الاشتراكى وجهازه السياسى (طليعة الاشتراكيين) ٠

بدأت الخطة الخمسية الأولى قبل صدور قرارات يوليو ١٩٦١ واستمرت بعدها ٠٠٠ وكان فى ذلك تغير لطابع الدولة الاقتصادى ٠

وبدأت أيضا قبل أن تصدر القوانين التى فرضت ضرائب تصاعدية على الايراد العام وصلت الى ٩٠ فى المائة على الدخول التى تزيد على عشرة آلاف جنيه سنويا طبقا للقرار ١١٥ لسنة ١٩٦١ ٠

وكانت هناك عدة قوانين هامة قد صدرت مصاحبة لقوانين التأميم ، أهمها القانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بتوزيع أرباح الشركات على المساهمين مع تخصيص ٢٥ فى المائة منها للموظفين والعمال ، والقرار ١١٣ لعام ١٩٦١ بوضع حد أقصى للمرتبات بما قيمته ٥ آلاف جنيه ، وكذلك قرار برفع الحد الادنى للاجور من ١٢٥ مليما قبل الثورة الى ٢٥٠ مليما مع تطبيقه بكل صرامة على العاملين فى القطاع الخاص ، كما تم تحديد ساعات العمل بـ ٤٢ ساعة أسبوعيا والغى العمل الاضافى بدون أجر ، وأصبحت التأمينات الاجتماعية والصحية اجبارية على جميع العاملين فى

القطاع العام والخاص ، وارتفعت مساهمة صاحب العمل فيها من ٧ الى ١٧ فى المائة من قيمة الاجر المدفوع فى هذه التأمينات ، وقد تضمنت هذه المبالغ تأمينات ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ، وتأمينا ضد اصابات العمل وضد البطالة ٠

واستطرادا لهذا الجديد الذى حدث فى المجتمع صــدرت تشريعات خاصة لتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، رفعت اجازات العامل لتصبح ١٤ يومــا والاجازة المرضية الى ١٨٠ يومــا فى السنة ، يستحق العامل خلالها ٧٠٪ من أجره الاساسى ٠

وكذلك أصبح الفصل التعسفى مستحيلا قانونا ٠

هذه القوانين الاجتماعية منسوجة مع القوانين الاقتصادية كانت هى الاطار الذى تحركت فيه الخطة الخمسية الأولى التى أشرف على صبرى على تطبيقها وأصدر تجربته عنها فى كتــــاب باسم (مشــــاكل التطبيق الاشتراكى ، وتجربة الخطة الخمسية الأولى) ٠

ويقول على صبرى ان الخطة قد صادفت عام ١٩٦١ اصابة محصول القطن وفقدان ثلث الانتاج ، وتنفيذ نظام الادارة المحلية فى نفس العام واقترنت بتوسع فى الخدمات أضيفت الى الخطة دون أن تكون مدونة بها ، وكذلك صدور القوانين الاشتراكية ، واقرار مجانية التعليم فى كــافـــة المراحل وما يلقيه ذلك على الدولة من أعباء ٠

ويقول على صبرى انه رغم هــذه التحديات فقد استمر العمل فى السد العالى ومشروعات التهجير وشبكات الكهرباء فى ظروف تعرض فيها الشعب لحملة نفسية ضارية تجسد الأخطاء والوهم بأن مصر ليست أهلا لتحقيق المشروعات الانتاجية الضخمة ٠

ويتعرض جمال عبد الناصر لهذه الحملات أثناء لقائه بقادة الانتاج فيقول لهم :

(لابد أن نتذكر دائما ونحن نسمع النقد يوجه الى القطاع العام لبعض ما قد يلاحظ من جوانب القصور أو حالات الانحراف أن السبب الرئيسى لذلك النقــد سبب صحى فى معنــاه الأصيل اذ هو احساس بالملكية الشعبية للقطاع العام ٠٠٠ أن الجماهير لا توجه نقد الى القطاع الخاص لأن ما يجرى فيــه لا يعنيهــا مبــاشرة وليس موضع اهتمــامها وحرصها) ٠

ولكن جمال عبد الناصر مع ذلك كان مدركا لخطورة القوى الرجعية المناهضة ، فقال أمام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى :

(فيه حزب رجعي موجود وحايفضـــل موجود بدون اعلان وبدون ترخيص وعارفين بعض وبيتلمـوا على بعض ومنظمين قوى أحســن من الاتحاد الاشتراكى) ·

عمليات البناء الاشتراكي وخطة التنمية اذا كانت وسط حملـــة نفسية ضارية من القوى الرجعية المنظمة التى عبر عبد الناصر عن وجودها وعن أنها أقوى من الاتحـاد الاشتراكى ··· ومع ذلك لم يتحرك حركة عملية لمزيد من ربط التحـول الاشـتراكي بالاشــتراكيين الحقيقيين أو الماركسيين ، وعبر عن فكره فى هـذه القضية خـلال مناقشات اللجنـة التحضيرية عندما قال :

(ومن الذى سيقوم بالقيادة ؟ عندما نقول اشتراكية لابد لها من اشتراكيين ··· أنا لا أصل الى هذا التطرف ، أنا أريد للاشتراكية أناسا لا هم رجعيون ولا هم رأسماليون مستقلون · · · أى واحد غير هذا أى واحد ليس أصله اقطاعيا أى واحد ليس أصله رأسماليا مستغلا أو لم يكن طبعه مفسدا للحياة الرأسمالية أو من الاذناب السياسيين الذين نعرفهم ·· كل واحد من هؤلاء فانه يكون راغبا أن يسير فى الطريق الذى نسير فيه)·

قال جمال عبد الناصر ذلك عام ١٩٦٢ وهو ما زال متأثرا بنظرته القديمة فى (التوازن الطبقى) والشيوعيون داخل المعتقلات والسجون ·· ولكنه اكتشف خلال مواجهته لعملية التحول الصعبة والمعقدة أن هـذه المعايير لا تكفى لخلق شخص اشتراكى العقيدة والنزعة يستطيع تحمل مسئولية التوجيه والقيادة ·· ولذا تطورت نظرته مع الوقت ، واستعان بعدد من الشيوعيين والماركسيين بعد الافراج عنهم ··· ولكنه مع ذلك لم يكن موقفا عاما تنتهى به الحساسية من الشيوعية ·

ومع ذلك فقد أمكن لخطة التنمية الأولى رغم الصعاب والتحديات ونقص الخبرة أن تحقق ارتفاعا فى الانتـاج من ٢٥٤٧ مليون جنيه فى ســـنة الأساس ، ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى حوالى ٣٦٠٠ جنيه ··· وفى الخدمات تتحقق ما قيمته ٩٩٣ مليونجنيه فى السنة الرابعة بينما كان المستهدف ٩٢٩ مليون جنيه أى بزيادة ٦٤ مليون جنيه عن كل المقرر فى الخطـــة الخمسية ··· وزادت العمالة من ٦ مليون مشتغل الى ٧ مليون و ٨٥ ألف · وارتفعت الأجور من ٥٤٩ مليون ونصف المليون ، الى ٧٧٠ مليون و ٣٠٠ ألفجنيه فى نهاية السنة الرابعة ··· وذلك حسب البيانات التى وردت فى كتاب على صبرى ، والتى أشارت أيضا الى أن قطاع الزراعة لم يحقق الاهداف المرجوة ، والعجز فيه يشكل أكبر نسبة عجز فى الخطة كلها ·

زادت نسبة العمالة خلال ســنوات الخطة عن نســبة زيادة عـدد السكان ·· الأولى كانت ٢٢٪ والثانية ١٥٪ ·

ويقول الدكتور على الجريتلى فى كتـابه (خمسـة وعشرون عاما ـ دراسة تحليلية للاقتصاد فى مصر) :

(فى الخطة الخمسية الأولى حدثت دفعة كبرى وزاد الانتاج الصناعى خلالها ٩٪ والعمالة الصناعية ٦ر٥٪ والانتاجية ٢ر٥٪ وزاد الاستثمار الصناعى المنفذ الى ٥١٦ مليون جنيه ٣٤٪ من مجموع الاستثمار فى الفترة من ٦٦ ـ ٧٠ رغم حوائل التنمية) ٠

ويقول الدكتور على الجريتلى ان نسبة الزيادة فى الانتاج الصناعى التى تحققت (٩٪ سنويا هى ضـعف ما تحقق فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢) ٠

وبلغ مجموع الاستثمار خلال الخطة الخمسية الأولى ١٥٠٠ مليون جنيه ويشير الدكتور الجريتلى الى أن مصر (حققت خلال السنوات الخمس نسبة عالية من النمو بعد سنوات طويلة من الركود ، كما اكتسب المشرفون على التخطيط والتنفيذ والادارة تجربة كبيرة ، وتحقق تقدم ملحوظ فى معظم القطاعات الاقتصادية وفى الخدمات رغم تصاعد الزيادة السكانية واعباء حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب اليمن عام ١٩٦١ ، وكارثة محصول القطن عام ١٩٦١ ، والمشكلات الادارية المترتبة على التحول من اقتصاد راسمالى احتكارى الى نظام يقوم على التأميم الشامل لقطاع الأعمال المنظم ، فضلا عن مشكلات المصـادرة والحراسات وصـعوبة اعداد رجـال الادارة العليا) ٠

وخلال هذه الخطة الاولى انشئت أجهزة ومؤسسات جديدة للتغلب على بعض الاختناقات ، ومعالجة نقط الضعف ، فقد انشىء مثلا الجهاز المركزى للمحسابات لايجاد رقابة فعالة على مختلف المشروعات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة لمتابعة الاصلاح الادارى ، ورفع الكفاية الانتاجية ، واتخاذ القرار بشأن انشاء المجالس الشعبية لدفع نظام الادارة المحلية والقضاء على بيروقراطية المركزية ودخـول الدولة لأول مرة فى انشاء مؤسسات لخدمة الجمـاهير مثـل مؤسسة اللحوم والدواجن التى أنشئت لتوفير الأساسيات بأسعار فى متناول الجماهير ٠

كان عبد الناصر يدافع عن الانجازات التى حققتها الثورة ويقول فى عيد العمال فى شبرا الخيمة عام ١٩٦٧ : (ان ما أنجزته مصر فى السنوات العشر السابقة اقتصاديا لم ينجزه أى شعب آخر فى مثل ظروفنا) ٠ ٠ ٠ ويذكر فى خطـاب أمام مجلس الأمة فى نوفمبر ١٩٦٧ ان مصر قد وضعت ٣٠٠٠ مليون جنيه استثمارات خلال ١٥ عاما منها ٧٥٠ مليون من ١٩٥٢ الى ١٩٥٩ ، ومنها ١٥١٣ مليون فى الخطة الخمسية الأولى ، ٣٧٩ مليون عام ٦٥ ـ ٦٦ ، ٣٦٤ مليون جنيه عام ٦٦ ـ ١٩٦٧ ٠

ويذكر أنه قد أنشىء ٨٣٠ مصنعا بمتوسط التكلفة الاستثمارية لكل مصنع ١ر٢٤٠ر٠٠٠ جنيه ، وزادت قيمة الانتاج الصناعى أربع مرات من ٣١٣ مليون جنيه الى ٢٢٦٧ مليون جنيه ٠٠٠ كما زادت قيمة الصادرات الصناعية من ١٣ مليون جنيه الى ٣١ مليون جنيه فى السنة المنتهية فى ٣٠ يونية ١٩٦٧ ٠

ويقارن عبد الناصر بين هذه الطفرة وبين ما كان قبل الثورة فيشير فى خطاب يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ الى أن منطقة واحدة من المناطق الصناعية الجديدة وهى حلوان تضم طاقة صناعية تعادل كل الطاقة الصناعية التى كانت قائمة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وان استثمارات عام واحد فى الصناعة توازى ٨٠ مثل ما كان يستثمر فى الصناعة فى السنة قبل الثورة ، وان محطة كهرباء السد العالى تقدم عشرة أمثال كل الطاقة الكهربية المتاحة قبل الثورة ، فيصل دخل الفرد المصرى من الطاقة الكهربية المتاحة الى ٥٠٠ كيلو وات ساعة بعد أن كان ٤٠ كيلو وات ساعة قبل الثورة ٠٠ ويشير الى أن حجم العمالة قد ارتفع من ٦ر٠٠٦ر٠٠٠ فى أول سنوات الخطة ليصل فى نهايتها الى ٧ر٣٣٣ر٠٠٠ أى باتاحة فرص عمل جديدة لعدد ١ر٣٢٧ر٠٠٠ مواطن خلال خمس سنوات ٠

هذه الارقام تثبت أن صرحا صناعيا قد بدأ يتكون فى مصر بما يصلح أساسا لبناء مجتمع يعتمد على القطاع العام ، ويعتبر مرحلة تحول نحو الاشتراكية ٠

ويقول الدكتور عزيز صدقى الذى حمل مسئولية بناء الصناعة فى مصر عندما عين أول وزير للصناعة فى أول يوليو ١٩٥٦ وأصدر قانون تنظيم الصناعة فى أول يوليو ١٩٥٧ ، ان عملية بناء الصناعة قد اعتمدت أساسا على الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ، وان أول مبلغ أدرج لها كان ١٢ مليون جنيه فى ميزانية ١٩٥٨ ٠ ٠ ٠ ورغم ذلك فان عملية التعاون الدولى فى بناء الصناعة لم تكن قاصرة أو منغلقة على الدول الاشتراكية ٠ ٠ بل أنها كانت منفتحة على جميع دول العالم غربية وشرقية ٠

الاستثمار الأجنبى فى مجال البترول تم بناء على اتفاقية عقدت بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية عام ١٩٥٣ ، وضمنت الحكومة الأمريكية بموجبها الاستثمارات الأمريكية التى فى مجال البترول فى مصر ٠

وكذلك قامت صناعة الأدوية منفتحة تماما على الغرب ، تسمح لرأس المال الأجنبى بالمشاركة مع رأس المال المصرى ٠ ٠ ٠ وصناعة السياحة ٠ وصناعة السيارات وعدد من المصانع قامت على أساس قروض أجنبية غربية ٠

لم يكن هناك انغلاق على اتجاه معين ٠ ٠ ٠ ولكن كان هناك انفتاح من أجل بناء صرح مصر الصناعي ٠

وأهمية التصنيع الذى تمثل فى اقامة مئات المصانع وما صحب ذلك أحيانا من ارتباك وأخطاء لا يكاد ينجو منها مجتمع يستهدف التقدم ٠٠ أهمية التصنيع لا تأتي فقط من انها تصبح ابرز عوامل التغيير فى التركيب الهيكلي للاقتصاد بما تنتجه من سلع ٠٠٠ ولكنها تتعدى ذلك الى ما تفرزه فى المجتمع من مهارات وخبرات فنية ، وتطور فكرى ، وتقدم تكنولوجى ترفع مستوى المجتمع الطموح الى التحرر من التخلف والجمود والتبعية الاقتصادية ٠ ٠

والتصنيع الى جانب ذلك يبلور نوعا من التحدى للقوالب الاجتماعية السابقة بكل ما بهـا من جمود ، ويخلق روحا جديدة تستهدف التنمية لما تلمسه الجماهير من تطور في عدالة التوزيع ، وطبيعى أن يصحب هذا التطور معارضة ومقاومة من الطبقات الذابلة وخاصة فى مجال التصنيع والتنمية ٠

واذا انتقلنا الى مجال الاستثمار الزراعى لوجـدنا أن الثورة منذ بدايتها كانت تقرن بين رفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج الزراعى ، وان معدل نمو الزراعة فى الخطة الخمسية الأولى بلغ ٣ر٥٪ سنويا ، وهو ـ كما يقول الدكتور على الجريتلى فى كتابه (تقدم يذكر بالنسبة للفترة ١٩٣٥ ـ ٦٠ حين فاقت نسبة زيادة السكان نسبة زيادة الانتاج الزراعى، وفى الخطة الخمسية الأولى بلغ الاستثمار فى قطاع الزراعة والرى والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (أى ٢٣٪ من الاستثمار المنفذ) وتحقق نفس الرقم أو أقل فى السنوات الخمس التالية ٠

وقد لعب السد العالى دورا رئيسيا في بناء صرح الاشتراكيـة فى مجال الاستثمار الصناعى والزراعى معا ، فهو يقدم للصناعة طاقة كهربية تمثل ٥٣٪ من جملة الطاقة المولدة ، وتبلغ ٤ر٥٪ بليون كيلو وات ساعة وهو رقم يفوق انتاج كافة المحطات الحرارية وخزان أسوان أيضا ٠

وقد تعرض السد العالى أخيرا لدعايات مضادة مغرضة تنفيها كافة تقارير الخبراء العالميين الذين بحثوا المشروع فى مراحله الأولى ، وتقرير البنك الدولى عند الموافقة على تمويله ، وتقارير الخبراء السوفييت ، وتنفيها أيضا النتائج التى أثمرها بناء السد عندما جنب مصر حسب تقارير خبراء الرى ويلات فيضان ١٩٦٤ المدمر ، وفيضـــان ١٩٧١ المرتفع ، وقحط ١٩٦٥ ٠ ٠ ٠ أما الآثار الجانبية للسد العالى مثل الوقاية من النحر وتقوية القناطر فهى لا تحتاج الا الى اعتمادات مالية للصرف على صيانة عمليات محسوبة ٠ ٠ ٠ وهو ما يشبه ضرورة حراسة صيانة عمارة جديدة تم

بناؤها على أكمل وجه ، حتى لا تتعرض للتلف والسرقة وتعطل المصاعد والمياه والكهرباء ٠

وأسهم السد العالى بأكبر دور فى مجال استصلاح الأراضى ، وتدل الاحصائيات التى استند اليها الدكتور على الجريتلى فى كتابه ، بأن مساحة الأرض المستصلحة لمدة ستين عاما قبل الثورة كانت ٤٠٠ر٠٠٠ فدان تمت ثلاثة ارباعها على يد الدولة ، أى بمعدل ٦٨٠٠ فدان سنويا وارتفع هذا المعدل ليصبح ١٠ آلاف فدان سنويا خلال الأعوام من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ أى بجملة ٨٠ر٠٠٠ فدان ٠ ٠ ٠ وقد ارتفع هذا الرقم مع اتمام السد العالى من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ ليصبح رقم الاستصلاح ـ ٨٣٠ الف فدان بمتوسط سنوى ٨٠ الف فدان ٠

ومن المؤسف أن الاحصائيات تشير الى أن الزحف العمرانى قد استهلك ٦٤٠ ألف فدان من الأرض المستصلحة خلال العشرين سنة الأخيرة ٠

وجهات نظر متعارضة :

ويذكر للتاريخ أنه رغم أن الخطة الخمسية الأولى قد استهدفت زيادة الانتاج الزراعى ٢٦٪ وانها لم تحقق فعلا الا زيادة ١٨٪ الا أنه قد زاد انتاج الطعام خلال فترة الخطة الأولى بنسبة تفوق زيادة السكان ؛ حيث تم استصلاح نصف مليون فدان على مياه السد العالى ٠

ولكن من الأسف أن معدلات الاستثمار العالية التى شهدتها الخطة الأولى لم تستمر بعد عام ١٩٦٥ اذ ان خطط الاستثمار بعد عام ١٩٦٦ لم تجد طريقها الى حيز التنفيذ ويقول الدكتور على الجريتلى انه (منذ أواسط الستينات جرى التخطيط المتعثر على أساس خطط سنوية لا تمت الى الواقع بصلة) ويقول أيضا انه نظرا للصعوبات الاقتصادية التى انتابت مصر عام ١٩٦٦ وتفاقمت بمرور الوقت كان متوسط الاستثمار للسنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ مبلغ ٣٥٠ مليون جنيه فقط وكان المستهدف ٤٥٠ مليونا) ٠

ويلاحظ أنه بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى حدثت تغيرات فى مراكز المسئولية فانتقل على صبرى من رئاسة الوزراء الى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى وتولى رئاسة الوزارة زكريا محيى الدين ثم خلفه صدقى سليمان ، ولم توضع الخطة الثانية التى قيل انها ستكون خطة سبعية موضع التنفيذ المتكامل ورفض جمال عبد الناصر مشروعا قدمه الدكتور عبد المنعم القيسونى لعلاج مشاكل وأزمات الاقتصاد القومى عن

طريق تقليص دور الدولة تديجيا فى الحياة الاقتصادية والغاء القيود التى كانت مفرضة على النشاط الرأسمالى وتراكمه ٠ ٠ ٠ وصف عبد الناصر هذا البرنامج بأنه ليس برنامج اصلاح ، ولكنه بمثابة انقلاب اقتصادى شامل يؤدى الى انقلات سياسى شامل ٠

وقد نتج عن ذلك بعض ما يستحق الرصد ٠ ٠

لم يكن التعثر فى تنفيذ خطة التنمية الثانية ـ السباعية ـ عملا من أعمال الصدفة ، أو رغبة فى التراجع عن محاولة الاتجاه نحو التطبيق الاشتراكى ولكنه كان نتيجة للصعوبات التى تعرض لها النظام خلال مسيرته ٠

لم يكن هناك شك أو تردد فى صدق نية جمال عبد الناصر فى الوصول الى مجتمع اشتراكى خلال طريق خاص عبر عنه بما أوضحناه مما ورد فى الميثاق وفى كلمته خلال حوار مع المسئولين ٠

ولكن الاشتراكية لا تحقق بالنوايا الصادقة وحدها ٠٠

ورغم النجاح الملحوظ الذى حققته الخطة الأولى ، والذى ولو أنه لم يصل الى الأرقام المستهدفة ، الا أنه حقق زيادات فى جملة الناتج المحلى بلغت ١٧٫٨٪ فى الزراعة ، ٥٠٫٢٪ فى الصناعة ، ١٢٨٫٦٪ فى الكهرباء ، ٦٩٫٦٪ فى المواصلات ٠٠ كما زادت العمالة ١٦٫٥٪ فى الصناعة ، ٣٧٫١٪ فى الزراعة ، ٥١٫٣ فى المائة فى الكهرباء ٠٠٠ وبلغت الزيادة فى الدخل القومى ٣١٪ ٠

أقول ٠٠٠ رغم هذا النجاح الملحوظ الذى سجلته الخطة ، وأورده محمود أمين العالم فى بحث له باسم (تأثير عبد الناصر فى بنية مصر الاجتماعية) ، الا أن فكرة التخطيط بدأت تتعثر ـ حسب قوله ـ فى العام الاخير من الخطة ٠٠ وكان محمود العالم وقتها مقربا من السلطة ٠ ٠ ٠ كان عضوا فى أمانة طليعة الاشتراكيين ورئيسا لمجلس ادارة أخبار اليوم ٠

وهو يقول ان صراعا قد احتدم داخل جهاز السلطة ، وتعرضت الثورة لامتحان عسير وهى تواجه هذا التساؤل :

هل تواصل طريق التنمية أم ترتد الى سياسة انكماشية ؟ وترتبط الاجابة على ذلك بتوضيح العلاقة بين العمل السياسى والعمل الادارى والانتاجى ٠٠٠ وهل يتزعم الاتحاد الاشتراكى ويقوى من رقابته ومبادراته فى مجالات الانتاج أم تطلق ايدى القيادات الادارية وتتحرر هذه السياسة ٠

ويقول محمود أمين العالم (كان هناك من يقف ضد اعطاء سلطات للاتحاد الاشتراكى ، وكانت ، البيروقراطية قد أخذت تستشرى فى القطاع

العام وأخذت ترتبط مصالحها بمصالح القطاع الخاص ، وخاصة فى مجال المقاولات ـ الذى كان يقوم على تنفيذ كثير من مشروعات القطاع العـــام من الباطن وبدأ عبد الناصر يتحدث عن ضرورة الثورة على الثورة)٠

وهنا يجدر بنا التساؤل عن الأسباب التى أدت الى ظهور الخلاف بين الأجهزة الادارية والسياسية ٠ ٠ ٠ والتناقض بين سياسة مواصلة الانتاج والاستثمار وسياسة الانكماش ٠

هذه الخلافات والتناقضات لم تبدأ من فراغ ، وانما ظهرت لأسباب موضوعية نتجت أساسا من الضغوط الامبريالية الأمريكية ٠

ضـــغوط أمريكية :

حدث تدهور فى العلاقات المصرية الامريكية نتيجة التنافر فى المواقف ووجهـات النظر فى عدة قضايا أساسية منهـا مساندة الولايات المتحدة المتصاعدة لاسرائيل ، وادانة القاهرة للتداخل الأمريكى فى فيتنام ، وفتحها مكتبا لجبهة تحرير جنوب فيتنام واعتراض أمريكا على الدور القيادى الذى كانت تلعبه مصر فى مجموعة دول عدم الانحياز ، وارسالها شحنات من الأسلحة الى ثوار الكونغو ، وكذلك الصراع الذى كان دائرا فوق أرض اليمن ٠

هذه المواقف المتعارضة المتنافرة ادت الى اتخاذ الحكومة الأمريكيـة موقفا فى مسألة المعونات التى كانت تقدمها للجمهورية العربية المتحدة ٠

بدأ ذلك بارسال ١٥ من أعضاء مجلس النواب الأمريكى خطابا الى دين راسك وزير الخارجية الأمريكية فى ٣/١٠/١٦٤ طالبوا فيه باعادة النظر فى المســاعدات غير المشروطة التى تقدمهـا الولايـات المتحـدة للجمهورية العربية المتحدة ٠

وكانت القاهرة قد طلبت امدادهـا بما قيمته ٣٥ مليون دولار من فائض الأغذية الأمريكية ، بالاضافة الى المعونة التى تعهدت الولايات المتحدة بارسالها الى القاهرة وفقا لاتفاقية المعونة التى كانت ستنتهى فى آخـر يوليو ١٩٦٥ ٠

ولكن عددا من الأحداث التى وقعت فى نهاية عام ١٩٦٤ أدت الى زيادة التدهور وتصاعد الخلاف ٠٠٠ ومن ذلك حرق بعض طلبة الكونغو لمكتبة وكالة الاعلام الأمريكية فى نوفمبر ١٩٦٤ بالقاهرة والحاق أضرار مادية بالسفارة ٠ ٠ واعتذار الحكومة المصرية عن ذلك وطرد ٢٠ طالبا من

الكونغو ، واسقاط المقاتلات المصرية لطائرة مدنية أمريكيـة تتبع احدى شركات البترول ولم تستجب لنداء المقاتلات بالهبوط ٠٠٠ وكذلك ماحدث فى لقاء تم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ بين نائب رئيس الوزراء ووزير التموين وبين السفير الأمريكى الذى ابلغ بأنه لا يستطيع التحدث فى شأن المعونة التى طلبتها ج ٠ ع ٠ م من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية ٠

وقد دفع هذا الموقف جمال عبد الناصر الى الرد عليه فى خطـاب يوم ١٩٦٤/١٢/٢٣ قال فيه :

(امبارح السفير الأمريكى قابل نائب رئيس الوزراء للتموين وراح عنده مأموص وزعلان ، وقعد عنده دقيقتين ، وكان مفروض حيتكلموا عن التموين والمواد التموينية اللى احنـا بنجيبهـا من أمريكا حسب قانون الحاصلات ، وقال له والله أنا ما بقدرش اتكلم أبدا دلوقت فى هذا الموضوع ليه ؟ لان سلوكنا احنا مش عاجبهم ٠ ٠ ٠ أنا بأقول هنا اللى سلوكنا مش عاجبه يشرب من البحر ٠ ٠ ٠ واللى مايكفيهوش البحر الابيض نديله البحر الأحمر يشربه كمان ٠ ٠ اللى أنا بدى أقوله ان أحنا لا يمكن نبيع استقلالنا علشان ٣٠ مليون والا ٤٠ مليون جنيه واللا ٥٠ مليون جنيه) ٠

واصل جمال عبد الناصر خطابه قائلا :

(اللى أنا بدى أقوله ان طبعا مناسبة هذا الكلام فى الوقت اللى بيقولوا ان احنا عندنا أزمة تموين وعندنا كذا وعندنا كذا ، ان دل على شىء فيدل على انه طريقة من طرق الضغط احنا متأسـفين ما بنقبلش الضغط) ٠

كانت هناك أزمة تموين ٠٠٠ وكان هناك خلاف فى المواقف السياسية وضع القاهرة أمام اختيارين ٠ ٠٠ أما الخضوع للضغط الأمريكى ٠ ٠ ٠ واما الاستقلال ٠

واختار جمال عبد الناصر الاستقلال ٠ ٠ ٠

وانتهى الأمر الى اصدار الكونجرس الأمريكى قرار فى ١٩٦٥/٦/١١ يقضى بعـدم بيع فائض المنتجات الزراعية لـ ج٠ ع٠ م٠ ومنع التعـاون معهـا ٠

وجّاء الرد على لسان عبد الناصر فى خطابه فى عيد الثورة الثالث عشر ١٩٦٥/٧/٢٣ :

(ثم بعد كده أوقفوا كل المسـاعدات الاقتصـادية اللى كانوا بيدوهالنا ، وأحنا النهاردة ماشيين بنعتمد على نفسنا بدون مسـاعدات اقتصادية ٠ هذه المساعدات الاقتصادية وصلت فى السنة اللى فاتت الى

ما يقرب من ٨٠ مليون جنيه ··· لكن السئوال : هل احنا مستعدين نبيع بلدنا ب ٨٠ مليون جنيه ··· طيب كنا نستقل ليه ، وكنا بنعمل ثورة ليه ··· ما نعملها بقى مستعمرة أمريكية ونريح نفسنا من كل هذا الكلام ··· اذن الضغوط علينا ··· طيب بالنسبة للمستقبل احنا نواجه طبعا مصاعب بطبيعة الحال ·· ولكن حل هذه المصاعب كلها فى مقدرتنا) ·

ولكن الضغوط لم تكن تعنى ··· لاشىء ··· بل كانت تعنى ضغطا على الموقف الاقتصادى يرهق ويثقل عملية التحول نحو الاشتراكية ·

قال جمال عبد الناصر فى احدى خطبه عام ١٩٦٥ :

(اننا منذ ١٩٥٩ حتى الآن اخذنا ألف مليون دولار مساعدات من أمريكا ··· بل أن كل رغيفين فى البلد ، منهما رغيف مأخوذ كمساعدة من أمريكا ·· فاذا قطعت أمريكا عنا هذه المساعدة ·· وهذا يمكن أن يحدث ··· فماذا يكون وضعنا ؟

يجب أن نكون مستعدين لمجابهة مثل هذه المشاكل) ·

وتقديرا من جمال عبد الناصر لاثر هذه الضغوط على سياسته فقد حاول أن يتبع نوعا من المهادنة التى لا تؤدى الى التبعية أو الخضوع ··· ولا تدفع الأمور الى هاوية الانفجار ·

وانعكس ذلك طبعا على السياسة الداخلية ، وأدى الى تغييرات فى مواقع المسئولية ، فأصبح زكريا محيى الدين رئيسا للوزراء فى اكتوبر ١٩٦٥ ، ونقل على صبرى ليصبح أمينا للاتحاد الاشتراكى ·

قيل فى ذلك الوقت ان هذا الاختيار قد تم كمحاولة لتهدئة وتحسين الموقف بين القاهرة وواشنطن ··· ولكن زكريا محيى الدين اكد لى أنه لم يتلق أية توجيهات من جمال عبد الناصر فى هذا السبيل ، ولكنه بمبادرته عمل على التهدئة مقتنعا بسياسة قبول (سخافات) الأمريكان وعدم الرد عليها ·· مع التسليم بحقائق يصعب التغلب عليها فى المرحلة ـ الآتية ـ فتؤجل لمرحلة مستقبلة وانه حاول أن يفيد مصر على قدر الامكان من هذه الدولة الكبيرة ·

نجح زكريا محيى الدين فى مد اتفاقية تزويد مصر بالقمح مدة ستة أشهر ولكنه قال لى (أن مصادقة الأمريكان لنا أمر شبه مستحيل ··· لأن البناء السياسى هناك يؤثر على استراتيجيتها) ·

أعلن جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة عن تحسن العلاقات مع أمريكا ··· وقام بدور الوسيط من أجل السلام فى الحرب الفيتنامية وعقدت معاهدة ثنائية انتهت الى توقيع اتفاقية يوم ٣ يناير ١٩٦٦ بامداد مصر بمساعدة قدرها ٥٥ مليون دولار ·

هذا الموقف الخارجي أدى الى انعكاسات داخلية فالدكتور عزيز صدقي لم يدخل وزيرا للصناعة في وزارة زكريا محيي الدين ... والأول كان يدعو لمواصلة الاستثمار ، بينما كان الثاني يدعو للانكماش .

والتبديل الذي حدث في مواقع المسئولية في رئاسة الوزراء وأمانة الاتحاد الاشتراكي أدى مع وجود الصعوبات الاقتصادية الى ظهور تناقضات بين العمل الاداري والعمل السياسي .

والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم انصهار كافة القيادات الرئيسية في حركة التنظيم الداخلية ... فجهاز طليعة الاشتراكيين لم يكن يضم احدا من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين .

بدأ زكريـا محيي الدين يعقد مؤتمرا للقـادة الاداريين لمحـاربة البيروقراطية ... ولم يظهر في هذا المؤتمـر أي محاولة لنسج العمـل الاداري بالعمل السياسي وتمت جلسات المؤتمر - رغم ما كان فيها من أبحاث وآراء مفيدة - وكأنها في عزلة عن نبض المجتمع .

لم تعمر وزارة زكريا محيي الدين طـويلا .. بقيت ١١ شـهرا فقط .. وأوقف الأمريكيون الامـداد بالقمح فعلا بعـد مهلة الشهور الستة .

ويعلل انطوني ناتنج هذا الوقف عن الامداد بالقمح ، تعليلا غير مقبول ، اذ يقول ان المحصول كان قد ضرب في أمريكا .. وانهم اضطروا لاعطاء الهند مزيدا من الحبوب تفاديا للمجاعة .. وكأنه يعزل هذا الموقف عزلا تاما عن الضغط السياسي والاقتصادي الذي ظهرت بوادره كأسلحة موجهة ضد مصر الصناعي الجديد الذي تعتمد عليه في محاولة تحويلها نحو الاشتراكية .

ضغوط محلية :

ولم تكن الضغوط التي يتعرض لها صرح الصناعة والاقتصـاد أمريكية فقط لكنها كانت محلية أيضا ، أفرزتها ظروف المجتمع .

ومحاولة الاتجاه الى التطبيق الاشتراكي تتأثر ولا شك بكل ما يخرج عن قواعد التخطيط ، وما يتفجر بغير حساب .

١ - زيادة السكان :

واذا تجاوزنا ما تعرضت له الخطة الخمسية الأولى من معوقات سبق أن أشرنا اليها ، وما حدث بعد ذلك من تعثر في تطبيق الخطط الخمسية

بعد ذلك من تعثر فى تطبيق الخطط الخمسية بعد ذلك لوجدنا أن هناك صعوبات وضغوطا محليـة تمثلت فى الزيادة الهـائلة فى نمو السكان مصحوبة بزيادة الاستهلاك ، قد أدت – حسب تعبير الدكتور على الجريتلى فى كتابه (٢٥ عاما – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٧) ٠

(أدت الى ضغوط تضخمية وضغوط على ميزان المدفوعات لم يكن من اليسير معها الحفاظ على مستويات الأداء العالية التى تحققت خلال الخطة الخمسية الأولى ، وكان أهم حوائل التنمية فى كل مجال ولا شك الازدياد السكانى الرهيب) ٠

ومصر التى كان سكانها ٣ ملايين فى بداية القرن التاسع عشر ، واصبحوا عشرة ملايين فى آخره ، قد تجاوزوا الآن ٤٠ مليونا أى زادوا أربعة أضعاف قبل أن ينتهى القرن العشرون ٠

وبناء على أرقام الجهاز المركزى للمحاسبات يتضح أن سكان مصر عام ١٩٥٢ كانوا ٠٠٠ر٤٣٧ر٢١ وصلوا عام ١٩٧٠ الى ٠٠٠ر٣٢٩ر٣٣ ثم زادوا عن الأربعين مليونا الآن أى زاد سكان مصر ١٩ مليونا تقريبا بما يعادل عدد سكان سوريا والعراق ودول الخليج مجتمعة ٠

ونسبة زيادة السكان فى مصر تفوق غيرها فى معظم بلاد العالم ٠٠٠ وهى تقفز قفزات واضحة مع سنوات الثورة ٠٠ الأمر الذى يعطى مؤشرا على توفر فرص الحياة الصحية التى تسمح بزيادة السكان الى مولود جديد كل ٢٦ ثانية ٠

ويفسر الدكتور على الجريتلى ذلك بقوله (أهم أسباب خفض الوفيات العامة ووفيات الأطفال النجاح الكبير فى مكافحة الأوبئة الوافدة بعد تطبيق نظام الحجر الصحى واكتشاف الأمصال واللقـاحات والمضادات الحيويـة وغيرها من الأدوية وزيادة المعرفة بالأمراض بأنواعها ، وتقدم الجراحـة والتخدير والأشعة ، وزيادة عدد الأطباء والممرضات وتحسن التغذية ، هذا فضلا عن التوسع فى مشروعات صحة البيئة مثل المجارى وتحسين النظافة والتوسع فى توصيل مياه الشرب النقية الى القـرى والأحيـاء الوطنية) ٠

٢ – الهجرة الخارجية والداخلية :

ولم تكن مصر قد عرفت الهجرة الخارجية حتى هذه الفترة فقد صاحب نمو المشروعات الصناعية والزراعية ، حتى هذه الفترة فقد صاحب نمو المشروعات الصناعية والزراعية ، نمو فى عدد العمال ، وانحسار فى البطالة

الأمر الذى أدى الى حدوث هجرة داخلية من الريف الى المدينة دون رقابة أو تخطيط ، مما قفز بسكان المدن الى ما يزيد على ٤٠٪ من السكان ، وجعل سكان القاهرة الآن يصل الى حوال ١٠ مليون نسمة ، وزاد سكان الاسكندرية ليصل أيضا الى حوالى ٣ ملايين ٠

• خلال هذه الفترة التى نتحدث عنها لم تكن هجرة السكان الداخلية قد شكلت ضغطا لا يحتمل على الخدمات كما هو حادث الآن حيث أصبحت الحياة اليومية صعبة ومرهقة فى كافة المجالات ٠٠ ولكن الهجرة الداخلية مع ذلك كانت قد بدأت تظهر كمشكلة تؤرق خبراء التخطيط ولكن دون محاولات جادة للحل ٠

٣ – العمالة الزائدة – والبطالة المقنعة :

كما أن مشكلة أخرى كانت قد بدأت تظهر كنتيجة طبيعية لتشغيل كافة خريجى الجامعات والمعاهد ، اذ ان فتح باب الكليات للطلبة الجدد لم يكن مرتبطا باحتياجات الدولة تبعا لخطط التنمية ، ولذا زاد عدد الخريجين عن العدد المطلوب فى كثير من المجالات ، الأمر الذى خلق نوعا من العمالة الزائدة كان لها تأثير على حسن التشغيل ، وكانت فى مضمونها نوعا من البطالة المقنعة ٠٠ وهو ما توضحه الأرقام التالية :

والجدول الآتى يبين عدد الناجحين فى امتحانات الثانوية العامة الذين استوعبتهم الجامعات خلال هذه الفترة بناء على ما ورد فى كتاب الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (منتخبات من الاحصاءات العامة) :

السنة	علمى	ادبى
٦٦/٦٥	٣٤٦٨٥	١٣٦٤٨
٦٧/٦٦	٥٢٣١٦	١٦٩٣٠
٦٨/٦٧	٥١٣٢٥	٢٣٧٧٣
٦٩/٦٨	٦٢٤١١	٢٤٥٣٦
٧٠/٦٩	٦٤٢٢٥	٢٨٣٦٨

واضح أن عملية الزيادة مستمرة بلا توقف ٠٠ وذلك أمر مرتبط طبعا بزيادة السكان ٠٠ وتشير الاحصائيات أيضا الى أن مجموع طلبة الجامعات الموجودة فى ذلك الوقت (القاهرة ـ عين شمس ـ الاسكندرية ـ أسيوط ـ الأزهر) قد كان ١٤٠١٤٣ طالبا وطالبة عام ٦٥/٦٦ وزاد الى ١٦١٥١٧ عام ٦٩/٧٠

وقد زاد عدد خريجى الجامعات ليصبح كالآتى :

١ ـ الكليات النظرية :

٦٥/٦٦	١٠٣٤٠
٦٦/٦٧	١٢٣٢٠
٦٧/٦٨	١١٤٧٩
٦٨/٦٩	١١٥٠٥
٦٩/٧٠	١١٨٢٨

٢ ـ الكليات العلمية :

٦٥/٦٦	١٧٧٤٢
٦٦/٦٧	٢١١١١
٦٧/٦٨	٢٠٧٣٩
٦٨/٦٩	٢١٤٧٤
٦٩/٧٠	٢٢٨٥٩

هذه الأعداد فتحت الحكومة وشركات القطاع العام لهم أبوابها ٠٠ وكان هذا عملا انسانيا سليما ، ولكنه كان من الوجهة العلمية والاشتراكية ناقصا ٠٠ اذ ان توزيع العمالة لم يرتبط بالحاجة الفعلية للمصالح والمؤسسات والشركات والمصانع المختلفة ٠ الأمر الذى خلق تكدسا غير مطلوب فى بعض الجهات ، ونقصا ملحوظا فى جهات أخرى ٠

وكان ذلك نتيجة طبيعية لنقص التخطيط ، حيث لم تمارس وزارة التخطيط عملها أبدا كهجاز يعد خطة مركزية ، ولكنها كانت تترك لكل وزارة اعداد خطتها دون تدخل أو توجيه ٠٠ وغاية ما تفعله هو ـ محاولة ـ التنسيق بينهما ٠

واذا كانت زيادة عدد السكان تمثل انفجارا يصعب حسابه أو تقييمه فان العمالة الزائدة وعدم توزيعها توزيعا سليما على مناطق العمل فى المدن والأقاليم كان ــ كما ذكرنا ــ نتيجة لنقص التخطيط الاشتراكى الذى يتحمل مسئولية توجيه طاقات الجماهير سواء فى ميدان الانتاج أو الخدمات ٠

التخطيط الاشتراكى تنسج خيوطه من نظرة واعية شاملة لكل موارد المجتمع صناعية أو زراعية أو بشرية أو اقتصادية ٠٠ ولا يمكن اتمام عملية التحول الاشتراكى بنجاح فى غيبة هذا التخطيط العلمى وفى غيبة المسئولين المؤمنين بالاشتراكية العلمية ٠

٤ ــ التكنوقراطيون :

وهناك نوع آخر من الضغوط صاحب عملية النمو السريعة التى حدثت فى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ٠٠ فقد أدى هذا النمو الى مضاعفة عدد المؤسسات والشركات والمصانع والمزارع التى تشرف عليها الدولة ، والتى تجد نفسها مضطرة الى شغل مناصبها القيادية المسئولة ببعض من يكتسبون خبرة فنية أو ادارية كافية ٠٠ والذين لم يعايشوا فى حياتهم الوظيفية اى نوع من أنواع العمل السياسى فادى ذلك الى خلق فئة من الفنيين (التكنوقراط) الذين وجدوا أنفسهم فى قمة مؤسسات كبيرة بأسرع مما تؤهلهم قدارتهم وخبراتهم ٠

وظهر تناقض واضح بين هذه الفئة ٠٠ وبين المشتغلين بالعمل السياسى ٠ ٠ولم يستطع المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، أو المعاهد الاشتراكية الأخرى أن تستوعب أغلبية هؤلاء الفنيين أو التكنوقراط لتنسج مع قدارتهم الفنية وعيا سياسيا واشتراكيا ، يزيد عندهم وضوح الرؤية ، ويغير من مفاهيمهم الرأسمالية ، التى تشربها معظمهم أثناء دراسته، أو عايشها فى المجتمع دون أن يرى لها بديلا مقنعا ٠

وقد التقت هذه الفئة التى استفادت الى حد بعيد من مواقعها مع فئات أخرى من البيروقراطيين وبقايا الرأسماليين الذين تضخمت أرباحهم فى المقاولات والتجارة الداخلية والزراعية وبدأت تشكل قوة ضغط فى عروق النظام لتغيير الأوضاع الاقتصادية القائمة واستبدالها بنشاط رأسمالى فردى ٠

٥ ــ أسلوب التعليم :

ولا يغيب عن البال أن الجامعة قد بقيت رغم محاولة التحول نحو الاشتراكية ، مكانا يسيطر عليه هؤلاء الأساتذة الذين حصلوا على دراساتهم

العليا فى جامعات أوربا وأمريكا ، حيث يسيطر الفكر الراسمالى وتسود اتجاهات الاقتصاد الحر ٠

وشكلت هذه الحالة نوعا من الضغوط المحلية المقاومة لعملية التحول الاشتراكى ، اذ ان القيم الاشتراكية الجديدة لم تلقن تلقينا صحيحا للطلبة فى الجامعات والمعاهد والمدارس ٠٠ وانما توفر ذلك فى صفوف منظمة الشباب بعيدا عن دور العلم ٠

وعن هؤلاء الأساتذة قال جمال عبد الناصر (البعض يفقد القدرة على تصور التطور ويستسلم للواقع ٠ ٠والبعض بيقفوا موانع للحركة وبالتالى يتخلوا عن دورهم كمثقفين) ٠

وازداد عبد الناصر لمسا لمشكلتهم عندما قال ان هناك (نوع تستهويه مظاهر الحضارة فى أمريكا أو المانيا الغربية ، ويعجز عن ايجاد صلة بين الواقع اللى بنعيشه وبين المظاهر أو البريق ٠٠ وفيه نوع آخر قد يتصور للعصرية مفهوم سطحى ؛ فالعصرية لا تعنى الانقطاع عن الماضى، والحرص على التقاليد لا يعنى الانقطاع عن المستقبل) ٠

هكذا كان يشخص جمال عبد الناصر الحالة ، ولكنه لا يقدم جرعة الدواء الكافية للشفاء ٠٠ ولا يقدم على تخليص الجيل الجديد من هؤلاء المتطلعين الى حياة المجتمعات الرأسمالية الغربية ٠

وهكذا تحول الميثاق وتاريخ الثورة الى صفحات جامدة يدرسها الطلبة للحصول على درجات فى امتحان يعقد لهم فى نهاية العام ٠٠ ولم تتحول الكلمات نابضة بالحيوية وسط حلقات مناقشة تقام فى دور التعليم ٠

لم تكن الاشتراكية هى موضع التركيز الرئيسى فى مجالات التعليم والثقافة ٠٠ ولذا بقيت الأغلبية العظمى للشباب المتعلم بعيدة عن الاقتناع الناضج بحتمية التحول الاشتراكى لانقاذ المجتمع من وهدة الفقر والتخلف والاستغلال ٠٠ وتبددت نتيجة ذلك معظم طاقات الجيل الجديد القادر على البذل والعطاء ٠

٦ ــ الأميـــة :

واذا خرجنا من دور التعليم لوجدنا أن نسبة الأميـة فى مصر لم تنحسر بالدرجة المطلوبة مع عملية التحول الاشتراكى ، واحتفظت الأمية بنسبتها العالية التى بلغت حوالى ٦٨٪ ٠

والأميـة فى طبيعتهـا عامل من عوامل الضغط والعرقلة فى التحول الاشتراكى ٠

وليس هناك من سبيل لبناء اشتراكية صحيحة فى مجتمع تسود فيه الأمية ٠

والمجتمعات التى تتحول للاشتراكية تعتبر الأمية سدا يجب ازالته لتنطلق الجماهير نحو المستقبل بكل قدراتها ٠٠ وهنا نشير الى تجربة كوبا التى انتصرت على الأمية نهائيا خلال سنوات ثلاث فى تجربة أشاد بهـا اليونسكو ، واعتبرها من أعظم التجارب الانسانية ٠

وقد كان جمال عبد الناصر مدركا لهذه الحقيقة حينما قال أمام مجلس الأمة فى ١٦ مارس ١٩٦٥ (ان أخطر ما نواجهه اليوم ، وما سوف نواجهه هو أن شعبنا تخلف أجيالا عن تقدمه بفعل ظروف مختلفة بعضها يرجع الى عوامل داخلية ، وبعضـها الآخر يرجع الى عوامل فرضـت عليه من الخارج فرضا) ٠

٧ ـ تلخيص المشاكل:

وحدد جمال عبد الناصر المشاكل الاقتصادية التى واجهته خلال هذه المرحلة فى خطاب له أمام مجلس الأمة قال فيه :

١ ـ ان هناك مشكلة الزراعة وضرورة تطويرها ، واذا كنا نعتبر الملكية الفردية للأرض أساسا للثورة الزراعية ـ فانه لابد من تدعيم هذه الملكية بالتعاون الذى ينظم الجهود ويدعمه بالعلم الحديث ٠

٢ ـ أمامنا مشكلة الصناعة الثقيلة ، ولسوف يكون بناء الصناعة الثقيلة أكبر المسئوليات فى المرحلة القريبة التى تنتظرنا على الجزء التالى من الخطة الخمسية الثانية « تعليق ٠ ٠ وهى الخطة التى لم تنفذ » ٠

٣ ـ أمامنا مشكلة ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين فى الريف ٠٠ ليس هناك ضمان للأجر المستقر يحمى يومهم ، وليس هناك قدر من التأمين الاجتماعى يحمى مستقبلهم ، ولا تصل اليهم حتى الآن الا أقل الخدمات ٠

٤ ـ أمامنا مشكلة الأداة الحكوميـة ، وينبغى أن نعتـرف بأن كل ما وجهناه اليها من جهود لم يطور حالها بحيث تستطيع أن تخدم المجتمع الجديد ، ومازالت تظن نفسها فوق الجماهير ٠٠ تحكم ٠٠ ولا تريد أن تدرك أن مكانها فى المجتمع الجديد أن تكون تحت الجماهير تخدم ٠

٥ ـ أمامنا مشكلة الأسعار ، وينبغى لنا أن نبذل أقصى الجهود لكى نبقى دائما بعيدين عن دوامة التضخم ٠

٦ ـ أمامنا مشكلة تنظيم الاسرة ، ومع أننا نريد أن نسبق بالانتاج

زيادة السكان ، كما أننا نتصور أن تحول المجتمع من الزراعة التقليدية الى الزراعة المتطورة والى الصـــناعة ، ســـوف ينقل الوعى بالتخطيط الى مستوى الأسرة الواحدة ، فانه من المحتم أن نساعد التطور الطبيعى بكل وسيلة يتيحها لنا العلم الحديث للسيطرة على المشكلة ٠

هكذا وضع جمال عبد الناصر مشـــاكل المجتمع فى صراحة أمـــام مجلس الأمة ٠٠ وهو لم يضعها للعرض فقط ٠٠ ولكن للبحث عن حلول لهذه المشـــاكل ٠٠ حلول فى اطـــار التطبيق الاشـــتراكى الذى بـــدأت مســـيرته ٠

وهنا يجدر بنا الوقوف طويلا للبحث فى طبيعة هذه المشـاكل ٠٠ والعوامل التى أفرزتها ٠٠ والوسائل التى كان يمكن بها التغلب عليها ٠

الباب السادس

مشاكل الاشتراكية

(قضينا على الاقطاع فعلا ، قضينا على الراسمالية فعلا ، سيطر الشعب على وسائل الانتاج فعلا ، ولكن بيتحكموا فينا ، الطبقة اللى كانت بتتحكم فى الناس مازالت موجودة . . يمكن جردناها من اسلحتها ، وجردناها من اموالها . . ولكن هذه الطبقة لازالت موجودة . . ولسه عاوزين عشرات السنين لغاية ما تنقرض هذه الطبقة) .

جمال عبد الناصر

٢٣ ديسمبر ١٩٦٤

رغم محاولة التحول الواضح نحو الاشتراكية ٠٠ وما صاحب ذلك من مواثيق وبيانات وتفسيرات ٠٠ ورغم صرح الصناعة والاقتصاد الذى شيدته الثورة تحت شعارات وأهداف اشتراكية ـ فان الاشتراكية ظلت موضع اجتهادات مختلفة ، ولم تتبلور كنظرية واضحة عند الجماهير ٠

وكانت هذه هى بداية المشاكل التى تعرضت لها تجربة التطبيق الاشتراكى فى مصر ٠ ٠عدم الوضوح وغياب النظرية الشاملة المتكاملة ٠

دليل ذلك أن حوارا تم بين جمال عبد الناصر ، وأحد أساتذة الجامعة فى لقاء بينه وبين أعضاء المكاتب التنفيذية لمحافظتى القاهرة والجيزة يومى ٧ ، ٨ مارس ١٩٦٨ ، أى بعد سبع سنوات من بداية التحول ٠٠ حول ما اذا كانت التجربة فى مصر (اشتراكية عربية) أم (تطبيقا عربيا للاشتراكية العلمية) ٠

وأنقل عن محضر الجلسة بعض ما دار من حوار لما يكشفه من أفكار متباينة :

قال جمال عبد الناصر (نص الميثاق على أنها اشتراكية علمية ، ولا يمكن أن تجعلها بخلاف ما هو منصوص عليها فى الميثاق ، وليس هناك ما يوصم الاشتراكية العلمية بالكفر ٠٠ ولكن اذا كنت تريد التساؤل عما اذا كانت ماركسية ، فانا أقول بصريح العبارة انها ليست ماركسية)٠

ولكن هذا العضو القيادى لم يقتنع فيقول فى نهاية مناقشته (أنا أصر على تسمية اشتراكيتنا بالاشتراكية العربية) ٠

ويرد جمال عبد الناصر قائلا :

(عندما تقول أصر ، فانك تعبر عن عقدة نفسية كان أسهل لنا نقول اشتراكية عربية فى مبدأ الأمر ، ولكن فى كلامى لم أقل ذلك ٠٠ لأن الاشتراكية فى الدنيا كلها من ناحية المفهوم الاجتماعى هى الكفاية والعدل ، غير أننا نختلف فى التطبيق ، وفى تصورى أننا متقدمون فى التطبيق الاشتراكى عن بولندا ، وقد اجتمعت مع (أوخاب) وتكلمت معه عن الملكية الزراعية ، وليس معنى هذا أننا شيوعيون ، أو أنه سيدخل معى

ضمن الاشتراكية العربية ولكنه يسير فى خط اشتراكى بتطبيق معين ، وانا اسير فى خط اشتراكى بتطبيق آخر ٠٠ وعندما تقول اشتراكية عربية ، يكون شانك شان من يقول بالحلف الاسلامى) ٠

المناقشة لم تتوقف عند كلمات عبد الناصر ٠٠ والأستاذ الجامعى يصر على رايه بمنطق آخر فيقول :

(يهمنى فى مجال التوعية أن الجماهير تشعر أن الاشتراكية طابعا معينا ، ولا يرقى الشك اليها فى أننا سننحرف الى الشيوعية ، ولو نظرنا الى جمال عبد الناصر كمفكر اشتراكى ، نجد أنه قد أضاف مفاهيم جديدة مثل الايمان بالدين وعدم تقبل مبدأ صراع الطبقات) ٠

ويرد جمال عبد الناصر بسرعة :

ـ لا ، الصراع الطبقى موجود فى الميثاق ٠

ـ ولكننا لا ننص على أننا طبقة (البروليتاريا) ٠

ـ لا ٠٠ هذا موضوع آخر ٠

ويواصل الأستاذ الجامعى حديثه قائلا :

ـ يجب أن يعلم الجميع أن هناك قيادة تضع مذهبا ، وليست ملتزمة بتطبيق المذهب القديم ، ومع أن جميع الاشتراكيات لها عناصر عامة مشتركة الا أن لكل اشتراكية طابعا خاصا ، ولذلك عندما أقول الاشتراكية العربية ، فلأنى مقتنع بأن اشتراكيتنا مميزة ، ذات مذهب جديد ، أو هى تطوير كامل للمذهب بفكر جديد وأسلوب جديد) ٠

ويستمر جمال عبد الناصر فى المناقشة قائلا :

(مثلا اذا تغير اسم الجمهورية العربية الى اسم مصر ، وأنا من الذين عز عليهم جدا اسم (مصر) كدولة فلماذا نسمى الاشتراكية حينئذ ؟ اشتراكية مصرية ؟

ويستبسل الأستاذ الجامعى فى الدفاع عن وجهة نظره قائلا :

ـ المسالة اننا نريد أن نشعر القاعدة الواسعة بأن عندنا صياغة جديدة للفكرة الاشتراكية ٠

ويقول عبد الناصر :

ـ تقصد التطبيق الاشتراكى ٠٠ يمكن أن أقبل كلامك ببساطة ، ولكنى أريد أن أقنعك بصراحة ، أن اشتراكيتنا متطورة بهدف الوصول الى الكمال) ٠

وتنتهى المناقشة التى حرصت على نقلها حرفيا ؛ لأظهر صورة مما كانت عليه الحال فى جهاز من أعلى الأجهزة القيادية فى الاتحاد الاشتراكى ، بعد سبع سنوات من قوانين التأميم التى أعقبها صدور الميثاق ·

ماذا تكشفت لنا هذه المناقشة المحدودة ؟

يكشف هذا الحوار الصريح الذى تم بين جمال عبد الناصر ، والأستاذ الجامعى عن عدة أمور هامة :

١ ـ ان سبع سنوات لم تكن كافية لتوحيد الفكر حـول قضـية مبدئيـة هامة مثل هذا الخلاف بين مفهوم (التطبيق العربى للاشتراكية العلمية) ومفهوم (الاشتراكية العربية) ·

٢ ـ مثل هذا الحوار يمكن أن يكون طبيعيا ومطلوبا فى المعاهد الاشتراكية أو منظمة الشباب ·· ولكن اقتناع أحد القادة السياسيين فى المحافظات بفكرة الاشتراكية العربية وحماسته فى الدفاع عنها يدفعنا الى التساؤل عن السبب فى تعيينه فى هذا المركز القيادى المؤثر ، وهل كان الذى أصدر الأمر بتعيينه ـ والمكاتب التنفيذية حتى ذلك الوقت كانت كلها بالتعيين ـ يدرك أنه مقتنع بأفكار مغايرة لما ورد فى الميثاق ، وانه فى مركزه القيادى يمكن أن يؤثر تأثيرا يخلق البلبلة بين الجماهير التى يتصل بها ·· ثم ألا يدلنا ذلك على أن بعض الذين كانوا فى قمة الاتحاد الاشتراكى هم أنفسهم غير متفهمين ومستوعبين للنظرية الاشتراكية ـ حتى كما وردت فى الميثاق ـ والا ما عينوا مثل هذا الأستاذ الذى يستحق التحية على شجاعته واصراره ·

٣ ـ كلمات الأستاذ الجامعى تظهر خشية ونفـورا وحساسية من الفكر الماركسى وتظهر أن الذين كانوا فى موقع طبقى أو فكرى معاد للتطور الاشتراكى ·· كانوا قد غيروا من أسلوبهم وابتعدوا عن الهجـــوم على الاشتراكية صراحة ، وحاولوا خلق سد عازل بين تجربتنا وبين الماركسية فى محاولة لاثبات أن تجربة التحول الاشتراكى ، كانت مقطوعة الصلة تماما بالماركسية ·· حتى لا يكشف الناس حقيقة أبعاد ما قاله عبد الناصر من أن (الاشتراكية عموما هى القضاء على استغلال الانسان للانسان ، ولكن التطبيق الاشتراكى فى كل بلد يختلف عن البلد الأخر) ·

٤ ـ تكشف هذه المناقشة عن طبيعة تكوين (طليعة الاشتراكيين) أو الجهاز السياسى للاتحاد الاشتراكى ، والتى لا شك أن الأستاذ الجامعى ما كان ليصل الى عضوية المكتب التنفيذى للمحافظة لولا عضويته السابقة فى طليعة الاشتراكيين··وهذا يظهر أن تكون الطليعة كان صورة أخرى من صور الاتحاد الاشتراكى الذى فتح أبوابه دون قيود ·· وعندما لا تجد

الاشتراكية تنظيما ملتزما يقتنع اعضاؤه عن وعى بمبادئها ونظريتها فانها تتعرض لمشاكل خطيرة فى مسيرتها ·

٥ ـ صورة هذا الحوار الديمقراطى لا تعبر عن وجود ديمقراطية حقيقية فى صفوف الاتحاد الاشتراكى ·· ففى ذلك الوقت لم تكن هناك قيادات منتخبة والتنظيم كان هرما بلا قمة فلم تكن هناك لجان محافظات ولا لجنة مركزية ولا لجنة تنفيذية عليا ·

وباختصار لم يكن هناك تفاعل ديمقراطى داخل التنظيم ·· يمكن أن يتجاوز حدود هذه المناقشات التى تتم ـ أحيانا ـ وعلى فترات متباعدة دون أن تشعر الأعضاء بروح المشاركة ، أو تثمر رأيا وارادة ·

تصفية الرجعية :

واذا كانت هذه هى بعض جوانب الصورة فى قمة الاتحادالاشتراكى· فان لنا أن نتساءل عن حقيقة استيعاب الجماهير للاشتراكية خارج اطار الاتحاد الاشتراكى وجهازه السياسى (طليعة الاشتراكيين) ·

ويدفعنا هذا الى البحث فى سلامة الأسلوب الذى انتهجته الثورة لتصفية الرجعية والقضاء على نفوذها ·· حتى تهيىء للفكر الاشتراكى فرصة الوجود الشرعى ·

وكانت الثورة قد دخلت فى معارك تصادمية مع الرجعية منذ أعلنت قانون الاصلاح الزراعى ·· وألغت الدستور والأحزاب دون تفرقة بين الأحزاب الوطنية وأحزاب الأقلية الممثلة للقوى الرجعية والخاضعة لنفوذ السراى والاستعمار ·· ودخلت فى معركة سافرة مع الاخوان المسلمين عقب محاولة الاعتداء على جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية بالاسكندرية بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤ ·

كانت حركة الجيش قد قامت بأكبر عملية اعتقال فى تاريخهـا اذ اعتقل عدة آلاف فى ليلة واحدة ، تعرض بعضهم فى السجن الحربى لأساليب مهينة وقامت محكمة الثورة التى رأسها جمال سالم ـ عضوية أنور السادات وحسين الشافعى بمحاكمة أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، وصدر الحكم على بعضهم بالاعدام بعد محاكمة خشنة ·

واعتقدت قيادة الثورة أنه قد قضى على الاخوان المسلمين بعد هذه التصفية الادارية الشاملة ·· ولكن هذا لم يكن صحيحا ·· فالتصفية الادارية وحدها لا يمكن أن تنفع مع أصحاب المبادىء ـ حتى لو كـانت

خاطئة ــ ذلك لأن القهر والعنف لا ينزع الأفكار من الرؤوس ــ ولا يثبت الادانة عند الجماهير .

لم تبذل الثورة جهدا حقيقيا فى تصفية الاخوان المسلمين فكريا عن طريق توعيـة الناس وتثقيفهم ، واتاحة فرصة الاختيـار الديمقـراطى للجماهير ، واكتفت بأحكام الاعدام التى أصدرتها محكمة الثورة ، وقضبان السجون وجدران المعتقلات .

ولم يكن ذلك كافيا .. فقد عاد الاخوان المسلمون للظهور مرة أخرى بعدعشر سنوات عام ١٩٦٥ فى الفترة التى بدأت فيها مرحلة التحول الجدى نحو الاشتراكية .. عادوا بنفس الأسلوب القديم .. تنظيم جهاز سرى ، وتدبير محاولات للاغتيال .. شجعهم على ذلك احتضـان بعض الدول العربية التى تحكمها أنظمة رجعية لأفرادهم الهاربين من مصر ، وارتباط عناصر منهم مع جبهات أجنبية مشبوهة .. وبقاء (الدعوة) راسخة فى صدور بعضهم ، لا يلغيها أو يضعفها وجود تنظيم سياسى اشتراكى مقنع .

كان استمرار (دعـوة الاخوان) دليلا على أن تصفية الاخوان لم تتجاوز الحدود الادارية الى الحدود الفكرية .. بل أنه حتى فى الحـدود الادارية كان هناك تقصير ، فلم تنشط الشرطة لمعرفة خلايا جهـازهم السرى ، وفشلت أجهزة الشرطة التقليدية ، الأمر الذى أدى الى الاستعانة بالمباحث السرية .. واخراج بعض كبار ضباط الشرطة من الخدمة .

ولم تكن الثورة عاجزة عن مواجهة التيار الدينى الرجعى المتطرف .. فقد قامت باجراءات كثيرة لتأكيد اتجاهها الدينى ، وتعميق القيم الروحية .

صدر قانون تطوير الأزهر الذى جعل منه جامعة تخرج العلمـاء والمهندسين والأطباء ، الدارسين فى عمق لقواعد الدين .. وتضـاعفت ميزانية الأزهر أكثر من سبع مرات ، وأنشئت معاهد أزهرية فى المراكز والمحافظات .

وزاد عدد المساجد من ١١ ألف الى حوالى ٢١ الف مسجد ، أى ان الجديد كاد يوازى كل ما بنى فى تاريخ مصر .

وانشئت اذاعة خاصة للقرآن والحديث .

وتقرر الدين مادة رئيسية فى المدارس .

وانشىء المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، واقيمت مدينة البعوث الاسلامية التى تضم طلابا من سبعين دولة مختلفة ، يتعلمون ويقيمـون مجـانا .

وكانت المحاكم الشرعية والمجالس المحلية قد الغيت في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٥ لتحل المحاكم الوطنية بدلا منها للنظرة في دعاوى الأحوال الشخصية والأوقاف اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦ .

لم تكن الثورة مقصرة اذا في احترام الدين ، ولا في تعميق مشاعر الناس به ولكن ذلك وحده لم يكن كافيا .. فلم تكن هناك محاولات جادة وشاملة لتوعية الناس بأنه لا تناقض هناك مطلقا بين الدين والاشتراكية .

كان جمال عبد الناصر يملك فكرا واضحا في قضية العلاقة بين الاسلام والاشتراكية فهو يقول (الاشتراكية هي الكفاية والعدل ، هي العدالة الاجتماعية والتخلص من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .. الاشتراكية بهذا المعنى هي شريعة العدل .. شريعة الله .. تابى أن يكون الغنى ارثا .. والفقر ارثا) .

وهو يردد حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (ان الناس شركاء في ثلاث .. الماء والكلأ .. والنار) يفسر ذلك قائلا (ان التأميم لا يختلف عن هذا في أى شيء) .

ويقول أيضا (الاسلام لم يكن دينا فقط ، ولكنه كان دينا ينظم العدالة على الأرض وينظم المساواة ، ويتيح تكافؤ الفرص ، وهذا كله عبرنا عنه في كلمة واحدة هي الاشتراكية) .

وكان جمال عبد الناصر يفرق بين عدالة الدين وسماحته ، وبين موقف بعض رجال الدين ، الذين أدانهم بقوله : (بعض رجال الدين عندما كانوا يصدرون الفتاوى على مزاجهم .. لترضى الاقطاعيين أولياء نعمتهم .. هؤلاء أجراء للرجعية ، أجراء للاقطاع ، أجراء للرأسمالية) .

ولم تكن الجماهير قد نسيت بعدما حاول بعض رجال الدين في العهد الملكي أن يثبتوه من أن الملك فاروق كان من نسب شريف يمتد الى النبي ـ ص ـ وكانوا قد تابعوا في أسى مأساة الشيخ سيف والشيخ الفيل التى ارتكب فيها الاثنان سلوكا يتنافى مع القدوة التى يجب أن يتحلى رجال الدين بها .

لم يكن هناك أحد يستطيع الادعاء ـ عن حق ـ بأن الاتجاه الاشتراكي كان يمثل اعتداء أو تنافرا مع الاسلام .

ومع ذلك لا يمكن القول بأن كل المحاولات بذلت في عمق واخلاص من أجل خلق تناسق صحى وسليم بين الاشتراكية والاسلام .. فقد بقى بعض رجال الدين يشكلون اتجاها رجعيا مناهضا للاشتراكية ومستندا الى فلول الاخوان المسلمين .

وصورة من حوار آخر تم بين جمال عبد الناصر وبين بعض قيادات المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى فى مارس ١٩٦٨ حول هذه المسألة الحساسة التى تظهر أن فكرة الاشتراكية العلمية كانت غير واضحة ومتبلورة ٠

قال جمال عبد الناصر :

(توجد أيضا بعض الموضوعات التى لها حساسيات بالنسبة للدين . ففى الاجتماع السابق أشار أحد أعضاء المكاتب التنفيذية الى صدور كتاب يتعرض للدين وكان الكتاب هنا مصادفة فقرأنا النص المشكوك فيه ولم نجد به أى تعريض بالدين ؛ فمؤلفه وهو أستاذ فى جامعة أسيوط يقول انه لا داعى لأن نقول اشتراكية اسلامية ، لأننا لا نريد وضع الاسلام فى موضع تجربة قد تنجح وقد تفشل ، وانما الاسلام دين حق وفيه كذا . وكذا ٠٠ هذه هى الكلمة التى فسرها على أن فيها تعريضا بالدين وأنا رأيى أن كلام هذا الأستاذ سليم جدا ؛ فهو يرى ألا نقول اشتراكية اسلامية ؛ لأن معنى هذا أنه اذا فشلت الاشتراكية أو تعدلت التجربة أو التطبيق وتجربتنا ليست جامدة وليست منقولة ، فمعنى هذا أن يفشل الاسلام ، فلماذا نعرض الاسلام لمثل ذلك) ٠

وهكذا كانت هذه القضية وستظل الى أمد طويل من أهم مشاكل الاشتراكية التى يجب مواجهتها فى صراحة ودراستها فى عمق وأصالة ٠ لتفويت الفرصة على الرجعية المتسترة فى ثياب الدين ٠٠ ليس فى مصر وحدها ، ولكن فى جميع البلاد الاسلامية التى تبدأ محاولة التطبيق الاشتراكى ٠

أذكر كلمات قالها لى الزعيم الجزائرى هوارى بومدين أثناء حديث معه وأنا أسأله عما اذا كان هناك تعارض بين الاسلام والاشتراكية ٠

(أن محمدا رسول الله قد قضى جانبا من حياته راعيا فقيرا ويتيما ، ولقد مات ولم يترك شيئا ، وقد كرس حياته وطاقته وجهده لتلقين المجتمع الاسلامى الجديد القيم الروحية السامية ٠

مستحيل أن نقول ان الاسلام هو دين الاستغلال ٠

واذا ثبت ذلك فان الاشتراكية عندئذ تكون ضده ٠٠ وطالما لا يوجد فى قواعد الدين الحنيف ما ينص على ذلك فانه لا تعارض مطلقا ٠

هل توزيع الثروة بالعدل يعتبر عملا ضد الاسلام ؟

هل رفع قبضة الاستغلال عن عنق الكادحين يعتبر أمرا منافيا للدين ؟

لا ٠٠٠ الاسلام الحقيقى لا يعارض الاشتراكية ٠٠ والاشتراكية لا تعارض الاسلام ٠

نحن اشتراكيون ومسلمون ٠٠ ولسنا مصابين بمرض الحساسية من الماركسية ٠٠ كما أننا لا نريد أن نكون طرفا فى هذه اللعبة التى لا يستفيد منها الا الاستعمار والرجعية) ٠

هكذا كان يفكر هوارى بومدين ، ومعه شعب الجزائر فى بلد لعب فيه الاسلام دورا رئيسيا وقياديا خلال ثورة الجزائر ٠

لم يعد الاسلام أداة فى يد الرجعية تصوغه لحسابها ٠ ٠

ولم تتركز الرجعية فى صفوف الاخوان المسلمين وحدهم ٠٠ وانما ظهرت أيضا فى كمشيش عندما اغتالت صلاح حسين الذى وقف فى مواجهة الاقطاع ٠

ومرة أخرى أسرعت الثورة الى الاجراءات الادارية وحدها لتصفية هذا الجيب الرجعى ، وشكلت لجنة تصفية الاقطاع التى رأسها المشير عبد الحكيم عامر ، والتى اعتمدت فى حركتها على رجال القوات المسلحة والأسلوب الادارى العنيف ٠

لم تسلك الثورة أسلوب التصفية الفكرية مصحوبا بالاجراءات الادارية ٠٠ ولم تكن هناك محاولات أخرى لتصفية الفكر الاقطاعى سوى خطب ومناقشات جمال عبد الناصر التى كانت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى تقوم بدراستها وتحليلها ثم تطوى صفحتها دون تأثير حقيقى فى الجماهير ٠

لم تعمد الثورة فى تصفية الرجعية الى اطلاق دور الطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية فى هذه التصفية ٠٠ طبقة العمال والفلاحين ، حيث كان هناك حذر دائم من ناحية حرية العمل السياسى والتنظيمى لهذه الطبقات ٠ فقيادات العمال استمرت فى أماكنها عدة سنوات دون انتخابات للتجديد خشية ظهور عناصر تكون أقل خضوعا للثورة ، وأكثر حيوية وتعبيرا عن مصالح الطبقة العاملة ٠

وكذلك ترك الفلاحون يمارسون دورهم التاريخى الذى امتد آلاف السنين فى زراعة الأرض ، دون أن تتاح لهم فرصة التجمع فى تنظيمات ونقابات وتعاونيات واتحادات معبرة عن مصالحهم الحقيقية ، خلف قيادات شرعية منتخبة منهم فى ديمقراطية كاملة ٠

ولذا ظلت تصفية الرجعية قضية غير محسومة ، فى محاولة التطبيق الاشتراكى وبقيت مشكلة من أبرز مشاكل الاشتراكية ٠

الديمقراطيــة :

والعجز عن تصفية الرجعية يرتبط ارتباطا وثيقا بقضية الديمقراطية، حيث لا يمكن أن يوجد أى نوع من أنواع التعارض أو التنافر بين تطبيق الاشتراكية والديمقراطية ، بل يمكن القول بانه لا يمكن الوصــول الى الاشتراكية الصحيحة الا عن طريق الديمقراطية السليمة ٠

وأغلبية الشعب ذات مصلحة حقيقية فى رفع قبضة الاستغلال ٠ ٠ وفى تحقيق الاشتراكية ٠٠ الأمر الذى لا يجوز أن يبعث الخوف أو الحذر من الديمقراطية الشعبية ٠

وكان جمال عبد الناصر مدركا لذلك ٠٠ فهو يقول فى خطاب أمام مجلس الأمة بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ :

(الرجعيين موجودين ، والرأسماليين موجودين ومستنيين أى غلطة ويتلقفوهــا والمجتمع فى مرحلـة الانتقال من الرأسماليــة المســتغلة الى الاشــتراكيــة لم يتوصــل الى التخلص من آثار الاقطــاع والرأسماليــة والبيروقراطية) ٠

ويقول فى عيد النصر ٢٤ ديسمبر من نفس العام :

(قضينا على الاقطاع فعلا ، قضينا على الرأسمالية فعلا ، ســيطر الشعب على وسائل الانتاج فعلا ، ولكن اللى كانوا بيتحكموا فينا ، الطبقة اللى كـانت بتتحكم فى الماضى مازالت موجــودة ٠٠ يمكن جردناهــا من أسلحتها ، وجردناها من أموالها ولكن هذه الطبقة لازالت موجودة ، ولسة عايزين عشرات السنين لغاية ما تنقرض هذه الطبقة) ٠

وبقاء فلول هذه الطبقات ، كما عبر عنه جمال عبد الناصر ، كان يحتاج للانتصار عليها انتصارا نهائيا ٠ نوعا من (الديمقراطية الشعبية) التى تمنح الطبقات صاحبة المصلحة فى تطبيق الاشتراكية ، فرصة المساهمة الفعلية فى السلطة ٠

ومع ذلك لا يجوز التهوين بما قامت به الثورة من خطوات ديمقراطية، تمثلت فى موقفها الوطنى المعادى للامبريالية والرأسمالية والرجعية العربية والمحلية وفيما أعطته للعمال من حق تكوين اتحاد نقابات العمال ، والمشاركة فى مجالس ادارة الشركات ٠ ٠ وفيما وفرته من مجانيــة التعليم ونشر الثقافة الوطنية ، وتحرير الفلاح من سيطرة الاقطاعيين ٠

ولكن هذه الظواهر لم تكن هى الديمقراطية المنشودة التى يمكن بها حماية الثورة ٠

وقضية (البحث عن الديمقراطية) فى الاجراءات التى أخذتها ثورة يوليو ، والفرق بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاشتراكية ، قضية طويلة ومتشبعة حرصت على عرضها فى كتاب خاص يحمل نفس الاسم (البحث عن الديمقراطية) .

وأتعرض لها هنا فقط بقدر ما أثرت على عملية التحول الاشتراكى .. أى بعد صدور قوانين يوليو ١٩٦١ ، والميثاق ١٩٦٢ ، والدستور ١٩٦٤ .

وهنا أود أن أضع خطا مميزا بين الديمقراطية فى الاطار الشعبى العريض وبين الديمقراطية فى اطار التنظيمات السياسية .

صدر دستور ١٩٦٤ بعد تحول اجتماعى طال الصبر عليه تسع سنوات ونص فى مادته الثالثة على ما يلى :

(أن الوحدة الوطنية التى صنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة) .

ونص الدستور أيضا على (أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العامل) .

كما نصت المادة التاسعة على (أن النظام الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى) .

اقترنت الديمقراطية اذا بالاشتراكية لأول مرة .. وأصبح هذا النص الدستورى ملزما لنظام الحكم .

وكان من أبرز الخطوات التى جاء بها الدستور هذا النص الذى يشترط أن يكون نصف الأعضاء فى مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين ، وهو ما لم يتحقق فى مصر من قبل .

واذا كان البعض يعتبر أن تحديد هذه النسبة هو غزل من السلطة لهذه الطبقات التى تشكل الأغلبية الساحقة للمجتمع .. بينما أعضاء مجلس الأمة الذين تفرزهم طبقتا (العمال والفلاحين) هم دون المستوى السياسى والفكرى الذى يؤهلهم للمشاركة فى تحمل المسئولية النيابية .

أقول اذا كان البعض يفكر بهذا الأسلوب فانه يتجاهل أن نسبة كبيرة من أبناء الطبقات الأخرى هم أيضا من الذين لا يؤهلهم تفكيرهم السياسى والثقافى لتحمل المسئولية النيابية .. وانهم مثل غيرهم لا يتجاوز اهتمامهم دائرة تعليمهم أو مصالحهم الخاصة ومصالح أبناء دائرتهم المحلية .

وقضية ارتفاع الوعى سواء عند العمل أو الفلاحين أو الطبقات الأخرى هو أمر لا يقع على عاتق الأفراد وحدهم بقدر ما يقع على التنظيم السياسى وقدرته على خلق وتكوين كوادر سياسية واعية ٠

ويتجاهل البعض أن صدور مثل هذا النص هو نقطة تحول بارزة فى الفكر السياسى المصرى الذى طالما تجاهل العمال والفلاحين ٠٠ بل وقاوم كل نشاط لهم ٠

وقد اقترن نص التمثيل النسبى ٥٠٪ للعمال والفلاحين بتعريف لهم جاء فيه (ان الفلاح هو الذى يملك حيازة من الأرض لا تزيد على خمسة وعشرين فدانا) فى الوقت الذى كان فيه الحد الأقصى للملكية هو ١٠٠ فدان ٠٠ واعتبر العامل هو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية ٠

سمح هذا التعريف بدخول أصحاب الملكيات الزراعية الى المجلس فى ثياب الفلاحين ، كما سمح لبعض الضباط وأبناء البرجوازية الصغيرة بالدخول الى المجلس فى ثياب العمال ٠

وكانت قيمة التأمين قد خفضت مع دستور ١٩٥٦ لتصبح عشرين جنيها بدلا من ١٥٠ جنيها قبل الثورة ٠

ونتج عن ذلك أن تقدم للانتخابات التى كانت عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لها وهو ما جعل الديمقراطية وحق التمثيل النيابى محصورا فى اطار قوى الشعب العامل ٠٠ نتج عن ذلك تقدم ٣٥٧٠ مرشحا فى ١٧٥ دائرة لانتخاب ٣٥٠ عضوا ، وهو أكبر رقم تقدم للانتخابات فى تاريخ مصر ٠

الخطوة الديمقراطية التى اقترنت بصدور دستور ١٩٦٤ كانت فرصة مواتية لدعم التحول الاشتراكى باعطاء دور مسئول لأعضاء الاتحاد الاشتراكى ، ودور كبير للعمال والفلاحين يضمن التعبير عن واقعهم وارادتهم ٠٠ ولكن الحقيقة أن أبناء هذه الطبقات لم يحتلوا مواقعهم القيادية بارادة الجماهير ، وانما برضاء السلطات العليا فى الاتحاد الاشتراكى أو أجهزة الدولة ٠ وبذا فهى لم تكن تؤدى دورا معبرا حقيقة عن مصالح طبقتها ٠

واذا تجاوزنا هذه الدائرة العريضة ، ودخلنا الى دائرة التنظيم الذى يحرك عملية العمل السياسى ، لوجدنا أن الديمقراطية مطلوبة وضرورية ، لخلق تنظيم يشعر فيه الأعضاء بأنهم فعالون ومشاركون فى التخطيط والتوجيه ، مع توفر الأمن الكامل لأصحاب الآراء المختلفة ٠

ولكن الاتحاد الاشتراكي منذ تشكل وهو يعمل بغير لجنة مركزية، وأعضاء لجان المحافظات والمكاتب التنفيذية كانوا من المعينين .

ولا أريد أن أسلب التعيين لتنظيم يتم لصالح السلطة من كل المزايا والايجابيات ، فلا شك أنه لو أحسن اختيار أعضاء اشتراكيين حقيقيين ، قادرين على تقديم القدوة الحسنة ، والتضحية المخلصة ونكران الذات ؛ لساعد ذلك على سلامة بناء التنظيم فى مراحله الأولى .

وقد شغل المناصب القيادية فى التنظيم السياسى عدد من الضباط كان يتم اختيارهم بناء على رؤية جمال عبد الناصر لهم ، وأمله فيهم .

خمس سنوات مضت منذ تشكل الاتحاد الاشتراكى وصدر قانونه الأساسى وهو محرم بلا قمة .. تتم الانتخابات فى الوحدات ، ثم تتوقف فى مستوى المراكز والمحافظات .

وكان فى هذا الموقف تعبير عن خشية ــ غير طبيعية ــ من اطلاق حرية الجماهير فى اختيار من يمثلهم ويعبر عن ارادتهم فى اطار الحزب .

ولعل بعض ذلك يعود الى الخطأ الذى بدأ مع تشكيل الاتحاد الاشتراكى عندما فتحت أبوابه ــ بلا قيود تقريبا ــ لكثير من الفئات والأشخاص ، كما أوضحنا فى الباب الرابع .. الأمر الذى أدى الى ضعف السيطرة على العناصر المتسربة ، والى ضعف الثقة فى كثير ممن حملوا بطاقة العضوية فى الاتحاد الاشتراكى كجواز مرور .

لم تتبلور عند الأعضاء المخلصين من أبناء الطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية فى التحول الاشتراكى جدية لازمة لبعث الثقة فى التنظيم والتضحية من أجله كما لم يذبل الأمل عند أبناء الطبقات المعادية للاشتراكية الذين دخلوا التنظيم للوصول الى مراكز قيادية بأساليب انتهازية .

ولم تكن قيادات الاتحاد الاشتراكى معبرة بطريقة ديمقراطية عن الثقل الطبيعى للطبقات المختلفة ؛ فالطبقة العاملة لم تكن ممثلة فى المكاتب التنفيذية بالعدد الكافى ، وغاب الفلاحون العاملون بأيديهم عن هذه المكاتب .

لم يحدث تركيز على رفع المستوى الثقافى والفكرى والسياسى للعمال والفلاحين كما حدث مع أبناء الطبقة الوسطى فى المعاهد الاشتراكية .. ولم يتجه الاختيار اليهم للتعيين ، كما أغلقت أبواب الانتخابات العمالية والفلاحية ، لمدة سبع سنوات خارج الاتحاد الاشتراكى ، ولم تبدأ الانتخابات الا عام ١٩٦٨ .

الديمقراطية خارج الاتحاد الاشتراكى فى ساحة الجماهير كانت قاصرة ، والديمقراطية داخل اطار الاتحاد الاشتراكى ظلت الى صدور بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ واجراء الانتخابات فى نهاية العام غائبة ٠

ويلاحظ تأكيدا لهذا المعنى الذى أشرت اليه ، وهو عدم تمثيل الطبقات المختلفة بثقلها الحقيقى فى قيادات الاتحاد الاشتراكى ، أنه حتى بعد اجراء انتخابات ١٩٦٨ لم يكن هناك فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى عامل ولا فلاح ٠٠ رغم اشتراط الدستور نسبة ٥٠٪ لتمثيلهم فى مجلس الأمة ٠

وهكذا حرمت طبقات الأغلبية ـ العمال والفلاحين ـ من اختيار أخلص أبنائها المؤمنين بالاشتراكية بوسائل واجراءات ادارية غير ديمقراطية ٠

ولم تتوقف الاجراءات الادارية عند هذه الحدود ، بل تجاوزت ذلك لملاحقة بعض الذين دفعتهم آراؤهم وضمائرهم لاعلان كلمة نقد أو معارضة داخل قاعات واجتماعات الاتحاد الاشتراكى ٠٠ وعلى سبيل المثال أذكر اعتقال الدكتور جمال العطيفى المستشار القانونى لصحيفة الأهرام أيام كان محمد حسنين هيكل رئيسا لمجلس ادارتها ، واعتقال الزميل الكاتب الصحفى صلاح حافظ المحرر وقتها بروز اليوسف عندما كنت رئيسا لتحريرها ، وذلك لتساؤله فى اجتماع لجنة الاتحاد الاشتراكى بقصر النيل عن أسباب اعتقال الدكتور العطيفى ٠

أذكر انى لجأت الى شعراوى جمعه محتجا على اعتقال الزميل الصديق فاذا بى أتلقى وعدا بسرعة الافراج دون تعليل مقنع لأسباب الاعتقال ٠٠ وانى ذهبت الى محمد حسنين هيكل مستفسرا عن أسباب الاعتقال باعتباره قريبا من جمال عبد الناصر وان أحد المعتقلين يعمل معه فى مؤسسة الأهرام فوجدته لا يخفى دهشته مما حدث ولا يجد له تفسيرا ٠

هذا مثل وحيد ٠٠ ولكنه يعطى دليلا على أن الديمقراطية لم تكن أساسا للعمل فى اطار الاتحاد الاشتراكى ٠٠ وان المعارضة داخل الاتحاد الاشتراكى لم تكن محمية بالأمن والاطمئنان اللازمين لصدق التعبير ٠

وعندما قامت مظاهرات الطلبة ، وصدر بيان ٣٠ مارس وتقرر اجراء انتخابات ، فى الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة ، لم تتم الانتخابات بصورة ديمقراطية سليمة كما أوضحت فى الفصل الثانى من الباب الرابع فى كتاب (خريف عبد الناصر) ٠

وكتبت وقتها فى روز اليوسف مقالا تحت عنوان (ليس بالانتخابات وحدها) جاء فيه :

(اننا يجب أن نضع الانتخابات فى موضعها الصحيح ٠٠ لا نقلل

من أهميتها كوسيلة لاكتساب ثقة الجماهير ومحاولة الوصول الى صورة صحيحة لارادتها ٠٠ ولا نجسم منها باعتبارها في ذاتها ســوف تخلق الثقة وتحقق الديمقراطية ٠٠٠ فانه ليس بالانتخابات وحدها تخلق الثقة وتتحقق الديمقراطية) ٠

وعندما أجريت الانتخابات وتبين أنها كانت منحازة بما يجعلها قريبة من التعيين ، كتبت في روز اليوسف أيضا تعليقا على انتخابات أعضاء المؤتمر العام قبل انعقاده بيوم واحد في ٢٢ يوليو ١٩٦٨ جاء فيه :

(علينا أن نفرق بين الالزام والالتزام ٠٠

الالزام يعني التبعية المطلقة دون حوار أو مناقشات ، وهو ما يؤدي الى الغاء الشخصية الذاتية ٠٠ أما الالتزام فهو الحرص على الارتباط بتنظيم ديمقراطي يحقق هدف أعضــائه ، ويتيح لهم فرصــة التعبير والمناقشة وتوضيح الرأي الخــاص مع الالتزام برأي الاغلبيــة ٠٠٠ وهو ما يؤكد شخصية العضو وارتباطه بالآخرين) ٠

وباختصار شديد ٠٠٠ لم تتوفر الديمقراطية داخل صفوف الاتحاد الاشتراكي كما لم تتوفر خارجه ٠

وسيطرت الفئة العسكرية من الطبقة الوسطى ، وهي التي أشعلت الثورة على كافة الأجهزة والمؤسسات ، وطوعت الديمقراطية لصالحها كما كانت الديمقراطية في خدمة الاقطاع والرأسمالية الكبيرة قبل الثورة ٠

وأصبح هذا القصور الواضح في تطبيق الديمقراطية مشكلة من أهم المشاكل التي تعترض مسيرة الاشتراكية ٠

الحساسية من الماركسية :

الحساسية من الماركسية كانت مرضا ملازما لبعض المســئولين من قادة ثورة يوليو ٠٠٠ ولكنها كانت تنحسر تدريجيا خلال العمل والتعاون مع الماركسيين بعد الافراج عنهم ٠٠٠ فقد صدرت قوانين يوليو والميثاق ، وبدأت الخطة الخمسية الأولى ومعسكرات الاعتقال تضم عــددا كبيرا من الوطنيين الذين وجهت اليهم تهمة الانتماء للتنظيمات الشيوعية ٠٠٠ وكــان قــانون الدولة يدين — ومــازال — هؤلاء الذين ينــادون بتطبيق الاشتراكية العلمية ، ويصنفهم على أنهم شيوعيون ٠

وكان جمال عبد الناصر حريصا على توضيح أن هنــاك نقط لقاء

ونقط خلاف مع الماركسية ... وكان دائم القول بأننا نسلك طريقا خاصا .

ويمكن تلخيص الفروق بين تجربة التطبيق الاشتراكى فى مصر وبين الماركسية فى النقط التى وردت فى الميثاق وناقشها جمال عبد الناصر فى اجتماعه بقادة العمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى . وهى اختيار صيغة تحالف قوى الشعب العاملة بدلا من ديكتاتورية البروليتاريا كما وردت فى البيان الشيوعى .. ومعروف أن التطبيق الاشتراكى الماركسى فى كثير من الدول قد تجاوز صيغة ديكتاتورية البروليتاريا ولكنه حفظ للطبقة العاملة موقعها القيادى .. بينما يقول جمال عبد الناصر تفسيرا لفكرته (الفكر الماركسى بيقول ان البروليتاريا اللى هى طليعة الطبقة العاملة يجب أن تاخذ الحكم بالقوة وعليها أن تسقط الطبقة البرجوازية وتهدمها بالعنف والقوة .. وتقيم بدلا من ذلك ديكتاتورية البروليتاريا أو ديكتاتورية الطبقة العاملة .. فهنا فيه ديكتاتورية . الأولى هى ديكتاتورية رأس المال والاقطاع ... ديكتاتورية البرجوازية تحت اسم الديمقراطية الغربية ... والثانية هى ديكتاتورية البروليتاريا تحت اسم الشيوعية) .

والفرق الثانى الذى كان يثيره عبد الناصر هو قضية الدين ، رغم الاتهامات التى وجهت الى تجربته من أنها كانت معادية أو متنافرة مع الدين ... وهذا دليل على أن التشكيك فى الماركسية من ناحية تصويرها بأنها تقوم لمحاربة الدين وليس لمحاربة استغلال الانسان ، هو تشكيك جاهز لتوجيهه من القوى الرجعية الى كل فكر وطنى يهدف الى تحرير الانسان من الاستغلال .

والفرق الثالث الذى تحدث عنه عبد الناصر هو عدم الرغبة فى التضحية بجيل من أجل بناء الاشتراكية ولو أن هذه النغمة قد ضعفت وتلاشت خلال عملية التنمية .

هذه الفروق التى تجسدت على أنها خلافات بين الماركسية وبين تجربة التطبيق الاشتراكى فى مصر ، لم تكن فى مضمونها حادة الى الدرجة التى تبقى هذه الحساسية ... ولكن القضية كانت هى فكرة الاندماج فى تنظيم واحد ، يتولى عبد الناصر زعامته ، ويسمح للماركسيين بعضويته والتفاعل معه دون قيود .

وكما ذكرنا سابقا فقد فشلت محاولة دمج أعضاء التنظيمات الشيوعية فى (طليعة الاشتراكيين) رغم اقدامهم على اجراء لم يسبقه اليهم تنظيم شيوعى آخر فى أية دولة من الدول .. وهو حل هذه التنظيمات

ثقة فى شخصية جمال عبد الناصر ، واقتناعه بأنه قد بدأ خطواته الأولى فى طريق الاشتراكيـة ٠

ولا تناقش هنا حق قيادة هذه التنظيمات فى حل نفسها فهو أمر لا تملكه الا الطبقة العاملة التى تعبر عنها هذه الاحزاب ٠ ٠ ٠ ولكننـا نقف عند هذه المحاولة التى تمثل انعطافا حقيقيا ، ولقاء فى منتصف الطريق بين زعامة جمال عبد الناصر وبين قيادة هذه التنظيمات ٠

وكان ممكنا أن تنتهى هذه الدعوة الى تنظيم اشتراكى موحد ، لولا وجود أسباب موضوعية كانت تحول دون ذلك ، ولا تسمح بتكرار تجربة فيديل كاسترو فى كوبا عندما أدمج ثورة فى الحزب الشيوعى الكوبى الذى تولى قيادته ٠

وقد لخص الكاتب الأمريكى دكمجيان فى كتـابه (مصر تحت حكم ناصر) هذه الأسباب فيما يلى :

١ ــ القوة المستمرة للدين الاسلامى والأزهر ٠

٢ ــ الفئوية (الوسطى) عموما للقوات المسلحة ٠

٣ ــ الضعف النسـبى لليسار المصرى مقارنا بالقوات المسـلحة والمؤسسات الدينية ٠

٤ ــ الرغبة فى حفظ العلاقة مع الولايات المتحدة لاحداث توازن مع النفوذ السوفيتى المتزايد ، ولتكون وسيطا محتملا مع اسرائيل ٠

٥ ــ الزعامة المركزة حول شخص عبد الناصر ٠

ويقول (دكمجيان) انه ما كان يمكن لعبد الناصر أن يرسو بنجاح على مرفأ أكثر يسارية حتى ولو أراد ذلك ٠ ٠

وسبب صحة ذلك هو عدم تركيز جمال عبد الناصر على تشـكيل (طليعة الاشتراكيين) حزبا اشتراكيا علميا طليعيا من عناصر مناضلة ، لا تغلق أبوابه فى وجه الماركسية وغيرهم من المؤمنين بالاشتراكية أصحاب المصلحة الحقيقية فى التطور الاشتراكى ٠

غيبة الحزب الاشتراكى الملتزم هى التى رجحت العوامل التى حالت دون اندفاع جمال عبد الناصر الى اليسار حيث يتأكد بناء الاشتراكية ٠

ويلاحظ أن أحـدا من الماركسيين السابقين لم يصـل الى منصب الوزارة خلال حياة جمال عبد الناصر ٠

وهنا يجب التفرقة بين أسلوب تعامل عبد الناصر مع الماركسيين ، وأسلوب تعامله مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ٠٠ فهو مع

الماركسيين يقبل مبدأ التعامل على أساس فردى ، عليهم أن يقدموا الجهد والتضحية ، كما قال للزملاء فى مجلة (الطليعة) الشهرية عندما زار صحيفة الأهرام ، وطالبهم بأن يكونوا مثل القديس (سان بيتر) الذى اشتهر بالتضحية ونكران الذات ٠

وهو مع الاتحاد السوفيتى يكتشف خلال تجاربه وخاصة بعد العدوان ، أن ما تقدمه له الدول الاشتراكية لا يأتى من باب الصداقة فقط ٠٠٠ ولكنه يأتى من باب انها دول اشتراكية ذات مبادىء تفرض عليها معاونة حركات ودول التحرر الوطنى فى معركتها ضد الامبريالية والاستعمار ٠٠٠ وقد أثر ذلك فى رؤية وفكر جمال عبد الناصر وخاصة بعد العدوان ، ولم تعد عنده أى عقد أو حساسية من الماركسيين الذين يتولون قيادة هذه الدول ٠٠٠ بل خلقت بينه وبينهم صداقة وطيدة تقوم على التعاون المشترك الذى لعب دورا رئيسيا فى مجالات التصنيع والكهرباء أساس صرح البناء الاشتراكى ٠٠٠ والتسليح أساس القدرة على حماية الاستقلال الوطنى ٠

ومع ذلك ظلت الحساسية من الماركسية متصلة بغير حل جذرى ٠٠ ايديولوجى وتنظيمى ٠٠٠ وبقيت مشكلة من مشاكل تطبيق الاشتراكية البارزة ٠

العدوان الاسرائيلى :

لم تكن المشاكل التى اعترضت طريق التحول الاشتراكى من النوع الذى لا يمكن التغلب عليه ٠٠٠ وليس هناك مجتمع وصل الى الاشتراكية بغير أخطاء ومصاعب ومشاكل ٠

كان التحول نحو الاشتراكية يمضى فى مصر بصورة طبيعية ٠ ٠٠ يستمد حيويته من نبع الميثاق ، وفكر عبد الناصر وارادته ، وتجاوب جماهير الطبقات الشعبية ٠

وكان مفروضا أن يوضع الميثاق تحت التجربة على أن يعاد النظر فيه ٠

وفى ذلك قال جمال عبد الناصر أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى مايو ١٩٦٢ (ان الميثاق للجيل ٠٠٠ وأنا كنت حريصا على ألا أحدد حاجة فيه لأكثر من ٨ سنين ، يمكن حددت سنة ١٩٧٠ أو ١٩٧١ لأنه جايز ييجى ناس بعد كده يحصل عندهم تطور فكرى تقدمى أكثر من هذا الميثاق ، أو يحبوا يضيفوا عليه حاجات جديدة أو يعدلوه) ٠

وكان من المتوقع بناء على رصد الحركة السياسية لثورة يوليو ، أن يكون هناك مزيد من الاتجاه الى اليسار ، ورجحان كفة القوى المناصرة للاشتراكية ، وضعف فى صفوف القوى المعادية للاشتراكية ٠

كان المتوقع خلال هذه السنوات انجاز أشياء كثيرة ، منها خطة تنمية ثانية واكتمال تنظيم طليعة الاشتراكيين على أسس ثورية وتقدمية ، والبدء فى جنى فوائد السد العالى والكهرباء والتصنيع واكتشافات البترول والتقدم الزراعى ٠

وبدأ على صبرى يكتب مقالات فى جريدة الجمهورية ذات طابع اشتراكى صريح الى الحد الذى أثارت فيه بعض المسئولين من قيادات الثورة الى جانب القوى الرجعية طبعا ٠

وتناسق ذلك مع خطوات لجنة تصفية الاقطاع التى رأسها المشير عبد الحكيم عامر والتى أبعدت الاقطاعيين عن أرضهم بعد حادث كمشيش الذى أشرنا اليه ٠٠٠ ومع محاكمات الاخوان المسلمين واعدام بعض قادتهم بعد اكتشاف جهازهم السرى الجديد ٠

واقترن ذلك أيضا بحدوث التصادم مع حكومة الولايات المتحدة التى أصرت على أن يقترن تقديمها للمعونة الغذائية ، مع حق التفتيش على الأسلحة المصرية واصدارها لقرار بوقف معونة القمح عن مصر ٠

واستشعرت فى ذلك الوقت أن ثمة خطرا يهدد مصر فى حركتها المستمرة نحو الاشتراكية ٠٠٠ وكتبت فى روز اليوسف بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٦ست مقالات تحت عنوان (السنوات الأربع الحاسمة) ناقشت فيها الأخطار التى يتعرض لها النظام قبل الوصول لتعديل الميثاق ٠٠٠ وهى الفترة التى يكتمل فيها قيام تنظيم طليعة الاشتراكيين ويتدعم الصرح الاقتصادى والصناعى للثورة ، ويستقر النظام على أسس جديدة ٠

لم يكن معقولا أن تركن الامبريالية الأمريكية الى السلبية الكاملة ، وهى ترقب مصر أكثر الدول العربية تأثيرا فى الوطن العربى وهى تتحول تحولا سلميا نحو الاشتراكية ، فتضرب بذلك مثلا للدول العربية ذات الانظمة الوطنية ، والدول الافريقية التى أخذت تتحرر وتحصل على استقلالها ويصبح لها مقعد فى الأمم المتحدة ٠٠٠ وأمريكا فى نفس الوقت تشن حربا عدوانية فظيعة ضد شعب فيتنام الذى كان يحارب من أجل حقه فى الاستقلال وتقرير مصيره واختيار نظام حكمه ٠

كان النظام الوطنى التقدمى هدفا للقوى الامبريالية منذ استخدم جمال عبد الناصر حقه فى تأميم قناة السويس فحدث العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ٠٠٠ وتعرض النظام بعد ذلك لعدد من المؤامرات الخارجية مثل

مؤامرة الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ ، ثم محاولة استنزاف القوة العسكرية والاقتصادية لمصر بالتدخل الأمريكى والسعودى فى حرب اليمن ، وفشل محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ... والمؤامرات الداخلية التى تجسدت فى بعض المحاولات الانقلابية الفاشلة ، ومؤامرات الجهاز السرى للاخوان المسلمين .

كل المؤامرات الخارجية والداخلية لاسقاط النظام فشلت .. وبقى جمال عبد الناصر فى موقعه زعيما لبلده وأمته .

ولم يبق هناك الا عدوان خارجى يسقط النظام قسرا .

وكانت مصيدة عدوان ١٩٦٧ التى انزلقت اليها مصر ، عندما أعلن جمال عبد الناصر غلق مضيق شرم الشيخ ، وطالب قوات الامم المتحدة بالانسحاب ، فسهل على قوات اسرائيل فرصة تنفيذ المخطط المشترك بين الامبريالية الأمريكية والصهيونية التوسعية .

ومصر ذات موقع شديد الحساسية والتأثير فى منطقة تسبح فوق بحر من البترول الذى يمثل عصب الحياة للدول الصناعية المتقدمة ، والذى تعتمد عليه الامبريالية الأمريكية اعتمادا أساسيا فى توفير الطاقة اللازمة لصناعاتها .

وما كانت مصر لتتعرض لمثل هذا العدوان اذا لم تكن قد اختارت الطريق الاشتراكى لبناء المجتمع ، وحققت فى سبيل ذلك خطوات ايجابية واضحة ، كان يصعب الارتداد عنها أو التراجع عن مواصلتها ، فى ظل القيادة التى أرست قواعدها .

وليس هنا مجال للاطناب فى الحديث عن العدوان ، فهناك فى الجزء الخامس من قصة ثورة يوليو (خريف عبد الناصر) تفسير للخطة والمؤامرة المشتركة التى تعاونت فيها الامبريالية العالمية والصهيونية التوسعية بتحريك اسرائيل التى تقوم بدور (البلطجى) فى منطقة الشرق الاوسط لحماية المصالح البترولية الشديدة الحيوية للدول الغربية ... ولكنى أقف فقط عند كلمات قالها جمال عبد الناصر فى الاحتفال بعيد العمال أول مايو ١٩٧٠ .

(٥ يونيو كان مؤامرة مرتبة . وكانت اسرائيل فى هذا تستعين بالأسلحة من الدول الغربية ، وتستعين بالمعدات الاليكترونية من أمريكا.. والوقائع بين ١٤ مايو ١٩٦٧ ، ٨ يونيو ١٩٦٧ تختلف فبها التفسيرات . وقد تختلف فيها الاجتهادات .. ولكن ما حدث بعد ٨ يونيو ١٩٦٧ يكشف حقيقة النوايا الاسرائيلية ويبين فى حقيقة قاطعة .. يبين بالصدق ولا يبين بالاجتهاد والتفسيرات ... بعد ٨ يونية كان هناك قرار الأمم

المتحدة فى مجلس الامن بوقف القتال والانسحاب ٠٠ وتقـدمت الدول الصديقة ٠٠ الدول الاسيوية والأفريقية بهذا القرار ، ولكن اعترضـت أمريكا على الجزء الثانى من القرار وصممت على أن يكون قرار مجلس الامن بايقاف القتال فقط ٠ وان يشطب منه كل شىء ينص على انسحاب القوات المعتدية الى الاماكن التى كانت قبل العدوان) ٠

واذا كان عبد الناصر قد أدرك المؤامرة متأخرا بعد أن أسهم باندفاعه فى تحقيقها ٠٠٠٠ فان الشعب المصرى والامة العربية كانت من الذكـاء بحيث ادركت بحسها الفطرى ووعيها التلقائى أن النظام الوطنى التقدمى كان ضحية لمؤامرة امبريالية ٠٠٠ وانه اذا كان الزعيم قد أخطأ فلا يعنى هذا أنه يجب أن يقبل منه التنحى ٠

وكان الموقف التاريخى يومى ٩ ، ١٠ يونيـة ١٩٦٧ عندما تدفقت الجماهير الى الشوارع على امتـداد الوطن العربى تطلب من عبـد الناصر التراجع عن التنحى ، والبقاء فى موقعه ٠

وكان هذا الحشد البشرى الهائل استفتاء شعبيا على عملية التحول الاشتراكى ، مقترنا برغبة جارفة من التغيير ، أمـام ما كشفته فداحة الهزيمة من انحرافات مروعة ، وما فصدته من دم فاسد ٠

ولكن المسئوليات المرهقة التى وقعت على كتفى عبد الناصر ، والقيود التى كبل بها نفسه خلال السنوات السابقة من تعاون مع بعض العناصر التى تتميز بالولاء لشخصـه ، ولا تتميز بوعيها الاشتراكى الناضج ٠٠ لم تجعل من التغيير شعارا قابلا للتنفيذ ٠٠٠ فقد صدرقرار بعد ذلك بتعيين عبد المحسن أبو النور أمينا مسـاعدا للاتحاد الاشـتراكى فى وقت كان عبد الناصر فيه هو الأمين العام ٠٠٠ وهو تعين لا يمكن لاحد أن يقول بأنه يحمل أى بادرة من بوادر التغيير ٠

ولم يحقق جمال عبد الناصر ما كانت تتطلع اليه جماهير ٩ ، ١٠ يونيو التى قال هو نفسه عنها فى حديث خاص (ان الذين خرجوا ليسوا هم الذين استفادوا من الثورة ، ولكن الذين عاشوا بالامل فى أن يستفيدوا فى المستقبل) ٠

لم تحدث تغييرات فى اطار التنظيم السياسى أو الحكومة بما يمكن أن يعتبر تغييرا متناسبا مع جسامة الهزيمة ٠

وتوقفت اجتماعات أمانة (طليعـة الاشتراكيين) وهى التى كان مفروضا أنها تمثل القلب فى الجهاز السياسى ، وكان ذلك مؤشرا بعدم الرغبة فى بعث مزيد من النشاط السياسى ٠

وهكذا ضاعت فرصة التغيير ٠٠ لأن ذلك فى مضمونه كان يعنى

التخلص من معظم الجهاز الذى أقامته الثورة على امتداد سنوات حكمها ٠٠ ويعنى أيضا اجبار عبد الناصر على اجتياز الطريق الصعب فى اقامة تنظيم سياسى على أسس حزبية يتوفر له كادر قيادى متمرس بدلا من الاستمرار فى الطريق الأسهل ٠٠ طريق الاعتماد على المعرفة والعلاقات الشخصية فى تحديد الأسماء التى تتولى مراكز المسئولية ٠

ولكن اذا كان التغيير لم يحدث نحو الأفضل ٠٠٠ فان ارتدادا أو تراجعا لم يحدث عما كانت الثورة قد حققته حتى وقوع العدوان ٠ ٠٠ بل انه عندما قامت مظاهرات الطلبة احتجاجا على ما كان يعانيه المجتمع من تمزق وانهيار دون ظهور موقف ثورى يدعو الى حرب شعبية أو اقتصاد حرب ، أسرع عبد الناصر باصدار بيان ٣٠ مارس الذى أثمر انتخابات عامة للاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة لاول مرة فى تاريخه ٠

واتخذ المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكى فى تنظيمه الجديد عام ١٩٦٨ قرارا تقدميا اعاد النظر فى تعريف العامل والفلاح منذ ذلك التعـريف القديم الذى صدر عام ١٩٦٢ ٠

نص النعريف الجديد على أن يكون العامل غير منتم الى نقابة مهنية ولا متخرجا فى الجامعة أو المعاهد العليا أو الكليات الحربية ٠٠ وأن يكون الفلاح هو من يمارس الزراعة ولا يملك هو وأسرته أكثر من ١٠ أفدنة ٠

وهكذا انتهت التعريفات التى سمحت لبعض الفنيين وخريجى الجامعات والضباط أن يرشحوا أنفسهم بصفتهم عمالا ٠٠٠ وأن يتخفى تحت عباءة الفلاح من يملك ٢٥ فدانا ٠

كان هذا التغيير مؤشرا الى أن العدوان ، رغم فظاعة نتائجه وتأثيره على المجتمع لم يستطع أن يوقف عملية التحول نحو الاشتراكية ٠

ولم يكن لدى الامبريالية وسيلة أشد قسوة من ضرب النظام الوطنى التقدمى أكثر من العدوان ٠٠ ولكن اثبتت الأيام أن الضربة رغم قسوتها لم تسـتطع اسقاط النظـام ، ولم تنجح فى وقف عملية التحـول نحو الاشتراكية ٠ ٠ بل انها زادت من فرص التعاون مع الدول الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى الذى أثبت صدق المثل الذى يقول (الصديق يعرف وقت الشدة) ٠

وقد عبر جمال عبد الناصر عن هذا الموقف بقوله فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ :

(حينما نتـذكر الأصـدقاء الذين وقفوا معنـا فى محنتنا فى الأيام الحالكة الظلام سنة ١٩٦٧ نقول ان أول هؤلاء الأصدقاء وأهمهم وأحقهم بشكرنا الدائم وعرفاننا غير المحدود هو الاتحاد السوفيتى ٠٠٠حينماأتكلم

عن الاتحاد السوفيتى أقول أيضا ان الاتحاد السوفيتى ساعدنا فى دعمه السياسى سواء فى الأمم المتحدة أو المحافل الدولية ، حينما كانت أمريكا تساعد اسرائيل وتعاونها على أن تبقى فى الأرض المحتلة ٠

وحينما أتكلم عن الاتحاد السوفيتى أقول أيضا ان الاتحاد السوفيتى ساعدنا اقتصاديا ٠ ٠فحينما كان هناك نقص فى بعض المواد الخام ، ولم يكن عندنا من العملة الصعبة ما يمكننا من أن نشترى المواد الخام من الأسواق الحرة التى تتعامل بالنقد الحر طلبنا من الاتحاد السوفيتى أن يعطينا هذه المواد الخام الثمينة وفق اتفاقيات الدفع فاستجاب لنا الاتحاد السوفيتى ٠

حينما نتكلم عن الاتحاد السوفيتى نقول اننا بعد هزيمة ١٩٦٧ كان من الضرورى لنا أن نتعلم وكان لازما لنا جدا ونحن نحصل على أسلحة حديثة أن نستعين بالاتحاد السوفيتى ووافق الاتحاد السوفيتى ٠

وبعد هذا صدر قرار من قيادة الاتحاد السوفيتى بأنه سيساعدنا بكل ثقله فى الدفاع عن وطننا ضد غارات العمق وضد التهديد الذى يتعرض له المدنيون وضد التهديد الذى تتعرض له الأهداف الاقتصادية ٠

وهكذا عبر جمال عبد الناصر عن وصول التعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى الى قمة لم يصلها التعاون بين الدول الاشتراكية العظمى ، وبين دولة من دول التحرر الوطنى ٠

وهكذا أيضا كانت نتيجة العدوان مزيدا من الارتباط والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ٠٠ الأمر الذى يتعارض مع خطة الامبريالية ، ويثبت فشلها فى تحطيم النظام أو ضربه بما دفعه للانهيار والاستسلام ٠

كان العدوان مشكلة من أهم المشاكل التى اعترضت طريق التحول نحو الاشتراكية ٠٠٠ وما كان ممكنا التغلب عليها لولا يقظة الشعب المصرى والأمة العربية وتمسكها بالزعيم فى موقعه ٠٠٠ ولولا العطاء الذى قدمه جمال عبد الناصر لشعبه فاعاد بناء القوات المسلحة ، ووصل بها الى حد مواجهة العدو فى حرب الاستنزاف المجيدة ٠٠٠ ولولا التعاون الصادق المخلص من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ٠

موت الزعيم :

كان الطريق نحو الاشتراكية يبدو واضحا رغم ما فيه من صعوبات استنزفت طاقة مصر فى حربها المستمرة بعد عدوان يونية ١٩٦٧ ، ورغم نشاط القوى الرجعية المحلية التى وجدت فى الهزيمة فرصة لها لمحاولة طعن النظام ٠

وكان وجود جمال عبد الناصر فى موقع الزعامة سندا رئيسيا لهذا التحول ، فان رصيده التاريخى الكبير ، واخلاصه الوطنى العظيم ، ونظرته التقدمية الواضحة وأفكاره الاشتراكية المتطورة ، كانت من الأسباب الرئيسية التى جعلت الشعب يمنحه الثقة فى أشد أوقات الأزمة ٠

ولم يكن منتظرا أن يكون ــ القدر ــ مشكلة من أصعب المشاكل التى تعترض مسيرة الاشتراكية ٠

ولكن ما حدث كان أقصى مفاجأة،وأشد صدمة تتعرض لها الجماهير التى ربطت آمالها بوجود عبد الناصر ٠

فجأة ٠٠ مات عبد الناصر بعد أن ودع جميع الزعماء العرب الذين اجتمعوا فى القاهرة لمعالجة المأساة الدموية التى تفجرت فى الأردن بين قوات الاردن العسكرية ، وجماهير منظمة تحرير فلسطين ٠

مات عبد الناصر وفى يده كل مقاليد الأمور ٠٠٠ رئيسا للجمهورية ، ورئيسا للوزراء ، وأمينا عاما للاتحاد الاشتراكى ، وقائدا أعلى للقوات المسلحة ٠

مات عبد الناصر وهو يصل بحرب الاستنزاف الى ذروتها ، ويقبل مبادرة روجرز لدفع الصواريخ الى شاطىء القناة استعدادا لتنفيذ خطة تحرير سيناء التى عرفت باسم (الخطة الدفاعية ٢٠٠) ٠

مات عبد الناصر وقد شغلته المسئوليات الجسيمة التى حمل عبئها بعد العدوان ، وخاصة اعادة بناء القوات المسلحة ٠٠٠ شغلته عن استكمال بنائه الحزبى على أسس نضالية وتنظيمية وديمقراطية تستطيع ــ فى هدوء ــ أن تملأ الفراغ بعد غيابه ٠٠ رغم وجود هرم للاتحاد الاشتراكى بعد انتخابات عام ١٩٦٨ ٠

ولكنه كان هرما ورقيا غير متماسك بصلابة القيادة وروح التضحية ونضج الوعى ٠

مات جمال عبد الناصر وهو أشد ما يكون تأثيرا ونفوذا على الجماهير خلال اتصاله المباشر بهم عن طريق اجهزة الاعلام ٠٠٠ وأقل ما يكون نفوذا عليهم من الوجهة التنظيمية ٠

مات جمال عبد الناصر وبعض الذين يجلسون معه حول مائدة القيادات العليا للدولة والاتحاد الاشتراكى ، لايؤمنون بالاشتراكية التى يؤمن بها ، بل ولا يتعرفون حقيقة ابعادها ٠٠٠ وكان هذا نتيجة طبيعية لغيبة

الديمقراطية عن التنظيم بعـد أن أنشىء على أسس بيروقراطية ، حرمت المناضلين الاشتراكيين من الانضمام اليه ، وسمحت لكثير من الانتهازيين والرجعيين بالتسرب اليه ·

كان موت جمال عبد النـاصر أكبر صدمة توجه لعملية التحـــول الاشتراكى ·· لانها كانت تعنى غياب القائد الذى يملك الرؤية والقدرة على توجيه الامور ··· وانفراط الذين اجتمعوا حول قيادته ، وكل منهم فى سبيل ، لا يستشعر حقا لأحد بأن يقوده ، ولا يؤمن بشخصية من بعد شخصية الزعيم ·

فان غياب الزعيم فجـأة قد ترك الجماهير تتحرك فى الطريق بغير دليـل ·

الباب السابع

حصاد التجربة

(لكى يكــون هنـــاك تمليك للمجتمع على مستوى الدولة ، لابد أن يكون لدى الدولة قدرة على صيانة تملكهـــا لوسائل الانتاج وللمنتجـــات بشكل حقيقى وفعال ، ودون وجود هذه القدرة نجد أنفســنا أمام تأميم خال من الصفة الاجتماعية) .

شارل بتلهايم

فى كتاب

(الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكى)

تجربة التطبيق الاشتراكى فى مصر أو الجمهورية العربية المتحـدة ارتبطت اساسا برؤية جمال عبد الناصر وقيادته ٠٠ وهو الذى اختار طريق التنمية المستقلة بعد محاولات وصلت الى طريق مسدود للتعاون مع رأس المال الاجنبى فى بداية الثورة ، أو رأس المال المصرى بعـد العدوان الثلاثى ٠٠٠ وظهر فى مصر قطاع عام كبير كان ينمو عاما بعد آخر ، ويحقق لمصر صرحا صناعيا ، سبقت به معظم الدول النامية ٠

وتجاوز اشراف الدولة حدود القطاع العام ٠ ٠ووصل الى مجالات اقتصـادية أخرى ٠٠٠ منها الاستثمار وكل التجارة الخارجية ، وبعض التجارة الداخلية ٠

ولم تسمح الدولة باقامة اية علاقات اقتصادية بين رأس المال المحلى الخاص ، وبين رأس المـال الأجنبى ، وخاصـة بعد تمصـير الممتلكات البريطانية والفرنسية عقب العدوان ٠ ٠ ٠ وأنهت أعمال الوكالة لرأس المال الأجنبى وبين أفراد القطاع الخاص ٠٠٠ ووضعت قيودا على حركة النقد بما لا يسمح بالتهريب ٠

ويمكن القول ان مصر قد استطاعت خـلال هذه التجربة تحقيق الاستقلال الاقتصادى ٠ ٠الذى يعتبر الركيزة الاولى فى تحرير ارادتها للسير فى طريق الاشتراكية ٠

حصاد التجربة فى هذا المجال يعتبر ايجابيا ، ولكنه لم يكن خاليا من الثغرات التى تتيح لأعداء التجربة فرصة التسلل ٠

واذا كنا قد استعرضنا معالم الصرح الاشتراكى وما أحاط به من مشاكل ٠ ٠فاننا هنا نحاول تقييم التجربة ، وفرز حصادها ، ومعرفة نتائجها والتعرف على صورتها الختامية ٠

وأول ما نقبل عليه هو معرفة التغيرات التى حدثت للواقع الطبقي خلال سنوات التجربة ٠

التغيير الطبقى :

اهتز الواقع الطبقى فى مصر بمجرد قيام الثورة واعلان قانون الاصلاح الزراعى ٠٠٠ ودخل الاقطاع رحلة نهايته الأبدية ٠

تم الغاء الاقطاع وما كان يترتب عليه من آثار سياسية واجتماعية ، تتمثل فى سيطرة كبار الملاك الزراعيين على الحياة وارادة ملايين الفلاحين والعمال الزراعيين والاستقرار من عرقهم وجهدهم فوق قمة الثورة والمكانة الاجتماعية ٠

كان قانون الاصلاح الزراعى طعنة مباشرة موجهة للطبقة الاقطاعية التى كانت تسهم بقدر كبير فى مركز السلطة قبل الثورة ٠٠٠ ولكن هذه الطعنة لم تكن كافية لانهاء التأثير التاريخى والمادى والاجتماعى لهذه الطبقة بطريقة حاسمة وسحرية ٠

كان عدد كبير من الاقطاعيين أصحاب الملكيات الكبيرة ٠ قد أصبحوا من كبار الرأسماليين أيضا ، فالرأسمالية المصرية لم تنشأ بين التجار كما حدث فى أوربا وانما بين كبار الملاك الذين ربحوا أرباحا طائلة نتيجة ارتفاع سعر القطن خلال الحرب العالمية الأولى ٠ والذين جمعوا بين الملكية الزراعية الكبيرة ، والمساهمة فى الأعمال التجارية والمالية ٠٠٠ الأمر الذى خلق ترابطا عضويا بين البرجوازية الكبيرة وطبقة كبار الملاك الاقطاعيين٠ والأمر الذى أدى أيضا الى اتخاذ هذه الطبقة موقف الحذر والخشية من القادة العسكريين الجدد الذين لاينتمون الى طبقتهم ولا يحرصون على مصلحتها ٠

هذه الطبقة لم يعد لها دور واضح فى توجيه دفة الحكم ٠٠ ولم تعد لها السيطرة على جهاز الدولة ٠٠ كما أن دورة نشاطها فى خدمة الانتاج القومى بدأت تنحسر ٠

ومع ذلك فان قانون الاصلاح الزراعى لم يصل فى تاثيره الى طبقة أغنياء الفلاحين الذين شكلوا قوة ضاغطة عزلت جماهير الفلاحين البسطاء والذين أتيحت لهم فرصة دخول مجلس الأمة وخاصة بعد دستور ١٩٦٤ ، الذى نص على تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ ونص فى نفس الوقت على تعريف للفلاح يسمح له بملكية ٢٥ فدانا ٠٠ الأمر الذى أتاح لطبقة أغنياء الفلاحين السيطرة السياسية والاجتماعية فى الريف ٠٠ وقدم لهم أيضا فرصة قانونية شرعية لتمثيل طبقة الفلاحين والعمال الزراعيين ٠٠ واستمر الأمر كذلك الى أن تغير تعريف العامل والفلاح فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الذى عقد بعد هزيمة ١٩٦٧ فى العيد السادس عشر للثورة ٠٠٠ ولم يعد فلاحا من يملك أكثر من عشرة فدادين ٠

ومع ذلك فان طبقة أغنياء الفلاحين قد دعمت نفسها بديلا للاقطاع٠

ويقول الدكتور محمود عبد الفضيل فى كتابه (التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ان الشريحة التى تمتلك من ٢٠ الى ٥٠ فدانا قد نجحت فى امتلاك المزيد من الأراضى الزراعية بالشكل الذى لم يتحقق لأى شريحة أخرى (بلغت الزيادة فى المساحة المملوكة فى هذه الشريحة ١٦١ ألف فدان أى ١٩٫٨٪ من مساحة الأرض الزراعية التى كانوا يمتلكونها) .

كما أن هذه الطبقة ـ أغنياء الفلاحين ـ قد اتجهت الى زراعة زراعات غير تقليدية مثل الخضر والفواكه التى لا يقدر على زراعتها صغار الفلاحين لما تحتاجه من تكاليف باهظة ومساحات أرض كبيرة ... وهى تحقق فى نفس الوقت أرباحا عالية ، تخلق تفاوتا كبيرا فى دخول الأرض بين صغار الفلاحين وبين أغنيائهم .

حصاد التجربة فى مجال الملكيات الزراعية ، هو ضرب الاقطاعيين ، ونمو طبقة أغنياء الفلاحين .. وعدم حدوث تغيير لعمال الزراعة والتراحيل الذين لم يستفيدوا بشكل اساسى من توزيع أراضى الاصلاح الزراعى .. ولولا قيام بعض المشروعات الكبيرة التى جذبت عددا كبيرا من العمال مثل السد العالى الذى شارك فيه حوالى ٣٠٠ ألف عامل من أصل ريفى ، لاستمرت ضائقة الحصار تشدد خناقها على هذه الفئة دون ثمرة .

وكان جمال عبد الناصر كثيرا ما يتحدث عن رغبته فى أن يقدم شيئا لعمال التراحيل الزراعيين ..

قال جمال عبد الناصر (ان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع كما أن عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سنين حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة) .

وجاء فى كتاب الدكتور محمود عبد الفضيل أيضا .. ان مشكلة عمال التراحيل أو الأسر المعدمة قد زادت منذ منتصف الستينات فيقول :

(تشير الدلائل الاحصائية الى اتجاه لتزايد عدد الأسر المعدمة فى الريف المصرى منذ منتصف الستينات وبذا فان شبح « مشكلة زراعية جديدة » يلوح فى الأفق بعد استنفاد نتائج « الآثار التوزيعية » التى تمخضت عن برنامج اعادة توزيع الأرض ، وكذلك تخلف مجهودات استصلاح الأراضى الجديدة والتوسع الأفقى عن مواكبة الزيادة الهائلة والسريعة لعدد الأسر التى تتطلع لتملك الأرض أو التمتع بحقوق الانتفاع بها) .

وبذا يمكن القول ان الثورة لم تتحقق بشكل فعال فى بنية المجتمع الريفى ٠ ٠رغم ما دخل عليه من خدمات جديدة تمثلت فى المجمعات الصحية وتوفير مياه الشرب وكهربة الريف من السد العالى ٠٠ ولكن هذه الخطوات الادارية وحدها لم تكن كافية لاحداث الثورة ، لأنها ظلت بعيدة عن الانسان الذى بقى غارقا فى الأمية والتخلف ، مضغوطا عليه من السلطة الادارية والبيروقراطية ، معزولا عن المشاركة الديمقراطية فى تنظيم صفوفه رغم زيادة عدد هذه الطبقة من ٣ مليـــون عام ١٩٥٢ الى ٣٠٠ر٠٤٨ر٤ مليون عام ١٩٦٩ ٠

وكذلك أثبتت الاحصائيات أن نسبة الذين يملكون أقل من خمسة فدادين مازالت هى الأغلبية السائدة ٠

ومن مقارنة نسبة الملكيات الزراعية تبعا لاحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يتضح أن الضربة الموجعة قد وجهت لمن يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان ، بينما ظلت نسبة الذين يملكون أقل من ٥ فدادين بمثابة أغلبية عظمى ثابتة ٠

كانت نسبتهم لعدد الملاك عام ١٩٥٢ قبل صدور قانون الاصلاح هى ٩٤ر٣٪ يملكون ٠٠٠ر١٢٢ر٢ فدان أصـبحوا عام ١٩٦٥ نسبة ٩٤ر٥٪ يملكون ٠٠٠ر٦٩٣ر٢ فدان ٠

ظلت نسبة صغار الملاك من الفلاحين ثابتة تقريبا ٠٠ والتعامل مع صغار الفلاحين يختلف عن التعامل مع كبار الملاك ، فهم لن يتعرضـوا لمصادرة أراضيهم ، ويقول كارل ماركس فى ذلك (عندما تصبح سلطة الدولة فى أيدينا لن يكون بالامكان انتزاع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف بتعويض أو غير تعويض ٠٠ مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبـة لكبار الملاك ٠٠ ان مهمتنا ستكون تجاه الفلاح الصغير قبل كل شىء هى توجيه اتجاهه الخاص ، وتوجيه ملكيته الخاصـة فى السبيل التعـاونى لا بواسطة العنف ، بل عن طريق المثل ، وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض ، ومن المؤكد انه سيكون لدينا من الوسائل لاقناع الفلاح بجميع المزايا التى يتسـم بهـا هـذا التحـول ، والتى لابد من توضيحها له منذ الآن) ٠

لم تستطع سنوات التطبيق الاشتراكى تغيير معالم الحياة فى الريف بالنسبة للواقع الاقتصـادى والاجتمـاعى للعمـال الزراعيين والفلاحين من أصـحاب الملكيـات الصـغيرة المحـدودة ٠ ٠ولم تـدفعهم ـ كما قـال كارل ماركس ـ الى حياة تعاونية نافعة ومثمرة ٠٠ فالتعاون فى مصر لم يتجاوز حدود قيام جمعيات تعاونية لبيع البذور والسماد والمبيدات للفلاحين وشراء المحاصيل منهم ٠

وقـد ركز راسـمو السـياسة الزراعيـة كما يقول الدكتـور محمود عبد الفضيل فى كتابه (التحولات الاقتصـادية والاجتمـاعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) على تنظيم هيكل الحيازات الزراعية على أساس «تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية» لعلاج مشكلة تفتت الحيازات الزراعية ، وبذلك أصبح تخطيط الدورة الزراعية لجميع أراضى القرية يتم كما لو كانت رقعة واحدة بالشكل الذى يؤدى الى تجنب أضرار تجاوز الزروع التى تعامل معاملات مختلفة فى وقت واحد ، وتمكين الفلاحين من الاستفادة بمزايا الزراعة الآلية مع الاحتفاظ لكل حائز بحدود حيازته دون أى مساس بحقوقه ..

وكانت مسـئولية مقـاومة الآفات قد أصبحت فى نطاق مسـئولية الجمعيات التعاونية بدلا من المزارعين عقب كارثة قطن ١٩٦١ .

وقد نجحت هذه السياسة فى تحسين متوسـط غلة الفدان لبعض المحاصيل كما يتضح من البيـان التالى المنقول من كتاب ب . مـايرو (الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢) .

الأرقـام القياسية لتطور متوسـط غلة الفـدان لبعض المحاصـيل الرئيسية (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) والأسـاس هو متوسـط ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ بما يعادل ١٠٠ (مائة) .

السنوات الزراعية	القطن	القمح	الذرة الشعبية	الذرة الرفيعة	الشعير	الأرز
١٩٥٢	١٠٢	١٠١	١٠١	١٠٧	١٠٧	٨٨
١٩٦٠	١١٦	١٣٣	١٠٦	١١٨	١٣٢	١٣١
١٩٦٥	١٢٤	١٤٣	١٦٧	١٤٢	١٣٧	١٣٢
١٩٧٠	١٤١	١٥٠	١٨٠	١٥٦	١٢٤	١٤٣

ولكن لم يصل التعاون الى مجال الخدمة ٢المشتركة للأرض بوسائل الميكنة الحديثة .. ولا الى اقامة حظائر مشتركة يشرف عليهـا الأطبـاء البيطريون لتنمية الثورة الحيوانية وانتاج اللبن .. ولم تقم صـناعات غـذائية فى تعاونيات فلاحية .. وباختصـار لم يطبق نظـام المزارع التعاونية .. كما لم ينتظـم الفلاحون فى تنظيمات نقابية أو اتحـادات فلاحية تعبر عن حقيقة مصالحهم الطبقية .

وقد أدت هذه الحالة الى ظهور ممارسات منحرفة فى اطار الجمعيات التعاونية ، حيث كان يتم توزيع مستلزمات الانتاج على ذوى النفوذ فى القرية على حساب صغار المزارعين ٠٠ وارتفعت شكاوى كثيرة من عدم ضبط حسابات المزارعين وخاصة تكاليف الرش ومقاومة الدودة ، وذلك نتيجة تفشى الأمية بين الفلاحين والانحراف والبيروقراطية بين الموظفين مثل المشرف الزراعى وكاتب الجمعية وأمين مخازنها ٠٠ فمن حق المشرف الزراعى وقف قرار مجلس ادارة الجمعية اذا رأى فيه مساسا مباشرا أو غير مباشر للانتاج الزراعى ٠

أما نظام التسويق التعاونى لبعض الحاصلات الزراعية فقد كان له وجهان : الأول هو امكان الدولة من السيطرة على مسار الحاصلات الزراعية فى خدمة الاقتصاد القومى للحصول على عملة صعبة من النقد الأجنبى ٠٠ والثانى هو فرض ضرائب مستترة على المزارعين نتيجة الاستفادة بفروق الأسعار ٠

وقد فطنت الثورة الى أن ظهور ونمو البرجوازية الريفية الجديدة المتكونة من أغنياء الفلاحين ، قد أخذ يشكل عائقا لأى تقدم فى علاقات الانتاج الزراعية ٠ ٠ وانها تقاوم التطبيق الفعال للسياسات الزراعية الرسمية فى الريف ٠ ٠ فلجأت الى فكرة (الجماعات القيادية) التى تتجاوز لجان العشرين للاتحاد الاشتراكى والتى سقط معظمها فى يد طبقة أغنياء الفلاحين ٠

وقد كشفت محاضر لجنة تصفية الاقطاع التى شكلت بعد مصرع الشهيد صلاح حسين (مايو ١٩٦٦) فى كمشيش عن كثير من تجاوزات فلول الاقطاعيين لقانون الاصلاح الزراعى فى التطبيق ، وهى التجاوزات التى كان لروز اليوسف شرف كشفها فى سلسلة تحقيقات بعنوان « تهريب الأرض » خلال عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ عندما كنت رئيسا لتحريرها ٠

وقد أمكن لأغنياء الريف افراغ القانون ٣١٧ لعام ١٩٥٦ الذى نص على : أن يكون أربعة أخماس أعضاء مجلس ادارة الجمعية المحلية ممن يملكون خمسة أفدنة فاقل ، والذى لم يجعل من القراءة والكتابة شرطا لعضوية القادة ٠ ٠أقول افراغه من محتواه حيث جمد انتخاب مجالس ادارة الجمعيات التعاونية من عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٩ رغم أن القانون ينص على اعادة الانتخاب كل سنتين وحيث شرط تعديل القانون بصدور قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ الذى أسقط شرط أن يكون أربعة أخماس الأعضاء من ملاك خمسة أفدنة فاقل ، وجعل من القراءة والكتابة شرطا لدخول مجلس الادارة فى وقت كانت تعشش فيه الأمية فى الريف وتتجاوز

نسبة ٦٥٪ مما يعنى استبعاد أغلبية جماهير الفلاحين وعمال التراحيل من حق الترشيح لعضوية مجالس ادارة الجمعيات ٠

الثورة لم تتحقق اذن فى بنية المجتمع الريفى ٠

وهكذا فى ايجاز ، كان حصاد تجربة التطبيق الاشتراكى فى الريف وكان موقف طبقة الفلاحين صاحبة المصلحة الرئيسية فى الاشتراكية ، واحدى القوى الرئيسية فى تحالف قوى الشعب العاملة تبعا للميثاق ٠

الطبقة العاملة :

واذا انتقلنا الى الطبقة العاملة التى تعتبر حديثة العهد فى مصر ، اذا ما قورنت بطبقة الفلاحين التى تضرب جذورها فى الأرض آلاف السنين ، أو بنظيرتها فى الدول الصناعية المتقدمة ٠

اذا انتقلنا الى هذه الطبقة التى تعتبر الأساس فى عملية التحول نحو الاشتراكية ، لوجدنا أن ثورة يوليو قد أثرت عليها تأثيرا كبيرا ٠

بداية ذلك كانت فى صدور قانون منع الفصل التعسفى ، الذى يسمح للعامل بالحصول على تعويض من صاحب العمل أمام القضاء اذا كان الفصل ظلما واجحافا ، وخفضت ساعات العمل من ١٠ ساعات يوميا الى سبع ساعات ، وأتاحت لهم حق تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال ٠

وكانت القوانين التى صدرت مصاحبة للتأميمات قد رسخت حقوقا جديدة للعمال ،فأعطتهم حق المشاركة بالانتخاب فى مجالس الادارة ، وفرضت نسبة ٥٠٪ لهم فى مجلس الأمة ولجان الاتحاد الاشتراكى ٠

وكان اتجاه الثورة للتصنيع والتنمية مؤثرا على تكوين الطبقة العاملة التى يشكل الفلاحون القادمون من الريف ٤٠٪ من مصادر تكوينها ، والتى زاد عدد المشتغلين فيها بالصناعات التحويلية بنسبة ٧٥٪ والصناعات التعدينية والتشييد بنسبة ١٩٠٪ خلال الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٤ بناء على الاحصائيات التى أوردها الدكتور جمال مجدى حسنين فى رسالته للدكتوراه « التركيب الطبقى للمجتمع المصرى » ٠

هذا النمو اتجه أساسا الى المدن والمناطق الصناعية التى كانت قاصرة قبل الثورة على الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار والاسكندرية ، فاتسعت وشملت مناطق جديدة مثل أسوان وحلوان ونجع حمادى والسويس وكوم أمبو وغيرها من المدن التى عمرتها

الصناعة ووجود العمال بها الى جانب الزيادات والاتساعات التى شملت المدن السابقة ٠

ومع ذلك فان الثورة لم تسمح للطبقة العاملة بحق المشاركة الديمقراطية والتعبير الخاص عن مصالحها سواء فى المجالات السياسية أو النقابية ، فهى فى الاتحاد الاشتراكى لم تكن تمثل ثقلا خاصا متوازنا مع قدراتها ، وهى فى النقابات قد جمد نشاطها وتوقفت الانتخابات فيها لمدة سبع سنوات ، الأمر الذى رسخ نفوذ ووجود عدد من العناصر العمالية التقليدية أصحاب الياقات البيضاء البعيدين فعلا عن واقع طبقتهم ونبضها الحقيقى ٠

ساعد على ذلك التخلف السياسى والفكرى الموروث لجانب كبير من الطبقة العاملة المتزايدة أساسا من الريف ٠٠ ومحاربة العناصر العمالية التى كان لها ارتباط بالتنظيمات الماركسية والتى لعبت دورا وطنيا ونضاليا فى مرحلة ما قبل الثورة ٠

وهكذا ظهرت الطبقة العاملة متزايدة فى العدد والحقوق ٠٠ مشتتة فى الوعى والتنظيم ٠

كانت الثورة تعمل للعمال ٠٠ ولكن لا تعمل بهم ٠

وحرصت الثورة على تسوية دور الطبقة العاملة ، واحدة من ضمن قوى تحالف الشعب العاملة الخمس ٠ رغم أن هذه الطبقة هى الأساس الراسخ لكل بناء اشتراكى ، فهى صاحبة المصلحة الحقيقية فى رفع قبضة الاستغلال ، وتغيير علاقات الانتاج ٠

لم يكن مسموحا لهذه الطبقة بتجاوز الحدود التى ترسم لها فى مجالات العمل السياسى والنقابى ٠ وخاصة أن العمال قد تعرضوا لحملة ضارية شرسة باعتبارهم السبب الرئيسى فى تخلف الانتاج ، لما أعطته لهم القوانين من حقوق تحول دون فصلهم فصلا تعسفيا ٠٠ وهى حملة ظالمة فى مضمونها ، لأن ما أنجزته الثورة من تصنيع هائل هو نجاح حقيقى ، ولأن معوقات الانتاج لا يمكن أن تقتصر على سلوك (بعض) العمال ، بل هى تكون نتيجة لأخطاء مشتركة فى التخطيط والتنفيذ والادارة وعدم تطبيق نظام الروادع مع الحوافز ٠

وفى البلاد الاشتراكية لا يسمح لعامل بالتهاون أو التقصير أو الانحراف لأنه (عامل) ٠٠ بل ان هذه الصفة تلزمه بالمواظبة والجهد والعمل ٠٠ وهو يتعرض لجزاءات شديدة يوقعها عليه المسئولون الذين لا يعينون فى مناصبهم الا اذا جمعوا بين القدرة والكفاءة الفنية والوعى

والنضج السياسى ٠٠ والتزموا فى عملهم بخدمة الوطن والشعب والاشتراكية ٠

انبثقت هذه الحملة أساسا من بعض الاداريين والتكنوقراطيين الذين وجدوا فيها مشجبا يعلقون عليه أخطاءهم ٠٠ ووجدوا فيها ثغرة يمكن أن تعزل بين قيادات الثورة والطبقة العاملة ٠

واعتمد هؤلاء على أن صوتهم أكثر ارتفاعا وقبولا عند المسئولين٠٠ واعتمدوا أيضا على أن المسئولين لم يربطوا بين الحقوق التى أعطيت للعمال وبين مسئولية الارتفاع بوعيهم السياسى والمهنى ، حتى يفرقوا بين الحقوق والواجبات ٠

واذا كان هناك تقصير يحدث من بعض العمال فهو نتيجة طبيعية لمرتباتهم المحدودة ، وظروف عملهم الشاقة ، ونقص وعيهم ٠٠ وأخيرا عدم شعورهم بالمشاركة فى المسئولية عن طريق ديمقراطى يتجسد فى تنظيماتهم المهنية والسياسية ٠

ساعد على وجود هذه التفرقة ، وعدم وضوح الحقيقة ٠٠ ضعف التنظيم السياسى عن المستوى المطلوب سواء الاتحاد الاشتراكى أو طليعة الاشتراكيين ٠٠ وثبات مركز البرجوازية الصغيرة وخاصة العسكرية فى قمة السلطة ٠٠ وغياب الديمقراطية التى تتيح رقابة شعبية وسياسية ٠

وهكذا ظلت الطبقة العاملة محاصرة ٠٠ قمة السلطة تمنع انطلاقها انطلاقا كاملا ٠٠ والتكنوقراط والبيروقراطيون يوجهون لها كل اتهامات الفشل ٠٠ والتنظيم السياسى لا يوفر لها ديمقراطية الوجود الذى يتناسب مع ثقلها الطبيعى فى تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠ وعدم بذل الجهود اللازمة لتثقيف العمال المتزايدين بالألوف مع زيادة التصنيع والتنمية ثقافة مهنية وسياسية تعمق وعيهم بطبيعة دورهم فى حركة الثورة وتغيير المجتمع ٠٠ والأمية تغرق أغلبية العمال فى جهل طبقى وثقافى مدمر ٠٠ وفئة من العمال أصحاب الياقات البيضاء فرضت فى مراكز القيادات فرضا اداريا لعدة سنوات ٠

وفى ايجاز ٠٠ يمكن القول بأن التغيير الطبقى الذى حدث فى مصر بعد الثورة ٠٠ والذى وضع الطبقة العاملة قوة من قوى خمس فى تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠ لم يؤد الى تحرير هذه الطبقة التى تمثل الأغلبية الرئيسية فى المجتمع تحريرا كاملا يؤدى الى قيامها بدورها الطليعى الذى تقوم به فى المجتمعات الاشتراكية العلمية ٠

ولم تنضج التجربة بعد تغيير صفة العامل التى تمت مع صدور بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ والتى أصبحت (العامل هو الذى يعمل يدويا أو

ذهنيا ويعيش من دخله الناتج عن هـذا العمـل ، ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية سواء كان من عمال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات) .

لم تنضج لأن وقتا كافيا لم يمر على وجود العمال فى مجلس الأمة بهذه الصفة الأكثر تحديدا ، والتى حرمت بعض المهنيين والعسكريين من دخول مجلس الأمة ولجان الاتحاد الاشتراكى بصفتهم عمالا .

كان هذا التعريف .. الى جانب انتخابات مجلس الامة هى آخر الخطوات التى اتخذت لمصلحة العمال .

وقبل أن ننتقل الى التغير الطبقى الذى حدث للبرجوازية الصغيرة ودفع بهـا لتكون أكثر القوى نمـوا وتأثيرا فى المجتمع نقف عنـد البرجوازية الكبيرة .

البرجـوازية الكبيرة :

والثورة فى سنواتها الأولى لم تتعرض للبرجوازية الصناعية الكبيرة .. بل انها عملت على تشجيعها ، هى ورأس المال الأجنبى الذى سمحت بأن تكون له نسبة ٥١٪ من رأس المال بعد أن كان القانون قد حددها قبل الثورة بنسبة ٤٩٪ فقط .

وكانت قيادة الثورة منطقية مع نفسها فى اختيار هذا الطريق ، اذ ان التناقض بين الاستعمار وقوى الشعب كان هو التناقض الرئيسى الذى يفرض نفسه فى المرحلة الأولى للثورة على كافة التنـاقضات .. والذى يدعو الى تحقيق وحدة وطنية ، تجاوبت مع أفكار الضباط الأحرار وقيادة الثـورة التى شكلت هيئـة التحرير تحت شعار (كلنا هيئـة التحرير) ، حيث لم تكن هناك أفكار وحلول متبلورة عنـد العسكريين لقضية التطور الاقتصادى..وأخيرا فان البرجوازية الكبيرة كانت وما زالت تسيطر بأفكارها الرأسمالية على جهاز الدولة وأجهزة الاعلام والصحافة أيضا .

ولكن هذا الاتجاه الاقتصادى الرأسمالى الذى وجدت فيه البرجوازية الكبيرة فرصتها سرعان ما طرأت عليه تغييرات جديدة تمثلت أساسا فى دخول الدولة الى ميدان التخطيط والانتاج ، فأنشأت مجلس التخطيط الأعلى ، ومجلس الانتاج القومى ، الى جانب مجلس الخدمات ، ثم وزارة الصناعة .. وتمثلت أيضا فى تمصير الشركات الاجنبية بعد العـدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ورفض تسليمها أو بيعها للبرجوازية الكبيرة .

وهنا اختارت البرجوازية الكبيرة مسلكا سلبيا ، فلم تسهم بكل قدرتها وطاقاتها فى خطط التنمية ، واستشعرت خطرا يهدد سلطانها ونفوذها ٠٠ خطرا نابعا من تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والصناعى أولا ٠٠ وفى أسلوب العسكريين فى التعامل ثانيا ٠

لم تتجه البرجوازية الكبيرة للصناعة ٠٠ فقد بلغت جملة استثماراتها فى الصناعة خلال عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ مبلغ ١٦ مليون جنيه فقط ، بينما بلغت استثمارات الاسكان ٨٢ مليون جنيه حسب ما ورد فى كتاب الشهيد شهدى عطية الشافعى ٠

كما أن رأس المال الأجنبى لم يستثمر فى مصر خلال الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٨ سوى ٩ر١ مليون جنيه حسب ما جاء فى كتاب الدكتور فؤاد مرسى ، (حتمية الحل الاشتراكى) وزادت المدخرات من ٥٨ مليون الى ٦٤ مليون جنيه ٠

أثر هذا الموقف السلبى من البرجوازية الكبيرة على أفكار قادة الثورة، حيث تبينوا ضرورة تدخل الدولة لزيادة انتاجية الاقتصاد القومى ٠ ٠ فى وقت كان التناقض فيه بين أهداف الثورة الوطنية ، وأهداف الامبريالية التوسعية ، قد دفع الحكومة الى الحصول على الأسلحة والقروض الاقتصادية وبداية التصنيع من الدول الاشتراكية ٠

واستمرت الثورة فى الاتجاه الرأسمالى ، تزيد من تدخلها فيه ، الى أن وجدت أن الطريق الرأسمالى للتنمية مسدود ، فأصدرت قوانين يوليو ١٩٦١ معتبرة أن الحل الاشتراكى حتمية تاريخية ٠

وهنا يمكن القول ان الفرصة التى كانت متاحة لاسهام البرجوازية الكبيرة فى بناء المجتمع ، واكتساب ثقة القيادة الثورية الجديدة قد ضاعت ٠٠ وأخذ دورها فى الافول والذبول ٠

ولما كانت قوانين ١٩٦١ قد صدرت فى عهد الوحدة ، فقد اختلف تاثيرها فى مصر عنه فى سوريا ٠٠ ففى مصر جنحت البرجوازية الكبيرة الى السلبية والتقوقع والتربص أيضا ٠٠ أما فى سوريا فلم تحتمل البرجوازية الكبيرة تطبيق قرارات التأميم أكثر من شهرين وعدة أيام فحدث الانفصال فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ٠

هكذا كان حصاد التجربة بالنسبة للبرجوازية الكبيرة ، نهاية لدورها القديم ، وأفول فى أحلامها التى تستهدف النمو والسيطرة ٠٠ فلم يكن لها فوق أرض التجربة الاشتراكية مكان ٠

البرجوازية الصغيرة :

أما البرجوازية الصغيرة فقد أصبحت بعد الثورة أكبر الطبقات حجما وأكثرها تأثيرا فى المجتمع ٠٠ فهى مع حركة الجيش منذ البداية ، لأن الضباط الأحرار كانوا من أبنائها ٠٠ وقد احتشدت البرجوازية الصغيرة حول الثورة فى موقفها الوطنى المادى للامبريالية والاستعمار ٠٠ مؤدية بذلك الدور الحقيقى للبرجوازية الصغيرة التى تنجـذب الى البروليتاريا والطبقات الشعبية فى مراحل المـد الوطنى ٠٠ وتنحـاز الى البرجوازية الكبيرة حيث تغلب عليها التطلعات الذاتية فى مراحل الهدوء والانحسار الثـــورى ٠

وقد حققت حـركة الجيش فرصـة لاتســاع ونمو البرجـوازية الصغيرة ، ففى الريف بلغ عدد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ٩٥٪ من جملة المـلاك الزراعيين ، ويملكون ٥٠ ٪ من جملة الأرض ٠٠ وفى الصناعة لا تصل قوة البرجوازية الصغيرة الى ما وصلت اليه فى الريف ، فعلى الرغم من أن الورش التى يعمل بها أقل من عشرة أفراد تمثل ٩٢٪ من جملة الوحدات الصناعية الا أن من يعمل بها لا يتجاوز ٢٧٪ من جملة القوى العاملة الصناعية فى البلاد ٠٠ وفى التجارة يصل عدد صغار التجار الى ما يقرب من نصف مليون تاجر ٠ ٠وهذه الأرقام من بحث للدكتور فؤاد مرسى نشرته مجلة الطليعة عام ١٩٦٩ ٠

وساعد على نمو هذه الطبقة اتساع فرص العمل فى الحكومة والقطاع العام وفتح أبواب التعليم الجامعى والفنى بعد زيادة الجامعات والمعاهد ، واقرار مجانية التعليم ، وتشغيل كافة الخريجين ٠

وهكذا نمت هـذه الطبقـــة وانتشرت فى القرى حيث كان نادرا ما يوجد من المتعلمين الا بعض المدرسين ٠٠ أما الآن فقد أصبحت القرية تضم عددا متزايدا من الخريجين فى الجامعات والمعاهد المختلفة ، الذين يستقرون فى القرى أو الأقاليم لصعوبة الحياة فى المدينة وتعقدها عاما بعد آخر ، وتوفر الفرصة لمزيد من الثراء فى الريف ٠

وقد سيطرت هذه الطبقة على الريف بحكم تعليمها وقدرتها المالية ٠٠ وانعزلت عن طبقة الفلاحين رغم معيشتها بينهم لتعارض المصالح حيث تؤثر البرجوازية الصغيرة على الأجهزة الادارية ، وتقاوم معهـا التغيرات الاجتماعية التى تحاول اعطاء الفلاحين فرصة التجمع فى جمعيات تعاونية أو تنظيمات سياسية مؤثرة ٠

وسيطـرت البرجوازيـة الصغيرة على المدينـة أيضـا حيث ضربت البرجوازية الكبيرة وتقوقعت نتيجة تدخل الدولة وسيطرتها فى مجالات الصناعة والتشييد والتجارة الخارجية ٠

وقد أخذت هذه الطبقة دورا وطنيا عندما صنفها الميثاق باسم (البرجوازية الوطنية) وجعلها قوة من قوى التحالف الخمس ·

كان جمال عبد الناصر يرى أن هذه الشرائح الصغيرة من البرجوازية ليس هناك ما يربطها بالامبريالية أو الاستعمار ·· فهى لا تؤدى دور (الكمبرادور أو الوكيل) وقدراتها المالية ، ومجالات عملها المحدودة ، ورقابة الدولة على النقد والتجارة الخاجية لا تسمح لها بالارتباط مع رأس المال الأجنبى ·· وبالتالى يمكن أن تلعب دورا وطنيا ·

ولكن الأمر الذى لا شك فيه أيضا أنه توجد تناقضات بين مصلحة البرجوازية الصغيرة أو الوطنية كما ذكرها الميثاق ·· وبين مصالح بقية قوى التحالف من العمال والفلاحين والمثقفين ·

وكل طبقة لها مصالحها الخاصة ·

العمال يطلبون تحسينا فى شروط العمل والأجور والتأمينات ·· بينما البرجوازية الصغيرة تطلب حماية وتشجيع صغار المنتجين وفتح الطريق أمام امكانات النمو والتوسع الرأسمالى عن طريق خفض الضرائب ·· بينما لا يرى الفلاحون وخاصة المعدمين وعمال التراحيل صالحا لهم الا فى زيادة الأجور والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية ·

هذه التناقضات التى قامت فى اطار تحالف قوى الشعب العاملة لم تعتبر بمثابة تناقضات رئيسية ، وانما اعتبرت تناقضات فرعية تحل بوسائل سلمية وانها ليست من أنواع الصراع الطبقى الذى تتصادم فيه الطبقات الى حد الدماء ·

وقد تأكد نفوذ البرجوازية الصغيرة خلال عملية التطور التى حدثت بعد قوانين تأميمات ١٩٦١ حيث انها لم تتعرض لنشاطها الاقتصادى والاجتماعى ولم تفرض عليها أى نوع من أنواع القيود ·· ولم تحاصرها مثلما حاصرت الطبقة العاملة ·· ولم تقيدها مثلما قيدت البرجوازية (الكبيرة) ·· ولم تضربها مثلما ضربت الطبقة الاقطاعية ·

على الرغم من اتساع سيطرة الدولة وازدياد نفوذها بعد قوانين التاميمات الا انها لم تتسع لتشمل كل المجالات ·· فقد سيطر رأس المال الخاص على قطاع المقاولات والتجارة الداخلية والعمليات غير الشرعية والقانونية ·

قال جمال عبد الناصر فى دمنهور عام ١٩٦٦ وهو يتحدث عن قطاع المقاولات : (القطاع العام النهاردة بيقوم بـ ٤٠٪ أو يمكن أقل ، والقطاع الخاص بيقوم بـ ٦٠٪ أو أكثر ·· وقطاع المقاولات سنويا يزيد العمل فيه عن ٢٠٠ مليون جنيه ·· اذن لا زال جزء كبير من عمليات البناء والتشييد

بنروح فى القطاع الخاص ، وبهذا احنا كنا أممنا يمكن حوالى ٨٠ شركة ورغم هذا اللى معانا حوالى ٤٠٪ اذن ٦٠٪ معناها تقريبا ١٢٠ مليون جنيه. معنى هذا ان احنا فعلا بنخلق رأسمالية جديدة) .

شعر جمال عبد الناصر أن البرجوازية الصغيرة قد تضخمت وأصبحت ذات أثر ونفوذ .. ولم يفكر فى ضربها دفعة واحدة بقوانين تأميمات مثل التى صدرت عام ١٩٦١ ، ولكنه أعلن أن الدولة سوف تنتقل فى قطاع المقاولات من ٤٠٪ قطاع عام الى ٨٠٪ قطاع عام ، ٢٠٪ قطاع خاص .. وهكذا .

كان القطاع الخاص فى مجال المقاولات قد استطاع أن يستغل القطاع العام بتقديم أعمال له (من الباطن) .

وفى مجال التجارة فطنت الثورة الى دور القطاع الخاص فى استغلال القطاع العام عن طريق أخذ أفضل الانتاج والانفراد به ، واشاعة الفساد والتلاعب بين بعض المسئولين فى القطاع العام .

وهنا بادر عبد الناصر الى مراجعة ما جاء فى الميثاق من أن يكون للقطاع الخاص دور فى حدود ٧٥٪ من حجم التجارة الداخلية حتى عام ١٩٧٠ ، وأعلن فى مدينة السويس فى مارس ١٩٦٦ :

(بالنسبة للتجارة عندنا تجارة بحوالى ١٤٠٠ مليون جنيه تجارة داخلية وكلها فى أيدى تجار القطاع الخاص . . جملة ونصف جملة وقطاعى) .

ويواصل عبد الناصر طرح القضية على الجماهير قائلا فى السويس :

(اذا سرنا فى طريق الاشتراكية لازم تجارة الجملة تنتقل الى القطاع العام ، مش معنى كده اننا نأمم تجارة الجملة ، لأن تاجر الجملة موزع ، ولكن بالتدريج فى خلال ثلاث سنوات نستطيع ان احنا نقيم قطاع عام فى تجارة الجملة بالتدريج سلعة سلعة علشان مندخلش فى مشاكل بالنسبة للتوزيع .. ولكن بهذا ننتقل من الرأسمالية الى الاشتراكية) .

واضح أن جمال عبد الناصر كان حذرا من النمو الرأسمالى فى قطاع المقاولات والتجارة الداخلية وغيرها .. وأنه كان حريصا على محاصرة البرجوازية العاملة فى المجالات ليطوعها قسرا فى الاتجاه الاشتراكى (حتى لاتحقق أرباحا خيالية) حسب قوله فى نفس الخطبة التى قال فيها أيضا :

(معنى هذا أن احنا فعلا بنوجد طبقات ، ومعنى هذا أن احنا فعلا بنوجد رأسمالية .. ومعنى هذا ان احنا لازم النهاردة نعمل على أن نسير فى طريق الاشتراكية ، وكل واحد يأخذ حسب عمله) .

الرأسمالية الوطنية أصبحت تشكل تهديدا للمسيرة الاشتراكية ويعلن جمال عبد الناصر ذلك على الشعب :

(قطاع الرأسمالية الوطنية بيزيد ويزيد فيه فلوس كتير ، بعض الناس من هذا القطاع عنده تطلعات انه عايز يكون فى وضع طبقى متميز زى ما كانت الطبقة الرأسمالية وطبقة الاقطاع موجودة فى الماضى) .

وكانت هذه هى الطبقة الوحيدة من تحالف قوى الشعب العاملة، التى يستشعر جمال عبد الناصر خطرها ويعلن حذره منها ، وتحذيره لها .

ولم تكن البرجوازية الصغيرة وحدها هى التى اندفعت فى هذا الطريق أو انفردت به .. شاركتها فلول برجوازية كبيرة قديمة أحنت رأسها للعاصفة ثم عادت تتحايل على القرارات والقوانين ، وتربح من ورائها ، تماما كما فعل بعض الاقطاعيين فى قضية (تهريب الأرض) ... وشاركها أيضا خليط من الفئات التكنوقراطية والبيروقراطية من قيادات الدولة والجيش الذين استفادوا من مواقعهم فى تكوين ثروات خاصة بطرق ملتوية أو غير مشروعة .

وهكذا كان موقف البرجوازية الصغيرة التى نمت الى حد تهديد التحول الاشتراكى ، متعاونة مع طبقات كانت قد تقوقعت أمام الثورة ، مثل بقايا الاقطاع والبرجوازية الكبيرة .. أو طبقات وجدت ونمت فيها التطلعات الذاتية للثراء والانعطاف بعيدا عن طريق الاشتراكية مثل بعض الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية .

هذا التحالف لم يكن معبرا عن ارادة القيادة الثورية أو جمال عبد الناصر بالتحديد .. ولكنه كان ظاهرة نجمت عن حكم الطبقة السائدة المسيطرة ، طبقة البرجوازية الصغيرة من العسكريين والمدنيين .

وموقف جمال عبد الناصر ورغبته فى ضرب هذه الظاهرة ، هو تعبير عن وجود صراع فى اطار هذه الطبقة .. وهو دليل على أن التغيير الطبقى الذى أحدثته الثورة لم يكن قد استقر بعد على أساس راسخ .. وأنه كان عرضة لتغيرات ترتبط بالصراع الذى كان يدور فى قمة السلطة .

ودليل أيضا على أن هناك أخطارا نبتت خلال عملية التطور الاجتماعى، يمكن أن تهدد وتعرقل طريق التحول الاشتراكى .

نمت هذه الاخطار فى أرضية البرجوازية الصغيرة ، الطبقة الأكثر انجذابا الى تطلعات وحياة البرجوازية الكبيرة اذا ما وجدت سبيلا لذلك .

هكذا كان التغير الطبقى فى المجتمع ، الذى أحدثته الثورة حصادا لتجربتها فى محاولة التحول الى الاشراكية ·

محاولة الاشتراكية · · فى غيبة الديمقراطية :

ويدفعنا البحث عن الاشتراكيـة الى محاولة معـرفة ما أدت اليه التجربة ·· وما اذا كان ما حققته الثورة هو رأسمالية دولـة ، أو أن التجربة كانت سيرا فى طريق رأس مالى أو أنها كانت اشتراكية علمية ·

ويستند القائلون بأن التجربة كانت (رأسمالية دولة) الى سيادة البيروقراطية فى القطاع العام ، وتحالفها مع الفئات الطفيلية فى القطاع الخاص ، وعدم خلق كادر اشتراكى ثورى قادر على تحطيم جهاز الدولة القديم · ويستندون أيضا الى أن التصنيع والتنمية كانت تتحقق بأساليب ادارية بعيدا عن الرؤية والرقابة الشعبية المؤثرة ·

ولكن هذا القول ليس صحيحا على اطلاقه ، فانه رغم وجـود هذا القصور ، فان الدولة لم تكن فى خدمة الرأسـمالية ، والرأسـمالية لم تسيطر على الدولة · ·والتأميمات التى حدثت لم تقتصر على المشروعـات والمؤسسات الاقتصادية الخاسرة كما يحدث فى بعض الدول الرأسمالية التى تفعل ذلك حماية للنظام الرأسمالى ودعما له ، وابقاء على وجوده ·· بل ان حصاد التجربة يثبت أن التأميمات التى قامت بها ثورة يوليو ، وقوانين الضرائب والتأمينـات وحقوق العمال التى صحبتها كانت أساسا لضرب السيطرة الرأسمالية واحتكارها للسـلطة ، وتعاونها مع رأس المال الأجنبى ·

اختارت الثورة بالتأكيد طريقا غير رأسمالى ·· ليست فيه تنمية رأسمالية ولكنها واجهت خطرين :

الأول : التراكم الرأسمالى الذى لم يتحقق نتيجة لاجراءات التأميم ، وانما تحقق رغما عنها··وهو مافطن اليه جمال عبدالناصر كما أوضحنا·· وكان ينوى أن يتخذ منه موقفـا معاديا يزيله كعقبـة فى طريق التطور الاشتراكى ·· والدولة رغم أنها كانت تحتكر ٩٠٪ من الانتاج الصناعى الكبير ، وتلعب دورا قياديا فى الاقتصـاد باعتبارها المستثمر الأكبر ، فى عملية التنمية الاقتصادية الى جانب تداخلها المتعـاظم فى علاقـات الانتاج ·· فانها مع ذلك لم تكن تحتل المكان الأول فى جملة الانتـاج القومى (بحكم سيطرة الملكية الخاصـة فى الحرف والزراعة والتجارة الداخلية وشركات المقاولات وغيرها) ·

والثانى : سيطرة فئة من طبقة البرجوازية الصغيرة الصاعدة ، وهى فئة التكنوقراطيين والاداريين على وسائل الانتاج الرئيسية فى المجتمع ٠٠ حيث ان الدولة عندما اتسع نطاق سيطرتها بعد اجراءات التمصير والتأميم لم تشرك الشعب اشراكا حقيقيا فى امتلاك وادارة ثروة بلاده ، عن طريق (ديمقراطية الانتاج) ٠٠ ولكنها تركت الأمر فى يد هذه الفئة التى لم تكن تملك أى نفوذ ملحوظ قبل ثورة يوليو ٠٠ الأمر الذى أدى الى اعتبار البعض بأن عددا من شركات الصناعة والتجارة والمقاولات المختلطة (المقاولون العرب وما الى ذلك) بالاضافة الى نماذج أخرى لرؤوس الأموال الأجنبية المشاركة مع الدولة فى مشروعات حيوية كاستخراج البترول ٠٠ هى أمثلة حية وبارزة لنموذج (رأسمالية الدولة) كما كتب الدكتور جمال مجدى حسنين فى كتابه (ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى) ٠٠ واعتبر أن هذا النموذج هو المثال الذى تتطلع اليه البرجوازية الصغيرة ٠٠ كما تعتبر الطبقة العاملة أن مثالها هو الاشتراكية ٠

خطران حقيقيان كانا يهددان التجربة ، ويتركان بصماتهما عليها ٠٠ وينبعان معا من نمو ونشاط البرجوازية الصغيرة سواء فى مجال الاستثمار الخاص ، أو داخل مجال الاستثمار فى القطاع العام ٠

ولم يكن هناك من سبيل للتغلب على هذه الأخطار سوى (ديمقراطية الانتاج وعدالة التوزيع) ٠٠ وهو ما لم يحدث اذ كان غياب الديمقراطية وفقدان الرقابة الشعبية سببا رئيسيا فى استشراء هذه الأخطار ووصولها الى حد تهديد التجربة من داخلها ٠

وكان وقف تنفيذ خطة التنمية الثانية نتيجة لضغوط هذه الفئات التى وجدت أن تعبئة مزيد من الفائض الاقتصادى لتنفيذ الخطة سوف يتم على حساب حجم نشاط الفئات الرأسمالية ، وحجم استهلاكها ٠ ٠ ولذا قاومت بشدة فكرة التخطيط حتى حدث عدوان ١٩٦٧ فتأجلت الخطة نهائيا ٠٠ وقاومت هذه الفئات أيضا كل المحاولات التى بذلت لتطبيق اقتصاديات الحرب لبناء القوات المسلحة ودخول المعركة ٠٠ الأمر الذى جعل الدولة تبتعد عن أموال هذه الفئات التى زاد تضخمها وتراكمها ، وجعلها تتطلع الى كسر قيود الاطار الاقتصادى والاجتماعى القائم والمتمثل فى سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية ، وذلك حتى تنطلق لتحقيق كافة أهدافها وأطماعها ٠

ودعوة الدكتور عبد المنعم القيسونى التى قدمها لجمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ وسبق أن أشرنا اليها كبرنامج لعلاج أزمة الاقتصاد المصرى كانت دعوة صريحة بطموح هذه الفئات ٠

ولكن جمال عبد الناصر رفض هذا البرنامج – كما ذكرنا – ووصفه وقتها بأنه ليس برنامج اصلاح ولكنه بمثابة انقلاب اقتصادى شامل ، سوف يؤدى الى انقلاب سياسى مشابه ٠

ومع ذلك لم يستخدم جمال عبد الناصر الديمقراطية الشعبية سلاحا لحماية الانتاج والاقتصاد ٠٠ بل والنظام ٠

غياب الديمقراطية كان هو العيب الرئيسى والنقص الخطير الذى يهدد كيان التجربة ، ويضعف ويقيد حركة القوى والطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية فى التطور نحو الاشتراكية ٠

غياب الديمقراطية هو الذى جعل البعض يفسر التجربة بأنها (رأسمالية دولة) قامت فى خدمة البرجوازية الصغيرة ٠٠ وهو الذى جعل التجربة تتعثر خلال مسيرتها فى طريق غير رأسمالى غير محدد المعالم ٠

وغياب الديمقراطية هو الذى جعل التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى وطليعة الاشتراكيين) يبدو فارغا تقريبا من محتواه النضالى٠ تنظر اليه الجماهير كجهاز تابع للدولة ، وليس حزبا للشعب ٠٠ يتحرك بأسلوب ادارى ، لا يشعر فيه الأعضاء بحيوية المشاركة فى السلطة ولا يقومون بدورهم الطبيعى فى مجال الانتاج وفى غيره من المجالات ٠٠ وبذا أصبح التنظيم السياسى قاصرا عن أداء دوره فى عملية التحول نحو الاشتراكية ، رغم أنه بحكم ارتباطه بالجماهير ، وبواقع طبيعة العناصر التى اختيرت لقيادته ، كان أكثر تقدمية وايمانا بالاشتراكية من أجهزة الدولة الأخرى ٠٠ وهذا هو ما خلق نوعا من التناقض بين الانتاج والعمل السياسى ٠

وكما استطاعت فئات من التكنوقراطيين والبيروقراطيين أن تسيطر على الاقتصاد والانتاج وتعزله عن رقابة وديمقراطية الشعب ٠٠ استطاعت بعض هذه الفئات التسرب – بدرجة أقل – الى قيادة التنظيم فتعزله عن حيوية الشعب ٠

وهكذا كان حصاد التجربة ٠٠ انتاج متنام عريض تسيطر عليه الدولة ، ولكنه لا يمضى فى طريق رأسمالى ٠٠ وانما يمضى فى طريق غير رأسمالى يستهدف الاشتراكية ٠٠ وهو يحمل خلال تطوره بذور أخطار تكمن فى البرجوازية الصغيرة النامية التى تعمل بعض فئاتها على عرقلة مسيرة القطاع العام ، وتفريخ رأسمالية جديدة ٠

وهكذا كان الحصاد محاولة اشتراكية صادقة ومتعثرة معا ، لأنها تمت فى غيبة الديمقراطية التى تطلق طاقات الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فى اقامة المجتمع الاشتراكى ٠

الاشتراكية ٠٠ المفترى عليها :

هـذه المحاولة الاشتراكية ، أو التجربة النـاصرية جسمت عنـد الجماهير ــ خلال الدعاية المكثفة ــ على أنها اشتراكية علمية ، تبعا لما ورد في الميثـــاق ٠

ولابد من وقفـة هنا لتوضيح الفرق بين صـدق النية والرغبة في اقامة مجتمع اشتراكي ٠٠ وبين الخطـوات العلميـة التي تتخذ في هذا السبيل ٠٠ وذلك حتى لا تصـبح الأخطاء بقعـا ســوداء تلوث ثوب الاشتراكية العلمي والانساني الناصع البياض ٠

وليست هناك اشتراكية محققة ومنفذة لم تعبر طريق التجـــربة والخطأ ٠٠ ولكن هناك أساسيات يجب الاتفاق عليها لمعرفة ما اذا كانت التجربة هي (اشتراكية علمية) حقا وصدقا ٠

وحصاد التجربة كما أوضحنا لم يصل بقرارات التأميم الى وضع الملكية في يد الطبقات والجماهير صاحبة المصلحة الرئيسية في التحول الاشتراكي للمجتمع ٠

وما كان مفروضا أن يتم هذا فور التأميم ٠٠ ولكنه كان مطلوبا أن يكون هدفا واضحا تتحرك التجربة الثورية لتحقيقه ، حتى اذا تحققت ملكية الشعب والمجتمع لثروته وخيرات أرضه ، وأصبحت الاشتراكيـة عندئذ حقيقة واقعة لها من يدافع عنها ٠

ويقول لينين مفسرا هذا الموقف في نص معروف عنوانه (عن مرحلة طفولة اليسار والآراء البرجوازية الصغيرة) ردا على أولئك الشيوعيين الذين كانوا يطالبون في شهر مايو بتشديد قبضة التأميمات ٠

يقول لنين :

(يمكننا أن نتشدد أو لا نتشدد في مجال التأميم أو المصادرة ، ولكن ما من « قرار نهائي » مهما كان عظيما ، يكون كافيا لضمان الانتقال من التأميم والمصادرات الى تمليك المجتمع ٠٠ أن المشكلة جميعها موجودة هنا بالذات ٠٠ وأخطاء اليساريين من الشيوعيين تأتي بالذات من أنهم لايرون الخط الأساسي في الموقف الحالي ٠٠ الانتقال من المصادرات « التي قد يتحمس لها رجل السياسة ويتخذ بشأنها قرارا » الى تمليك المجتمع « الذين يتطلب ثوريين ذوي صفات أخرى ») ٠

ويقول لينين أيضا :

(ان تمليك المجتمع يختلف عن مجرد المصادرة بمعنى أن من الممكن

أن نصـادر بالعزم وحده دون أن تكون لدينـا القـدرة فى مجال التعداد والتقسيم المنطقى لما سبق أن صادرناه) .

والتجربة الاشتراكية فى مصر سبقت بالمصادرة والتاميم على نطاق واسع فى وقت لم تكن قد تأهلت فيه بالكادر الثورى الاشتراكى القادر على تحصين هذه التاميمات وتحويلها لصالح المجتمع .

وغنى عن البيان أن قوانين التاميم قد صدرت ، فى توقيت مثير .. اذ ان الشيوعيين والاشتراكيين الحقيقيين كانوا فى السجون والمعتقلات منذ مطلع عام ١٩٥٩ .

ويفسر هذا على أنه اجراء قامت به قيادة الثورة لحل مشكلة عجز العلاقات الاجتماعية السائدة عن تطوير القوى الانتاجيـة للمجتمع .. وانه رغم كل توسعاتها من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١ فان نصيب القطاع العام فى الانتاج القومى لم يتعد ١٨٪ من جملته فى عام ١٩٦٠ ، والعمال فى المؤسسة الاقتصادية لم تتعد ١٠٪ من اجمالى القوة العـاملـة فى الصنـاعة .

ويقول شارل بتلهايم فى كتابه (الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكى ـ طبع وزارة الارشاد القومى عام ١٩٧٠) :

(لكى يكون هناك تمليك للمجتمع على مستوى الدولة لابد أن يكون لدى الدولة قدرة على صيانة تملكها هذا لوسائل الانتاج وللمنتجات بشكل حقيقى وفعال ، ودون وجود هذه القدرة نجد أنفسنا أمام تاميم خال من الصفة الاجتماعية) .

ويمكن القول اذن ، بأن التاميمات قد صدرت فى البداية خالية من الصفة الاجتماعية المؤثرة ، لغيبة الاشتراكيين فى المعتقلات والسـجون أولا : ولنقص الكادر الثورى ثانيا .. ولعدم وجود حزب اشتراكى ثالثا (كان الاتحاد القومى هو التنظيم القائم الذى كان يستند الى فكر سالازار ديكتاتور البرتغال) .

واذا عبرنا هذا القصور الذى صاحب صدور قوانين التأميمات .. وقدرنا أنه قد تم الافراج عن المعتقلين اليساريين ، وانه قد صدر الميثاق بعد عشرة شهور من التأميمات ثم تشكل الاتحاد الاشتراكى الذى عقد مؤتمره الأول بعد عام فاننا نقف أيضا عند نقيصة جوهرية ، هى تعثر خطط التنمية بعد الخطة الأولى وما حققته من نجاح نسبى .

وليس هنـاك مجتمع اشتراكى يقوم على غـير أساس سـليم من التخطيط .. وليس كما كان الحـال فى مصر عندما كان هنـاك وزارة

للتخطيط لا تباشر مسئولية التخطيط المركزى ، ولا تتجاوز مسئوليتها حدود التنسيق بين ما تقدمه لها ادارات التخطيط فى الوزارات المختلفة ٠

تعثر التخطيط هو ظاهرة أخرى من ظواهر ابتعاد التجربة عن العملية التى لابد أن تقترن بالاشتراكية لتحقق انجازا ثوريا وتقدميا ٠

ويقول شارل بيتلهايم فى مرجعه السابق أيضا :

(ان بناء المجتمع الاشتراكى عبارة عن عملية تاريخية يبدأ التخطيط خلالها بان يكون اتجاها اجتماعيا ـ اشتراكيا ـ للقوى المنتجة من خلال تمليك المجتمع الحقيقى لهذه بشكل يزيد أو يقل كمالا ، بحيث يصبح سيطرة اجتماعية ـ اشتراكية على هذه القوى ، الأمر الذى يؤدى الى الاختفاء الكامل للانتاج التجارى) ٠

وقصور التجربة فى تحقيق ذلك هو الذى أدى الى ظهور هذه الفئة المتزايدة من التكنوقراطيين والاداريين غير الثوريين وغير الاشتراكيين الذين أشرنا اليهم والذين فطن جمال عبد الناصر الى وجودهم متأخرا ، ولم يدرك أنهم ثمرة نبت زرعته التجربة منذ لحظتها الأولى ٠

هذه الفئة التى خرب بعضها سلامة العمل فى القطاع العام ، وتعاونت مع فئات القطاع الخاص ، لاحداث تراكم رأسمالى كان يتضخم ويهدد التجربة بالخطر ٠

والخطر الذى نجم عن بعض رجال هذه الفئة لم يتوقف فى حدود القطاع العام ، وانما تجاوز ذلك أيضا الى التنظيم السياسى الذى كان مفروضا أن يلعب دور حماية الثورة بتوليد وتربية كادر ثورى اشتراكى شديد الوعى والنضوج ٠

ولكن المحاولات التى تمت فى اطار الاتحاد الاشتراكى ، واتسم بعضها بالجدية مثل المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، وبعض المعاهد التى انشئت فى المحافظات مثل السويس ٠ ٠وتجربة منظمة الشباب بقادتها المختلفين ، هذه المحاولات لم تنجح فى خلق تنظيم حزبى يجمع بين الوعى والصلابة والديمقراطية السياسية ٠٠ ولم تنجح الا فى خلق عدد محدود من الكادر الاشتراكى الثورى الذى لم يتأثر بما كان يحيط به فى المجتمع من انحرافات وقيود كان يعجز عن الافصاح عنها بطريقة ديمقراطية سليمة بدعوى الالتزام التنظيمى ٠

والواقع أن التجربة الاشتراكية فى مصر كانت تعانى من نقص خطير لم تعرفه الدول الاشتراكية ٠٠ فهى لم تنشأ مثل التجارب الأخرى نتيجة نضال شعبى ثورى يهدف الى قيام اشتراكى ٠٠ ومثل هذا النضال ينطلق من تنظيم حزبى طليعى وقيادى ٠

بدأت التجربة الاشتراكية فى ظل تنظيم سياسى غير اشتراكى أصلا (الاتحاد القومى) ثم تحولت الى تنظيم تعده السلطة من فوق (الاتحاد الاشتراكى) وجهازه السياسى (طليعة الاشتراكيين) •

ومثل هذه التنظيمات كانت تعانى منذ لحظة ميلادها مرض الخضوع للسلطة ، وأزمة غياب الديمقراطية ، حيث كان جمال عبد الناصر يحكم حكما فرديا يؤثر تأثيرا شديدا على الحيوية الديمقراطية المطلوبة •

ورغم سلامة أفكار جمال عبد الناصر ، وصدق رغبته فى بناء المجتمع الاشتراكى وحرصه على ضرب القوى المستغلة ، الا أنه كان عاجزا بأسلوب حكمه عن تحريك الطبقات المظلومة تحريكا ديمقراطيا يساند حركته •

وجمال عبد الناصر الزعيم الذى استكان الناس لحكمه عن قناعة مطلقة بوطنيته واخلاصه ، لم يكن معبرا تماما عن البرجوازية الصغيرة ، لأنه كان يقف فى يسارها ، أكثر اقترابا للعمال والفلاحين •• ولذا لم يفطن الى أخطار بعض فئات طبقته التى كانت تهدد تجربته •

ولذا كان الاشتراكيون الحقيقيون بين خيارين••اما معارضة أسلوب جمال عبد الناصر معارضة صريحة قد تدفعه الى اتخاذ موقف معاد يفتح لها السجون والمعتقلات ، ويعطل التطور نحو الاشتراكية •• وأما تأييده باعتبار أن زعامته وحدها كفيلة بالتغلب على الأخطار والانحرافات ، وأن تعاونهم معه كفيل بخلق ثقة متبادلة قد تؤثر على أفكاره فتجعل منه كاسترو آخر •

واختار الاشتراكيون الطريق الثانى ، وأصدروا قرارا تاريخيا بحل تنظيماتهم ولكن الزعامة الفردية مهما بلغت من الصدق والنضج والاخلاص تظل أسيرة نزعاتها •• وتجعل أمن وسلامة بناء الاشتراكية متوقفا عليها ومعتمدا على حياتها •

وفى هذا خطر شديد على التجربة الاشتراكية ذاتها •

وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم يعد الصمت مقبولا ، ولم تعد زعامة عبد الناصر فى قدسيتها السابقة •

أذكر على سبيل المثال أن موضوع الحراسة قد أثير فى اجتماع لجنة الاتحاد الاشتراكى لمحافظة القاهرة ، وانى وقفت ضد مبدأ (الحراسة بالتقارير) وكتبت فى روز اليوسف مقالا بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ جاء فيه :

(الحراسة كانت اجراء من إجراءات الحماية الثورية ضد بعض الذين

يستقر الرأى على أنهم وقفوا موقفا عدائيا من التطور الاجتماعي والوطني .. أو الذين هربوا الأرض وخالفوا قانون الاصلاح الزراعي .. ولكن وضع الناس تحت الحراسة لم يكن يستقر تحت مبدأ قانوني واضح وانما كان يتم بعد دراسات تعتمد على تقارير ، والبعض فيها يحتمل التأويل ، والبعض يتعرض للخطأ والصواب ، مما أدى فعلا الى قبول بعض التظلمات ورفع الحراسة عنها .. وهذا الموقف نشأ أساسا من عدم وجود قانون يسمح بالنظر في أخطاء وأخطار البعض ، مما يمكن أن ينتهى بهم الى أن الحراسة خضوعا لمواد القانون وعدالة القضاء كضرورة ثورية حاسمة) .

وكانت الحراسة التى تصدر بقرارات فردية قد اقترنت أيضا بقرارات الاعتقال التى لم تتوقف خلال سنوات الثورة ، واعتبر الاثنان من الاساءات البالغة التى ضخمتها القوة الرجعية ضد الاشتراكية .

وليست الحراسة والاعتقال من الأمور الشاذة فى معظم المجتمعات التى تعبر مراحل التحول الاجتماعى . ولكن الخطيئة تقع فى أنها تتم بارادة فردية وبغير سند من القانون ، ودون فرصة للتظلم أمام العدالة .. الأمر الذى يمكن تلافيه وتفاديه بالديمقراطية الشعبية التى هى فى التحول الاشتراكى تعبير أكيد عن ارادة الأغلبية الساحقة .

الحكم الفردى أساء الى الاشتراكية ، ودفعنى ذلك الى نشر مقال فى أول يناير ١٩٦٨ تحت عنوان (الاشتراكية المفترى عليها) جاء فيه :

كل من يلحق به الظلم يدين الاشتراكية .

الاشتراكية المفترى عليها التى أصبحت مشجبا تعلق عليه كل الأخطاء والانحرافات التى يرتكبها بعض المسئولين فى مجالات العمل .

وقلت فى نفس المقال :

الديمقراطية سلاح من أسلحة الاشتراكية ، ولكننا نبقيه فى الجراب خشية منه مع أنه فى قبضة يدنا .

(لقد قضى الاستعمار نصف قرن يشوه بدعايته كل ما هو اشتراكى وهو ما زال ينشط بكافة الوسائل فى هذا الاتجاه ، وعلينا وقد تبنينا الاشتراكية الا نتطوع بتشويهها نحن أيضا من جانبنا ، كأنما يعز علينا أن ندعه بلا ذخيرة يضربنا بها) .

واستمر الحكم فرديا بعد الهزيمة .. وبعد مظاهرات الطلبة .. وبعد صدور بيان ٣٠ مارس ، واجراء الانتخابات فى الاتحاد الاشتراكى هذا رغم الاتجاه الى تصفية كافة حالات الحراسة القائمة .. والاتجاه أيضا الى تضييق حلقة الاعتقال .

كان الحكم الفردى قد ارتبط فى اذهان البعض بتطبيق الاشتراكية . ولنشطت الدعاية الرجعية فى تصوير الأمور كما لو أن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى الا مع الاجراءات الاستثنائية .

وغنى عن البيان أن الانتخابات التى تمت فى الاتحاد الاشتراكى بعد بيان ٣٠ مارس لم تكن نهاية للحكم الفردى .. رغم أنها كانت خطوة فى سبيل دعم التنظيم ، فقد حدثت فيهـا تجاوزات وتدخلات ، ان لم تكن من عبد الناصر شخصيا فهى من بعض المجموعة التى اختارها .

وهنا لابد من التفرقة الحاسمة بين الحاكم الفردى والديكتاتور .. فعبد الناصر لم يكن ديكتاتورا معاديا للطبقات الكادحة أو لجماهير الشعب . بل كان زعيما وطنيا واجتماعيا مرموقا ، تعلقت به آمال الجمـاهير على امتداد الأمة العربية ، ولكنه اختار لنظام حكمه أسلوبا غير ديمقراطى ، أساء به الى انجازاته العظيمة وفى مقدمتها الاشتراكية التى كانت هدفا من أعز أهدافه .

وهكذا ارتبطت تجربة الاشـتراكية بزعامة عبد النـــاصر وارادته وكلمته . .وأصبحت كل الخيوط مشدودة اليه ، وكل الأمور مرتهنـة بوجوده وحياته .

وكانت هذه العلاقة من أكبر نقاط الضعف فى التجربـة .. فقد مات جمال عبد الناصر وهو يقود بنجاح صراعا عاتيا ضــد الامبريالية والصهيونية التوسعية .. ويقود أيضا نضالا داخليا ضد القوى الرجعية والطفيلية .. ويتحـرك فى طريقه نحو تأكيــد الاستقلال والتنميـــة الاقتصـادية .

مـــات .. والتجربة لم ينضج حصادها بعد ..

الباب الثامن :

مصير التجــــربة

(اننى جئت الى هذا المجلس بوثيقة واحدة اودعها فيه وامشى قائلا لكم هذا برنامجه، وهو برنامجى ايضا ، لأنه ارادة الشعب.. اننىاودع فى هذا المجلس بيـــــان ٣٠ مارس) .

أنور الســادات
٧ أكتوبر ١٩٧٠
امام مجلس الأمــة

(كانت التركة التى ورثتها عن عبد الناصر اقتصـــاديا اســـوأ بكثير من التـــركة السياسية) .

(فى سنة ١٩٧٠ قرات تقريرا صـادر فى امريكا بعد تحليل واقع مصر الاقتصـادى يقولون فيــه اتركـوا عبد النـاصر يصرخ فســوف يركع على ركبتيه اقتصـــاديا فى القريب العاجل) .

أنور الســادت
كتاب (البحث عن الذات)

عندما أعلن أنور السادات أنه يودع بيان ٣٠ مارس فى مجلس الأمة كالتزام منه بما فيه ، بعد ترشيح المجلس له فى منصب رئيس الجمهورية ٠٠ وعندما انحنى أثناء خروجه من القاعة أمام تمثال جمال عبد الناصر لم يثر فى نفس أحد ذرة شك فى أنه يمكن أن ينقض على مواثيق ثورة يوليو ، أو أن ينحرف عن طريق جمال عبد الناصر ٠

وعندما شكلت أول وزارة برئاسة الدكتور محمود فوزى بقى جميع الوزراء الذين عملوا مع جمال عبد الناصر فى مواقعهم ٠٠ وعندما أعيد تشكيل الوزارة بعد انتخاب أنور السادات رئيسا للجمهورية ، كان شعراوى جمعة نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية وهو الذى كان أمينا عاما لطليعة الاشتراكيين وأمينا للتنظيم ٠٠ وكان عزيز صدقى نائبا لرئيس الوزراء ومسئولا عن قطاع الصناعة والانتاج ، وهو الذى وضع أساس الصناعة فى مصر ٠

واللجنة التنفيذية العليا بقيت كما هى بنفس الأعضاء ٠٠ كل التغيير كان فى جلوس أنور السادات على مقعد جمال عبد الناصر ٠

وبدأت المسيرة فى غيبة زعيم الثورة ، مع الرجل الذى كان رئيسا لمجلس الأمة عندما قرر جمال عبد الناصر التنحى يوم ٩ يونية فارسل اليه بيانا باسم المجلس، طلب منه البقاء قائلا : (باسم الملايين الذين اشعلت لهم بقيادتك الواعية الحكيمة أول قبس من نور على طريق حياتهم يوم ٢٣ يوليو) ٠

وسرعان ما ظهرت بعض الخلافات التى أثارت بعض علامات الاستفهام والتساؤل حول مصير تجربة التطبيق الاشتراكى بالأسلوب الناصرى ان صح التعبير ٠

وكانت قضية الحراسة هى البداية فى ظهور الخلافات ٠٠ وهى قضية ذات جذور ، تعود الى يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ عندما أعلن أن دراسة شاملة لأوضاع جميع الذين ما زالوا فى المعتقلات تتم تمهيدا لتصفية المعتقلات ٠٠ كما شكلت لجنة لوضع الحراسات التى وضعتها لجنة تصفية الاقطاع وغيرها ٠

قضية الاعتقال والحراسة اذا كانت قد وضعت تحت مجهر البحث بعد شهور من الهزيمة ، وكانت المراجعة فيها موقفا لا يتعارض مع استمرار الثورة ، وانما يلتزم الانسانية والعدالة ، وكان بعثها فى هذا التوقيت يمثل نوعا من النقد الذاتى وشعورا بخطأ استمرار الاجراءات الاستثنائية المؤقتة .

وقد وجدت بعض العناصر فى اثارة هذه القضايا ما يمكن أن يمثل تراجعا من قيادة الثورة تحت ضـغط اليمين . .وهو قلق مشروع عند هؤلاء .. ولكن فى ظل وجود عبد الناصر لم يكن يمثل ذلك تراجعـا حقيقيا عن الموقف الاجتماعى لثورة يوليو .. بل كان يمثل محـاولة لتجميل وجه الثورة أمام أخطاء استمرت أكثر من التوقيت اللازم لها .

وقضايا (الحراسـة ـ الاعتقال ـ الفصـل من العمـل) لم يكن الاعتداء عليها يمثل اعتداء على اليمين فقط ، ولكنه كان يمثل اعتداء على اليسار أيضا . واعتداء على الديمقراطية أساسا .. والديمقراطية الشعبية هى جوهر الاشتراكية .. بل هى سلاح من أسلحة الاشتراكية .

وهذه القضايا كانت مطروحة اذن ، على عهد جمال عبد الناصر ، ولم يكن يشعر الكاتب بأى احراج أو ضيق فى طرحها على الرأى العام .

يقول شعراوى جمعة وزير الداخلية انه كانت هناك عملية افراج مستمرة عن المعتقلين من عهد عبد الناصر ، وانه لم يكن باقيا عـام ١٩٧٠ سوى حوالى ٤٠٠ معتقل فقط كانوا فى الطريق للافراج عنهم بعد أن كان عـــدد المعتقلين قد وصـــل الى ٦٦٠٠ معتقل تقريبـــا فى سبتمبر عام ١٩٦٦ .

ويقول أمين هويدى وزير الدولة ورئيس المخابرات العامة فى الفترة التى أعقبت النكسـة بعـد أن عمل وزيرا للحربية عدة شهور .. ان جمال عبد الناصر قد أصدر قرارا بتصفية الحراسات وشكلت لذلك لجنة عن أمين هويدى وحسن طلعت مدير المباحث العامة ، وكمال النمر مدير عام الرقابة الادارية ، وابراهيم الشربينى الحارس العام وتعاون معها فى عملها عبد العزيز حجازى وزير الخزانة .. ويقول أيضا ان اللجنة قد وصلت بالتصفيـات الى ١٢٨ حالة ، بعد أن كـانت جملة الحراسـات المعروضة تبعا للقوانين التى صـدرت أعوام ١٩٥٦ « فترة التمصير » ، ١٩٦١ « فترة التأميم » ، ١٩٦٥ ، قد وصلت الى ١٥٠٠ حالة .

النزول بحالات الحراسة الى ١٢٨ حالة بعد أن كانت ١٥٠٠ هو دليل على أنه منذ عهد عبد الناصر كان هناك اتجاه لتصفية الحراسات التى

فرضت جميعا بقوانين صدق عليها مجلس الأمة ، وان كانت قد حدثت بعض التجاوزات فيمن فرضت عليهم الحراسة لأسباب سياسية مثل الدكتور رشوان فهمى الاستاذ بكلية طب الاسكندرية ، والذى كان من أول الذين أيدوا الثورة بارسال برقية باسم أساتذة الجامعة الى مجلس القيادة فى الايام الاولى للثورة وقبل صدور القرار بعزل الملك ٠

ولذا كان مفروضا الا تكون الحراسات موضع خلاف بين أنور السادات وبين الذين تعاونوا معه ممن كانوا فى نفس مناصبهم على عهد عبد الناصر٠ ولكن أنور السادات كان يريد اصدار قانون لرفع الحراسات بدلا من القرارات التى كان يصدرها عبد الناصر فى اتجاه التصفية ، وكلف بذلك سامى شرف وزير الدولة لرئاسة الجمهورية ، والدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة ، وضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا ٠

ولكن المشروع الذى أعده هؤلاء لم يوافق عليه أنور السادات ، فكلف الدكتور جمال العطيفى باعداد مشروع قانون جديد كانت أبرز معالمه هى دفع تعويضات مالية ترهق الميزانية ٠

ولم تتجاوز آفاق هذا القانون نفس القرارات التى صدرت فى عهد عبد الناصر ، فهو فى صورته النهائية تجميع وبلورة قانونية لما كان قد صدر بالفعل ٠

ولذا يصعب القول ان الاتجاه الى تصفية الحراسات كان بادرة جديدة ظهرت بعد وفاة عبد الناصر ، وانما هى مراجعة لموقف الذين وضعوا تحت الحراسة من السلطة التى سبق لها أن فرضت عليهم الحراسة ٠

وقد اقترن الحرص الشديد على رفع الحراسات برغبة فى تعزيز موقع أنور السادات وسط صفوف الطبقات التى ضربت بالاجراءات الادراية الثورية على عهد عبد الناصر ٠٠ فكثر الحديث عن الديمقراطية وسيادة القانون وكأنها أمور غائبة تماما ٠

ولم تقتصر الخلافات فى وجهات النظر حول موضوع الحراسات فقط ٠٠٠ ولكنها وضحت أيضا فى عدة قضايا هامة وحيوية مثل تقديم أنور السادات لما سمى بمبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ على غير اتفاق مع زملائه فى اللجنة التنفيذية العليا أو الوزارة ، وقيام خلاف عميق حول مشروع الاتحاد مع ليبيا ، ثم رغبة أنور السادات فى عمل انتخابات جديدة فى الاتحاد الاشتراكى ، ووصول هذه الخلافات الى حد تفجرها فى اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل ثم تسويتها شكليا ، وأخيرا اقالة على صبرى يوم ٢ مايو ٧١ ووصول روجرز الى القاهرة يوم ٤ مايو ١٩٧١ ٠

وانتهى الأمر الى اقالة شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى وأمين عام طليعة الاشتراكيين يوم ١٣ مايو وجمود زملائه المرتبطين به ثم تقديمهم لاستقالات جماعية ، انتهت الى اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة .

ولا أقف طويلا عند هذه المرحلة فمجال الحديث عنها فى غير هذا الكتاب ولكنى أقف فقط عند بعض الظواهر التى صاحبت هذا التغيير الواضح فى واجهة الحكم وفى اختفاء عدد كبير من أخلص من تعاون مع جمال عبد الناصر ، فقد تغير تشكيل الوزارة ، وتغير المسئولون عن الاتحاد الاشتراكى .

أصبح الدكتور عزيز صدقى مسئولا عن الاتحاد الاشتراكى ، وتعاون معه فى الأمانة العامة الدكتور فؤاد مرسى سكرتير الحزب الشيوعى المصرى سابقا ، وعين الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ـ العضو البارز فى قيادة الحزب الشيوعى ـ أيضا نائبا لوزير التخطيط ، وأبو سيف يوسف عضوا بمجلس الامة ، ولطفى الخولى رئيس تحرير الطليعة ـ المجلة ذات النظرة الماركسية ـ عضوا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومسئولا عن العلاقات الخارجية .

كان وصول هذه الاسماء الماركسية اللامعة الى بعض المناصب البارزة فى مجال العمل السياسى والتنفيذى دافعا لبعث نوع من الاطمئنان الدى الاشتراكيين الذين بعثت تغييرات مايو فى قلوبهم الحذر والخشية والترقب .

وصدر دستور ١٩٧١ الذى قدم أنور السادات مشروعه الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى يوم ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

الدستور يغير اسم الدولة من (الجمهورية العربية المتحدة) الى (جمهورية مصر العربية) ويعلن أنها (دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العامل ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة) .

والدستور يحتفظ بالاتحاد الاشتراكى العربى وينص فى مادته الخامسة على أنه التنظيم السياسى الذى يمثل التنظيمات القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف فى تعميق الديمقراطية والاشتراكية .

وأكد الدستور فى المادة ٤ (أن الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات) .

وتثبت المادة حقوق العمال والفلاحين من ناحية تمثيلهم بنسبة ٥٠٪ فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام ٠

كما تؤكد المادة ٣٠ (ان الملكية العامة هى ملكية الشعب) ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ، ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية) ٠

وينص أيضا فى مادة ٥٢ على (أن حمـاية المكاسب الاشتراكيـة ودعمها والحفاظ عليها واجب وطنى) ٠

دستور ١٩٧١ اذن يحمى الحقوق والمكاسب الاشتراكية ، ولا يتراجع عن دستور ١٩٦٤ من ناحية الحرية الاجتماعية ٠

ولكن ذلك لم يمنع أنور السادات من اصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ٠

قانـون ٦٥ لعـام ١٩٧١ :

صدر هذا القانون بقرار جمهورى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ فى غيبة مجلس الأمة الذى كان قد عزل رئيسه ووكيلاه وعدد من الأعضاء ٠ ٠ ٠ صدر بعد ٤ شهور من مؤامرة مايو كمبادرة معزولة عن واقع الأحـداث الجارية غير مصحوب بقرارات أو قوانين أخرى قد تشكل تيارا أو اتجاها جديدا يثير حساسية انصار مواثيق ثورة يوليو التى تبنتها الجماهير خلال عهد جمال عبد الناصر ، أو تخلق قلقا مشروعا عند بعض الذين ربطوا انفسهم بجهاز الحكم فى الوزارة أو الاتحاد الاشتراكى من المـاركسيين أو الناصريين الحقيقيين ٠

السرعة التى صدر بها هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية دون مناقشته فى مجلس الأمة كانت بمثابة وضع الجماهير أمام أمر واقع ، وعمل تجربة للتعرف على ردود الفعل المختلفة المؤيدة أو المقاومة ٠

والقانون ٦٥ لعام ١٩٧١ هو أول قانون يعيد قضية الاستثمارات الأجنبية الى السطح والدعاية التى صاحبت ذلك هى الرغبة فى الانتفاع بالأموال العربية المتزايدة ، والحرص على دعم الوحدة الاقتصادية العربية ٠ والقانون صـــدر تحت عنوان « فى شأن استثمار المـال العربى والمناطق الحـــرة » ٠

المادة ٢ تتعارض مع مواثيق يوليو لأنها تعطى للمال المستثمر فى مصر ضمانات منها أنه لا يجوز فرض الحراسة عليه أو تأميمه أو نزع ملكيته الا (لمصـلحة عامة ومقـابل تعويض عادل وبنـاء على القوانين السارية) ٠

وينشىء القانون (مادة ١١) هيئة عامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة هى التى تصدر (مادة ٣) قرارات الموافقة على الطلبات التى تقدم لها خلال ٣ شهور ٠

وتعتبر المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص (بغض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها القوانين والأحكام واللوائح أو التنظيمات الخاصة بالقطاع العام) ٠

ويجامل القانون المستثمرين العرب فيعفيهم (مادة ٥) من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها لمدة خمس سنوات ٠

وينسف القانون فى (المادة ٦) نظام تحديد القيمة الايجارية الذى صدر فى القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٦٩ فينص على أنه لا تخضع المبانى السكنية المنشأة بالأموال المستثمرة لأحكام هذا القانون أو أى تعديلات أو قوانين تصدر مستقبلا ٠

القانون فى (المادة ٨) يحول صافى الربح الناتج عن استثمار رأس المال العربى الى الخارج بذات العملة التى ورد بها على أن يكون التحويل بسعر الصرف المعمول به وقت التحويل ٠٠٠ أما ايرادات المساكن فتحويلها مشروط بموافقة مجلس ادارة الهيئة ثم اعتمادها من مجلس الوزراء ٠

الغريب أن هذا القانون الذى صدر من أجل فتح أبواب مصر لأموال الاستثمار العربى قد نص فى (المادة ١٨) على ما يأتى بالتحديد (يتمتع ـ المال الأجنبى غير العربى ـ بذات الضمانات التى تقررها أحكام هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية على استثماره فى جمهورية مصر العربية) ٠٠٠ولعل هذا هو بيت القصيد فقد قدم النظام فى ذلك الوقت كل ما كان يستطيعه من تشجيع لاستثمار الأموال العربية والأجنبية أيضا ٠

ولكن ما ورد فى هذا القانون لم يكن كافيا لاغراء الرأسماليين العرب والأجانب على استثمار أموالهم فى مصر التى كان مجتمعها مازال يعيش فى ظل مواثيق يوليو ، ولم يكن نظام أنور السادات قد استطاع خلال هذا العام الذى سبق صدور القانون أن يبدد الشكوك ويكتسب الثقة فى أنه قد أصبح قادرا على تغيير بنية المجتمع ٠

كل ما أثمره هذا القانون هو انشاء بنك مصر الدولى الذى رأس مجلس ادارته الدكتور عبد المنعم القيسونى ٠ وأسهم فيه الليبيون ، ونص قانونه على عدم خضوع البنك للقوانين المصرية أو للبنك المركزى

باعتبـــاره بنكا دوليا لا يخضع المودع فيه لاجراءات الدولة من حراسة أو تاميم ٠

صدور هذا القانون كان مؤشرا لا يريح الاشتراكيين الذين آمنوا بتجربة التطبيق في مصر وفي نفس الوقت لا يغرى الرأسماليين الاجانب بالحضـــور الى هذا البلد الذى سبق الدول النامية فى محاولته وتوجهه الاشتراكى ٠

لم تتدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى مصر كما فعلت فى لبنان مثلا ٠٠٠ الأمـر الذى كان يعيبه فى الماضى أعداء ثورة يوليو على موقفها الاشتراكى ، ويرددون أن ذلك قد أدى الى ازدهار لبنان وبيروت٠٠ وأزمة مصر ٠

لم تتدفق رؤوس الأموال العربية لأنهم كانوا يريدون مصر أخرى غـير اشـتراكية ٠٠ مصر تمـــاثل لبنـــان فى انفتاحها الرأســـمالى المطلق ٠

حـملة النقـد والتشـويه :

أدرك أنور السادات والقيادة الجديدة رغم التخلص من أقرب أعوان عبد الناصر ان استقرار السلطة والأوضـاع الاقتصادية يتطلب الابقاء على بنية المجتمع كما كانت فى عهد عبد الناصر لمرحلة معينة يمهد فيهـــا للانقضاض بعـد تجسيد الأخطاء والانحرافات ، وضمان الســيطرة على السلطة السياسية والادارية ٠

كان أنور السادات يتحدث بأسلوب لا يثير ريبة أحد فى استمرار التطبيق الاشتراكى ٠ ٠ ٠ ٠ وان كانت الصحافة قد بدأت تنشر ما يبذر الشكوك ٠

خطب فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٧٢ بمنـاسبة مرور عشرين عاما على ثورة يوليو فقال :

« يحاولون التشكيك مثلا فى أن الناصرية تنحسر عن مصر ويجب أن يعلم هؤلاء أن الناصرية هى المنهاج الواضح لثورة ٢٣ لا بديلا لها أو الابتعاد عنهـا ٠٠٠ ان الناصرية كمـا عشناها مع القائد والمعلم موجودة فى الوثائق الثلاث الاساسية للثورة : فلسفة الثورة والميثـاق الوطنى وبيان ٣٠ مارس ٠ هذه الوثائق هى فكرنا وخطنا السياسى وان تصحيح أخطاء وتجاوزات ارتكبها البعض وحاولوا ظلما نسبتها للناصرية ومعلمها لا يمكن أن يسمى انحسارا للناصرية » ٠

التجاوزات والأخطاء ما كان أحد يجرؤ حتى هذه الفترة على نسبتها الى عبد الناصر وانما كانت تنسب الى بعض المتعاونين معه ممن أطلق عليهم اصطلاح « مراكز القوى » ·

وقال أنور السادات فى نفس الخطاب « ان الثورة السياسية ضد الاستعمار كان يقترب تحقيق انتصارها وبدت الثورة الاجتماعية تلح باعتبارها المطاب الذى جاء دوره كاملا ومن هذا المنطلق جاءت عملية التحول الاشتراكى العظيم متمثلة فى قوانين يوليو المجيدة عام ١٩٦١ »·

نعم ·· قوانين يوليو المجيدة ·· والتحول الاشتراكى العظيم ·

ليس هناك فى كلمات المسئول الأول ما يبعث على القلق الشديد ، وان كانت بعض العبارات الجديدة قد بدأت تخلق ايحاءات غريبة مثل (دولة العلم والايمان) واطلاق اسم الرئيس (المؤمن) على رئيس الجمهورية · ·وكذلك بدأت تظهر فى الصحف اتجاهات ومقالات تخنق الصدر بالضيق ، ولا يقف أحد فى سبيل الرد عليها أو دحضها ·

قال أنور السادات أثناء زيارته الى طرابلس عندما سئل من بعض الصحفيين اذا كان عصر جمال عبد الناصر كان عصر تقييد للحريات (لماذا ننفعل اذا كان قد حدث بعض المشادات بين الصحفيين بالقاهرة حول ذم أو مدح فى عصر جمال عبد الناصر فالحقيقة ان عندنا حرية صحافة) · · ثم أعلن رأيه قائلا (لم يحدث أبدا أى تقييد للحريات فى عهد جمال عبد الناصر لأننى كنت شريكا له ومسئولا عن كل قرار اتخذه) ·

ومع ذلك يمكن القول بأن خطب وتصرحات أنور السادات خلال هذه الفترة والتى بلغت ٤٣ خلال عام ١٩٧٢ بمعدل خطبة أو تصريح مرة كل ثمانية أيام تقريبا ، كانت خالية من حماسة الدفاع عن الاشتراكية والتجربة الناصرية ·

ومع ذلك بدأت حملة نقد واسعة للقطاع العام باعتباره محورا للسياسة الاقتصادية السابقة ، والتركيز على أهمية دور القطاع الخاص ، وتجميل فكرة الليبرالية فى الاقتصاد ، وأهمية الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ·

تجاهلت حملة النقد للقطاع العام أن وجوده كان سببا فى زيادة متوسط الدخل الفردى فى مصر خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦ر٣٪ سنويا ، وانه كان سببا رئيسيا أيضا فى صمود مصر الاقتصادى بعد عدوان ١٩٦٧ والدخول فى مرحلة حرب الاستنزاف ·

كانت العناصر اليمينية فى السلطة وخارجها تنتهز هذه الفرصة

الفريدة التى أتيحت لها لتشويه السياسة الاقتصادية السابقة ، وتحطيم البناء الاشتراكي الوليد ، وفتح الأبواب لما سمى بسياسة الانفتاح ٠

واتجهت حملة النقد الى اشراف الدولة على السياسة العامة للانتاج والادخار والاستثمار والاستهلاك ٠٠ واعتبار أن فى ذلك قيودا تعرقل طاقات الاثراء وتجمد نشاط القطاع الخاص ، وتحرم المجتمع من الاستثمار الأجنبى ٠

وظهرت أصوات تهاجم سياسة الدعم والتخفيف على أصحاب الدخول المحدودة وتطالب بفتح المجال للتنافس الفردى والنشاط الخاص ، وتصوير كل ما تشرف عليه الدولة بأنه فاشل وساقط تحت أثقال الروتين والجمود والسرقة ٠

واختفت الدعوة لترشيد القطاع العام ، وعلاج ما قد يكون فيه من أخطاء وانحرافات الى الدعوة للقضاء عليه ، تماما كما يعالج مريض الانفلونزا بحقنة الموت ٠ ٠وطالبت موجة الدعاية الزاحفة بأن يقتصر عمل القطاع العام على المشروعات الاستراتيجية والصناعات الثقيلة التى لا يطيق او لا يريد القطاع الخاص أن يسيطر عليها ٠

وتوجت هذه الحملة التى استخدمت صفحات الصحف كمدفعية ثقيلة تمهد لها الطريق بدعوة جديدة تطالب باتاحة الفرص لرأس المال الأجنبى للعمل فى البلاد دون أى حرص على حماية استقلالنا الوطنى او حماية انتاجنا الصناعى ٠٠٠ وأثارت هذه الحملة التخلف التكنولوجى عندنا وحاجتنا الماسة الى التقدم التكنولوجى الغربى وليس الشرقى ٠٠ المستورد من الغرب فقط ٠

وكان طبيعيا أن توجه هذه الحملات هجمات على رقابة الدولة على عمليات التداول بالنقد ، بدعوى أنها قواعد بالية صدرت من حوالى ربع قرن ، وانه يجب أن يفتح المجال لسوق حرة للنقد يتحدد فيها سعر الصرف على أساس العرض والطلب ٠

ولم تنج الطبقة العاملة من حمل وزر أخطاء السياسة الاقتصادية السابقة ، باعتبار أن التشريعات العمالية التى صدرت فى محاولة التطبيق الاشتراكي كانت معوقة لانطلاق رأس المال الخاص ، لأن الدولة تحرص على حرمان صاحب رأس المال من حق الفصل التعسفى للعمال ، وتحرص ايضا على ضمان حقوق العمال فى التأمينات الاجتماعية ، والمشاركة فى الادارة

واعتبرت هذه الحملة أيضا أن مسئولية الدولة فى تعيين خريجى الجامعات والمعاهد خطيئة يجب أن تزول ، حتى لا ترهق ميزانية الدولة

بأجور العاملين ، دون أى اهتمام لقضية البطالة التى كانت تعانى منها مصر قبل صدور هذه القوانين ٠

وصوبت سهام الحملة أيضا الى الحواجز الضريبية التى كانت تحدد أعلى مستوى بمبلغ ٦٥٠٠ جنية سنويا ، الأمر الذى لا يمكن أن يحقق طموح الطامعين فى الربح بعشرات الألوف ٠٠٠ الهادفين لأن يصبحوا من أصحاب الملايين ٠

اقترنت هذه الحملة المتكاملة التى اتسعت لها صفحات الصحف بتغييرات فى بعض القيادات الصحفية تمثلت على سبيل المثال فى تغيير كاتب هذه السطور من رئاسة تحرير روز اليوسف ، وصلاح حافظ من العمل نائبا لرئيس التحرير ، وفتحى خليل من ادارة التحرير فى بداية عام ١٩٧٢ ثم تحويل ١٠٤ صحفى وعامل فى أجهزة الاعلام الى مصلحة الاستعلامات فى فبراير ١٩٧٣ ثم عودتهم لصحفهم دون أى عمل مسئول فى ٢٨ سبتمبر من نفس العام ، وقد ناقشت هذا الموضوع تفصيليا فى كتاب (البحث عن الديمقراطية فى مصر) ٠

واقترنت هذه الحملة بعودة على أمين للعمل بدار أخبار اليوم ثم الافراج عن مصطفى أمين ، وتبنيهما معا لحملة صحفية شرسة على الفترة السابقة ٠

كان الصمت على حملات التجريح المبالغ فيها ، وعدم السماح بالتصدى لذلك ، هو مؤشر عن رضاء السلطة الحاكمة الجديدة على احداث تغيير اجتماعى يتناقض مع الأفكار الرئيسية لمواثيق ثورة يوليو ، وما قامت به من محاولة لتطبيق الاشتراكية بأسلوبها الخاص ٠

ولكن الطبقة البرجوازية المتربصة بما أنجزته ثورة يوليو ، الساعية لاحداث ردة اجتماعية لم تكن قادرة وحدها على القيام بهذه المحاولة ، اذ انها خلال فترة عبد الناصر كانت قد فقدت امكانية أداء دور سياسى مؤثر فقد كانت أحزابها وقواها السياسية منحلة وغير شرعية ٠

ومع ذلك كان لهذه الطبقة وجود فى اطار النظام ٠ ٠فى مجال التجارة وصناعة البناء وبعض المجالات الثانوية وفى الريف أيضا ٠

وكان جمال عبد الناصر حريصا على امتصاص طاقات هذه الطبقة المتناقضة مع محاولته للتطبيق الاشتراكى ، باتاحة الفرصة لها للعمل فى مجالات محددة يشرف عليها النظام ويحاول تقليصها كلما ترفرت له الظروف المواتية مثل الاتجاه الى تأميم تجارة الجملة وشركات المقاولات ٠

ضعفت هذه الطبقة الى الحد الذى لا يجعلها قادرة على القيام وحدها

بحركة معادية لحصاد تجربة عبد الناصر ··· ولم تكن الظروف تسمح لها بأداء دور مضاد رئيسى دون دعم من داخل السلطة ·

ولما توفر ذلك فى الفرصة المتاحة للنقد العنيف الموجه لتجربة التطبيق الاشتراكى ، عرفت الطبقة البرجوازية طريقها الجديد ، وجمعت شملها ، وحددت خطتها ·

ساعد على ذلك صراع السلطة فى مايو ١٩٧١ ووجدت هذه الطبقة ان انحيازها الى الجناح الذى يمثله أنور السادات هو الوسيلة التى تحقق لها أهدافها ·

ولم يظهر ذلك فجأة ··· ويكون من باب المبالغة الشديدة والخطأ البالغ اذا قلنا ان كل من تعاون مع أنور السادات خلال هذه المرحلة ، كانت أهدافه ومصالحه المادية ، وأفكاره السياسية منطبقة مع الطبقة البرجوازية ، معادية للتجربة الناصرية ·

البروجوازية التقليدية القديمة شىء ··· والبرجوازية الجديدة التى نمت فى عهد الثورة شىء آخر ·

امتد نفوذ البرجوازية الجديدة واتسع نشاطها وبدأت تظهر كقوة مؤثرة فى عهد أنور السادات وما أتاحه لها من فرص ، وما أظهره لها من تشجيع جعلها تقترب من النظام ، وتؤثر فى جهاز الدولة ·

ومع ذلك لم تتحقق الردة عن تجربة عبد الناصر فى التطبيق الاشتراكى دفعة واحدة ، بل تم ذلك فى هدوء خطوة خطوة ··· وبعض التغييرات السياسية التى كانت تعطى مؤشرا الاتجاه نحو اليمين سبقت ولم تقترن باتخاذ اجراءات اقتصادية مضادة للبناء الاجتماعى القائم ·

كان وجود القطاع العام وما يجمعه من ملايين العمال ، رصيدا يضاف الى رصيد الثورة ويحول دون تبديد ذلك فى لحظة وبغير خطة متسللة ومرسومة ، فالطبقة العاملة ما كانت لتتنازل عن مكاسبها ، والقطاع العام كان قد أصبح قائدا حقيقيا لعملية التنمية يصعب استبداله بقطاع آخر من ناحية الخبرة والقدرة الانتاجية وعدد العاملين ·

نمو القطاع العام فى مصر رسخ الابتعاد عن المبادىء الرأسمالية فى تنظيم الانتاج لأن الفكرة التى صاحبت التاميم فى أحيان كثيرة لم يكن هدفها تحرى الربح أو الخسارة فى المشروع ، وانما كان هدفها هو ابعاد الطبقة البرجوازية عن امتلاك ما يوفر لها نفوذا سياسيا ··· وكل نمو صاحب الاتساع فى القطاع العام كان يخلق أساسا مؤكدا لسمات معادية للرأسمالية ··· ولذا استندت تجربة التطبيق الاشتراكى استنادا كاملا على القطاع العام ·

كان من الخطر الاقتراب من مصالح الطبقة العاملة فى وقت كان جمود الموقف السياسى وعدم محاربة اسرائيل مدعاة لخروج مظـاهرات عنيفة من جانب الطلبة المؤمنين تماما بمواثيق يوليو والتجربة الناصرية ٠

وقد كانت المظاهرات فى هذه الفترة ظاهرة لا تقتصر على الطلبة وحدهم ولكنها امتدت الى عدد من المدن حدث فيها صـدام بين الشرطـة والجماهير ، واشتهرت فى الصحف بأنها (حوادث مؤسفة) مثلما حدث فى المحلة الكبرى وبيلا ودمياط وغيرها ٠

وتطورت المظاهرات أحيـانا الى اعتصام للطلبة فى كليـاتهم مثلما حدث فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة فى فبراير ١٩٧٢ ٠

وكان أنور السادات يجابه هذه المظاهرات الطلابية بقوله كما جاء فى خطابه امام ممثلى الشعب بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٧٢ : الفرصة متكافئة والاشتراكية حققت مجانية التعليم ٠٠٠ أظن أبسط حق على الطالب أن الدولة ما دام تولت هذا وادت الفرصة متكافئة أن كل طالب لازم يطلب العلم فعلا ٠

المجتمع لم يكن هادئا لاحداث ردة عن الاشتراكية ٠٠٠ والظروف لم تكن مواتية لاتخاذ اجراءات متعجلة ٠

ولذا استند الكثيرون على أن السلطة الجديدة سوف تلاقى صعوبات شديدة فى احداث الردة عن التجـربة الاشـتركية ، والعـودة بمؤشر البوصلة ١٨٠ درجة الى الخلف ٠

ولكن خطة التسلل المستندة الى نفوذ السلطة نجحت فى خلخلـة التماسك الذى قامت عليه التجربة الناصرية ٠٠٠ فعندما تم رفع الحراسات والتراجع عن بعض التاميمات تم ذلك بطريقة رمزية تستهدف استعادة الثقة البرجوازية بالحكم ، وهز المعتقدات القديمة ، واساءة سمعة القطاع العام وكل ما تديره الدولة ٠

وفى مضمار هذه السياسة لم يبذل جهد حقيقى فى تحسين الخدمات ، حتى وصلت الأمور حد الانهيار ٠ الأمر الذى استخدمته الدعاية ـظلماـ فى القول بأن عهد عبد الناصر لم يبذل شيئا فى تحسين الخدمات ٠٠٠ والحقيقة غير ذلك ٠٠٠ فقد كان اهتمام التجربة الاشتراكية مركزا على تحسين مستوى المعيشة للفرد بانضباط الأسعار والارتفاع بالخدمات ٠٠٠ واستخدمته السلطة أيضـا فى الوصول بنفسية الجماهير الى الحضيض لتتعلق بعد ذلك بأى أمل يلقى لها كطوق نجاة ٠

وخلال هذه الفترة كانت الاجراءات السياسية ، تسبق الاجراءات

الاقتصادية ، وتعتبر مجسات لها ... فقد كان الحذر شديدا من المساس باى مكاسب اجتماعية ٠

وكانت بعض عناصر السلطة مازالت متشبعة بالافكار والاتجاهات التى كانت سائدة ... فوزارة عزيز صدقى كانت على سبيل المثال قد اقترحت نوعا من التكامل الصناعى بين القاهرة وموسكو ، وهو أمر لم يكن بعيدا عن الواقع ، فقد كان من الممكن للطرفين أن تجمعهما مصلحة مشتركة ... فكثير من المشروعات المصرية كانت تعتمد على خامات ومستلزمات سوفيتية ، كما أن السوق السوفيتى تعود على عديد من السلع الاستهلاكية المصرية ٠

تشير تقارير وزارة الصناعة الى أن حجم الخامات السوفيتية التى كانت تحتاجها مصر قد وصلت فى قطاع الصناعة الى ٣٠٪ ٠

ولا يجوز التهوين من الموقف السياسى الذى اتخذ ضد السوفييت باخراج الخبراء العسكريين عام ١٩٧٢ وبين استمرار تجربة التطبيق الاشتراكى فى مصر ... فليس طبيعيا أو منطقيا أن يكون هناك حرص على اندفاع التوجه نحو الاشتراكية ، فى ذات الوقت الذى تجمد فيه العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وهو الدولة التى ساندت مصر فى بناء صناعتها ، واقامة سدها العالى ، ونشر الكهرباء فى ريفها ٠

كان هذا هو أول خلاف بين مصر والاتحاد السوفيتى يعلن على الجماهير التى أخذتها الدهشة والتساؤل عن الهدف من اخراج الخبراء السوفييت فى وقت نستعد فيه للمعركة تحت هذا الشعار ، « وقفة مع الصديق » ٠

كان هذا الموقف دلالة على أن تغييرات اقتصادية حادة يمكن أن تحدث أيضا وتؤثر على المسيرة نحو الاشتراكية رغم أن شيئا معلنا عن ذلك لم يرد فى تصريحات رئيس الدولة ورغم أن الحكومة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت هى حكومة الدكتور عزيز صدقى مؤسس الصناعة فى مصر والتى كانت تضم عناصر وطنية ويسارية سبق الحديث عنها ٠

وكانت صورة المجتمع فى ذلك الوقت تكاد تشير الى أن هناك انفصاما فى شخصيته بين الحكومة التى يرأسها الدكتور عزيز صدقى وأمانة الاتحاد الاشتراكى التى يتولاها المهندس سيد مرعى ٠

كانت الحكومة تمضى فى انتهاج الخط الاشتراكى ، وتواصل دعم التنمية والصناعة ، وتحاصر عمليات تهريب البضائع واغراق السوق بالبضائع الاستهلاكية ... ونذكر أن الدكتور فؤاد مرسى وزير التموين قد أصدر قرارات أعفى بها عددا من رؤساء الشركات أصحاب السمعة

السيئة وأغلق المحلات التى كانت تبيع بضائع غير مجمركة والتى تركزت فى ذلك الوقت فى شارع الشواربى ·

وكان الدكتور عزيز صدقى يلتقى بالجماهير مرة كل شهر على شاشة التليفزيون يواجه المشاكل صراحة ،و يناقش قضايا الساعة ·· ويذكر أنه أعلن وقوفه مع الشباب المتظاهر فى الجامعات ·

ماذا فى الاتحاد الاشتراكى ؟

من الجانب الحكومى لم يكن هنـاك ما يمكن أن يبعث على القلق الحقيقى على مصير الاشتراكية ··· ومن جانب الاتحاد الاشتراكى بقى كما هو دون انتخاب لجنة تنفيذية عليا ، وقد أجاب أنور السادات على سؤال طرحه أحد الأعضاء فى المؤتمر القومى العـام للاتحاد الاشـتراكى (١٦ فبراير ١٩٧٢) بقوله (المشكلة الأساسية أن اللجنة المركزية لم تكن تعـرف بعضها واللجنـة التنفيـذية هى أعلى تشـكيل فى الاتحاد الاشتراكى وسوف يتم اختيار اللجنة المركزية ، وأنا قلت فى اللجنـة المركزية اننا سوف نؤجل ذلك الى ما بعد المعركة) ·

لم يكن أنور السادات يريد أن يكرر ـ فيما يبدو ـ تجربته السابقة قبل مايو٧١مع أعضاء اللجنة التنفيذية الذين انتخبوا فى عهد عبد الناصر، فترك الاتحاد الاشتراكى هرما بلا قمة ·

وبدأت خلال تولى سـيد مرعى أمانة الاتحاد الاشتراكى وأثنـاء انعقاد المؤتمر القومى العام الذى أشرنا اليه ، فكرة المطالبة بتعدد الآراء والاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى ، وقدم سيد مرعى أمين الاتحـاد الاشتراكى تقريرا جاء فيه :

« انه لما كان الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر ، فانه يصبح مسئولا مسئولية كاملـة عن تقديم المنبر الحر لجميع قوى الشعب العامل بحيث يكون هو الأداة السياسية التى يلجأ اليها المواطنون للتعبير عن أرائهم » ·

يواصل سيد مرعى عرض فكرته التى تستهدف اظهـار الموقف الخاص للقوى الاجتماعية داخل الاتحاد فيكتب أيضا :

« ان الاتحاد الاشـتراكى يجب أن يختص دون عقد أو حساسيات أفكار القوى المتحالفة وينظم الحوار فيما بينها ديمقراطيا وصولا للاتفاق علىخطوط سياسية موحدة يتم التوصل اليها خلال المناقشة الحرة التى تتم على أساسين مهمين ··· مصالح ذات وزن قومى يجب أن تكون محـل اتفاق ، ومنها العمل على تحرير الأرض المحتلة ، واستمرار التطوير على

الطريق الاشتراكى ، وتعزيز دعائم الديمقراطيـة ، وسيادة القـانون ، ومحاربة البيروقراطية ومحو الأمية ۰۰۰ ومصالح خاصة لكل قوى اجتماعية وانه يجب أن تحدد أولويات لهذه المصالح الخاصة بحيث لا تتعارض مع المصالح القومية ، ولا مع هذه المصالح فيما بينها » ٠

وسيد مرعى فى هذا التقرير يضع اسـتمرار التطوير الاشـتراكى كأساس مسلم به العمل فى اطار الاتحاد الاشـتراكى فى نفس الوقت الذى يدعو فيه مختلف طبقات الاتحاد للتعبير عن رأيهـا دون عقـد أو حساسيات ۰۰۰ وهو امر يتضمن تناقضا واضحا واثارة لخلافات كامنة ۰۰ فالطبقات المتحالفة لا تنظر للتطور الاشتراكى نظرة واحدة ، ولا تندفع له بنفس الحماس لاختلاف المصالح ٠

وتقرير سيد مرعى يكاد يقول انه ليس هناك فكر موحـد داخل الاتحاد الاشتراكى وانه لا بد من محاولة تقريب الافكار والمصالح المتنافرة فانه يفتح الباب لتعدد الآراء واختلاف الأفكار متخذا موقفا يشبه الحياد فى وقت كان مفروضا عليه فيه أن يحفظ للاتحاد الاشـتراكى وجوده ويعالج نقط الضعف فيه ٠

وقد شكلت لجنـة لدراسـة هذا التقرير بتاريخ ١٩ مارس ١٩٧٢ لاعداد مشروع دليل للعمل السياسى ۰۰۰ وهو أمـر يضعف ولا شـك من كيان الاتحاد الاشتراكى ، ويفتح مجالا لتغيير الطابع الذى نهض عليه التنظيم منبعثا من الميثاق ٠

الغى التنظيـم الطليعى أو طليعـة الاشتراكين وهى لم تكن جهازا سريا بمعنى أنه غير قانونى ، وانما كان تطبيقا لما ورد فى الميثـاق عن ضرورة تشكيل جهاز سياسى للاتحاد الاشتراكى ۰۰ وكان الالغاء فى ذاته اضعافا للاتحاد الاشتراكى ، واذا اضفنا اليه تقرير سيد مرعى وما أثير حوله من أن مضمون الوحدة الوطنية يجب أن يتسع ويمتد خارج اطار الاتحـاد الاشـتراكى لأدركنا أن النيـة كانت مبيتة لاخماد الحياة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ٠

اللجنة التى شكلت لاعداد مشروع دليل العمل السـياسى فتحت الباب أمام آراء معادية للتجربة النـاصرية شكلا وللتطبيق الاشـتراكى مضمونا ۰۰۰ فقد اصدر مجلس الشعب مثلا القانون رقم ٣٨ عام ١٩٧٢ الذى ألغى فيه العزل السياسى الذى جاء فى قانون مجلس الأمة (نوفمبر ١٩٦٣) والذى كان يقضى بالاتكون أملاك وأموال المرشح قد وضـعت تحت الحراسة والا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية طبقا لقانون الاصلاح الزراعى ، أو يكون ممن طبقت عليهم القوانين الاشتراكية بما لا يزيد على عشرة آلاف جنيه ۰۰۰ وهكذا أهدر مجلس الشعب حقا من حقوق الطبقات

الوطنية المتحالفة فى الاتحاد الاشتراكى ، وفتح حق الترشيح لابناء الطبقات الرجعية التى أضيرت من قوانين ثورة يوليو .

ولم تقتصر حركة مجلس الشعب على الغاء العزل السياسى كمانع من موانع الترشيح وانما امتدت لتلغى شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى ايضا .

وهكذا بدأ يتفسخ بنيان الاتحاد الاشتراكى كقلعة تضم تحالف قوى الشعب العامة صاحبة المصلحة فى التوجه نحو الاشتراكية وسلامة تطبيقها ، ولم تعد للمادة الخامسة من الدستور قيمة .

وظهرت عبارات لم تكن تتردد قبل ذلك ممن احتسبوا طويلا على ثورة يوليو ، ومنحوا فرصة تولى مناصب بارزة فى بعض اجهزتها مثل الدكتور جمال العطيفى الذى اعتبر تجربة عبد الناصر (نظاما شموليا)، والذى قال فى كتابه (الطريق الى الديمقراطية) انه انتقد فى لجنة مشروع دليل العمل السياسى شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى للترشيح لمجلس الامة وهو ما يعنى فتح باب المجلس لاعداء الاشتراكية .

لم تكن هناك محاولة جادة لتصحيح ما كان موجودا فى الاتحاد الاشتراكى من استكمال تنظيمه ، واشاعة الحيوية فيه عن طريق المشاركة والديمقراطية ، وانما كانت هناك خطة مبيتة للقضاء عليه ، مستترة بتجسيد العيوب .. تماما كما أطلقت قذائف النقد على تجربة عبد الناصر بلا قيد او حساب .

ورقة اكتوبر :

قال أنور السادات انه عندما قرر الدخول فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع اسرائيل كان الاقتصاد المصرى قد وصل الى درجة الصفر ..

وقال عندما قدم ورقة اكتوبر فى ربيع عام ١٩٧٤ التى تضمنت أسس ما سمى بالانفتاح الاقتصادى (ان الانفتاح هو مجرد تعديل بسيط للسياسة الاقتصادية القائمة تقتضيه حاجة البلاد والاقتصاد القومى للتمويل الخارجى والتكنولوجيا الحديثة) .

ونفى أنور السادات ما قيل عن أن الانفتاح هو سياسة اقتصادية جديدة انتهجتها البلاد بدلا من السياسة القديمة القائمة على سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية ، والتى أعطت القطاع العام دورا أساسيا فى القاعدة الاقتصادية .

ولكن الحقيقة أن أنور السادات كان يضمر شيئا لم يعلنه الا عندما أصدر كتابه «البحث عن الذات» الذى جاء فيه فى باب الثورة الثانية الفقرة الخامسة :

« كانت التركة التى ورثتها عن عبد الناصر اقتصاديا ، أسوأ بكثير من التركة السياسية ، فاستقلال أى بلد حر هو فى حقيقته الاستقلال الاقتصادى وليس الشعارات السياسية ٠٠ كنا قد نقلنا بغباء شديد النمط السوفيتى ، ونحن نسير على الخط الاشتراكى ، رغم اننا كنا نفتقر الى المواد والامكانيات وتراكم رأس المال » ٠

وقال أيضا » ولكن الذى حدث هو أن التطبيق الاشتراكى بدأ يتجه الى الماركسية فأصبح أى عمل حر رأسمالية بغيضة ، وأصبح القطاع الخاص استغلالا ولصوصية ، فاختفى تماما نشاط الافراد مما استتبع سلبية رهيبة من جانب الشعب أعانى منها الى اليوم ، وصلت الى أن أصبحت الدولة مطالبة الى جانب التخطيط وادارة السياسة الخارجية والداخلية بتوفير البيض والدجاج ومئات من الحاجات التى يمكن أن يوفرها الأفراد بالمبادرة والنشاط الفردى » ٠

ويقدم السادات حيثيات لوجهة نظره فيقول أيضا فى نفس الكتاب ونفس المكان (فى سنة ٧٠ قرأت تقريرا صدر فى أمريكا بعد تحليل لواقع مصر الاقتصادى يقولون فيه ٠٠ اتركوا عبد الناصر يصرخ فسوف يركع على ركبته اقتصاديا فى القريب العاجل) ٠

هكذا كان يفكر أنور السادات ٠٠ ٠ولكن هذا النمط من التفكير لم يظهر رسميا فى ورقة اكتوبر ٠٠ وانما ظهر بعد ذلك بسنوات ٠

الظروف حتى صدور الورقة لم تكن قد نضجت بعد لتوجيه ضربة واضحة لتجربة عبد الناصر وثورة يوليو فى التنمية ٠

واذا تجاوزنا عما ورد فى كتاب (البحث عن الذات) من عدم صحة أن جمال عبد الناصر قد استعار النمط السوفيتى للتنمية ـ بغباء شديد ـ أو أن اسلوبه فى التطبيق الاشتراكى قد اتجه الى الماركسية ، أو أن نشاط القطاع الخاص قد اختفى تماما من مصر باعتباره نوعا من السرقة ٠ اقول لو تجاوزنا ذلك الى ما صدر فعلا فى ورقة اكتوبر لتبينا أنه قد اتخذت بعض الاجراءات الهامة قبل صدور هذه الورقة ٠

صدرت ورقة اكتوبر بعد حرب ٦ اكتوبر بعد شهور فى وقت كانت هناك دعاية شديدة مكثفة لانتصارات القوات المسلحة المصرية فى عمليات العبور ، وما صاحب ذلك من طى صفحات النقد المرير التى كانت

توجه لأنور السادات ؟ لأنه أمضى ثلاث سنوات فى حالة من وقف اطلاق النار ، أو ما أطلق عليها حالة « اللاسلم واللاحرب » ٠

فى غمرة الدعاية المكثفة لانتصارات الجنود المصريين فى بداية الحرب (بصرف النظر عما صاحب ذلك من اختراقات اسرائيلية لا يتحمل تبعتها المقاتل العربى وليس هنا مجال مناقشتها) صدرت ورقة اكتوبر ٠

سبق صدور هذه الورقة تغيرات سياسية هامة لم تكن منطقيه تماما مع الحرب ، فعندما حدثت الثغرة الاسرائيلية ولم تنفذ اسرائيل قرار مجلس الامن الصـــادر فى ٢٢ أكتوبر بوقف اطلاق النـار وتجسدت خطـورة الاختراق على سلامة الجيوش المصرية ، أعد أنور السادات قبـول وقف اطلاق النار الذى سبق أن رفضـه وهو فى موقف عسكرى أفضل بدعوى أنه لا يستطيع محاربة الولايات المتحدة التى هرعت لنجدة قوات اسرائيل المسلحة كما أنه اتجه لاول مرة الى « الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمقاومة الشعبية » يوم ٢٤ أكتوبر طالبا تدخلها لوقف حركة اسرائيل التى بلغت حد تهديد أمن مصر ، وكان فى ذلك ما يشبه الدعوة ــ لأول مرة منذ العدوان ــ لتدخل أمريكى سرعان ما أثمر حضور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى ، واقناعه لمصر واسرائيل بقبول اتفاقية الفصل بين القوات ٠

تقارب جديد مع الادارة الامريكية ، وحضور كيسنجر الى القاهرة فى نوفمبر ١٩٧٣ وتم الاتفاق بينه وبين السادات على ست نقاط كان منها : استئناف فورى للعلاقات الديبلوماسية المقطوعـة بين القـــاهرة وواشنطن منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ وظهور الولايـات المتحـدة فى دور قيادى بالمنطقـة ، حيث كـانت هى التى اذاعت نص الاتفـاق بين مصر واسرائيل بشأن ما سمى « تثبيت وقف اطلاق النار ، الذى جاء فى مقدمته أنه تم » بارشاد الولايات المتحدة ٠ هذا الى جانب أن ما حدث من لقاء مباشر بين القواد المصريين والاسرائيليين فى موقع الكيلو ١٠١ كان فى ذاته بداية لقبول فكرة المفاوضات المباشرة ٠

فرضت هذه الاحداث واقعا جديدا على المجتمع ، فقد انحسرت موجة المظاهرات المعادية ، ودخلت نتائج الحـرب فى طريق أمـريكى جديد ٠ وأصبحت الفرصة متاحة لاحداث تغيرات سياسية واجتماعية كان يصعب الاقتراب منها فى الفترة السابقة ، حيث لم يكن هناك لدى القيادة الجديدة رصيد تعتمد عليه فى اقناع الجماهير أو اكتساب ثقتها ٠

وصدرت ورقة أكتوبر وهى فكر مكتوب يصدر بعد الميثاق وبيان ٣٠ مارس ، والورقة تشير الى انخفاض معدل النمو الاقتصادى من ٧ر٦٪ سنويا خلال الفترة (من ٥٦ الى ٦٥) الى أقل من ١٥٪ سنويا وترجع

ذلك الى الانفاق العسكرى المتزايد ، وترى أنه حتى العودة الى المعدل القديم وتجاوزه (لابد من دعم المدخرات المحلية ـ المتواضعة ـ بالموارد الخارجية ـ اللامحدودة) .

والموارد الخارجيـــة اللامحـــدودة تتطلب حســب ما ترى الورقة (الانفتاح الاقتصادى) الذى يوفر الى جانب الموارد ـ اللامحـــدودة ـ وسائل التكنولوجيا الحديثة التى نحتاج لها ... والأمران يتحققـــان معا خلال الاستثمار الأجنبى المباشر .

والورقة تدعو الى دعم القطاع الخاص وتدين لاول مرة ـ ما سبق أن حدث بقولها (لابد من أن نقر بأننا لم نف دائما باحتياجاته ـ أى القطاع الخاص ـ ولم نوفر له كل الظروف التى تشجعه على مضاعفـة نشاطه الانتاجى) .

وتعلن الحاجة لرأس المال الأجنبى بقولها (نحن فى أمس الحاجة الى موارد خارجية وظروف عالم اليوم تجعل من الممكن أن نحصـل على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل (بالتنمية) وتفسر ذلك قائلة (اننا نوفر للمستثمر العربى كل الضمانات التشريعية ، ونوفـر له ما هو أهم من ذلك وهو القدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى فى ظل استقرار سياسى واقتصادى) .

وتشير الورقة الى أهمية الترحيب بالاستثمار الأجنبى لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية متقدمة نحتاج اليها ونقول (وظروف عالم اليوم بعد اعادة تشكيل العلاقات الدولية وظهور اقطاب دولية متعددة ، والمكانة التى اصبحت لمصر والعرب بعد حرب اكتوبر ... كلها أمور تتيح لنا فرصة للاستفادة من الاستثمار الأجنبى بامانة الوطنية ـ ان نضيعها) .

وهكذا تربط الورقة بين الانفتاح وبين أمانة الوطنية . . . وتكاد تصور اعداء هذا الاتجاه بانهم لا يحسنون فهم الوطنية ..

وكانت ورقة اكتوبر حصادا لمناقشـات دارت خلال ١٩٧٣ حول المتغيرات الدولية وأثرها على مسار العمل الوطنى ... وهى منـاقشات اظهرت رغبة كامنة فى احداث تغيير سياسى ... ولكنها قدمت فى اطار عبارات مبتسرة من كلمات الميثاق مثل الذين يقولون « لا تقربوا الصلاة » ولا يكملون الآية بقولهم (وأنتم سكارى) .

هذه بعض عبارات الميثاق التى اتخذتها الورقة اساسا لدعوتها فى فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية (سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أمور تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها أن يسمح لرأس المال الاجنبى بالعمل فى بلاده) وجاء فيها أيضا هذه العبارة (وقد

أوضح الميثاق أننا نقبل المساعدات غـير المشروطة والقروض كما نقبل الاستثمار فى النواحى التى تتطلب خبرات عالميـــة فى مجالات التطور الحديثة وهذا بالدقة هو خطنا) ٠

الورقة ما زالت تستند الى الميثاق ، وتجربة عبد الناصر ما زالت تفرض نفسها بما لايتيح فرصة للانقضاض عليها بطريقة سائرة ٠٠٠ ولو كانت الورقة تهتدى بالميثاق فعلا فلماذا كانت الحاجة للاستفتاء ٠

وحرصا على عدم الظهور فى مظهر الانحياز الى جانب دون آخر فقد نصت الورقة على أن الانفتاح المنشود هو (انفتاح على العالم كله شرقه وغربه) ٠٠٠ وهنا يجب التذكير بأن تجربة التنمية فى عهد عبد الناصر لم تقم على جانب دون آخر أيضا ، بل ان الانتاج الصناعى فى مصر قد قام أساسا على مساعدات من الشرق والغرب وانفتاح كامل على الجبهتين لكل ما هو فى صالح مصر ٠

حصلت مصر من الشرق على مساعدات تكنولوجية ومعونات فنية فى بنـــاء السد العالى ، واقامة صرح الصناعة المصرية ، وادخال الكهرباء الريف ٠٠٠ كما اتفقت مع الغرب فى اقامة صناعة الدواء ، ومصـــانع الحديد والصلب فى مرحلتها الأولى ، ومصانع كيما للسماد ، وعمليات استخراج البترول وغيرها ٠

لم تكن أبواب مصر مغلقة ، ونهضتها الصناعية وخططها للتنمية لم تعتمد على جانب دون الآخر ٠ ٠ولكن ما ورد فى هذه الورقة كان يعنى اتاحة مزيد من الفرص للاستثمار الأجنبى ، والاستثمار الخـاص الذى لا يتعامل مع الدول الرأسمالية فقط بحكم طبيعة نظامها ٠

ورقة أكتوبر اذن كانت تمهيدا بأننا نقبل على مرحلة جديدة ٠

قانون ٤٣ عـــام ١٩٧٤ :

سرعان ما قدمت ورقة اكتوبر الى استفتاء شعبى عام يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ حصلت بموجبه على موافقة تزيد عن ٩٩٪ ٠

وكان فى تقديم هذه الورقة للاستفتاء حرص على الا تغير الحكومة من نظام المجتمع الا بعد موافقة شعبية تستند اليها ٠٠٠ الأمر الذى يؤكد أن قواعد التجربة القائمة كانت مازالت تحتاج فى هدفها الى الاستناد الى الارادة الشعبية وهى عملية رغم أنها ذات مظهر ديمقراطى ، الا أن تجربتنا مع الاستفتاء تدل على أنها عملية ادارية تخرج بها السلطة ما تشاء من قرارات فى اطار شعب بنسبة مئوية عالية تحددها السلطة ٠

الاستفتاء بنعم على ورقة اكتوبر دفع بها الى مجلس الشعب لتتحول

الى أول قانون يصدر كدستور لسياسة الانفتاح ٠٠٠ وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم أصدر مجلس الشعب يوم ٢٥ يوليو ١٩٧٤ القانون رقم ٩٤ لعام ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية لمدة ٤ شهور فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى شئون التصدير والاستيراد استثناء من القانون ٦٥ عام ١٩٦٣ الذى كان ينص فى مادته الأولى على أن (يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار ، أو التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام أو التى يساهم فيها القطاع العام) ٠

استند هذا التفويض الى المادة ١٨ من الدستور التى تنص على أن (لرئيس الجمهورية) عند الضرورة وفى الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وان تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فاذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون) ٠

الضرورة والأحوال الاستثنائية هما الأسس التى بنى عليها هذا التفويض ٠ ٠ ٠ وفى حالتنا هذه اعتبرت اللجنة المشتركة فى مجلس الشعب المشكلة من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة الى (أن أزمة مصر الاقتصادية تحتاج فى جوهرها الى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة فى التعمير والتطور) ٠

هكذا فسر معنى الضرورة والاحوال الاستثنائية بأن أزمة اقتصادية لا ينقذها سوى رؤوس الأموال الأجنبية ٠٠ والغريب أن اللجنة قد استندت فى تقريرها الى بعض عبارات الميثاق حيث قالت وكررت (ان الاقتصاد الاشتراكى لا ينفى أو يتنافى مع استثمار الأموال الأجنبية) ٠

ويتناسى تقرير اللجنة أو يهمل عمدا أن رؤوس الأموال الأجنبية فى المجتمعات الاشتراكية تتعامل مع الدولة وأجهزة القطاع الخاص كما اباحت ذلك المادة ٤ من القانون الذى نقدمه فيما يلى ٠

صدر هذا القانون فى ظل الدستور الذى تنص مادته الرابعة على أن (الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات) ٠٠٠ ومع ذلك فقد فتح أبواب مصر أمام رأس المال العربى والأجنبى فى كل مجالات وقطاعات الاقتصاد القومى بلا استثناء واحد ٠

الغريب أن هذا القانون قد حدد هذه المجالات في المـادة الثالثـة بتسعة مجالات هى التصنيع والتعدين والطاقة ـ السياحة ـ استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ـ مشروعات الاسكان والامتداد العمرانى ـ الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشييد مبان جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها ـ توظيف الاموال فى مجال بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين والبنوك التى تقوم بعمليات العملة المحلية ، ونشاط التعمير فى المناطق الخارجية عن الرقعة الزراعية ونطـاق المدن الحالية ـ ونشاط بيوت الخبرة الفنية التى تتخذ شكل شركة مساهمة ٠٠ ومع ذلك ورغم هذا التحديد الدقيق الذى حصر فعلا مجالات الاستثمار ، الا أن القانون كان حريصا على عدم اقامة أى سد أمام رأس المال الأجنبى فنص بعد ذلك على القول (وغيرها من المجـالات) ٠٠٠ وهكذا لم يعد هناك مجال مغلق مطلقا ، ولم يعد الاقتصاد القومى قادرا على حماية نفسه من المنافسة فى أى مجال ٠

والمـادة ٤ من القانون تسمح لرأس المال العربى والأجنبى بالعمل منفردا دون مشاركة مصرية ، شرط موافقة ثلثى أعضاء مجلس ادارة هيئة الاستثمار والمناطق الحرة ٠

وأباح القانون مجالات للعمل دون شرط موافقـة الهيئة ٠٠ بنوك الاستثمار والأعمـال التى يقتصر نشاطها على العملات الحرة متى كانت فروعا تابعة لمؤسسة في الخارج ٠٠٠ ورأس المال العربى فى مشروعات الاسكان ٠٠ ٠أما ما عدا ذلك فيشترط المشاركة بين رأس المال الأجنبى والمصرى ولكن دون تحديد لنسبة المشاركة الا فى حالة البنوك التى تقوم بعمليات العملة المحلية فقد اشترط أن يكون للجانب المصرى ٥١٪ ٠

والمادة السابعة تستحدث سابقة جديدة ، فهى لا تجيز تأميم أو مصادرة رأس المال الأجنبى ولا فرض الحراسة ٠٠٠ كما أن المادة التاسعة تعفى مشروعات الاستثمار من لوائح القطاع العام ٠

واستثنى القانون مشروعـات الاستثمـــار الأجنبى من تطبيق عدة قوانين خاصة بالعمال مثل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالتعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والقانون رقم ٧٣ عام ١٩٧٣ الخاص بانتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة المنشآت (مادة ١٠) والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتوزيع الارباح على العمـــال فى الشركات المساهمة (مادة ٢٢) ٠

واعفى القانون مشروعات الاستثمار الاجنبى من احكام القـــوانين واللـوائح والقـرارات المنظمـة للرقابة على عمليـات النقـد فى البلاد (مادة ١٣) ٠

وأغدق القانون على مشروعات الاستثمار فأعفاها من كافة أنواع الضرائب التجارية والصناعية وغيرها خمسة أعوام يجوز لمجلس الوزراء زيادتها الى ثمانية أعوام ...

وزاد الاغداق على مشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة فارتفعت مدة الاعفاء الى عشر سنوات يجوز لرئيس الجمهورية مدها الى خمس عشرة سنة كاملة .

وزيادة فى بث الاطمئنان فى نفوس المستثمرين فقد أضاف المشروع الى ذلك عبارة (هذه الاعفاءات لا تخل أو تجب أية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر) .

ويسمح القانون لاصحاب المشروعات الاجنبية باعادة تصدير أموالهم الى الخارج بعد خمس سنوات .

ويتضمن القانون أيضا عدة قواعد خاصة بالمناطق الحرة فيسمح بانشائها ويختصها باعفاءات اضافية من كل قوانين الضرائب والرسوم المعمول بها فى البلاد (مادة ٤٦) ومن احكام قوانين الرقابة على عمليات النقد الأجنبى (مادة ٤٩) .

صدر هذا القانون فى عهد وزارة كان يرأسها الدكتور عبد العزيز حجازى الذى اعتقد أن ما نص عليه القانون من شرط موافقة « هيئة الاستثمار » على أى مشروع استثمارى هو ضمان لحماية الاقتصاد القومى ، وتحديد لنوعية المشاريع ذات الفائدة العامة .

ولم يدرك رئيس الوزراء الذى أعدت حكومته هذا المشروع أنه قد خط منهجا جديدا فى الاقتصاد القومى ، وانه قد وفر فرصة فريدة لزحف راس المال الاجنبى الذى يستهدف النفوذ والسيطرة والربح فى ظروف سهلة ، يصعب على أية حكومة أن تستند اليها فى وقف المشروعات الأجنبية التى لا تسهم فى التنمية .

لم يدرك أيضا أن ما سمح به من عودة فتح البنوك الأجنبية وشركات اعادة التأمين ، انما هو نكسة لاقتصادنا القومى وردة عن انجازات وانتصارات حققتها ثورة يوليو فى مجال حماية استقلالنا الوطنى ، ودعم اقتصادنا ، وتقدم مجتمعنا .

وفى حديث للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى وأحد القادة البارزين السابقين فى الحركة الشيوعية فى العدد ٢٤٠٣ من روز اليوسف مع رئيس التحرير صلاح حافظ الذى حمل اليه القلق المشروع من جانب الذين أحيتهم الاشتراكية من عدم ، وقال له انه لا يكفى فى مواجهة هذا القلق أن تسمح

تأكيدات رسمية بأنه لا خوف ، خاصة وقد شاع منذ فترة جو من التعريض بانجازات الماضي واصطياد أخطائه ، والادعاء بانها من طبيعة النظام الاشتراكي رغم ما في ذلك من مغالطة والا اعتبرنا ــ كما قال له صلاح حافظ ــ ان حمامات الدم في فرنسا من طبيعة الديمقراطية ومذابح الأمويين والعباسيين من طبيعة الاسلام .

وقال الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله الذى أسهم ولاشك في تجهير مشروع هذا القانون :

في اعتقادى انه لا يمكن النيل من المنجزات الاساسية لثورة يوليو في مصر الا بانقلاب على السلطة .

وأنا أبنى هذا الاعتقاد على رسوخ مبادىء الثورة في ضمير الجماهير صاحبة المصلحة الأولى ، وعلى حقيقة أن القوى الوطنية والتقدمية التى تبنت طريق يوليو أقوى ــ بما لا يقارن ــ من قوى الثورة المضادة ، وهذا هو الضمان الحقيقى اذا كنت تبحث عن ضمان .

من جانب السلطة ايضا .. تضيف قيادة الرئيس السادات ضمانا لاشك فيه .. لا بحرصها على التمسك بمبادىء يوليو فقط ، ولكن على تطويرها أيضا .. بحيث يضاف الى أسلحتها سلاح الحرية السياسية ، ولم يكن صدفة أن ورقة أكتوبر اعادت النص على طريق التحول الاشتراكي وقيادة القطاع العام والتخطيط وسجلت دور منجزات يوليو في تحقيق النصر ، ورفضت لعبة التركيز على اخطاء الثورة بقصد طمس جوهرها المشرق .

لكن القلق موجود مع ذلك ..

والسبب في اعتقادى اننا تعودنا لوقت طويل الا نسمح أطراف الصراع الاجتماعي يعبرون عن أنفسهم بصراحة ، اننا مجتمع متعدد الطبقات والمصالح ، والافكار التى تثير القلق اليوم كانت دائما موجودة فيه ، والجديد هو انها طفت الى السطح عندما بدأت التجربة المصرية تتوسع في اطلاق الحرية السياسية .

وأعتقد اننا نرتكب خطأ بالغا اذا طالبنا بمصادرة هذه الآراء ، بدلا من تنفيذها وتحصين الجماهير ضدها ، اذ لا يجوز بعد ٢٢ عاما من الثورة أن تفزع القوى الوطنية والتقدمية من أفكار متخلفة تواجهها هنا أو هناك ، أو تطالب « بتصفية ادارية » لها .

وعندما قال صلاح حافظ ان المبادىء التى تضمن حرية رأس المال نص عليها القانون بينما المبادىء التى تضمن حماية البناء الاشتراكى أثناء التعامل مع رأس المال تركت لحسن تصرف الحكومة في التطبيق ،

وطلب رأى الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى هذا التفاوض الذى يعتبر مصدرا من مصادر القلق أيضا • أجاب الدكتور :

فى البداية ربما ، بسبب وجود اتجاهين فى تعريف معنى الانفتاح ، ورسم سياسته كان هناك اتجاه يرى الانفتاح بمعنى هجر طريق التحول الاشتراكى ، واتباع أسلوب التنمية الرأسمالى الكلاسيكى، وهو اتجاه لا يمكن وصفه الا أنه سعى وراء وهم •

فأولا ، لا يوجد فى عالم اليوم اقتصاد حر بالمعنى الكلاسيكى القديم ، والدولة الآن تتدخل فى الاقتصاد ، وتوجهه ، حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية ••• مع اختلاف طبعا فى أسلوب التوجيه ووسائله والمصالح المستفيدة منه •

وثانيا ، جربت مصر بالفعل الاقتصاد الحر قبل الثورة ، وكانت نتيجته ركود الاقتصاد المصرى ، الى حد أن دخل الفرد لم يزد مليما واحدا من عام ١٩١٣ الى عام ١٩٥٥ ، فضلا عن تكدس الثروات فى أيد محدودة العدد ، وبقاء السلطة السياسية فى قبضة الاقطاع •

ثالثا : لم تعد تتكرر الظروف التى نجحت فيها التنمية الرأسمالية القديمة ، فلا احتكار التقدم التكنولوجى صار ممكنا ، ولا النهب الاستعمارى ، ولا الاستغلال الحيوانى البشع للقوة العاملة • الى حد أن مطلب الحركة الميثاقية فى انجلترا عام ١٨٣٢ كان تخفيض يوم العمل الى ١٢ ساعة •

الطريق الرأسمالى للتنمية اذن ليس أكثر من ذكرى ماضية ، والداعون اليه يجرون وراء وهم ، خاصة اذا كانوا من دول العالم الثالث التى كانت ضحيته ، وكان فقرها وتخلفها ثمنا له •

وليس هناك بديل فى هذا العصر لدور الدولة فى التنمية ، ودور القطاع العام ، والتخطيط الا بمشاركة الجماهير فى التنمية سياسيا بتوجيهها ، واقتصاديا واجتماعيا بالمشاركة فى الاستمتاع بثمارها •

على ضوء هذه الحقيقة تحدد الاتجاه الثانى ، الذى أخذت به الدولة ، فى تعريف معنى الانفتاح ، وهو بالتحديد : أن يكون دعما للاقتصاد الوطنى ، وفى خدمة التنمية المخططة ولمواجهة اعتبارات موضوعية فى مصر والعالم •

فى مصر تحس الحاجة الى جهد مكثف لتعويض بطء التنمية فى فترة الاعداد للمعركة وقد فتحت حرب اكتوبر ، بما أثبتته من قدرات مصر ، أبوابا كانت مغلقة فى الماضى ، وعلينا استثمار الفرصة ، كما أن

قدرات القطاع الخاص لم يخطط لنشاطها بحيث تخدم زيادة الانتاج بدلا من الانصراف الى الربح الطفيلي ٠

وفى المنطقة العربية فائض من رؤوس الأموال ، يمكن أن يستثمر فى المنطقة نفسها ، بينما يتمتع الاقتصاد المصرى بقدرة كبيرة على الاستيعاب ، وهذا يجعله مصدر جذب طبيعي لهذه الأموال ٠

وفى العالم أيضا ، بدأت تسقط حواجز القطيعة بين اقتصاد الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، كما يتمتع الاقتصاد الغربى بفائض سيولة يسعى للاستثمار ، كل هذه امكانات لا يجوز أن نغلق الباب دون الاستفادة منها فى اتجاه هدفنا المحدد : الارتفاع السريع بمعدلات التنمية ٠

وفى هذا الاتجاه يظل الشرط الأساسى فى الممارسة هو ما نصت عليه ورقة أكتوبر أيضا : حرية الارادة الوطنية فى تشكيل مستقبل الاقتصاد المصرى ، ومعنى هذا أن المشروعات الأساسية التى يستثمر فيها رأس المال يجب أن تكون مصرية ، لا يفرضها المستثمر الأجنبى ٠

ولا شك أن لهذا المستثمر كامل الحق فى الاطمئنان على رأس ماله ، وتصدير ربحه بلا عقبات ، ولكن لنا أيضا كامل الحق فى أن نحافظ على نظامنا الاجتماعى والاقتصادى ، وعلى شكل التنمية الذى نريده ، ولست أرى تعارضا أساسيا بين هذين الحقين ٠

انما يلزم ، لكى يجرى الانفتاح بهذا المفهوم ، أن تكون خطتنا للتنمية معدة ومشاريعها جاهزة ومدروسة ٠

تعمدت الوقوف عند هذا الحديث لأوضح الفلسفة التى ساندت اصدار هذا القانون عند وزير التخطيط الذى يعتبر أكثر الوزراء يسارية وتقدما ٠٠٠ وهو ـ حسب أقواله ـ (كان يعتبر معنى الانفتاح هو بالتحديد أن يكون دعما للاقتصاد الوطنى ، وفى خدمة التنمية المخططة ، ولمواجهة اعتبارات موضوعية فى مصر والعالم) ٠٠ ويرى أن هدفه المحدد هو (الارتفاع السريع بمعدلات التنمية) ٠٠٠ وهو فى كلمات كان ينظر الى أن السلطة هى امتداد لدافع سابق فيقول (تضيف قيادة الرئيس السادات ضمانا لا شك فيه) ٠٠٠ ويقول أيضا (ان المشروعات الأساسية التى يستثمر فيها رأس المال يجب أن تكون مصرية لا يفرضها المستثمر الأجنبى) وهى نظرة تتميز بالنية الطيبة ، لأنها تمنح مزيدا من الثقة والاطمئنان الى السلطة الادارية الحكومية ، مع الاستهانة بما يمكن أن يحدثه مثل هذا القانون فى حياتنا الاجتماعية لو تبدلت السلطة أو متغيرات الوزارة ٠

صدر هذا القانون يحمل اتجاه العودة الى الحرية الاقتصادية ، رغم

أن نصف مجلس الشعب مازال من العمال والفلاحين الذين يرتبط مستقبلهم ببناء الاشتراكية ٠

وقد صاحب صدور هذا القانون ارتفاع صوت القوى المؤيدة لسياسة الحرية الاقتصادية والردة عن المكاسب الاشتراكية ٠

نشرت أخبار اليوم التى كان مصطفى أمين قد عاد اليها بعد الافراج عنه من حكم المحكمة بتهمة التجسس لصالح المخابرات الأمريكية قبل صدور القانون بأربعة أيام أى يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ عنوانا رئيسيا يقول (٢٠٠٠ مليون دولار ، أمريكا توافق على دعم الاقتصاد المصرى ، تعاون مشترك فى مجالات التكنولوجيا والسياحة والمواصلات والتعليم)٠ وفى الصفحة الأولى نفسها موضوع رئيسى يحمل العناوين التالية (على أمين يكتب من أمريكا ــ ألف مليون دولار أخرى من أمريكا غير الألفى مليون دولار) ٠

الدعاية المرسومة لنشر هذه الأخبار المثيرة عن تدفق ألوف الملايين من الدولارات على مصر المطحونة بأزمتها الاقتصادية كانت عاملا من أهم العوامل لشق طريق الانفتاح الاقتصادى ٠

أغرقت الجماهير فى دعاية تقرن بين الانفتاح والرفاهية ٠٠٠ بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتقدم المجتمع ودخول التكنولوجيا ٠٠٠ بين اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ، واطلاق الطاقات المكبوتة عند الأفراد ٠

حرصت هذه الدعاية على عدم التعرض للتنمية أو دور القطاع العام أو المكاسب الاشتراكية الا باظهار السلبيات وتجسيد الأخطاء والانحرافات ٠

ومع ذلك لم يكن صدور قوانين الانفتاح مفتاحا سحريا يقلب المجتمع فى لحظة من مجتمع ينهض على اقتصاد اشتراكى ويعتمد على التخطيط العام الى مجتمع منفتح يعمل على تشجيع رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص ٠

حدثت عقبات فى تطبيق القانون من أصحاب النوايا الوطنية الطيبة الذين صدمتهم مفاجأة اصدار هذه القوانين التى تعيد البنوك والشركات الأجنبية وتحميها من التأميم وتعفيها من الضرائب ٠٠٠ ومن بعض الذين تشربوا الفكر الاشتراكى ٠٠٠ وأخيرا من الذين اعتبر القانون أن وجودهم ضمانة تحمى الاقتصاد القومى ٠

حدثت عقبات أيضا من جانب الوزارة التى تصور رئيسها الدكتور عبد العزيز حجازى أنه يسيطر على الانفتاح عن طريق ما ورد فى المادة الثالثة من القانون من اشتراط اعتماد مجلس الوزراء للمشروعات

المستفيدة من القانون ··· غير مدرك أن قوة دفع هذا الاتجاه الجديد كانت أكبر من أي محاولة لترشيده أو الحد من خطورته ·

وزارة جديدة وقوانين جديدة :

بعد شهور من صدور هذا القانون تعرضت وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى لمظاهرات مباغتة انتشرت فى القاهرة ، وانتهى الامر الى (اقالة أو استقالة) الدكتور رئيس الوزراء ، وتعيين ممدوح سالم وزير الداخلية رئيسا للوزراء ·

يبدو أن أنور السادات كان حريصا على سرعة الاندفاع فى طريق الانفتاح ، لأنه شيع وزارة عبد العزيز حجازى بقوله (عندما وجدت البطء والتلكؤ غيرت الحكومة وأتيت بممدوح – يقصد ممدوح سالم – وممدوح اليوم ينسف كل الاجراءات والقيود التى تعوق حرية الحركة الاقتصادية)·

وكانت بعض الصحف قد بدأت تهاجم البطء فى اجراءات الانفتاح ، تماما كما هاجمت التجربة الناصرية قبل صدور قانون عام ١٩٧٤ ·

أسرعت الوزارة خطاها فى تطبيق عملية الانفتاح بمجموعة اقتصادية رأسها الدكتور عبد المنعم القيسونى نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد ··· وهو نفس الوزير الذى صدرت قوانين يوليو ١٩٦١ ذات التوجه الاشتراكى فى عهده ·

لم تقف الأمور عند حد اصدار القانون ٤٣ عام ١٩٧٤ الذى أباح لرأس المال الأجنبى حق النشاط والدخول فى كافة المجالات الاقتصادية يكاد يعمل بلا رقيب ··· يعفى من الضرائب ، ويصدر الارباح ، ويفتح البنوك الأجنبية ، ويستثمر لصالح الأجانب ما يتوفر من رؤوس أموال مصرية ، ويسمح لأصحاب المشروعات الأجنبية باعادة تصدير أموالهم التى أحضروها الى البلاد ·

لم تقف الأمور عند حد تغليب الرغبة فى اجتذاب هذه الأموال الأجنبية وتصويرها فى صورة المنقذ للاقتصاد القومى الذى قال أنور السادات انه كان قد وصل الى الصفر قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ بينما هى تعمل على استنزاف ثروة البلاد ، ووقف خطط التنمية ·

لم تقف الأمور عند هذا الحد ، وانما تجاوزت ذلك الى اصدار قوانين اخرى جديدة تدعم سيطرة رأس المال الأجنبى ··· وتعمل على اضعاف الرأسمالية الوطنية بتكوين طبقة جديدة ذات طابع طفيلى (وكومبرادورى)

تشارك رأس المال الأجنبى فى فرض نفوذه على السوق المصرى وربط الاقتصاد المصرى برأس المال الأجنبى ·

وقد أباح القانون حق مشاركة رأس المال المحلى مع رأس المال الأجنبى فى مشروعات الانفتاح الاقتصادى ، دون أن يضع ضوابط لذلك بتحديد النسبة المئوية لرأس المال المصرى ، الأمر الذى يجعل القبضة العليا لرأسمال الأجنبى ·

كما أن القانون يعطى حقوقا سياسية وقانونية للمشروعات الاستثمارية الأجنبية ، الأمر الذى يجبر الرأسمالية الوطنية على اللجوء الى رأس المال الأجنبى للتعاون معه ، والنمو فى كنفه ، والاستفادة مما منحته له الدولة ··· وهو أمر يدمر فى النهاية استقلالية الرأسمالية الوطنية ، ويفرض عليها وعلى الاقتصاد القومى النفوذ الأجنبى والتبعية ·

ودعما لهذا الاتجاه وتأكيدا له صدر (القانون رقم ٩٤ لعام ١٩٧٤) الذى أباح عمل المصريين وكلاء للشركات الأجنبية ، بعد أن كانت ثورة يوليو قد أوقفت دور الكمبرادورات وجعلت وكالة الشركات الاجنبية من حق القطاع العام فقط ، منعا لامتداد نفوذها فى الوطن بأيد مصرية ·

وصدر (القانون رقم ١١١ لعام ١٩٧٥) لصرف القطاع العام بالغاء المؤسسات العامة واعادة تنظيم القطاع العام الذى يحوله القانون الى قطاع خاص اذا أسهم مع شركات الاستثمار الأجنبية الأمر الذى يصيبه بالضرر والضعف ، والتبعية أيضا بعد أن كان يلعب الدور القيادى فى الاقتصاد القومى ·

ثم صدر (القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥) للاستيراد والتصدير بعد أن كان قد سبقه اقرار نظام الاستيراد دون تحويل عملة··ويعتبر هذا القانون الذى الغى كل القوانين الخاصة بالاستيراد والمنظمة له والتى صدرت عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٣ ، والذى نص على (أن يكون الاستيراد مفتوحا أمام القطاع الخاص كما هو مفتوح أمام القطاع العام) هو أهم الخطوات التى اتخذت بعد قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ لدعم سياسة الانفتاح التى تحقق السيطرة الأجنبية على التجارة الخارجية لمصر ·

وأصدر وزير التجارة قرارا يسمح فيه للأفراد مصريين وأجانب باستيراد أى سلعة فيما عدا ١٨ سلعة قصر استيرادها على القطاع العام وحده ثم تنازل عن بعضها للقطاع الخاص وهى الشاى وزيت الطعام والشحوم لتصبح ١٥ سلعة فقط ، فى مقابل حق استيراد جميع السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية وهى ما تصل الى عدة آلاف من السلع الأمر الذى يجعل المجال مفتوحا أمام رأس المال الخاص والأجنبى للسيطرة على التجارة الخارجية ·

لم تعد هناك سدود أمام سيطرة رأس المال الأجنبى على تجارة مصر الخارجية ، وأصبح الاغراء شديدا للرأسمالية (الوطنية) لتتحول الى التبعية والارتباط بالشركات والمؤسسات الأجنبية تحقيقا للربح السريع الوفير دون اهتمام بالمنتجات الوطنية والصناعة المصرية ٠

ويحمل هذا القانون جاذبية شديدة نحو استيراد السلع الاستهلاكية وخاصةالكمالية وهى السلع الأكثر ربحا ٠٠٠ والتى تخلق نمطا للمجتمع الاستهلاكى الذى يشكل عند الجماهير عادات وتقاليد جديدة تبعدها عن الانتاج الوطنى ، وتجذبها الى الانتاج الاجنبى الذى تجمله دعاية باهرة ، تحجب ارتفاع الثمن ، وتزيل عند الناس أثر ذلك على الاقتصاد القومى ٠

وكلنا نلمس ذلك فى مصر الآن من طوفان المنتجات الأجنبية التى تشمل الأثاث ومواد التجميل والأدوية والمعلبات الغذائية والملابس والمياه الغازية والمشروبات والسجائر وغيرها من المنتجات التى تحاصر صناعتنا الوطنية وتصيبها بالذبول ، وتفرض اندفاعا استهلاكيا يرهق الأفراد ، وينمى حدة الفروق الطبقية ٠

والاسراف فى ميزانية الأسرة يخفض مستوى معيشتها ويعدم مدخراتها وقد يدفع بعض أفرادها الى الانحراف الاجتماعى ، أو الارهاق الذاتىبالاضطرار الى أداء أكثر من عمل فى اليوم مما لا يوفر وقتا للراحة أو التفكير أو الارتفاع بالمستوى الثقافى ٠٠٠ ويؤدى هذا الاندفاع الاستهلاكى أيضا الى زيادة الطلب فى السوق ، وقصور الانتاج المحلى عن الوفاء بمتطلبات الجماهير ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة العجز فى الميزان التجارى وهو ما يخفض قيمة العملة المحلية وبالتالى ارتفاع الأسعار ٠٠ وهكذا دواليك ندخل فى دوامة وحلقة مفرغة لا تتوقف من التضخم وارتفاع الأسعار ومعاناة البشر ٠

هكذا وصل بنا هذا القانون الى نوع من التبعية للتجارة الأجنبية ، وجعلنا نستورد التضخم وارتفاع الأسعار الذى تعانى منه الدول الرأسمالية ، وبدأ القطاع العام يصيبه الضمور وتتكدس بضائعه فى المخازن ، هذا اذا لم تسهم بعض شركاته فى مشاريع بالاستثمارات الأجنبية وتحميها من الانهيار الحتمى أمام منافسة غير متوازية ٠

طفر الانفاق الاستهلاكى طفرة كبيرة هذه الفترة وساعد على ذلك ماأقره هذا القانون من اقرار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة أى يحق لأى انسان أن يحصل على عملة أجنبية من أى مصدر ، ويستورد دون حاجةالى موافقة الجهاز البنكى أو المصرفى ٠٠ وفى مثل هذا تدشين لتداول العملة فى السوق السوداء ،واغراء للمواطنين المصريين فى الخارج الذين تتضاعف اعدادهم بسرعة خارقة حتى كادوا يبلغون ٣ ملايين مهاجر

بشراء بضائع أجنبية عند حضورهم وهى معظمها سلع استهلاكية أو كمالية ·

ويؤدى هذا النظام الى خفض القيمة الحقيقية للجنيه المصرى وهو ما أثبتت الأيام صحته ، وأنا أكتب هذه الكلمات وسعر الدولار ٩٣ قرشا مصريا ·

وصدر قانون رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦ لتنظيم النقد الأجنبى لينهى سيطرة الحكومة على النقد الأجنبى ، ويسمح للأفراد بالحصول على النقد الأجنبى من أى مصدر ، ويسمح للبنوك الأجنبية بتحويل عملتها للخارج الأمر الذى يسهل عليه تسرب النقد الأجنبى الى خارج البلاد للمواطنين المصريين ·

وهكذا سقط عدم الشرعية فى تبادل النقد الأجنبى ··· وبدأت عمليات التهرب (وخلال هذه الفترة أيضا أصبحت بورسعيد مدينة حرة مفتوحة لكل البضائع والسلع الأجنبية وتحولت من رمز لمقاومة المعتدين عام ١٩٥٦ الى ميناء حر يموج بالتهريب والركض وراء الربح ومصدر لتخريب الاقتصاد المصرى) ·

وتهافت الناس فى غمرة موجة تقليد النمط الاستهلاكى على الذهاب الى بور سعيد لاستجلاب مزيد من الكماليات وتهريب ما يمكن تهريبه ·

وقد قال ممدوح سالم رئيس الوزراء فى تصريح له أن البضائع التى دخلت بور سعيد قد بلغت القيمة الجمركية المقررة عليها حوالى ٨٠ مليون جنيه ولكن قيمة ما دفع فعلا كان ٢ مليون جنيه فقط ··· وليس أكثر دلالة من هذا التصريح على أنه قد تشكلت عصابات تهريب منظمة قادرة ·

وخلال هذه الفترة التى رأس ممدوح سالم فيها حكومة مصر ، وصدرت هذه القوانين المدعمة للانفتاح ، انتهى أيضا تنظيم الاتحاد الاشتراكى وأعلنت (المنابر) فى اجتماع مشترك لمجلس الشعب واللجنة المركزية يوم ٢٩ مارس ١٩٧٦ كنتيجة طبيعية للأفكار التى أثيرت فى لجنة مستقبل العمل السياسى التى رأسها سيد مرعى قبل صدور قوانين الانفتاح ·

لم تعد الاشتراكية اذن ، هى العمود الفقرى الذى يتبلور حوله تنظيم تحالف قوى الشعب العامل ، فقد انفرط الى ثلاثة منابر عين أنور السادات مقرريها ، ممدوح سالم ، وخالد محيى الدين ، ومصطفى كامل مراد ثم تحولت بعد ذلك الى أحزاب مختلفة البرامج ومتنافرة النظرة الى الاشتراكية وذلك يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ بقرار أعلنه أنور السادات بعد ثمانية أشهر فقط من ظهور المنابر أمام مجلس الشعب لتصبح بعد ذلك قانونا برقم ٤٠ صدر بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٧ ·

الاسراع فى خطوات الانفتاح يقترن بالاسراع فى فك الاتحاد الاشتراكى وتعدد التنظيمات ، وتهدف هذه السياسة الى تغيير النظام من نظام يعتمد على تحالف قوى الشعب العاملة فى تنظيم توجهه بوصلة الاشتراكية ، الى نظام يأخذ الطابع الراسمالى اقتصاديا وسياسيا ٠

قانو رقم ٣٢ عام ١٩٧٧ :

الظروف لم تكن مواتية تماما لدعم سياسة الحرية الاقتصادية والسياسية التى واكبت قوانين الانفتاح ٠

تحويل المجتمع من نظام متجه الى الاشتراكية الى نظام مرتد الى الرأسمالية ، واجه صعوبات كثيرة منها رسوخ التجربة الناصرية فى القطاع العام وفى أفكار بعض المسئولين والطبقة العاملة والمثقفين ، وتردد رأس المال الأجنبى فى البداية عن اقتحام المجال المفتوح فى هذا البلد الذى كان يطبق الاشتراكية لفقدانه الثقة فى قدرة النظام على تطبيق قوانين الانفتاح التى أصدرها بصورة تبعث على الاطمئنان ، وذلك الى جانب نقص الكوادر الادارية العليا القادرة على هز الجهاز الحكومى وتطويعه تطويعا كاملا وسريعا لعملية الانفتاح ٠

ومع ذلك فقد انطلقت الأسعار فى صعود مستمر غير مسيطر عليه وبدأت معاناة الجماهير تظهر فى صورة اجتماعات واضرابات ومظاهرات بلغت ذروتها عقب اعلان الدكتور عبد المنعم القيسونى للأسعار الجديدة ٠٠ فقد حدثت انتفاضة شعبية حقيقية من الاسكندرية الى أسوان يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ دفعت الحكومة الى انزال الجيش الى الشوارع والتصادم المسلح مع بعض المتظاهرين الذين رفضوا تنفيذ أوامر منع التجول الامر الذى أدى الى مصرع حوالى ٨٤ شخصا ٠

وصف أنور السادات هذه الانتفاضة الشعبية بأنها (انتفاضة حرامية) هذا فى الوقت الذى تراجعت فيه وزارة ممدوح سالم عن رفع الأسعار التى أدت الى هذه الأحداث المؤسفة ٠

وقد واجه النظام هذه الانتفاضة باجراء استفتاء عام يوم ١٠ فبراير ١٩٧٧ وتضمنت ورقة الاستفتاء عدة نقاط متناقضة ناقشتها تفصيلا فى كتاب (البحث عن الديمقراطية فى مصر) ولكنى أقف فقط عند بعض ما يتصل بالناحية الاقتصادية ٠

المادة ٣ ــ الملكية العامة ملك الشعب والملكية التعاونية والملكية

الخاصة مصونة طبقا للدستور ، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب أو اتلاف الأملاك العامة أو التعاونية أو الخاصة وتطبق أقصى العقوبة على المحرضين والمشجعين ٠

المادة ٤ ــ أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون ، وترفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ٣ أفدنة فاقل ، وعن الدخول التى لا تتعدى ٥٠٠جنيه فى السنة ٠

المادة ٥ ــ على كل مواطن أن يتقدم ببيان عما لديه من ثروة مهما تنوعت وأينما تكون هو وزوجته وأولاده القصر فى خلال ٣ شهور من صدور هذا القانون ، وتدرج فى بطاقة ضريبية لكل مواطن ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروة أو يتهرب من اداء الضرائب والتكاليف العامة بالأشغال الشاقة المؤقتة وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضرائب أو تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، تحرم من تثبت عليه من تولى المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار ٠

المادة ٧ ــ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين فى ذلك أو مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومى ٠

هذه هى النقاط التى وردت فى الاستفتاء خاصة بالقضايا الاقتصادية ، وهى الى جانب النقاط الأخرى تشكل خلطة متناقضة ، ومع ذلك جاءت نتيجة الاستفتاء مشيرة الى أن الجماهير قد وافقت برضاء كامل على دخول السجن بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا اضربت أو تظاهرت أو انضمت الى تنظيمات غير معلنة فقد كانت النتيجة ٩٩ر٤٣٪ يوم ١٠ فبراير وكأنما تبخر كل الذين تظاهروا قبل الاستفتاء بأيام ٠

وبعد شهور من هذه الانتفاضة ، وبالتحديد يوم ٩ يونيو ١٩٧٧ صدر قانون رقم ٣٢ بتعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٢٣ لعام ١٩٧٤ ٠

صدر القانون بعد فترة اختيار وتجربة لعملية الانفتاح استمرت ثلاث سنوات ٠ وهو يلغى القانون رقم ٦٥ عام ١٩٧١ ويعطى للمشروعات التى منحت تبعا له المزايا التى أقرها القانون الجديد :

والمادة ٦ تنص على الآتى :

تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام هذا القانون وأيا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ٠

وتنص المادة ١٦ على أنه :

مع عدم الاخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الايراد ، بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال •

وتكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء •

ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الاراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الاراضى لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الى خمسة عشر عاما •

وتضيف المادة ١٧ اغراء جديدا فتنص على الآتى :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الايراد الارباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥٪ من القيمة الأصلية لحصة الممول فى رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها فى المادة ١٦ •

وتسمح المادة ٢١ باعادة تصدير رأس المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس ادارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس ادارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط •

كما يسمح القانون فى المادة ٢٢ بتحويل عقد المال المستثمر الى الخارج ـ اذا رغب المستثمر فى ذلك ـ وفقط لشروط تتناسق تماما مع رغبات المستثمر الاجنبى فهى مثلا تحول بالكامل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع أجرتها بالنقد الأجنبى الحر كما يتم تحويل صافى العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع أجرتها بالنقد بالعملة المحلية فى حدود نسبة ٨٪ سنويا من المال المستثمر وفى المال المستثمر وفى حدود ١٤٪

سنويا من المال المستثمر للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة فى مدن جديدة وخارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن .

وهكذا يمكن القول انه بعد صدور القانون رسخت تماما قواعد الانفتاح لرؤوس الأموال والبنوك والمشروعات الأجنبية .. وانحازت أو انحرفت البرجوازية المحلية للتعامل والتعاون مع الاستثمارات الأجنبية التى أقرت لها القوانين حقوقا مغرية لا نظير لها فى دول العالم الثالث التى تعتمد فى بناء مستقبلها على الانتاج والتنمية والاستقلال الاقتصادى .

واقتحم الدكتور عبد المنعم القيسونى الذى كان وراء صدور القانون ٣٢ لعام ١٩٧٧ بصفته نائبا لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية امتيازا جديدا للبرجوازية المصرية مماثلا لامتيازات رأس المال الأجنبى الذى صدر قانون من أجل اجتذابه بدعوى انه يملك الخبرة ... الأمر الذى أسقط كافة السدود أمام القطاع الخاص للانطلاق نحو تكوين طبقة جديدة .

وكان عثمان أحمد عثمان وزير الاسكان قد رفع على سبيل المثال الحد الأعلى الذى يمكن للقطاع الخاص مباشرة العمل فيه فى قطاع المقاولات من ١١٠ ألف جنيه الى مليون جنيه ثم رفع الى الأقصى تماما بعد ذلك .

وزاد التركيز دعائيا واداريا على مساعدة القطاع الخاص باعتباره قطاعا (مظلوما) حتى تضاعف دوره وتأثيره ، وتضاءل فى نفس الوقت دور القطاع العام الذى لم يعد موضع اهتمام الدولة .

أصبح القطاع العام (ابن الجارية) وأصبح القطاع الخاص (الابن المدلل) ... وتعرضت كثير من شركات القطاع العام لحرمان واضح من احلال وتغيير الماكينات وتطويرها والنقص فى قطع الغيار والمواد الخام . الأمر الذى أحدث انهيارا فى بعض الشركات مثل شركة كيما لانتاج السماد فى أسوان التى كادت تغلق أبوابها لولا مبلغ ٣ مليون طعمت به فى اللحظة الأخيرة فأعاد اليها الحياة .

وكانت شركات القطاع العام قد بدأت تعانى أزمة شديدة فى تصريف المنتجات نتيجة اغراق السوق ببضائع أجنبية على أن تجد لها فى البداية مكانا عن طريق تخفيض الاسعار نسبيا حتى تخلق عند المستهلك المصرى طبيعة الاعتياد عليها مستندة فى ذلك الى عدم وجود سياسة لحماية البضائع الوطنية عن طريق رفع الحواجز الجمركية .

القطاع العام فى ظل هذه القوانين بدأ يتعرض للاهمال والتسيب ، وخاصة بعد هجرة الكفاءات منه للعمل بمرتبات وظروف أفضل فى شركات وبنوك الاستثمار التى انتهجت هذا الاسلوب لاضعاف القطاع العام .

وهنا لابد من الاشارة الى أن القطاع العام فى التجربة الناصرية لم

يكن مماثلا للقطاع العام فى الدول الرأسمالية حيث تحرص البرجوازية على ايجاده فى قطاعات محددة لا يتجاوزها مثل انتاج الطاقة وبعض الصناعات الثقيلة والمواصلات ·· ولكنه كان يلعب دورا قياديا فى الاقتصاد الوطنى ، وبذا لم يكن التأميم فى حدود الموقف الاقتصادى فقط ، ولكنه كان يتجاوز ذلك الى الاتجاه لحصار البرجوازية واضعاف دورها فهو فى طبيعته وكيانه قطاع معاد للرأسمالية ·

أفقدت قوانين الانفتاح ، قطاع مصر العام من المساندة المادية والايديولوجية **فلم يكن أنور السادات من المتحمسين لتطور الصناعة والانفتاح والتنمية** ، وانما يدعو للنهوض بالزراعة باعتبارها أساس بناء المجتمع · ويتحدث كثيرا عن « الأمن الغذائى » ·· وهنا نسجل أن انحسارا واضحا قد تم فى مجال التصنيع ، فقد توقفت اقامة صناعات جديدة اذا استثنينا مجمع الألمونيوم فى نجع حمادى الذى أقيم **بمساعدة السوفييت** بناء على اتفاق تم فى عهد جمال عبد الناصر ، ونفذ بعد قوانين الانفتاح فى عهد السادات ، واستثنينا أيضا بعض مشروعات صناعية صغيرة لا ترتبط بخطة مدروسة للتنمية ، ولا تحقق اضافة ملموسة للانتاج ·

وأعلنت الحكومة وهى فى سبيلها لاضعاف القطاع العام أنها **سوف تبيع أسهمه بحجة اقامة (مجتمع المنتجين) وتحت** شعار **(تمليك العمال)**، ولكن هذا الأسلوب لم ينجح ، لأن العمال لا يملكون ما يكفى من الأموال من جهة ، فما يباع اذن سوف يكون للبرجوازية ·· ولأن وضع البلاد الاقتصادى أشعر المسئولين بخطر التفريط النهائى فى ملكية القطاع العام فى وقت لا يمكن فيه للبرجوازية المصرية أو للقطاع الخاص أن يسد فراغ القطاع العام الذى كان سندا للدولة فى حربها مع اسرائيل كما أعلن أنور السادات وأكد كافة المسئولين الذين لم يجنح بهم الغرض أو الهوى ·

والقطاع الخاص شكل برجوازية غير صناعية ، طفيلية ، تهرع الى العمليات التجارية والصفقات المشبوهة ، ولا تتجه الى الاستثمارات الصناعية ·· وهكذا ظلت طبقة ضعيفة لا يجرؤ أحد ــ حتى الآن ــ على الاعتماد عليها كبديل للقطاع العام ·

القطاع العام مازال موجودا ولكنه محاصر بانتاج أجنبى منافس يتسرب الى المجتمع بلا قيود ، ومقيد بعدم وجود خطة لاصلاحه وتطويره ، ومهاجم بأخطاء يسهل علاجها اذا كانت الدولة حريصة على بقائه ودعم انتاجه ، وغارق فى مشاكل المجتمع الجديد الذى يرتد عن محاولة الاتجاه الى الاشتراكية ليعود الى ساحة الرأسمالية ·

ولم تكد تمضى عشرة شهور على انتفاضة يناير ١٩٧٧ ، واستفتاء فبراير من نفس العام حتى قام أنور السادات برحلته المثيرة الى القدس

على غير موافقة من كافة الدول العربية ، وهى الزيارة التى انتهت الى اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية وهو ما لا نتعرض له بالنقد والتحليل على صفحات هذا الكتاب ، وانما نرصده فقط من ناحية اتجاه مصر الواضح نحو التعامل الودى مع أمريكا واسرائيل وهما قمة الدول الامبريالية والصهيونية ·

ومن الناحية السياسية حدث تحول داخلى آخر ·· فقد أعلن أنور السادات فى أغسطس ١٩٧٨ عن تكوين حزب جديد باسم (الحزب الوطنى الديمقراطى) بديلا عن حزب مصر الاشتراكى الذى استقال رئيسه ممدوح سالم ثم أخرج بعد ذلك من الوزارة ليعمل مساعدا لرئيس الجمهورية ·· وهنا سقطت كلمة « الاشتراكية » من اسم الحزب لأول مرة منذ عام ١٩٦١ ورغم ما ورد فى دستور ١٩٧١ من نص على (أن الدولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة) ·

قال أنور السادات ان برنامج الحزب يقوم على أساس (الاشتراكية الديمقراطية) معتمدا على دراسة أعدها له الدكتور صدقى أبو طالب مدير جامعة القاهرة الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لمجلس الشعب بدلا من سيد مرعى ·

وهكذا انتهج الحزب الذى رأسه أنور السادات ، واستقر به فى الحكم عن طريق أغلبية كبيرة لم تكن انتخاباتها فوق مستوى الشبهات ، نهجا جديدا بعيدا عن مواثيق يوليو التى قامت عليها تجربة عبد الناصر ·

وكان هذا التوجه صفحة جديدة فى مجتمع جديد يصبح البحث فيها عن الاشتراكية عبثا بعدما اختلطت الأمور ، ووثبت الى السلطة طبقات جديدة لا علاقة لها بالاشتراكية فهى تقف منها موقف العداء السافر ، أو العداء المستتر بألوان التمويه حتى ولو حملت اسم (اشتراكية ديمقراطية) ·

الباب التاسع

تم البحث ٠٠٠ وطويت صفحـــة
الاشتراكية ٠٠

البحث عن الاشتراكية فى مصر .
الى أين ؟

وهل هناك ضرورة لمواصلة البحث ؟

وهل يصح بعد كل هذه القوانين والاجراءات أن يكون هناك حديث أو بحث عن الاشتراكية فى مجتمع صاخب بمظاهر الحياة الرأسمالية ، مندفع بأقصى سرعة فى اتجاه مضاد تماما لما كان عليه الحال فى محاولة عبد الناصر لإقامة تجربة اشتراكية ؟

كانت الصفحات السابقة محاولة للتعرف على الأسباب التى أدت الى ظهور الأفكار الاشتراكية قبل الثورة فى صورة رومانسية حالمة ، أو فابية بريطانية ، أو علمية منظمة ، كنجدة انسانية لانقاذ الجماهير من تعاسة الفقر والتخلف .

وكانت محاولة أيضا لمسايرة الظروف التى أدت بثورة يوليو الى اختيار طريق الاشتراكية بصورتها العلمية ، دون التورط فى تأصيلها بالماركسية ، كحتمية تاريخية فرضتها الرغبة فى تقديم المجتمع وتطويره على أساس من الكفاية والعدل .

وسعت المحاولة الى تقديم الايجابيات والسلبيات بالقدر الممكن من الموضوعية . وصعب وعسير القول بأن المحاولة قد أحاطت بكل الظروف التى أثرت فى التجربة الناصرية لتطبيق الاشتراكية . . ذلك أمر لا أتطلع اليه ، لأنه يحتاج الى جهد الباحثين المتخصصين . . ولكنى حرصت ما وسعنى على أن أنسج بين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى أحاطت بتجربة عبد الناصر الاشتراكية ، والتى بدأت خيوطها الأولى مع عمليات التمصير التى أعقبت العداون الثلاثى الاسرائيلى البريطانى الفرنسى عام ١٩٥٦ والتى تعرضت لعدوان ثان فى ٥ يونيو ١٩٦٧ قبل أن تمضى ست سنوات على صدور قوانين يوليو ١٩٦١ .

وبناء الاشتراكية يحتاج الى فترة سلام وهدوء . لا تستنزف فيها الحرب ميزانية الدولة وجهد البشر . . ولذا يمكن القول بأن خطة العدوان سواء عام ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ انما كانت لضرب ثورة يوليو بزعامة

جمال عبد الناصر ·· مرة لأنه اتخذ موقفا وطنيا واصدر قرارا بتأميم قناة السويس ضاربا عرض الحائط بكل شيء الا الحرص على توفير أموال تبنى السد العالى الذى تعلقت به الآمال لتطوير المجتمع عن طريق الكهرباء وزيادة المساحة الزراعية · ·ومرة لأنه مضى فى تجربته الاشتراكية وحقق بها انجازات ضخمة فى مجال الصناعة والتنمية والارتفاع بمستوى المواطن اجتماعيا وثقافيا ·

كان المجتمع يتحول مع ارتفاع مداخن المصانع الى مجتمع أكثر حضارة وتقدما · ·وكان الانسان يشعر بأنه يعيش فى ظروف لا تمنح المال بلا حساب لقلة مستغلة ، وتحرم الأغلبية من الاحساس بالكرامة الانسانية التى يهدرها الفقر والجوع

كانت فترة قصيرة هذه التى طبعت فيها التجربة الاشتراكية الناصرية ·· فلم يكد يكتمل عام واحد حتى كانت حرب اليمن ، حيث تخفت الامبرياليه الأمريكية فى ثياب الامام المعزول والقوى المؤيدة له لتستنزف طاقة الشعب المصرى ، وتصرفه عن بناء مجتمعه الجديد وعندما واصل الشعب مسيرته الاشتراكية بزعامة عبد الناصر،وفشلت المؤامرات الداخلية التى عاود بها الجهاز السرى للاخوان المسلمين نشاطه عام ١٩٦٥ ، لم يكن هناك من سبيل أمام الامبريالية والصهيونية الا تدبير خطة العدوان الخارجى ، حدث مع الأسف أن دبرت بطريقة ذكية جعلت عبد الناصر يدخل الى المصيدة ، وهو على قناعة بأنه يدخل معركة سياسية وليست حربية ، الى أن حدث التورط الكامل ، وأعلن عبد الناصر بعد الهزيمة أنه مسئول عنها مسئولية كاملة ·

ومع بشاعة الهزيمة فان الشعب المصرى تشبث بزعامة عبد الناصر الذى قاد بكل جهوده وطاقته عملية اعادة بناء القوات المسلحة والوصول بها الى القدرة على خوض حرب الاستنزاف المجيدة التى كانت تكبد الاسرائيليين خسائر يومية مؤثرة ، وهم بحكم طبيعة مجتمعهم لا يتحملون حربا طويلة منهكة ·· وواصل أيضا عملية التحول الاشتراكى دون تردد أو ردة رغم أعباء الحرب المستمرة ·

وتحرير الأرض وبناء الاشتراكية هما وجهان لعملة واحدة فالاشتراكية لا تبنى فوق أرض محتلة ·

واذا كانت الطعنات قد وجهت الى الفترة الناصرية باعتبار ما حدث فيها من تجاوزات ضد المعادين للثورة ، وما عجزت عن تحقيقه من ديمقراطية تطلق طاقات الجماهير وتشعرها بالانتماء والمشاركة ·· فانه واضح أن التمادى فى هذا الأسلوب كان قد بدأ ينحسر بعد الهزيمة ·· وهو ما تمثل فى الافراج عن المعتقلين والبدء فى رفع الحراسات ·

ومع ذلك فالأخطاء التى صاحبت الفترة الناصرية لم تكن سدودا فى طريق التقدم ولكنها كانت بثورا على وجه المجتمع ، تضيع تماما اذا عولج الخطأ ٠

ولكن ما حدث بعد وفاة عبد الناصر كان ارتدادا عن التصنيع والتنمية والتطبيق الاشتراكى ٠ ٠ولعل ما ذكرته عن (مصير التجربة) يوضح أن ذلك قد تم على خطوات وسنوات ٠٠ وأن ما أقيم فى عهد عبد الناصر لم يكن من السهل تحطيمه فى ضربة واحدة ، ولم يكن مقنعا لأحد أن يلطخ كل شيء تم فى هذه المرحلة الناصرية بالسواد ٠

وعلى قدر ما كانت الاشتراكية كلمة محرمة قبل الثورة ، فانهـا أصبحت شعارا تفخر به ثورة يوليو وتعتز به فى عهد عبد الناصر٠٠ولكنها بعد ذلك دخلت فى مرحلة لا تسير فيها على نفس الطريق ٠

وأصبحت تجربة التطبيق الاشتراكى هى المشجب التى تعلق عليه كل الأخطاء والانحرافات ، وجسدت متاعب المجتمع فى بعض المسيئات التى ما أسهل علاجها فى القطاع العام ٠

وبعد أن كانت البرجوازية هى الطبقة التى تحاصرها الثورة وتضعف من نفوذها لصالح تحالف قوى الشعب العاملة ، انفرط هذا التحالف ، وأعطيت الفرصة كاملة للبرجوازية لكى تنمو بشراهة فى مجالات طفيلية لا تخدم المجتمع وانما تستنزف أموال الجماهير وتطحن حياتهم اليومية ٠

ولست أعقد فى هـذا الكتاب محاكمة للانفتاح الاقتصـادى التى ضمرت وذبلت فى عهده السمات الاشتراكية ، فليس هنا مجال ذلك وقد سبقنى اليه بعض من أحسنوا الكتابة فى هذا الموضوع بالبحث والدراسة والأرقام ٠

ولكنى أجد أنى قد وصـلت الى كلمة (النهـايـة) فى البحث عن الاشتراكية عندما أرصد هذا الارتداد الذى تمثل فى قوانين الانفتاح ، وعودة البنوك الأجنبية ، وانشاء المناطق الحرة ، وفتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية والمحلية لتربح فى تعاون مشترك لا يخلق برجوازية وطنية ، وانما يخلق برجوازية (كمبرادورية) متعاونة مع رأس المال الأجنبى ، مضحية بكل شيء الا الربح الوفير والسريع ٠

البحث عن الاشتراكية فى ظروف يتوقف فيها التخطيط والتصنيع والتنمية ، يصبح تحميلا للأمور فوق ما تحتمل ٠

وهنـا يمكن القول انه قد تم البحث ٠٠ وطويت صفحة التجـربة الاشتراكية فى مصر ٠

الفهرس

الموضوع | الصفحة

البحث عن الديمقراطية ٧
الاهداء ٩
مقدمة ١١
الديمقراطية وأسرة محمد علي ١٣
صحوة الديمقراطية.. والثورة العرابية ٣١
الاحتلال البريطاني. ونكسة الديمقراطية ٤٧
الديمقراطية.. والثورة الوطنية ٦٥
معركة الدستور.. والملك.. والاحتلال ٧٧
السنوات الأخيرة لدستور ١٩٢٣ .... ٩٥
انهيار النظام الملكي ١١٥
سقوط الدستور والغاء الأحزاب ١٢٩
خطوة إلي الخلف.. في طريق الديمقراطية ١٤٥
الديمقراطية والتحول نحو الأشتراكية ١٦٣
مظاهر الديمقراطية في عهد جمال عبد الناصر ١٨١
الديموقراطية.. في آخر صفحات عبد الناصر ١٩٧
الديمقراطية... ولعبة السياسة الخشنة ٢١١
الديمقراطية... قبل حرب أكتوبر ٢٢٧
المنابر ٢٤٧
عودة الأحزاب ٢٧٣

الباب الأول:

مصر.. قبل الثورة.. ٣١٩
الباب الثاني:
الاشتراكية.. غائبة.. ٣٣٦
الباب الثالث:
الاشتراكية تدخل قاموس الثورة.. ٣٤٩
الباب الرابع:
التحول... نحو الاشتراكية... ٣٧٣
الباب الخامس:
صرح الاشتراكية.. ٤٠١
الباب السادس:
مشاكل الأشتراكية.. ٤٢٧
الباب السابع:
حصاد التجربة.. ٤٥٣
الباب الثامن:
مصير التجربة.. ٤٧٩
الباب التاسع:
تم البحث... وطويت صفحة الاشتراكية.. ٥١٩

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٥٢ / ٢٠٠٢

I.S.B.N 977 - 01 - 8227 -3